



اسلامی شوریہ ایران
ISLAMIC CONSULTATIVE ASSEMBLY OF IRAN

العروة الوثقى

كتاب

المعبر والشمس المشرقة على أفق الإسلام

والتعليق عليها

الجزء السابع

واجبات الصلاة وأركانها - مبطلات الصلاة

أحمد رضا

مؤيد الدين الموسوي الخوئي رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العروة الوثقى والتعليقات عليها

كاتب:

مؤسسه جهانى سبطين عليهما السلام

نشرت فى الطباعة:

مؤسسه السبطين (عليه السلام) العالميه

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريرات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٢٥	العروه الوثقى والتعليقات عليها المجلد ٧
٢٥	اشاره
٢٦	اشاره
٣١	أصحاب التعليقات لهذا الكتاب
٣٧	فصل فى واجبات الصلاه وأركانها
٣٧	الصلوات الواجبه
٣٧	تعداد واجبات الصلاه و بيان الأركان منها
٣٩	فصل فى النيه
٣٩	اشاره
٣٩	كفايه الداعى دون الزائد عليه
٤٠	درجات غايات الامتثال
٤٥	وجوب تعيين العمل لو كان ما عليه فعلاً متعديداً
٤٨	عدم وجوب قصد الأداء و القضاء إلا مع توقف التعيين على أحدهما
٥٢	جواز العدول فى أماكن التخيير بين القصر و التمام
٥٥	كفايه القصد الإجمالى للشروع فى الصلاه
٥٦	عدم منافاه نيه الوجوب اشتمال الصلاه على المندوب
٥٧	مرجوحه التلفظ بالنيه
٥٩	من لا يعرف الصلاه عليه الأخذ بالتلقين
٥٩	شرطيه الخلوص من الرياء فى النيه
٥٩	وجوه تحقق الرياء
٥٩	الأول: قصد الرياء محضاً
٦٠	الثانى: ضم الرياء إلى القربه
٦٠	الثالث: الرياء فى الأجزاء الواجبه

٦١	الرابع: الرياء في الأجزاء المستحبه
٦٣	الخامس: الرياء من حيث المكان
٦٤	السادس: الرياء من حيث الزمان
٦٤	السابع: الرياء في أوصاف العمل
٦٤	الثامن: الرياء في مقدمات العمل
٦٥	التاسع: الرياء في ما هو خارج عن الصلاة
٦٥	العاشر: الصلاة بحيث يعجبه أن يراه الناس
٦٧	الرياء المتأخر عن العباده لا يوجب البطلان
٦٧	حكم العجب المتأخر في الصلاة
٦٨	حكم الضمائم من غير الرياء
٦٩	أنحاء الضميمة إلى داعى القربه
٧١	حكم ما يؤتى به بقصد الصلاة و غيرها
٧٥	انضمام داعى إعلام الغير إلى داعى الصلاة
٧٦	وقت نيه ابتداء الصلاة
٧٦	وجوب استدائه النيه إلى آخر الصلاة
٧٧	حكم نيه القطع أو القاطع أثناء الصلاة
٨٠	لونوى المكلف صلاه فسبق لسانه أو خياله خطوراً إلى غيرها
٨٠	وقوع صحه الصلاه على ما التتحت عليه
٨١	حكم الشك في تعيين الفريضة
٨٧	موارد جواز العدول من صلاه إلى اخرى
٨٧	أولها: العدول من الحاضره إلى الحاضره
٨٩	الثانى: العدول من الفائته إلى الفائته
٩٠	الثالث: العدول من الحاضره إلى الفائته
٩٢	الرابع: العدول من الجمعة إلى النافله لمن قرأ غير سورة الجمعة
٩٣	الخامس: العدول من الفريضة إلى النافله لإدراك الجماعه
٩٤	السادس: العدول من الجماعه إلى الانفراد

السابع: العدول من إمام إلى إمام آخر	٩٥
الثامن: العدول من القصر إلى التمام	٩٦
التاسع: العدول من التمام إلى القصر	٩٦
العاشر: العدول من القصر إلى التمام أو العكس في مواطن التخيير	٩٧
عدم جواز العدول من الفائته إلى الحاضره	٩٧
حكم العدول من النفل إلى الفرض أو إلى نفل آخر	٩٧
عدم جواز العدول في موضع لا يجوز العدول فيه	٩٨
العدول من الظهر إلى العصر	٩٨
حكم العدول في غير موضع العدول خطأ	٩٨
عدم البأس بترامى العدول	١٠١
العدول بعد الفراغ من الصلاة	١٠١
كفايه النيه في تحقق العدول	١٠٤
بلوغ حد الترخص أثناء الصلاة	١٠٤
إذا عين صلاة ثم تبين أن ما في ذمته صلاة أخرى	١٠٥
الخطأ في قصد عنوان الركعات في النوافل	١٠٦
فصل في تكبيره الإحرام	١٠٧
ركنيه التكبير	١٠٧
حكم ترك التكبيره و زيادتها أو نقصانها	١٠٧
الإتيان بتكبيره أثناء الصلاة لصلاه أخرى نسياناً	١٠٩
لزوم الإتيان بتكبيره الإحرام مجردة بلا وصل	١١٠
التكبير بغير الكيفيه المعهوده	١١٢
اعتبار القيام و الاستقرار في تكبيره الإحرام	١١٤
أنى ما يتحقق به التلفظ	١١٧
وجوب تعلم التكبيره	١١٨
كيفيه التكبير من الأخرس	١٢٠
حكم التكبيرات المندوبه كحكم تكبيره الإحرام	١٢١

١٢١	صحته صلاه من ترك التعلم فى سعه الوقت
١٢١	استحباب الإتيان بست تكبيرات سوى تكبيره الإحرام و اختيار الأخيره
١٢٤	عموم استحباب الافتتاح، والقول بالاختصاص بمواضع
١٢٤	الجمع بين محتملات مسأله تعيين تكبيره الإحرام
١٢٦	كيفية الافتتاح بالسبع وصيغها
١٢٨	استحباب جهر الإمام بتكبيره الإحرام
١٢٩	استحباب رفع اليدين حال التكبير
١٣٢	حكم الشك فى تكبيره الإحرام
١٣٧	فصل فى القيام
١٣٧	التعريف بأقسام القيام
١٣٧	القيام حال التكبيره، و المتصل باركوع واجب ركنى
١٣٨	القيام حال القراءة و بعد الركوع واجب غير ركنى
١٣٨	القيام المستحب و المباح
١٣٨	حكم القيام حال تكبيره الإحرام و قبلها و بعدها
١٣٩	حكم القيام حال القراءة و التسبيحات
١٤١	المراد من استحبابيه القيام حال القنوت
١٤٢	حكم نسيان القيام حال القراءة
١٤٤	المراد من القيام المتصل بالركوع
١٤٤	الكلام فى زياده القيام
١٤٤	الشك فى القيام بعد تجاوزه
١٤٦	ما يعتبر فى القيام
١٥٠	الإخلال بشرائط القيام نسياناً
١٥١	حكم الاعتماد على إحدى الرجلين حال القيام
١٥٢	حكم الاعتماد والمعتمد عليه فى حال الاضطراب
١٥٢	مقدميه القيام الاضطرابى بأقسامه على الجلوس
١٥٧	حكم العاجز عن القيام أو الجلوس أو الاستلقاء

١٦٣	حكم التمكن من القيام و العاجز عن الركوع قائماً أو السجود
١٦٦	الحكم فى ترك القيام أو ترك الركوع و السجود
١٦٨	دوران الأمر بين الصلاة قائماً ماشياً أو جالساً
١٦٩	فى من كانت وظيفته الجلوس و أمكنه القيام للركوع
١٦٩	حكم القادر على القيام فى بعض الركعات أو الركعه
١٧٢	مقدميه المشى أو الركوب حال اصلاه للعجز عن القيام
١٧٣	مطلنه التمكن من القيام فى آخر الوقت
١٧٤	حكم التمكن من القيام مع خوف المرض أو بطء برئه
١٧٤	الحكم بين مراعاة الاستقبال و مراعاة القيام
١٧٦	حكم تجدد العجز عن القيام فى أثناء الصلاة
١٧٨	حكم تجدد قدره على القيام فى أثناء الصلاة
١٨١	لو ركع قائماً ثم عجز عن القيام
١٨٢	اعتبار الاستقرار فى أفعال اصلاه و أذكراها
١٨٣	حكم العاجز عن السجود
١٨٥	كيفية الجلوس للمصلى جالساً
١٨٥	مستحبات القيام
١٨٧	فصل فى القراءه
١٨٧	ما يجب قراءته فى صلاه القرائض
١٩٠	حكم القراءه
١٩٢	حكم القراءه ما يفوت الوقت
١٩٧	حكم قراءه سور العزائم
٢٠٥	حكم قراءه آيه السجده
٢٠٩	حكم قراءه السور فى النوافل
٢١٠	حكم قراءه العزائم فى النوافل
٢١٠	ما هى سور العزائم
٢١٠	حكم البسملة فى السور

٢١١	ما حكم السور المتحدده
٢١٢	قراءه أكثر من سورہ فی الفرائض
٢١٣	ما حكم تعيين السورہ
٢١٤	ما حكم تعيين البسملة للسورہ
٢٢٠	حكم العدول فی السور حال الصلاه
٢٢٦	حكم الجهر فی القراءه للرجل
٢٢٧	الجهر بالبسملة فی الظهريين
٢٢٧	حكم الجهر فی موضع الإخفات و بالعكس
٢٢٩	حكم الناسی أو الجاهل للقراه قبل الركوع
٢٢٩	صور الجهل بالحكم جهراً و إخفاتاً
٢٣٠	سقوط الجهر عن النساء
٢٣١	مالمناط فی صدق الجهر و الإخفات
٢٣٣	کیفیه صدق القراءه
٢٣٤	حكم غير الحافظ للقراءه
٢٣٥	قراءه العاجز عن القراءه
٢٣٥	حكم قراءه الأخرس
٢٣٦	فی وجوب تعلم القراءه
٢٣٨	حكم الانتمام مع العجز عن تعلم القراءه
٢٣٩	حكم من ضاق وقته عن التعلم
٢٤١	حكم من لم يعلم شيئاً من القرآن
٢٤٢	حكم أخذ الدرجه على تعليم الصلاه
٢٤٣	حكم الترتيب والموالاه فی القراءه
٢٤٤	الإخلال بالكلمات و الحروف و الحركات
٢٤٧	حكم الوقف بالحركه و الوصل بالسكون
٢٤٨	مراعاة مخارج الحروف
٢٤٩	المد الواجب و مؤرده

٢٥٢	حكم الفصل بين حروف الكلمه
٢٥٢	انقطاع النفس أثناء القراءة
٢٥٥	مواضع الإدغام
٢٥٦	القراءة بإحدى القراءات السبع
٢٥٩	الحروف الشمسيه و القمرية
٢٦٠	فروع في ما يرتبط في المقام
٢٧١	فصل التخيير بين القراءة والتسبيحات في الركعات الأخيره
٢٧١	اشاره
٢٧٢	حكم من نسي الحمد في الركعتين الولتين
٢٧٢	أفضليه التسبيحات على القراءة
٢٧٤	حكم القراءة في الأخيرتين
٢٧٤	حكم الإخفات في الأخيرتين
٢٧٥	العدول من القراءة إلى التسبيح و بالعكس
٢٧٨	قراءة الحمد بتخيل أنه في الاوليين
٢٨٠	حكم نسيان القراءة و التسبيحات قبل الركوع
٢٨١	الشك في التسبيح بعد الهوى للركوع
٢٨٤	في حكم زياده التسبيحات على الثلاث
٢٨٤	قصد القربه في التسبيحات
٢٨٧	فصل في مستحبات القراءة
٢٨٧	اشاره
٢٨٧	الأول: الاستعاذه
٢٨٧	الثاني: الجهر بالبسمله
٢٨٩	الثالث: الترتيل
٢٩٠	الرابع: تحسين الصوت
٢٩٠	الخامس: الوقف على فواصل الآيات
٢٩٠	السادس: ملاحظه المعانى و الاتعاط بها

السابع: السؤال عند آية النعمة و النقمه بما يناسبهما	٢٩٠
الثامن: السكته بين الحمد و السوره، و كذا بعد السوره	٢٩٠
التاسع: قراءه المأثور بعد التوحيد و الفاتحه	٢٩١
العاشر: قراءه بعض السور المخصوصه فى بعض الصلوات	٢٩١
استحباب قراءه بعض السور فى صلاه	٢٩٢
كراهه ترك سوره التوحيد فى جميع الفرائض	٢٩٢
كراهه قراءه التوحيد بنفس واحد، و كذا الحمد	٢٩٣
كراهه قراءه سوره واحده فى الكعتين إلا التوحيد	٢٩٣
جواز تكرار الآيه فى الفريضة و غيرها و البكاء	٢٩٣
استحباب إعاده الجمعه أو الظهر فى يوم الجمعه إذا لم يقرأهما	٢٩٣
قراءه المعوذتين فى الصلاه	٢٩٤
عدد آيات الحمد و التوحيد	٢٩٤
قصد الإنشاء و القرآن حين القراءه	٢٩٥
الاستقرار حال القراءه	٢٩٦
استحباب الصلاه على النبى عند سماع اسمه حين القراءه	٢٩٧
حكم القراءه فى الحركة القهريه	٢٩٨
حكم الشك فى صحه قراءه آيه أو كلمه	٢٩٨
الاقتصار على تسبيحه واحده عند الضيق	٢٩٩
بعض فروع القراءه	٢٩٩
فصل فى الركوع	٣٠٣
حكم الركوع فى الصلاه	٣٠٣
واجبات الركوع	٣٠٣
الأول: الانحناء	٣٠٣
الثانى: الذكر	٣٠٥
الثالث: الطمأنينه	٣٠٦
الرابع: الانتصاب بعد الركوع	٣٠٧

الخامس الطمأنينه حا القيام من الركوع	٣٠٨
عدم وجوب وضع اليدين على الركبتين	٣٠٨
العجز عن الانحناء للركوع	٣٠٩
حكم الركوع جالساً مع الانحناء و قائماً مومناً	٣١١
التمكن من الركوع الاختيارى بعد العجز	٣١٢
زياده الركوع الجلوسى أو الإيمائى	٣١٥
حكم من كان كالراكع خلقه أو بالعارض	٣١٥
اعتبار قصد الركوع فى الانحناء	٣١٨
حكم الناسى للركوع قبل السجود	٣١٨
حد الانحناء فى ركوع المرأة	٣٢٤
فى ما يكتفى به من الذكر فى الركوع	٣٢٥
زياده الذكر على المره	٣٢٦
كفايه التسبيحه الصغرى	٣٢٨
عدم جواز الشروع فى الذكر قبل الركوع و الاطمئنان	٣٢٨
سقوط الطمأنينه عن العاجز	٣٣٠
حكم ترك الطمأنينه فى الركوع	٣٣١
فى الجمع بين التسبيحه الصغرى و الكبرى	٣٣٢
العدول من التسبيحه الصغرى إلى الكبرى، و بالعكس	٣٣٢
شرائط ذكر الركوع	٣٣٢
التحرك قهراً فى حال الذكر	٣٣٤
حكم التنقل بين مراتب الانحناء	٣٣٤
الشك فى لفظ «العظيم»	٣٣٥
كيفية الركوع الجلوسى	٣٣٧
مستحبات الركوع	٣٣٨
الأول: التكبير للركوع فى حال الانتصاب	٣٣٨
الثانى: رفع اليدين حال التكبيره	٣٣٨

.....	الثالث: وضع الكفين على الركبتين	٣٣٩
.....	الرابع: رد الركبتين إلى الخلف	٣٣٩
.....	الخامس: تسوية الظهر	٣٣٩
.....	السادس: مد العنق	٣٤٠
.....	السابع: أن يكون نظره بين قدميه	٣٤٠
.....	الثامن: التجنيح	٣٤٠
.....	التاسع: وضع اليد اليمنى على	٣٤٠
.....	العاشر: وضع المرأة يديها على فخذيهما فوق الركبتين	٣٤٠
.....	الحادي عشر: تكرار التسبيح ثلاثاً	٣٤٠
.....	الثاني عشر: الختم على وتر	٣٤٠
.....	الثالث عشر: الدعاء قبل الذكر بالمأثور	٣٤٠
.....	الرابع عشر: الدعاء بعد الانتصاب منه بالمأثور	٣٤٠
.....	الخامس عشر: رفع اليدين للانتصاب منه	٣٤٢
.....	السادس عشر: الصلاة على النبي صلى الله عليه و اله بعد الذكر أو قبله	٣٤٢
.....	مكروهات الركوع	٣٤٢
.....	الأول: أن يطأطئ رأسه	٣٤٢
.....	الثاني: يضم يديه إلى جنبه	٣٤٣
.....	الثالث: أن يضع إحدى الكفين على الخرى و يدخلهما بين ركبتيه	٣٤٣
.....	الرابع: قراءه القرآن فيه	٣٤٣
.....	الخامس: أن يجعل يديه تحت ثيابه ملاصقاً لجسده	٣٤٣
.....	اتحاد النافله مع الفريضة في أحكام الركوع	٣٤٤
.....	فصل في السجود	٣٤٥
.....	حقيقه السجود و أقسامه و ركنيته	٣٤٥
.....	واجبات السجود	٣٤٦
.....	الأول: وضع المساجد السبعه على الأرض	٣٤٦
.....	الثاني: الذكر	٣٤٦

الثالث: الطمأنينه	٣٤٧
الرابع: رفع الرأس منه	٣٤٩
الخامس: الجلوس بعد السجده الأولى و بعده	٣٤٩
السادس: كون المساجد السبعه فى محالها	٣٤٩
السابع: مساواه موضع الجبهه للموقف	٣٥٠
الثامن: وضع الجبهه على ما يصح السجود عليه	٣٥٢
التاسع: طهاره محل وضع الجبهه	٣٥٢
العاشر: المحافظه على العربيه و الموالاه و الترتيب فى الذكر	٣٥٢
تحديد الجبهه و موضع السجود	٣٥٢
اعتبار مباشره الجبهه حال السجود	٣٥٤
اشتراط وضع الكفين على الأرض اختياراً	٣٥٧
إجزاء وضع مسمى الركبتين، و تحديد الركبه	٣٦٠
وضع طرفى الإبهامين و ما بحكمها	٣٦١
الاعتماد على الأعضاء السبعه حال السجود	٣٦٢
كيفية السجود و تفصيله	٣٦٣
حكم وضع الجبهه على موضع مرتفع	٣٦٥
حكم ما لو وضعت الجبهه على ما لا يصح السجود عليه	٣٦٨
حكم تعذر السجود على الجبهه	٣٧٠
فى ما لو عجز عن الانحناء أو وضع بعض الأعضاء للسجود	٣٧٤
حكم ما لو حرك إبهامه او باقى المساجد فى حال الذكر	٣٧٧
حكم السجود على غير الأرض	٣٨٣
حكم ما لو نسى السجدين أو إحداهما	٣٨٤
حكم ما لا تستقر على المساجد	٣٩٠
حكم العاجز عن الانحناء بين وضع اليدين على الأرض و وضع المسجد على الجبهه	٣٩٠
فصل فى مستحبات السجود	٣٩٤
الأمر المستحب حال السجود	٣٩٤

الأول: التكبير حال الانتصاب من الركوع قائماً أو قاعداً	٣٩٤
الثاني: رفع اليدين حال التكبير	٣٩٤
الثالث: السبق باليدين إلى الأرض عند الهوى	٣٩٤
الرابع: استيعاب الجبهة للمسجد	٣٩٤
الخامس: الإرغام بالأنف	٣٩٥
السادس: بسط اليدين مضمومتى الأصابع	٣٩٥
السابع: شغل النظر إلى طرف الأنف حال السجود	٣٩٦
الثامن: الدعاء قبل الشروع في الذكر	٣٩٦
التاسع: تكرار الذكر	٣٩٦
العاشر: الختم على الوتر	٣٩٦
الحادي عشر: اختيار التسبيح من الذكر	٣٩٦
الثاني عشر: السجود على الأرض	٣٩٧
الثالث عشر: المساواة بين موضع الجبهة و الموقف	٣٩٧
الرابع عشر: الدعاء في السجود	٣٩٧
الخامس عشر: التورك في الجلوس	٣٩٧
السادس عشر: القول بين السجدين: «أستغفر الله ربي و أتوب إليه»	٣٩٨
السابع عشر: التكبير بعد السجده الولي و قبل الثانيه	٣٩٨
الثامن عشر: التكبير بعد الرفع من الثانيه كذلك	٣٩٨
التاسع عشر: رفع اليدين حال التكبيرات	٣٩٨
العشرون: وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس	٣٩٨
الحادي العشرون: التجافي حال الجلوس	٣٩٨
الثاني والعشرون: التجنح	٣٩٨
الثالث والعشرون: الصلاه على النبي و آله في السجدين	٣٩٩
الرابع والعشرون: أن يقوم سابقاً برفع ركبتيه قبل يديه	٣٩٩
الخامس والعشرون: القول بين السجدين: «اللهم اغفر لي و الرحمنى»	٣٩٩
السادس والعشرون: القول عند النوض للقيام: «بحول الله و قوته...»	٣٩٩

السابع والعشرون: عدم العجن بيديه عند إرادته النهوض	٣٩٩
الثامن والعشرون: وضع الركبتين قبل اليدين للمرأة عند الهوى للسجود	٣٩٩
التاسع والعشرون: إطالة السجود والإكثار فيه من التسبيح و الذكر	٤٠٠
الثلاثون: مباشره الأرض بالكفين	٤٠٠
الواحد والثلاثون: زياده تمكين الجبهه و سائر المساجد فى السجود	٤٠٠
كراهه الإقعاء فى الجلوس	٤٠٠
كراهه نفخ موضع السجود	٤٠١
كراهه قراءه القرآن فى السجود	٤٠١
حكم ترك جلسه الاستراحه	٤٠١
حكم ما لو نسي جلسه الاستراحه	٤٠٣
فصل فى سائر أقسام السجود	٤٠٤
السجود للسهو	٤٠٤
أحكام السجود لآيات العزائم	٤٠٤
فى ما يعتبر فى هذا السجود	٤١٥
فى ما لا يعتبر فى هذا السجود	٤١٨
فى ما يكتفى به فى هذا السجود	٤١٨
حكم ما لو سمع القراءه مكرراً و شك بين الأقل و الأكثر	٤١٩
كفايه رفع الرأس من السجده فى صورته وجوب التكرار	٤١٩
سجود الشكر، و بعض موارد	٤٢٠
ما يكتفى به و ما يشترط و ما لا يشتر فى هذا السجود	٤٢٠
فى ما لو وجد سبب سجود الشكر و كان له مانع من ذلك	٤٢٢
السجود بقصد التذلل و التعظيم لله تعالى، و ما يتعلق به	٤٢٣
حكم السجود لغير الله تعالى	٤٢٤
فصل فى التشهد	٤٢٦
حكم التشهد فى كل صلاه	٤٢٦
حكم تركه	٤٢٦

واجبات التشهد، سبعة	٤٢٦
الأول: الشهادتان	٤٢٦
الثاني: اصلاه على النبي و آله	٤٢٦
الثالث: الجلوس بمقدار الذكر الوارد	٤٢٨
الرابع: الطمأنينه فيه	٤٢٨
الخامس: الترتيب فيه	٤٢٩
السادس: الموالاه	٤٢٩
السابع: تأديته بالوجه الصحيح	٤٢٩
ذكر الشهادتين و الصلاه بألفاظها المتعارفه	٤٢٩
كيفية الجلوس فى التشهد	٤٢٩
حكم تعلم الذكر	٤٣٠
يستحب فى التشهد امور عشره	٤٣٢
الأول: الجلوس متوركاً	٤٣٢
الثانى: القول قبل الشروع بالذكر: «الحمدالله»، أو غير ذلك	٤٣٢
الثالث: جعل اليدين على الفخذين	٤٣٢
الرابع: أن يكون نظره إلى حجره	٤٣٢
الخامس: القول بعد الشهاده الثانيه: «أرسله بالحق بشيراً و ...»	٤٣٢
السادس: القول بعد الصلاه على النبي: «و تقبل شفاعته، وارفع درجته»	٤٣٢
السابع: القول فى التشهد الأول و الثانى بما جاء فى موثقه أبى بصير	٤٣٣
الثامن: التسبيح سبعاً بعد التشهد الأول	٤٣٤
التاسع: قول «بحول الله و قوته...» حين القيام عن التشهد الأول	٤٣٥
كراهه الإقعاء حال التشهد	٤٣٥
فصل فى التسليم	٤٣٦
حكم التسليم و حزئيته للصلاه و جميع ما يعتبر فيها	٤٣٦
حكم تركه	٤٣٦
حكم الجلوس فى التسليم و الاطمئنان	٤٤١

٤٤١	كيفية التسليم و صيغته
٤٤٣	حكم تأديته
٤٤٣	حكم الصلاة في الحدث أو الإتيان ببعض المنافيات قبل السلام
٤٤٦	ما لا يشترط في التسليم
٤٤٧	حكم تعلم صيغته التسليم
٤٤٧	حكم العاجز عن التسليم و الأخرس
٤٤٨	مستحبات الجلوس فيه
٤٤٨	كفايه الإخطار الإجمالي بالبال في السلام
٤٤٩	استحباب الإيماء بالتسليم
٤٥٠	في ما لو دخل وقت الصلاة أثناء التسليم
٤٥٢	فصل في الترتيب
٤٥٢	حكم الترتيب بين الأفعال اصلاه
٤٥٤	حكم ما لو خالف الترتيب
٤٥٥	فصل في الموالاه
٤٥٥	اشاره
٤٥٨	حكم الموالاه بين أفعال الصلاة و أجزائها
٤٥٨	ترك الموالاه
٤٦١	التطويل لا يوجب قوات الموالاه
٤٦١	مراعاة التتابع العرفي بالأفعال و القراءه و الأذكار
٤٦٢	في ما لو نذر الموالاه
٤٦٤	فصل في القنوت
٤٦٤	حكم القنوت في جميع الفرائض و النوافل
٤٦٤	تأكد القنوت في الصلوات
٤٦٥	محل القنوت في الصلوات
٤٦٧	عدم اشتراط رفع اليدين و لا الذكر الخاص فيه
٤٦٩	أقل ما يجزى في القنوت

جواز قراءه القرآن فى القنوت	٤٦٩
جواز قراءه الأشعار فى القنوت	٤٦٩
جواز الدعاء فيه بسائر اللغات إلا الأذكار المخصوصه	٤٧٠
قراءه الأدعيه الوارده عن الأئمه: فى القنوت	٤٧١
ما يبدء به فى القنوت	٤٧٣
بعض ما ورد من القنوت الجامع	٤٧٤
حكم القنوت بالدعاء الملحون	٤٧٥
جواز الدعاء لشخص أو عليه	٤٧٦
حكم الدعاء لطلب الحرام	٤٧٦
استحباب إطاله القنوت	٤٧٦
استحبابه و كرهيه جمله من الأمور حين القنوت	٤٧٧
استحباب الجهر بالقنوت	٤٧٨
فى ما إذا نذر القنوت	٤٧٨
حكم نسيان القنوت و ما يتعلق به	٤٧٨
فى شرطيه القيام فى القنوت	٤٧٩
صلاه المرأة كالرجل فى الواجبات و المستحبات، و بعض ما يستحب فى صلاتها	٤٨٠
صلاه الصبى كالرجل، و الصبيه كالمراه	٤٨٠
بعض ما يستحب فى حال الصلاه	٤٨٠
فصل فى التعقيب	٤٨٢
مالمراد من التعقيب	٤٨٢
حكم التعقيب و ما يقصد فيه	٤٨٢
ذكر امور فى التعقيب:	٤٨٣
أحدها: أن يكبر ثلاثاً بعد التسليم	٤٨٣
الثانى: تسبيح الزهراء عليها السلام، و ذكر فضله و كيفيته	٤٨٣
استحباب كون السبحه من طين قبر الحسين عليه السلام	٤٨٥
فى ما لو شك فى تسبيح الزهراء عليها السلام	٤٨٥

الثالث: دعاء «لا إله إلا الله وحده وحده ... إنك على كل شيء قدير»	٤٨٧
الرابع: «اللهم اهدني من عندك، و أفض على ... من بركاتك»	٤٨٧
الخامس: «سبحان الله، والحمد لله، و لا إله إلا الله و الله أكبر» مائه مره أو أربعين أو ثلاثين	٤٨٧
السادس: «اللهم صل على محمد و آل محمد، و أجرني من النار... الحور العين»	٤٨٧
السابع: «أعوذ بوجهك الكريم... و لا قوه إلا بالله العلي العظيم»	٤٨٧
الثامن: قراءة الحمد و آيه الكرسي و آيه «شهد الله أنه...» و آيه الملك	٤٨٨
التاسع: «اللهم إني أسألك من كل خير أحاط به علمك ... و عذاب الآخرة»	٤٨٨
العاشر: «اعوذ نفسي و ما رزقني ربي...»، و «اعوذ نفسي...»	٤٨٨
الحادي عشر: أن يقرأ سورة التوحيد اثنتي عشره مره، ثم يقرأ الدعاء الوارد بعدها	٤٨٨
الثاني عشر: الشهادتان والإقرار بالأئمة عليهم السلام	٤٨٩
الثالث عشر: قبل أن يثنى رجله يقول ثلاث مرات«أستغفر الله الذي... و أتوب إليه»	٤٨٩
الرابع عشر: دعاء الحفظ من النسيان، و هو: «سبحان من لا يعتدى على أهل مملكته قدير»	٤٨٩
استحباب الجلوس في المصلى بعد صلاه الصبح إلى طلوع الشمس مشتغلاً بذكر الله	٤٨٩
الدعاء بعد الفريضة أفضل من الصلاه بعدها، و هو أفضل من الدعاء بعد النافله	٤٨٩
استحباب سجود الشكر بعد كل صلاه	٤٨٩
فصل استحباب الصلاه على النبي صلى الله عليه و آله	٤٩٠
استحباب الصلاه على النبي حيثما ذكر أو ذكر عنده	٤٩٠
يستحب تكرار الصلاه عليه إذا ذكر اسمه صلى الله عليه و آله مكرراً	٤٩٠
إذا كان في أثناء التشهد فسمع اسمه لا يكتفى بالصلاه التي تجب للتشهد	٤٩١
عدم الفصل الطويل بين ذكره و الصلاه عليه صلى الله عليه و آله	٤٩١
لا تعتبر كيفيه خاصه في الصلاه عليه صلى الله عليه و آله، بل يكفي كل ما يدل عليها	٤٩١
إذا كتب اسمه صلى الله عليه و آله يستحب أن يكتب الصلاه عليه	٤٩٢
في ما لو تذكر اسمه صلى الله عليه و آله في قلبه	٤٩٢
استحباب الصلاه عليه صلى الله عليه و آله عند ذكر سائر الأنبياء و الأئمه عليهم السلام و كيفيتها	٤٩٣
فصل في مبطلات الصلاه	٤٩٤
الامور المبطله للصلاه	٤٩٤

- أحدها: فقدان بعض الشرائط في الصلاة، كالستر وإباحة المكان وغيرهما ٤٩٤
- الثاني: إتيان الحدث الأكبر أو الأصغر ٤٩٤
- الثالث: التكفير ٤٩٦
- الرابع: تعمد الالتفات بتمام البدن دون الرأس ٤٩٨
- الخامس: تعمد الكلام بحرفين ولو مهملين، أو بحرف واحد مفهم للمعنى ٥٠٣
- حكم تكلم بحرفين فحصل ثانيهما من إشباع حركه الأول ٥٠٥
- حكم التكلم بحرفين من غير تركيب ٥٠٥
- في ما لو تكلم بحرف واحد غير مفهم للمعنى و وصله بإحدى كلمات الذكر أو القراء ٥٠٦
- عدم بطلان الصلاة بمد حرف المد و اللين و إن زاد حرف آخر ٥٠٧
- حكم ما لو تكلم بأحد حروف المعاني، كحرف الجر و التعليل والعطف مع عدم قصدها ٥٠٧
- عدم بطلان الصلاة بصوت التنحنح أو النفخ والأنين و التأوه من دون حكايتها ٥٠٨
- ذكر التأوه من الذنب أو من نار جهنم ضمن الدعاء لا يبطل الصلاة بدون ذكر المتعلق ٥٠٩
- عدم الفرق في بطلان الصلاة بين وجود مخاطب أم لا، و كذا مع الاضطراب أو الاختيار ٥١٠
- لا بأس بالذكر والدعاء في جميع أحوال الصلاة بغير المحرم، و معه لا يجوز و مبطل ٥١٠
- جواز الذكر و الدعاء بغير العربية، و إن كانت أفضل ٥١٢
- اعتبار قصد القرآنية في القراءة، و إن لم يكن بها و لم يكن دعاء أبطل ٥١٢
- حكم ما لو أتى بالذكر بقصد تنبيه الغير والدلالة، أو قصد به التنبيه من دون قصد الذكر ٥١٣
- جواز الدعاء مع مخاطبه الغير بقول: «غفر الله لك» ٥١٤
- جواز تكرار الذكر أو القراءة عمداً أو من باب الاحتياط، و عدمه مع الوسوسة ٥١٦
- لا يجوز ابتداء السلام للمصلي و كذا سائر التحيات مع قصد التحية، و إن قصد الدعاء بأس ٥١٧
- جواز رد سلام التحية أثناء الصلاة، بل يجب، و إن عصي لم تبطل ٥١٩
- وجوب رد السلام أثناء الصلاة بمثل ما سلم بنفس اللفظ والمماثلة ٥٢٠
- لو قال المسلم: «عليكم السلام» فالأحوط أن يقول: «سلام عليكم» بقصد القرآنية أو الدعاء ٥٢٢
- وجوب رد جواب السلام صحيحاً ولو سلم بالملحون، والأفضل قصد القرآن و الدعاء ٥٢٥
- حكم ما لو كان المسلم صبياً مميزاً، أو امرأه أجنبية، أو أجنبياً على امرأه تصلي ٥٢٦
- في ما لو سلم على جماعه منهم المصلي فرد الجواب غيره، أو رده صبي مميز ٥٢٧

- حكم ما لو سلم عليه بقول: «سلام» بدون «عليكم» ٥٢٩
- لو سلم مرات عديدة يكفى فى الجواب مره، ولو أجاب و سلم يجب جواب الثانى ٥٢٩
- حكم ما لو شك المصلى أن المسلم قصده مع الجماعة، أو لا ٥٣١
- وجوب رد السلام فوراً، و عدمه لو أخر عصياناً أو نسياناً مع خروجه عن صدق الجواب، و إن كان فى الصلاه لم يجز ٥٣٢
- وجوب إسماع رد السلام، سواء كان فى الصلاه أم لا، إلا إذا سلم و مشى سريعاً ٥٣٣
- فى ما لو كانت التحية بغير لفظ السلام، و لو كان فى أثناء الصلاه ٥٣٥
- حكم ما لو شك المصلى بأن المسلم سلم بأى صيغته؟ ٥٣٧
- كراهه السلام على المصلى ٥٣٨
- كفائيه وجوب رد السلام، و عدم سقوط الاستحباب بالنسبه إلى الباقيين ٥٣٨
- جواز سلام الأجنبى على الأجنبيه، و بالعكس مع عدم الريبه أو خوف الفتنة ٥٤١
- حكم الابتداء بالسلام على الكافر، و سلام الذمى على المسلم و كيفيته ٥٤٢
- استحباب سلام الراكب على الماشى، و القائم على الجالس، و القله على الكثره، و غيرها ٥٤٣
- عدم وجوب ردالسلام إن كان سخره أو مزاح ٥٤٤
- عدم وجوب الرد إذا سلم على أحد شخصين و لم يعلم أيهما أراد؟ و إن كان الأفضل الرد لكليهما فى غير حال الصلاه ٥٤٤
- لو تقارن سلام شخصين كل الآخر وجب على كل فهما الرد للآخر ٥٤٤
- وجوب رد سلام قارئ التعزیه والواعظ و نحوهما، و يكفى رد أحد المستمعين ٥٤٥
- استحباب الرد بالأحسن فى غير حاصل الصلاه ٥٤٥
- استحباب قول العاطس و من سمع عطسه الغير: «الحمد لله»، أو التحميد و الصلاه ٥٤٦
- يستحب تسميت العاطس يقول: «و یرحمک الله» أو الجمع، و إن كان فى الصلاه ٥٤٦
- يستحب للعاطس أن یرد التسميت بقوله: «یغفر الله لکم» ٥٤٨
- السادس: تعمد القهقهه ولو اضطراراً ٥٤٨
- السابع: تعمد البكاء المشتمل على الصوت و غيره لامور الدنيا ٥٥١
- الثامن: كل فعل ماح لصوره الصلاه، قليلاً كان أو كثيراً ٥٥٣
- التاسع: الأكل والشرب الماحيان للصوره، عمداً كانا أو سهواً ٥٥٥
- العاشر: تعمد قول: «آمین» بعد تمام الفاتحه لغير ضروره ٥٥٨
- الحادى عشر: الشك فى ركعات الثنائيه و الثلاثيه والاوليين من الرباعيه ٥٦٠

الثاني عشر: زياده جزءٍ أو نقصانه، عمداً إن لم يكن ركناً، و مطلقاً مع الركنيه ٥٦٠

لو شك بعد السلام في أنه هل أحدث أثناء الصلاه أم لا؟ بني على العدم و الصحه ٥٦١

حكم من علم بأنه نام اختياراً و شك في أنه هل أتم الصلاه ثم نام، أو نام في أثنائها؟ ٥٦١

حكم من رأى نجاسه في المسجد أثناء الصلاه ٥٦٢

في القول بجواز البكاء على سيد الشهداء عليه السلام في حال الصلاه ٥٦٤

حكم الشك في بقاء الصلاه في الفعل الكثير و السكوت الطويل ٥٦٦

فهرست محتويات الجزء السابع من كتاب ٥٦٧

الاصدارات العلميه لمؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه ٦١١

باللغه العربيه ٦١١

باللغه الفارسيه ٦١٣

باللغه الانجليزيه ٦١٤

باللغه الأردويه ٦١٦

قيد التحقيق ٦١٦

مركز نشر و توزيع مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه ٦١٦

تعريف مركز ٦١٨

عنوان قراردادى : عروہ الوثقى . شرح

عنوان و نام پدیدآور: العروه الوثقی تألیف آیہ الله العظمی السید محمد کاظم الطباطبائی الیزدی قدس سره و التعليقات علیها/ اعداد مؤسسه السبطین علیهما السلام العالمیه.

مشخصات نشر: قم: موسسه السبطين عليهما السلام العالميه، ١٤٣٠ق. = ١٣٨٨ -

مشخصات ظاهری : ج.

شباك : دوره : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۵۰-۴ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۱: ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۲۷-۶ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۲: ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۵۴-۲ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۳: ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۶۲-۷ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۴: ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۷۱-۹ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۵: ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۷۱-۹ ؛ ۸۰۰۰۰ ریال : ج. ۶: ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۸۲-۵ ؛ ۹۰۰۰۰ ریال : ج. ۷: ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۹۵-۵ ؛ ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۹۸-۶ ؛ ج. ۱۰: ۹۷۸-۶۰۰-۷۰۷۰-۷-۹ ؛ ج. ۱۱: ۹۷۸-۶۰۰-۷۰۷۰-۱۱-۶ ؛ ج. ۱۲: ۹۷۸-۶۰۰-۷۰۷۰-۱۴-۷ ؛ ج. ۱۳: ۹۷۸-۶۰۰-۷۰۷۰-۱۶-۱ ؛ ۲۶۰۰۰۰ ریال : ج. ۱۴: ۹۷۸-۶۰۰-۷۰۷۰-۱۸-۵ :

وضعیت فهرست نویسی : فایا

یادداشت : عربی.

یادداشت : ج. ۲-۴ (چاپ اول : ۱۴۳۰ ق. = ۱۳۸۸).

یادداشت : ج. ۵ (چاپ اول: ۱۴۳۰ ق = ۱۳۸۸).

یادداشت : ج. ۶ (چاپ اول : ۱۴۳۱ق = ۱۳۸۹).

یادداشت : ج. ۷ (چاپ اول: ۱۴۳۲ ق. = ۱۳۹۰) (فیفا).

یادداشت: ج. ۸ و ۹ و ۱۱ (چاپ اول: ۱۴۳۵ ق. = ۱۳۹۳) (فیفا).

یادداشت : ج. ۱۰ (چاپ اول : ۱۴۳۵ ق. = ۱۳۹۳).

یادداشت : ج. ۱۲ و ۱۳ (چاپ اول: ۱۴۳۷ ق. - ۱۳۹۴) (فیفا).

یادداشت : ج. ۱۴ (چاپ اول: ۱۴۳۷ ق. = ۱۳۹۵) (فیفا).

مندرجات : ج.۱. الاجتهاد والتقليد - الطهارة (نهايه الماء المستعمل).- ج.۲. الطهارة (الماء المشكوك- طرق ثبوت التطهير).- ج.۳. الطهارة (حكم الاوانى- حكم دائم الحدث).- ج.۶. الصلاه (فضل الصلوات اليوميہ - شرائط قبول الصلاه).- ج.۸. واجبات الصلاه و اركانها - مبطلات الصلاه.- ج.۱۰. الصوم والاعتكاف.- ج.۱۱. (الزكاة - الخمس).- ج.۱۲. كتاب الخمس و كتاب الحج (فضله و ثوابه - شرائط وجوب حجه الاسلام).- ج.۱۳. كتاب الحج (الحج الواجب بالندر و ... كيفيه الاحرام) و كتاب الاجاره (اركانها- ما يكفى فى صحه الاجاره)

موضوع : يزدي، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق . عروه الوثقى -- نقد و تفسير

موضوع : فقه جعفرى -- قرن ۱۴

شناسه افزوده : يزدي، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق . عروه الوثقى . شرح

شناسه افزوده : موسسه جهانى سبطين (ع)

رده بندى كنگره : BP۱۸۳/۵ ي ۴۰۳۸۳ ۱۳۸۸

رده بندى ديويى : ۲۹۷/۳۴۲

شماره كتابشناسى ملي : ۱۱۶۱۴۵۹

ص: ۱

اشاره

(واجبات الصلاة وأركانها _ مبطلات الصلاة)

اعداد و تحقيق

ص: ٣

العروه الوثقى. شرح.

العروه الوثقى، تأليف آية الله العظمى السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدى قدس سره والتعليقات عليها/ اعداد مؤسسه السبطين
عليهما السلام العالميه.

قم: مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه، ١٤٣٣ ق = ١٣٩٠ ش

ج ٧.

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیما.

عربی.

مندرجات: واجبات الصلاه وأركانها _ يستحب الصلاه على النبي (ص)

يزدى، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ١٤٢٧ _ ١٣٣٨. العروه الوثقى _ نقد و تفسير.

فقه جعفرى _ قرن ١٤.

١٨٣ / BP٥. / ٤ ع ٤٠٣٨٣

٣٤٢/٢٩٧

کتابخانه ملی ایران

١١٦١٤٥٩

هويه الكتاب

الكتاب: العروه الوثقى والتعليقات عليها/ج ٧

تأليف: الفقيه الأعظم السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدى قدس سره

إعداد وتحقيق: مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه

الناشر: مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه

الطبعة: الأولى

المطبعه: شريعت

التاريخ: ١٤٣٣ هـ . ق / ١٣٩٠ هـ . ش

الكميه: ١٥٠٠ نسخه

السعر: ٨٥٠٠ تومان

شابك ج ٧: ٩٧٨-٩٦٤-٨٧١٦-٩٥-٥

شابك دوره: ٩٧٨-٩٦٤-٨٧١٦-٥٠-٤

حقوق الطبع محفوظه لمؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه

ص: ٤

أصحاب التعليقات لهذا الكتاب

التعليقات على العروه الوثقى التى قامت المؤسسه بجمعها فى هذه الموسوعه القيمه هى إحدى وأربعون تعليقه، مدرجه حسب تاريخ الوفاه للمتوفين (قدس سرهم)، وبالنسبه لمن على قيد الحياه (أدام الله ظلهم) حسب تاريخ الولاده، مع الإشارة إلى مقدار تعليقه كل منهم حسب النسخ المعتمده، وهم:

صاحب التعليقه مقدار التعليقه

١ _ الشيخ على الجواهرى (وفاته ١٣٤٠ هـ . ق) إلى آخر كتاب الخمس.

٢ _ السيد محمد الفيروز آبادى (وفاته ١٣٤٥ هـ . ق). كامله.

٣ _ الميرزا محمد حسين النائيني (وفاته ١٣٥٥ هـ . ق). كامله.

٤ _ الشيخ عبدالكريم الحائرى (وفاته ١٣٥٥ هـ . ق). إلى آخر كتاب الخمس إلاّ أنّ له تعليقات على كتاب الإجاره والمضاربه والنكاح.

٥ _ الشيخ ضياء الدين العراقى (وفاته ١٣٦١ هـ . ق). كامله.

٦ _ السيد أبو الحسن الإصفهاني (وفاته ١٣٦٥ هـ . ق). كامله.

٧ _ السيد آقا حسين القمى (وفاته ١٣٦٦ هـ . ق). إلى كتاب الصلاه. فصل فى الشكوك.

٨ _ الشيخ محمدرضا آل ياسين (وفاته ١٣٧٠ هـ . ق). إلى آخر كتاب الخمس.

٩ _ السيد محمد تقى الخونسارى (وفاته ١٣٧١ هـ . ق). إلى كتاب الإجاره. فصل أحكام العرضين.

١٠ _ السيد محمد الكوه كمرى (وفاته ١٣٧٢ هـ . ق). كامله.

١١ _ السيد صدر الدين الصدر (وفاته ١٣٧٣ هـ . ق). كامله.

١٢ _ الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (وفاته ١٣٧٣ هـ . ق). كامله.

١٣ _ السيد جمال الدين الكلپايگانى (وفاته ١٣٧٧ هـ . ق). كامله.

١٤ _ السيد إبراهيم الحسينى الإصطهباناتى (وفاته ١٣٧٩ هـ . ق). كامله.

١٥ _ السيد حسين الطباطبائى البروجردى (وفاته ١٣٨٠ هـ . ق). امله.

- ١٦ _ السيد مهدي الشيرازي (وفاته ١٣٨٠ هـ . ق.) . إلى كتاب المساقاه.
- ١٧ _ السيد عبدالهادي الشيرازي (وفاته ١٣٨٢ هـ . ق.) . كامله.
- ١٨ _ السيد محسن الطباطبائي الحكيم (وفاته ١٣٩٠ هـ . ق.) . إلى آخر كتاب الخمس.
- ١٩ _ السيد محمود الشاهرودي (وفاته ١٣٩٤ هـ . ق.) . إلى آخر كتاب الخمس.
- ٢٠ _ السيد أبو الحسن الحسيني الرفيعي (وفاته ١٣٩٥ هـ . ق.) . إلى آخر كتاب الصوم.
- ٢١ _ السيد محمد هادي الحسيني الميلاني (وفاته ١٣٩٥ هـ . ق.) . إلى آخر كتاب الاعتكاف.
- ٢٢ _ السيد حسن البجنوردي (وفاته ١٣٩٥ هـ . ق.) . كامله.
- ٢٣ _ السيد أحمد الخونساري (وفاته ١٤٠٥ هـ . ق.) . إلى آخر كتاب المساقاه.
- ٢٤ _ السيد عبدالله الشيرازي (وفاته ١٤٠٥ هـ . ق.) . كامله.
- ٢٥ _ السيد كاظم الشريعتمداري (وفاته ١٤٠٦ هـ . ق.) . كامله.
- ٢٦ _ السيد علي الفاني الإصفهاني (وفاته ١٤٠٩ هـ . ق.) . كامله.
- ٢٧ _ السيد روح الله الموسوي الخميني (وفاته ١٤٠٩ هـ . ق.) . كامله.
- ٢٨ _ السيد شهاب الدين المرعشي النجفي (وفاته ١٤١١ هـ . ق.) . كامله.
- ٢٩ _ السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (وفاته ١٤١٣ هـ . ق.) . كامله.
- ٣٠ _ الميرزا هاشم الآملي (وفاته ١٤١٣ هـ . ق.) . إلى آخر كتاب الاعتكاف.
- ٣١ _ السيد محمد رضا الكلبيكاني (وفاته ١٤١٤ هـ . ق.) . كامله.
- ٣٢ _ السيد عبدالأعلى الموسوي السبزواري (وفاته ١٤١٤ هـ . ق.) . كامله.
- ٣٣ _ الشيخ محمد علي الأراكي (وفاته ١٤١٥ هـ . ق.) . إلى آخر كتاب الإجاره.
- ٣٤ _ الشيخ محمد أمين زين الدين (وفاته ١٤١٩ هـ . ق.) . إلى آخر كتاب النكاح.

- ٣٥_ السيد محمد الحسيني الشيرازي (وفاته ١٤٢٣ هـ . ق). كامله.
- ٣٦_ السيد حسن الطباطبائي القمي (ولادته ١٣٢٩ هـ . ق). كامله.
- ٣٧_ السيد تقى الطباطبائي القمي (ولادته ١٣٤١ هـ . ق). كامله.
- ٣٨_ السيد محمد صادق الحسيني الروحاني (ولادته ١٣٤٥ هـ . ق). كامله.
- ٣٩_ السيد محمد الموسوي مفتي الشيعة (ولادته ١٣٤٧ هـ . ق). كامله.
- ٤٠_ السيد علي الحسيني السيستاني (ولادته ١٣٤٩ هـ . ق). إلى آخر كتاب الاعتكاف.
- ٤١_ الشيخ محمد الفاضل النكراني (ولادته ١٣٥٠ هـ . ق). كامله باستثناء الحج.

واجبات الصلاة (١) أحد عشر: التَّيَّه، والقيام، وتكبيره الإحرام، والركوع، والسجود، والقراءة، والذكر، والتشهد، والسلام، والترتيب، والموالاه.

تعداد واجبات الصلاة و بيان الأركان منها

والخمسه الأولى (٢) أركان (٣)، بمعنى (٤) أنَّ زيادتها (٥) ونقيصتها عمداً

ص: ٩

- ١- ١. وتذكر فى خلال البحث عن الواجبات فيها أيضاً. (المرعى).
- ٢- ٢. لكنَّ الثانى منها ركن فى الجملة، كما يأتى. (الإصطهباناتى). * عَيَّد التكبيره من الأركان بالمعنى المذكور فى غير محلّه، إنّما المسلّم ركنيتها من حيث النقيصه دون الزياده، كما أنّ عَيَّد القيام من الأركان بكلا المعنيين كذلك. (الشاهرودى). * أمّا التيه فهى مقومه للعباده، فنقصها يوجب عدم تحقّق العباده، وأمّا الزياده فلا- معنى لها، وأمّا تكبيره الإحرام فلا تخلّ زيادتها السهوّه بالصلاه. (الفانى). * فى ركنيه تمام الخمسه إشكال، وسيأتى ما هو المختار. (المرعى).
- ٣- ٣. القيام ركن فى الجملة كما يأتى، كما أنّ السجدين ركن. (الخمينى).
- ٤- ٤. تفسير الأركان بما ذكر وكون الخمسه بأجمعها كذلك محلّ تأمل، والكلام عليها يأتى فى محالّها. (الميلانى). * فى كون تكبيره الإحرام ركناً بالمعنى المذكور فى المتن إشكال، وسيأتى الكلام فيه. (البجنوردى). * بل بمعنى أنّ نقيصتها السهوّه توجب البطلان، وأمّا الزياده السهوّه فلا تتصوّر فى القيام الركنى إلاّ مع زياده تكبيره الإحرام أو الركوع سهواً، والأظهر أنّ زياده التكبيره كذلك غير مبطله، وسيجىء الكلام فى زياده الركوع، وكذا السجود سهواً، ثمّ إنّ فى حكم القيام القعود لمن كان وظيفته. (السيستانى).
- ٥- ٥. هذا أحد التفاسير للركن. (المرعى). * زياده تكبيره الإحرام سهواً لا يوجب البطلان على الأقوى. (حسن القمى). * كون زياده تكبيره الإحرام مبطله يختصّ بصوره العمد، وأمّا نقصانها فلا بدّ من التفصيل فيه بمقتضى تعارض النصوص، لكنّ الاحتياط يقتضى الالتزام بما فى المتن. (تقى القمى).

وسهواً موجباً للبطلان(١)، لكن لا تتصوّر الزيادة في التّيه(٢) بناءً على الدّاعى، وبناءً على الإخطار غير قادح(٣). والبقية واجبات غير ركنية، فزيادتها ونقصها عمداً موجب للبطلان، لا سهواً(٤).

ص: ١٠

-
- ١ - ١. فى البطلان بزيادته تكبيره الإحرام سهواً تأمل. (آل ياسين). * على ما يأتى فى القيام. (عبدالله الشيرازى). * الأقوى أنّ زيادته تكبيره الإحرام سهواً لا توجب البطلان. (الخوئى). * الأظهر أنّ زيادته تكبيره الإحرام سهواً لا توجب البطلان. (الروحانى).
 - ٢ - ٢. تصوّر الزيادة فى التّيه والقيام المتّصل بالركوع من دون زياده الركوع مشكل. (مفتى الشيعة).
 - ٣ - ٣. لا وجه لعدم القدح مع كون الزيادة موجب لبطلان الصلاه، وعهده دعوى عدم القدح ضروره أو بلا شبهه على مدّعيتها. (تقى القمى).
 - ٤ - ٤. نقصان الترتيب والموالاه سهواً قد يورث البطلان أيضاً، ويأتى فى محلّه إن شاء الله. (محمد رضا الكليايگانى). * فى ترك الترتيب والموالاه سهواً تفصيل يأتى فى محلّه. (السبزواري). * نعم، قد يوجب البطلان إذا أوجبا سلب اسم الصلاه حتّى ولو عن سهو. (محمد الشيرازى). * لا تتصوّر الزيادة فى الموالاه والترتيب، والإخلال بهما سهواً قد يوجب البطلان، كما سيأتى. (السيستانی).

وهى: القصد إلى الفعل (١) بعنوان الامتثال (٢) والقربة (٣)،

كفايه الداعى دون الزائد عليه

ويكفى فيها

ص: ١١

- ١ - ١. على نحو يكون الباعث إليه أمر الله سبحانه، ولعلّ هذا مراد الفقهاء الذين يعتبرون عند القصد القربة فيها، ولا يخفى عليك أنّ اعتبار قصد القربة فى الصلاة لا يُستفاد من الآيه ولا من الروايه، بل الدليل عليه هو الإجماع، وكون الصلاة هى التقرب إلى الله؛ وذلك أنّ الصلاة ليست من الأفعال الدنيويّه حتّى يتقرب بها، بل الصلاة عباده ذاتيه تتحقّق بحضور المصلّى بين يدي الله بالخضوع والتذلّل عنده تعالى، فلا يحتاج الى قصد امتثال الأمر، فقصد عنوان الصلاة كافٍ فى تحقّق العباده. (مفتى الشيعه).
- ٢ - ٢. وموافقه الأمر؛ ليحصل له التقرب من مرضاته ورحمته تعالى. (المرعشى). * لا يلزم قصد الامتثال، بل يكفى مطلق القربة، وبما ذكرنا يظهر الإشكال فى ما يأتى. (تقى القمى). * لا دليل على اعتبار قصد الأمر أيضاً، كما لا دليل على اعتبار قصد الوجه، والمذكور من كلمات الفقهاء اعتبار قصد القربة، فاعتباره يُغنى عن قصد الأمر والوجه. (مفتى الشيعه).
- ٣ - ٣. اعتبار القربة فى النية لأجل كون العمل عباديا، فتكون زائده على النية، وهى القصد إلى الفعل، فحقيقه النية فى العبادات مركّبه من فعلين: أحدهما: إرادته الفعل، وثانيهما: كون العمل بداعى إلهى. (الشاهرودى). * النية المعبره فى العبادات عباره عن إتيان العمل لله تعالى. (الفانى). * بمعنى لزوم وقوع الفعل على وجه التعبد، ويتحقّق بإضافته إلى الله تعالى إضافه تذليليه، كالإتيان به بداعى امتثال أمره، ولو قلنا: إنّ الصلاة ماهيّة اعتباريه تذليليه يكفى مع قصدها مجرد إضافتها إلى الله عزّ وجلّ. (السيستانى).

الداعى القلبى (١)، ولا- يعتبر فيها الإخطار بالبال (٢) ولا- التلقظ، فحال الصلاه وسائر العبادات حال سائر الأعمال والأفعال الاختيارية، كالأكل والشرب والقيام والقعود ونحوها من حيث النية. نعم، تزيد عليها باعتبار القربة فيها بأن يكون الداعى والمحرك هو الامتثال والقربة (٣)،

درجات غايات الامتثال

ولغايات الامتثال (٤) درجات (٥):

ص: ١٢

- ١- ١. قد تقدّم فى مبحث الوضوء تفسير الداعى، وأنه القصد المرتكز فى النفس، وهو الذى تدور اختيارية الأفعال مداره وجوداً وعدمًا، وهو المصحح لاستحقاق الثواب والعقاب، وتقدّم كفايته فى العبادات على الأقوى من دون احتياج إلى الإخطار التفصيلي ولا الإجمالى لصوره الفعل فى النفس حين الشروع به. (المرعى).
- ٢- ٢. أى إخطار صور العمل تفصيلاً عند القصد إليه، وعلى هذا يكون التصور الإجمالى كافياً، وقد يعبر عنه بالداعى. (مفتى الشيعه).
- ٣- ٣. يكفى تحقّق القربة ولو بغير الامتثال، بأن يكون الداعى المحبوبيه له تعالى أو غيرها ممّا يحصّل القرب. (عبدالله الشيرازى).
- ٤- ٤. وإرادته الموافقه لأمر الله تعالى. (المرعى).
- ٥- ٥. غير خفى على النقاب أنّها كثيره ليست بمنحصره فى ما أوردها هنا، ثم إنّ هذه الغايات قد تكون منفردة، وقد تتركب من اثنتين منها أو أزيد بالأصالة أو بالتبع بنحو العامّ الأفرادى أو المجموعى، فهناك تصوّر صور عديده ولها جهات مشتركه وجهات خاصه ببعضها، والتفصيل موكول إلى محلّه. (المرعى). * لم نجد حديثاً دالاً على الدرجات المذكوره. (تقى القمى).

١- ١. الظاهر أن أمير المؤمنين وأولاده الطيبين _ سلام الله عليهم أجمعين _ لهم درجات أخرى فوق هذه، بأن يعبدوه من غير أن يجعلوا شيئاً غايه ما يقصد، ويكون لهم أمر زائد ملحوظ بالتفصيل يكون هو المحرك، أو يلاحظ طلب وأمر، بل المحرك مشاهده جلال الله وجماله وشمول عنايته، قال عليه السلام: «وأنر أبصار قلوبنا بضياء نظرها إليك؛ حتى تخرق أبصار القلوب حجب النور فتصل إلى معدن العظمه، وتصير أرواحنا معلقه بعز قدسك» (إقبال الأعمال: ٣/٢٩٥، الدعوات للراوندى: ٥، بحار الأنوار: ٩١/٩٩)، قال عليه السلام: «والله لقد تجلّى الله لخلقه فى كلامه ولكن لا يبصرون» (البرهان للزركشى: ١/٤٥٢، بحار الأنوار: ٨٩/١٠٧)، لحقته حاله فى الصلاه حتى خرّ مغشياً عليه، فقال بعدها: «ما زلت أردّد الآية حتى سمعتها من قائلها أو من المتكلم بها، فلم يثبت جسمى لعنايه قدرته» (رسائل الشهيد الثانى: ١٤١، تفسير الصافى: ١/٧٣، جامع السعادات: ٣/٣٠١). ويعبده بجذبه قدسيه منه تعالى، وهو فى هذه العباده لا يرى نفسه وداعيه وأمره، فهو بأنس روحه وسره بالله ومحبتة وشوقه يعرج إليه. (الفيروزآبادى). * تقدّم أن أعلاها أن يكون الداعى الحبّ، كما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام. (الحكيم). * وأعلى منه درجات آخر، أشارت إلى بعضها ما وردت فى صلاه المعراج ومصباح الشريعه. (الخمينى). * ومرجع هذا أيضاً إلى كمال العامل؛ إذ ما بالعرض ينتهى إلى ما بالذات، والأعلى منه ما لو كان العامل على نحو لا يرى نفسه كى يرى كمالاً له، وعباده مولانا أمير المؤمنين عليه السلام كانت كذلك. (الأملى). * وله أيضاً مراتب، كما لا يخفى على أهله. (السبزوارى). * لعل أعلى الوجوه أن يعبد الله حباً له، كما تضمّنته الروايات المعتمده، وقد تقدّم ذلك فى تيه الموضوع. (زين الدين). * أو يكون الداعى الحبّ، كما ورد عن الإمام الصادق عليه صلوات الله وسلامه. (حسن القمى). * وله أيضاً مراتب عديده. (مفتى الشيعه). * لم يثبت ذلك، كما مرّ فى الموضوع. (السيستانى).

والطاعة، وهذا ما أشار إليه أمير المؤمنين عليه السلام (١) بقوله: «إلهي ما عبدتك خوفاً من نارك، ولا طمعاً في جنتك، بل وجدتكَ أهلاً للعبادة فعبدتك» (كتاب الألفين للعلامة الحلي: ١٣٨، بحار الأنوار: ٦٧/١٨٦).

الثاني: أن يقصد شكر نعمه (٢) التي لا تحصى.

الثالث: أن يقصد به تحصيل رضاه، والفرار من سخطه.

الرابع: أن يقصد به حصول القرب إليه (٣).

ص: ١٤

-
- ١- ١. ولا ينبغي أن يدّعيها أحد بعده إلا معصوم مثله. والمراد: أنّ الباعث بالذات إلى عبادتك هو استحقاقك للعبادة بذاتك، لا أنّه لا يخاف العقاب ولا يرجو الثواب كما هو واضح. وقصد التقرب إليه يوء كمد هذا المعنى ولا ينافيه، بل هو أعلى الغايات وأشرفها، وهي آخر منازل السالكين، وغايه آمال العارفين. (كاشف الغطاء). * بل نظره عليه السلام إلى إتيان الصلاه ولو لم يكن أمر بها، بل أهليته تعالى بنفسها باعته له عليه السلام. (الرفيعي).
 - ٢- ٢. فعباده المنعم شكر عملي أفضل من الشكر القولي. (مفتي الشيعة).
 - ٣- ٣. أي القرب المعنوي، فإذا حصل هذا النوع من التقرب يكون قريناً إلى رحمته وغفرانه، ومظهر قدرته تعالى. (مفتي الشيعة).

الخامس: أن يقصد (١) به الثواب (٢) ورفع العقاب، بأن يكون الداعى إلى امتثال أمره رجاء ثوابه (٣) وتخليصه من النار (٤)، وأما إذا كان قصده ذلك على وجه المعاوضة (٥) من دون أن يكون برجاء

ص: ١٥

- ١ - ١. السادس (كذا فى الأصل، وأضاف السيد الحكيم قدس سره هذا الفرع، كما أشار إلى ذلك أيضاً المرحوم زين الدين قدس سره فى الصفحة اللاحقه، فلاحظ.): أن يكون المقصود من موافقه الأمر: الثواب أو دفع العقاب الدنيويين. (الحكيم).
- ٢ - ٢. أى الأجر الأخرى، وأدنى منه قصد الأجر الدنيوى، وهو أيضاً يتفاوت فى المرتبه، فتارةً يكون لمصلحه عامه وحبّ الخير لنوع الإنسان بل والحيوان، مثل صلاه الاستسقاء والدعاء للموءمنين بالمغفره ونحوها، وأخرى لمصلحه خاصه به أو بغيره، مثل طلب الشفاء للمريض أو صلاه الليل للرزق، وهى أنزل الدرجات؛ فإنّ صاحبها كالجائع الذى لا يطلب من السلطان إلاّ فضل طعامه ليسدّ فورته، لا- لأنّ طعام السلطان شرف وكرامه له بحيث لا فرق عنده بين طعام السلطان وغيره. (كاشف الغطاء). * الأخرى أو الدنيوى بنحو الداعى. (المرعى).
- ٣ - ٣. فى النشأه الباقيه أو الفانيه. (المرعى).
- ٤ - ٤. أو من مكاره الدنيا. (المرعى).
- ٥ - ٥. الظاهر أنّه مع قصد المعاوضه الرجاء محقق؛ لأنّ قصدها إمّا بالعلم بتحقيق العوض، أو رجائه، وإلاّ- لا- يتحقّق قصد المعاوضه، فإذا علم حصول أمر دنيوى أو أخرى أو رجائه قصد حصوله من باب الخاصيه المترتبه، ففى صحّه العمل تأمل. ولكن إذا قصد حصوله بسبب القرب فى عبوديته صحّ العمل. (الفيروزآبادى). * بأن يكون المقصود موافقه الأمر مقتيده بحصول العوض. (الحكيم). * بأن يأتى بها فى مقابل العوض الأخرى أو الدنيوى أو كليهما مقتيداً، بحيث لولا العوض كما أتى به، لا أن يجعله من باب الداعى على الداعى، وإلاّ لاريب فى الصحّه على مختاره قدس سره. (المرعى). * العابد المؤمن لا يقصد المعاوضه مع الله تعالى بالعباده، وما يوهّم من بعض الآيات والروايه محمول على المجاز. (مفتى الشيعه).

إثابته (١) تعالى فيشكل (٢) صحته (٣)، وما ورد من صلاه الاستسقاء وصلاه الحاجه إنما يصح (٤) إذا كان على الوجه الأول.

ص: ١٦

- ١- ١. العبارة مجمله، ولعل المراد: أنّ الأغراض الدنيويّه كالاستسقاء والشفاء إذا كانت باعثة على العمل أولاً وبالذات من دون توسيط الطاعه والعبوديّه لم تصحّ العباده، وإذا كان المقصود القيام بالعبوديّه والداعى على القيام بها طلب الشفاء والاستسقاء على نحو داعى الداعى صحّت، ويمكن أن يكون طلب المقاصد الدنيويّه مع الاعتقاد والالتفات إلى أنّها منوطه بمشيئته ولا تحصل إلاّ بإرادته أيضاً غير منافٍ للطاعه والعبوديّه، ولا تقدح في صحّه العباده، وإلاّ لما صحّت عباده أكثر الناس، غايته أنّ العباده والطاعه لها مراتب على حسب اختلاف درجات الإيمان والمؤمنين في معرفه واليقين. (كاشف الغطاء).
- ٢- ٢. لا بأس بذلك ما لم يُخلّ بالقصد المذكور، وهو إتيان العمل لله. (الفانى).
- ٣- ٣. بل الظاهر عدم الصحّه. (حسين القمى). * الظاهر البطلان. (المرعشى). * إلاّ إذا كان على نحو الداعى على الداعى. (محمّد الشيرازى). * بل لا يصحّ؛ لعدم انتساب امثاله إليه تعالى. (مفتى الشيعة).
- ٤- ٤. فيكون ذلك وجهاً سادساً من غايات الامثال، وهو أن يكون برجاء الثواب أو دفع العقاب الدنيويّين. (زين الدين).

(مسألة ١): يجب تعيين (١) العمل (٢) إذا كان ما عليه فعلاً متعدداً (٣)،

ص: ١٧

١ - ١. بذكر حدوده وقيوده المقومه له، أو بما يميزه عما عداه مما يماثله نوعاً أو صنفاً، من غير فرق بين اتحاده وتعدده؛ لأنَّ الأمر لا يدعو إلّا إلى متعلّقه، فلا بدّ من تعيينه بحيث يُشار إليه إجمالاً. (صدر الدين الصدر).

٢ - ٢. فى إطلاق وجوب التعيين مع وحده الحقيقة إشكال، كما مرّ نظيره فى باب الوضوء وغيره. (آقاسياء). * يجب قصد العناوين القصديه التى ورد بها الدليل التعبدي، كالظهيرى والعصريه وإن كان ما عليه متحدًا، وذلك بالتفصيل. نعم، يكفى القصد الإجمالى إذا كان على نحو الإشاره إلى العنوان القصدى المعتبر فى العمل شرعاً بحيث يستلزم تحقّق العنوان، وذلك فى المتّحد، لا المتعدّد. (الفانى). * بل يجب قصد عنوان المأمور به مطلقاً ولو إجمالاً، كأن يقصد ما عليه مع الاتحاد وما وجب عليه أولاً مع التعدّد، ولو كان ما عليه فردان من طبيعه واحده من دون ترتيب يكفى قصد إيجاد الطبيعه، كما فى قضاء الصوم. (محمد رضا الكلپايگانى).

٣ - ٣. الأقوى وجوب تعيين ما أخذ فى متعلّق الأمر من العناوين القصديه التى لا ينصرف العمل المشترك إلى بعضها إلّا بالتيه، كعنوان الظهر والعصر والقضاء، وكالفريضه والنافله إن أخذتا معرفتين للمأمور به، كما فى فريضه الغداه ونافلتها، من دون فرق بين تعدّد ما عليه فعلاً، وعدمه. نعم، فى الثانى يمكن التعيين الإجمالى بالقصد إلى ما فى الذمّه دون الأوّل. (البروجردى). * لا فرق بين أن يكون ما عليه متعدداً أو متحدًا، فى أنّه يجب قصد كلّ قيد أخذ فى متعلّق الطلب من العناوين القصديه التى لا انصراف إليها إلّا بالقصد، والفرق إمكان التعيين فى الصوره الثانیه بالقصد إلى ما فى الذمّه، وهو التعيين إجمالاً دون الصوره الأولى. (المرعشى). * مجرد تعدّد ما فى الذمّه لا يقتضى التعيين، أمّا مع عدم اقتضائه تعدّد الامتثال _ كما سيجىء تصويره فى نيه الصوم _ فواضح، وكذا مع اقتضائه التعدّد إذا فرض عدم الاختلاف فى الآثار، كما لو نذر صلاه ركعتين مكرّراً فإنّه لا موجب فى مثله للتعيين ولو إجمالاً. نعم، مع الاختلاف فيها _ كما إذا كان أحدهما موقّتا أو موسّعا دون الآخر _ فلا بُدّ من التعيين، كما لا بُدّ من تعيين نوع الصلاه المأمور بها مطلقاً حتّى مع وحده ما فى الذمّه، سواء كان متميّزاً عن غيره خارجاً، أو بمجرّد القصد: كالظهر والعصر وصلاه القضاء والصلاه نيابه عن الغير، ولكن يكفى فى قصد النوع القصد الإجمالى، ولا يعتبر إحراز العنوان تفصيلاً، فيكفى فى صلاه الظهر مثلاً قصد ما يؤتى به أولاً من الفريضتين بعد الزوال. (السيستانى).

ولكن يكفي التعيين الإجمالي (١)، كأن ينوى ما وجب عليه أولاً من الصلاتين مثلاً، أو ينوى ما اشتغلت ذمته به أولاً أو ثانياً، ولا يجب (٢) مع الاتحاد (٣).

ص: ١٨

١- ١. التعيين الإجمالي كافٍ مطلقاً، تعدّد أم لا. (مفتى الشيعة).

٢- ٢. بل يجب معه أيضاً، وإن حصل إجمالاً بقصد ما في الذمّة. (الخميني). * لكن لا بدّ أن يكون عنوان المأخوذ فيه مقصوداً ولو إجمالاً كما مرّ. (محمد رضا الكلّيايگانی). * بل يجب معه أيضاً، فإنّه لا بُدّ من قصد العناوين القصديّة التي لا ينصرف العمل المشترك إلى بعضها إلّا- بالقصد، كعنوانيّ الظهرية والعصريّة، وكالفريضة والنافله في مثل صلاه الصبح. نعم، يمكن التعيين الإجمالي في الثاني دون الأول. (اللكراني).

٣- ٣. بل يجب مع الاتحاد أيضاً، غايه الأمر أنّ قصد ما في الذمّة تعيينٌ إجماليّ له مع الاتحاد، بخلافه مع التعدّد، حيث إنّ لا بدّ في مقام تعيينه الإجمالي من قصد عنوان آخر غيره، مثل ما وجب عليه أولاً مثلاً أو غيره. (الإصفهاني). * لتعيّنه إذا كان معلوماً بالتفصيل، وأمّا مع تردّده بين أمرين أو أمور فيحتاج إلى معيّن كالتعدّد. (حسين القمّي). * بل يجب أيضاً، غايه الأمر أنّه يكفي فيه قصد امتثال الأمر الفعلي من غير حاجه إلى ضمّ شيء آخر. (آل ياسين). * بل يجب معه أيضاً، إلّا أنّه أخفّ مؤنّه. (مهدي الشيرازي). * بل يجب معه أيضاً على نحو ما له من التعيّن، ويكفي أيضاً التعيين الإجمالي. (الحكيم). * لكن يلزم قصد العمل بما له من عنوانه إذا أمر به كذلك. (الميلاني). * بل يجب تعيين المأمور به مطلقاً ولو بعنوان إجمالي. (البجنوردی). * الأقوى وجوب تعيين ما أخذ في المأمور به من العنوان، كعناوين الصلاه اليوميّه كالظهرية والعصريّة، بل قصد نافلتها في نوافلها في وجه قويّ، كلزوم قصد صلاه الليليّه والشفعيّه والوترية فيها وإن كان المأمور به واحداً، كما أنّه يجب قصد التعيين في غير ذلك إذا توقّف امتثال أمره الخاصّ عليه، كصلاه الزيارة وليله الدفن وإن لم يكن العنوان دخيلاً- في المأمور به وغير ذلك في الأوقات والأمكنه المخصوصه، أو للمطالب الخاصه، نعم، في القسم الثاني يكفي قصد الإجمالي ولو مع التمكن من التفصيل. (عبدالله الشيرازي). * لا فرق بين التعدّد والاتّحاد في وجوب قصد عنوان المأمور به وقيوده المأخوذه في المأمور به، غايه الأمر أنّ قصد ما في الذمّة تعيين إجماليّ له مع الاتحاد، بخلافه مع التعدّد. (الشريعتمداري). * لا فرق في وجوب التعيين في تحقّق الامتثال بعمل خاصّ بين الاتحاد والتعدّد إلّا في كيفية التعيين. (الآملی). * لأنّ القصد إليه تعيين حينئذٍ له إجمالاً، فيجب التعيين إجمالاً مطلقاً، تعدّد أم لا. (السبزواری). * إذا قصد الأمر المتوجّه إليه مع فرض اتّحاد العمل فقد حصل التعيين. (زين الدين). * إلّا في ما إذا أخذ في المأمور به عنوان من العناوين القصديّه كالظهرية ونحوها، فإنّه حينئذٍ يجب التعيين ولو إجمالاً مع الاتحاد أيضاً. (الروحاني). * فيكفي عنوان ما اشتغلت به الذمّة. (مفتى الشيعة).

- ١- ١. الظاهر أنَّ الأدائيه والقضائيه من العناوين القصديه التي لا بدَّ من قصدها، دون عنواني القصر والإتمام. (اللكراني).
- ٢- ٢. تقدّم في الحاشيه السابقه أنّه لا بدَّ من قصد كلّ ما أخذ في متعلّق الأمر من القيود والخصوصيّات التي لا ينصرف العمل إليها إلاّ بالقصد، سواء كان القصد تفصيليّاً، أم إجمالياً، ولا إشكال في كون الإتيان في الوقت من الأمور المأخوذه في المتعلّق، ومنه يؤخذ عنوان الأداء، فحينئذٍ لا بدَّ من القصد إليه ولو بالإجمال. نعم، يتوجّه على القول بالاعتبار جعله قسيماً لقصد التعيين وفي قبالة، ولكنّ الخطب سهل. (المرعشي).
- ٣- ٣. إذا قصد ما هو الواجب عليه فعلاً مع تعيين العنوان الذي يطرأ عليه عنواناً الأداء والقضاء، كالظهيّ أو العصريّ ونحوهما ولو على الإجمال. (الإصفهاني). * أمّا القضاء فيجب تعيينه؛ لأنّه خصوصيّة زائده في المطلوب لا بدَّ من قصدها، ولا يتعيّن إلاّ بقصدها، بخلاف الأداء والقصر والإتمام فإنّه يتعيّن بنفس فعلها، ويكفي الارتكاز في الجميع. (كاشف الغطاء). * إن قصد عنواناً ملازماً مع قصد الأداء والقضاء، أو القصر والتام، وإلاّ يجب قصدهما. (الآملی).
- ٤- ٤. يجب قصد المأمور به بأجزائه وشرائطه إجمالاً أو تفصيلاً، والأداء منتزع من إتيان الفعل في الوقت، فإذا كان الوقت من القيود فيجب إدخاله في القصد ولو إجمالاً، والقصر عبارته عن الركعتين بشرط لا، والإتمام عبارته أخرى عن أربع ركعات، فكيف لا يجب قصد ركعات الصلاه؟! (الشريعتمداري). * إن لم تشتغل ذمّته بهما معاً فعلاً، ولم يكن توجه القصد إلى أحدهما المعين خارجاً. (السبزواری). * سواء قلنا: إنّ تعينهما ذاتيّ من جهة إتيان العمل في خارج الوقت قضاءً وفي نفس الوقت أداءً، أو قلنا بأنّ تعينهما قصدي، فما قيل «بالفرق بينهما بأنّ الأداء من العناوين القصديه دون القضاء» فإنّه من العناوين الذاتيه، وكذا ما قيل «بأنّ الأدائيه ليست من العناوين القصديه» ليس في محلّه، فكلّ منهما من العناوين القصديه التي تُقوّم بهما الملاكات. (مفتي الشيعه). * قد مرّ توقّف القضاء على قصده، سواء كان واجباً أم مندوباً، ولكن يكفي القصد الإجمالي، كقصد إتيان المأمور به بالأمر الفعلي مع وحده ما في الذمّه، ولا يضّر توصيفه بغير ما هو عليه على نحو الخطأ في التطبيق. (السيستاني).

- ١ - ١. لو نوى أحدهما في محلّ الآخر بطل، وكذا لو دخل في الصلاة بلا تعيين لأحدهما في غير موارد التخيير. (جمال الدين الكلبيّكاني). * القصر والتمام من القيود المأخوذة في الأمور به، فلا بدّ من قصدهما. نعم، يكفي القصد الإجمالي، فلو كان جاهلاً بأنّ حكمه القصر أو التمام وشرع في الصلاة بقصد الأمر المتوجّه إليه بالفعل، وبنى على أن يتمّ صلاته كما ينبئ زيد الثقة العارف بحكمه، فأعلمه بأنّ حكمه القصر مثلاً وأتمّ صلاته كذلك كانت صلاته صحيحة إذا طابقت الواقع. (زين الدين).
- ٢ - ٢. القصر والتمام وإن لم يكونا من العناوين القصديّة إلا أنّهما يحقّقان شخص الأمر الذي لا بدّ من قصد أمثاله. (عبدالله الشيرازي). * بل الأقوى اعتبار قصدهما خصوصاً بناءً على تغايرهما في الحقيقة؛ إذ القصر عنوان متّخذ من كون الصلاة ركعتين ليس إلّا، كما أنّ التمام منتزع عن كونها أربع كذلك، وهاتان الخصوصيتان مأخوذتان في المتعلّق، لا أنّهما من الطوارئ عليه، فلا بدّ من قصدهما ولو إجمالاً، كما تقدّم. (المرعشي).

أحدهما(١)، بل لو قصد أحد الأمرين(٢) في مقام الآخر صحَّ(٣) إذا كان على وجه الاشتباه(٤) في التطبيق(٥)، كأن قصد امتثال الأمرين المتعلّق به فعلاً وتخيّل أنّه أمر أدائي(٦) فبان قضائياً، أو بالعكس، أو تخيّل أنّه

ص: ٢٢

- ١- ١. كالقضاء والقصر والتمام في غير مورد التخيير في وجه قويّ. (صدر الدين الصدر).
- ٢- ٢. لما كان قصد القصر في موضع التمام بمنزله قصد العمل الناقص، وقصد التمام بمنزله قصد الزائد الموظّف ففي الصحّحه إشكال، وهذا في ما لم يلتفت إلى تفصيل، وهو: أنّ هاهنا أمراً واقعياً مأموراً به، فأما الآتي به كائناً ما كان ولكنّي أعتقد أنّه كذا، أمّا إذا التفت إلى أنّ الأمر واقعي والمأمور به أيضاً واقعي فقصّد الأمر الواقعي أو المأمور به الواقعي وكان الخطأ في الاعتقاد راجعاً إلى توصيف المقصود الواقعي بشيء غير واقع فهذا لا- يضرّ. وتارة يقصد العنوان الخطئيّ وإن كان منشأ قصده الأمر الواقعي الذي هو بمنزله التوصيف، فكأنّه قصد القصر في موضع التمام لهذا البيان، وأدّى القصر الذي هو المأمور به واقعاً فصّحه هذا مشكل. ولا يخفى أنّ اعتبار التقييد في كثير من الموارد محض فرض لا يخلو من ركاه. (الفيروزآبادي).
- ٣- ٣. الظاهر أنّ التفصيل المذكور لا- يجرى في باب الإطاعه؛ لأنّ العباده في الفرض المذكور منبعثه عن الأمر الذي تخيله، فلا تكون الإطاعه للأمر الواقعي. (صدر الدين الصدر).
- ٤- ٤. الظاهر أنّ المعيار في الصحّحه كون الخاصّ مقصوداً بنحو التجزئه إلى الذات والخصوصيّة، وإن لم يكن له داعٍ على تقدير التخلّف، وفي البطلان كونه مقصوداً بنحو البساطه وإن كان له الداعي على تقدير التخلّف أيضاً. (الحائري).
- ٥- ٥. بل وإن كان على وجه التقييد. (الروحاني).
- ٦- ٦. مرّ أنّ الأدائيّه والقضائيّه من خصوصيّات المأمور به، لا- الأمر، فعدم القصد إليهما مبطل فضلاً عن قصد الخلاف. (البروجردي).

وجوبى فبان نديئاً، أو بالعكس، وكذا القصر والتمام (١). وأمّا إذا كان على وجه التقييد (٢) فلا يكون صحيحاً (٣)، كما إذا قصد امتثال الأمر الأدائى

ص: ٢٣

١- ١. لو نوى أحدهما فى محلّ الآخر بطل، وكذا لو دخل فى الصلاه بلا تعيين لأحدهما فى غير موارد التخيير. (النائنى). * فيه إشكال، بل الأحوط اعتبار تعيين أحدهما فى مقام الامتثال مطلقاً، بل لا يخلو من قوّه. (آل ياسين). * كون هذا من الاشتباه فى التطبيق محلّ تأمل، بل منع. (الشاهرودى). * الصّحّه متوجّهه حيث قصد إتيان ما هو الواجب عليه وما فى ذمّته إجمالاً، وأخطأ فى قصد غير الواجب تفصيلاً بزعم أنّه المطلوب، ففى الفرض المذكور قد قصد الواقع إجمالاً، وقد مرّ أنّه كافٍ فى الحكم بالصّحّه. (المرعشى). * إذا قصد الأمر المتوجّه إليه فعلاً وكان معتقداً خطأ بأنّه الأمر بالتمام مثلاً وشرع فى الصلاه فقد قصد الأمر بالقصر؛ لأنّه الأمر المتوجّه بالفعل، فإذا استمرّ فى صلاته وأعلمه من يثق به بأنّ حكمه القصر وسلّم على الركعتين صحت صلاته، ولم يضرّه اعتقاده المخطئ. (زين الدين).

٢- ٢. لا يضرّ التقييد بصّحّه العمل إذا فرض تمشّى قصد القربه؛ لعدم اعتبار قصد الأدائيه والقضائيه. (الفانى). * قد تقدّم فى مسأله التقييد فى باب الطهاره ما له مساس تامّ بما نحن فيه. (المرعشى). * لا أثر للتقييد فى ما لا يعتبر فيه قصد العنوان ولو إجمالاً، كالقصر والإتمام، والوجوب والندب وما شاكلها، فإنّ العبره فى الصّحّه فى هذه الموارد إنّما هى بتحقيق ذات المأمور به مع الإتيان بها على نحو قربى. نعم، يصحّ ذلك فى مثل الأداء والقضاء ونحوهما. (الخوئى). * إذا تحقّقت القربه فى ذات المأمور به فلا يضرّ التقييد. (حسن القمى).

٣- ٣. إن كان مآله إلى امتثال أمر لا ثبوت له، وإلا فتوصيف شخص الأمر بشىء لا يغيّره عن حقيقته، ولا يضرّ بصّحّه امتثاله على الأقوى. (الميلانى). * بل يكون صحيحاً فى ما لا يعتبر فيه قصد عنوانه، كما مرّ وجهه فى الموضوعات المستحبّه. (السيستانى).

ليس إلّا، أو الأمر الوجوبى ليس إلّا، فبان الخلاف فإنّه باطل (١).

جواز العدول فى أماكن التخيير بين القصر والتمام

(مسأله ٣): إذا كان فى أحد أماكن التخيير فنوى القصر يجوز له (٢) أن يعدل (٣) إلى التمام (٤) وبالعكس ما لم يتجاوز محلّ العدول (٥)، بل لو

ص: ٢٤

١- ١. فى البطالان تأمّل، والصحّح لا- تخلو من قوّه. (الجواهرى). * غير معلوم إذا قصد امتثال الأمر الشخصى مع التقييد خطأً. (الخمينى). * إن لم يرجع إلى قصد الأمر الفعلى رأساً، وكان بانياً على عدم إتيان المأمور به الفعلى أصلاً. (السبزوارى). * إن لم يرجع إلى قصد الأمر الفعلى. (مفتى الشيعه). * البطالان على تقديره إنّما هو فى مثل الأداء والقضاء دون غيره، وفيه أيضاً محلّ تأمّل. (اللكراني).

٢- ٢. فيه إشكال، والحكم بالصحّح فى ما بعده أشكل، بل محلّ منع. (آل ياسين). * بناءً على اتّحادهما حقيقة واستمرار التخيير، وأمّا على التغيّر فيشكل الأمر، خصوصاً فى الفرض الآتى. (المرعشى).

٣- ٣. لا- يجوز العدول من القصر إلى التمام، ولا العكس، على ما مرّ من لزوم قصد أحدهما لتشخيص الأمر المتعلّق بالعمل. (عبدالله الشيرازى).

٤- ٤. لا يخلو من تأمّل، إلّا أنّه مع الشكّ لا يُترك الاحتياط الذى ذكره. (حسين القمّى). * أى يُتمّه تماماً؛ لِمَا مرّ منه من عدم اعتبار قصد القصر والتمام الظاهر فى عدم كونهما عنوانين قصديين، كما هو كذلك. (الفانى). * سواء قلنا: إنّ القصر والإتمام من العناوين القصدية، أم لا. (مفتى الشيعه).

٥- ٥. ولم يتضيق الوقت عن إدراك الصلاه أو شريكته فى الوقت. (السيستانى).

نوى أحدهما وأتم على الآخر من غير التفات إلى العدول فالظاهر الصحّح (١)، ولا يجب (٢) التعيين حين الشروع أيضاً (٣). نعم، لو نوى القصر فشكّ بين الاثنين والثلاث بعد إكمال السجدين يشكل (٤) العدول (٥) إلى

ص: ٢٥

١- ١. والإعادته أحوط. (الإصطهباناتي). * لا يخلو من شبهه. (الحكيم). * مشكل جدّاً، فلو فرض قصده الركعتين فسَيَها وصلّى أربع ركعات فصَحّح صلاته مشكله، إلّا أن يكون الفرض غير هذه الصورة. (الشريعتمداري). * فيه نظر، وقد تقدّم في الحاشية السابقة ما له ربط بالمقام. (المرعشي). * فيه تأمل. (الآملی). * والأحوط استحباباً الإعادته. (زين الدين). * لعدم وجود العنوانين حتّى يفرض العدول من أحدهما إلى الآخر، فلا مورد للعدول. (مفتى الشيعة).

٢- ٢. فيه إشكال، بل منع، بناءً على تغيّرهما حقيقةً، وكون منشأ انتزاعهما مأخوذاً في متعلّق الأمر. (المرعشي).

٣- ٣. فيكون القصر والإتمام حينئذٍ انطباقاً قهرياً، لا التفاتياً قصدياً، فلو نوى صلاه الظهر مثلاً وسلّم في الركعتين كانت قصره ولو سلّم في الرابعة كانت تاماً، قصد ذلك أو لا، التفت إليه أو لا. (السبزواری).

٤- ٤. لا إشكال فيه على مبنى عدم اعتبار القصد في القصر والإتمام؛ لعدم انطباق دليل بطلان الشكّ في الاثنين بمجرد الشكّ في المورد إلّا بعد التسليم. نعم، الاحتياط أمر آخر. (الفاني). * قد مرّت الإشارة إلى أنّ عنوانيّ القصر والإتمام ليسا من العنوانين القصديّ، وعليه لا يبقى مجال للعدول، بل يبنى على الثلاث في المثال، ولكنّ الأحوط الإعادته أيضاً. (اللكراني).

٥- ٥. الأظهر عدم جوازه، فيعيده. (الفيروز آبادي). * ليس القصر والإتمام من العنوانين القصديّ، ولا تأثير للقصد في تعيينهما، فلا معنى للعدول فيهما، وسيأتى حكم الشكّ المذكور في الخلّ. (البروجردی). * لا مجال للعدول على ما مرّ، بل تبطل الصلاه. (عبدالله الشيرازي). * الظاهر وجوب العمل بالشكّ من غير لزوم قصد العدول، والأحوط الإعادته أيضاً. (الخميني). * لكون المورد من الشبهه المصادقيّه لمحلّ العدول. (المرعشي). * تأتي في المسألة (٢٥) من فصل «الشكّ في الركعات» هذه المسألة أيضاً، وقد أفتى قدس سره هناك بالبطلان وعدم جواز العدول، ولكنّ جوازه لا يخلو من وجه، وإن كان الأحوط الإعادته أيضاً. (السبزواری).

١- ١. بل يتعين. (الروحاني).

٢- ٢. جواز العدول هو الأقوى. (الجواهرى). * بأن يختار لزوماً التمام للتخلص من الإبطال والقطع الممنوعين، ويعمل بوظيفته الشك بناءً على اتحاد الفرضين حقيقة، مع عدم إمكان التسليم في مورد الشك؛ لمحذور المضى على الشك في الثائيه، وأما بناءً على التغير فلا- وجه للصحة، وما يتوهم لها فبعيد جداً. (المرعشى). * ولعله الأقرب. (محمّد الشيرازى). * وجهه. (السيستاني).

٣- ٣. في وجوب العدول حينئذٍ منع؛ لعدم إطلاق في وجوب إتمام هذه الصلاة كي يجب العدول مقدّمه، فله اختيار الفرد الآخر الملازم للبطلان من الأول. (آقا ضياء). * من القائلين: صاحب المصابيح؛ نظراً إلى شمول دليل حرمة القطع للمورد، وقد مرّ في الحاشيه السابقه التفصيل، وأنّ الإطلاق في الحكم بالصحة غير وجهه. (المرعشى). * وهو الأوجه، بناءً على شمول دليل حرمة قطع الصلاة لمثل المقام. (الخوئي).

بتعيّنه (١)، والأحوط العدول (٢)، والإتمام مع صلاه الاحتياط والإعادته (٣).

كفايه القصد الإجمالي للشروع فى الصلاه

(مسأله ٤): لا يجب فى ابتداء العمل حين التيه تصوّر الصلاه تفصيلاً، بل يكفى الإجمال (٤). نعم، يجب تيه المجموع من الأفعال جملةً، أو الأجزاء على وجه يرجع إليها، ولا يجوز (٥).

ص: ٢٧

١ - ١. وهو الأقوى. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * وهو الأقوى؛ إذ لا عدول فى البين على ما عرفت، والتخير باقٍ له، ولا يتعين أحدهما إلاً بالسلاّم. (صدر الدين الصدر). * لكنّه ضعيف. (الحكيم). * لا يخلو من قوّه. (الشاهرودى). * وهو الأقوى؛ لحرمة إبطال العمل، فيتعين العدول إلى التمام. (الجنوردى). * لا وجه له. (محمد رضا الكلپايگانى). * وهو الأقوى، بناءً على حرمة القطع حتّى فى مثل المقام. (حسن القمّى). * وهو الأوجه؛ إذ الواجب هو الجامع، ويمكن للمصلّى الأخذ بطريقٍ مّصحح، فيجب فراراً عن الإبطال. (تقى القمّى).

٢ - ٢. لا يُترك. (الإصفهاني، الإصطهباناتي، أحمد الخونسارى، الآملی). * ينبغى مراعاة هذا الاحتياط. (الكوه كمرى). * فى العدول إشكال. (الرفيعى). * بناءً على اتّحاد الفرض حقيقةً. (المرعشى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين).

٣ - ٣. لا. يُترك الاحتياط بها على الفروض. (المرعشى). * لا. يُترك هذا الاحتياط، فيحرم عليه إبطال الصلاه، وإتيان صلاه الاحتياط، وإعادته الصلاه قصراً أو تماماً؛ لأنّه مخير بينهما فى هذه الأمكنه. (مفتى الشيعة).

٤ - ٤. بعد معرفه أجزائها كذلك. (الرفيعى).

٥ - ٥. بل فى إمكانه إشكال مع قصد امتثال أمر الصلاه. (الخمينى). * بل لا يجتمع ذلك مع قصد أمر الصلاه. (اللنكرانى).

تفريق (١) التي على الأجزاء على وجه لا- يرجع إلى قصد الجملة، كأن يقصد كلاً (٢) منها على وجه الاستقلال من غير لحاظ الجزئية.

عدم منافاه نيه الوجوب اشتمال الصلاه على المندوب

(مسأله ٥): لا- تُنافى نيه الوجوب (٣) اشتمال الصلاه على الأجزاء (٤) المندوبه (٥)، ولا- يجب ملاحظتها في ابتداء الصلاه، ولا تجديد

ص: ٢٨

- ١- ١. وإن اختير في محلّه أنّها مطلوبه بعين الطلب النفسى المتعلّق بالكلّ. (المرعشى).
- ٢- ٢. لا بأس به بعد كونه بانياً على امثال الجميع، إلّا إذا شرع في أمر كلّ واحد بنحو الاستقلال، وإلّا فتشريعه في مقام التطبيق أيضاً غير مضرّ. (آقا ضياء). * إذا كان ناوياً من أوّل الأمر للجميع على النحو المشروع فالظاهر الصحّه، وإن نوى الاستقلال. (الحكيم).
- ٣- ٣. ما لم يؤدّ إلى نيه الوجوب في المندوب، وإلّا- ففي إطلاق الصحّه إشكال. (حسين القمّي). * لعدم اعتبارها شرعاً في الصلاه، وعدم إخلالها كذلك بالصلاه. (الفانى).
- ٤- ٤. بشرط أن لا ينوى وجوبها. (اللكراني).
- ٥- ٥. بشرط أن لا ينوى وجوبها. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * إذا لم ينو وجوبها. (الإصطهباناتى). * أى التى تُسمّى بذلك، لكنّها فى الحقيقة: إمّا مستحبات مستقلّة فى أثناء الواجب، أو أجزاء لما هو الأفضل من الواجب التخييرى. (الميلانى). * يجب فى نيه الوجوب أن لا تشمل الأجزاء المندوبه، بل يأتى بها بقصد استحبابها أو القربه المطلقه. (البجنوردى). * إذا لم ينو المصلّى وجوبها بنحو التشريع. (المرعشى). * إذا كانت نيه الوجوب على نحو الغايه. (السيستانى).

التَّيَّةُ (١) على وجه الندب حين الإتيان (٢) بها.

مرجوحه التلفظ بالتَّيَّة

(مسألة ٦): الأحوط (٣) ترك (٤) التلفظ (٥) بالتَّيَّة (٦) في الصلاة، خصوصاً في صلاة الاحتياط (٧) للشكوك، وإن كان

ص: ٢٩

- ١- ١. الظاهر أنَّ الأجزاء المستحبَّة يوءتى بها بقصد الأمر الندبي غير أمر الصلاة، ويكفى قصده إجمالاً. (الحكيم). * وإن قيل: إنَّها ليست بأجزاء الماهية، ولا أجزاء فردها، بل أمور مستقلَّة مُستحسنه وظرفها العمل الواجب. (المرعشي). * لابدَّ أن يؤتى العمل الاستجابي بتَّيَّة الأمر الندبي ولو إجمالاً. (الآملي).
- ٢- ٢. مع قصد القرية. (آقاضياء).
- ٣- ٣. وإن كان الأقوى الجواز على كراهية. نعم، في صلاة الاحتياط الأقوى تركه. (صدر الدين الصدر). * هذا الاحتياط ضعيف في غير صلاة الاحتياط، وأمَّا فيها فالأحوط إعادته الصلاة لو تلفَّظ بها. (السيستاني).
- ٤- ٤. لا وجه لهذا الاحتياط. نعم، يجب ترك التلفظ بالتَّيَّة في صلاة الاحتياط. (الفاني).
- ٥- ٥. الأقوى الجواز في غير صلاة الاحتياط، والوجه التي استندت إليها في لزوم تركه في غيرها كلّها مخدوشه. (المرعشي).
- ٦- ٦. لا- موجب للاحتياط في غير صلاة الاحتياط، وأمَّا فيها فلا يُترك الاحتياط. (الشريعتمداري). * الظاهر أنَّ المراد منه قبل التكبير، فما عن بعضهم «من الفرق بين التلفظ قبل التكبير فلا إشكال فيه في غير صلاة الاحتياط، وبعده من الإشكال بدون فرق بين سائر الصلوات» ليس في محله، وبعده التكبير لا معنى للتلفظ بها. (مفتي الشيعة).
- ٧- ٧. لا يُترك الاحتياط فيها. (الإصفهاني، محمد تقى الخونساري، الكوه كَمَرِي، الآملي، السبزواري، محمدرضا الكليايگاني، الأراكي). * بل البطلان فيها معه لا يخلو من قوّه. (آل ياسين). * الأقوى هو البطلان في التلفظ بها في خصوص صلاة الاحتياط. (الجنوردي). * لا- يُترك فيها. (عبدالله الشيرازي). * لا- يُترك الاحتياط فيها، بل البطلان لا يخلو من وجه. (الخميني). * في صلاة الاحتياط الأقوى البطلان. (حسن القمّي). * لا يُترك هذا الاحتياط فيها. (مفتي الشيعة).

- ١ - ١. فى خصوص صلاه الاحتياط الأقوى البطلان. (الشاهرودى). * بل الأقوى خلافه؛ فإنَّ المستفاد من النصّ كون صلاه الاحتياط متممه، فلا يجوز الإتيان بالمنافى أثناءهما. (تقى القمى).
- ٢ - ٢. لو تلفّظ بها فى صلاه الاحتياط للشكوك وجب الاستئناف على الأقوى. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * لا يُترك الاحتياط فى صلاه الاحتياط. (الحائرى). * الصَّحَّه فى صلاه الاحتياط مشكله، سيّما بناءً على جزيئتها. (حسين القمى). * فى غير صلاه الاحتياط للشكوك. (الإصطهباناتى). * فى غير صلاه الاحتياط. (البروجردى، مهدي الشيرازى، أحمد الخونسارى). * لا يُترك الاحتياط بترك التلفّظ بها فى صلاه الاحتياط. (عبدالهادهى الشيرازى). * الأقوى لزوم تركه فى صلاه الاحتياط. (الحكيم). * فى غير صلاه الاحتياط، أمّا فيها فالأقوى البطلان. (الميلانى). * الأحوط بل الأقوى لزوم تركه فيها. (المرعشى). * الأقوى عدم الصَّحَّه معه فى صلاه الاحتياط. (الخوئى). * تبطل صلاه الاحتياط إذا تلفّظ بتبتيها عمداً، وعليه إعادة الصلاه، والأحوط إعادة صلاه الاحتياط قبلها ثمَّ إعادة الصلاه. (زين الدين). * إلّا فى صلاه الاحتياط مع عدم انكشاف تمام الصلاه. (محمّد الشيرازى). * لا يُترك الاحتياط فى صلاه الاحتياط، بل البطلان لا يخلو من قوّه. (اللكراني).

من لا يعرف الصلاة عليه الأخذ بالتلقين

(مسألة ٧): من لا يعرف الصلاة يجب عليه أن يأخذ من يلقنه فيأتي بها جزءاً فجزءاً، ويجب عليه أن ينويها أولاً على الإجمال.

شرطيه الخلو من الرياء في النية

(مسألة ٨): يشترط في نية الصلاة (١) بل مطلق العبادات الخلو من الرياء، فلو نوى بها الرياء بطلت، بل هو من المعاصي الكبيرة (٢)؛ لأنّه شرك بالله تعالى (٣)،

وجوه تحقق الرياء

ثم إنّ دخول الرياء في العمل على وجوه (٤):

الأول: قصد الرياء محضاً

أحدها: أن يأتي بالعمل لمجرد إراءه الناس (٥) من دون أن يقصد به

ص: ٣١

١- ١. غير خفي على البجائث الجائس في خلال الأخبار المروية عن الأئمة أنّ للرياء _ والعياذ بالله منه، وهو إراءه الخير للغير _ خصوصيّة بين المنافيات والمبطلات، وأنّه لو صدق وقوعها في العمل العبادي بأيّ نحو كان ولو على نحو الظرف والمظروف أو التبعية لكان العمل هباءً منثوراً، وعليه فما اختاره الماتن قدس سره من الحكم بالبطلان في أكثر الفروع الآتية هو الحق المنصور الحقيق بالقبول، ولا- يتوجّه إليه أكثر ما أورد عليه، ثم من المعلوم في محله أنّ صرّف إراءه الخير والأفعال الحسنه للناس ليس برياءً، فلو أرى الخير لدفع التهمه، أو الذمّ أو الضرر عن نفسه ففي حرمة وإبطاله للصلاه نظر، بل منع. (المرعشي).

٢- ٢. الكلام فيه موكول إلى محله. (حسين القمي).

٣- ٣. لا في العباده، بل نظير الشرك في الطاعه. (السيستاني).

٤- ٤. هذه الوجوه غير متقابله؛ فإنّ الوجه الأول والثاني والعاشر أقسام لتأثير كيفيّة العمل في الرياء، وما عداها أقسام لمتعلّقه، ومعلوم أنّ أقسام تأثيره أجمع جاريّة في أقسام متعلّقه أجمع فلا- يتحقّق فيها التقابل، بل كان ينبغي تقسيمه أولاً باعتبار كيفيّة تأثيره، ثم باعتبار كيفيّة متعلّقه. (كاشف الغطاء).

٥- ٥. لو كان المقصود من العباده أمام الناس هو رفع الذمّ عن نفسه أو ضرر آخر غير ذلك لم يكن رياءً ولا مفسداً. (مفتي الشيعة).

امثال أمر الله تعالى، وهذا باطل بلا إشكال؛ لأنَّه فاقد لقصد القربه أيضاً.

الثانى: ضم الرياء إلى القربه

الثانى: أن يكون داعيه ومحركه على العمل القربه وامثال الأمر والرياء معاً، وهذا أيضاً باطل، سواء كانا مستقلين (١) أو كان أحدهما تبعاً (٢) والآخر مستقلاً، أو كانا معاً، ومنضمّاً محرّكاً وداعياً.

الثالث: الرياء فى الأجزاء الواجبه

الثالث: أن يقصد ببعض الأجزاء (٣) الواجبه الرياء، وهذا أيضاً باطل (٤)، وإن كان محلّ التدارك باقياً (٥). نعم، فى مثل الأعمال التى لا

ص: ٣٢

١- ١. بمعنى كون كل واحد منهما مستقلاً عند فقد الآخر. (الشاهرودى). * بمعنى أن كلاً منهما مستقل بالتأثير لو أنه فقد الآخر. (زين الدين).

٢- ٢. القصد التبعى ليس من سنخ الإرادته، بل من قبيل الموء كد لها بحيث لو تجرّدت عنه كانت كافيه فى البعث على الفعل، فهو زياده ليس لها تأثير فى حصول الفعل، فيرجع تقريباً إلى الوجه العاشر الذى حكم فيه بعدم البطلان؛ لعدم منافاته للإخلاص، ومنه ما لو كانت الضميمه مباحه أو راجحه، كما سيأتى. (كاشف الغطاء). * نعم، فى ما إذا كان قصد القربه تبعاً، وأما فى صورته العكس فلا يبعد الصّحّه. (الشاهرودى). * على الأحوط مع تبعيه الرياء. (حسن القمى).

٣- ٣. والبطلان؛ لما قدّمناه فى أوّل المسأله. (المرعشى).

٤- ٤. سواء كان الجزء فعلاً أو قولاً؛ لأنّ قصد الرياء يفسده، وإذا فسد الجزء فسد الكلّ لو اقتصر عليه، ولو تداركه أوجب الزياده، لكن فى صدق الزياده بتدارك ما وقع باطلاً رفع اليد عنه، وكذا فى إبطال مطلق الزياده حتّى فى الفعل الثانى الذى يقع مطابقاً لأمره، وحتّى فى مثل الذكر والقرآن تأمل، أو منع. (كاشف الغطاء).

٥- ٥. الصّحّه مع التدارك لا تخلو من قوّه. (الجواهرى). * بل الأحوط فيه التدارك، ثمّ الإعاده. (محمد رضا الكلبايگانى). * ذكرنا فى فصل شرائط الوضوء: أنّ الرياء فى الجزء يوجب بطلان الجزء، فإذا اكتفى به ولم يتداركه بطل العمل كلّّه؛ لنقصان جزئه، وإذا تدارك الجزء وأعاده قبل فوات الموالاه كان العمل صحيحاً. نعم، إذا وقع ذلك فى الصلاه كانت باطله؛ للزوم الزياده العمديه. (زين الدين). * إذا سرى إلى الكلّ بأن يكون الرياء فى العمل المشتمل عليه، أو لزم من تداركه زياده مبطله، وهكذا الحال فى الأجزاء المستحبّه أيضاً. (السيستانى).

يرتبط بعضها ببعض أو لا- تنافيا الزيادة في الأثناء، كقراءة القرآن والأذان والإقامة(١) إذا أتى ببعض الآيات أو الفصول من الأذان اختصّ البطلان به(٢)، فلو تدارك بالإعادة صحّ(٣).

الرابع: الرياء في الأجزاء المستحبة

الرابع(٤): أن يقصد ببعض الأجزاء المستحبة(٥) الرياء، كالقنوت(٦) في

ص: ٣٣

- ١- ١. عدم البطلان فيهما غير صافٍ عن شوب الإشكال. (المرعشي).
- ٢- ٢. إذا كان محلّ التدارك باقياً، وكان الزائد ممّا تضرّ زيادته العمديه. (مفتي الشيعة).
- ٣- ٣. الأحوط في الأذان والإقامة الاستئناف. (حسين القمّي). * في صحّة الأذان والإقامة تأمّل. (الخميني).
- ٤- ٤. تقدّم الكلام على الرياء في الجزء المستحبّ في الموضوع. (عبدالهادي الشيرازي).
- ٥- ٥. فيه تفصيل، وهو: أنّه على تقدير ترك ذلك إن كان الداعي إلى أصل الصلاة هو الأمر فالبطلان محلّ التأمل. نعم، لو لم يبق الداعي له إلى أصل الصلاة فالأمر كما ذكره الماتن قدس سره. (الرفيعي).
- ٦- ٦. لمكان الكلام الزائد المبطل، وصدق وقوع الرياء في الصلاة وإن لم يكن الزائد جزءاً للماهيّة، ولا للفرد، بل هو أمر مستقلّ ظرفه الصلاة. (المرعشي). * الظاهر عدم البطلان في القنوت وجلسه الاستراحة، أمّا في الدعاء والذكر المستحبّين فقد يقال بالبطلان؛ لأنّه من الكلام المحرّم، ولا يُترك الاحتياط في الجميع. (زين الدين).

- ١- ١. والتفكيك بين بطلان القنوت بالرياء فيه، بأن يقال: لا يوجب بطلانه بطلان الصلاه إلا أن يعدّ القنوت فعلاً كثيراً فهو محلّ منع، وبين بطلان الصلاه وإن كان ممكناً بالنظر الدقيق لكنّه بالنظر العرفي ليس فيه فرق؛ لصدق إدخال رضا الناس في العمل، فتصير الصلاه باطله. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. بل على الأحوط، وإلا فالأقوى الصحه. (الجواهرى). * إن رجع الرياء فيه إلى الصلاه، وإلا ففيه تأمل، وكذا في الخامس. (مهدى الشيرازى). * لأنها زياده وإن لم يأت بالآخر. (الشاهرودى). * فيه تأمل. (الآملى).
- ٣- ٣. فيه تأمل. (الإصفهاني، حسن القمى). * الأقوائيه فى هذه الصورة وفى الصور الثلاث التالىة لها محلّ نظر. (حسين القمى). * الأقوى بطلان خصوص الجزء، لا بطلان الصلاه، وأثر بطلانه عدم استحقاق الثواب عليه، كما لو خلت الصلاه منه، فعلاً كان أو قولاً. (كاشف الغطاء). * فيه نظر. (الحكيم). * لاحتمال كونه من الزيادة العمديّه، وفيه تأمل، أو لكونه من الكلام الآدمى المبطل فى تلك الحاله. (البجنوردى). * فيه إشكال، والأظهر عدم البطلان. (الخوئى). * الأحوط الإتمام ثمّ الإعاده. (محمدرضا الكلپايگانى).

الخامس: أن يكون أصل العمل لله، لكن أتى به في مكان (١) وقصد بإتيانه في ذلك (٢) المكان (٣) الرياء (٤)، كما إذا أتى به في المسجد أو بعض المشاهد رياءً، وهذا أيضاً باطل على الأقوى (٥)، وكذا إذا كان وقوفه في الصف الأول من الجماعة، أو في الطرف الأيمن رياءً.

ص: ٣٥

- ١- ١. لا يبعد الصحه، ولكن لا يثبت على الصلاه في ذلك المكان، ولا يجرى عليه أحكامه الخاصه به، وهكذا الكلام في السادس والسابع، وإن كان الأحوط الإتمام والإعاده. (صدر الدين الصدر).
- ٢- ٢. لا إذا قصد الرياء بمجرد كونه في ذلك المكان دون نفس الصلاه التي يؤدّيها فيه، وكذلك الكلام بالنسبه إلى الأول من القسم السابع لو فرض الانفكاك في القصد وعدم سريان الرياء إلى الصلاه. (الفاني).
- ٣- ٣. مع بقاءه على ذلك القصد في حال الصلاه. (الشاهرودي). * ما ذكرنا في الرابع يجرى في الخامس، وفي السادس والسابع أيضاً من أن التفكيك أمر ممكن بالنظر الدقي دون العرفي. (مفتي الشيعه).
- ٤- ٤. دون ما إذا كان الرياء في نفس الكون في المسجد ثم أتى بالصلاه فيه خالصاً لله تعالى، وكذا إذا كان الرياء في قيامه أول الفجر ثم أتى بالصلاه مع الإخلاص. (السيستاني).
- ٥- ٥. في مبطلية الرياء المتعلق بخصوصيات العمل لا نفسه إشكال؛ لعدم اعتبار القربه والخلوص فيها على وجه يضرّ بعباديتها، وأشكل منه ما كان الرياء من قبيل الداعي على الداعي؛ لعدم وفاء أخبارها (وسائل الشيعه: الباب (١٢) من أبواب مقدمه العبادات، ح ١ - ١١). في مبطلية الرياء بهذا المقدار. (آقازياء). * لصدق الصلاه المقيده بتلك الخصوصيه المزريه. (المرعشي).

السادس: الرياء من حيث الزمان

السادس: أن يكون الرياء من حيث الزمان (١)، كالصلاه في أول الوقت رياءً، وهذا أيضاً باطل على الأقوى.

السابع: الرياء في أوصاف العمل

السابع: أن يكون الرياء من حيث أوصاف العمل، كالإتيان بالصلاه جماعه (٢)، أو القراءه بالتأني أو بالخشوع (٣) أو نحو ذلك، وهذا أيضاً باطل على الأقوى.

الثامن: الرياء في مقدمات العمل

الثامن: أن يكون في مقدمات العمل، كما إذا كان الرياء في مشيه إلى

ص: ٣٦

١-١. الكلام فيه بعينه هو الكلام في سابقه. (المرعشى).

٢-٢. لصدق الصلاه المقيده بالخصوصيه الموبقه. (المرعشى).

٣-٣. يمكن أن يقال: أن التأني بالقراءه والخشوع أوصاف متصادقه على المأمور به، المنتزعه من موجود آخر، وفرق بينه وبين الجماعه إذا وقعت رياءً، ونظيره اختيار القراءه على التسييح في الأخيرتين مثلاً، أو قراءه الجمععه والمنافقين في أولي صلاه ظهر الجمععه، وهكذا كل اختيار لأحد فردى الواجب التخييري إذا وقع رياءً فلا- فرق بين الرياء بأصل ماهيه العباده، أو بعوارضها المشخصه وأوصافها المنتزعه من نحو وجودها، لا- من موجود آخر متصادق معها خارج عن حقيقتها، كالتحنك والتأني والخشوع، فتدبره. ومن هذا القبيل الرياء في أمور لم يذكرها قدس سره، كالرياء بمقدمات الأفعال مثل النهوض إلى القيام، ومثل الرياء بالزائد على الواجب كطول السجود والركوع، وإن كان عدم البطلان لا يخلو من تأمل، ومثل الرياء بالعباده لا من حيث كونها عباده، كما لو قصد بقيامه في صلاته النظر إلى متاعه أو متاع صديقه ليؤصف بالوفاء وحسن النظر، ولا ينبغي في أنه غير مبطل. ثم لا- يخفى أنه لو قصد الرياء حال عدم التشاغل بشيء من الأعمال ثم زال وأتى بالأعمال كان صحيحاً بلا إشكال. (كاشف الغطاء). * الأمر كما ذكر. (المرعشى). * إذا رأى في صلاته خاشعاً - كما هو ظاهر العبارة - بطلت صلاته، وإذا قصد الرياء بالخشوع وحده لم تبطل صلاته. (زين الدين).

المسجد، لا في إتيانه في المسجد، والظاهر عدم البطلان في هذه الصورة.

التاسع: الرياء في ما هو خارج عن الصلاة

التاسع: أن يكون في بعض الأعمال الخارجة عن الصلاة، كالتحنك حال الصلاة، وهذا لا يكون مبطلاً إلا إذا رجع إلى الرياء في الصلاة متحنكاً.

العاشر: الصلاة بحيث يعجبه أن يراه الناس

العاشر: أن يكون العمل خالصاً لله لكن كان بحيث يعجبه أن يراه الناس، والظاهر عدم بطلانه (١) أيضاً، كما أن الخطور القلبي لا يضر، خصوصاً إذا كان بحيث يتأذى بهذا الخطور، وكذا لا يضر الرياء (٢) بترك (٣) الأضداد (٤).

ص: ٣٧

١- ١. إن لم يكن له دخل في الداعي أصلاً. (البرجودي). * إن لم يكن دخيلاً في أصل التيه والقصد. (السبزواري).
٢- ٢. إلا إذا رجع في تيته إلى الرياء بالعمل المقيّد بالترك. (محمّد الشيرازي). * إلا إذا رجع إلى الرياء في الصلاة بتركها. (اللكراني).

٣- ٣. إلا إذا سرت إلى الصلاة وكانت قيماً لها بحيث صدق الرياء في الصلاة بترك أضدادها بما هي أضدادها. (المرعشي).
٤- ٤. بشرط أن لا يسرى إلى فعل العبادة. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * إذا لم يرجع إلى الرياء في أصل العمل. (حسين القمي). * إلا إذا رجع إلى الرياء في الصلاة بتركها. (الكوه كمرى). * فيه تأمل، بل منع؛ لأن الصلاة في الحقيقة منبعثة عن ذلك الداعي. (صدر الدين الصدر). * يعني إذا لم يسر إلى فعل العبادة. (الإصطهباناتي). * الظاهر أنه راجع إلى الرياء في إبقاء العمل، إلا أن يكون مرئياً في تركها بما هي، لا بما هي أضداد للعمل. (البرجودي). * إذا لم يرجع إلى الرياء بالفعل المقرون بترك الأضداد. (الحكيم). * بشرط أن لا يسرى إلى العبادة. (الشاهرودي). * لكن لا بوصف مضادتها، وإلا فربما يسرى ذلك إلى العمل من حيث إدامته، أو زمانه، ونحو ذلك. (الميلاني). * إلا إذا سرى الرياء إلى نفس الصلاة المقرونة بترك الأضداد. (الجنوردي). * المراد تركها حين العمل، ويحتمل حينئذ أن يرجع إلى إبقاء العمل إذا كان ضداً لجزء، وإلى إكماله إذا كان ضداً لوصفه أو خصوصياته المكمله، مثل ما إذا ترك النظر إلى ما يضاد النظر إلى مسجده أو غيره رياءً، إلا إذا كان تركها بما هي لا من جهة المضاد، ولكنه قابل للتأمل والإشكال، بل المنع، ويؤيده: عدم اقتضاء الأمر بالشئ النهي عن ضده الخاص، فالأحوط إتمام الصلاة وإعادتها. (عبدالله الشيرازي). * إلا أن يرجع إلى الرياء في الصلاة بتركها. (الشريعتمداري). * فيه إشكال، بل كونه مضرراً لا يخلو من وجه. (الخميني). * إذا لم يرجع إلى الرياء في العمل. (الأملي). * إن لم يرجع إلى الرياء في أصل العمل. (السبزواري). * إذا لم يسر الرياء إلى الصلاة نفسها بأن يرأى في الصلاة المتروكة أضدادها. (زين الدين). * بما هي، لا بما هي أضداد للصلاة كي يرجع إلى الرياء في العمل. (الروحاني). * المراد من الأضداد: الموانع والمنافيات، مثلاً قصد الرياء في ترك التكلم أو عدم الالتفات إلى اليمين واليسار. نعم، لو رجع هذا إلى الرياء في الصلاة الخالية منها - أي إلى أصل العمل كرجوع الرياء في الأجزاء إلى أصل الصلاة - فيكون مبطلاً. (مفتي الشيعة). * إذا لم يسر إلى فعل العبادة. (السيستاني).

الرياء المتأخر عن العبادة لا يوجب البطلان

(مسأله ٩): الرياء المتأخر (١) لا- يوجب البطلان، بأن كان حين العمل قاصداً للخلوص، ثم بعد تمامه بدا له في ذكره، أو عمل عملاً (٢) يدل على أنه فعل كذا.

حكم العجب المتأخر في الصلاة

(مسأله ١٠): العجب (٣) المتأخر (٤) لا يكون مبطلاً، بخلاف المقارن (٥) فإنه مبطل على الأحوط (٦)، وإن كان الأقوى خلافه (٧).

ص: ٣٩

١- ١. في كونه من مصاديق الرياء تأمل واضح. (الفانى).

٢- ٢. أو ترك ضدًا. (المرعى).

٣- ٣. سواء كان بمن العبد على ربه بعمله، أو يرى عمله حسناً وهو قبيح، أو غيرهما من الوجوه والأقسام المذكوره في الروايات وعلم الأخلاق. (المرعى).

٤- ٤. العجب نوعان: أحدهما: إعظام العبادة والابتهاج بتوفيق الله لها، وهذا غير قاذح. والثاني: الاعتداد بالنفس وإعظامها حيث جاءت بهذا الفعل المعجب، وهو وإن كان في حد نفسه من أعظم الكبائر بل من المهلكات، وأن المعصية لعلها خير من هذه العبادة، و«سيئه تسوء كخير من حسنه تعجبك» (وسائل الشيعة: الباب (٢٣) من أبواب مقدمه العبادات، ح ٢٢. عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيه «سيئه تسوء كخير عند الله من...»). ولكن إبطاله للعبادة غير معلوم، بل هو من قبيل مقارنة العبادة بالمعصية، أمّا لو وقع بعد الفراغ من العمل فلا إشكال في صحته. (كاشف الغطاء).

٥- ٥. في البطلان إشكال، بل منع لو كان المتعبد في أول العمل والشروع فيه غير معجب به ثم يبدو له العجب، كما في الخبر. (المرعى).

٦- ٦. لا- يترك الاحتياط في الإتمام ثم الإعادة. (صدر الدين الصدر). * لا يترك. (الإصطهباناتي). * لا يترك في ما كان العجب من حين الشروع. (المرعى).

٧- ٧. إلا إذا كان منافياً لقصد القربة، كما إذا وصل إلى حد الإدلال على الرب تعالى بالعمل والامتثال به عليه. (السيستاني).

(مسألة ١١): غير الرياء من الضمائم (١) إمّا حرام أو مباح أو راجح، فإن كان حراماً وكان متّحداً (٢) مع العمل أو مع جزء منه بطل (٣) كالرياء، وإن

ص: ٤٠

١- ١. الظاهر أنّ الصّحّة وعدمها تدور مدار أن يكون الأمر تمام المحرّك للعمل، والعمل منبعث عنه بتمام معنى الكلمه، وعليه يشكل الحكم بالصّحّة في ما إذا كان الأمر والضميمه معا داعيين إلى العمل، وكذا في ما إذا كانا مستقلّين؛ إذ بعد وجودهما فالعمل منبعث عن داعٍ مركّب منهما ضروره. (صدر الدين الصدر).

٢- ٢. مجرّد اتّحاده مع العمل أو جزئه لا يوجب الإبطال على الأقوى. (الخميني).

٣- ٣. مطلقاً، سواء كان تابعاً بالقصد أو مقصوداً بالأصله. نعم، لو لم يكن من قبيل الغايه للفعل العبادي لم يبطل، أمّا لو كان غايه وقلنا: إنّ الماتّي به لغايه محرّمه حرام كان حكمه حكم المتّحد بالوجود في الحرمة فيفسد مطلقاً، وإن لم نقل بأنّ الغايه محرّمه كان كالمباح، فإن كان شريكاً لثبته القربه في البعث على العمل فسد؛ لمنافاته لثبته الإخلاص، وإلاّ فإن كانا مستقلّين ولا يمكن تخليص الداعي لثبته القربه صحّ، وإلاّ فالأحوط الإعادة. ولو كان أصل الفعل بداعي القربه ولكن رجّح بعض أفراده لداعٍ غير القربه، كاختيار الماء الحارّ للوضوء في الشتاء والبارد في الصيف، أو المكان الدافئ للصلاه وإجهار الإمام صوته لإعلام المأمومين فالأظهر الصّحّة في الجميع. وبالجمله: فالضمائم المباحه إذا لم تكن لا- سبباً ولا- جزءاً سبباً للفعل، بل سبباً لخصوصيّات تقارن الفعل فهي غير قادحه في صحّته العمل، بل ويمكن ذلك حتّى في غير المباحه. ومن هذه الضابطه يعلم حكم ما لو أتى ببعض الأجزاء للصلاه وغيرها، كما لو قصد ركوعه ركوع الصلاه وتناول شيء من الأرض، أو وضع شيء وبسلامه سلام الصلاه وسلام التحيّة، وفي صورته البطالان لو تداركه فالأقوى الصّحّة كما سبق. (كاشف الغطاء). * لاستلزامه الزيادة العمديه، والقول ببطالان الجزء لا الكلّ مع تداركه ضعيف. (مفتي الشيعة). * مرّ الكلام فيه في الوضوء. (السيستاني).

كان خارجاً عن العمل (١) مقارناً له (٢) لم يكن مبطلاً (٣).

أنحاء الضميمة إلى داعى القربة

وإن كان مباحاً أو راجحاً (٤): فإن كان تبعاً وكان داعى القربة مستقلاً فلا إشكال (٥) فى

ص: ٤١

١- ١. ولم يكن مترتباً عليه على سبيل الغايه، بناءً على حرمه الفعل الذى قصد به التوصل إلى الحرام. (الروحانى).

٢- ٢. ولم يُلحظ غايه للعمل. (حسن القمى).

٣- ٣. إطلاق عدم الإبطال فى تمام الصور المتصوره من الاستقلال والتبعيه محلّ نظر. (المرعشى). * مع إتيان أصل العمل بداعى الامتثال. (السبزواري). * هذا كلّ من حيث كون الضميمة محرّمه أو مباحه، أمّا من حيث التيه وقصد القربة فتجرى فيها الأقسام الآتية للمباح والراجح وتعمّها أحكامها. (زين الدين). * إن كان داعى القربة مستقلاً فى الداعويه. (الروحانى). * إذا حصل منه قصد القربة والامتثال، وتحقّق منه الحرام فى أثناء العمل، كالنظر إلى الأجنبية بشهوه فى أثناء الصلاه. (مفتى الشيعه).

٤- ٤. إن كانت الضميمة راجحه فلا منافاه بينها وبين القربة والإخلاص فى العمل. (الفيروز آبادى). * الأظهر صحّه العباده فى ما اذا كانت الضميمة راجحه، وإن كانا معاً منضمّين محرّكاً وداعياً عليه، وأمّا إن كانت مباحه: فإن كان داعى القربة مستقلاً وذلك الأمر تبعاً فالأظهر الصحّه، وإلا فالبطلان، من غير فرق بين كون داعى القربة تبعاً وبين كونهما مستقلّين، وكونهما معاً منضمّين داعياً. (الروحانى).

٥- ٥. بشرط بقاء استقلاله فى الدعوه على أصل العمل. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * إن كانت الضميمة فى الخصوصيّة دون أصل العمل، وإلا فالصحّه مشكله، خصوصاً مع استقلالها. (محمد رضا الكلپايگانى).

الصَّحَّة (١)، وإن كان مستقلاً وكان داعي القربة تبعاً بطل (٢)، وكذا إذا كانا معاً منضمين (٣) محرراً وداعياً على العمل، وإن كانا مستقلين فالأقوى الصَّحَّة (٤)،

ص: ٤٢

١- ١. إن كانت الضميمة مؤثره في اختيار الخصوصية ولو مع استقلالها، وأما إن كانت مؤثره في أصل العمل فالصَّحَّة مشكله ولو مع التبعيه. (الحائري). * إن كانت الضميمة جزءاً للداعي عند الاجتماع مع الداعي الاستقلالي فلا يبعد القول بالبطلان. (الخميني). * بل لا تخلو من إشكال؛ لفقد الإخلاص المعتبر في العبادة إلا في ما إذا كان الداعي إلى الضميمة أيضاً القربة، كما سيجيء. (السيستاني).

٢- ٢. لا يبعد الصَّحَّة إذا كان عنوان العبادة خالصاً لوجه الله، وكان المقصود بالصورة فقط في الصلاة مثلاً تعليم الغير، وبإجراء الماء على البدن في الغسل مثلاً التبريد أو التنظيف. (حسين القمي). * إذا لم يؤت بالضميمة الراجحه لله تعالى، وإلا فالظاهر الصَّحَّة. (مهدى الشيرازي). * إن كان صورته الصلاة للتعليم مثلاً وقصد عنوان الصلاة خالصاً لله فالظاهر الصَّحَّة. (حسن القمي). * إلا أن يكون الداعي إلى الضميمة الراجحه أو المباحه هو القربة فلا يضر مطلقاً على الأقوى. (السيستاني).

٣- ٣. بطلت الضميمة وما انضمت إليه كليهما. (المرعشي).

٤- ٤. بل البطلان في المباح لا يخلو من قوه؛ لانتفاء الخلوص في العمل لاشتراك المؤثر الفعلي. (الفيروز آبادي). * فيه تأمل، بل لعله يرجع إلى ما قبله. (آل ياسين). * بل البطلان. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * خصوصاً في الضميمة الراجحه، مثل الصلاة لإدراك فضيله الجماعه. (الرفيعي). * استقلالهما في حدّ نفسيهما لا يوجب تعدّد تأثيرهما، فهما مشتركان فيه، فالبطلان هو الأقوى، إلا أن تكون الضميمة راجحه ومؤكّده للقربة. (الميلاني). * بل الأقوى البطلان مع اجتماعهما على التحريك في غير الراجح، والأحوط فيه البطلان أيضاً. (الخميني). * احتمال البطلان في الضميمة المباحه الغير الراجحه قوياً، وفي الراجحه محلّ إشكال، والأحوط العدم. (المرعشي). * في الصَّحَّة مع استقلالهما نظر. (السيستاني). * بل الأقوى البطلان في غير الضميمة الراجحه. (اللكراني).

حكم ما يؤتى به بقصد الصلاة و غيرها

(مسألة ١٢): إذا أتى ببعض أجزاء الصلاة بقصد الصلاة وغيرها (٣)،

ص: ٤٣

١ - ١. بل الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). * لا يُترك. (البروجردی، عبدالله الشيرازي، المرعشي، الآملی). * بل الأظهر في المباح. (مهدي الشيرازي). * بل الأقوى على ما تقدّم من توجيه الفرض، كما أنّه على المعنى الآخر أيضا كذلك. (الشاهرودي).

٢ - ٢. لا يُترك. (حسين القمّي، الكوه كمری، عبدالهادی الشيرازي، أحمد الخونساري، محمدرضا الكلپايگانی، السبزواري، محمد الشيرازي، حسن القمّي، مفتي الشيعة). * لا يُترك، خصوصا في الضميمة المباحة، بل فيها لا يخلو من القوه. (الإصطهباناتي).

٣ - ٣. من عنوان غير راجح شرعي. (الفيروزآبادي). * العنوان الآخر غير الصلاة، كتعظيم الغير المتّحد مع نفس الفعل الصلّاتي، إن لم يكن بينه وبين نفس الصلاة تنافٍ في الصدق كان حكم هذه المسألة حكم المسألة المتقدّمة، بل هما متّحدتان موضوعاً، وإن كان بينهما تنافٍ في الصدق بطلت الصلاة، وبذلك ظهر حكم ما إذا كان من قبيل الغايه المترتبه على الفعل الصلّاتي. (الروحاني). * ممّا يكون قصده منافيا مع وقوعه جزءاً، فتبطل الصلاة به للزياده، وربّما لجهه أخرى أيضا، كصدق كلام الآدمي عليه. ويختصّ البطلان بصوره العمد أو كونه ممّا تضرّ زيادته ولو سهوا، كالركوع والسجدين على الأحوط. (السيستاني).

- ١- ١. إذا أوجب التشريع في الكل، أو زياده ركن أو مثله، وإلا يكرره، والأحوط إعادته الصلاة. (عبدالله الشيرازي).
- ٢- ٢. أى بطلت الصلاة مطلقاً إذا كان الإتيان عمداً، وفي الأركان ولو سهواً. (الخميني). * وأبطل عمداً وسهواً في الأركان، وعمداً في غيرها. (المرعشي). * إذا كان ذلك الجزء ركناً بطل وأبطل الصلاة، سواء كان المكلف ساهياً في فعله أم عامداً، وإذا كان جزءاً غير ركن أبطل الصلاة إذا كان المكلف عامداً، أما إذا كان ساهياً: فإن أمكن تدارك الجزء وجب عليه أن يتداركه وصحت صلاته، وإلا قضاه إذا كان ممّا يقضى، من غير فرق في ذلك بين القرآن والذكر وغيرهما. (زين الدين). * إن لم يكن عن عمدٍ ولم يكن من الأركان، وتداركه لم يكن مبطلاً. (حسن القمّي). * في الحكم بالبطلان على الإطلاق تأمل، بل منع؛ إذ مجرد الجمع بين الأمرين لا يقتضي البطلان، نعم، ربّما يعرضه عنوان ينافي الصلاتيه، كما لو ركع بداعي القربه وتعظيم الغير فإنه بقصد كون الأمرين جزءاً للصلاة مصداق للزيادة فتوجب البطلان، وبما ذكرنا يظهر الحال في الأجزاء المستحبّه، فلا وجه للتفريق. (تقى القمّي). * من دون فرق بين الأجزاء الواجبه والمستحبّه، وسيأتى من الماتن في باب الخلل: أنّ الحكم بالبطلان في الأجزاء المستحبّه محلّ تأمل. (مفتى الشيعة).

الأجزاء (١) الواجبه، قليلاً كان أم كثيراً، أمكن تداركه (٢) أم لا، وكذا في الأجزاء المستحبّه (٣) غير القرآن (٤) والذكر (٥) على

ص: ٤٥

- ١- ١. إذا لم يكن الجزء ركنًا اختصّ البطلان بصوره العمد. (الحكيم). * مطلقاً إن كان من الأجزاء الركنيه، وإلا يختصّ البطلان بصوره العمد. (الآملی). * وتبطل الصلاه أيضاً. (السبزواری).
- ٢- ٢. إذا أمكن التدارك ولم تكن الزيادة من المبطله فالصّحه لا تخلو من قوّه. (الجواهری).
- ٣- ٣. الأحوط في الأجزاء المندوبه التي لا توجب الفساد من جهه أخرى الإتمام والإعاده، بل كذلك في الأجزاء الواجبه أيضاً يحتاط بإتيان الجزء ثانياً إن أمكن ثمّ الإعاده، وإن كان الحكم بالبطلان في الواجبه قوياً بملا-حظه بطلان الجزء؛ لمنافاته مع الإخلاص، وتداركه مستلزم للزيادة العمديّه. (الفيروزآبادی). * الأظهر عدم البطلان فيها؛ لعدم كونها من أجزاء ماهيّة الصلاه. (البجنوردی). * الأقوى عدم البطلان فيها، من غير فرق بين القرآن والذكر وغيرهما. (زين الدين).
- ٤- ٤. فيه إشكال. (المرعشى).
- ٥- ٥. إذا كان الاستثناء بملاحظه أنّه يمكن أن يقصد به الصلاه وغيرها الذي هو القرآن أو الذكر فلا بأس، وإن كان بملاحظه أنّه إن قصد بهما الصلاه وعنوان آخر غير الصلاه وغير القرآن والذكر وأنه صحيح ففيه إشكال واضح. (الفيروز آبادی). * بل فيهما أيضاً إن أتى بهما بقصد الجزئيه، نعم، لو لم يأت بهما بقصد الجزئيه لا يضرّ ذلك ما لم يستلزم محو الصوره. (السبزواری). * لا- فرق بينهما وبين غيرهما في الحكم المذكور. (الروحاني). * إن لم يقصد الجزئيه بهما، وإلا فيكون من الزيادة العمديه (مفتى الشيعة). * بل حتّى فيهما. (السيستاني).

١ - ١. بل الأقوى؛ للزوم الزيادة المبطله بعد انصراف دليل الجزئيه عن مثله. (آقاضياء). * لم يعلم الفرق بين الأجزاء الواجبه والمستحبّه من هذه الجبهه، بل فى الواجبه تفصيل ليس هنا محلّ ذكره. (حسين القمى). * بل على الأقوى. (صدر الدين الصدر). * الأقوى العدم. (الحكيم). * بل مطلقاً على الأحوط. (الخمينى). * لا فرق بين القرآن والذكر وبين غيرهما، ولعدم البطلان فى الجميع وجه غير بعيد. (الخوئى).

٢ - ٢. والفرق: أنّ ما قصد به الجزئيه للصلاه بعد بطلانه لفقد الإخلاص يحتمل كونه مبطلاً من حيث صدق أنّ صلاته عمل بغير إخلاص وتداركه يوجب الزيادة العمديّه، بخلاف ما إذا قصد غير الصلاه فلا يصدق أنّ صلاته وقعت بغير إخلاص، وتداركه غير مستلزم للزيادة العمديّه. (الفيروز آبادى). * فيه تأمّل. (محمّد الشيرازى). * لعدم صدق الزيادة، ولعدم قصد الجزئيه. (المرعشى).

كان ممّا لا يجوز فعله (١) في الصلاة (٢)، أو كان كثيراً (٣).

انضمام داعى إعلام الغير إلى داعى الصلاة

(مسألة ١٣): إذا رفع صوته (٤) بالذكر أو القراءه (٥) لإعلام الغير لم يبطل (٦)، إلّا- إذا كان (٧) قصد الجزئية تبعاً (٨) وكان من الأذكار الواجبه (٩).

ص: ٤٧

- ١- ١. فيكون قاطعاً ومنافياً للصلاه، كما أنّ الثانى _ أى فعل الكثير _ يكون ماحياً لها. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. ولو من جهه كون زيادته مطلقاً، ولو من دون قصد الجزئيه مبطله. (السيستانى).
- ٣- ٣. ماحياً لصوره الصلاه، أو كون مطلق وجوده مبطلاً وإن لم يكن كثيراً. (المرعشى). * بل إذا كان ماحياً لصوره الصلاه وإن كان قليلاً. (زين الدين).
- ٤- ٤. بشرط أن لا يكون مفرطاً بحيث ينافى هيئه الصلاه. (الرفيعى).
- ٥- ٥. هذه من صغريات مسأله الضميمه، وقد تقدّم حكمها. (الروحانى).
- ٦- ٦. إذا قصد بالإعلام القربه. (السيستانى).
- ٧- ٧. فى إطلاقه تأمل؛ إذ مجرّد التبعية لا يضّر بوقوعه جزءاً فى العباده. (آقاضياء).
- ٨- ٨. على الأحوط، كما مرّ. (عبدالله الشيرازى). * أو كان الإتيان بالواجب مستنداً إلى كلّ من قصد الجزئيه وقصد إعلام الغير منضمين. (زين الدين). * بأن يكون قصد الامتثال بأمر الجزء تابعاً لقصد الإعلام فيكون باطلاً. (مفتى الشيعة).
- ٩- ٩. ومثلها المندوبه المأثيه بقصد الجزئيه. (المرعشى). * بل المندوبه أيضاً إن أتى بها بقصد الجزئيه. (السبزوارى). * لا وجه لتقييد الجزء بالوجوب؛ فأنه لا- فرق بين الجزء الواجب والمستحب من هذه الجهه. (تقى القمى). * أو مستحبّه إن قصد بها الجزئيه. (مفتى الشيعة).

ولو قال: «الله أكبر» مثلاً بقصد الذكر المطلق لإعلام الغير لم يبطل (١)، مثل سائر الأذكار (٢) التي يوءى بها لا بقصد الجزئية.

وقت نيه ابتداء الصلاة

(مسأله ١٤): وقت التيه ابتداء الصلاة، وهو حال تكبيره الإحرام، وأمره سهل بناءً على الداعى، وعلى الإخطار، اللازم اتصال آخر التيه المخطره بأول التكبير (٣)، وهو أيضاً سهل.

وجوب استدامه النيه إلى آخر الصلاة

(مسأله ١٥): يجب استدامه التيه (٤) إلى آخر الصلاة، بمعنى عدم

ص: ٤٨

١-١. يمكن أن يكون عدم البطلان من باب اعتبار شيئين موجودين: صوت عالٍ قصد به الإعلام، وذكرٌ وقراءة قصد بها القربه، أو من باب أن يكون الإعلام داعياً للداعى. (الفيروز آبادى). * إن كان ذلك من باب اختيار بعض أفراد الواجب وترجيحه على غيره بداعى الإعلام ونحوه. (الميلانى). * إذا كان أصل الإتيان بقصد الصلاة ورفع الصوت بقصد الإعلان، وأما مع التشريك فى أصل الإتيان مشكل أو مبطل، حتى مع كون الإعلان تبعاً. (الخمينى). * فى مقدار الواجب من الجهر فى الجهرية يجب الإتيان به بداعى القربه. (محمد رضا الكلبايگانى).

٢-٢. هذا التشبيه لا يقرب المقصود؛ لأن سائر الأذكار مأمور بها شرعاً، بخلاف ما قصد به الإعلام، فوجه عدم الإبطال أن بطلانه لعدم الإخلاص، وليس عنواناً مبطلاً لا- ما قصد به الجزئية، وفقده لا- يضر، وتداركه غير لازم حتى يستلزم الزيادة. (الفيروز آبادى).

٣-٣. نعم، لو أريد من اتصال آخر التيه بمقارنه آخر التكبير، وهو ليس أمراً سهلاً، بل أمر صعب إن لم نقل بأنه متعذر، والذي يسهل الأمر القول بتقدم التيه على التكبير تقدماً رتبياً حتى بناءً على الإخطار. (مفتى الشيعة).

٤-٤. وتسمى هذه بالاستدامه الحكمية، أى لا تحتاج إلى توجه تفصيلى. (مفتى الشيعة).

حصول الغفلة بالمزمه بحيث يزول الداعى على وجهٍ لو قيل له: ما تفعل(١)؟ يبقى متحيراً، وأمّا مع بقاء الداعى فى خزانه الخيال فلا تضرّ الغفله، ولا يلزم الاستحضار الفعلى.

حكم نيه القطع أو القاطع أثناء الصلاه

(مسأله ١٦): لو نوى فى أثناء الصلاه قطعها فعلاً أو بعد ذلك(٢) أو نوى(٣) القاطع(٤) والمنافى فعلاً(٥) أو بعد ذلك فإن أتمّ مع ذلك بطل(٦).

ص: ٤٩

- ١- ١. وكذا لو سئل عنه: لِمَ تَفْعَلْ؟ أجاب: للامتنال أو القربه مثلاً. (المرعى).
- ٢- ٢. إن رجع إلى عدم قصد الصلاه فعلاً، وإلاً فمقتضى الأصل بقاء التيه الارتكازيه إلى أن يتحقّق قصد الخلاف. (السبزواری).
- * الظاهر لا يضرّ بقاء التيه الارتكازيه. نعم، إن لم يقصد الصلاه فعلاً يكون باطلاً. (مفتى الشيعه).
- ٣- ٣. كيف قارن بين قصد القطع والقاطع والحال أنّه لا- تتصوّر تيه القطع فى قبال تيه القاطع؟! إذ الاكوان المتخلّله لا تكون أجزاءً للصلاه. (تقى القمى).
- ٤- ٤. مع الالتفات إلى منافاته للصلاه، وإلاً فالأقوى عدم البطلان مع الإتمام، أو الإتيان بالأجزاء على هذه الحاله. (الخمينى). *
- مع الالتفات إلى كونه قاطعاً ومنافياً للصلاه، وبدونه يكون الحكم بالبطلان بمجرد التيه مشكلاً، بل ممنوعاً. (اللكراني).
- ٥- ٥. حيث يعلم بالمنافاه ويتذكّرها، وإلاً فلا بطلان لو أتمّ صلاته بدون المنافى، ولو أتى ببعض الأجزاء مع تيه القطع أو القاطع: فإن اقتصر عليه بطل، وإن أتى به ثانياً بتيه الصلاه صحّ، أمّا الإتيان به بتيه القطع مع قصد الجزئيه فتحققه مشكل. هذا إذا جزم بتيه القطع أو القاطع، أمّا لو تردّد: فإن علّقه على ما يسقط معه التكليف كالموت والحيض فلا بطلان، وكذا لو علّقه على غير محتمل الوقوع، وإلاً فلو أتى ببعض الأجزاء متردداً فى الصحه إشكال، أقربه العدم. (كاشف الغطاء).
- ٦- ٦. فى إطلاقه نظر، وكذا فى ما بعده. (الحكيم). * أى بطلت الصلاه مطلقاً إذا كان الإتيان عمداً، وفى الأركان ولو سهواً. (الخمينى). * يشكل البطلان إن كان الإتمام بقصد الصلاتيه. نعم، لاريب فى كونه مخلاً بالجزم بالتيه فى الجملة، واعتباره أول الكلام. (السبزواری).

وكذا (١) لو أتى (٢) ببعض الأجزاء بعنوان (٣) الجزئية (٤) ثم عاد إلى التيه الأولى (٥). وأمّا لو عاد إلى التيه الأولى قبل أن يأتي بشيء (٦) لم

ص: ٥٠

- ١- ١. الظاهر أنّه لا مجال للجمع بين قصد القاطع وقصد الجزئية، فعليه لا بدّ من التفصيل بين الإتيان بما يكون مبطلاً للصلاة كالركوع مثلاً، وما لا يكون كذلك، فتبطل في الأوّل، وتصحّ في الثاني. (تقى القمّي).
- ٢- ٢. الأحوط بعد العود التدارك، ثمّ الإتمام، ثمّ الإعادة، إلّا إذا كان ما أتى به من الأجزاء كذلك فعلاً كثيراً فإنّه مبطل قطعاً. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٣- ٣. الصّحّه قويّه ما لم يكن منافياً. (الجواهرى).
- ٤- ٤. فيه تفصيل. (السبزواری). * يشكل تحقّق ذلك مع فرض عدم العود إلى التيه الأولى قبله، وعلى أىّ حالٍ فالأحوط بعد العود أن يتدارك الجزء، ويتمّ الصلاة، ثمّ يعيدها. (زين الدين). * الحكم بالبطلان فيه وفي ما قبله يختصّ بما إذا كان المأتى به بقصد الجزئية فاقداً للنيه المعبره، كما إذا أتى به بداعويه الأمر التشريعي. (السيستاني).
- ٥- ٥. واكتفى بما أتى. (مفتى الشيعه).
- ٦- ٦. ممّا اعتبر جزءاً في الصلاة، وإلّا فالإتيان بما لم يعتبر إلّا جزءاً في جزئه، ففي شمول عمومات (وسائل الشيعه: الباب (٣٢) من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ح ١ _ ٣). الزيادة لمثله إشكال؛ لإمكان دعوى منع إطلاقها لأزيد من زياده ما اعتبر جزءاً في الصلاة لا غيره، كما لا يخفى. (آقاضياء).

يبطل (١)، وإن كان الأحوط (٢) الإتمام والإعاده. ولو نوى القطع أو القاطع (٣) وأتى ببعض الأجزاء لا بعنوان الجزئية ثم عاد إلى التيه الأولى فالبطالان موقوف (٤) على كونه (٥) فعلاً كثيراً (٦)، فإن كان قليلاً (٧) لم يبطل (٨)، خصوصاً إذا كان ذكراً (٩) أو

ص: ٥١

- ١-١. البطلان ليس ببعيد؛ فإنَّ حقيقه الصلاه هي الحضور والوقوف والخشوع عنده تعالى، مستمره في التيه من أولها إلى آخرها، وعلى هذا فالاحتياط في الإتمام والإعاده لا يترك. (مفتى الشيعه).
- ٢-٢. لا ينبغي تركه. (المرعشى).
- ٣-٣. مجرد قصد القطع أو القاطع لا يضر بصحة صلاته ما لم يقطع أو يأت بالقاطع، فلو استمر على صلاته على وجه القربه صحت صلاته. (الفانى). * الظاهر الفرق بين تيه القطع والقاطع، وفي الثانى لا موجب للبطلان، ودعوى أنَّ التذكّر للمنافاه لا يخلو من قصد الخروج غير ظاهر الوجه. (الآمل).
- ٤-٤. أو كان ممّا تبطل الصلاه بمطلق وجوده، كالركوع والسجود. (محمد الشيرازى).
- ٥-٥. أو كونه ممّا يوجب مطلق وجوده البطلان، كالركوع. (الروحانى).
- ٦-٦. ماحياً للصوره. (الخمينى). * أو ما كان صرف وجوده مبطلاً وإن لم يكن كثيراً. (المرعشى). * أو كونه ممّا تبطل الصلاه بمطلق وجوده. (الخوئى). * أو بمطلق وجوده يكون مبطلاً للصلاه. (حسن القمى). * ماحياً للصوره الصلاه، أو ممّا تكون زيادته ولو بغير قصد الجزئيه مبطله، وسيأتى ضابطه فى مبحث الخلل. (السيستانى).
- ٧-٧. وإن لم يكن ركناً على الأحوط، وكذا إذا كان كثيراً ولم يكن ماحياً للصوره الصلاه. (زين الدين).
- ٨-٨. ولم يكن ركناً على الأحوط. (آل ياسين).
- ٩-٩. وجاء بهما بقصد القربه مطلقاً دون ما سواهما من الأقوال. (آل ياسين).

قرآنًا (١) وإن كان الأحوط (٢) الإتمام والإعادته (٣) أيضاً (٤).

لنوى المكلف صلاه فسبق لسانه أو خياله خطوراً إلى غيرها

(مسأله ١٧): لو قام لصلاه ونواها في قلبه فسبق لسانه أو خياله خطوراً (٥) إلى غيرها صحت على ما قام إليها، ولا يضر (٦) سبق اللسان ولا الخطور الخيالي (٧).

وقوع صحه الصلاه على ما التفتحت عليه

(مسأله ١٨): لو دخل في فريضه فأتمها بزعم أنها نافله غفله أو بالعكس صحت (٨) على ما افتتحت عليه (٩).

ص: ٥٢

١- ١. جاء بهما بقصد القربه المطلقه. (زين الدين).

٢- ٢. بل الأقوى لو أعرض عن نيه الصلاه فعلاً. (جمال الدين الكلبيگانی). * لا ينبغي تركه. (المرعشى).

٣- ٣. لا يترك هذا الاحتياط مطلقاً مراعيًا للهيه الاتصاليه، كان الفعل كثيراً أم لا. (جمال الدين الكلبيگانی).

٤- ٤. لا يترك الاحتياط بها لو كان قد أعرض عن الامتثال. (الميلاني).

٥- ٥. بحيث كان كالسبق اللساني ولم يصرف قلبه عما نواه أولاً. (حسين القمي).

٦- ٦. إذا كان الباعث له هو داعي ما قام عليه. (الخميني).

٧- ٧. إن كانت الصورة المخطره بباله بإزاء ما قام إليها. (البروجردی). * إذا كانت ما خطر بباله من الصورة بإزاء ما قام إليها،

وإلاً فلا. (الشاهرودى). * ليس الخطور نيه، بل الخطور من مقدمات الإراده التفصيليه. (أحمد الخونسارى). * حيث لم تزل عنه

الإرادته اللبنيه المخزونه والقصد الارتكازي، وكان الخطور حينئذ كالسبق اللساني. (المرعشى).

٨- ٨. إن لم يترتب عليها الأحكام المختصه بالنافله فى الفرض الأول، والأحكام المختصه بالفريضه فى الفرض الثانى. (صدر

الدين الصدر).

٩- ٩. إشاره إلى التعبير الوارد فى روايه عمّار عن الصادق عليه السلام (وسائل الشيعة: الباب (٢) من أبواب النيه، ح ٢، وفيه: عن

معاويه، عن الصادق عليه السلام.). (المرعشى).

(مسألة ١٩): لو شكَّ (١) في ما في يده أنه عيَّنَها ظهراً أو عصرًا (٢) مثلاً قيل: بنى على التى (٣) قام إليها (٤)، وهو مشكل (٥)،

ص: ٥٣

- ١- ١. إذا علم أنه لم يؤدِّ الظهر أو كان شاكاً فيها جعلها ظهراً، وإلا بطلت. (صدرالدين الصدر).
- ٢- ٢. إذا قام إلى صلاة الظهر مثلاً وشكَّ أنه عند التَّيَّه عيَّنَها أو عيَّنَ العصر بنى على أنها ظهر، وأتى بصلاة أخرى بتَّيَّه الواقع مهما كانت، أمّا لو لم يعلم أنه قام لأى صلاة ولم يدر أنه حين التَّيَّه عيَّنَ الظهر أو العصر جعلها ظهراً بناءً على جريان قاعده التجاوز، والأحوط الإتمام ثمَّ الإعادة. (كاشف الغطاء). * فإن لم يأتِ بالظهر قبل ذلك نواها ظهراً وأتمَّها، وإن أتى بالظهر بطلت، والإتمام بتَّيَّه الظهر لا يخلو من قوّه؛ لأنَّها صحيحة مع كلِّ حال، سواء شرع فيها بتَّيَّه الظهر أم العصر، وإن كان الثانى يكون عدولاً إلى ما هو وظيفته. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. وعلم أنه قام بقصد عمل معيَّن بنى على ما قام إليه؛ لاستصحاب بقاء التَّيَّه إلى آخر العمل، وبيان آخر: يشكُّ في أنه حين التكبير عدل عن تَّيَّته أم لا، فيستصحب تَّيَّته إلى افتتاح الصلاة، و«الصلاة على ما افتتحت». (الفيروز آبادى).
- ٤- ٤. بل في المترتبتين لو شكَّ في إتيان الأولى أو علم بعدم إتيانها بنى على أنها الأولى، ولا إعادته، وفي غير ذلك يستأنف. (الفانى). * الأقوى البناء على أنها أولى المترتبتين، كالظهر مثلاً في صورته الجزم بعدم إتيانها قبلاً والشكُّ فيه. (المرعى).
- ٥- ٥. بل الأقوى البناء. (الجواهرى). * إلا إذا لم يصلَّ الظهر أو شكَّ فيها فإنه يجعل ما بيده ظهراً، وليس عليه الإعادة. (الحائرى).
- * لا بأس بالبناء على التَّيَّه التى قام إليها في غير موارد العدول، وإن كان الأحوط ما ذكره، وأمّا في موارد العدول فلا إشكال في الصَّحَّة بالبناء على الأول، كالظَّهْرَيْن إن لم يصلَّ الظهر. (عبدالهاده الشيرازى). * بل ممنوع، وللمسألة صور كثيره، والأقوى في ما إذا لم يصلَّ العصر أو شكَّ في إتيانه وكان في الوقت المشترك العدول إلى الظهر، وكذا في الوقت المختصَّ بالعصر إذا كان الوقت واسعاً لإتيان بقيَّة الظهر وإدراك ركعه من العصر، ومع عدم السَّعة فإن كان واسعاً لإدراك ركعه من العصر ترك ما في يده وصلَّى العصر، ويقضى الظهر مع العلم بعدم الإتيان، ومع الشكِّ لا يعتنى به على الأقوى، والأحوط القضاء. ومع عدم السَّعة لإدراك ركعه أيضاً فالأحوط إتمامه عصرًا، وقضاء الظهر والعصر خارج الوقت مع العلم بعدم إتيان الظهر، وإلا فيقضى العصر والأحوط قضاء الظهر أيضاً، ولا يبعد جواز رفع اليد عمّا بيده في هذه الصورة وقضاؤهما في صورته العلم بتركهما، وقضاء العصر فقط مع الشكِّ في إتيانهما، والأحوط قضاء الظهر أيضاً. (الخمينى). * إذا علم أنه لم يصلَّ الظهر قبل، أو شكَّ في ذلك عدل بالتَّيَّه إليها وصحَّت، وإن علم أنه صلاها استأنف العصر، وإن أتمَّ ما بيده ثمَّ استأنف العصر فهو أحوط، وكذا في العشاءين. (زين الدين). * لا إشكال فيه. (محمَّد الشيرازى). * بل ممنوع، ويكفى استئناف الصلاة، هذا في غير المترتبتين الحاضرتين، وأمّا فيهما فإن لم يكن آتياً بالأولى أو شكَّ في إتيانها وكان في وقتٍ تجب عليه نواها الأولى وأتمَّها، ولا إعادته عليه، وإلا فيحكم بطلانها ويستأنفها. (السيستانى).

١- ١. لكن لو لم يصل الظهر قبل ذلك بنى على أنّها ظهرا وصحت، وكذا في العشاءين، وفي ما عدا ذلك يبنى على التي قام إليها ثم يُعيد على الأحوط. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). * لو لم يكن عليه ظهر، وإلاّ يبنى على أنّها ظهر وصحت، وكذلك في العشاءين مع بقاء محلّ العدول، وفي ما عدا ذلك يبنى على التي قام إليها على الأقوى، وإن كان الأحوط الإعادة أيضا. (الشاهرودي). * لا يُترك في غير المترتبتين، وفيهما هو الأولى. (المرعشي). * لا وجه للاحتياط على نحو الإطلاق، كما لو تردّد الأمر بين الظهر والعصر وعلم بعدم الإتيان بالظهر، أو شكّ فيه فإنّه في هذه الصورة يعدل بما في يده إلى الظهر، ولا يحتاج الى الإعادة. (تقى القمّي).

١- ١. مع الشك في إتيان الظهر أو قطعه بالعدم يعدل إليه، وإلا يعيده بلا إتمام؛ لعدم إحراز العنوان بعد عدم جريان قاعده التجاوز في أمثال المقام؛ لعدم إحراز نشوئه عن قصد كذا، وأما قاعده الفراغ فليس محلّه، كما لا يخفى. (آقا ضياء). * بل فيه تفصيل يأتي في ختام مبحث الخلل إن شاء الله. (آل ياسين). * إلا في ما إذا علم بعدم إتيان الظهر، أو شكّ فإنّه يأتي بالبقية بتيه الظهر، ولا إعاده. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * أى بعد البناء المذكور، وهذا فى ما [لو] كان قد صلّى الظهر فقام إلى العصر ثم شكّ فى التعيين، وإلا فيجعل فعلاً ما بيده ظهرًا ويتمّها، ولا إعاده عليه. (الميلانى). * فى المسألة فروض ثلاثه: الأوّل والثانى: صوره القطع والشكّ بعدم الإتيان بالظهر، وفى هاتين الصورتين يعدل إلى الظهر. والثالث: صوره القطع بالإتيان والشكّ فى أنّ ما بيده نواه ظهرًا أو عصرًا، وفى هذه الصوره مقتضى العلم الإجمالى الإتمام والإعاده بتيه العصر. (أحمد الخوسارى). * فى ما إذا لم يقطع بعدم إتيان الظهر، وإلا يتمّها ظهرًا، بل فى صوره الشكّ فى الإتيان أيضاً كذلك. (عبدالله الشيرازى). * مع الشكّ فى إتيان الظهر يعدل إليه، وإلا يتمّ. (الأملى). * لكن فى موارد العدول يعدل بلا إعاده، كما فى المثال مع اشتغال ذمّته بالظهر أيضاً. (محمّد رضا الكلبايگانى). * إن لم يأت بالظهر أو شكّ فى إتيانه جعل ما فى يده ظهرًا وصحّت بلا إشكال، وكذلك إن كان الشكّ بين المغرب والعشاء. (حسن القمى).

٢- ٢. بل يبنى على الظهر إن لم يصلّها، ومثله العشاءين وكذا مع الشكّ فى إتيان السابقه. (الكوه كمرى). * إلا إذا علم أنّه لم يصلّ الظهر قبل ذلك فإنّه يتمّ ما بعده ظهرًا. (الإصطهباناتى). * لا حاجه إلى الإعاده فى مثل الظهر والعصر إذا كان لم يصلّ الظهر قبلها، بل يتمّها ظهرًا وتصحّ على التقديرين. (البروجردى). * بل يعدل إلى الظهر مع عدم إتيانها، أو الشكّ فيه وتصحّ ظهرًا، وإلا استأنفها عصرًا. (مهدي الشيرازى). * إذا لم يأت بالظهر أو شكّ فى ذلك عدل إليها. (الحكيم). * هذا فى ما إذا لا يمكن العدول، وإلا يتعيّن عليه، فيتّم ولا- إعاده عليه. (البجنوردى). * فى مثل الظهرين لو علم أنّه لم يصلّ الظهر أو شكّ فى ذلك ينوى به الظهر ويتمّها، ولا حاجه إلى الإعاده، وكذلك العشاءين. (الشريعتمدارى). * هذا فى غير المترتبتين، وأما فيهما فلو لم يكن آتياً بالأولى جعل ما فى يده الأولى، وصحّت بلا إشكال. (الخوئى). * لو لم يصلّ السابقه، أو شكّ فى إتيانها يعدل إليها ولا إعاده عليه، ويأتى فى أوّل مسائل الختام اختياره رحمه الله لذلك. (السبزوارى). * فى ما إذا صلّى الظهر قبلها، وأما مع عدم الإتيان بها كذلك فيتمّها ظهرًا من دون حاجه إلى الإعاده. (اللكراني). * مع عدم إتيان السابقه أو شكّ فى إتيانها، ومع الإتيان يتمّها ثمّ يعيدها على الأحوط. (مفتى الشيعة).

نعم (١)، لو رأى نفسه في صلاه معيّنه (٢) وشكّ في أنّه

ص: ٥٦

١ - ١. في المترتّبين كالظهرين إذا كان لم يصلّ الأولى قبلها جعل ما بيده الأولى وصحّت بلا كلام، وإن كان أتى بها صحّت أيضاً، إلاّ أنّه لو شكّ في الجزء الذي هو مشغول به أنّه نوى به العصر أو الظهر يجب إعادته خاصّه، وأمّا في غيرهما فيتّم ما ذكره رحمه الله . (الروحاني).

٢ - ٢. هذا في غير الصلاتين بينهما الترتيب، وأمّا فيما فيه الترتيب فإذا رأى نفسه في صلاه كصلاه العصر وشكّ في أنّه نواها عصراً من الأول أو نواها ظهراً يحكم بصحتها، ويتمّها عصراً إن أتى بالظهر، وإلاّ فيعدل إلى الظهر ويتمّها ظهراً ثمّ يأتي بالعصر. (مفتى الشيعة).

١- ١. الظاهر أنّه لا بدّ من التفصيل بأن يقال: تارة يتردّد الأمر بين صلاتين كالتأنيب للاثني عشر، كما لو رأى نفسه في العصر وشكّ في أنّه نواه أو نوى القضاء. وأخرى يتردّد الأمر بين الصحيحه والفاصله، كما لو شكّ في الصورة المفروضة بين الظهر والعصر وقد صلّى الظهر، ففي الصورة الأولى لا مجال لجريان قاعده الفراغ، فلا طريق الى الجزم بكونه عصرًا، وفي الصورة الثانيه يحكم بالصحة ويتمّها عصرًا؛ لجريان قاعده الفراغ. (تقى القمّي). * لو كانت الصلاه المعيّنه التي رأى نفسه فيها هي صلاه العصر، فتارة صلّى الظهر قبلها، وأخرى لم يصلّها، ولكنّه شرع فيها بتيّه العصر بزعم الإتيان بالظهر قبلها، ففي الأوّل: يبنى على أنّه نوى العصر، وفي الثاني: يتمّها ظهرًا كما مرّ. ولو كانت الصلاه المعيّنه هي الظهر: فإن صلاّها قبلها فلا مجال للبناء على ما نوى، بل تكون باطله، وإن لم يصلّها قبلها فيبنى عليها، وقد ظهر أنّه لا مجال في مثل المقام لقاعده الشكّ بعد تجاوز المحلّ. (اللكراني).

٢- ٢. مشكل، والأحوط إلحاقها بالصورة الأولى. (محمد رضا الكلبيكاني).

٣- ٣. فيه تأمل. (حسين القمّي، الكوه كمرى). * فيه منع، وقاعده التجاوز لا تجرى في مثله. (الحكيم). * هذا في ما يرى نفسه في الظهر مثلاً. ولم يكن قد صلاّها، وأمّا في غير هذه الصورة: فإمّا لا يمكنه البناء المذكور، أو لا بدّ من أن يحتاط بالإتمام والإعاده، وأمّا في الصلوات الغير مرتبه فيطرّد إمكان هذا البناء، لكنّ الاحتياط المذكور لا يترك. (الميلاني). * بل هو كسابقه، ولا تجرى قاعده التجاوز في العناوين القصديه. نعم، لو قلنا بجريان الاستصحاب القهقري تمّ ما قيل، وهو مشكل أيضاً؛ لكونه مثبتاً. (الفاني). * فيه إشكال، وجريان القاعده في أمثال المقام محلّ منع. (الآملی). * لكن لو أراد الاحتياط فمع عدم إتيان السابقيه أو الشكّ في إتيانها يعدل إليها، ومع إتيانها يتمّها ثم يعيدها. (السبزواری). * وهو مشكل، بل يجرى فيها ما تقدّم في الصورة الأولى. (زين الدين).

١- ١. فيه تأمل، بل منع، ولا مجرى لقاعده التجاوز في المقام. (صدر الدين الصدر).

٢- ٢. في إطلاقه نظر، بل يتمّها ظهراً في صورته إتيانها ويرى نفسه في الظهر. (عبدالله الشيرازي).

٣- ٣. في الحكم خصوصاً في هذا الفرض نظر، بل لو كان صلّى الظهر فقام إلى العصر ثم رأى نفسه في الظهر كانت باطله. (مهدي الشيرازي). * هذه الصورة لا تخلو من إشكال، فالأحوط إتمامها كذلك ثمّ الإعادة في ما إذا صلّى الظهر ثمّ قام إليها بزعم أنّه لم يصلّها ويرى نفسه في العصر، وأمّا إذا لم يصلّ الظهر قبلها أتمّها ظهراً، وتصحّ على أيّ تقدير، وإن صلاها وقام إلى العصر ويرى نفسه في الظهر كانت باطله، ولا- مجرى لقاعده التجاوز فيها. (البروجردى). * بمعنى: إن لم يحرز أنّه قام للصلاه التي نواها من الأول. (مفتي الشيعة).

٤- ٤. قد أشرنا إلى وجه عدم جريان قاعده التجاوز في أمثال الم- قام، نعم، مع إحراز العنوان والشكّ في الصحّة والفساد من جهه أخرى لا بأس بجريان القاعده في منشأ الشكّ، بل ولا بأس بجريان أصله الصحّة في عمل نفسه بعد إحراز عنوانه، كما لا يخفى. (آقاصياء). * جريان قاعده التجاوز في التّيه لا يخلو من إشكال؛ فإن القاعده إنّما تجرى في ما يكون تركه تركاً لما ينبغي أن يفعل، وذلك غير حاصل في صورته الشكّ في التّيه وعدم إحراز العنوان، فمحلّ تّيه صلاه العصر في أول العصر، فإن أحرز العصريه فلا- مورد للشكّ، وإن شكّ في كونه عصرًا فقد شكّ في أنّ العمل كان محلّ تّيه العصر أو غيره، كما لا يخفى. (الشريعتمداري). * إجراء تلك القاعده مشكل؛ إذ مجراها الشكّ فيما يكون له محلّ مقرر بحيث يكون تركه هناك تركاً لما ينبغي فعله، وكون الشيء كذلك متفرّع على العنوان الذي فرض فيه المحلّ. ولا ريب أنّ تحقّق ذاك العنوان وصدقه منوط بالتّيه فكيف يحصل العنوان في صورته الشكّ في التّيه التي هي محقّقه للعنوان؟! فلو شكّ فيمانحن فيه فيصلاه معيّنه في أنّه نواها من الأوّل أو نوى غيرها فالشكّ يؤول إلى الشكّ في أنّ العمل الذي بيده كان محلّ تّيه العنوان المشكوك أو غيره، فلا محلّ لإجراء التجاوز. (المرعشي).

موارد جواز العدول من صلاه إلى أخرى

(مسألة ٢٠): لا يجوز العدول (١) من صلاه إلى أخرى إلا في موارد خاصه (٢):

أولها: العدول من الحاضره إلى الحاضره

أحدها: في الصلاتين المرتبتين، كالظهرين والعشاءين (٣) إذا دخل في الثانيه قبل الأولى (٤) عدل إليها بعد التذكّر في الأثناء (٥) إذا لم يتجاوز محلّ

ص: ٥٩

- ١ - ١. جواز العدول مطلقاً لا يخلو من قوّه، وإن كان الأحوط تركه. (الجواهرى). * من الواضح أنّ القاعدة تقتضى بطلان الصلاتين بالعدول، أمّا الأولى فلعدم الاستدامه، وأمّا الثانيه فلعدم قصدتها ابتداءً، والشىء لا ينقلب عمّا وقع عليه بالتيه، ولكنّ هذا فى العناوين المقوّمه لنوع الصلاه، مثل الظهر والمغرب ونحوهما ممّا يتشخص بها المأمور به، أمّا مثل الجماعه والفرادى والقصر والتمام قد يضرب (لعل مراده: (لا يضرب). العدول فيها، إلا أن يقوم دليل على المنع. (كاشف الغطاء).
- ٢ - ٢. وله بعض الموارد الأخرى، منها ما سيجىء منه قدس سره فى المسأله الخامسه من كيفيه صلاه الاحتياط. (السيستانى).
- ٣ - ٣. قد مرّ الكلام فيه فى مبحث الأوقات. (المرعشى).
- ٤ - ٤. سهواً فى غير الوقت المختصّ بالثانيه. (صدر الدين الصدر).
- ٥ - ٥. إلا إذا لم تكن وظيفته حين التذكّر الإتيان بالأولى لضيق الوقت. (السيستانى).

العدول(١)، وأمّا إذا تجاوز كما إذا دخل في ركوع الرابعة من العشاء فتذكّر ترك المغرب، فإنّه لا يجوز العدول؛ لعدم بقاء محلّه، فيتمّها(٢) عشاء(٣) ثمّ يصلّي المغرب، ويعيد(٤) العشاء(٥) أيضاً احتياطاً(٦).

ص: ٦٠

- ١- ١. كما تقدّم في المسألة الثالثة من فصل أوقات اليوميه. (زين الدين).
- ٢- ٢. ويجوز القطع. (الجواهرى). * ما أفاده موافق مع الاحتياط، لكنّ الظاهر بطلان ما بيده ولا يجب إتمامه. (تقى القمّي).
- ٣- ٣. فيه نظر، ولقد أشرنا سابقاً إلى فساد وجهه. (آقاضياء). * بل يرفع اليد عنها على الأظهر، وإن كان ما في المتن أحوط. (الخوئي). * الأقوى جواز رفع اليد عنها والإتيان بالصلاتين. (محمد رضا الكليپاگانى). * على الأحوط، وإن كان الأقوى جواز قطعها. (حسن القمّي). * الأظهر تعيّن رفع اليد عمّا هو مشغول به ويأتى بالصلاتين. (الروحانى).
- ٤- ٤. وإن كان عدم لزوم الإعادة لا يخلو من قوّه. (النكرانى).
- ٥- ٥. تقدّم أنّ الأقوى عدم وجوب الإعادة. (النائنى، جمال الدين الكليپاگانى). * لا- تُترك الإعادة، والأحوط الإتمام ثمّ الإعادة. (الكوه كمرى). * تقدّم أنّ الأقوى صحّتها، وكذا فى الثانى. (البروجردى، أحمد الخونسارى). * قد تقدّم أنّ الأقوى عدم وجوب الإعادة وإن كانت أحوط. (الشاهرودى). * الأقوى عدم وجوب إعادته العشاء إذا وقعت فى وقت المشترك. (الرفيعى). * لا حاجه إلى إعادتها. (الفانى). * لا ينبغي ترك الاحتياط، وإن كانت الصّحّه عشاءً لا تخلو من قوّه، وكذا فى الفرع الآتى. (الخمينى).
- ٦- ٦. والأظهر عدم الوجوب. (الحكيم). * الأظهر عدم وجوب إعادتها. (الجنوردى). * ينبغي رعايه الاحتياط المذكور. (المرعشى). * استحبابيّاً. (السزوارى). * استحبابيّاً، وكذا فى الصورة الثانیه. (محمّد الشيرازى). * على الأحوط استحباباً. (مفتى الشيعه). * لا بأس بتركه. (السيستانى).

وأما إذا دخل في قيام الرابعة ولم يركع بعد فالظاهر بقاء محلّ العدول، فيهدم القيام (١) ويتمّها بتيه المغرب (٢).

الثاني: العدول من الفائته إلى الفائته

الثاني: إذا كان عليه صلاتان أو أزيد (٣) قضاء فشرع في اللاحقه قبل السابقه يعدل (٤) إليها (٥) مع عدم تجاوز محلّ العدول (٦)، كما إذا دخل في الظهر أو العصر فتذكّر ترك الصبح القضائي السابق على الظهر والعصر، وأما

ص: ٦١

-
- ١- ١. أي يجب عليه الجلوس. (مفتي الشيعة).
 - ٢- ٢. لا يترك الاحتياط بالإعادة بعد العدول والإتمام. (حسين القمي).
 - ٣- ٣. في جواز العدول في هذا المورد نظر، بل منع إن لم تكن المسألة إجماعية، فالأحوط العدول في المتربتين من يوم واحد كالظهرين والعشاءين ثم الإعادة، وعدم العدول في غيرهما الذي لو ثبت جوازه لما كان واجباً. (الروحاني).
 - ٤- ٤. تقدّم في المسألة العاشره من فصل أحكام الأوقات: أنّه لا إطلاق في دليل جواز العدول. (تقي القمي).
 - ٥- ٥. على الأحوط. (الإصفهاني، الآمل). * وجوباً في المتربتين من يوم واحد كالظهرين، أو ليله واحده كالعشاءين، وفي غيرهما استحباباً. (عبدالهادي الشيرازي). * على الأحوط في غير المتربتين كالصبح والظهر. (الحكيم). * فيه تأمّل. (حسن القمي). * جواز العدول في قضاء الفوائت محلّ إشكال. (السيستاني).
 - ٦- ٦. يلاحظ ما علّقناه على المسألة العاشره من فصل أحكام الأوقات، وكذا في بقيه فروض المسألة. (زين الدين).

إذا تجاوز أتم ما بيده على الأحوط (١)، ويأتى بالسابقه ويعيد (٢) اللاحقه (٣) كما مر (٤) فى الأدائيتين (٥).

وكذا لو دخل فى العصر فذكر ترك الظهر السابقه فإنه يعدل.

الثالث: العدول من الحاضره إلى الفائته

الثالث: إذا دخل فى الحاضره فذكر أن عليه قضاءً فإنه يجوز له أن

ص: ٦٢

١- ١. بل الأقوى، ولا تجب الإعادة. (النائنى، جمال الدين الكلبيگانى). * فيه أيضاً التأمل السابق. (آقاضياء). * بل على الأقوى. (الشاهرودى). * بل على الأقوى فلا يعيدها، وكذلك الحكم فى كلّ صلاتين لا يشترط فى الأدائيه منهما الترتيب. (الميلانى). * بل الأقوى. (الفانى). * على الأحوط استحباباً. (مفتى الشيعة).

٢- ٢. مر مثله. (اللكراني).

٣- ٣. لا- تُترك الإعادة، كما تقدّم. (الكوه كمرى). * الأظهر عدم وجوب الإعادة، كما مر فى الأدائيتين. (البجنوردى). * لا حاجه إلى إعادتها. (الفانى). * فى غير المترتبتين على الأحوط، وفيهما على الأظهر. (المرعشى). * على الأحوط، والأظهر عدم وجوبها فى غير المترتبتين فى أنفسهما. (الخوئى). * لا يجب فى غير المترتبتين فى أنفسهما. (حسن القمى).

٤- ٤. ومر أن الأظهر عدم الوجوب. (الحكيم).

٥- ٥. قد مر أن الأقوى عدم وجوب إعادته اللاحقه. (الشاهرودى). * تقدّم استحباب الاحتياط. (السيزوارى).

يعدل (١) إلى القضاء إذا لم يتجاوز محلّ العدول، والعدول في هذه الصورة على وجه الجواز (٢) بل الاستحباب (٣)، بخلاف الصورتين الأولتين (٤) فإنه على وجه الوجوب (٥).

ص: ٦٣

- ١-١. بشرط عدم تضييق وقت الحاضره مع العدول بأن تمكّن من إتيان جميعها في الوقت، وإلا فلا يجوز. (السيستاني).
- ٢-٢. بناءً على عدم تعيّن تقديم فائته اليوم على الحاضره. (أحمد الخونساري). * بناءً على عدم لزوم تقديم الفائته، خصوصاً فائته اليوم على الحاضره، وعدم المضايقه في الفوائت، كما هو المختار فيهما، وإلا كان العدول واجباً. (المرعشي).
- ٣-٣. بل الوجوب أشبه. (الشاهرودي). * في استحباب العدول مع خوف فوت وقت فضيله ما بيده تأمل، بل عدمه لا يخلو من قوّه. (الخميني). * لو كان تقديم الفائته مستحباً، وأمّا بناءً على استحباب تقديم صاحبه الوقت فالراجح ترك العدول. (المرعشي). * استحبابه مع ضيق وقت فضيله الحاضره مشكل. (السبزواري). * نعم، لو قلنا بوجوب الترتيب بين الفائته والحاضره فيجب تقديم الفائته على الحاضره. (مفتى الشيعة).
- ٤-٤. لكن في الثانيه منهما يختصّ وجوب العدول بما يكون الترتيب في الأدائيه شرطاً. (الميلاني).
- ٥-٥. الظاهر أنّ الوجوب في الصورة الأولى، وعلى الأ-حوط في الثانيه. (الجواهرى). * في أولهما، وعلى الاحتياط في ثانيهما. (الحكيم). * في غير المترتبّتين من القضائيتين مبنيّ على الاحتياط، وأن لا- يخلو الوجوب من وجه. (الخميني). * الوجوب في الثانيه مبنيّ على لزوم الترتيب في الفوائت، والمختار العدم. (المرعشي). * الحكم بالوجوب في الصورة الثانيه مبنيّ على القول بوجوب الترتيب. (الخوئي). * العدول من الظهر إلى الصبح مبنيّ على وجوب الترتيب في قضاء الفائته، وسيأتي في محلّه عدم وجوبه. (السبزواري). * مرّ الإشكال فيه. (حسن القمّي).

الرابع: العدول من الجمعة إلى النافلة لمن قرأ غير سورة الجمعة

الرابع (١): العدول من الفريضة (٢) إلى النافلة يوم الجمعة لمن نسي قراءه الجمعة وقرأ سورة أخرى من التوحيد أو غيرها وبلغ النصف (٣) أو تجاوز (٤)، وأما إذا لم يبلغ

ص: ٦٤

- ١- ١. ما دلّ عليه من النصّ مخدوش سنداً، والعدول على خلاف القاعده، فلا يُترك الاحتياط. (تقى القمّي).
- ٢- ٢. فريضه صلاه الجمعة. (الفيروزآبادي). * لعلّ المراد من الفريضه بقرينه ما يأتي في فصل القراءه هو خصوص الجمعة أو الظهر، وذلك ممّا لا إشكال فيه. (حسين القمّي). * فالعدول بها إلى النافلة مستحبّ. (مفتي الشيعة).
- ٣- ٣. بل وإن بلغ ما لم يتجاوز. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * جواز العدول مطلقاً لا يخلو من قوّه، وإن كان الأحوط ما ذكره من التفصيل. (المرعشى). * بل له العدول مطلقاً، ولكنّ ما ذكره أحوط. (الروحاني). * يختصّ جواز العدول إلى النافلة بما إذا كان التفاته بعد تمام السوره من الركعه الأولى من صلاه الجمعة، ولم يثبت جواز العدول إليها في غير هذا المورد. (السيستاني).
- ٤- ٤. فإنّه يعدل إلى النافلة ويتمّها ثمّ يستأنف الفريضه وقرأ الجمعة فيها. (الفيروزآبادي). * بل إن أتمّ السوره، وأما إن لم يتمّها فيعدل عنها ولو كانت هي التوحيد أو الجحد إلى الجمعة أو المنافقين. (عبدالهادي الشيرازي). * ما ذكره هو الأحوط، والأظهر جواز العدول إلى النافلة، أو إلى سورة الجمعة مطلقاً. (الخوئي).

النصف (١) فله أن يعدل (٢) عن تلك السورة، ولو كانت هي التوحيد إلى سورة الجمعة فيقطعها ويستأنف سورة الجمعة.

الخامس: العدول من الفريضة إلى النافلة لإدراك الجماعة

الخامس: العدول من الفريضة إلى النافلة (٣) لإدراك الجماعة إذا دخل فيها وأقيمت الجماعة (٤) وخاف (٥) السبق (٦) بشرط عدم تجاوز محلّ

ص: ٦٥

- ١ - ١. بل ما لم يتجاوز، وأُمّا إذا تذكّر بعد تجاوز النصف قبل إتمام السورة فالأحوط عدم العدول، لا من السورة ولا من الفريضة. (الحائري). * بل ما لم يتجاوزه. (زين الدين). * الأظهر جواز العدول إلى سورة الجمعة ما لم يبلغ الثلثين. (الروحاني).
- ٢ - ٢. في العدول عن الجمعة إشكال، ويحتمل قويا جواز العدول من التوحيد وإن تجاوز عن النصف. (حسن القمّي).
- ٣ - ٣. على تفصيل يأتي في المسألة (٢٧) من فصل: أحكام الجماعة. (السبزواري).
- ٤ - ٤. للصلاة التي دخل فيها، وحينئذ يجوز له العدول ولو لم يخفِ السبق. (السيستاني).
- ٥ - ٥. الأقوى جواز العدول مطلقاً، سواء خاف أم لا. (المرعشي).
- ٦ - ٦. بل مع عدم الخوف أيضاً على الأظهر. (الخوئي). * بل ومع عدمه أيضاً على الأظهر. (حسن القمّي). * الأظهر جوازه مطلقاً، ولكنّ الأحوط ما في المتن. (الروحاني). * العدول جائز، سواء خاف من إتمامها فوت الجماعة أم لا، ولكنّ الأحوط العدول في صورته الخوف. (مفتي الشيعة).

العدول (١) بأن دخل في ركوع الركعة الثالثة (٢).

السادس: العدول من الجماعة إلى الانفراد

السادس (٣): العدول (٤) من الجماعة (٥) إلى الانفراد (٦) لعذر أو

ص: ٦٦

- ١- ١. تلاحظ المسألة السابعة والعشرون من فصل: أحكام الجماعة. (زين الدين).
- ٢- ٢. بل إذا قام إليها على الأحوط، كما سيأتى فى أحكام الجماعة. (السيستاني).
- ٣- ٣. هذا عدول عن الوصف، لا عن الموصوف. (صدر الدين الصدر). * هذا وما بعده ليس من أقسام المقسم المذكور، إلا على بعض المباني الفاسده، لكن لا فى جميعها. (الخميني).
- ٤- ٤. وسيأتى البحث عنه فى صلاه الجماعة، وليعلم أنّ هذا والقسم السابع خارجان عن عنوان العدول من صلاه إلى أخرى، كما هو الفرض. (المرعشى).
- ٥- ٥. فى ما يبدو له ذلك، على ما سيأتى فى محله إن شاء الله تعالى. (الميلانى).
- ٦- ٦. فى قصديّه الانفراد أو القصريّه والإتاميّه نظر، بل هذه كلّها من قبيل الخطّ القصير والطويل من مراتب حقيقه واحده، غايه الأمر جهه الإتتمام يحتاج إلى القصد، فيكفى فى انفراده مجرّد ترك قصد الإتتمام، كما لا يخفى. (آقاضياء). * وسيأتى فى باب الجماعة. (الشريعتمدارى). * هذا ليس من العدول الاصطلاحي، أى من صلاه إلى أخرى، وهكذا الأمر فى السابع وما بعده، ولا يخفى أنّ جواز العدول إلى الانفراد مطلق، سواء بلغ فى الاقتداء إلى حدّ فات منه القراء بسببه أم لا، و الإشكال فى مورد الثانى ليس فى محله. (مفتى الشيعه). * الظاهر أنّه ليس من العدول من صلاه إلى صلاه، وكذا ما بعده من الموارد، وهناك موارد أخر من هذا القبيل، منها: العدول من القصر إلى التمام ومن التمام إلى القصر فى المسافر الواصل إلى حدّ الترخّص فى الأثناء، وعكسه، ومنها: العدول من القصر إلى التمام وعكسه للجاهل بالحكم أو الموضوع عند ارتفاع جهله قبل تجاوز محلّ العدول، ومنها: العدول عن المأموميه إلى الإمامه فى ما إذا عرض للإمام عارض فى الأثناء، وسيأتى الكلام فى الجميع فى محالّها. (السيستاني).

مطلقاً (١)، كما هو الأقوى (٢).

السابع: العدول من إمام إلى إمام آخر

السابع (٣): العدول من إمام (٤) إلى إمام (٥) إذا عرض للأول عارض (٦).

ص: ٦٧

- ١ - ١. في غير موارد العذر إشكال، ويأتي في محلّه إن شاء الله تعالى. (محمد رضا الغلپايگانی). * سيأتي حكمه في مبحث الجماعة. (الروحاني).
- ٢ - ٢. سيأتي في الجماعة. (البروجردی). * إذا لم يكن ناوياً له من أوّل الأمر. (الخوئي). * سيأتي تفصيله في مبحث الجماعة. (الأملي). * فيه تأمّل، إلّا - إذا أتى بجميع ما يجب في صلاه الفرادی. (حسن القمي). * في الأقوائيه اشكال إن لم يكن الأقوى خلافة. (تقي القمي).
- ٣ - ٣. الظاهر أنّ هذا اقتداء جديد لا عدول عليه، فهو عدول من إمام إلى آخر، لا من صلاه إلى أخرى. (صدر الدين الصدر).
- ٤ - ٤. مع الخصوصيات التي تأتي في صلاه الجماعة. (النكراني).
- ٥ - ٥. على تفصيل يأتي في المسألة (١٤) من فصل الجماعة. (السبزواری). * يأتي تفصيله في صلاه الجماعة. (مفتي الشيعة).
- ٦ - ٦. وكان الثاني ممّن إئتّم به، لا إماماً آخر على الأحوط. (النائني، جمال الدين الغلپايگانی). * واستُنيب الثاني لإتمامها بهم. (البروجردی). * واستُنيب من المأمومين في هذه الجماعة، لا - إماماً آخر، ولا - مأموماً في جماعة أخرى، ولا - مصلياً منفرداً. (المرعشي). * على تفصيل يأتي في محلّه إن شاء الله تعالى. (محمد رضا الغلپايگانی).

الثامن: العدول من القصر إلى التمام

الثامن(١): العدول من القصر(٢) إلى التمام إذا قصد في الأثناء إقامه عشره أيام.

التاسع: العدول من التمام إلى القصر

التاسع: العدول من التمام(٣) إلى القصر(٤) إذا بدا له في الإقامة(٥) بعد ما قصدتها(٦).

ص: ٦٨

- ١-١. بناءً على ما ذكرنا سابقاً لا محلّ للعدول، وكذا في التاسع والعاشر. (صدر الدين الصدر).
- ٢-٢. الحكم صحيح، لكنّه ليس من العدول الاصطلاحي، وكذا ما يليه وما بعده. (الفاني).
- ٣-٣. لا يخلو من إشكال. (أحمد الخونساري). * تقدّم أنّ هذا الفرض وكذا الفرض العاشر ليسا من موارد العدول. (اللكراني).
- ٤-٤. قبل ركوع الركعة الثالثة. (مفتى الشيعة).
- ٥-٥. ولم يصلّ صلاه تامّه قبل البدء، ثمّ إنّ هذه الصورة ليست أيضاً من أقسام المقسم المعنون بالعدول عن صلاه إلى أخرى، كما هو واضح. (المرعشي).
- ٦-٦. وقبل أن يأتي بصلاهٍ تاماً في زمان قصدتها. (الإصطهباناتي). * ولم يصلّ صلاه قبلها إتماماً، ولكن تقدّم أنّ هذا الفرض وما قبله وما بعده ليست من العدول حقيقةً. (البروجردى). * ولم يكن قد صلّى تاماً، ولم يتجاوز محلّ العدول. (الحكيم). * ولم يصلّ صلاه تاماً. (عبدالله الشيرازي). * وقبل أن يأتي بصلاه تاماً. (الشريعتمداري). * ولم يكن قد صلّى تاماً، ولم يتجاوز محلّ العدول. (الآملی). * إذا كان عدوله عن الإقامة قبل أن يأتي بفريضه رباعيه بتمام، كما هو الفرض وكان في محلّ يجوز فيه العدول، أمّا إذا تجاوز محلّ العدول كما إذا دخل في ركوع الركعة الثالثة فالأحوط له أن يتمّها رباعية ثمّ يعيدها قصراً. (زين الدين).

العاشر: العدول من القصر إلى التمام أو العكس في مواطن التخيير

العاشر: العدول من القصر (١) إلى التمام أو بالعكس في مواطن التخيير (٢).

عدم جواز العدول من الفائته إلى الحاضره

(مسأله ٢١): لا يجوز العدول من الفائته إلى الحاضره، فلو دخل في فائته ثم ذكر في أثنائها حاضره ضاق وقتها أبطلها واستأنف، ولا يجوز العدول (٣) على الأقوى.

حكم العدول من النفل إلى الفرض أو إلى نفل آخر

(مسأله ٢٢): لا يجوز العدول من النفل إلى الفرض، ولا من النفل (٤) إلى النفل (٥)، حتى في ما كان منه كالفرائض في التوقيت والسبق (٦) والحق.

ص: ٦٩

١-١. وقد تقدّم الإشكال فيه. (آل ياسين). * لا يخلو من إشكال. (أحمد الخونساري).

٢-٢. الحادى عشر: العدول من صلاه الاحتياط التى تبين الاستغناء عنها إلى النافله. (كاشف الغطاء).

٣-٣. الجواز لا يخلو من قوه. (الجواهرى).

٤-٤. يعنى من نفلٍ خاصٍّ إلى نفلٍ آخر، أمّا من نفلٍ خاصٍّ إلى مطلقٍ كما لو شرع في صلاه جعفر ورجع عن قصده في الأثناء فله جعلها نافله مطلقه، ونظيره صوم يوم بتيه الاعتكاف فيعدل عنه ويجعله صوماً مطلقاً. (كاشف الغطاء).

٥-٥. يجوز العدول رجاءً من ركعتي الفجر إلى الوتر بإضافه ركعه أخرى في بعض الصور، وكذا الحال في العدول من الوتر إلى النافله المبتدأه في بعض الفروض. (السيستاني).

٦-٦. مرّ أنّه لا يخلو من قوه. (الجواهرى).

عدم جواز العدول في موضع لا يجوز العدول فيه

(مسألة ٢٣): إذا عدل في موضع لا يجوز العدول بطلنا (١)، كما لو نوى بالظهر العصر وأتمها على نية العصر.

العدول من الظهر إلى العصر

(مسألة ٢٤): لو دخل في الظهر بتخيّل عدم إتيانها فبان في الأثناء أنّه قد فعلها لم يصحّ (٢) له العدول (٣) إلى العصر.

حكم العدول في غير موضع العدول خطأ

(مسألة ٢٥): لو عدل بزعم تحقّق موضع العدول فبان الخلاف بعد الفراغ أو في الأثناء (٤) لا يبعد صحتها (٥) على النية الأولى، كما إذا عدل بالعصر إلى الظهر ثمّ بان أنّه صلاها

ص: ٧٠

١- ١. إذا تذكّر بعد الدخول في الركن، وإلاّ فيمكن القول بصحّته المعدول عنه، وعليه جبران ما نقص عنه. (الخميني). * لا يبعد صحّته المعدول عنه إن لم يأت بشيء من أفعال المعدول إليه ثمّ رجع عن قصده، أو أتى به ثمّ تداركه من غير لزوم زياده ركن أو نقيصته. (السبزواري). * بل يجري عليه حكم نية القطع المتقدّم في المسألة (١٦). نعم، الحكم في المثال ما ذكره قدس سره. (السيستاني).

٢- ٢. بل يصحّ على الأقوى. (الجواهرى).

٣- ٣. إن كان من الخطأ في التطبيق تصحّ عصره، ولا يحتاج إلى العدول. (السبزواري، مفتى الشيعة).

٤- ٤. أمّا بعد الفراغ فلا معنى للعدول، وما في صحيح زراره من جوازه فغير قابل للعمل، وأمّا في الأثناء فإن لم يأت بجزء ركنيّ بنية المعدول إليه جدّد النية الأولى وصحّت الصلاة. (الفانى).

٥- ٥. بالنظر إلى انكشاف الخطأ في التطبيق، وأمّا بالنظر إلى أنّ العدول من العصر إلى الظهر يوجب زوال استمرار نية العصر فلا وجه للحكم بالصحّته. (مفتى الشيعة). * فيه تفصيل يظهر ممّا تقدّم في المسألة (١٢) من أحكام الأوقات. (السيستاني).

- ١- ١. فيه تأمل، بل منع؛ لأنّ العدول ينافي استداهم النبيه ولو لم يكن في محلّه. (صدرالدين الصدر).
- ٢- ٢. إذا كان على وجه الخطأ في التطبيق. (محمدتقى الخونسارى، الأراكى). * لا تصحّ، والأقوى الإعادة. (عبدالله الشيرازى).
- * كيف تصحّ عصرًا والعدول إلى الظهر مفوّت لتيه العصر، ولا عمل إلّا بالتيه؟! (الشريعتمدارى). * إن عدل إلى العصر ثانيًا قبل ان يأتى بجزء بعنوان الظهر فصلاته صحيحه، وكذلك إن أتى بغير الأركان وبعد العدول أعاد تلك الأجزاء بعنوان العصر، وإن اتى بالأركان بعنوان الظهر فلا يترك الاحتياط بالإعادة. (حسن القمى). * إذا لم يفعل عمدًا أو سهوًا مع عدم زياده الركن، وإلّا يحكم ببطالان الصلاتين. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. لا- ينبغى ترك الاحتياط. (الفيروزآبادى). * بل الأقوى. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى، البروجردى، أحمد الخونسارى). * لا- يترك الاحتياط. (الحائرى). * لا- يترك. (الكوه كمرى، الروحانى، اللكرانى). * بل الأقوى ما لم يلزم من العود إلى الثانيه محذور آخر من زياده المبطله؛ حفظًا لعنوان المأمور به على ما هو عليه، اللهم [إلّا] أن يدعى أنّ مقتضى عموم «الصلاه على ما افتتحت [عليه]» (عوالى اللاكى: ١/٢٠٥، ح ٣٤) وقوعها على طبق قصدها أوّلًا، وإن عدل في الأثناء ما لم يكن له محلّ، فيقع حينئذٍ للمعدول إليه؛ للنصوص (وسائل الشيعة: الباب (٣٦) من أبواب المواقيت، ح ١ - ٦)، ولكن في دلالة الروايه المزبوره على مثل هذا المعنى نظر؛ لإمكان حملها على وجوب إتمامها على طبق القصد الأوّل، لا على وقوعها عليه قهراً، ومن المحتمل أيضاً كونه في مقام التعيّد على إتمام الصلاه على طبق ما قصد، مع شكّه في انقلاب تكليفه عنه أو قصده، أم لا، والأوجه: الوسط، ولا أقلّ من احتمال، فلا يبقى مجال لإثبات مدّعه بإطلاقه. (آقاضياء). * بل لا يخلو من قوّه. (آل ياسين). *
- بل الأقوى، لكن لا يبعد الصّحّه لو التفت في الأثناء مع عدم الإتيان بشىء من أجزاء العمل. (الشاهرودى). * لا يترك، إلّا في مثل ما تقدّم في التعليقه الآنفه. (الخمينى). * بل الأقوى الإعادة. (زين الدين). * لا يترك، إلّا إذا تبين قبل الإتيان بشىء بقصد الظهر فيتمّها عصرًا. (محمد رضا الكلپايگانى). * لا يترك إن لم يكن من الخطأ في التطبيق. (السبزوارى).

١ - ١. لا يُترك. (الإصطهباناتي، مهدي الشيرازي، عبد الهادي الشيرازي). * بل لا يبعد لزومها. (حسين القمّي). * بل الأقوى. (الحكيم، الآملي). * وجوب الإعادة لا- يخلو من قوّه. (الرفيعي). * لا- يُترك، نعم، لو بان في الأثناء قبل أن يأتي بشيء من المعدول إليه رجع إلى ما كان، ولا يعيد. (الميلاني). * بل الأقوى. نعم، لو التفت إلى أنه صلاها قبل أن يأتي بشيء من أجزائها بعد العدول لا يبعد عدم وجوب الإعادة. (البجنوردي). * بل الأقوى ذلك؛ لفوات نيّة العصر بسبب العدول، والعمل العبادي لا يصحّ بلا- نيّة. (المرعشي). * لا- يُترك، إلّا- إذا كان على نحو الخطأ في التطبيق. (محمد الشيرازي). * الاحتياط المذكور استحبابي. (مفتي الشيعة).

(مسألة ٢٦): لا بأس (١) بترامى العدول (٢)، كما لو عدل في الفوائت إلى سابقه فذكر سابقه عليها فإنه يعدل منها إليها، وهكذا.

العدول بعد الفراغ من الصلاة

(مسألة ٢٧): لا يجوز العدول بعد الفراغ (٣) إلا في الظهرين (٤) إذا أتى

ص: ٧٣

- ١- ١. فيه تأمل. (الخميني). * قد مرَّ أنه لا دليل على جواز العدول من الفائتة إليها. (تقى القمي).
- ٢- ٢. فيه نظر، فالأحوط الإعادة بعد ذلك. (حسين القمي). * فيه نظر. (مهدي الشيرازي). * فيه إشكال. (أحمد الخونساري). *
- فيه إشكال، والأحوط الترك. (المرعشي). * قد مرَّ التأمل في جواز العدول من فائتة إلى سابقتها. (حسن القمي). * في ما لو عدل من حاضره إلى سابقتها ثم ذكر أنَّ عليه فائتة، وأمَّا ترامى العدول في الفوائت فمحلَّ إشكال، بل منع؛ لِمَا تقدَّم من عدم ثبوت جواز العدول فيها. (الروحاني). * بأن يعدل عن الحاضره إلى السابقة، ومنها إلى الفائتة. وأمَّا العدول في المثال المذكور في المتن فمحلَّ تأمل، كما علم ممَّا سبق. (السيستاني).
- ٣- ٣. حتَّى في الظهرين. (الفيروز آبادي). * يجوز العدول بعد الفراغ رجاءً في بعض النوافل، كما في الموردين المتقدمين في التعليق على المسألة (٢٢). (السيستاني).
- ٤- ٤. فيه إشكال. (عبد الهادي الشيرازي). * وفيها أيضاً لا يجوز، والرواية الواردة فيهما قد أعرض عنها المشهور فلا يجوز العمل بها. (البجنوردی). * الأحوط العدول ثمَّ الإتيان بأربع بقصد ما في الذمَّة، والأحوط الإتيان بهما إذا صلاها في الوقت المختصَّ بالظهر. (عبد الله الشيرازي). * لا- يصحَّ ذلك حتَّى في الظهرين. (الفاني). * حتَّى فيهما. (الخميني). * فيه تأمل؛ لإعراض الأصحاب عن الرواية الصحيحة، فلا بدَّ من إتيان الصلاة بتيه الظهر. (مفتي الشيعة). * لا مجال للاستثناء، والصحيحه غير معمول بها. (اللكراني).

بنيّ العصر (١) بتخيّل أنّه صَلَّى الظهر فبان أنّه لم يصلّها، حيث إنّ مقتضى (٢) روايه (٣) صحيحه (٤) أنّه يجعلها ظهراً (٥)، وقد

ص: ٧٤

- ١- ١. في الوقت المشترك. (حسين القمّي).
- ٢- ٢. مع إعراض الأصحاب مشكل. (أحمد الخونساري).
- ٣- ٣. مجرّد صحّحه الروايه (وسائل الشيعة: الباب (٦٣) من أبواب المواقيت، ح ١). مع إعراض الأصحاب عنها غير كافٍ في الحجّيه. (آقاسياء). * العمل بها مشكل، مع مخالفتها للقواعد. (الرفيعي).
- ٤- ٤. لولا- إعراض المشهور عنها، والأحوط العدول ثمّ الإتيان بأربع بقصد ما في الذمّه. (الشاهرودي). * لكنّها شاذّه لا معوّل عليها. (الشريعتمداري). * لكنّها ممّا أعرض عنها المشهور، والقول بمضمونها شاذّ لا يُعبأ به. (المرعشي). * لا ينفعها الصّحّه مع الإعراض والهجران. (السبزواري).
- ٥- ٥. تقدّم أنّ الأحوط مع ذلك أن لا ينوي العصر في الأربع التي يأتي بعدها، بل يصلّيها بقصد ما في ذمّته. (حسين القمّي). * الأحوط إتيان أربع ركعات بقصد ما في الذمّه. (الكوه كمرّي). * الأحوط العدول ثمّ الإتيان بأربع بقصد ما في الذمّه. (حسن القمّي).

١- ١. وقد مرّ ما هو الأقوى. (صدر الدين الصدر).

٢- ٢. وقد مرّ أنّ الأحوط الإتيان بقصد ما في الذمّة. (الجواهرى). * وقد مرّ إعراض الأصحاب عنه. (الفيروز آبادى). * وتقدّم الإشكال فيه. (النائنى، جمال الدين الكلبيگانى). * وقد مرّ الإشكال فيه. (الحائرى). * وقد مرّ أنّ الأحوط العدول، ثمّ الإتيان بأربع بقصد ما في الذمّة. (الإصفهاني). * وقد عرفت الاحتياط في المسألة سابقاً. (آل ياسين). * وقد مرّ سابقاً صحتها عصرًا. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * وقد مرّ أنّ الأحوط العدول، ثمّ الإتيان بأربع ركعات بقصد ما في الذمّة من الظهر أو العصر. (الإصطهباناتى). * وقد مرّ أنّ الأقوى خلافه، والصحيحه شاذّه فلا عمل عليها. (البروجردى). * مرّ أنّ الأصحّ عدم العمل بالصحيحه. (الحكيم). * ومرّ أيضاً أنّه يقصد ما في الذمّة في ما يأتى به. (الميلانى). * تقدّم أنّ الصحيحه بلحاظ إعراض الأصحاب عنها لا شأن لها، ولكنّ الأحوط العدول ثمّ الإتيان بقصد ما في الذمّة. (الأملى). * وقد مرّ أنّ الأقوى خلافه. (محمد رضا الكلبيگانى). * إذا كان التذكّر بعد الفراغ فالأقرب صحتها عصرًا، سواء كان في الوقت المختصّ، أم المشترك، وعليه أن يصلّى الظهر، وإن نوى السابقه ظهرًا وصلّى أربع ركعات بقصد ما في الذمّة فهو احتياط حسن. (زين الدين). * وقد مرّ أنّه لأجل عدم إفتاء المشهور بمضمونها، الاحتياط بإتيان أربع ركعات بقصد ما في الذمّة لا يُترك. (الروحانى). * وقد مرّ منعه والإشكال في صحّه ما استدلّ به على هذا الحكم. (السيستانى).

(مسأله ٢٨): يكفى فى العدول مجرّد التّيه (١) من غير حاجه (٢) إلى ما ذكر فى ابتداء التّيه.

بلوغ حد الترخّص أثناء الصلاه

(مسأله ٢٩): إذا شرع فى السفر (٣) وكان فى السفينه أو الكارى مثلاً- فشرع فى الصلاه بتّيه التمام (٤) قبل الوصول إلى حدّ الترخّص فوصل فى الأثناء إلى حدّ الترخّص: فإن لم يدخل فى ركوع الثالث فالظاهر أنّه يعدل إلى القصر (٥)، وإن دخل فى ركوع الثالث فالأحوط (٦)

ص: ٧٦

- ١- ١. أى تّيه العدول. (المرعشى).
- ٢- ٢. لحصول ما ذكر، وإلاّ فيحتاج إليه. (الخميني). * بشرط بقاء ما ذكر واستدامته ولو إجمالاً، والبقاء على مبنى لزوم الإخطار واضح، وعلى كفايه الداعى أوضح. (المرعشى).
- ٣- ٣. هذا فى ما لو اتّفق ذلك، أمّا لو علم راكب السفينه وصوله إلى حدّ الترخّص فى الأثناء فلا يتمشّى منه قصد التمام، أو لا يصحّ، وكذلك العكس. (الشريعتمدارى).
- ٤- ٤. بتخيّل عدم الوصول إلى حدّ الترخّص قبل الإتمام، وإلاّ فصحّح صلاته فى بعض فروض المسأله محلّ إشكال، بل منع. (الخميني). * لعدم علمه بوصوله إلى حدّ الترخّص قبل إتمام الصلاه، وزعمه عدم الوصول إليه فى الأثناء، وإلاّ فكيف يتحقّق منه قصد التمام؟ وعلى فرض التمشّى فكيف يصحّ ذلك؟ (المرعشى).
- ٥- ٥. الحكم بالعدول فيها وفى الصوره الأخيره وإن لم يكن بعيداً، إلاّ أنّه لا يُترك الاحتياط بالإعاده تماماً فى هذه الصوره، وقصراً فى الأخيره. (حسين القمّى). * ليس ذلك من العدول المصطلح المحتاج إلى القصد. (الفانى).
- ٦- ٦. لا يُترك. (صدرالدين الصدر). * والأظهر وجوب القصر عليه متعيّناً. (الفانى). * الأظهر جواز القطع، بل البطلان، والشروع فى القصر بناءً على تغاير القصر والإتمام. (المرعشى). * الظاهر بطلان الصلاه بالدخول فى الركوع الثالث. نعم، الاحتياط حسن مطلقاً. (تقى القمّى). * والأقوى جواز القطع والإتيان بالصلاه قصراً. (السيستانى).

الإتمام (١) والإعادة (٢) قصرًا (٣). وإن كان في السفر (٤) ودخل في الصلاة بتيه القصر فوصل إلى حدّ الترخّص يعدل إلى التمام (٥).

إذا عين صلاه ثم تبين أن ما في ذمته صلاه اخرى

(مسألة ٣٠): إذا دخل (٦) في الصلاة بقصد ما في الذمّه فعلاً وتخيّل أنّها الظهر (٧) مثلاً، ثمّ تبين أنّ ما في ذمّته هي العصر أو بالعكس (٨) فالظاهر (٩)

ص: ٧٧

- ١- ١. بل الأحوط في جميع صور المسأله الإتمام ثمّ الإعادة. (عبدالله الشيرازي). * بل الأقوى الإعادة. (آقاضياء).
- ٢- ٢. وإن كان الأظهر جواز القطع والإعادة قصرًا. (الخوئي).
- ٣- ٣. هذا هو المجزى. (الحكيم). * بل يقطع الصلاة ويعيدها قصرًا. (زين الدين). * وإن كان الأظهر جواز القطع والإعادة قصرًا. (الروحاني). * بطلان الصلاة لا يخلو من قوّه، فيجب عليه إتيان الصلاة قصرًا، ولكن من جهة احتمال عدم شمول دليل القصر على هذا المورد لا يترك الاحتياط المذكور. (مفتيالشيعه).
- ٤- ٤. الكلام فيه هو الكلام في سابقه. (المرعشي).
- ٥- ٥. على القول باعتبار حدّ الترخّص في الإياب، كما يُعتبر في الذهاب، ولكنّه مشكل، بل ممنوع. (السيستاني).
- ٦- ٦. قد تقدّم ما يظهر منه حكم هذه المسأله. (صدرالدين الصدر).
- ٧- ٧. بحيث لا يؤثر في تنويع ما قصده. (الميلاني).
- ٨- ٨. وجه صحّحه العكس أقوى. (المرعشي).
- ٩- ٩. الصحّحه إن لم يكن على وجه التقييد بحيث كان القصد متوجّهاً إلى الظهر ليس إلّا، وإلاّ فالبطالان بناءً على مبناه المكزّر سابقاً. (المرعشي).

الخطأ فى قصد عنوان الركعات فى النوافل

(مسأله ٣١): إذا تخيَّل أَنَّهُ أتى بركعتين من نافله الليل مثلاً- فقصد الركعتين الثانيتين أو نحو ذلك فبان أَنَّهُ لم يصلِّ الأولتين صحَّت وحسبت له الأولتان، وكذا فى نوافل الظهرين، وكذا إذا تبَيَّن بطلان الأولتين. وليس هذا من باب العدول، بل من جهة أَنَّهُ لا يعتبر قصد كونهما (٢) أولتين أو ثانيتين فتُحسب على ما هو الواقع، نظير ركعات الصلاه (٣) حيث إِنَّهُ لو تخيَّل أَنَّ ما بيده من الركعه ثانيه مثلاً فبان أَنَّها الأولى أو العكس أو نحو ذلك لا يضرّ، ويحسب على ما هو الواقع.

ص: ٧٨

- ١- ١. إن لم يكن تخيُّله أَنَّها الظهر صارفاً لتيته إليها، وأما فى عكسه فتصحَّ قطعاً على أى تقدير. (البروجردى). * إن كان مجرد التخيُّل وخطور الظهر فى النفس. (الرفيعى). * الظاهر البطلان فى الصورتين، إلّا إذا كان فى أثناء ما تخيَّله عصرًا فتبيَّن أَنَّ ما فى ذمته الظهر فيعدل إليه. (الفانى). * بل الظاهر عدمها إذا اعتقد جزءاً أَنَّ ما فى ذمته صلاةً معيَّنة كصلاه الظهر مثلاً وأتى بها بهذا العنوان، ثم تبَيَّن أَنَّهُ كان غيرها. (الخوانسارى). * إلّا إذا اعتقد جزءاً أَنَّها صلاةً معيَّنة كالظهر وقصد عنوانها، فإنَّها حينئذٍ لا تصحّ. (الروحانى). * سواء اعتقد جزءاً بأنَّ ما فى ذمته صلاةً معيَّنة كصلاه الظهر وأتى بهذا العنوان، أم تخيَّل أَنَّهُ خطأ فى التطبيق، فما عن بعضهم البطلان فى الفرض الأول من جهة كونه عدولاً من السابقه إلى اللاحقه ليس فى محلّه. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. لا يخفى أَنَّ على مبناه قدس سره يتوجّه التفصيل بين الخطأ فى التطبيق والتقيد. (المرعشى).
- ٣- ٣. الأولى التنظير بخصوص الأخيرتين من الرباعيه؛ لاحتمال لزوم التحفّظ فى غيرهما على عنوان أَنَّها الأولى أو الثانيه. (حسين القمى).

وتسمى تكبيره الافتتاح أيضاً، وهى أول الأجزاء (٢) الواجبه للصلاه بناءً على كون التيه شرطاً، وبها يحرم على المصلّى المنافيات، وما لم يتمها يجوز (٣) له قطعها،

حكم ترك التكبيره وزيادتها أو نقصانها

وتركها عمداً وسهواً (٤) مبطل، كما أنّ زيادتها (٥)

ص: ٧٩

-
- ١- ١. التى يحرم بها ما كان محللاً قبلها من المنافيات، فهى كتليبه الإحرام فى الحجّ. (كاشف الغطاء).
 - ٢- ٢. بل أول الأركان، ويتحقّق الدخول بالصلاه بمجرد الشروع فيها، ولكن لا تحرم المنافيات إلّا بعد إكمالها. (كاشف الغطاء).
* بناءً على كونها جزءاً من الصلاه، لا شرطاً لها ولا واجباً مستقلاً مقارناً لها. (المرعى).
 - ٣- ٣. بل لا يجوز؛ فإنّ القطع حرام، والنصوص الدالّه على أنّ التكبيره افتتاح الصلاه ضعيفه، فلا بدّ من رعايه الأحكام الوضعيه والتكليفيه من أول الشروع فى التكبير. (تقى القمى).
 - ٤- ٤. مقتضى حديث البنظى التفصيل بين أن يتذكّر بعد التكبيره للركوع والتذكّر قبلها بالإجزاء فى الأول، وعدمه فى الثانى، ولكنّ اللازم رعايه الاحتياط. (تقى القمى).
 - ٥- ٥. فى إطلاقه إشكال، ففى غير صورهِ العمد عن غير احتياط لا يُترك الاحتياط بإتمامها وإعادتها. (عبدالله الشيرازى). * فى الزياده السهوويه إشكال فى محلّه. (المرعى). * قد مرّ الكلام فيها فى فصل واجبات الصلاه. (تقى القمى).

أيضاً (١) كذلك (٢)، فلو كبر بقصد الافتتاح وأتى بها على الوجه الصحيح ثم كبر بهذا القصد (٣) ثانياً بطلت، واحتاج إلى ثالثه، فإن أبطلها بزياده رابعه احتاج إلى خامسه، وهكذا تبطل بالشفع (٤).

ص: ٨٠

- ١- ١. تبطل الصلاه بزيادتها عمداً، ويشكل الحكم في زيادتها سهواً، فلا يترك الاحتياط بالإتمام ثم الإعادة. (زين الدين).
- ٢- ٢. إذا كانت الزياده عمدية، وإلا فالأقوى الصحه. (الشاهرودي). * على ما اشتهر بين الأصحاب، وإلا فعدم البطلان بزيادتها سهواً لا- يخلو من قوه. (الميلاني). * في كون زيادتها سهواً موجه للبطلان إشكال، الأقرب عدمه. (البجنوردي). * زيادتها السهوويه غير مبطله. (الفاني). * مرَّ أن زيادتها سهواً لا توجب البطلان. (الخوئي). * على الأحوط. (محمد الشيرازي). * زيادتها سهواً لا- توجب البطلان على الأظهر. (حسن القمي). * الأظهر أن زيادتها سهواً لا توجب البطلان. (الروحاني). * الأظهر عدم البطلان بزيادتها سهواً. (السيستاني).
- ٣- ٣. أى بقصد الافتتاح، ولم يكن له نية القطع بناءً على أن نية القطع مبطل، وإلا يكون البطلان مستنداً إلى نية القطع بتحقيق الشروع بالصلاه بتكبيره الإحرام ثانياً. (مفتي الشيعة).
- ٤- ٤. البطلان بزياده التكبير سهواً محل تأمل، والأقرب عدمه. (الجواهري). * لو أراد الجزم بالبطلان أتى بمبطل آخر بعده. (حسين القمي). * إذا زادها عمداً، وإلا صحَّت في وجه قوي. (آل ياسين). * هذا هو المشهور عند الفقهاء، وفيه نظر، فإن التكبير ذكر غير مبطل، وقصد الافتتاح لا يصيرها افتتاحاً؛ لأنه تحصيل حاصل، فعدم البطلان غير بعيد، سيما في صورته السهو أو قصد الإعادة؛ لاحتمال فساد الأولى، فلا يجوز له الإتيان بالمنافيات بعد الثانيه بناءً على حرمة القطع اختياراً. (كاشف الغطاء).

وتصحّ بالتوتر (١)، ولو كان في أثناء صلاهٍ فَنَسِيَ وكبر لصلاهٍ أخرى فالأحوط (٢) إتمام (٣) الأولى (٤)

ص: ٨١

- ١- ١. هذا مع العمد، أمّا مع السهو فقد تقدّم لزوم الاحتياط، فإذا كبر شفعاً أتمّ صلاته ثمّ أعادها. (زين الدين).
- ٢- ٢. بل الأقوى لزوم الإتمام، ويعيدها على الأحوط. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * الأقوى صحّهُ الأولى وكفايتها. (صدرالدين الصدر). * بل الأقوى لزوم الإتمام وعدم لزوم الإعادة، كما هو المفروض، خصوصاً في مثل هذه الزيادة لأجل صلاه أخرى. (الشاهرودي). * الاحتياط حسن، ولكن لا تجب الإعادة. (تقي القمّي).
- ٣- ٣. لا يُترك. (الكوه كَمَرِي). * الأظهر الاقتصار على الإتمام وعدم لزوم الإعادة. (المرعشي).
- ٤- ٤. بل الأقوى بلا احتياج إلى الإعادة؛ لعدم صدق الزيادة عليها إذا كان بقصد صلاه أخرى. (آقاضياء). * والأقوى صحّتها. (الحكيم). * لا- يُترك. (الرفيعي). * بل الأقوى ذلك، والأحوط إعادتها. (الميلاني). * بل الأقوى أنّه يجب إتمام الأولى، ولا يحتاج إلى إعادتها. (البجنوردي). * الأقوى ذلك، ولا حاجة إلى الإعادة. (الفاني). * وإن كان الأقوى صحّهُ الأولى. (الخميني). * لا يبعد صحّهُ الأولى، فيتمّمها بلا حاجة إلى الإعادة. (محمد الشيرازي). * صحّهُ الأولى لا تخلو من قوّه، وإن كان الأحوط ما ذكره قدس سره. (السبزواري). * الأقوى صحّهُ الأولى. (حسن القمّي). * هذا الاحتياط استجبائي، والبناء على صحّهُ الأولى قويّ. (مفتي الشيعة).

وإعادتها(١). وصورتها: «الله أكبر» من غير تغيير ولا- تبديل، ولا- يجرى مرادفها، ولا- ترجمتها بالعجمية أو غيرها، والأحوط(٢) عدم(٣) وصلها(٤).

ص: ٨٢

١- ١. عدم وجوب الإعادة لا يخلو من قوه. (الجواهرى). * وإن كان الأقوى صحه الأولى. (الإصفهاني). * بل يكفي الإتمام من غير إعادته في وجه قوي. (آل ياسين). * عدم وجوب الإعادة لا يخلو من قوه. (عبدالهادي الشيرازي). * والأظهر كفايه الإتمام بلا- حاجه إلى الإعادة. (الخوئي). * الأظهر الاكتفاء بإتمام الأولى. (الروحاني). * وإن كان الأقوى عدم لزوم الإعادة. (السيستاني). * وإن كان لا يبعد صحه الأولى. (اللكراني).

٢- ٢. هذا الاحتياط لا يترك، بل لا يخلو من قوه. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني، الإصطهباناتي). * لا يترك هذا الاحتياط مطلقاً. (صدرالدين الصدر). * لا- يترك وكذا بالنسبه إلى الراء. (عبدالله الشيرازي). * لا- يترك. (مرعشي، محمدرضا الكلبيكاني).

٣- ٣. لا يترك. (الإصفهاني، اللكراني).

٤- ٤. لا يترك، وكذا في الوصل بما بعدها. (حسين القمي). * ينبغي مراعاة هذا الاحتياط، بل لا يترك. (الكوه كمرى). * ليس فيه مورد للوصل أصلاً؛ لعدم جوازه هو(الظاهر أن مراده: (وهو).) الأقوى. (الرفيعي). * لا- يترك. (الآملي، السبزواري). * الأحوط أن يأتي بها مجردة غير موصولة بما قبلها ولا بما بعدها، وتلقاها المتشرعة بل المسلمون يبدأ بيد. (زين الدين). * لا يترك فيه وفي عدم وصلها بما بعدها. (حسن القمي). * لا يترك، وكذا لا يترك الاحتياط بعدم وصلها بما بعدها. (الروحاني).

بما (١) سبقها (٢) من الدعاء أو لفظ التيه، وإن كان الأقوى (٣) جوازه (٤)، ويحذف الهمزة (٥) من الله (٦) حينئذ (٧). كما أن الأقوى جواز وصلها (٨) بما بعدها من الاستعاذه أو البسملة أو غيرهما، ويجب حينئذ (٩) إعراب راء

ص: ٨٣

- ١- ١. لا يُترك. (البروجردى، الخمينى). * لا يُترك الاحتياط بترك وصلها بشيء قبلها أو بعدها. (عبدالهادهى الشيرازى).
- ٢- ٢. لا يُترك الاحتياط به وبعد وصلها بما بعدها. (الميلانى).
- ٣- ٣. فيه إشكال. (المرعشى).
- ٤- ٤. لا يُترك الاحتياط فى السابق واللاحق. (الحائرى). * على تأمّل، والأحوط أن يأتى بها مجردة غير موصولة على النحو المألوف بين المتشّرع، المتلقّى يدأ عن يد. (آل ياسين). * بل الأقوى عدم الجواز مع حذف الألف من لفظ الجلاله، نعم، مع إثباتها لا يبعد الجواز، وإن كان خلاف الاحتياط. (كاشف الغطاء). * فيه وفى ما بعده إشكال، فالاحتياط لا يُترك. (الخوئى).
- ٥- ٥. على الأحوال. (محمد الشيرازى).
- ٦- ٦. جوازاً. (الفانى).
- ٧- ٧. إذا لم يكن الوصل بالسكون. (السيستانى).
- ٨- ٨. والجواز فيه أقرب من وصل التكبير إلى ما قبلها. (مفتى الشيعة).
- ٩- ٩. بناءً على عدم جواز الوصل بالسكون، وهو أحوط. (كاشف الغطاء). * لعدم جواز الوصل بالسكون على الأقوى. (المرعشى). * على الأحوال. (محمد الشيرازى).

أكبر (١)، لكنّ الأحوط (٢) عدم الوصل (٣)، ويجب إخراج (٤) حروفها من مخارجها والموالاه بينها وبين الكلمتين.

التكبير بغير الكيفية المعهودة

(مسألة ١): لو قال: «اللّٰه تعالى أكبر» لم يصحّ (٥)، ولو قال: «اللّٰه أكبر من أن يوصف (٦)، أو من كلّ شيء» فالأحوط (٧)

ص: ٨٤

-
- ١- ١. أي تحريك الراء وإظهار الضمّ. (مفتى الشيعة). * حذراً عن الوصل بالسكون، ولكن لا يبعد جوازه. (السيستاني).
 - ٢- ٢. هذا الاحتياط لا يُترك، بل لا يخلو من قوّه. (جمال الدين الكلّيايگانی). * هذا الاحتياط مؤكّد جدّاً. (الفاني). * لا يُترك. (المرعشي).
 - ٣- ٣. لا- ينبغي ترك هذا الاحتياط. (الإصطهباناتي). * لا يُترك هذا الاحتياط، بل لا يخلو من قوّه؛ لعدم تماميّة دليل الجواز. (مفتى الشيعة).
 - ٤- ٤. سيأتى فى مبحث القراءة: أنّ المعتبر تحقّق الحروف وتكوّنها متميّزه عن غيرها، سواء أُخرجت من المخارج المعهودة عند علماء التجويد أم لا، وأنّ الخروج من المخارج بعد التميّز لا دليل على اعتباره. (المرعشي). * على الأحوط. (مفتى الشيعة).
 - ٥- ٥. مبنيّ على الاحتياط. (حسين القمّي).
 - ٦- ٦. لا يُترك الاحتياط. (الشريعتمداري).
 - ٧- ٧. بل الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلّيايگانی). * لا يُترك. (البروجردى، الميلاني، أحمد الخونسارى، عبد الله الشيرازي، المرعشي، محمدرضا الكلّيايگانی). * هذا الاحتياط لا يُترك. (الشاهرودي). * الأقوى وجوب استئناف الصلاه. (الفاني).

الإتمام (١) والإعاده (٢)، وإن كان الأقوى (٣) الصّحّه (٤) إذا لم يكن بقصد التشريع.

(مسأله ٢): لو قال: «الله أكبر» بإشباع فتحه الباء حتّى تولّد الألف بطل (٥)، كما أنّه لو شدّد راء أكبر بطل أيضاً.

ص: ٨٥

-
- ١- ١. لا يُترك. (الإصفهاني، الإصطهباناتي، الآملي، السبزواري، محمد الشيرازي، حسن القمّي، اللنكراني).
 - ٢- ٢. لا يُترك الاحتياط. (الفيروزآبادي). * بل الأقوى بطلان الصلاه؛ لكونه كلام آدمي لم يعتبر جزئيه للصلاه. (آقاضياء). *
 - لا- يُترك. (الحكيم). * لا- يُترك الاحتياط بالإعاده. (البجنوردي، الخوئي). * لا- يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين). * على الأحوط وجوباً، بل عدم الصّحّه لا يخلو من قوّه؛ لأنّه على خلاف السيره القطعيّه، بل خلاف النصوص الوارده. (مفتي الشيعة).
 - ٣- ٣. مشكل. (محمدتقي الخونساري، الأراكي). * فيه تأمل. (مهدي الشيرازي). * في الأقوائيه إشكال؛ فإنّه غير معهود عند المتشرّعه، فلا يُترك الاحتياط. (تقي القمّي).
 - ٤- ٤. فيه تأمل. (حسين القمّي). * فيه تأمل ونظر، والاحتياط بالإعاده لا يُترك. (الروحاني).
 - ٥- ٥. على الأحوط. (الحكيم). * سواء قصد جمع «كبر» بفتح الكاف والموحّده، أم قصد الإفراد. (المرعشي).

(مسألة ٣): الأحوط تفخيم اللام (١) من الله، والراء (٢) من أكبر، ولكن الأقوى الصحه (٣) مع تركه أيضاً.

اعتبار القيام والاستقرار في تكبيره الإحرام

(مسألة ٤): يجب فيها القيام والاستقرار (٤)، فلو ترك أحدهما بطل (٥)، عمداً (٦) كان (٧) أو سهواً (٨).

ص: ٨٦

- ١- ١. بل لا يخلو من قوه، إلا أن يكون تركه مخلاً بالعريه. (الجواهرى).
- ٢- ٢. لا يترك الاحتياط مهما أمكن. (عبدالهاده الشيرازى).
- ٣- ٣. كونه أقوى ممنوع، فلا يترك الاحتياط. (مفتى الشيعة).
- ٤- ٤. فى قبال المشى، لا- الاضطراب فى السهو، وأما العمد فمطلقاً. (الشاهرودى). * الأحوط فى ترك الاستقرار الإتمام ثم الإعادة. (محمد رضا الكلبايگانى). * الجزم بلزوم الاستقرار فى أجزاء الصلاة مشكل، فاشتراطه مبنى على الاحتياط. (تقى القمى). * المراد بالاستقرار فى مقابل المشى فى صلاة الفريضة _ على ما مر منه قدس سره فى مكان المصلى _ صحه الصلاة فى مثل الطائره والسفينه. (مفتى الشيعة). * فى صلاة الفريضة، وكذا يجب فيها الاستقلال على الأحوط وجوباً. (السيستانى).
- ٥- ٥. ترك الاستقرار غير مبطل. (كاشف الغطاء). * البطلان فى ترك الاستقرار سهواً يبتنى على الاحتياط، والأقوى عدمه. (الميلانى). * على الأحوط فى ترك الاستقرار. (عبدالله الشيرازى). * فى ترك الاستقرار سهواً، والأحوط الإتمام ثم الإعادة، وإن كان أظهر الصحه. (المرعشى). * على الأحوط فى ترك الاستقرار سهواً. (اللكراني).
- ٦- ٦. على الأحوط فى ترك الاستقرار سهواً. (محمد الشيرازى).
- ٧- ٧. الظاهر عدم البطلان بترك الاستقرار سهواً. (حسن القمى).
- ٨- ٨. الأقوى عدم البطلان بترك الاستقرار سهواً. (الجواهرى). * الأحوط فى ترك الاستقرار سهواً الإتيان بالمنافى ثم استئناف التكبير، وأحوط منه إتمام الصلاة ثم الإعادة. (الحائرى). * فى بطلان الصلاة بترك مطلق الاستقرار سهواً نظر؛ لعموم «لاتعاد» (وسائل الشيعة: الباب (١) من أبواب أفعال الصلاة، ح ١٤)، نعم، لو بلغ إلى حد المشى أمكن المصير إلى بطلان الصلاة؛ لانصراف ما هو ركن إلى غيره. (آقاصياء). * البطلان بترك الاستقرار سهواً مبنى على الاحتياط. (حسين القمى). * فى البطلان بترك الاستقرار سهواً نظر. (محمدتقى الخونسارى، الحكيم، الأراكى). * فى ترك الاستقرار سهواً الأحوط الإتمام ثم الإعادة، وإن كان الأرجح الصحه. (الكوه كمرى). * على الأحوط فى ترك الاستقرار. (البروجردى، صدر الدين الصدر). * على الأحوط فى الاستقرار. (مهدى الشيرازى، عبدالهاده الشيرازى). * هذا تمام فى القيام دون الاستقرار. (الشاهرودى). * هذا فى خصوص القيام، وأما الاستقرار فتركه سهواً لا يوجب البطلان. (البجنوردى). * لا يضر ترك الاستقرار سهواً. (الفانى). * فى البطلان بترك الاستقرار سهواً تأمّل. (الشريعتمدارى). * على الأحوط فى ترك الاستقرار، فلو تركه سهواً فالأحوط الإتيان بالمنافى ثم التكبير، وأحوط منه إتمام الصلاة ثم الإعادة. (الخمينى). * عدم البطلان بترك الاستقرار سهواً هو الأظهر. (الخوئى).
- * فى بطلان الصلاة بترك الاستقرار سهواً نظر. (الآملى). * على الأحوط فى ترك الاستقرار سهواً السهو (كذا فى الأصل، والظاهر أنها زائده)، وسيأتى منه الفتوى بالصحه فى المسألة (١٠)، فصل القيام. (السبزوارى). * الأقوى عدم البطلان بترك الاستقرار فى تكبيره الإحرام سهواً، إلا إذا رجع إلى ترك القيام. (زين الدين). * عدم بطلان الصلاة بترك الاستقرار سهواً هو

الأظهر، إلا- أن الاحتياط بالإعادة سيّما في ترك الاستقرار بمعنى الوقوف لا- ينبغي تركه. (الروحاني). * في بطلانها بترك
الاستقرار سهواً تأمل، نعم، هو الأحوط، ومقتضى الاحتياط إتمام الصلاة ثم الإعادة. (مفتى الشيعه). * الأظهر عدم البطلان بترك
الاستقرار سهواً. (السيستاني).

(مسأله ٥): يعتبر (١) فى صدق التلفظ بها بل وبغيرها من الأذكار والأدعية والقرآن أن يكون بحيث يُسمع نفسه تحقيقاً (٢) أو تقديراً، فلو تكلم بدون ذلك (٣) لم يصح (٤).

ص: ٨٨

- ١- ١. إذا صدق عنوان الواجب لم يكن وجه للاعتبار المذكور، والاحتياط طريق النجاه. (تقى القمى).
- ٢- ٢. وإن لم يسمع جوهر صوته. (الفيروز آبادى).
- ٣- ٣. بأن يكون من مجرد حركه اللسان والشفه. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * بأن يكون من مجرد حركته اللسان أو الشفه. (الشاهرودى).
- ٤- ٤. فى إطلاقه منع. (آل ياسين). * لو لم يصدق عليه التلفظ والتكلم به، وإلا- فالأقوى الصحه. (المرعشى). * هذا إذا لم يصدق عليه التكلم بأن كان من مجرد تحريك اللسان والشفه، وإلا- فالصحه هو الأظهر. (الخوئى). * على الأحوط. (حسن القمى). * فمجرد الإخطار القلبى وتحريك لسانه وشفته من دون تحقق السماع لا يكفى؛ لعدم صدق التكلم عليه، سواء سمع جوهر صوته أم لا. (مفتى الشيعه). * بل يصح مع صدق التكلم عليه عرفاً، وهو الصوت المعتمد على مخارج الفم الملازم لسماع المتكلم همهمته ولو تقديراً، نعم، يستحب أن يُسمع نفسه ما يتكلم به تحقيقاً ولو برفع موانعه، فلا يصلّى فى مهبّ الريح الشديد، أو فى الضوضاء ونحوهما، ولا يختص الحكم المذكور بالصلاه، بل يعمّ مطلق الذكر والدعاء والقرآن. (السيستانى).

(مسأله ٦): من لم يعرفها يجب عليه أن يتعلم، ولا يجوز له الدخول (١) في الصلاة قبل التعلم (٢) إلا إذا ضاق الوقت (٣) فيأتي بها ملحونه (٤)، وإن لم يقدر فترجمتها (٥) من غير

ص: ٨٩

- ١- ١. إن أمكن التعلم في حقه بدون عسر و حرج ونحوهما. (المرعشى).
- ٢- ٢. إذا تحقق العجز واحتمل تجدد قدره فلا يبعد جواز الدخول في بدلها. (الجواهرى).
- ٣- ٣. عن التعلم فيكفى الملحون، وإن كان في أول الوقت إذا لم يقدر على التعلم إلى آخر الوقت. (مفتى الشيعة).
- ٤- ٤. إلا في ما [إذا] كان اللحن بمثابة يفيد معنى مغايراً، أو لا يفيد معنى أصلاً، أو يخرجها عن صدق التكبيره عليها في العرف. (حسين القمى). * الأحوط في الملحون مادة الإتيان بالصلاه مع الملحون تارة، ومع ترجمه أخرى. (الإصطهباناتى). * مع صدق التكبير عليها. (مهدى الشيرازى). * سواء كان اللحن فى الهيئه أم فى الماده، وسواء كان مغيراً للمعنى أم لا. (المرعشى). * إذا لم يكن اللحن مغيراً للمعنى، وإلا- أتى بمرادفها، وإن عجز فترجمتها على الأحوط وجوباً فى الفرضين. (السيستانى). * مع مراعاة الموالاه. (اللكراني).
- ٥- ٥. على الأحوط. (حسن القمى). * الأظهر بحسب القواعد سقوط أمرها فى الفرض، إلا أنه لإفتاء الأصحاب بوجوب الترجمة لا يُترك الاحتياط بإتيانها. (الروحانى).

العربيّه (١) ولا- يلزم أن تكون بلغته (٢)، وإن كان أحوط (٣)، ولا- تجزى عن الترجمة غيرها من الأذكار والأدعية وإن كانت بالعربيّه، وإن أمكن له النطق (٤) بها بتلقين الغير (٥) حرفاً فحرفاً (٦) قدّم على الملحون والترجمه.

ص: ٩٠

- ١- ١. على الأحوط. (آل ياسين، الخوئي، تقى القمى).
- ٢- ٢. مع التوجّه إلى المعنى، وإلا فلا يُترك الاحتياط. (عبدالله الشيرازى).
- ٣- ٣. بل الأحوط اختيار ما هو أقرب إلى العربيّه. (حسين القمى). * لا يُترك. (الحكيم، الآمل، المرعشى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين). * لا يُترك، خصوصاً إن كانت لغته أقرب إلى اللغة العربيّه عرفاً. (مفتى الشيعة).
- ٤- ٤. موالياً بين حروفها. (البروجردى). * مع رعايه الموالاه فى نظر العرف بين الحروف وعدم تفرّقها وانتشارها. (المرعشى). * إن لم يكن حرجياً. (مفتى الشيعة).
- ٥- ٥. مع مراعاة شروط التكبيره. (الرفيعى). * سيأتى منه رحمه الله فى فصل القراءه المسأله (٢٩) جواز اتّباع الغير فى حال الاختيار أيضاً، والمقام متّحد معه. (السبزوارى). * يأتى من الماتن قدس سره جواز اتّباع الغير حال الاختيار. (مفتى الشيعة).
- ٦- ٦. مع رعايه صدق الكلمه عرفاً. (صدرالدين الصدر). * بحيث لم تخرج عن صورته التكبير. (عبدالهاده الشيرازى). * أى بحيث يصدق عليه التكبير. (الميلانى). * وليكن موالياً بين حروفها بحيث لا يخرج عن صورته التكبير. (البجنوردى). * مع حفظ الموالاه بين الحروف. (عبدالله الشيرازى). * مع مراعاة الموالاه العرفيه. (الخمينى). * مع الموالاه بين الحروف بحيث تصدق عليه الكلمه عرفاً، وحينئذ يكون فى عرض الإتيان بها عن تعلّم سابق. (السيستانى). * بحيث لا يفوت الموالاه بين الحروف. (الروحانى). * مع رعايه التوالى عرفاً. (مفتى الشيعة).

(مسألة ٧): الأخرس (١) يأتي بها على قدر الإمكان، وإن عجز عن النطق أصلاً أخطرها (٢) بقلبه وأشار إليها (٣) مع تحريك لسانه إن أمكنه (٤).

ص: ٩١

١- ١. الأخرس لعارض مع التفاته إلى لفظه التكبيره يأتي بها على قدر ما يمكنه، فإن عجز حرّك بها لسانه وشَفَتِيه حين إخطارها بقلبه، وأشار بإصبعه إليها على نحوٍ يناسب تمثيل لفظها إذا تمكّن منها على هذا النحو، وإلا فبأى وجه ممكن، وأمّا الأخرس الأصمّ من الأول فيحرّك لسانه وشَفَتِيه تشبيهاً بمن يتلفّظ بها مع ضمّ الإشارة بالإصبع إليه أيضاً. (السيستاني).

٢- ٢. وعقد قلبه بمعناها. (الفيروزآبادي).

٣- ٣. بإصبعه. (الحكيم، الروحاني). * ولتكن الإشارة بإصبعه، كما في الرواية. (البجنوردي). * بالإصبع أو اللهاة أو الشَفَه. (المرعشي). * بإصبعه، كما في النصّ. (زين الدين). * بأن يتوجّه إلى معناها ويشير إليها بيده أو بإصبعه أو بغيرها، على ما هو المتعارف عنده في بيان مقاصده، ويعرفه العارف بمطالبه وإشاراته. (مفتي الشيعة).

٤- ٤. ما ذكره مبني على الاحتياط. (الخوئي، حسن القمي). * ما أفاده في صورته العجز مبني على الاحتياط. (تقي القمي).

حكم التكبيرات المندوبه كحكم تكبيره الإحرام

(مسألة ٨): حكم التكبيرات المندوبه (١) في ما ذكر حكم تكبيره الإحرام (٢)، حتّى في إشاره الأخرس.

صحّه صلاه من ترك التعلّم في سعه الوقت

(مسألة ٩): إذا ترك التعلّم في سعه الوقت حتّى ضاق أثم (٣) وصحّت (٤) صلاته على الأقوى، والأحوط (٥) القضاء بعد التعلّم.

استحباب الإتيان بست تكبيرات سوى تكبيره الإحرام واختيار الأخيره

(مسألة ١٠): يستحبّ الإتيان بستّ تكبيرات مضافاً إلى تكبيره الإحرام، فيكون المجموع سبعة، وتسمّى بالتكبيرات الافتتاحيّة، ويجوز الاقتصار على الخمس وعلى الثلاث، ولا يبعد (٦) التخيير (٧) في تعيين

ص: ٩٢

-
- ١-١. إن أراد الإتيان بالمندوبات فالأحوط أن يأتي بها رجاءً قبل ما أتى بها بعنوان تكبيره الإحرام. (حسن القمّي).
 - ٢-٢. بل الأحوط فيها الترك، أو الإتيان حينئذٍ بها بقصد القربه المطلقه. (آل ياسين).
 - ٣-٣. لتفويته مقدّمه الواجب المطلق. (المرعشي).
 - ٤-٤. لمكان وجود البدل، ولو كان سبب توجه التكليف بالبدل سوء اختياره. (المرعشي).
 - ٥-٥. لا يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين).
 - ٦-٦. فيه نظر. (مهدى الشيرازي).
 - ٧-٧. ذلك مقتضى الجمع بين النصوص، لكنّ الاحتياط بتعيين الأخيره لا- يُترك. (الفاني). * بل هو بعيد. (الخوئي). * وهو الأقوى، وإذا اختار واحده منها فعينها للإحرام جهر بها إذا كان إماماً وأسِرّ البواقي. (زين الدين). * بل هو الأقوى، والأحوط اختيار الأخيره. (الروحاني). * بعيداً جداً؛ فإنّه خلاف الاحتياط. (مفتي الشيعة).

- ١- ١. ولكنه خلاف الاحتياط، كما أن تيه الإحرام بالجميع خلاف المشهور، وإن كان مقتضى ظاهر بعض الأخبار. (السبزواری).
- ٢- ٢. الأحوط تعيين واحده منهما للإحرام، وإتيان الباقي بقصد القربه المطلقه. (الحائري). * ويأتي بالباقي من الست أو تمامها بقصد القربه المطلقه، أو يختار الأخير على الأحوط، وهذا خالٍ من الإشكال دون ما سواه من الاحتمالات الآخر. (آل ياسين).
- ٣- ٣. يشكل جوازها. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). * لا يخلو من إشكال. (الكوه كمری). * فلا تحرم المنافيات إلا بعد الفراغ من الجميع، وإن تحقّق الشروع بالأولى. (كاشف الغطاء). * مشكل. (عبدالله الشيرازی). * محلّ إشكال. (اللكرانی).
- ٤- ٤. فيه إشكال. (الإصطهباناتي، الآملي). * وهو الأظهر. (الحكيم، السيستاني). * الأحوط ترك الإحرام بالجميع كما هو المشهور؛ لعدم نقله إلا عن والد المجلسي رحمه الله. (الشاهرودي). * مشكل جداً. (الرفيعي). * الظاهر أن تيه الإحرام بالجميع لا يخلو من إشكال. (البجنوردی). * بعيد، بل غير صحيح. (الفاني). * لا يخلو من إشكال، بل منع. (المرعشي). * بل يشكل ذلك. (زين الدين). * يظهر من أخبار باب الافتتاح أن تيه الإحرام بالجميع، لكن يشكل الجواز من جهة مخالفتها لكثير من الفقهاء، فالأمر يدور بين جعل الأولى تكبيره الإحرام فتتحقق الطبعه الواجبه بالفرد الأول، وبين تعيين الفرد الآخر، والأحوط اختيار الأخير مع قصد الافتتاح الإجمالي بالبقية رجاء. (مفتي الشيعة).

أيضاً (١)، لكنّ الأحوط (٢) اختيار (٣) الأخيره (٤)، ولا يكفي قصد الافتتاح (٥) بأحدها المبهّم (٦) من غير

ص: ٩٤

- ١ - ١. هذا محلّ إشكال. (البروجردى). * وهو الأظهر، لكن لا يُترك الاحتياط باختيار الأخيره. (الميلانى). * وهذا الأولى. (محمد الشيرازى). * فيه تأمل ونظر. (الروحانى).
- ٢ - ٢. لا يُترك هذا الاحتياط. (صدرالدين الصدر). * لا يُترك. (المرعشى). * لا يُترك، والأحوط قصد الرجاء فى البقيّه. (محمد رضا الكلبيگانى).
- ٣ - ٣. فيه منع، وسيأتى فى كلامه بيان ما هو الأحوط. (الحكيم). * لا يُترك. (حسن القمى). * طريق الاحتياط مذكور فى الفرع الحادى عشر، ولا يُترك. (تقى القمى).
- ٤ - ٤. بل الأحوط تعيين الأولى بملاحظه أنّه يظهر من الأخبار أنّ المطلوب كلّى الإحرام، وكلّ واحده من السبع تكبيره إحرام، فالطبيعه الواجبه تتحقّق بالفرد الأوّل. (الفيروز آبادى). * لا يُترك. (حسين القمى، عبدالهادى الشيرازى). * وقصد الافتتاح الإجمالى رجاءً بالمجموع. (السبزوارى). * مع عدم الإتيان بما قبلها إلّا رجاءً. (السيستانى).
- ٥ - ٥. لا يبعد القول بكفايته. (الروحانى).
- ٦ - ٦. على الأحوط. (الجواهرى). * وأمّا الإجمال، بقصد ما هو الأفضل عند الله تعالى فلا إشكال فيه، كما سيأتى من المصنّف قدس سره التصريح بذلك. (محمد الشيرازى).

عموم استحباب الافتتاح، والقول بالاختصاص بمواضع

والظاهر عدم اختصاص استحبابها في اليوميه، بل تستحب في جميع (٢) الصلوات (٣) الواجبه والمندوبه.

وربما يقال بالاختصاص بسبعه مواضع، وهى: كل صلاه واجبه، وأول ركعه من صلاه الليل، ومفرده الوتر، وأول ركعه من نافله الظهر، وأول ركعه من نافله المغرب، وأول ركعه من صلاه الإحرام والوتيره. ولعل القائل أراد تأكدها في هذه المواضع.

الجمع بين محتملات مسأله تعيين تكبيره الإحرام

(مسأله ١١): لما كان في مسأله تعيين تكبيره الإحرام — إذا أتى بالسبع أو الخمس أو الثلاث — احتمالات بل أقوال: تعيين الأول، وتعيين الأخير (٤)، والتخير، والجميع، فالأولى (هذا ما في المخطوط، وفي نسخه: (فالأقوى)). (٥) لمن أراد

ص: ٩٥

١ - ١. لا- ثبوتاً ولا- إثباتاً. (المرعى). * هذا في ما إذا لم يكن لها تعيين في الواقع، وأما مع تعيينها فيه بعنوان ما فالظاهر جواز الاكتفاء بقصدها، ولو كانت غير معينه لدى المصلى. (الخوئي).

٢ - ٢. في إطلاقه تأمل. (صدرالدين الصدر).

٣ - ٣. لم يثبت الاستحباب الشرعى. نعم، لا بأس بإتيانها بداعى احتماله. (حسين القمى). * مستند الحكم بالاستحباب في غير اليوميه والوتر وأولى النوافل الظهرية ضعيف في الغايه، فالأولى رعايه الرجاء. (المرعى).

٤ - ٤. الأقوى هو تعيين الأخير. (جمال الدين الكلبيكانى).

٥ - ٥. في تحقق الاحتياط بما ذكره تأمل وإشكال. (صدرالدين الصدر). * بل الأحوط التعيين، وإن كان الأولى له اختيار الأخير. (الإصطهباناتى). * إحراز جميعها بالنحو المذكور في صلاه واحده مع الاحتياج إلى القصد منظور فيه، فالأحوط لو لم يكن الأقوى التعيين، وقد تقدم أن الأحوط تعيين الأخير منها. (المرعى). * كونه أولى وأحوط محل إشكال؛ لما فيه من التردد في التيه، ولا يمكن قصد عنوان الصلاه جزماً، بل مراعاة الاحتياط بالطريق المذكور خلاف الاحتياط، فالأحوط ما ذكرنا في المسأله العاشره المتقدمه. (مفتى الشيعة).

- ١- ١. قد عرفت أنّه لا يُترك الاحتياط باختيار الأخير. (حسين القمّي). * الظاهر عدم إمكان إحراز جميع الاحتمالات، خصوصاً على الوجه الذي ذكره في المتن. (البجنوردی).
- ٢- ٢. لا موجب لهذا الإحراز لو فرض إمكانه. (الفاني). * لا يمكن إحراز جميعها والاحتياط التام، فالأحوط هو الاكتفاء بتكبيره واحده، وما ذكره في المتن يرجع إلى التعليق في التيه، وهو محلّ إشكال ومخالف للاحتياط. نعم، لا بأس بإتيان ستّ تكبيرات بقصد القربه المطلقة ثمّ الاستفتاح، أو بالعكس. (الخميني). * الظاهر امتناع الجمع بين الاحتمالات، ومقتضى الاحتياط تعيين واحده، والأحوط اختيار الأخير. (اللكراني).
- ٣- ٣. إحراز جميع الاحتمالات بذلك مع احتياج تكبير الافتتاح إلى القصد ممنوع، فالأحوط التعيين واختيار الأخير. (الكوه كَمَرِي).
- ٤- ٤. الظاهر امتناع الجمع بين جميع هذه الاحتمالات في صلاه واحده. (النائني، جمال الدين الكلپايگاني). * لا تحصل مراعاته بما ذكر. (الميلاني). * الأحوط ما مرّ في المسأله العاشره. (محمد رضا الكلپايگاني).

أن يأتي بها(١) بقصد(٢) أنه إن كان الحكم(٣) هو التخيير فالافتتاح هو كذا، ويعين في قلبه ما شاء، وإلا فهو ما عند الله من الأول أو الأخير أو الجميع.

كيفية الافتتاح بالسبع وصيغها

(مسألة ١٢): يجوز الإتيان بالسبع ولأى من غير فصل بالدعاء، لكن الأفضل(٤) أن يأتي بالثلاث ثم يقول(٥): «اللهم أنت الملك الحق لا- إله إلا- أنت، سبحانك إنى ظلمت نفسي، فاغفر لى ذنبى إنّه لا يغفر الذنوب إلا أنت». ثم يأتي بإثنين ويقول: «لييك وسعديك، والخير فى يديك، والشرّ

ص: ٩٧

١ - ١. وإتيانها بهذا الوجه لا- يكون جمعاً بين جميع المحتملات، إن لم نقل بامتناعه. (الشاهرودى). * مشكل جداً. (أحمد الخونسارى، حسن القمى). * كونه احتياطاً وصحيحاً غير باطل فى غايه البعد والإشكال. (عبدالله الشيرازى). * لا محصل له. (الأملى). * بل هذا لا يخلو من إشكال؛ لاشتماله على التردد بين الشقين المذكورين. (السيستانى).

٢ - ٢. هذا، مع أنه ليس من الاحتياط فى شىء باطل على الأقوى. (البرجردى). * فيه نظر. (مهدي الشيرازى ، الرفيعى). * الظاهر امتناع الجمع بين المحتملات مع مراعاة الاحتياط بذلك. (عبدالهاده الشيرازى). * فيه تأمل، بل فى صحه الصلاه معه. (الروحانى).

٣ - ٣. مع القصد الإجمالى فعلاً إلى تكبيره الإحرام الواقعى. (السبزوارى).

٤ - ٤. لما رواه الحلبي، عن مولانا الصادق عليه السلام ، وجرت عليه سيره المتعبدين من السلف الصالحين. (المرعشى).

٥ - ٥. بقصد الرجاء، لا الورود. (حسين القمى).

ليس إليك، والمَهْدَى مَنْ هَدَيْت، لا ملجأ منك إلا إليك، سبحانك وحنانيك، تباركت وتعاليت، سبحانك رب البيت». ثم يأتي باثنتين ويقول: «وَجَّهَتْ وجهي (١) للذي فطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين، إنَّ صلاتي ونُسُكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين» ثم يشرع في الاستعاذه وسوره الحمد. ويستحب أيضاً أن يقول قبل (٢) فلاح السائل لابن طاووس: ٢٧٧، فصل: أحكام الأذان والإقامة. (٣) التكييرات: «اللهم إليك توجَّهت، ومرضاتك ابتغيت، وبك آمنت، وعليك توكلت، صلِّ على محمَّد وآل محمَّد، وافتح قلبي لذكرك، وثبتني على دينك، ولا تُرغ قلبي بعد إذ هديتني، وهب لي من لدنك رحمه إنَّك أنت الوهاب».

ويستحب أيضاً أن يقول بعد الإقامة قبل تكبيره الإحرام: «اللهم رب هذه الدعوه التامه، والصلاه القائمه، بلغ محمداً صلى الله عليه وآله الدرجه والوسيله والفضل والفضيله، بالله أستفتح، وبالله أستنجح، وبمحمَّد رسول الله صلى الله عليه وآله أتوجه، اللهم صلِّ على محمَّد وآل محمَّد، واجعلني بهم عندك وجهاً في الدنيا والآخرة ومن المقربين» وأن

ص: ٩٨

-
- ١- ١. وفي حديث آخر: أنَّ ذلك يجزى من الكلام في التوجَّه، وأنَّه يجزى تكبيره واحده، ولعلَّ الظاهر تقديم ذلك عليها، والمذكور في هذا الحديث هو جملة «على مله إبراهيم» في موضع «عالم الغيب والشهادة». (الميلاني).
 - ٢- ٢. الدعاء منقول باختلاف يسير مع ما في المتن، كما أنَّ دعاء: «يا محسنُ قد أتاك المسىء»
 - ٣- منقول عن أميرالمؤمنين عليه السلام قبل أن يُحرَّم ويكبر. (الخميني).

يقول (١) بعد تكبيره الإحرام (٢): «يا محسنٌ قد أتاك (٣) المُسيء (٤)، وقد أمرت المحسن أن يتجاوز عن المسيء، أنت المحسن وأنا المسيء، بحقَّ محمَّدٍ وآل محمَّدٍ صلَّ على محمَّدٍ وآل محمَّدٍ، وتجاوز عن قبيح ما تعلم مني».

استحباب جهر الإمام بتكبيره الإحرام

(مسأله ١٣): يستحب للإمام أن يجهر بتكبيره الإحرام (٥) على وجه

ص: ٩٩

١- ١. رجاء، وإلا فالوارد قبل تكبيره الإحرام. (اللكراني).

٢- ٢. بل قبلها، كما في النص. (الميلاني). * الموجود في فلاح السائل: أنَّ موضع هذا الدعاء قبل تكبيره الإحرام. (زين الدين).
* بل قبلها، أو بعد السادسة على ما في الراويتين. (حسن القمي). * بل قبلها رجاء. (السيستاني).

٣- ٣. هذا الدعاء مروى عن مولانا أمير المؤمنين روى له الفداء، وهو وارد قبل التحريم، فالداعي به بعد التحريم لا يقصد الورود. (المرعشي). * وهو منقول عن فلاح السائل، وما نقل عن المصباح قريب إليه، وقيل: إنَّه منقول عن أمير المؤمنين عليه السلام قبل أن يُحرَّم ويُكَبَّر، والأولى أن يأتي به بقصد الرجاء؛ لوروده في مورد آخر. (مفتي الشيعة).

٤- ٤. لا بقصد الورود؛ لوروده في محل آخر. (الكوه كمرى). * الإتيان به في غير ما بعد السادسة بقصد الورود محل نظر، بل منع. (الروحاني).

٥- ٥. بل بواحدة من السبع. (الحكيم). * بل أن يجهر بواحدة ويُسَرَّ سَتًّا. (الميلاني). * بعنوان الرجاء. (السبزواري). * المستفاد من أحاديث الباب: الإجهار بواحدة من السبع، والمنقول عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله: أنَّه يكَبِّرُ واحدةً يجهر بها ويُسَرَّ سَتًّا، وهو مجمل من جهه الواحده التي يجهر بها هل الأولى أو الأخيره أو الوسطى؟ ولكنَّ كونها تكبيره الإحرام وهى التكبيره الأخيره على ما مرَّ أحوط، خصوصاً مع قصد الرجاء. (مفتي الشيعة). * بل بواحدة من السبع. (السيستاني).

يسمع من خلفه دون الستّ، فإنّه يستحبّ الإخفات بها.

استحباب رفع اليدين حال التكبير

(مسأله ١٤): يستحبّ رفع (١) اليدين بالتكبير إلى الأذنين (٢)، أو إلى حيال الوجه (٣)، أو إلى النحر (٤)، مبتدئاً بابتدائه (٥) ومنتهاً بانتهائه، فإذا انتهى التكبير والرفع أرسلهما. ولا فرق بين الواجب منه والمستحبّ في

ص: ١٠٠

١- ١. بل لا يُترك في الواجب منه على الأحوط. (آل ياسين).

٢- ٢. أو حتّى يكاد يبلغهما، كما في النصّ. (الميلاني). * وهو المراد بما عن بعض القدماء من قوله: إلى شحمتيهما. (المرعشي).

٣- ٣. الأحوط الاقتصار عليه. (الحكيم). * الأولى اختياره؛ لاستفاضه النصوص بذلك. (الميلاني). * استحباب غير الأوّل محلّ إشكال، وكذا خصوص الابتداء بالابتداء. (عبدالله الشيرازي). * والاكتفاء به هو الأحوط؛ لظهور دليله، ووجود الإشكال في غيره. (مفتى الشيعة).

٤- ٤. الظاهر تحقّق الجميع إذا قُرب سبّابتيه إلى شحمتي الأذنين. (السيستاني).

٥- ٥. فيه تأمّل. (الحكيم). * على المشهور في ذلك، لكنّ ظاهر النصّ أن يرفع يديه ويبسطهما بسطاً ثمّ يُكبّر. (الميلاني). * مقتضى الأدلّة أن يُكبّر وهو رافع يديه، فإذا رفع يديه وكبر ثمّ أرسلهما كفى في أداء الوظيفة. (زين الدين).

ذلك، والأولى أن لا يتجاوز (١) بهما الأذنين. نعم، ينبغي ضمّ أصابعهما حتّى الإبهام (٢) والخنصر والاستقبال بباطنهما القبلة. ويجوز التكبير من غير رفع اليدين، بل لا يبعد (٣) جواز (٤) العكس (٥).

ص: ١٠١

- ١- ١. ينبغي عدم تركه. (المرعشى).
- ٢- ٢. فى استحباب ضمّها إشكال، فالأحرى الرجاء فى الضمّ كما فى التفريق. (المرعشى). * بقصد الرجاء. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. فى استحباب الرفع بدون التكبير تأمل. (الفيروز آبادى). * فيه بعد. (الكوه كمرى). * بل بعيد، نعم، لا بأس به رجاء، وكذا رفع إحدى اليدين. (محمد رضا الكليايگانى). * محلّ إشكال، بل بعيد. (اللكراني).
- ٤- ٤. ليس له وجه. (عبدالله الشيرازى). * فيه تأمل. (الأملى).
- ٥- ٥. لكن بقصد الرجاء. (حسين القمى). * ظاهر الأدلّة كون رفع اليدين مستحبّاً حال التكبير، لا مطلقاً. (البروجردى). * لم يثبت جوازه، ولا جواز رفع إحدى اليدين. (مهدي الشيرازى). * لكن لا يقصد الورود، وكذا فى المسألة الآتية فى رفع إحدى اليدين. (الميلانى). * بعيد. (الفانى). * الظاهر أنّ رفع اليدين من آداب التكبير. (الخمينى). * نفى البعد بعيد؛ إذ الظاهر من الروايات أنّ رفعهما من سنن التكبير وآدابها، لا أنّه مطلوب مستقلّ. (المرعشى). * ظواهر الأدلّة استحباب رفع اليدين بالتكبير، لا فى مطلق الصلاة. (زين الدين). * بل هو بعيد. (محمد الشيرازى). * بعيد جداً؛ لظهور الدليل فى استحباب رفع اليدين حال التكبير، وأمّا دليل استحباب الرفع بدون التكبير غير واضح. (مفتى الشيعة). * بمعنى استحباب رفع اليدين فى نفسه فى الحالات التى يستحبّ فيها التكبير وإن لم يقترن به؛ لأنّه نحو من العبودية. (السيستانی).

(مسأله ١٥): ما ذكر من الكيفيه في رفع اليدين إنما هو على الأفضليته، وإلا فيكفي (١) مطلق الرفع، بل لا يبعد (٢) جواز (٣) رفع (٤) إحدى اليدين (٥)

ص: ١٠٢

-
- ١-١. في كفايته وفي استحباب رفع إحدى اليدين تأمل، فالأولى أن يقصد الرجاء. (حسين القمّي).
- ٢-٢. في صورته الاضطرار. (الكوه كمرى). * بل الأحوط تركها. (صدرالدين الصدر). * لم يثبت ذلك. (البروجردى). * فيه تأمل. (الحكيم). * غير معلوم. (الخميني) * بل هو بعيد، والأحوط رفعهما. (المرعشي). * لم يثبت ذلك في حال الاختيار. (اللكراني).
- ٣-٣. فيه تأمل. (الفيروز أبادي، الآملی). * بل لا يخلو جوازه بعنوان المشروعيه من الإشكال. (آل ياسين).
- ٤-٤. محل إشكال. (عبدالله الشيرازي). * لا دليل عليه. (الفاني).
- ٥-٥. لا بأس بالإتيان به رجاءً. (الخوئي). * فيه تأمل. (زين الدين). * يأتي [به] رجاءً. (حسن القمّي). * لا بقصد الورود. (الروحاني). * بل يبعد؛ لعدم ثبوته بالدليل. نعم، في حال الاضطرار لا بأس به، كما لا بأس بالإتيان بدونه. (مفتي الشيعه). * لم يثبت جوازه. (السيستاني).

حكم الشك في تكبيره الإحرام

(مسألة ١٦): إذا شك في تكبيره الإحرام: فإن كان قبل الدخول في ما بعدها بنى على العدم (١)، وإن كان بعد الدخول في ما بعدها من دعاء التوجه أو الاستعاذه (٢) أو القراء بنى على الإتيان (٣)، وإن شك بعد إتمامها أنه أتى بها صحيحه أو لا بنى على العدم (٤).

ص: ١٠٣

- ١- ١. في البناء على صحتها وجه قوي؛ لقوة دعوى شمول قاعده الفراغ لمثلها، أو لا أقل من أصالة الصحة في عمل المسلم نفسه كغيره. (آقاضياء). * لا يبعد البناء على الصحة. (البجنوردى). * بالتمسك بالاحتياط، وكون الشك شكاً في محله وغيرهما من الوجوه. (المرعشى). * بل الظاهر البناء على الصحة، والأحوط الإتمام والإعاده. (اللكراني).
- ٢- ٢. ينبغي الاحتياط بإعاده الصلاة إن شك بعد الدخول فيهما وقبل أن يدخل في القراء. (الميلاني).
- ٣- ٣. المتيقن منه صورته الدخول في القراء. (حسين القمى). * كما يستفاد من بعض روايات التجاوز. (المرعشى). * يشكل ذلك قبل الدخول في القراء، ولا بأس بالإتيان بها رجاءً. (الخوئي). * قبل الدخول في القراء مشكل. (حسن القمى). * تماميه قاعده التجاوز على الإطلاق عندنا محل الإشكال. (نقى القمى).
- ٤- ٤. البناء على الصحة لا يخلو من قوة. (الجواهرى). * هذا إذا كان قائماً للشك في إتيان الغير مع بقاء محله فيأتى به، وأما لو كان قاعداً واحتمل سهوه في قعوده حال قراءته فالبناء على كونه تكبيره الإحرام ينأى البناء على صحة ما مضى من عمله، فلا محيص من بنائه على كونه تكبيره ركوعه فيقوم ويركع. وتوهم أن صحة تكبيره لا يقتضى شرعاً تجاوز محل القراء فلا وجه لرفع اليد عنه مدفوع: بأنه مع الجزم بملازمه صحة التكبير المزبوره مع القراء يقطع بعدم وجوب القراء، وإنما الشك في وجوب الإتمام بإتيان البقية من جهة الشك في صحة الإحرام، فأصالة الصحة المزبوره توجب الإتمام كما ذكرنا، ولا نغنى من البناء على كونه تكبيره الركوع إلا هذا. (آقاضياء). * يمكن الحكم بالصحة. (حسين القمى). * بل على الصحة في وجهه، كما سيجىء في الخلل. (آل ياسين). * الأحوط الإتمام ثم الإعاده. (محمد تقى الخونسارى، الأبراكى). * بل بنى على الصحة. (كاشف الغطاء، زين الدين، الروحانى). * الظاهر البناء على الصحة. (الحكيم، حسن القمى). * بل على أنها صحيحة على الأظهر. (الميلاني). * لا يبعد البناء على الصحة. (البجنوردى، محمد الشيرازى). * ولكن لا يبعد البناء على الصحة؛ لقاعده الصحة المعمول عليها في المعاملات والعبادات، ويشمله بعض أخبار قاعده الفراغ. (الشريعتمدارى). * الأقوى البناء على الصحة. (الفانى). * الأقوى هو البناء على الصحة. (الخمينى). * بالتمسك بقاعده الشك في المحل، لكنه مع غمض النظر وغمض البصر عن أصالة الصحة التى عليها المعول فى الشكوك الطارئه فى الأفعال العباديه وغيرها بدعوى اختصاصها بالأفعال الصادره عن غير الشاك وغيرها من المناقشات، وإلا فالصحة غير بعيدة. (المرعشى). * الأظهر هو البناء على الصحة. (الخوئي). * بل الأظهر الصحة، لكن الأحوط الإعاده بعد الإتمام. (محمد رضا الكلبيغانى). * البناء على العدم، أى عدم الصحة مبنى على أن إجراء قاعده الصحة يتوقف على الدخول فى الغير، وأما لو قلنا: بأن قاعدتها لا تتوقف على الدخول فى الغير بل يكفى فى الصحة مجرد الفراغ من العمل، يبنى على الصحة عملاً. بإطلاق حديث محمد بن مسلم «كل ما شككت فيه ممّا قد مضى فامضه كما

هو»(وسائل الشيعة: الباب (٢٣) من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ح ٣، عن أبي جعفر عليه السلام.)، فإنّ هذه القاعده كما
تجرى في الكلّ تجري في الجزء أيضاً، لكن في ما ذكر تأمّل، والظاهر هو الأوّل. (مفتي الشيعة). * بل يبنى على الصحّه.
(السيستاني).

- ١- ١. بل بنى على الصحه. (صدر الدين الصدر).
- ٢- ٢. ينبغي مراعاة الاحتياط بالإتمام والإعادة. (الكوه كمرى). * لا- يُترك. (البروجردى، عبدالله الشيرازى). * لا- يُترك، وأحوط من ذلك الإتمام ثم الإعادة في سعة الوقت. (المرعشى). * هو أحوط من جهه، وخلاف الاحتياط من جهه أخرى، فالأحوط الإتمام ثم الإعادة، كما احتاط لذلك رحمه الله في المسأله (١٥) من فصل الشك. (السبزواري). * بل الأحوط الإتمام ثم الإعادة؛ كى لا يحتمل قطع الصلاه الصحيحه. (تقى القمى).
- ٣- ٣. بل الأحوط الإتمام ثم الإعادة. (الحائرى). * لا يُترك. (عبدالهاده الشيرازى). * بل الإتمام والإعادة. (الحكيم). * لا يُترك الاحتياط بإتمام الصلاه والإعادة بعده. (أحمد الخونسارى). * الأحوط إتمامها وإعادتها. (البجنوردى). * هذا خلاف الاحتياط؛ من جهه أنه لو كان حكم المسأله البناء على الصحه يحرم عليه إتيان المنافى للصحه، فالأحوط الإتمام ثم الإعادة، كما عليه الماتن في المسأله (١٥) من مسائل الشك. (مفتى الشيعه). * بل تكرارها بقصد الأعم من الافتتاح والذكر المطلق، أو إتمام الصلاه ثم استئنافها. (السيستانى).

الصَّحَّة بعد الدخول في ما بعدها بنى على الصَّحَّة (١)، وإذا كبر ثم شكَّ (٢) في كونه تكبيره الإحرام أو تكبيره الركوع بنى على أنه للإحرام (٣).

ص: ١٠٦

١ - ١. فيه إشكال؛ لعدم جريان قاعده التجاوز في الأجزاء، وقاعده الفراغ يعتبر فيها الفراغ عن العمل؛ ولذا (كذا في الأصل، والظاهر مراده: يظهر ممّا سبق.) ما بنى على صحَّتها بعد الفراغ عنها آنفاً. (عبدالله الشيرازي). * لو لم يكن الشك في الصَّحَّة ناشئاً عن الشك في وجود المانع، أو مانعيه الموجود، بل كان ناشئاً عن الشك في وجود جزء أو شرط. (المرعشي).

٢ - ٢. ظاهره إحراز تكبيره الإحرام، أمّا لو لم يحرزها فلا بدّ من ابتداء الصلاة بتكبيره إحرام مستأنفه. (كاشف الغطاء). * وهو قائم. (الخميني). * ويرى نفسه في حال القيام، فلو شك في القراءة فحيث محلّها باقٍ بعد هذا البناء فعليه الشروع فيها. (المرعشي). * أي في حال القيام. (اللكراني).

٣ - ٣. هذا لو كان قائماً، وأمّا لو كان قاعداً و احتتم أيضاً سهوه في قعوده حال القراءة إلى حال التكبيره فيحكم بأنّه تكبيره ركوع، فيقدّم ويركع. (الآملی). * هذا واضح من جهة إحراز دخوله في الصلاة على كلّ حال، سواء كانت التكبيره للإحرام أو للركوع، فما عن بعضهم من الحكم بالبطلان في غير محلّه. (مفتی الشيعه). * فيأتى بالقراءة، إلّا إذا كان شكّه بعد الهوى إلى الركوع. (السيستاني).

وهو أقسام: إما ركن (١)

القيام حال التكبيره، و المتصل باركوع واجب ركنى

وهو القيام حال تكبيره (٢) الإحرام (٣)، والقيام المتصل بالركوع (٤)، بمعنى أن يكون الركوع عن قيام، فلو كبر للإحرام جالساً أو فى حال النهوض بطل ولو كان سهواً، وكذا لو ركع لا عن قيام بأن قرأ جالساً ثم ركع، أو جلس بعد القراءة أو فى أثنائها وركع بأن نهض متقوساً إلى هيئه الركوع القيامى، وكذا لو جلس ثم قام متقوساً (٥) من غير أن ينتصب (٦) ثم يركع (٧)

ص: ١٠٧

١- ١. ركنيه القيام فى الموردین المذكورین متفق عليها بين الأصحاب، وكيف يمكن رفع اليد عن اتفاقهم؟ فالاحتياط لا يترك. (تقى القمى).

٢- ٢. فيه إشكال من جهة احتمال كون القيام شرطاً فى التكبير الركنى، فبعدهم ينعدم التكبير المشروط، لا أنه ركن فى قبال التحريمه، وكذا الإشكال فى القيام المتصل بالركوع. (المرعى).

٣- ٣. لعلها ركنيه عرضيه، بمعنى أن القيام شرط للركن وهو تكبيره الإحرام، فتبطل التكبيره بفواته، وبطلان التكبيره تبطل الصلاه. (زين الدين).

٤- ٤. ويمكن اتحاد القيامين وجوداً، كالمأموم المسبوق بقراءة الإمام فيكبر ويركع مع الإمام، أو فى الناسى للقراءة. (الرفعى).

٥- ٥. بأن قام كذلك إلى أن يصل إلى درجه هى فوق الركوع ودون الانتصاب، ثم انحنى من تلك الدرجه إلى أن بلغ حد الركوع. (المرعى).

٦- ٦. الأحوط فى هذه الصورة الإتمام والإعاده. (حسن القمى).

٧- ٧. الانتصاب حال القيام الواجب وإن كان لازماً مطلقاً، إلا أنه غير معتبر فى حقيقته، وبما أنه لا دليل على وجوب القيام قبل الركوع غير دخله فى تحققه، فلو قام متقوساً إلى أن وصل إلى حد القيام ثم ركع من غير انتصاب سهواً أجزأه ذلك على الأظهر. (الخوئى). * الظاهر أن فقد الانتصاب سهواً لا يوجب البطلان؛ لعدم دخله فى حقيقه القيام، والدليل وهو الإجماع إنما دل على بطلان الصلاه بفقد أصل القيام المتصل بالركوع، ولم يدل دليل على بطلانها بفقد قيد من قيوده كالانتصاب، ومقتضى حديث «لا تعاد الصلاه» الصحه مع فقد سهواً. (الروحانى). * الظاهر أن الإخلال بالانتصاب سهواً لا يضر بالصحه. (السيستانى).

القيام حال القراءة و بعد الركوع واجب غير ركنى

ولو كان ذلك كله سهواً (١).

وواجب غير ركن: وهو القيام حال القراءة، وبعد الركوع.

القيام المستحب والمباح

ومستحب: وهو القيام حال القنوت، وحال تكبير الركوع.

وقد يكون مباحاً: وهو القيام بعد القراءة أو التسيح أو القنوت أو فى أثنائها مقداراً من غير أن يشتغل بشيء، وذلك فى غير المتصل بالركوع، وغير الطويل الماحى للصورة.

حكم القيام حال تكبيره الإحرام وقبلها وبعدها

(مسألة ١): يجب القيام حال تكبيره الإحرام من أولها إلى آخرها، بل يجب من باب المقدمه (٢) قبلها وبعدها، فلو كان جالساً وقام للدخول فى

ص: ١٠٨

-
- ١ - ١. على الأحوط. (محمد الشيرازى). * البطلان فى هذه الصورة متفرع على مدخلية فى القيام، وإلا فلو كان واجباً غير معتبر فيه بل مطلوباً مستقلاً حاله يمكن المصير إلى الصحه عند تركه فى صورته السهو. (المرعى). * لا يستفاد من الأدله أن صحه شرط الركوع فى حال الاختيار أن يكون مسبوقاً بالهوى القيامى الانتصابى. (مفتى الشيعة).
- ٢ - ٢. لتلازم القيام حالها مع القيام قبلها وبعدها، فالجزم بتحقق الملزوم يحصل بتحقق لازميه. (المرعى).

الصلاه وكان حرف واحد من تكبيره الإحرام حال النهوض قبل تحقّق القيام بطل، كما أنّه لو كبر المأموم وكان الرأ من أكبر حال الهوى للركوع كان باطلاً، بل يجب أن يستقرّ (١) قائماً، ثمّ يكبر ويكون مستقرّاً بعد التكبير (٢)، ثمّ يركع.

حكم القيام حال القراءة والتسبيحات

(مسأله ٢): هل القيام حال القراءة وحال التسبيحات الأربع شرط فيهما، أو واجب حالهما؟ وجهان، الأحوط الأول (٣)، والأظهر الثاني (٤)، فلو قرأ جالساً نسياناً ثمّ تذكّر بعدها أو فى أثناءها صحّت قراءته وفات (٥) محلّ القيام (٦)،

ص: ١٠٩

١-١. تحصيلاً للاستقرار المعتبر فى التكبير. (المرعى).

٢-٢. بمقدار ما يتحقّق معه التكبير حال القيام. (آل ياسين). * على الأحوط. (محمد الشيرازى).

٣-٣. بل هو الأظهر، ولا ينافى ذلك كونه من واجبات الصلاه. (الميلانى).

٤-٤. بما أنّ أجزاء الصلاه ارتباطيّة فكلّ جزءٍ منها مشروط بغيره من الأجزاء المتقدّمه والمتأخّره والمقارنه، وعليه فالقراءة فى غير حال القيام فاقده للشرط، ولو كان القيام بنفسه جزءاً فيجب استثنائها؛ تحصيلاً للحصّه الواجبه قبل فوات محلّها. (الخوئى). * بل الأظهر الأول؛ إذ كلّ جزءٍ من أجزاء الصلاه مشروط بالأجزاء الآخر؛ لارتباطيّتها، وعليه فالقراءة فى غير حال القيام فاقده للشرط، فيجب الاستئناف فى الفرض. (الروحانى).

٥-٥. الظاهر أنّها لم تصحّ، ووجب استثنائها قائماً. (حسن القمى). * أى بلحاظ القراءة. (اللكراني).

٦-٦. للقراءة، وإنّ وجب أن يقوم ويركع عن قيام. (الكوه كمرى). * للقراءة، وأمّا القيام لتحصيل الركوع عن قيام فمحله باقٍ فيجب. (المرعى). * يعنى القيام حال القراءة، فيجب القيام المتّصل بالركوع. (محمد رضا الكلبيگانى). * وإنّ وجب للركوع عن قيام. (السبزوارى).

- ١- ١. هذا مبني على عدم اشتراط القيام في القراءة، وأمّا لو قلنا: بشرطيه القيام للقراءة فيجب عليه الإتيان بالقراءة. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. لا- يُترك الاحتياط. (الحائري، محمد تقي الخونساري، جمال الدين الكلپايگاني، الأراكي). * هذا الاحتياط لا يُترك. (النائني، جمال الدين الكلپايگاني). * يأتيه بقصد ما في الذمّه، ولو بملاحظه دخل القيام في جزئيه القراءة، وإن كان في غايه الوهن، كما لا- يخفى. (آقاضياء). * بقصد القربه المطلقه، بل لا- يُترك. (آل ياسين). * بل لا يُترك الاحتياط في الإتمام ثمّ الإعاده. (صدرالدين الصدر). * لا يُترك هذا الاحتياط. (الإصطهباناتي، زين الدين، مفتى الشيعة). * لا يُترك الاستئناف بقصد الاحتياط واحتمال جزئيتها. (البروجردى). * لا يُترك. (مهدي الشيرازي، عبدالهادي الشيرازي، الحكيم، الشاهرودي، أحمد الخونساري، الآملي، السيستاني). * لا يُترك الاحتياط بقصد ما في الذمّه. (الخميني). * لا يُترك ما أفاده من الاحتياط، وليكن الاستئناف بقصد الرجاء. (المرعشي). * لا- يُترك باستئناف القراءة قائماً رجاءً. (محمد رضا الكلپايگاني). * لا يُترك رجاءً. (السبزواري). * بل الأظهر الاستئناف؛ فإنّ ارتباطيه الأجزاء تقتضي الاشتراط، و محلّ التدارك باقٍ. (تقي القمي).
- ٣- ٣. لاحتمال الشرطيه. (الرفيعي). * لا يُترك استئنافها برجاء المطلوبيه. (البجنوردى). * أى بقصد احتمال الجزئيه. (اللكراني).

المراد من استحبابه القيام حال القنوت

(مسألة ٣): المراد من كون القيام مستحباً حال القنوت: أنه يجوز تركه بتركه (٢)، لا أنه يجوز الإتيان بالقنوت جالساً عمداً، لكن نقل عن بعض العلماء جواز إتيانه جالساً، وأن القيام مستحب فيه لا شرط، وعلى ما ذكرنا فلو أتى به جالساً عمداً (٣) لم يأت بوظيفه القنوت، بل تبطل (٤) صلاته (٥).

ص: ١١١

- ١- ١. لا يُترك الاحتياط. (الشريعةمدارى). * بقصد القربه المطلقة، ولا يُترك. (حسين القمى).
- ٢- ٢. فى إطلاق المستحب على هذا مسامحه واضحه؛ لأن جميع الواجبات الغيرية للمندوبات وشرائطها يجوز تركها بترك أصل المندوب رأساً. (السبزواری).
- ٣- ٣. فيكون شرطاً للقنوت، كما صرح به فى المسألة (١٥) من فصل القنوت، وقد جعل رحمه الله الأظهر أنه واجب حال القراءة والتسبيحات، فأى فرق بين المقامين؟ (السبزواری).
- ٤- ٤. البطلان بزياده القنوت _ وهو ذكر ودعاء _ ممنوع. (كاشف الغطاء). * فى البطلان إشكال. (محمدتقى الخونسارى، الأراكى). * على الأحوط اللازم، إلا إذا أتى به بقصد مطلق الدعاء فلا يضرب بصلاته. (الفانى). * على الأحوط. (اللكراني).
- ٥- ٥. على الأحوط. (الكوه كمرى). * إذا رجع إلى قصد التشريع فى أصل الصلاة. (عبدالله الشيرازى). * الظاهر عدم البطلان، ولكن الأحوط الإتمام ثم الإعاده. (زين الدين). * لمكان اشتراط القيام فى القنوت عنده قدس سره ، فالقنوت الفاقد للشرط ليس بمطلوب، بل زياده عمدية، لكن المبنى والمبنى عليه كلاهما محل نظر. (المرعشى).

حكم نسيان القيام حال القراءة

(مسأله ٤): لو نسي القيام حال القراءة وتذكر بعد الوصول إلى حد الركوع (٢) صحت (٣)

ص: ١١٢

- ١- ١. ويمكن أن يكون الوجه نقص القيام حاله. (آقاضياء). * بناءً على مبطلته مطلق الزيادة حتى في مثل القنوت، لكنه محلّ النظر. (الإصفهاني). * إذا جاء به بقصد الجزئية وبعنوان الوظيفة. (آل ياسين). * فيه نظر. (مهدى الشيرازي ، الحكيم، الآملی، حسن القمّي). * فيه إشكال. (عبدالهادي الشيرازي). * لا يخلو من إشكال، نعم، الأحوط الإعادة. (البجنوردی). * فيه إشكال، بل منع. (الخوئي). * مشكل، فالأحوط الإتمام ثمّ الإعادة. (محمد رضا الكليبايگاني). * على الأحوط إن لم يتحقق منه قصد مطلق المذكر، والاحتياط حينئذٍ بالإتمام ثمّ الإعادة ، والفتوى منه قدس سره بالبطان هنا تنافي ما يأتي منه في المسأله (٢٩) من الإشكال في الصحه إن ترك الاستقرار في الأذكار المندوبه، مع وحده الدليل في المقامين. (السبزواری). * بل في بطلانها إشكال، والأحوط الإتمام والإعادة. (مفتي الشيعة). * في التعليل نظر، والحكم مبنی على الاحتياط. (السيستاني).
- ٢- ٢. وكان ركوعه عن قيام. (الإصفهاني). * إذا أتى به عن قيام. (الفاني). * لو كان ركوعه عن قيام. (الآملی).
- ٣- ٣. مع حصول القيام المتصل بالركوع. (محمدتقی الخونساری ، الأراكي). * الجزم بالصحّه مشكل؛ للإشكال في شمول قاعده «لا تعاد أثناء الصلاه»؛ فإنّ الإعادة أحد[أفراد] (أضفناها لتستقيم العبارة). إيجاد الطبيعه ثانياً، فالاستئناف لا يكون إعادة، فلا يُترك الاحتياط بالإتمام ثمّ الإعادة. (تقی القمّي).

- ١- ١. إذا ركع عن قيام. (الحائري، الإصطهباناتي، الخميني). * إن ركع عن قيام. (الكوه كمرى). * إذا ركع عن قيام بعد القراءة. (الرفيعي). * إذا كان ركوعه المفروض عن قيام. (مهدي الشيرازي). * إذا كان ركوعه عن قيام. (عبدالله الشيرازي، زين الدين، السيستاني، اللكراني). * إن كان ركوعه عن قيام. (المرعشي). * لو ركع عن قيام. (الروحاني).
- ٢- ٢. لا يترك. (الشاهرودي، صدرالدين الصدر، الآملی). * قد تقدّم أنه الأظهر. (تقي القمي).
- ٣- ٣. بل الأقوى عدمه، كما مر. (آقاضياء). * يعني استئناف القراءة تماماً، وإن كان الأقوى عدم لزومه. (كاشف الغطاء). * بل الأظهر ذلك. (الميلاني). * لا يترك هذا الاحتياط. (البجنوردي). * تقدّم في المسألة الثانية أنه لا يترك هذا الاحتياط. (زين الدين). * بل الأظهر. (حسن القمي). * بل الأظهر ذلك، كما مر. (الروحاني).
- ٤- ٤. لا يترك. (الحكيم). * بنحو ما مر. (الخميني). * في المسألة الثانية. (المرعشي). * بل الأظهر ذلك، كما مر. (الخوئي). * وقد تقدّم عدم جواز تركه. (السبزواري).

المراد من القيام المتصل بالركوع

(مسأله ٥): لو نسى القراءة أو بعضها وتذكر بعد الركوع صحّت (١) صلاته إن ركع عن قيام، فليس المراد من كون القيام المتصل بالركوع ركناً أن يكون بعد تمام القراءة.

الكلام في زياده القيام

(مسأله ٦): إذا زاد القيام كما لو قام في محلّ (٢) القعود (٣) سهواً لا تبطل (٤) صلاته، وكذا إذا زاد القيام حال القراءة بأن زاد القراءة سهواً، وأمّا زياده القيام الركني فغير متصوره من دون زياده ركن آخر؛ فإنّ القيام حال تكبيره الإحرام لا يزداد إلاّ بزيادتها، وكذا القيام المتصل بالركوع لا يزداد إلاّ بزيادته، وإلاّ فلو نسى القراءة أو بعضها فهوى للركوع وتذكر قبل أن يصل (٥) إلى حدّ الركوع رجع وأتى بما نسى، ثم ركع وصحّت صلاته، ولا يكون القيام السابق على الهوى الأوّل متصلاً بالركوع حتّى يلزم زيادته؛ إذ لم يتحقّق الركوع بعده فلم يكن متصلاً به، وكذا إذا انحنى للركوع فتذكر قبل أن يصل إلى حدّه أنّه أتى به فإنّه يجلس للسجده، ولا يكون قيامه قبل الانحناء متصلاً بالركوع ليلزم الزياده.

الشك في القيام بعد تجاوزه

(مسأله ٧): إذا شكّ في القيام حال التكبير بعد الدخول في ما بعده (٦)،

ص: ١١٤

- ١- ١. مرّ الإشكال فيها آنفاً. (تقى القمي).
- ٢- ٢. في تحقّق الزياده حينئذٍ نظر. (الحكيم).
- ٣- ٣. فيه إشكال. (المرعشي).
- ٤- ٤. مرّ الإشكال في عدم البطلان قريباً. (تقى القمي).
- ٥- ٥. في بعض الصور إشكال. (أحمد الخونساري).
- ٦- ٦. يكفي في عدم الاعتناء بالشكّ حدوثه بعد تمام التكبيره. (السيستاني).

أو في القيام المتصل بالركوع بعد الوصول إلى حدّه (١)، أو في القيام بعد الركوع بعد الهوى إلى (٢) السجود (٣) ولو قبل الدخول (٤) فيه (٥)

ص: ١١٥

١- ١. الأحوط في هذه الصورة أن يعيد الصلاة بعد إتمامها، وفي صورة الشكّ قبل الدخول في السجود أن يعود إلى قيام ثمّ يسجد. (الميلاني). * إذا لم يعلم كون الهيئه الخاصه عن قيام لم يحرز كونها ركوعاً، ومعه لم يحرز الدخول في الغير، وعليه فالأحوط الرجوع إلى القيام ثمّ الركوع وإتمام الصلاة ثمّ الإعادة. (الخوئي). * الأحوط في هذه الصورة أن يرجع إلى القيام ثمّ يركع ويتم الصلاة، ثمّ يعيدها. (حسن القمّي).

٢- ٢. عدم الاعتناء فيه مبنى على أنّ المراد بالدخول في الغير في قاعده التجاوز مطلق الغير وإن لم يكن من أجزاء الصلاة، لكنّه خلاف التحقيق، فالأقوى وجوب العود إلى القيام. (الرفيعي).

٣- ٣. فيه إشكال، خصوصاً في بعض مراتب الهوى، فالأحوط العود إلى القيام رجاءً. (السبزواري).

٤- ٤. وجوب العود إلى القيام في هذه الصورة لا يخلو من قوّه. (الشاهرودي). * محلّ الإشكال. (عبدالله الشيرازي). * الأحوط في هذا الفرض وجوب العود إلى القيام. (الأملي).

٥- ٥. الأحوط بل الأقوى وجوب العود إلى القيام في هذه الصورة. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * على إشكالٍ في هذه الصورة أحوطه التدارك. (آل ياسين). * محلّ إشكال. (البروجردی). * الأقوى في هذه الصورة وجوب العود إلى القيام؛ لعدم جريان قاعده التجاوز فيها. (البجنوردی). * فيه إشكال. (أحمد الخونساری). * الأظهر في هذا الفرض وجوب العود إلى القيام. (الخوئي). * الأقوى أنّه لا بدّ من الاعتناء بالشكّ في هذا المورد، وإنّما لا يعتنى به إذا كان بعد الدخول في السجود. (الروحاني). * محلّ إشكال، والأحوط العود إلى القيام في هذه الصورة. (اللكراني).

لم يعتنِ (١) به (٢)، وبنى على الإتيان (٣).

ما يعتبر في القيام

(مسألة ٨): يعتبر في القيام الانتصاب (٤) والاستقرار (٥) والاستقلال (٦).

ص: ١١٦

١ - ١. عدم الاعتناء متوقف على تمامية قاعده التجاوز، وتماमितها على نحو الإطلاق محل الإشكال عندنا، ومقتضى الاحتياط الإتمام ثم الإعادة. (تقى القمي).

٢ - ٢. لزوم الاعتناء في القيام بعد الركوع ما لم يدخل في السجود لا يخلو من وجه. (حسين القمي). * بناءً على عدم الاختصاص في مجرى التجاوز، بل تعميمها بالنسبة إلى مقدمات أفعال الصلاة وإلى الأفعال غير الأصليّة المعنونه المخصوصه، وإلا فيشكل الأمر، والأحوط حينئذٍ العود إلى القيام، ثم الركوع وإتمام الصلاة، ثم الإعادة. (المرعشي).

٣ - ٣. هذا إذا أحرز في مرتبه من مراتب الهوى الدخول في الغير وتجاوز عن محله، وأمّا إذا شكّ أنّه تجاوز عن محله أو هل دخل في غيره؟ فلا بدّ من الرجوع إلى إتيان المشكوك، ثم يأتي بالسجده بعده. (مفتي الشيعة).

٤ - ٤. أي إقامه فقار الظهر، فلا ينحنى مستقرّاً ساكناً، فلا يضطرب ويتمايل مستقلاً، فلا يعتمد على شيء بحيث لو زال الشيء سقط المصلّي، كحائطٍ أو خشبه. أمّا النهوض فلا يلزم الاستقلال فيه، ويلزم الوقوف على القدمين، ولا تكفي الواحد. (كاشف الغطاء).

٥ - ٥. على الأحوط. (المرعشي). * اعتباره في القيام المتّصل بالركوع لا يخلو من إشكال، بل منع. (الخوئي). * تقدّم أنّ الاستقرار في القيام المتّصل بالركوع احتياط. (محمد الشيرازي). * على الأحوط في القيام المتّصل بالركوع. (حسن القمي). * اعتبار الاستقرار والاستقلال مبنى على الاحتياط؛ فإنّ دليل اعتبار الأول ضعيف، ودليل اعتبار الثاني مضافاً إلى ضعفه معارض بما هو تامّ سنداً ومتأخّر صدوراً. (تقى القمي). * في مقابل الجرى والمشى، وأمّا بمعنى السكون والطمأنينه فإطلاق اعتباره مبنى على الاحتياط. (السيستاني).

٦ - ٦. على الأحوط. (الإصفهاني، زين الدين). * على المشهور في اعتباره. (الميلاني). * على الأحوط اللازم. (الفاني). * على الأحوط، وجواز الاستناد على كراهه لا يخلو من قوّه. (الخوئي). * جواز الاستناد حيث يكون مقيماً صلبه قوى جدّاً، وإن كان الاحتياط ممّا لا ينبغي تركه. (حسن القمي). * على الأحوط في الاستقلال. (الروحاني). * على الأحوط وجوباً. (السيستاني).

حال الاختيار، فلو انحنى قليلاً أو مال إلى أحد الجانبين (١) بطل، وكذا إذا لم يكن مستقراً، أو كان مستنداً (٢) على شيء من إ
نسان أو جدار أو خشبه أو نحوها (٣)، نعم، لا بأس بشيء منها حال الاضطرار.

ص: ١١٧

-
- ١- ١. إذا كان الميل قليلاً لا تبطل صلاته. (الفانى).
 - ٢- ٢. جواز الاستناد حيث يكون مقيماً صلبه قوى جداً، وإن كان الاحتياط لا ينبغي تركه. (آل ياسين).
 - ٣- ٣. جواز الاتكاء على شيء من غير ضروره ولا عله عمداً لا يخلو من قوه. (الجواهرى).

وكذا يعتبر فيه عدم التفريج بين الرجلين فاحشاً بحيث يخرج (١) عن صدق القيام (٢)، وأمّا إذا كان بغير الفاحش (٣) فلا بأس، والأحوط (٤) الوقوف (٥) على القدمين دون الأصابع وأصل القدمين، وإن كان الأقوى (٦)

ص: ١١٨

- ١- ١. الأحوط ترك الانفراج الخارج عن العاده، ولو لم يكن مخرجاً عن القيام. (المرعشى).
- ٢- ٢. بل يعتبر عدم التفريج الغير متعارف وإن صدق عليه القيام. (الخميني). * بل وإن لم يخرج عن صدقه على الأحوط. (السيستاني).
- ٣- ٣. بحيث لا يخرج عن المتعارف. (حسين القمّي).
- ٤- ٤. هذا الاحتياط لا يُترك. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). * لا يُترك. (اللكراني).
- ٥- ٥. لا يُترك الاحتياط. (الكوه كَمَرِي). * هذا الاحتياط لا يُترك. (الإصطهباناتي). * لا يُترك فيهما. (المرعشى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (مفتي الشيعة).
- ٦- ٦. لا يُترك الاحتياط فيه وفيما بعده. (محمدتقي الخونساری، الأراكي). * فيه وفي ما بعده تأمل، فالاحتياط لا يُترك. (صدرالدين الصدر). * الأقوائيه ممنوعه، فلا- يُترك الاحتياط. (الشاهرودي). * فيهما وفي ما بعدها (كذا في الأصل، والظاهر) وفي ما بعدهما. (لا يُترك الاحتياط. (عبدالله الشيرازی). * محلّ تأمل، وكذا ما بعده. (الآملی). * لا يُترك الاحتياط بالوقوف عليهما تماماً، وترك الوقوف على الواحد. (السبزواری). * فيه إشكال، ولا يُترك الاحتياط، وكذا في الوقوف على رجلٍ واحده. (زين الدين).

١ - ١. فيه وفي ما بعده إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (الإصفهاني، السيستاني). * فيه وفي أجزاء الوقوف على الواحد تأمل. (حسين القمي). * فيه وفي كفايه الواحد نظر، أو منع. (مهدى الشيرازي). * لكن بحيث لا يرفع الباقي من القدم، بل يمسّ به الأرض، وإلا ففيه إشكال، والأقرب عدم أجزاء الوقوف على الواحد في حال الاختيار. (الميلاني). * الأحوط عدم القيام بتلك الكيفية والكيفية التالية. (الفاني). * فيه وفي الوقوف على الواحد تأمل. (محمد الشيرازي). * فيه وفي ما بعده تأمل. (حسن القمي).

٢ - ٢. هذا وما بعده لا يخلو من إشكال. (آل ياسين). * محلّ إشكال، وكذا الوقوف على الواحد. (البروجردى). * فيه تأمل، وكذا ما بعده. (الحكيم). * في كفائتهما إشكال، وكذلك في أجزاء الوقوف على الواحد، فلا يُترك الاحتياط. (البجنوري). * فيه إشكال، وكذا الوقوف على الواحد. (أحمد الخونساري). * لا يُترك الاحتياط بالوقوف على القدمين، والأقوى عدم أجزاء الوقوف على الواحد. (الخميني). * مشكل، وكذا الوقوف على الواحد. (محمد رضا الكلبيكاني).

٣ - ٣. بل بعيد. (الشاهرودي، الرفيعي). * بل بعيد، والأقوى عدم جواز الاكتفاء بواحد في حال الاختيار. (المرعشي). * بل بعيد جداً في حال الاختيار. (مفتي الشيعة). * والظاهر عدم الإجزاء. (اللكراني).

٤ - ٤. فيه إشكال. (الكوه كَمَرِي). * بعيد جداً. (الإصطهباناتي).

الوقوف (١) على الواحده (٢).

(مسأله ٩): الأحوط (٣) انتصاب العُتق أيضاً، وإن كان الأقوى جواز الإطراق (٤).

الإخلال بشرائط القيام نسياناً

(مسأله ١٠): إذا ترك الانتصاب (٥) أو الاستقرار أو الاستقلال ناسياً صحت (٦) صلاته (٧)، وإن كان ذلك في القيام الركني (٨)، لكن الأحوط (٩).

ص: ١٢٠

- ١- ١. إذا كان الوقوف على الواحده مستنكراً عند المتشرّعه فالإجزاء مشكل، وطريق الاحتياط ظاهر. (تقى القمي). * لا يجزى على الأحوط. (الفيروزآبادي).
- ٢- ٢. الأقوى عدم إجزائه. (النائني، جمال الدين الكلپايگاني). * بل يجب الوقوف عليهما. (الحائري). * بل هو الأقوى. (الروحاني).
- ٣- ٣. لا يُترك. (الشاهرودي). * بل الأولى الإطراق. (المرعشي).
- ٤- ٤. ما لم يخرج عن المتعارف. (حسين القمي).
- ٥- ٥. بنحو لا يقدح في تحقّق القيام التام عرفاً، وإلاّ ففيه تفصيل. (آل ياسين).
- ٦- ٦. إذا تذكّر بعد الصلاه. (تقى القمي).
- ٧- ٧. في غير نسيان الانتصاب في القيام الركني. (محمدتقي الخونساري، الأراكي). * لكنّها مع نسيان الانتصاب في القيام الركني لا تخلو من تأمل. (الميلاني).
- ٨- ٨. مع صدق القيام، وإلاّ بطلت الصلاه. (الكوه كمرى). * إطلاقه منافٍ لما تقدّم في المسأله الأولى. (الشاهرودي). * بشرط صدق القيام الركني عليه، وإلاّ فلا إشكال في البطلان. (المرعشي).
- ٩- ٩. هذا الاحتياط لا يُترك، بل لا يخلو من قوه في بعض الصور. (النائني، جمال الدين الكلپايگاني). * لا يُترك، بل لا يخلو في بعض الصور من قوه. (الإصطهباناتي). * لا يُترك. (البروجردى، الشاهرودي، الآملی، اللنكراني). * أى إعادته الصلاه، ولا يُترك. (مهدي الشيرازي). * لا يُترك هذا الاحتياط. (الجنوردي، مفتي الشيعة). * ممّا لا ينبغي تركه. (المرعشي). * لا يُترك هذا الاحتياط في المشى مثلاً في القيام الركني. (زين الدين).

حكم الاعتماد على إحدى الرجلين حال القيام

(مسألة ١١): لا يجب تسوية (٣) الرجلين (٤) في الاعتماد، فيجوز أن

ص: ١٢١

١ - ١. لا يُترك. (عبدالله الشيرازي). * لا يُترك، وقد تقدّم منه الفتوى بالبطلان في ترك الاستقرار سهواً في المسألة (٤) من الفصل السابق. (السبزواري).

٢ - ٢. لا- يُترك الاحتياط. (الحائري). * لا- يُترك. (الإصفهاني، أحمد الخونساري، الخميني، الرفعي). * بل الأقوى في الانتصاب، وكذا في الاستقرار قبل المشي؛ لاحتمال دخلهما في أصل جزئتهما، لا أنّهما شرطان في أصل الصلاة حال القيام كي لا يشملهما عموم «لاتعاد» (وسائل الشيعة: الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة، ح ١٤)، كما هو الشأن في غيرهما؛ كما لا يخفى. (آقاضياء). * يعني إعادته الصلاة، ولا- يُترك، بل لا يُترك الاحتياط بإعادة القراءه أو الذكر في غير الركني إذا تذكر وهو في المحلّ. (حسين القمي). * لا يُترك في المشي في القيام الركني. (محمد رضا الكليايگاني).

٣ - ٣. إذا صدق أنّه واقف على رجله عرفاً. (صدرالدين الصدر).

٤ - ٤. أي في أصل الاعتماد، لا في مقداره ومرتبته. (المرعشي).

يكون الاعتماد على إحداهما (١) ولو على القول بوجوب (٢) الوقوف عليهما.

حكم الاعتماد والمعتد عليه في حال الاضطرار

(مسألة ١٢): لا- فرق في حال الاضطرار بين الاعتماد على الحائط أو الإنسان أو الخشب (٣)، ولا يعتبر في سناد الأقطع أن تكون خشبته المعدّه (٤) لمشيئه، بل يجوز له الاعتماد على غيرها من المذكورات.

(مسألة ١٣): يجب (٥) شراء (٦) ما يعتمد (٧) عليه عند الاضطرار (٨)، أو استئجاره (٩) مع التوقف عليهما.

مقدمية القيام الاضطراري بأقسامه على الجلوس

(مسألة ١٤): القيام الاضطراري بأقسامه (١٠): من كونه مع الانحاء، أو

ص: ١٢٢

١- ١. إذا صدق عليه أنه واقف عليهما عرفاً. (زين الدين).

٢- ٢. احتياطاً. (مفتي الشيعة).

٣- ٣. لا يبعد في الأقطع وغيره تقديم الخشب ونحوهما مما يكون القيام معه أشبه بالقيام الاستقلالي. (حسين القمي). * الأحوط تقديم الخشب على غيرها في الأقطع؛ رعايته لما هو الأقرب مهما أمكن. (المرعشي).

٤- ٤. الأحوط رعايته ذلك. (المرعشي).

٥- ٥. وجب تأخير الصلاة لو احتمل القيام في آخر الوقت. (مفتي الشيعة).

٦- ٦. على الأحوط. (آل ياسين، حسن القمي). * أو استعارته مثلاً. (الرفيعي).

٧- ٧. على الأحوط إذا لم يكن مضرّاً بالحال، وإلا لا يجب. (عبدالله الشيرازي).

٨- ٨. إن لم يكن ضرراً عليه. (الروحاني).

٩- ٩. بل واستيهابه مع عدم بدله. (صدرالدين الصدر).

١٠- ١٠. صدق القيام في بعض ما ذكره لا يخلو من إشكال، فالأحوط حينئذٍ تكرار الصلاة، وكذلك الأحوط التكرار في كلٍّ موردٍ يدور الأمر بين ترك أحد الأمرين المعتبرين في القيام. (البجنوردي).

الميل إلى أحد الجانبين، أو مع الاعتماد، أو مع عدم الاستقرار، أو مع التفريج (١) الفاحش (٢) بين الرجلين (٣) مقدّم على الجلوس (٤). ولو دار

ص: ١٢٣

١- ١. بشرط عدم خروجه عن صدق القيام. (النكراني).

٢- ٢. التفريج الفاحش بين الرجلين إن صدق معه القيام قُدّم على الجلوس، وإلاّ فالأحوط التكرار. (زين الدين).

٣- ٣. مع صدق القيام معه، وإلاّ فالجلوس يتقدّم عليه على الأظهر. (الخوئي).

٤- ٤. مع صدق القيام، وإلاّ-حوط تكرار الصلاة. (الكوه كَمَرِي). * فيه إشكال بالنسبة إلى التفريج الفاحش، والأحوط التكرار. (الحكيم). * تقديم التفريج إنّما هو مع صدق القيام كما هو المفروض، وإلاّ- فالجلوس مقدّم عليه على الأظهر. (الميلاني). * في غير التفريج الفاحش، وفيه الأحوط التكرار. (الآملی). * مع صدق القيام، والأحوط مع عدم لزوم المحذور تكرار الصلاة بالتفريج تارةً، وبالجلوس أخرى. (المرعشي). * مع صدق القيام. (محمد رضا الكلبيكاني). * إن صدق عليه القيام عرفاً. (السبزواري، مفتي الشيعة). * إن صدق عليه القيام، أمّا إن لم يصدق القيام فالظاهر تقدّم الجلوس. (حسن القمّي). * وذلك يتمّ في الثلاثه الأول، وأمّا في الأخيرين فالأظهر تقدم الجلوس عليه. (الروحاني). * هذا في ما إذا لم يكن الانحناء أو الميل أو التفريج بحدّ لا يصدق عليه القيام مطلقاً، ولو في حقّ من لا يقدر على أزيد منه لنقص في خلقته أو لغيره، وإلاّ فالظاهر تقدّم الجلوس عليه، ولعلّ هذا خارج عن محطّ نظر الماتن قدس سره. (السيستاني).

الأمر بين التفريج (١) الفاحش (٢) والاعتماد أو بينه وبين ترك الاستقرار (٣) قُدِّمَ عليه (٤)، أو بينه وبين الانحناء، أو الميل إلى أحد الجانبين قُدِّمَ ما هو

ص: ١٢٤

- ١- ١. أى الخارج عن صدق القيام. (النكرانى).
- ٢- ٢. المراد: ما لا يصدق معه القيام. (حسين القمى). * الأقوى فى جميع صور الدوران بين أفراد القيام الاضطرارى المقدم على الجلوس هو التخيير، وفى صورهِ الدوران بين أحدها وما هو مؤخر عن الجلوس يُقَدِّم ما هو مقدّم على الجلوس. (الروحانى).
- ٣- ٣. للتفريج الفاحش بين الرجلين مراتب متفاوتة: فبعضها ينافى صدق القيام عرفاً، وبعضها لا ينافيه، وكذلك لعدم الاستقرار مراتب: فمنه الحركة الخفيفة التى تنافى الاستقرار، ومنه الاضطراب الشديد و المشى ونحوه، فإذا دار الأمر بين التفريج الفاحش وبين الاعتماد قُدِّم الاعتماد عليه ولو فى أدنى مراتبه على الظاهر، وكذا إذا دار الأمر بينه وبين عدم الاستقرار بمعنى الحركة الخفيفة، أمّا إذا دار الأمر بين التفريج الفاحش وخصوصاً إذا كان فى أشدّ مراتبه وبين عدم الاستقرار - بمعنى الاضطراب الشديد أو المشى - فلا بدّ من تكرار الصلاة، وإذا دار الأمر بين التفريج والانحناء أو الميل إلى أحد الجانبين: فإن كان أحد المتراحمين يصدق معه القيام دون الآخر قُدِّم ما يصدق معه القيام، وإن كانا معاً يصدق معهما القيام، أو كانا معاً لا يصدق معهما احتياط بتكرار الصلاة، ولا اعتبار بما هو أقرب إلى القيام إذا لم يصدق معه عرفاً. (زين الدين).
- ٤- ٤. تقدّم بعض مراتب عدم الاستقرار على بعض مراتب التفريج الفاحش ممنوع. (الكوه كمرى). * لا يُترك الاحتياط فى جميع صور الدوران بالجمع بتكرار الصلاة. (الحائرى). * المانع عن صدق القيام، وأمّا غير المتعارف منه مع صدقه فمقدّم على الجميع لدى الدوران. (الخمينى). * هذا الإطلاق مشكل. (السبزوارى). * فى إطلاقه تأمل. (محمد رضا الكليايگانى). * فى هذه الأحوال المتعارفه وغيرها لو تبين أقربيه بعضها عن الآخر أقربيه عرفيه قُدِّم ، وإلا فالتخيير محكّم. (محمد الشيرازى).

١- ١. الأحوط تكرار الصلاة في الموارد المذكورة مع سعة الوقت، ومع الضيق يتخير. (صدرالدين الصدر). * لا يبعد تقديمهما عليه. (الحكيم). * الأظهر أن الأقربيه لا أثر لها، فلو لم يصدق القيام على شيء منها صلى جالساً، ولو صدق على بعضها دون الآخر لزم تقديمه. (الميلاني). * بنظر العرف، وما ذكره في المتن من الترجيح في الدوران وإن لا يخلو من وجه لكن لا يُترك الاحتياط في جميع الموارد بالجمع بتكرار الصلاة. (الخميني). * الأقوى في الدوران تعيين ما يصدق عليه القيام دون الآخر، وتعيين الجلوس في صورته عدم صدق القيام على إحدى الحالتين، وتعيين التفريغ مع صدقه على كليهما، وقد تقدّم أن الأحوط الجمع بين المحتملات بتكرار الصلاة حيث لا محذور. (المرعشي). * إذا صدق القيام على أحدهما فقط تعيين ذلك، وإذا صدق على كليهما قدّم التفريغ، وإذا لم يصدق على شيءٍ منهما تعيين الجلوس، ويختلف ذلك باختلاف الموارد. (الخوئي). * إن كان، وإلا فالأحوط التكرار مع عدم الحرج، ومعه فالتخير. (محمد رضا الكلپايگانی). * إن لم يصدق القيام على واحد منهما تعيين الجلوس، وإن صدق على أحدهما خاصّة هو المتعين، وإن صدق على كليهما قدّم التفريغ. (حسن القمي). * أي المعتاد، ولكنّ الظاهر تقدّم التفريغ عليهما مع صدق القيام الاضطراري على الجميع، كما هو مفروض كلامه قدس سره ؛ لأنّ فيه يتحقّق قيام الصلب وهو واجب. (السيستاني).

ترك الاستقلال(١)، فيقوم منتصباً معتمداً(٢)، وكذا لو دار بين ترك الانتصاب وترك الاستقرار قُدّم ترك(٣) الاستقرار(٤)، ولو دار بين ترك

ص: ١٢٦

١- ١. فيه إشكال، والأحوط التكرار. (الحكيم، الآملي). * وهو مشكل، فالأحوط تكرار الصلاه، وكذا في بقيه فروض المسأله. (زين الدين). * إطلاق الحكم بلزوم التقديم في هذا الفرض وكذا في الفرضين بعده محلّ إشكال، ولا ينبغي ترك الاحتياط بالتكرار. (اللكراني).

٢- ٢. الحكم فيه وفي ما بعده من الفرعين محلّ تأمل. (حسين القمّي).

٣- ٣. إطلاقه مشكل، بل ربّما يُقدّم الاستقرار في الجملة على الانتصاب. (عبدالله الشيرازي).

٤- ٤. هذا بإطلاقه محلّ إشكال. (الكوه كَمَرِي). * بعض مراتب ترك الاستقرار مؤخّر عن ترك الانتصاب. (البروجردى). * تختلف مراتب كلّ منهما، فقد يُقدّم ترك الانتصاب. (مهدى الشيرازي). * لعلّ بعض مراتب ترك الاستقرار مؤخّر عن ترك الانتصاب، فالأحوط الجمع بالتكرار. (المرعشي). * في إطلاقه تأمل. (محمد رضا الكلبيكاني). * الظاهر اختلاف مراتب عدم الاستقرار، فقد يُقدّم بعض مراتب عدم الانتصاب على بعض مراتب عدم الاستقرار. (السبزواري).

الاستقلال وترك الاستقرار قُدِّم الأول (١)، فمراعاة الانتصاب أولى (٢) من مراعاة الاستقلال والاستقرار، ومراعاة الاستقرار أولى من مراعاة الاستقلال.

حكم العاجز عن القيام أو الجلوس أو الاستلقاء

(مسألة ١٥): إذا لم يقدر (٣) على القيام كلاً ولا بعضاً مطلقاً (٤) حتّى ما كان منه بصوره الركوع (٥) صلّى من جلوس، وكان الانتصاب جالساً بدلاً عن القيام، فيجرى فيه حينئذٍ جميع ما ذكر فيه حتّى الاعتماد وغيره (٦)،

ص: ١٢٧

- ١- ١. فيه إشكال، والأحوط التكرار. (الحكيم). * فيه نظر. (الأملي).
- ٢- ٢. إذا دار الأمر بين الانتصاب وغيره يُقَدَّم الانتصاب، وأمّا في غيره فالظاهر هو التخيير. (تقى القمّي).
- ٣- ٣. المدار في قدره والعجز على الاستطاعة العرفيّة، لا العقليّة، فمتى وجد فيه مشقّة شديده بحسب حاله، وإن أمكن تحمّلها، أو استلزم زياده أو طول مدّة المرض، أو الحاجة إلى استعمال أدويه كثيره سقط القيام، والإنسان على نفسه بصيره، وهو أعرف من كلّ أحد بحاله. (كاشف الغطاء).
- ٤- ٤. تقدّم في أول المسألة السابقه أنّ التفريغ الفاحش بين الرجلين لا يتقدّم مطلقاً على الجلوس، بل يحتاط في بعض صوره. (زين الدين).
- ٥- ٥. بشرط صدق القيام عليه. (المرعشى). * هذا في ما صدق عليه القيام، كالمخلوق كذلك أو المنحنى ظهره، وإلاّ قدّم الجلوس مع قدره عليه أيضاً. (الخوئي). * ما كان بصوره الركوع إن صدق عليه القيام كالمنحنى ظهره مقدّم على الجلوس، وإلاّ فالجلوس مقدّم. (حسن القمّي). * الميزان في التقديم صدق عنوان القيام الذي هو عبارته عن الاعتدال، وفي غير هذه الصورة تصل النوبه إلى القعود. (تقى القمّي).
- ٦- ٦. على الأحوط. (الفاني).

ومع تعذره صَلَّى مضطجاً على الجانب (١) الأيمن (٢) كهيئته المدفون، فإن تعذر فعلى الأيسر (٣) عكس الأول، فإن تعذر صَلَّى مستلقياً كالمحتضر. ويجب الانحناء (٤) للركوع (٥)

ص: ١٢٨

١- ١. فى تعيينه نظر، ولا يبعد التخيير. (الجواهرى).

٢- ٢. تقديم الأيمن على الأيسر مبنى على الاحتياط. (تقى القمى). * مستقبلاً القبلة فيه وفى ما بعده. (مفتى الشيعه).

٣- ٣. على الأحوط إن كان الأقرب التخيير بينه وبين الاستلقاء. (الكوه كمرى). * والتخيير بينه وبين الاستلقاء ضعيف لا يُعْبَأُ به. (المرعشى). * على الأحوط. (محمد رضا الغلپايگانى). * على الأحوط وجوباً فى الترتيب بين الجانبين. (السيستانى).

٤- ٤. أى على القاعد، لا المضطجع والمستلقى. (البروجردى). * على المصلّى جالساً. (المرعشى). * فى الجالس، لا المضطجع والمستلقى. (الآملى). * الانحناء بما أمكن خلاف القاعده؛ إذ لا صلاه لمن لم يُقِمَّ صَلَّته. (تقى القمى). * أى فى الصلاه جالساً. (اللكراني).

٥- ٥. الأحوط الإتيان بصلاه أخرى مؤمناً. (الحائرى). * يعنى على الجالس. (الحكيم). * على الجالس. (الشريعتمدارى). * على القاعد مع صدق الركوع والسجود ولو برفع ما يسجد عليه ووضع الرأس عليه، وإلا فالأحوط الانحناء والإيماء بالرأس، قاصداً لأداء الوظيفة بأيهما حصل. (محمد رضا الغلپايگانى). * يعنى للجالس. (السبزوارى). * على الأحوط، أمّا إذا تمكّن من الانحناء بحدّ يصدق الركوع والسجود فيجب بلا إشكال. (حسن القمى). * مع عدم صدق الركوع والسجود لا دليل على وجوب الانحناء بما أمكن. (الروحانى).

والسجود (١) بما أمكن (٢)، ومع عدم إمكانه يومئ (٣) برأسه (٤)، ومع تعذره (٥) فبالعينين (٦) بتغميضهما، وليجعل (٧)

ص: ١٢٩

- ١- ١. المصلّي جلوساً إذا تمكّن من الانحناء بما يصدق عليه الركوع والسجود عرفاً لزمه ذلك، فيحنى للركوع بقدره، وللسجود بما يتمكن منه، ولا عبره بالانحناء بما دون الصدق العرفي، بل تنتقل وظيفته حينئذٍ إلى الإيماء، كما هو شأن المضطجع والمستلقي. (السيستاني).
- ٢- ٢. مع صدقهما عليه ولو برفع المسجد. (الكوه كَمَرِي). * ولو برفع ما يصحّ السجود عليه. (الميلاني). * مع صدق الركوع والسجود ولو برفع ما يسجد عليه. (المرعشي). * هذا في ما إذا صدق على الانحناء الركوع أو السجود ولو برفع المسجد لوضع الجبهة عليه، وإلا لم يجب الانحناء. (الخوئي). * ولو برفع موضع سجوده بالقدر الممكن. (زين الدين).
- ٣- ٣. الإيماء للركوع مبنّى على الاحتياط. (تقى القمي).
- ٤- ٤. وليجعل الإيماء إلى السجود أخفض منه إلى الركوع، كما في الخبر، وسيأتي. (المرعشي). * على الأحوط وجوباً. (الخوئي).
- ٥- ٥. الترتيب المذكور موافق مع الاحتياط. (تقى القمي).
- ٦- ٦. هذا الترتيب أحوط. (الحكيم). * الأحوط أن يجمع بين الإيماء وغمض العينين إن أمكن، ورفع شيء يضع جبهته عليه. (زين الدين).
- ٧- ٧. على الأحوط. (صدر الدين الصدر).

إيماء (١) سجوده أخفض منه لركوعه (٢)، ويزيد (٣) في غمض (٤) العين (٥) للسجود (٦) على غمضها للركوع (٧)، والأحوط (٨)

ص: ١٣٠

- ١- ١. في وجوبه نظر، والأقرب عدم، وكذا الزيادة في تغميض العينين. (الجواهرى). * لا يلزم ذلك، بل المدار على القصد. (كاشف الغطاء).
- ٢- ٢. فيه إشكال، والأظهر عدم وجوب ذلك. (الخوئي).
- ٣- ٣. على الأحوط الأولى. (السيستاني).
- ٤- ٤. الأقوى عدم وجوب ذلك. (الكوه كَمَرِي). * على الأحوط. (الحكيم ، اللنكراني). * على الأحوط، وإن كان الأقوى عدم لزومه. (الخميني). * على الأحوط الأولى. (المرعشي). * لا وجه له يعتمد عليه. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٥- ٥. الأقوى عدم اعتباره. (الميلاني). * على الأحوط الأولى. (محمد الشيرازي). * لا دليل على وجوبه. (الفاني). * الظاهر عدم وجوبه، وعدم وجوب الإيماء بالمساجد الأخر. (حسن القمّي).
- ٦- ٦. الظاهر عدم وجوبها. (الخوئي). * الأظهر عدم وجوب ذلك. (الروحاني).
- ٧- ٧. على الأحوط. (السبزواري).
- ٨- ٨. بل الأقوى، بل بكيفيته يقال عرفاً: إنه وضع جبهته عليه إن أمكن، وإلا وضع ما يصحّ السجود عليه عليها. (صدرالدين الصدر). * الراجع، أو وضعها عليه. (الفاني). * لا بأس بتركه. (تقى القمّي). * الأولى ، هذا في المضطجع والمستلقي ، وأما الجالس الذي وظيفته الإيماء فالأحوط الأولى أن يضع جبهته على ما يصحّ السجود عليه بعد رفعه، وكذا يضع ما يتمكن من سائر المساجد في محالّها. (السيستاني).

- ١- ١. بل وضع الجبهة على ما يصحّ مهما أمكن، وإلاّ وضعه عليها على الأحوط. (المرعشى). * بل وضع الجبهة على ما يصحّ السجود عليه. (اللكراني).
- ٢- ٢. هذا في المستلقى والمضطجع، وأمّا الجالس فإنّ أمكن له وضع الجبهة على ما يصحّ ولو برفعه فالأحوط لزومه، وإلاّ فيكتفى بالإيماء. (حسن القمّي).
- ٣- ٣. بل وضع الجبهة عليه بما أمكن، ولا- يجب وضعه على الجبهة. (الكوه كمرى). * إذا صلّى مضطجعا أو مستلقيا، وأمّا الجالس فالأقوى عدم وجوب ذلك عليه، بل يضع جبهته على ما يصحّ السجود عليه مع التمكن منه ولو برفعه، وإلاّ فيكتفى بالإيماء. (الميلاني).
- ٤- ٤. بل هو الأقوى لو تمكّن من وضع جبهته عليه، وإلاّ لم يجب وضعه على الجبهة، بل يكتفى حينئذٍ بالإيماء. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * لو لم يتمكّن من وضع الجبهة عليه، وكذا في المسألة الآتية. (عبدالهادی شیرازی). * لا يبعد جواز تركه، وأمّا الإيماء بالمساجد فلم تتصوّر له معنّى معقولاّ. (الخوئی). * بل وضع الجبهة عليه بعد رفعه مع الإمكان. (محمدرضا الكلبيگانی). * بل العكس إن أمكن. (السبزواری). * وإن كان الأقوى عدم وجوبه. (الروحاني).
- ٥- ٥. الإيماء بالمساجد الآخر غير واجب. (اللكراني).
- ٦- ٦. لا وجه لذلك. (الكوه كمرى). * الظاهر عدم وجوبها. (مهدي شیرازی). * لا وجه له. (عبدالله شیرازی). * لا دليل على وجوبه. (الفاني). * الأقوى عدم وجوبه، والإيماء بها أمر ممكن، لكن لا دليل على وجوبه. (المرعشى). * غير اللازم. (محمد شیرازی).

الآخر (١) أيضاً (٢)، وليس بعد المراتب المزبوره حدّ موظّف، فيصلّي كيفما قدر، وليتحرّر الأقرب إلى صلاه المختار، وإلا فالأقرب إلى صلاه المضطرّ على الأحوط (٣).

ص: ١٣٢

- ١- ١. لا يجب الإيماء بها. (البروجردى). * لا يلزم الإيماء ظاهراً، وكذا في المسأله الآتيه. (عبدالهادي الشيرازي). * الظاهر عدم وجوبه. (الحكيم). * الأقوى عدم اعتباره. نعم، في ما يصلّي مع وضع الجبهه على ما يرفعه كان الأحوط أن يضع على الأرض ما أمكنه من المساجد الأخر. (الميلاني). * لا- وجه لوجوب الإيماء بها. (البجنوردى). * والأقوى عدم وجوب ذلك. (الشريعتمدارى). * لا يجب ذلك. (الخميني). * لا وجه له، نعم، مع رفع المسجد ووضع الرأس عليه فاللزام مراعاة وضعها في محلّها مع الإمكان. (محمد رضا الكلبيكاني). * لا وجه له. (الروحاني). * لا دليل عليه. (السيستاني).
- ٢- ٢. لا وجه له بل الأحوط وضعها في محالها مع الامكان. (السبزوارى).
- ٣- ٣. لا إشكال في حسن الاحتياط، ولكن لا وجه لإيجابه، وقاعده «الصلاه لا تسقط بحال» (وسائل الشيعة: الباب (١) من أبواب الإستحاضه، ح ٥، وفيه: «ولا تدع...»، جواهر الكلام: ٥/٢٣٢، حكم فاقد الطهورين). لا- تقتضى مطلوبه غير المأمور به. (تقى القمى).

حكم التمكن من القيام والعاجز عن الركوع قائماً أو السجود

(مسألة ١٦): إذا تمكّن من القيام لكن لم يتمكّن من الركوع قائماً جلس وركع (١) جالساً (٢)، وإن لم يتمكّن من الركوع والسجود صلى قائماً وأوماً للركوع والسجود وانحنى (٣) لهما (٤) بقدر

ص: ١٣٣

١- ١. تراجع المسألة الثانية من فصل الركوع. (زين الدين).

٢- ٢. إن لم يتمكّن من الانحناء ولو يسيراً، وإلاّ فهو مقدّم على الركوع جالساً. (المرعشى). * على تفصيل يأتي في المسألة (٢) من فصل الركوع. (السبزواري). * فيه إشكال، والأحوط أن يركع بالإيماء ويصلي صلاةً أخرى، ويجلس ويركع جالساً. (حسن القمّي). * مع ضيق الوقت واستمرار العذر إلى آخر الوقت، وإلاّ ففيه تأمل. (مفتي الشيعة). * بل يومئ للركوع قائماً على الأظهر. (السيستاني).

٣- ٣. تقدّم الكلام حوله في المسألة السابقة. (تقي القمّي).

٤- ٤. الأظهر عدم وجوبه وإن كان أولى. (الجواهري). * على الأحوط. (الكوه كمرى، عبد الهادي الشيرازي). * الانحناء للسجود حال القيام ليس بلازم، نعم، إن تمكّن من الجلوس والانحناء المحقق للسجود ولو برفع ما يسجد عليه وجب ذلك، وإلاّ فالواجب هو الإيماء. (البروجردى). * بل للركوع فقط إذا صدق الركوع في الجملة، وإلاّ كفى مجرد الإيماء. (الحكيم). * الأقوى عدم وجوب الانحناء لهما؛ حيث لا يعدّ من مراتبهما، وكذا الأقوى أنّ إيماء السجود لا يجب لأجله الجلوس، وأمّا وضع ما يصحّ السجود عليه على الجبهة فقد مرّ في المسألة المتقدّمة. (الميلاني). * أمّا في الركوع فيقصد ما هو الركوع في علم الله ويأتى بهما احتياطاً، وأمّا في السجود فالواجب هو الإيماء، ولا دليل على وجوب الانحناء. (أحمد الخونساري). * لا يجب الانحناء لهما بقدر الإمكان، نعم، إذا تمكّن من الانحناء بمقدار الركوع الناقص فهو ركوعه، ولا يجب عليه الإيماء له، كما أنّه لو تمكّن من السجود جالساً ولو برفع ما يسجد عليه وجب. (عبد الله الشيرازي). * لا دليل على وجوبه. (الفاني). * لا يجب ذلك للسجود. (الخميني). * الظاهر عدم وجوبه وعدم وجوب الجلوس للإيماء إلى السجود. (الخوئي). * في الركوع فقط. (الأملي). * مرّ حكمه. (محمد رضا الكلبيكاني). * لا يجب الانحناء للسجود في حال القيام. (السبزواري). * الانحناء للسجود حال القيام ليس بواجب. (اللنكراني).

١- ١. هذا في ما إذا حصلت مرتبه منهما بتلك الانحاء وحصولها بها بعيد، خصوصاً بالنسبه إلى السجود في حال القيام، نعم، لو كان جالساً يمكن حصول مرتبه منه بالانحاء. (الجنوردي). * يجب أن ينحني للركوع ولو يسيراً بالمقدار الممكن، كما سيأتي في المسأله الثانيه من فصل الركوع، ثم ينحني للسجود ولو برفع موضع سجوده، كما تقدّم، فإن لم يتمكن أوماً وغمض عينيه ورفع شيئاً يضع جبهته عليه، كما تقدّم. (زين الدين). * مع عدم صدق الركوع والسجود فالظاهر كفايه الإيماء، ولا يجب الانحاء، ولا- الجلوس لإيماء السجود. (حسن القمّي). * لا يجب ذلك مع عدم التمكن من الانحاء المحقق لهما. (الروحاني). * لا وجه لوجوب الانحاء للسجود أصلاً، بل ولا- للركوع مع عدم صدقه عليه عرفاً، كما هو المفروض، وكذا الحال في ما ذكره من الجلوس للإيماء إلى السجود. (السيستاني).

١- ١. لا دليل على وجوب الجلوس للإيماء. (تقى القمّي).

٢- ٢. الأقوى عدم وجوبه. (الكوه كَمَرِي). * لا- دليل على وجوبه. (الفاني). * لا- يجب ذلك، وكذا لا يجب وضع ما يصحّ السجود عليه. (الروحاني). * إذا لم يتجاوز عن مجرّد الإيماء ولم يمكنه السجود الاضطراري فلا يجب الجلوس لإيماء السجود. (اللكراني).

٣- ٣. الأظهر عدم وجوبه وإن كان أولى. (الجواهرى). * على الأحوط. (الحائرى). * وانحنى بقدر الإمكان إذا صدق السجود فى الجملة ولو برفع ما يسجد عليه، وإلاّ كفى مجرّد الإيماء. (الحكيم). * ولو أمكنه إيجاد مسمّى السجود الاضطراري تقدّم على الإيماء. (الخميني). * إن لم يتمكّن من السجود البدليّه أصلاً، وإلاّ فهى مقدّمه على الإيماء. (المرعشى). * الظاهر عدم وجوبه. (محمد رضا الكلبيكاني).

٤- ٤. تقدّم أنّه الأقوى. (صدرالدين الصدر). * الراجح، أو وضعها عليه. (الفاني). * مرّ الكلام حوله. (تقى القمّي). * وجوباً. (مفتى الشيعة). * مرّ الكلام فيه. (السيستاني). * تقدّم مثله. (اللكراني).

وضع (١) ما يصحّ (٢) السجود عليه (٣) على جبهته إن أمكن (٤).

الحكم فى ترك القيام أو ترك الركوع والسجود

(مسألة ١٧): لو دار أمره بين الصلاة قائماً مومناً أو جالساً مع الركوع والسجود فالأحوط (٥) تكرار الصلاة (٦)،

ص: ١٣٦

١- ١. تقدّم التفصيل فيه. (النائنى، جمال الدين الكلبيگانی). * مراعىً لوضع الجبهة عليه، لا وضعه عليها. (الحائرى). * لا بأس بتركه. (الكوه كمرى). * بمعنى وضع الجبهة على ما يصحّ السجود عليه. (أحمد الخونسارى). * مع مراعاة ما مرّ من وضع الجبهة عليه مع الإمكان. (محمد رضا الكلبيگانی).

٢- ٢. إن لم يتمكّن من وضع الجبهة على المسجد حتّى برفعه، وإلاّ فهو مقدّم على وضع المسجد عليها، كما تقدّم سابقاً. (المرعشى).

٣- ٣. مرّ حكمه آنفاً. (الخوئى).

٤- ٤. على الأحوط. (السبزوارى).

٥- ٥. حيث إنّه لا يتصوّر التزاحم بين أدله الأجزاء والشرائط، بل الحقّ هو التعارض، فلا بدّ من ترجيح ما يكون أحدث منها، ومع عدم تمييزه تصل النوبة إلى الاحتياط الذى هو طريق النجاة. (تقى القمى).

٦- ٦. وإن كان الأقوى الاكتفاء بالجلوس مع الركوع والسجود، وكذا لو دار الأمر بين الإيماء لأحدهما وبين الجلوس مع الإتيان به، ومع الضيق يتعيّن الثانى، ولا يتخير، بل يقدّم أحدهما على القيام مومناً فضلاً عن كليهما. (كاشف الغطاء). * لا يبعد جواز الاكتفاء بصلاة واحده، والجمع بين الإيماء قائماً والركوع من جلوس مع قصد ما هو الركوع فى علم الله. (أحمد الخونسارى). * وإن لا يبعد لزوم اختيار الأوّل فى السعة فضلاً عن الضيق، لكن لا ينبغى ترك الاحتياط بالتكرار فى السعة واختيار الأوّل فى الضيق والقضاء جالساً، بل لا يترك فى الفرضين. (الخمىنى). * تقدّم أنّ الأظهر هو التخيير مطلقاً. (الخوئى). * والأظهر هو التخيير مطلقاً. (روحانى). * يتعيّن الأوّل والأولى الجمع، وكذا فى المسألة الآتية. (مفتى الشيعه). * والأظهر تعيّن الأوّل. (السيستانى).

- ١ - ١. بل يصلى جالساً، والأحوط قضاء الفرد الآخر. (صدر الدين الصدر). * بل يتعين الجلوس والركوع والسجود معه على الأقوى. (الرفيعي). * بل يختار الثاني، فيصلّى جالساً مع الركوع والسجود، ويقضى الأول على الأحوط وقد تقدم ذلك في فصل مكان المصلى في الشرط السادس. (زين الدين). * بل يختار الأول. (حسن القمّي).
- ٢ - ٢. لو أراد ترك الاحتياط صلى قائماً مؤمناً ويتعين في الضيق. (الجواهرى). * الأحوط أن يختار الأول. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * الأحوط في الضيق تقديم القيام مع القضاء. (الحائري). * لا يبعد وجوب تقديم الأول. (الإصفهاني). * الأظهر تعيين الصلاه جالساً. (حسين القمّي). * بل يصلى قائماً مؤمناً في وجهه قوى. (آل ياسين). * الأرجح تقديم الأول. (الكوه كمرى). * الأحوط إختيار الأول. (الإصطهباناتي). * بل يختار الأول منهما. (البروجردى). * ويحتاط بالقضاء. (عبدالهادى الشيرازى). * الأحوط تقديم الثاني، وقضاء الأول. (الحكيم). * بل يختار الأول على الأحوط. (الشاهرودى). * الأحوط أن يختار الثاني، ويقضى صلاه كامله بعد زوال العذر. (الميلاني). * الأولى أن يأتى بالأول في الوقت، وبالثاني قضاءً. (البنجوردى). * الأقوى الإتيان بأحدهما في الوقت، وبالأخر في خارجه. (أحمد الخونسارى). * لا يبعد تقديم الأول. (عبدالله الشيرازى). * بل يختار الثاني، ويحتاط بالقضاء للأول. (الفانى). * الأقوى تعيين الأول، والأحوط القضاء جالساً إن لم يتجدد له التمكن، وإلا فالقضاء قائماً. (المرعشى). * الأحوط تقديم الثاني، وقضاء الأول. (الأملى). * والأقرب تقديم الأول. (محمد رضا الكلبيگانی). * بل يختار الأول. (السبزواري). * بل يقدم الأول. (محمد الشيرازى). * بل يختار الأول، ولا تبعد كفايته في فرض السعه أيضاً. (اللكراني).

(مسأله ١٨): لو دار أمره بين الصلاة قائماً ماشياً أو جالساً فالأحوط (١) التكرار (٢) أيضاً (٣).

ص: ١٣٨

- ١- ١. مع سعه الوقت، وفي ضيقه يصلى جالساً. (صدرالدين الصدر).
- ٢- ٢. لكن لو ضاق الوقت صلى جالساً على الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * ومع الضيق لا يبعد تقديم الجلوس. (الكوه كمرى). * وفي الضيق يختار الجلوس. (الفانى). * فى السعه وفى الضيق وجه، اختيار الثانى قوى، والأحوط القضاء على النحو الأول أيضاً. (المرعشى). * ولكن لو ضاق الوقت صلى جالساً، ويقضى الآخر على الأحوط. (الآملی). * وفى الضيق لا يبعد تقديم الجلوس. (اللكرانی).
- ٣- ٣. والأظهر تعین الصلاة ماشياً. (الجواهرى). * ومع الضيق يختار الثانى. (الإصفهانی). * ومع الضيق يختار الثانى فى وجه قوى. (آل ياسين). * بل يكفى الصلاة جالساً، وفى الضيق يتعين. (كاشف الغطاء). * ومع الضيق الأحوط أن يصلى جالساً، بل لا يخلو من قوه. (الإصطهباناتى). * وفى الضيق يختار الجلوس. (البروجردى). * إلا أنه مع الضيق يختار الجلوس. (مهدي الشيرازى). * وفى الضيق يختار الثانى، ويقضى الآخر على الأحوط. (الحكيم). * لكن لو ضاق الوقت صلى جالساً على الأظهر المشهور. (الشاهرودى). * ومع الضيق يختار الثانى فى الوقت ويأتى بالأول فى خارج الوقت. (البجنوردى). * ومع عدم إمكانه ولو للضيق يقدم الجلوس. (الشريعتمدارى). * ولا يبعد لزوم اختيار الجلوس، لكن لا يترك الاحتياط المذكور فى السعه، وفى الضيق يختار الجلوس ويقضى ماشياً. (الخمينى). * وإن كان الأظهر تعين الصلاة قائماً ماشياً. (الخوئى). * وفى الضيق يختار الجلوس احتياطاً. (السبزواری). * ومع الضيق يصلى ماشياً ثم يقضى على الأحوط. (زين الدين). * وفى الضيق يقدم الثانى. (محمدالشيرازى). * والأظهر تعين الصلاة جالساً. (الروحانى).

فى من كانت وظيفته الجلوس و أمكنه القيام للركوع

(مسأله ١٩): لو كان وظيفته الصلاه جالساً وأمكنه القيام حال الركوع وجب ذلك [\(١\)](#).

حكم القادر على القيام فى بعض الركعات أو الركعه

(مسأله ٢٠): إذا قدر على القيام فى بعض الركعات دون الجميع وجب

ص: ١٣٩

١ - ١. إذا أمكنه القيام للركوع فقط أو أمكنه القيام فى جميع الصلاه ولكن ضاق الوقت عن إعادتها أمّا إذا أمكن القيام لجميع الصلاه فى سعه الوقت فلا بدّ من إعادته الصلاه. (زين الدين).

أن يقوم (١) إلى أن يتجدد العجز (٢)، وكذا إذا تمكّن منه في بعض الركعة لا- في تمامها (٣)، نعم، لو علم من حاله أنه لو قام أول الصلاة لم يدرك من الصلاة قائماً إلا ركعة أو بعضها، وإذا جلس أولاً يقدر على الركعتين قائماً أو أزيد مثلاً لا يبعد (٤) وجوب (٥) تقديم الجلوس (٦)، لكن لا يُترك

ص: ١٤٠

- ١- ١. على الأحوط. (الحكيم).
- ٢- ٢. الأظهر التخيير في جميع هذه الموارد، نعم. في ما لو دار الأمر بين القيام المتصل بالركوع وبين غيره يقدم الأول. (الروحاني).
- ٣- ٣. في ما إذا لم يكن القيام المتأخر ركناً. (السيستاني).
- ٤- ٤. بل لا- يبعد العكس، والاحتياط لا- يُترك. (آل ياسين). * الأقرب وجوب تقديم القيام فيه وفي الفرع التالي، ولا يلزم الاحتياط. (مهدى الشيرازي). * بل هو بعيد، والأقوى في الضيق تقديم القيام في هذه الصورة وفي التي بعدها، وأما في السعة فيحتاج بالتركرار. (المرعشي). * بل هو بعيد، والظاهر وجوب تقديم القيام فيه وفي الفرض الثاني. (الخوئي). * بل بعيد في كلتا صورتين، والأظهر وجوب القيام إلى أن يعجز عنه. (تقى القمي). * بل لا- يبعد وجوب تقديم القيام، وكذا في ما بعده. (اللكراني).
- ٥- ٥. بل الأقوى وجوب تقديم القيام، وكذا في ما بعده، والأحوط تكرار الصلاة. (زين الدين). * بعيد. (حسن القمي).
- ٦- ٦. بل لا يبعد وجوب تقديم القيام، وكذا ما بعده. (البروجردی). * بل تقديم القيام. (عبدالهادي الشيرازي). * بل الظاهر وجوب تقديم القيام، لكونه المقدم في الوجود فيقدم، إلا إذا دار الأمر بين فوته وفوت الركني، فيقدم الركني، كما إذا دار بين فوته في أول الركعة أو فوته حال الركوع، نعم، لا بأس بتكرار الصلاة احتياطاً. (البجنوردی). * بل لا يبعد تقديم القيام، وكذا في الفرع الآتي، لكن لا يُترك الاحتياط. (الخميني). * بل لا يبعد تقديم القيام فيه وفي ما بعده. (محمد رضا الكلبيكاني). * بل يقدم القيام في صورتين على الأحوط. (محمد الشيرازي). * بل يبعد مع ضيق الوقت، ومع سعة لا يبعد. (مفتي الشيعه).

الاحتياط (١) حينئذٍ بتكرار (٢) الصلاة. كما أنّ الأحوط (٣) في صورته دوران الأمر بين إدراك أوّل الركعة قائماً والعجز حال الركوع أو العكس أيضاً تكرار (٤) الصلاة (٥).

ص: ١٤١

١- ١. لا بأس بتركه. (الجواهرى، الفانى، السيستانى).

٢- ٢. فى سعه الوقت وفى ضيقه، فالأظهر وجوب قيامه أوّل الصلاة. (صدرالدين الصدر).

٣- ٣. ولكنّ الأقوى فى المقامين الإتيان بأوّل الصلاة قائماً إلى أن يتحقّق العجز فيجلس. (كاشف الغطاء). * لكن لو ضاق الوقت ولم يتمكّن من التكرار فيقدّم الركنى على غيره مطلقاً، وفى ما عدا هذه الصورة يقدّم المقدّم. (الشاهرودى). * والأظهر تقديم القيام الركنى على غيره، سواء كان متقدّماً زماناً أو متأخراً، وفى غير ذلك يقدّم المقدّم مطلقاً، إلا إذا دار الأمر بين القيام حال التكبيره والقيام المتّصل بالركوع فإنّه لا يبعد تقدّم الثانى. (السيستانى).

٤- ٤. مع سعه الوقت، ومع الضيق فالأظهر وجوب قيامه فى أوّل الركعة. (صدرالدين الصدر).

٥- ٥. التكرار غير لازم، ومراعاة حال الركوع لازمه. (الجواهرى). * لو دار الأمر بين الركنى وغيره قدّم الركنى مطلقاً، وفى ما عدا ذلك قدّم المقدّم مطلقاً. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * ومع الضيق يختار الثانى. (الكوه كمرى). * جواز تقديم القيام المتّصل بالركوع قوى. (الفانى). * فى السعه وفى الضيق لا يبعد تقديم الأوّل فى الصورتين. (السبزوارى).

(مسأله ٢١): إذا عجز عن القيام ودار أمره بين الصلاه ماشياً أو راكباً (١) قَدَم (٢) المشى (٣) على الركوب (٤).

ص: ١٤٢

- ١- ١. أى جالساً على الدابّه أو نحوها فى حال السير ، الملازم عادةً لفوات بعض واجبات الركوع والسجود مضافاً إلى القيام والاستقرار. (السيستانى).
- ٢- ٢. والأحوط الجمع. (اللكراني).
- ٣- ٣. لا يبعد التخيير بينهما مع التساوى. (الجواهرى). * فى ترجيح بعض مراتب المشى على بعض الركوب القريب بهيئته القيام نظر جِداً. (آقاضياء). * فيه تأمّل، والأحوط التكرار. (الكوه كَمَرى). * إلّا- إذا كان الركوب أَقَرَّ فيتساويان، بل قد يترجّح الركوب، ولو دار بين الجلوس مستقراً والقيام بلا استقرار قَدَم الثانى. (كاشف الغطاء). * لا يُترك الاحتياط بالجمع، وفى الضيق يختار أحدهما، ويقضى مع الآخر. (الخمينى). * ويحتاط بالقضاء الركوبى، هذا فى الضيق، وأمّا فى السعه فيحتاط بالتكرار. (المرعشى). * الأحوط تكرار الصلاه، ومع الضيق يصلّى ماشياً، ثم يقضى على الأحوط. (زين الدين).
- ٤- ٤. مع عدم التمكن من القيام حال الركوب، وإلّا- قَدَم الركوب. (حسين القمى). * فى الضيق وفى السعه يتكرر احتياطاً. (السبزوارى). * بل قَدَم ما هو أقرب للإطمئنان. (مفتى الشيعة).

(مسأله ٢٢): إذا ظنَّ التمكن من القيام فى آخر الوقت وجب (١) التأخير (٢)، بل وكذا مع الاحتمال (٣).

ص: ١٤٣

- ١- ١. لا وجه للوجوب؛ فإنَّ الاستصحاب الاستقبالى يقتضى جواز البدار. (تقى القمى).
- ٢- ٢. الجواز مطلقاً لا- يخلو من قوّه. (الجواهرى). * يجوز البدار. (الفيروز آبادى). * على الأ-حوط، وإن كان الأصل ينفيه. (آقاضياء). * وله أن يصلّى رجاءً، فإن استمرّ العذر فيها، وإلاّ أعاد. (آل ياسين). * على الأحوط، وإن كان الأقوى جواز البدار. (الكوه كمرى). * على الأحوط. (مهدى الشيرازى، محمدرضا الكليايگانى). * على الأحوط، ولا يبعد جواز البدار. (عبدالهادهى الشيرازى). * الأقوى عدم وجوبه فله أن يبادر بانياً على الإعادته لو تمكّن فى الوقت. (الميلانى). * لا يجب ذلك، وإن كان أحسن وأحوط. (الفانى). * على الأ-حوط، وإن كان جواز البدار خصوصاً مع الاحتمال لا- يخلو من قوّه. (الخمينى). * على الأ-حوط، ولا- يبعد جواز البدار كما تقدّم. (الخوئى). * على الأحوط، وإن لم يبعد جواز البدار. (محمد الشيرازى). * على الأحوط له مع الاحتمال أن يصلّى رجاءً، فإن استمرّ العذر فيها، وإلاّ أعاد. (حسن القمى). * بل جاز البدار فى الصورتين، غايه الأمر جوازاً ظاهرياً. (الروحانى). * الظاهر جواز البدار مع حصول اليأس عن التمكن منه، ولا تجب الإعادته حينئذٍ إن اتّفق زوال العذر فى الوقت على الأظهر. (السيستانى). * على الأ-حوط، وإن كان جواز البدار سيّما فى فرض مجرّد الاحتمال غير بعيد. (اللكراني).
- ٣- ٣. العقلانى المعتدّ به. (المرعشى). * ولكنّه إذا صلّى مع الاحتمال برجاء استمرار العذر ثمّ انكشف استمرار العذر كذلك صحتّ صلاته. (زين الدين).

حكم التمكن من القيام مع خوف المرض أو بقاء برئه

(مسألة ٢٣): إذا تمكن من القيام لكن خاف حدوث (١) مرض أو بطوء برئه جاز (٢) له الجلوس (٣)، وكذا إذا خاف من الجلوس جاز له الاضطجاع، وكذا إذا خاف من لص أو عدو أو سبع أو نحو ذلك.

الحكم بين مراعاة الاستقبال و مراعاة القيام

(مسألة ٢٤): إذا دار الأمر بين مراعاة الاستقبال (٤) أو القيام فالظاهر (٥)

ص: ١٤٤

- ١- ١. المتيقن صوره حصول الظن مع الخوف في الجميع. (حسين القمي).
- ٢- ٢. بل وجب. (المرعشي).
- ٣- ٣. بل وجب في الجميع. (الحائري). * بل وجب إذا كان الخوف عقلائيًّا، وإلا لم يجز. (آل ياسين). * بل وجب حينئذٍ. (الكوه كمرى). * بل يجب في ما لا يجوز له التسبب في إحداثه. (محمد رضا الكلبيكاني). * المراد من الجواز هنا وفي ما يأتي الوجوب. (السبزواري).
- ٤- ٤. ولو بالتوجه إلى ما بين اليمين واليسار. (الميلاني). * بمراتبه. (الفاني). * المقابل للاستدبار، وأما لو دار بين الصلاة منحرفاً عن القبلة إلى بين اليمين واليسار وبين ترك القيام قدّم القيام. (محمد الشيرازي). * بالمعنى الشامل لما بين اليمين والشمال. (السيستاني).
- ٥- ٥. لو دار بين الاستدبار والقيام، وأما لو دار الأمر بين التوجه إلى ما بين اليمين واليسار لأنفسهما وإلى نفس القبلة جالساً فلا يُترك الاحتياط بالتكرار في السعة، وإلا فالجلوس مقدّم. (الشاهرودي). * بل الظاهر من حديث الحميري تقديم القيام على القبلة، ومقتضى الاحتياط - الذي هو طريق النجاة - الجمع بين الأمرين بالتكرار. (تقي القمي).

- ١- ١. في أهميته الاستقبال نظر، خصوصاً مع التمكن من الصلاة بين المشرق والمغرب، فلا يُترك الاحتياط بالجمع. (آقاضياء). *
- الأحوط التكرار. (زين الدين). * إذا كان خارجاً عما بين المشرق والمغرب، وإلا فالظاهر لزوم مراعاة الثاني. (اللكراني).
- ٢- ٢. لو دار الأمر بين التوجه إلى ما بين اليمين واليسار قائماً، أو إلى نفس القبلة جالساً فالأحوط التكرار. (النائني، جمال الدين الكليايگانی). * في إطلاقه تأمّل. (آل ياسين). * في ما إذا وصل الانحراف جلوساً إلى حدّ اليمين أو اليسار فصاعداً، وإلا فالتكرار. (محمدتقي الخونساري، الأراكي). * هذا إذا دار الأمر بين الاستدبار أو التوجه إلى اليمين أو اليسار قائماً وبين الاستقبال جالساً، وأمّا لو دار الأمر بين التوجه إلى ما بين اليمين واليسار قائماً أو إلى نفس القبلة جالساً فالأحوط التكرار. (الإصطهباناتي). * إذا تمكّن من القيام واستقبال ما بين المشرق والمغرب وجب ذلك. (البروجردی). * فيه نظر، والأحوط التكرار. (الحكيم). * هذا لو دار بين القيام والاستدبار، وإلا فالأحوط التكرار. (البجنوردی). * في غير ما بين المشرق والمغرب، وأمّا فيه فلا يبعد لزوم مراعاة الثاني. (الخميني). * لو كان القيام مستلزماً للاستدبار أو التوجه لنقطتي المشرق والمغرب، وأمّا لو لم يكن كذلك بل أمكن للقائم التوجه إلى ما بين النقطتين فالأحوط التكرار في السعة، ويتعيّن القيام في الضيق، ومنه ظهر النظر والتأمّل في إطلاق كلامه قدس سره. (المرعشي). * في أهميته الاستقبال نظر، والأحوط التكرار. (الآملی). * والأحوط التكرار مع عدم الحرج. (محمد رضا الكليايگانی). * هذا الإطلاق مشكل، بل مع التمكن من التوجه إلى ما بين اليمين واليسار والصلاة قائماً لا يبعد تعينه. (السبزواری). * في ما [إذا كان الدوران بين الاستدبار والقيام، أمّا إن كان الدوران في ما بين اليمين واليسار فالأحوط التكرار. (حسن القمي). * بل الظاهر هو التخيير. (الروحاني).

(مسألة ٢٥): لو تجدد العجز (١) في أثناء الصلاة عن القيام انتقل إلى الجلوس (٢)، ولو عجز عنه انتقل إلى الاضطجاع، ولو عجز عنه انتقل إلى

ص: ١٤٦

- ١- ١. مع بقاءه إلى آخر الوقت، وإلا فالأحوط إعادة الصلاة بعد ارتفاعه. (مهدى الشيرازي).
- ٢- ٢. مع احتمال بقاء الاضطراب إلى آخر الوقت، وإلا ففيه إشكال، وإن كانت كلماتهم في المقام مطلقه ولكن الدليل غير مساعد. (آقاضياء). * إلا أن يعلم بتجدد قدره بعد ذلك في الوقت فيتعين حينئذ القطع. (محمدتقى الخونساري، الأراكي). * مع استمرار العذر، وكذا في موارد الأبدال الاضطرابية الآتية. (الحكيم). * ثم لو ارتفع العجز والوقت باق أعاد الصلاة. (الميلاني). * المدار في الانتقال إلى ابدال الاضطرابية كليه العذر المستوعب؛ لأن موضوعه الاضطراب، نعم، يجوز الانتقال رجاءً، ولكن يعيد إذا انكشف الخلاف. (الآملی). * مع اليأس العرفي عن تجدد قدره، ومع عدمه فالأحوط الاولى الإتمام ثم الإعاده إن حصلت قدره، وكذا في ما بعده. (السبزواری). * مع استمرار العذر، وكذا في بقيه الفروض. (زين الدين). * مع استمرار العذر. (حسن القمي).

- ١ - ١. والأحوط الاشتغال بالقراءة حال الانتقال، وإعادتها بعد الاستقرار بقصد مطلق القربه في الحالين. (الحائري). * وجوب القراءة في حال الهوى لا- يخلو من قوّه، والأحوط إعادتها بعد استقرار حاله المتأخره بتيه القربه المطلقه. (الإصفهاني). * بل يقرأ، ويذكر حال الانتقال بقصد القربه، ثم يعيدها كذلك بعد الاستقرار على الأحوط. (آل ياسين). * الأحوط الإتيان بهما في الحالين بقصد القربه المطلقه. (محمدتقي الخونساري، الأراكي). * ومن القدماء من حُكي عنه أنّ الأحوط الاشتغال بالقراءة في حال الانتقال والهوى بقصد القربه المطلقه، وكذا إعادتها بعد الاستقرار، وفيه ضعف بين. (المرعشي). * لو قرأ حال الهوى ثم أعاد ما قرأ في حال الاستقرار بقصد القربه المطلقه لوافق الاحتياط. (السبزواري). * إلاّ بقصد القربه المطلقه. (اللكراني).
- ٢ - ٢. الأحوط الاشتغال بالقراءة حال الانتقال، وإعادتها بعد الاستقرار بقصد القربه المطلقه في الحالين. (الإصطهباناتي).
- ٣ - ٣. وهو الهوى، ومبدؤه متّصل بآخر جزءٍ من القيام، فما صدر عنه من القراءة في حال آخر جزء القيام وقع في محلّه. (المرعشي).
- ٤ - ٤. ويجزيه مافعل، سواء تجددت قدره قبل خروج الوقت أم لا، وسواء علم باستمرار عجزه إلى آخر الوقت أو علم العدم أو شكّ، وإن كان الأحوط بعد تجدد قدره خصوصاً في ما لو علم عدم استمرار العجز، بل لا يُترك. (كاشف الغطاء).

(مسأله ٢٦): لو تجددت القدره (١) على القيام فى الأثناء انتقل إليه (٢)،

ص: ١٤٨

١- ١. فى ما لو صلى آخر الوقت، وإلا فقد تقدّم لزوم التأخير على ذى العذر، وكذا فى المسأله التاليه. (مهدى الشيرازى). * مع عدم ظنّها، أو احتمالها فى الابتداء وحين الشروع، فلا- تصادم بين ما سبق منه فى المسأله الثانيه والعشرين وبين ما أفاده هنا. (المرعى).

٢- ٢. على المشهور، والأحوط الإتمام والإعاده؛ حفظاً بين الكلمات والقاعده مع سعه الوقت، نعم، يتم ذلك مع ضيقه، كما لا يخفى. (آقاضياء). * واكتفى بتلك الصلاة إن لم يسع الوقت للإعاده أو الاستئناف، وكذا فى المسأله الآتيه. (الميلانى). * هذا إنما يتم فى ضيق الوقت، وأما فى السعه: فإن أمكن التدارك بلا إعاده الصلاة، كما إذا تجددت القدره بعد القراءه وقبل الركوع وجب، وإلا- وجبت الإعاده فى القيام الركنى دون غيره، وبذلك تظهر الحاله فى المسأله الآتيه. (الخوئى). * مع كونه فى ضيق الوقت وفى السعه يستأنف الصلاة، والأحوط الإتمام بالانتقال إلى المقدور، ثم الاستئناف، وكذا الكلام فى المسأله اللاحقه. (السبزوارى). * مع ضيق الوقت، وكذا فى الفروض اللاحقه، أما مع سعه الوقت فلا بدّ من إعاده الصلاة. (زين الدين). * فإن كان فى سعه الوقت فالأحوط الإتمام والإعاده. (حسن القمى). * هذا فى ضيق الوقت، وأما فى سعته فلا بدّ من رعايه القيام وإن استلزمت الإعاده؛ إذ شمول دليل «لا تعاد فى الأثناء» محلّ الإشكال إن لم يكن ممنوعاً، والاحتياط يقتضى أن تكون الإعاده فى بعض صورها بقصد الرجاء. (تقى القمى). * فى ضيق الوقت، وأما فى السعه فإن أمكن التدارك بلا إعاده الصلاة وجب، وإلا فيعيد الصلاة من جهه فقد القيام الركنى، وبه يظهر حال المسأله الآتيه. (الروحانى).

وكذا لو تجدد القدره للمضطجع القدره على الجلوس، أو للمستلقي القدره على الاضطجاع، ويترك القراءة(١) أو الذكر في حال الانتقال.

(مسأله ٢٧): إذا تجددت القدره بعد القراءة قبل الركوع قام للركوع(٢)، وليس عليه(٣) إعادته(٤) القراءة(٥)، وكذا لو تجددت في أثناء القراءة لا يجب استئنافها، ولو تجددت بعد الركوع: فإن كان بعد تمام الذكر انتصب للارتفاع منه(٦)، وإن كان قبل إتمامه ارتفع(٧) منحنياً(٨) إلى حد الركوع

ص: ١٤٩

- ١- ١. بنحو ما مر. (اللكراني).
- ٢- ٢. مع ضيق الوقت، كما تقدّم، وإذا كان في سعه الوقت فعليه الإعادة. (زين الدين).
- ٣- ٣. بل عليه إعادتها مع سعه الوقت، بل استئناف الصلاة مع السعه. (الحكيم). * والأحوط إعادتها واستئناف الصلاة. (الآمل).
- ٤- ٤. هذا وما بعده من الصور إذا كان في ضيق الوقت، وأمّا مع السعه وتجدد القدره _ كما هو المفروض _ فالأحوط إعادته الصلاة في جميع الصور. (الجنوردي). * الإطلاق فيه وفي ما يليه محلّ إشكال. (المرعشي). * بل عليه الإعادة والاستئناف إن كان في الأثناء، بل الأحوط مع سعه الوقت الإتمام والإعادة في جميع صور المسأله، ولا يترك، وإن ضاق الوقت عن الجمع بين الإتمام والإعادة قطعها وأعاد. (حسن القمّي). * مرّ الإشكال قريباً في عدم وجوب الإعادة، وبما ذكرنا يظهر الإشكال في ما يأتي. (تقى القمّي).
- ٥- ٥. الأحوط إعادتها، وكذا استئنافها في الصورة التاليه. (الميلاني).
- ٦- ٦. في وجوب الانتصاب إشكال، بل منع. (الخوئي).
- ٧- ٧. الأحوط في هذا الشقّ إتمام الذكر ثمّ الارتفاع منحنياً إلى حدّ الركوع القيامي، والإتيان بالذكر أيضاً في هذا الحال بقصد القربه. (الإصطهباناتي).
- ٨- ٨. الأحوط في هذه الصورة الإتيان بالذكر في حال الركوع الجلوس بقصد القربه، ثمّ الارتفاع منحنياً إلى حدّ الركوع القيامي، والإتيان بالذكر أيضاً في هذا الحال بقصد القربه. (الحائري). * الظاهر الاكتفاء بما سبق منه. (الفيروزآبادي). * واحتاط بإعادة الصلاة أيضاً. (حسين القمّي). * وإن كان الأحوط إتمام الذكر جالساً، ثمّ الارتفاع منحنياً والإتيان بالذكر بقصد القربه فيهما. (الكوه كمرى). * على الأحوط. (عبد الهادي الشيرازي). * ليس له وجه وجهه. نعم، لسقوط الذكر وجهه، هذا، وأمّا على المختار في ذوى الأعذار فلا. محيص عن الاحتياط بالإعادة في سعه الوقت في جميع الصور. (الشاهرودي). * الأحوط إتمام الذكر جالساً، ثمّ الارتفاع منحنياً إلى حدّ الركوع عن قيام، والإتيان بالذكر بقصد القربه المطلقه. (المرعشي). * في وجوبه إشكال، بل منع. (الخوئي). * والأحوط الإتيان بالذكر في الحالتين بقصد الرجاء. (محمد رضا الكلبايگاني).

القيامى (١) ولا يجوز له الانتصاب (٢) ثم الركوع، ولو تجددت بعد رفع الرأس (٣) من الركوع (٤) لا يجب عليه القيام للركوع (٥)؛ لكون انتصابه

ص: ١٥٠

-
- ١-١. ويأتى بالذكر فى الحالتين بقصد الرجاء على الأحوط. (زين الدين).
 - ٢-٢. بل يجب الاستئناف مع سعه الوقت، ومع الضيق الأحوط الإتمام والقضاء. (الحكيم). * والأحوط استئناف الصلاة مع سعه الوقت، ومع الضيق يحتاط بالإتمام والقضاء. (الآمل).
 - ٣-٣. وكونه جالساً مستقراً. (المرعى).
 - ٤-٤. والجلوس مطمئناً. (الإصطهباناتى).
 - ٥-٥. مع تحقق الجلوس معتدلاً، وإلا فلو تجددت قبل تحققه وجب القيام. (السيستانى).

الجلوسى بدلاً عن الانتصاب القيامى ويجزى عنه، لكن الأحوط (١) القيام (٢) للسجود عنه.

لو ركع قائماً ثم عجز عن القيام

(مسأله ٢٨): لو ركع قائماً ثم عجز عن القيام: فإن كان بعد تمام الذكر جلس (٣) منتصباً (٤) ثم سجد، وإن كان قبل الذكر هوى (٥) متقوّساً (٦) إلى حدّ الركوع الجلوسى ثم أتى بالذكر (٧).

ص: ١٥١

١ - ١. لا- يُترك. (الإصفهاني، عبدالله الشيرازي، الخميني، الآملی، اللنكراني). * بل لا- يُترك. (محمدتقى الخونساري، الأراكي). * بل الأقوى. (البروجردی، مهدي الشيرازي، الحكيم). * بل لا- يخلو من وجه. (الميلاني). * بل الأقوى ذلك؛ لتحصيل القيام المتعقب بالسجود مهما أمكن. (المرعشي). * لا يُترك هذا الاحتياط، ويأتي به برجاء المطلوبيه. (زين الدين).

٢ - ٢. لا يُترك. (حسين القمّي، محمد الشيرازي، حسن القمّي).

٣ - ٣. هذا مبني على الاحتياط. (تقى القمّي).

٤ - ٤. في وجوبه إشكال، بل منع. (الخوئي).

٥ - ٥. ولا يُترك الاحتياط بالإعادة. (تقى القمّي).

٦ - ٦. لا يبعد سقوط الذكر، وكفايه الركوع الذي أتى به. (البروجردی). * فيه إشكال، والأولى سقوط الذكر حينئذٍ. (الرفيعي).

* ليس بالازم؛ لسقوط الذكر. (الشاهرودي). * احتمال سقوط الذكر وكفايه الركوع الصادر عنه في الفرض غير بعيد.

(المرعشي). * في وجوبه إشكال، والأظهر عدم وجوبه. (الخوئي). * لا يبعد كفايه الركوع وسقوط الذكر. (اللكراني).

٧ - ٧. ثم احتاط بإعادة الصلاة. (حسين القمّي). * بل أتى به في الحالين، كما مرّ نظيره. (محمدتقى الخونساري، الأراكي).

(مسأله ٢٩): يجب (١) الاستقرار (٢) حال القراءه والتسبيحات، وحال ذكر الركوع والسجود، بل فى جميع أفعال الصلاه وأذكارها (٣)، بل فى حال القنوت (٤) والأذكار (٥) المستحبه (٦)، كتكبيره الركوع والسجود، نعم، لو كبر بقصد الذكر المطلق فى حال عدم الاستقرار لا بأس به، وكذا لو سبّح أو هلل، فلو كبر بقصد (٧) تكبير الركوع فى حال الهوى له أو للسجود (٨) كذلك، أو فى حال النهوض يشكل

ص: ١٥٢

١- ١. فى وجوب الاستقرار إشكال. (تقى القمى).

٢- ٢. على الأحوط اللازم. (الفانى).

٣- ٣. إطلاقه مبنى على الاحتياط، وكذا اعتباره فى القنوت والأذكار المستحبه. (السيستانى).

٤- ٤. الأقوى عدم وجوب الاستقرار فيه وفى الأذكار المستحبه وإن كان أحوط، نعم، لابد فى كل واحد من اعتبار محلّه من حال القيام أو الجلوس. (الميلانى). * على الأحوط فيه وفى الأذكار المستحبه. (الخمينى). * الأظهر عدم اعتبار الاستقرار فى حال القنوت والأذكار المستحبه. (الروحانى). * على الأحوط فى القنوت وفى الأذكار المستحبه. (اللكراني).

٥- ٥. الأمر غير صافٍ عن شوب الإشكال. (المرعشى). * على الأحوط. (حسن القمى).

٦- ٦. اعتباره فى المستحبه على الأحوط والأولى. (الجواهرى). * الظاهر عدم وجوب الاستقرار فيها وفى القنوت. (الخوئى). * على الأحوط. (محمد الشيرازى).

٧- ٧. هذا من الفعل فى غير المحلّ، لا ممّا نحن فيه، وفى المستحبات لا يضرّ فى الصلاه، نعم، يحرم مع العمد. (الحكيم).

٨- ٨. موضع التكبير المستحب هو حال الانتصاب قبل الركوع أو السجود أو بعد السجود، فإذا أتى به فى حال الهوى أو حال النهوض فقد أتى به فى غير محلّه، ولا يجوز ذلك مع العمد، ولا تبطل به الصلاه. (زين الدين).

صَحَّتْهُ (١) فالأولى لمن يكبر كذلك أن يقصد الذكر المطلق، نعم، محلّ قوله: «بحول الله وقوّته» حال النهوض للقيام.

حكم العاجز عن السجود

(مسأله ٣٠): مَنْ لا يقدر على السجود يرفع موضع (٢) سجوده (٣) إن أمكنه، وإلا وضع (٤)

ص: ١٥٣

١- ١. لكن لوصلّى كذلك جاهلاً بالحكم لا يبعد الصَّحَّة. (النائني، جمال الدين الكلّيايگاني). * لكنّه لا يضرّ بصحّة الصلاه. (الرفيعي). * مع العلم بالحكم لا يبعد البطلان، بل ومع الجهل أيضاً إذا كان عن تقصير. (الشاهرودي). * الصَّحَّة في ما ذكر لا تخلو من وجه، بل الاستقرار في الأذكار المندوبه لا دليل عليه. (الفاني). * لفقد الاستقرار على ما اختاره، أو لكونه زائداً مأثياً به في غير محلّه، فزيادته قادحه في الصَّحَّة. (المرعشي). * لو لم يحصل منه قصد مطلق الذكر في الجملة، ثمّ إنّ سيأتى منه قدس سره الاحتياط الوجوبى في اعتبار الطمأنينه في الأذكار المندوبه في الركوع، وقد جزم في المقام باعتبار الاستقرار فيها، ثمّ أشكل في العمد مع تركه. (السبزواري). * بل لا يصحّ، ولكن لا يضرّ بصحّة الصلاه. (السيستاني).

٢- ٢. مع الانحناء الممكن بالمقدار الذى يصدق معه السجود، فإن لم يمكن انتقال إلى الإيماء. (الحكيم). * الأحوط الجمع بينه وبين الإيماء. (الآملی).

٣- ٣. مع الانحناء الذى يصدق معه السجود بالقدر الممكن. (زين الدين).

٤- ٤. لو تمكّن من وضع جبهته على ما يصحّ السجود عليه فالأحوط وجوبه، ويقصد الإيماء به للسجود، وإلا لم يجب وضعه على جبهته، ويكتفى بما يمكنه من الإيماء. (النائني). * لو تمكّن من وضع جبهته على ما يصحّ السجود عليه فالأحوط وجوبه، ويقصد الإيماء للسجود، وإلا لم يجب وضعه على جبهته، ويكتفى بما يمكنه من الإيماء. (جمال الدين الكلّيايگاني). * قد عرفت أن الأقوى عدم وجوبه. (الكوه كمرى). * الأقوى حينئذٍ هو وجوب الإيماء بدلاً من السجود. نعم، الأحوط ضمّ الوضع المذكور إلى الإيماء. (البروجردى). * بل يومئ، والوضع أفضل. (الفاني). * بعد الإيماء على الأحوط. (اللكراني).

١ - ١. تقدّم أنّ الأقوى عدم وجوبه في الصلاة مع الإيماء جالساً. (الميلاني). * الأحوط الجمع بينه وبين الإيماء. (عبدالله الشيرازي). * على الأحوط، كما مرّ. (محمد الشيرازي). * على الأحوط، والظاهر عدم وجوبه في غير المستلقى والمضطجع. (حسن القمّي). * قد مرّ عدم وجوبه. (الروحاني).

٢ - ٢. مراعيّاً لوضع الجبهة عليه، كما مرّ. (الحائري). * والأحوط الجمع بينه وبين الإيماء بالرأس أو العين مع عدم قصده الجزئيّ، يأتي بهما بقصد ما في الذمّه فراراً عن صدق الزيادة، كما لا يخفى. (آقاضياء). * وإن كان الأقوى عدم وجوبه. (عبدالهادي الشيرازي). * بل أوماً للسجود ووضع ذلك حينه على الأحوط. (الخميني). * قد تقدّم أنّ الأحوط الجمع بين الإيماء بدلاً عن السجود، ووضع المسجد على الجبهة إن لم يمكن وضعها عليه. (المرعشي). * بل يضع الجبهة عليه بعد رفعه مع الإمكان، كما مرّ. (محمد رضا الكلبيكاني).

٣ - ٣. على الأحوط مع الإيماء وتغميض العينين، كما تقدّم في المسألة الخامسة عشره. (زين الدين).

كما مر (١).

كيفية الجلوس للمصلي جالساً

(مسألة ٣١): من يصلي جالساً يتخير بين أنحاء الجلوس، نعم، يستحب (٢) له (٣) أن يجلس جلوس القُرفصاء (٤)، وهو أن يرفع فخذه وساقه، وإذا أراد أن يركع ثنى رجله، وأما بين السجدين وحال التشهد فيستحب أن يتورك.

مستحبات القيام

(مسألة ٣٢): يستحب في حال القيام أمور (٥):

أحدها: إسدال المنكبين (٦).

ص: ١٥٥

- ١- ١. مر إبراء الإيماء. (الجواهرى). * وقد مر أن الواجب أن يضع جبهته عليه، لالعكس حتى الإمكان. (صدرالدين الصدر). * على الأحوط. (البجنوردى). * وقد مر أنه لا يبعد عدم وجوبه. (الخوئى). * بل يضع الجبهة عليه بعد الرفع إن أمكن. (السبزواري). * وقد مر الكلام حوله. (تقى القمى). * مر التفصيل فيه في المسألة (١٥). (السيستانى).
- ٢- ٢. هاهنا كلام، والأحوط ترك القُرفصاء. (الفيروزآبادى).
- ٣- ٣. بتيه الرجاء. (محمد الشيرازى).
- ٤- ٤. كالمتهى للقيام، وترجيحه بالمعنى المذكور فى المتن لقربه من القيام. (المرعشى). * الوارد فى النص التربع وإرادته القُرفصاء منه بعيد. (السيستانى).
- ٥- ٥. قد تقدم مراراً أن أكثر المندوبات غير قوِّيه المستند، وأنها أكثر ممّا ذكره الماتن فى طيّ الأبواب. (المرعشى).
- ٦- ٦. وعدم رفعهما، كما قد يفعله المتجبرون أو اللُّهاه. (المرعشى).

الثاني: إرسال اليدين (١).

الثالث: وضع الكفين على الفخذين قبال الركبتين، اليمنى على الأيمن، واليسرى على الأيسر.

الرابع: ضمّ جميع أصابع الكفين.

الخامس: أن يكون نظره إلى موضع سجوده (٢).

السادس: أن ينصب فقار ظهره ونحره.

السابع: أن يصفّ قدميه (٣) مستقبلاً بهما متحاذيتين، بحيث لا تزيد إحداهما على الأخرى، ولا تنقص عنها.

الثامن: التفرقه بينهما بثلاث أصابع مفرّجات أو أزيد إلى الشبر (٤).

التاسع: التسويه بينهما في الاعتماد.

العاشر: أن يكون مع الخضوع والخشوع (٥)، كقيام العبد الذليل بين يدي المولى الجليل.

ص: ١٥٦

١-١. وعن بعضهم التقييد بكونهما بارزتين. (المرعشي).

٢-٢. والخشوع ببصره، كما في عبائهم، وقالوا: يكره له النظر إلى السماء أو إلى اليمين والشمال، والحكم بالكراهه غير نقى المستند. (المرعشي).

٣-٣. كما في الرضوى، وقد مرّ غير مرّه أنّه لا حجّيه له على ما هو التحقيق في محلّه، فالحكم بالاستحباب مشكل، ولا بأس بالرجاء. (المرعشي).

٤-٤. كما في صحيحه زراه. (المرعشي).

٥-٥. وقد ورد في ذلك روايات عن النبي وأهل بيته الميامين قولاً وفعلاً بما يعسر عدّه، وفّقنا الله تعالى للتأسي بهم عليهم السلام. (المرعشي).

ما يجب قراءته فى صلاه الفرائض

يجب فى صلاه الصبح والركعتين الأولتين من سائر الفرائض قراءه سوره الحمد وسوره كامله (١) غيرها بعدها، إلا (٢) فى المرض

ص: ١٥٧

١- ١. على الأحوط. (آل ياسين، الخوئى، حسن القمى). * واشترط كمالها كاد أن يُعَدَّ من ضروريات فقه الشيعة، بل عدّه بعض الأصحاب من انفراديات الإماميّة، سواء قيل بوجوب السوره _ كما هو الأشهر _ أم لا. (المرعشى). * على الأحوط فى السوره احتياطاً لا- يُترك. (زين الدين). * الأظهر بحسب الروايات عدم وجوب السوره، إلا- أنّه لأجل إفتاء الأساطين والمحقّقين بالوجوب لا- يُترك الاحتياط بإتيانها، والأظهر أيضاً جواز التبعض. (الروحانى). * تجب السوره فى الفريضه وإن صارت نافله كالمعاده ولا- تجب فى النافله وإن كانت واجبه بالنذر ونحو ذلك على الأقوى فيجوز الاقتصار على الحمد أو مع قراءه بعض السوره. (مفتى الشيعة). * على الأحوط ، وعليه تبتنى جملة من الفروع الآتية. (السيستانى).

٢- ٢. فى تماميّة الدليل على استثناء الموارد المذكوره إشكال، فاللازم العمل على طبق القواعد الأوليه، هذا بالنسبه إلى غير ضيق الوقت، وأمّا فيه: فإن أمكنه الإتيان بركعه تامّه فى الوقت يأتى بها، وإلاّ تكون الصلاه فائته، والحكم المذكور مخصوص بصلاه الفجر، ولا تجرى قاعده «من أدرك» فى غيرها، وعلى ما ذكر لا تصل النوبه إلى كون السقوط عزيمه أو رخصه، ومع التنزل لا بدّ من الالتزام بكونه عزيمه؛ إذ مع السقوط يكون الإتيان بها تشريعاً محرّماً. (تقى القمى).

والاستعجال (١) فيجوز الاقتصار على الحمد، وإلا- في ضيق الوقت (٢) أو الخوف (٣) ونحوهما من أفراد الضرورة (٤) فيجب الاقتصار عليها (٥) وترك السورة (٦)، ولا يجوز تقديمها عليه، فلو قدّمها عمداً بطلت الصلاة؛ للزيادة العمديّة (٧)

ص: ١٥٨

١- ١. لغرض ديني وإن لم يبلغ حدّ الوجوب، أو دنيوي وإن لم يبلغ حدّ الاضطرار. (كاشف الغطاء). * إذا كانا موجبين للمشقة في قراءة السورة لا مطلقاً. (زين الدين). * والأحوط وجوباً الاقتصار على صورته المشقة في الجملة. (مفتي الشيعه).

٢- ٢. الأقوى أن ضيق الوقت لا يوجب سقوط الوجوب. (عبدالله الشيرازي).

٣- ٣. المراد: خوف الضرر الذي لا يجوز تحمّله. (حسين القمّي). * إذا كان الخوف ممّا لا يجوز تحمّله، وإلاّ جاز تركها وجاز الإتيان بها. (مهدى الشيرازي).

٤- ٤. الموجبه للتحريم، أمّا الضرورة التي لا- توجب التحريم فتدخل في الفرض الأول. (زين الدين). * الأظهر كفايه مطلق الضرورة العرفيه في سقوطها، وأمّا الحكم بوجوب تركها في صورته الخوف فليس على إطلاقه. (السيستاني).

٥- ٥. الأحوط في صورته الضيق القضاء أيضاً. (حسين القمّي).

٦- ٦. لكن لو قرأها لم تبطل صلاته على إشكال في بعض فروضه، كما سيأتي في ما لو قرأ ما يفوت الوقت من السور الطوال. (كاشف الغطاء).

٧- ٧. في صدق الزيادة عليه نظر؛ لاحتمال كون المعتبر جزءاً في الصلاة هي القراءة، بضميمه دعوى انصراف أدلّه الزيادة إلى تكرار ما اعتبر جزءاً في الصلاة، لا جزء جزء، كما أشرنا إليه سابقاً أيضاً. (آقاضياء). * حصول الزيادة العمديّة المبطله بمثل ذلك محلّ نظر، فلو تداركها بعد الحمد صحت، كما لو أتى بها رياءً وأعادها. (كاشف الغطاء). * قرأها ثانياً أم لا. نعم، إن لم يقرأها ثانياً نقص عن صلاته أيضاً، وإن لم يكن أثر لهذه النقيصه بعد البطلان بالزيادة العمديّة. (عبدالهادي الشيرازي). * إذا أتى بها بقصد الجزئيّه _ وهو محقق عنوان الزيادة _ فعليه لا- يتوقّف البطلان على إتيانها ثانياً، أو على خلاف الترتيب. (عبدالله الشيرازي). * لا- يبعد صدق الزيادة على الإتيان بها في غير محلّها بقصد الجزئيّه، [سواء] قرأها ثانياً أم لا. (المرعشي). * في صدق الزيادة حينئذٍ محلّ إشكال، ولو صدقت الزيادة فلا فرق بين قراءتها ثانياً أم لا. (الأملي).

- ١- ١. وكذا إن لم يقرأها. (الحكيم، حسن القمى). * الزيادة تتحقق بالإتيان بها فى غير محلّها. (تقى القمى).
- ٢- ٢. الأقرب عدم البطلان إذا قرأها أو غيرها بعد الحمد. (الجواهرى). * مع العلم بالحكم، لكن للتشريع. (الحائرى). * وإن لم يقرأها ثانياً؛ لصدق الزيادة العمديه بإيجادها عمداً فى غير محلّها. (البجنوردى). * الظاهر صدق الزيادة العمديه وإن لم يقرأها ثانياً. (الخوئى). * الأحوط فى هذه الصورة الإتمام ثمّ الإعادة. (محمدرضا الكلپايگانى). * إن أتى بالأولى بقصد الجزئيه، وأمّا إن أتى بها بقصد القرآنیه فتصحّ صلاته ولا شىء عليه. (السبزوارى). * الظاهر صدق الزيادة العمديه، سواء قرأها ثانياً أم لا. (زين الدين). * بل وإن لم يقرأها أيضاً. (محمد الشيرازى). * بل وإن لم يقرأها، غايه الأمر مع الاقتصار على ما قرأ تصدق النقيصه أيضاً على القول بوجوبها. (الروحانى). * بل وإن لم يقرأها. (السيستانى).

سهواً وتذكر قبل الركوع أعادها (١) بعد الحمد (٢)، أو أعاد غيرها، ولا يجب عليه إعادته الحمد (٣) إذا كان قد قرأها.

حكم القراءة

(مسألة ١): القراءة ليست ركناً، فلو تركها وتذكر بعد الدخول في الركوع صحّت الصلاة، وسجد (٤) سجدة (٥) السهو (٦).

ص: ١٦٠

- ١- ١. هذا إنما يتم بناءً على القول بجريان قاعده «لا تعاد» في الأثناء وجريانها فيها محلّ الإشكال، فلا مناص من رعايه الاحتياط، ومما ذكر يظهر الكلام في جملة من الفروع الآتية. (تقى القمّي).
- ٢- ٢. بقصد القربه. (الحائري).
- ٣- ٣. الأحوط في صورته التقديم عمداً إعادته الحمد. (كاشف الغطاء).
- ٤- ٤. على الأحوط والأفضل. (الجواهرى). * على الأحوط، وإن كان الأقوى عدم الوجوب في ترك الحمد والسوره. (الخميني). * وجوب سجدة السهو يختصّ بموارد خاصّه. (تقى القمّي).
- ٥- ٥. على الأحوط. (الإصفهاني).
- ٦- ٦. بوجه الاستحباب. (الفيروز آبادي). * على الأحوط، وإن كان الأقوى عدم وجوبهما. (الكوه كمرى). * على الأحوط، كما يأتي. (البروجردى). * على الأحوط، كما يأتي، وكذا مابعده. (الحكيم). * إن عمّم وجوب السجده لكلّ زياده ونقيصه، وإلا فلا تجب، ويتمّ وجوب تكريرها لو جعل الميزان تعدّد المسهو، لا تعدّد السهو، وإلا - كما لعلّه الأقرب - فتكفي السجدة مَرَّة واحدة. (المرعشى). * على الأحوط وسيجيء اختصاص الوجوب بموارد خاصّه. (الخوئي). * على الأحوط. (الأملي). * على الأحوط، والأحوط أن يقصد بالأولى منهما ما هو السبب الواقعي. (السبزواري). * على الأحوط الأولى، كما سيأتي، وكذا في ما بعده. (السيستاني). * على الأحوط فيه وفي الفرض الآتي. (اللكراني).

١- ١. على الأحوط. (الإصفهاني، النائيني، جمال الدين الكلّيايگاني، الشاهرودي، أحمد الخونساري، الشريعتمداري). * في لزوم أزيد من مرّة لبعض القراءه المعتبر جزءاً في الصلاه نظر؛ إذ لا أقلّ من الشكّ فيه، فالأصل البراءه فيها. (آقاضياء). * على الأحوط قاصداً بالأوّل ما في الذمّه. (آل ياسين). * على الأحوط، وأحوط منه أن يأتي بالمرّة الأولى بقصد كونها للأعمّ من الحمد فقط، أو المجموع من الحمد والسوره، والثانيه لخصوص السوره. (الإصطهباناتي). * بل مرّة لهما. (الحكيم). * على الأحوط، وعدم وجوبهما لا يخلو من قوّه. (عبدالهادي الشيرازي). * بل مرّة واحده على الأقوى، وسيأتي أن سجود السهو لسيان القراءه مبني على الاحتياط. (الميلاني). * بناءً على وجوبهما لكلّ زياده ونقيصه، وفي الصحيحه: «ومن نسي القراءه [فقد] تَمَّتْ صلاته ولا شيء عليه» (وسائل الشيعة: الباب (٢٧) من أبواب القراءه، ح ٢). (البجنوردي). * على الأحوط الرجح، وله الاكتفاء في الاحتياط بمرّة واحده. (الفاني). * على الأحوط الأولى، كما يأتي. (محمد رضا الكلّيايگاني). * لا يجب سجود السهو على الأقوى، نعم، هو أحوط، ويكفي مرّة لاتحاد السهو. (زين الدين). * والظاهر كفايه المرّة الواحده. (محمد الشيرازي). * على الأحوط، والأظهر عدم الوجوب فيه وفي ما بعده. (حسن القمّي). * على القول بوجوبهما لكلّ نقيصه، وسيأتي ذلك في محله، ثمّ على القول بوجوبهما لا يبعد القول بالاكتفاء بإتيانها مرّة واحده. (الروحاني). * على الأحوط فيهما وفي كلّ واحدٍ منهما. (مفتي الشيعة).

للحمد(١)، ومَرّه للسوره(٢)، وكذا إن ترك إحداهما وتذكر بعد الدخول في الركوع صَحَّت الصلاه وسجد(٣) سجدتي السهو(٤)، ولو تركهما أو إحداهما وتذكر في القنوت أو بعده قبل الوصول إلى حد الركوع رجع وتدارك، وكذا لو ترك الحمد وتذكر بعد الدخول في السوره رجع وأتى بها ثم بالسوره.

حكم القراءه ما يفوت الوقت

(مسأله ٢): لا يجوز قراءه ما يفوت الوقت(٥) بقراءته من السور الطوال، فإن قرأه عامداً(٦)

ص: ١٦٢

- ١-١. الأحوط إتيان الأولى بقصد الأعم منه ومن القراءه، والثاني بقصد الرجاء لخصوص السوره. (عبدالله الشيرازي).
- ٢-٢. الأحوط أن يقصد في المره الأولى امتثال الأمر الفعلي للسبب الواقعي الأول، وفي الثانيه للسبب الثاني. (حسين القمي). *
- ويكفي مره واحده لهما. (مهدي الشيرازي).
- ٣-٣. لا يجب سجود السهو، كما تقدم، نعم، هو أحوط. (زين الدين). * وجوب سجدتي السهو يختص بموارد خاصه. (تقي القمي).
- ٤-٤. على الأحوط الرجوع. (الفاني).
- ٥-٥. سواء كان الوقت الفجر أم غيره. (المرعشي).
- ٦-٦. على تأمل في ذلك؛ حيث لم يحدث في الصلاه ما يوجب بطلانها من نقص جزء أو شرط عدا ترك السوره الساقطه عند ضيق الوقت ولو بسوء اختياره، وتفويت الوقت إنما يوجب العصيان فقط، ولكن نظراً إلى أن العبادات الاضطراريه التي ينشأ الاضطراب فيها من سوء اختيار المكلف لا تشملها أدله الأعذار وتعد معصيه، فالأحوط الإتمام ثم الإعادة من دون فرق بين إدراك ركعه من الوقت وعدمه وبين خروج الوقت قبل تلبسه بباقي الأجزاء وعدمه، نعم، لو خرج قبل تلبسه بباقي الأجزاء فلا بد من قراءه سوره لهذه الصلاه ثم إعادته الصلاه، ويجري هذا في السكوت الموجب لفوات الوقت إذا لم تفت به الموالاه. (كاشف الغطاء).

١- ١. فى بطلان الصلاه إشكال ولو كان من نيته الإتمام حين الشروع، فلا يُترك الاحتياط فى العدول إلى غيرها إن كان الوقت واسعاً، وإلاّ- يقطعها ويتمّ الصلاه ثمّ يعيدها خارج الوقت. (الشاهرودى). * البطلان بمجرد الشروع محلّ تأمل، نعم، لا يبعد البطلان بقراءة ما يوجب التفويت. (محمد رضا الكلبيكاني). * إن قصد خصوص التكليف الأدائي ولم يدرك ركعه، وأمّا إن قصد الأمر الفعلى وأدرك ركعه فالأحوط الإتمام والقضاء. (السبزواري).

٢- ٢. الأقرب الصحّة وإن أثم. (الجواهرى). * بمجرد الشروع فيه مع الالتفات إلى عدم سعه الوقت، ولا يجدى العدول عنه على الأقوى. (النائنى، جمال الدين الكلبيكاني). * إذا رجع إلى عدم قصد الامتثال، وإلاّ ففيه إشكال. (الإصفهاني). * على الأحوط. (الكوه كمرى). * إذا قصد الأمر الأدائي ولم يدرك ركعه. (الحكيم). * لا- وجه لبطلان الصلاه إلاّ إذا رجع إلى عدم قصد الامتثال. (الشريعتمدارى). * على إشكال. (الخميني). * للنقص العمدى أو الزيادة العمدية أو غيرهما من الوجوه، وإن كان بعضها لا- يخلو من نظر. (المرعشى). * الظاهر صحّة صلاته إن قصد الأمر الجامع بين الأداء والقضاء، أو قصد الأمر الأدائي، ولكن إذا أدرك ركعه من الوقت. (الآملی). * الظاهر عدم بطلان الصلاه بذلك وإن كان عامداً، فإذا كان فى سعه الوقت عدل من تلك السوره إلى غيرها وأتمّ صلاته، وإن كان الوقت ضيقاً قطع السوره وأتمّ صلاته. نعم، تبطل صلاته إذا قصد بها الأداء ولم يدرك ركعه من الوقت، سواء كان عامداً أم ساهياً. (زين الدين). * فيه تأمل، لا يُترك مقتضى الاحتياط. (حسن القمى). * لا- يبعد القول بالصحة إذا قصد المحبوبيه، لا- الأمر، بل لو نوى الجامع بين الأمر الأدائي والقضائي، والأحوط ما ذكره. (الروحاني). * سواء قصد الأمر الأدائي أم لا، أدرك ركعه أم لا، فيجوز له قطع الصلاه والاكتفاء بالإعادة ولكن الأحوط الإتمام والإعادة. (مفتى الشيعة).

- ١ - ١. إذا رجع إلى عدم قصد الامتثال من جهه قصد جزئيتها. (عبدالله الشيرازي). * إذا استلزم عدم إدراك ركعه من الوقت، وكذا لو قرأه ساهياً على الأظهر، وأما إن لم يستلزم ذلك: فإن أتى بالمقدار المفوّت عمداً بطلت صلاته أيضاً، بل وكذا لو شرع فيه عمداً على الأحوط، وأما إذا أتى به سهواً فلا موجب للبطلان، ولكنّه يقطع السوره إذا التفت في الأثناء، ولا يجب عليه قراءه سوره أخرى مع استلزامها وقوع بعض الصلاه خارج الوقت، وإلا فالأحوط قراءتها. (السيستاني).
- ٢ - ٢. مع كون قصده الامتثال بالطبيعه الجامعه بين الأداء والقضاء، أمكن تصحيح صلاته. (آقاضياء). * وأتمّها وفات الوقت، أما إذا عدل في الأثناء إلى سوره أخرى وأدرك الوقت معها صحّت صلاته، إلا إذا كان على نحو التقييد. (محمد الشيرازي).
- ٣ - ٣. ولو قصد إتيان بعضها أو لم يكن ملتفتاً إلى هذه الخصوصيه وقرأ سوره أخرى قصيره غير مفوّته للوقت فالحكم بالصحه مشكل من جهه صدق الزياده العمديّه. (مفتي الشيعه).

إذا كان ساهياً: فإن تذكّر بعد الفراغ أتم (١) الصلاة وصحّت، وإن لم (٢) يكن (٣) قد أدرك (٤) ركعة (٥).

ص: ١٦٥

- ١-١. الحكم بالإتمام يتوقف على إدراك ركعه، وتقدّم أنّ الحكم المذكور يختصّ بصلاة الفجر. (تقى القمّي).
- ٢-٢. الحكم فيه كما في سابقه. (الحكيم).
- ٣-٣. لو قصد الأمر الجامع بين الأداء والقضاء، وإلاّ فالأقوى في الفرض البطلان. (الآملی).
- ٤-٤. بل يقوى البطلان في هذه الصورة، نعم، لو تبتّه قبل خروج الوقت وأدرك منه ركعه، أو كان مُدركاً في الركعه الأولى وقرأ ما فات الوقت به في الثانيه صحّت صلاته، ثمّ لو قرأها في الثانيه: فإن تذكّر قبل خروج الوقت لزمه المبادرة إلى إدراكه مطلقاً، وإن تذكّر بعد خروجه لزم استئناف السورة مطلقاً على الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). * الظاهر في هذه الصورة أيضاً البطلان. (عبدالهادي الشيرازي). * إن لم يكن قد أدرك ركعه، وكان في الأثناء يجب القطع واستئناف الصلاة قضاءً. (الشاهرودي). * الأقوى بطلانها في هذه الصورة. (الميلاني). * إذا أدرك ركعه في الوقت مع سورة أخرى، وإلاّ ففيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط بإتمامها وقضائها. (عبدالله الشيرازي). * مع قصد التكليف الفعلي، وأمّا مع قصد الأمر الأدائي بالخصوص فتشكل الصحّة. (السبزواري). * الصحّة في هذه الصورة محلّ إشكال، بل منع. (اللكراني).
- ٥-٥. الأقوى البطلان في هذه الصورة. (البجنوردی). * فيه نظر. (حسن القمّي). * فيه تأمل، وإن كان لا يبعد ذلك، فالأحوط الإتمام والإعادة. (الروحاني).

من الوقت (١) أيضاً (٢)، ولا- يحتاج (٣) إلى إعادته سورة أخرى، وإن تذكر في الأثناء عدل إلى غيرها (٤) إن كان في سعة الوقت (٥)، وإلا تركها ورکع (٦) وصحت الصلاة (٧).

ص: ١٦٦

- ١- ١. فيه تأمل. (صدرالدين الصدر). * الأحوط في هذه الصورة الجمع بين الإتمام والقضاء، كما أن الأقوى عدم كفايه تلك السورة مطلقاً. (مهدى الشيرازي). * فيه نظر. (الرفيعي).
- ٢- ٢. الظاهر البطالان في هذه الصورة، بل لم يظهر لي وجه للصحة. (آل ياسين). * الأقوى هو البطالان في هذه الصورة. (البروجردى). * الصحة في هذا الفرض لا تخلو من إشكال، بل منع. (الخوئي).
- ٣- ٣. بل يحتاج، وهكذا الحال لو قرأها في الثانيه، فإن تذكر قبل خروج الوقت لزمه المبادره إلى إدراكه، وإن تذكر بعده لزمه إعادته سورة أخرى. (الشاهرودي).
- ٤- ٤. فيه إشكال. (الآملی). * إن قلنا بوجوب سورة كامله. (الروحاني).
- ٥- ٥. ولو لإدراك ركعه مع العدول. (الخميني). * ولو بمقدار إدراك ركعه. (اللكراني).
- ٦- ٦. إن لم يدرك بتركها ركعه من الوقت فلا يبعد لزوم إتيان سورة تامة وإتمام الصلاة، وتكون قضاءً. (الخميني).
- ٧- ٧. إذا وقع بعض ركعاتها ولو الأخيره في الوقت، وإلا بطلت، كما مر. (آل ياسين). * إذا أدرك ركعه. (الحكيم). * إذا كان يدرك من الوقت ركعه. (الميلاني). * الأحوط إتمامها وقضاؤها. (عبدالله الشيرازي). * إن أدرك ركعه مع العدول. (المرعشي). * إن أدرك ركعه. (الآملی). * إذا أدرك ركعه من الوقت، وإلا كانت صلاته باطله، كما تقدم. (زين الدين). * إن لم يدرك ركعه من الصلاة في الوقت ففي الصحة إشكال. (حسن القمي).

(مسألة ٣): لا يجوز (١) قراءة (٢) إحدى سور العزائم في الفريضة (٣)،

ص: ١٦٧

١- ١. لا دليل على عدم الجواز، والاستئناف يتوقف على السجود المحقق لعنوان الزيادة، فالحكم بالصحة حتى في صورته العمد على طبق القاعدة. نعم، يتحقق العصيان بترك السجود. (تقى القمي). * بل يجوز على الأقرب، ولكن إذا قرأها حتى بلغ آية السجدة لزمه السجود لها، فإن سجد بطلت صلاته على الأحوط، إلا إذا أتى به ساهياً، وإن تركه ولو عصيانياً صحت على الأقوى، وإن قرأها إلى ما قبل آية السجدة جاز له العدول إلى غيرها مطلقاً، ولا فرق في ما ذكر بين من قرأها متعمداً وغيره، ومنه يظهر النظر في بعض ما ذكره قدس سره. (السيستاني).

٢- ٢. على الأحوط. نعم، لو وصل إلى آية السجدة وقرأها وسجد لها فالأقوى بطلان الصلاة. (البجنوردی). * لا يخلو من شبهه. (الحكيم). * لا يجوز جعلها جزءاً فالحكم بالاستئناف في ما إذا أتى بقصد الجزئية، وإلا فالأظهر عدم بطلان الصلاة، نعم، لو قرأ آية السجدة وسجد فالأحوط إتمام الصلاة بسورة أخرى وإعادتها. (عبدالله الشيرازي). * فيه تأمل. (الآملی). * على الأحوط. (حسن القمي).

٣- ٣. على الأحوط. (الخوئي).

١- ١. بل وجب عليه السجود للتلاوة، فإن سجد بطلت، وإن عصى فالأحوط له الإتمام والإعادة. (الحكيم). * كما هو المشهور من الحرمه والبطلان، لكنَّ استفادتهما من الأخبار مشكل، والاحتياط لا ينبغي تركه وضعاً وتكليفاً في غير آيه السجده، وأمّا فيها فقد مرّ عدم جواز قراءتها. (الشاهرودي). * لا يبعد وجوب السجده عليه حينئذٍ، فإن ترك السجده فالأحوط وجوب الإتمام والإعادة، كما أنّه إن سجد بطلت الصلاة. (الآمل).

٢- ٢. الأقرب عدم البطلان لو قرأها ولم يسجد، ولو سجد ففيه تأمل، والإعادة أحوط. (الجواهرى). * بعد إتمام ما بيده بسوره أخرى على الأحوط. (حسين القمى). * الأحوط في صوره قراءه آيه السجده السجود وإتمام الصلاة ثمّ الإعادة، وأمّا قبل قراءه آيه السجده فلا- يترك الاحتياط بالعدول وقراءه سوره أخرى وإتمام الصلاة ثمّ الإعادة. (الكوه كمرى). * على الأحوط بعد الإتمام، والإتيان بالسجده في الصلاة إن قرأ آيتها، وإلاّ فالأحوط العدول إلى سوره أخرى وإتمام الصلاة ثمّ الإعادة. (عبدالهاده الشيرازى). * الأحوط السجود للتلاوة وإتمام الصلاة، ثمّ الإعادة إن قرأ آيه السجود، والعدول إلى سوره أخرى، وإتمام الصلاة ثمّ الإعادة إن لم يكن قد قرأها. (المرعشى). * إذا قرأ سوره العزيمه في الفريضه عامداً: فإن هو سجد لها كما هو الأقرب بطلت صلاته للزياده، وإن هو لم يسجد لها عصى بترك السجود وكان عليه أن يتمّ الصلاة ثمّ يعيدها على الأحوط. وإن قرأها ساهياً أو ناسياً: فإن تذكّر قبل آيه العزيمه عدل إلى سوره أخرى وأتمّ الصلاة، وإن لم يتذكّر إلاّ بعد قراءه آيه العزيمه والسجود لها ناسياً أتمّ صلاته وكانت صحيحه على الأقرب، وإن تذكّر بعد قراءه الآيه وقبل السجود لها كان الحكم هو ما تقدم في العمد، فإن سجد لها كما هما (كذا في الأصل، والظاهر أنّه هو). الأقوى بطلت صلاته للزياده، وإن عصى ولم يسجد وجب عليه أن يتمّ الصلاة ثمّ يعيدها على الأحوط. (زين الدين). * الأحوط أن يسجد للعزيمه ويتمّ صلاته ثمّ يُعيد. (حسن القمى).

- ١- ١. ممنوع. (الحكيم). فيه تأمل. (الأملي).
- ٢- ٢. البطلان بالبعض محلّ نظر؛ فإنّ أخبار الباب ظاهره في أنّ المدار على آيه السجده، فالأحوط الإتمام بسوره أخرى ثمّ الإعادة. (كاشف الغطاء). * وجوب الاستئناف في هذه الصورة وبتلّان الصلاه ممنوع. (البجنوردى). * بتلّان الصلاه بغير آيه السجده محلّ إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (محمد رضا الكلييگانی). * إن لم يبلغ بآيه السجده فالأحوط العدول إلى سوره أخرى ويتمّ الصلاه ثمّ يعيد. (حسن القمّي).
- ٣- ٣. الظاهر الاختصاص بخصوص آيه السجده في ما إذا أتى بها بقصد الجزئيه وسجد في الصلاه أيضاً، والأحوط البطلان وإن لم يسجد، كما أنّ الأحوط ذلك في ما إذا أتى ببعض السوره بهذا القصد، خصوصاً إن كان هذا من قصده حين الشروع في الصلاه. (السزواری).
- ٤- ٤. ولو عدل قبل قراءه آيه السجده إلى سوره أخرى فالأحوط وجوباً إتمام هذه الصلاه ثمّ إعادتها. (مفتى الشيعة).
- ٥- ٥. في إطلاقه الشامل لحال الجهل بالمبطلية وعدم قراءه آيه السجده تأمل ونظر؛ لإمكان تصحيح الصلاه ولو بالعدول بعد التشكيك في صدق الزيادة على المأثري به، كما أشرنا سابقاً. (آقاضياء). * بل مطلقاً على الأقوى. (صدرالدين الصدر). * الظاهر البطلان بمجرّد قراءه آيه السجده دون توقّف على السجود، فلو تركها عصياناً وقرأ سوره أخرى لم تصحّ، نعم، لو تعدّرت السجده لمرض ونحوه ووجب الإيماء بدلاً عنها فللقول بالصّحّه بعد الإيماء وإتمام السوره والصلاه مجال، وإن كان الأحوط خلافه، ولا- حاجه في ما لو قرأها ناسياً إلى إتمام سوره العزيمه، بل يحصل بقراءه غيرها، بل هو خلاف الاحتياط؛ لاستلزامه القرآن بين سورتين، كما أنّ السجده في الأثناء خلاف الاحتياط، كما أنّ إعادته الصلاه لا حاجه إليها إذا لم يأت بالسجده في الأثناء؛ إذ لم ينقل القول بالبطلان في صورته السهو عن أحد، فالاحتياط إذاً بالجمع بين الإيماء في الصلاه والسجود بعدها وقراءه سوره أخرى إن تذكّر قبل الركوع في الأثناء، وإن كان الأقوى الاكتفاء بالإيماء وإكمال السوره من دون حاجه إلى سوره أخرى. (كاشف الغطاء). * بل إذا لم يكن من نيتته شيء من الأمرين، بل أتى بها بقصد الجزئيه تكون صلاته باطله، وبدونه يشكل بتلّان الصلاه بدون السجده. (اللكراني).

الشروع بالإتمام أو القراءة (١) إلى ما بعد آية السجده. وأما لو قرأها ساهياً: فإن تذكر قبل بلوغ آية السجده وجب (٢).

ص: ١٧٠

-
- ١ - ١. بقصد الجزئية. (البروجردى). * بل إذا أتى بقصد الجزئية استأنفها على الأحوط ولو لم ينو الإتمام أو القراءة إلى تمام آية السجده وأما مع عدم قصدها فيشكل الإبطال قبل إتيان السجده. (الخميني). * بنيت الجزئية. (المرعشي).
- ٢ - ٢. الظاهر أنّ وجوب العدول باعتبار حكم العقل، فإنّ المكلف إذا كان بصدد الامتثال لا يمكنه الإتمام؛ إذ لو أتمّ السوره يجب عليه سجود التلاوه، والمفروض أنّه تبطل الصلاه، ولا يمكن تحقّق قصد الامتثال مع الجزم بالإبطال، بل ومع التردّد فيه على إشكال. (تقى القمّي).

عليه العدول(١) إلى سورة أخرى(٢) وإن كان قد تجاوز النصف، وإن تذكّر بعد قراءه آية السجده(٣) أو بعد الإتمام: فإن كان قبل الركوع(٤) فالأحوط(٥)

ص: ١٧١

- ١- ١. على الأحوط. (الحكيم ، حسن القمّي).
- ٢- ٢. بناءً على وجوب سورة كامله، وأمّا بناءً على جواز التبعض فله الاكتفاء بما أتى به. (الروحاني).
- ٣- ٣. يكفي إتمامها والاكتفاء بها وسجده التلاوه بعد الصلاه، والأحوط الإيماء لها في الصلاه أيضاً. (الفاني).
- ٤- ٤. الأحوط تعين الإيماء وإتمام السوره، وعدم الحاجه إلى إعادة الصلاه، وكذا الحال في ما [لو] تذكّر بعد الدخول في الركوع. (الحائري). * أو بعده، فإن سجد نسياناً أتمّ صلاته وصحّت، وكذا إن سها عن السجود حتّى أتمّها، وإن التفت فسجد بطلت، وإن عصى فالأحوط الإتمام والإعاده. (الحكيم). * فإن سجد نسياناً أتمّ صلاته وصحّت، وإن التفت فسجد بطلت، وإن عصى فالأحوط الإتمام والإعاده. (الأملي).
- ٥- ٥. قرأ غيرها مطلقاً في الأثناء أو بعد الإتمام، ويوءدّى السجود إلى ما بعد الفراغ، أو أتى بها وهو في الفريضة ويقطع ويستأنف، والأحوط ما ذكر في المتن. (الفيروز آبادي). * في كون الإتمام أحوط تأمل، بل يرفع اليد عنها ويقرأ غيرها مطلقاً، ويؤخّر السجده إلى ما بعد الفراغ لو قرأ آيتها، ويومئ إليها في الصلاه أيضاً متى تذكّرها على الأحوط. (النائني، جمال الدين الكليبايگاني). * بل الأحوط تركها وقراءه سورة أخرى. (صدرالدين الصدر). * في كون الإتمام أحوط تأمل. (الشاهرودي). * الظاهر جواز الاجتزاء بتلك السوره ، والأحوط الإيماء للسجود ، وكذا في الفرع الآتي. (اللكراني).

- ١- ١. في كون الإتمام أحوط نظر، بل يقطعها ويقرأ غيرها. (الإصطهباناتي). * لكن الأظهر صحه الصلاه إن عمل بما ذكر مع الإيماء في أثناء الصلاه والإتيان بسجده التلاوه بعد إتمامها. (حسين القمّي). * إذا تذكّر بعد قراءه آيه السجده فالأقوى هو الاجتزاء بتلك السوره وتأخير السجده إلى ما بعد الصلاه، ولا يجب الإيماء ولا الإعاده. (البروجردى). * ويتعين عليه الإيماء للسجده حينئذٍ، ولا يحتاج إلى الإعاده وإن كانت أحوط، ولا فرق في ذلك بين أن يكون تذكّره قبل الركوع، أو بعده. (الجنوردي). * بل الأحوط الجمع بين الإيماء والسجده فيها وإتمامها، وقراءه سورته أخرى وإتيان السجده بعد الصلاه وإعادتها. (عبدالله الشيرازي). * والأقوى جواز الاجتزاء بهذه السوره والاكتفاء بالإيماء من دون إعاده الصلاه، وكذا في الفرع الآتي. (الخميني). * بل الأظهر إتمامها والاكتفاء بها وكفايه الإيماء إلى السجده، والأحوط الإتيان بها بعد إتمام الصلاه. (المرعشي). * الأظهر صحه الصلاه في الفرض، وعدم وجوب سورته أخرى عليه، ولزوم الإيماء بدل السجود في الصلاه، والأحوط استحباباً الإتيان بالسجده أيضاً بعد الصلاه، وأحوط منه إعاده الصلاه. (الروحاني). * لا يترك هذا الاحتياط. (مفتي الشيعة).
- ٢- ٢. بل الأظهر جواز الاكتفاء بالإتمام، والأحوط الإيماء إلى السجده في الصلاه ثم الإتيان بها بعدها في الفرض، وفي ما إذا تذكّر بعد الدخول في الركوع. (الخوئي).

۱- ۱. الأقرب عدم وجوب سورہ غیرہا. (الجواهری).

۲- ۲. الأقوى صحّہ الاكتفاء بما قرأ حينئذٍ، والأحوط الإيماء في الصلاة ثمّ الإتيان بالسجده بعدها، ومنه يظهر حكم باقي الفروع. (السبزواری).

۳- ۳. على الأحوط وجوباً. (مفتی الشیعه).

۴- ۴. والأحوط الجمع بينهما في المقام، وفي الفرع الأوّل؛ للتشكيك في اندراج أحد المحتملين في مفاد الدليل فلا يحصل الفراغ الجزمى إلّا به. (آقاضياء). * بل بعد الإتيان بها، وكذا بعد الدخول في الركوع. (عبدالهادي الشيرازي).

۵- ۵. والإتيان بالسجده بعد الصلاة. (الفيروز آبادي). * بل يأتي بها بعد الفريضة، وكذا في ما بعده. (صدرالدين الصدر). * الأحوط اختيار الإيماء إلى السجده في الصلاة، ثمّ الإتيان بالسجده بعد الصلاة، ولا يحتاج الى إعادته الصلاة، وكذلك لو تذكّر بعد الركوع. (حسن القمّي).

۶- ۶. جواز الإتيان بالسجده في الفريضة محلّ تأمل، وكذا في الصورة الآتية. (الكوه كمری). * الأحوط الإيماء وعدم الإتيان بها في الفريضة. (الإصطهباناتي). * بل يأتي بها بعدها. (مهدى الشيرازي). * لا مجال للتخير بين السجده والإيماء في أثناء الصلاة، بل المتعين الاحتياط بإتيان السجده بعد الصلاة والإيماء في حالها. (الشاهرودي). * الأحوط بل الأقوى تركها في الصلاة، والأحوط الإيماء إليها ثمّ الإتيان بها بعد الصلاة، كما تقدّم. (المرعشي). * فيه نظر، وكذا في الفرع التالي. (محمد الشيرازي).

۷- ۷. بل الأحوط بعد الإيماء إليها الجمع بين الإتيان بها في الفريضة وبعد الإتمام ثمّ الإعادته. (آل ياسين). * بل لا يأتي بها في الفريضة، ومنه يظهر حكم التذكّر بعد الدخول في الركوع. (الفاني). * فالأحوط إتيان سجده الآيه بعد الصلاة. (مفتی الشیعه).

ثم إتمامها وإعادتها(١) من رأس(٢). وإن كان بعد الدخول في الركوع(٣) ولم يكن سجد للتلاوة فكذا، أو ما إليها(٤).

ص: ١٧٤

١- ١. مطلقاً، سواء أوماً إليها أم أتى بها وهو في الفريضة. (الفيروزآبادي). * وإن كان الأقوى صحّه الفريضة لو اختار الإيماء في أثنائها وأخر السجده إلى الفراغ منها، وكذا في الصورة التالية. (الميلاني). * الظاهر عدم لزوم الإعادة مع الإيماء، والأحوط ترك السجده بين الصلاة، وكذا لو تذكّر بعد الركوع. (محمد رضا الكلبيكاني).

٢- ٢. الأقوى كفايه الإتمام، وكذا في الصورة الآتية. (الكوه كَمَرِي). * لا يبعد الاكتفاء بالإيماء للسجده في الصلاة ثم السجده بعدها، وحيث لا وجه للإعادة، وكذا الكلام في ما بعده. (أحمد الخونساري). * لا حاجة إليها، ومنه يظهر حكم التذكّر بعد الدخول في الركوع. (الفاني).

٣- ٣. إذا قرأ سورة العزيزة ساهياً ولم يتذكّر إلاّ- بعد الدخول في الركوع: فإن كان قد سجد لها حال نسيانه كانت صلاته صحيحة وعليه إتمامها، وكذلك إذا سها عن السجده حتّى أتمّ الصلاة كانت صلاته صحيحة، وعليه أن يأتي بالسجده بعد الفراغ والالتفات، وإن تذكّر في الصلاة أنّه لم يسجد لها جرى فيه الحكم المتقدم، فإن سجد لها بطلت صلاته، وإذا عصى وترك السجود كان عليه أن يُتِمّ الصلاة ثم يعيدها على الأحوط. (زين الدين).

٤- ٤. وأتمّ صلاته ثم سجد للتلاوة وصحّت صلاته. (حسين القمّي). * حكم هذا الفرض حكم سابقه. (الروحاني).

أو سجد (١) وهو في الصلاة (٢)، ثم أتمها وأعادها، وإن كان سجد لها نسياناً أيضاً فالظاهر صحته صلاته (٣) ولا شيء عليه (٤)، وكذا لو تذكّر قبل الركوع مع فرض الإتيان بسجود التلاوه أيضاً نسياناً فإنه ليس عليه إعادته الصلاة حينئذٍ (٥).

حكم قراءة آية السجده

(مسألة ٤): لو لم يقرأ سورة العزيمه لكن قرأ آيتها (٦) في أثناء الصلاة (٧)

ص: ١٧٥

- ١- ١. قد مرّ ما هو المختار. (الشاهرودي). * قد تقدّم أنّ الأحوط بل الأقوى ترك سجود التلاوه في الفريضة والاكتفاء بالإيماء. (المرعشي).
- ٢- ٢. قد مرّ أنّ الأحوط الإيماء. (الإصطهباناتي).
- ٣- ٣. الأحوط الإيماء أيضاً وإعادته الصلاة، وكذلك في ما لو تذكّر قبل الركوع، بل يأتي بسوره أخرى في هذه الصورة. (عبدالله الشيرازي). * الصحه متوقفه على جريان قاعده «لا تعاد» أثناء الصلاة، وقد تقدّم الإشكال فيه. (تقى القمي).
- ٤- ٤. الأحوط ضمّ الإيماء إليه لو تذكّر في الصلاة، وهكذا الأمر في الفرع الآتي أيضاً؛ تحصيلاً للفراغ الجزمي، كما لا يخفى. (آقاضياء).
- ٥- ٥. والأحوط الإيماء بدل السجود؛ إذ المأتى به من السجده غير مأمور به. (الروحاني).
- ٦- ٦. بقصد الجزئيه، ويعلم حال هذه المسأله من سابقته. (المرعشي).
- ٧- ٧. تقدّم في المسأله السابقه: أنّه لو قرأها عمداً وسجد لها فالأقوى هو البطلان ولو قرأها نسياناً يتعين عليه الإيماء، ولا يحتاج إلى الإعادته وإن كانت أحوط. (البجنوردی). * يظهر حكم هذه المسأله بتمامها ممّا تقدّم آنفاً. (الخوئي). * تقدّم حكم هذه المسأله بتمامها. (تقى القمي).

- ١- ١. بقصد الجزئية، وإلا احتاط بالإيماء والإتمام، ثم السجدة وإعادة الصلاة. (مهدى الشيرازي).
- ٢- ٢. الأحوط الإتمام بعد السجود ثم الاستئناف، وإن لم يسجد فالأقرب الصحّة. (الجواهري). * مبنّى على الاحتياط. (حسين القمّي). * الأحوط إتيان السجدة وإتمام الصلاة ثمّ الإعادة. (الكوه كمرى). * البطلان غير واضح إذا لم يكن بقصد الجزئية. (البروجردى). * حكم الآية حكم تمام السورة وقد مرّ. (عبدالهادي الشيرازي). * الحكم كما سبق، وكذا ما بعده. (الحكيم). * محلّ إشكال. (أحمد الخونساري). * عدم البطلان لا يخلو من القوّة إذا لم يكن بقصد الجزئية. (عبدالله الشيرازي). * غير معلوم، مع عدم قصد الجزئية. (الخميني). * تقدم ما هو الأقوى. (الأملي). * إن كان بقصد الجزئية كما تقدّم. (السبزواري). * لا تبطل الصلاة بقراءة آية العزيمه، نعم، تبطل بالسجود لها، فإن هو عصى أو سها عن السجود فلم يسجد أتمّ صلاته، وكذلك إذا قرأها ناسياً، وإذا سمعها أو استمع إليها أو ما إلى السجود وأتمّ صلاته وصحّت. (زين الدين). * فيه نظر إذا لم تكن بقصد الجزئية. (محمد الشيرازي). * على الأحوط، كما مرّ. (حسن القمّي). * إذا أتى بها بقصد الجزئية مع إتيان السجدة في أثناء الصلاة. (مفتى الشيعة). * محلّ إشكال؛ لأنّ المفروض عدم قصد الجزئية. (اللكراني).
- ٣- ٣. الأحوط في غير صورته القراءه العمدية تعين الإيماء وإتمام الصلاة، من غير حاجه إلى الاحتياط بالإعادة. (الحائري). * قد ظهر الحال فيه وفي ما قبله ممّا مرّ في المسأله السابقه. (السيستاني).

١ - ١. الأقوى أنّ السماع من غير قصد كالسهو، والاستماع كالعمد. (كاشف الغطاء). * حكم قراءتها كما مرّ، وإن استمعها فالأحوط الإيماء للسجود في الأثناء والإتيان بالسجدة بعد الصلاة، ولا يحتاج إلى إعادته الصلاة، وأمّا سماعها فالأحوط أنّه بحكم الاستماع، وإن كان الأقوى عدم وجوب السجدة لها. (حسن القمّي).

٢ - ٢. إذا استمع إلى قراءتها في صلاه الفريضة فالأحوط أن يومئ إلى السجدة وهو في الصلاة، ثمّ يسجد بعد الفراغ منها أيضاً، وأمّا إذا سمعها من غير إنصات فلا يجب عليه شيء، إلّا إذا كان مصلياً بصلاة من قرأها فيسجد متابعه له إن سجد ويومئ برأسه إن لم يسجد. (السيستاني).

٣ - ٣. الحكم لزوم الإيماء والإتمام وتصحّ الصلاة. (الحكيم). * بناءً على وجوب السجدة بالسماع. (الخوئي).

٤ - ٤. حكمها حكم سابقتها. (الكوه كمرى). * وقد مرّ ما هو الأقوى. (البروجردى، أحمد الخونسارى). * وقد تقدّم أنّ الأحوط الإيماء في الصلاة ثمّ الإتيان بالسجدة بعدها، ولا يحتاج حينئذٍ إلى إعادته. (السبزواري). * وقد مرّ. (الخميني). * تقدّم حكمه. (الآملی). * مرّ حكم قراءتها، وكذلك الحكم إن استمعها، أمّا سماعها فالأحوط أنّه بحكم الاستماع، ولكنّ الأقوى عدم وجوب السجدة لها. (حسن القمّي). * من صحّحه الصلاة، وتعيّن الإيماء عليه. (الروحاني). * وقد عرفت أنّ في صورته إتيانها نسياناً، تأخير السجدة إلى ما بعد الصلاة وفي حكم السماع والاستماع الإيماء في حال الصلاة. (مفتي الشيعة).

- ١- ١. بل من أن الأظهر الإيماء وإتمام الصلاة وسجده التلاوه بعدها، ولا تجب الإعادة. (حسين القمى). * الأحوط كما مرّ، وإن كان عدم البطلان في صورته النسيان والسماع لا يخلو من قوه. (عبدالله الشيرازى). * استحباباً إتمام الصلاة وإعادة (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. الأقوى هنا الإيماء وإتمام الصلاة، ولا تجب الإعادة. (الفيروز آبادى). * ثم إتيانها بعد الصلاة. (المرعشى). * قد مرّ أن الأحوط الإيماء فقط. (اللكراني).
- ٣- ٣. بل يكفي الإيماء إليها والإتمام من غير إعادة في مورد السماع أو الاستماع، ويحتاط في ما لو قرأها سهواً بما مرّ من الحاشية السابقة. (آل ياسين). * بل يأتي بالسجده كما سبق. (عبدالهاده الشيرازى).
- ٤- ٤. في أثناء الفريضة يكتفى في سجود التلاوه بالإيماء مطلقاً. (النائنى). * في أثناء الفريضة يكتفى في سجود التلاوه بالإيماء مطلقاً، والسجده بعد الفراغ. (جمال الدين الكلبيكانى). * تقدّم ما في هذا التخيير. (الشاهرودى). * قد عرفت أنه يسجد بعد الصلاة ويومئ فيها احتياطاً، ولا حاجة إلى إعادة الصلاة. (الفانى). * قد تقدّم أن الأحوط بل الأقوى تركها في الصلاة. (المرعشى).
- ٥- ٥. بل بعدها، كما مرّ. (صدرالدين الصدر). * قد تقدّم أن الإيماء أحوط، وأحوط منه السجده بعد الصلاة، وكذا في سابقاتها. (الإصطهباناتى).
- ٦- ٦. لا بأس بترك الإعادة مع الإيماء وتأخير السجده على ما مرّ. (الميلانى). * قد مرّ الاحتياط بترك السجده بين الصلاة، وعدم لزوم الإعادة مع الإيماء. (محمد رضا الكلبيكانى).

(مسألة ٥): لا يجب في النوافل قراءة السورة (١) وإن وجبت (٢) بالنذر (٣) أو نحوه، فيجوز الاقتصار على الحمد، أو مع قراءة بعض السورة، نعم، النوافل التي تستحب بالسور المعينه يعتبر في كونها تلك النافله (٤) قراءه تلك السوره، لكن في الغالب (٥) يكون تعيين السور

ص: ١٧٩

- ١- ١. أمّا الحمد فواجهه عيناً في النوافل والفرائض، ثنائيه أو غيرها، وتبطل الصلاه بتركها عمداً مطلقاً، وإن كان في خبر أبي حمزه جواز الاكتفاء بثلاث تسيحات بدلاً عن القراءة في النافله عند الاستعجال، ولكن لا عامل به. (كاشف الغطاء).
- ٢- ٢. لا يبعد أن تكون المندوره ونحوها كالفرائض الأصلية في وجوب السوره والاستقبال، وحرمة قراءه العزائم فيها وغير ذلك. (النائني). * لا يبعد أن تكون المندوره ونحوها كالفرائض الأصلية في وجوب السوره والاستقبال. (جمال الدين الكلبيكاني).
- ٣- ٣. وكان النذر على إطلاقه بحيث لا ينصرف إلى ما هو المعتاد أو المتعارف. (الميلاني). * كما أنها غير واجبه في النافله وإن صارت واجبه بالنذر ونحوه على الأقوى. (مفتي الشيعة).
- ٤- ٤. كصلاه الوحشه في ليله دفن الميت. (مفتي الشيعة).
- ٥- ٥. لا بد في الحكم بتعدّد المطلوب من دليل، وإلا فظاهر النصّ التقييد، إلا إذا تعدّد الأمر. (صدرالدين الصدر). * يحتاج إلى زياده فحص. (الخميني). * بل ظهور غالب الأدله في التقييد ووحده المطلوب فالمصير إلى تعدّده يحتاج إلى دليل، مضافاً إلى ما اشتهر بينهم في باب المستحبات والمكروهات من تقييد إطلاقتهما لو كانت في البين. (المرعشي). * الغلبه غير واضحه، ومع الشك فلا بُد في إحراز عنوان تلك النافله من قراءه السوره الموظفه. (السيستاني).

من باب (١) المستحب على وجه تعدد المطلوب، لا التقييد (٢).

حكم قراءة العزائم في النوافل

(مسألة ٦): يجوز قراءة العزائم في النوافل وإن وجبت (٣) بالعارض (٤)، فيسجد بعد قراءه (٥) آيتها (٦) وهو في الصلاة ثم يتمها.

ما هي سور العزائم

(مسألة ٧): سور العزائم أربع: الآم السجده، وحآم السجده، والنجم ، و«إقرأ بِاسْمِ».

حكم البسملة في السور

(مسألة ٨): البسملة جزء (٧) من

ص: ١٨٠

-
- ١- ١. الجزم بما ذكر لا دليل عليه. (تقى القمي).
 - ٢- ٢. الأظهر التقييد. (الفاني). * لأصل مشروعيتها وصحتها إلا أن يستفاد في بعض الموارد من الشهره أو السيره أو غيرهما وحده المطلوب. (مفتي الشيعه).
 - ٣- ٣. تبين أن عدم الجواز أقوى. (النائني). * محل إشكال. (البروجردى). * محل الإشكال والتأمل. (عبدالله الشيرازي).
 - ٤- ٤. في هذا التعميم وكذا في سابقته تأمل. (الإصطهباناتي). * على الأقوى. (المرعشي). * فيه تأمل. (الأملي).
 - ٥- ٥. وينبغي هنا أيضاً الاحتياط بالجمع بينها وبين الإيماء. (آقاضياء).
 - ٦- ٦. ولو كانت السجده في آخر السوره جاز له الركوع وتأخير السجده، ولو سجد ثم قام للركوع يستحب أن يعيد الفاتحه. (الروحاني).
 - ٧- ٧. والشيعه يعرفون بأمور، منها جزئيه البسامل للسور ، نعم، هم مختلفون في كونها آيه بحيالها أو جزء آيه ، والثمره تظهر في التقسيط في مثل صلاه الآيات. (المرعشي).

كل (١) سورة (٢)، فيجب قراءتها، عدا سورة براءة.

ما حكم السور المتحده

(مسألة ٩): الأقوى اتحاد (٣) سورة الفيل ولإيلاف، وكذا (والضحى) و«أَلَمْ نَشْرَحْ» (٤)، فلا- يجزى (٥) في الصلاة (٦) إلا جمعهما (٧) مرتبتين مع البسملة بينهما.

ص: ١٨١

- ١- ١. يجب قراءتها في أول كل سورة، ولكن الأحوط عدم ترتيب آثار الجزئية عليها، فلا تُعد آية في صلاة الآيات مثلاً. (الكوه كَمَرِي).
- ٢- ٢. وجوبها مع كل سورة عدا البراءة لا ريب فيه، أمّا جزئيتها في غير فاتحة الكتاب لا يخلو من تأمل. (الميلاني). * البسملة جزء من فاتحة الكتاب بلا إشكال، وأمّا بالنسبة إلى ما عداها غير سورة التوبة فالأحوط بناءً على عدم جواز التبعض - كما مر - الإتيان بها في أولها، ولكن من غير ترتيب آثار الجزئية عليها، كالاقتصار على قراءتها بعد الحمد في صلاة الآيات. (السيستاني).
- ٣- ٣. في اتحادهما إشكال. نعم، لا يجوز الاكتفاء بإحدهما في الصلاة، وهو أعمّ من الاتحاد. (المرعشي).
- ٤- ٤. حكماً من حيث عدم جريان حكم القرآن الآتي في المسألة العاشره على الجمع بينهما، وأمّا من حيث عدم جواز الاجتزاء بإحدهما ولزوم الترتيب بينهما فمبنى على الاحتياط. (السيستاني).
- ٥- ٥. الأحوط قراءه غيرهما. (صدرالدين الصدر). * أي صلاة الفريضة، أمّا في النافلة فيجوز الاكتفاء بقراءه بعض السوره. (مفتى الشيعة).
- ٦- ٦. على القول بوجوب سورة كامله. (الروحاني).
- ٧- ٧. وهو أعمّ، كما تقدّم. (المرعشي).

(مسألة ١٠): الأقوى جواز (١) قراءة سورتين أو أزيد في ركعه مع الكراهة في الفريضة، والأحوط (٢) تركه (٣)، وأما في النافلة فلا كراهة.

ص: ١٨٢

- ١- ١. إذا قصد بكليهما الجزئية فالأقوى عدم الجواز، وفي صورته عدم القصد فالأحوط الترك. (عبدالله الشيرازي).
- ٢- ٢. لا يُترك هذا الاحتياط. (صدرالدين الصدر). * لا يُترك. (البروجردى، الشاهرودى، محمدرضا الكليايگاني).
- ٣- ٣. هذا الاحتياط لا يُترك. (النائني، آل ياسين، جمال الدين الكليايگاني). * لا يُترك. (حسين القمّي، المرعشي، الإصطهباناتي، الرفيعي، مهدي الشيرازي، محمد الشيرازي، الآملي). * ينبغي مراعاة هذا الاحتياط. (الكوه كَمَرِي). * القرآن الذي وقع الخلاف في حكمه لعلّه مختصّ بما لو قرأ سورة أو أكثرها بقصد الجزئية للصلاة، أمّا لو قصد الدعاء أو من حيث كونه كتاب الله العظيم فلا بأس به، وليس منه أيضاً تكرير الآية أو إعادتها احتياطاً كما في خبر الصادق عليه السلام (ما زلت أردد الآية على قلبي وعلى سمعي حتى سمعتها من المتكلم بها. تفسير الصافي: ١/٧٣، ما زلت أردد إياك نعبد حتى سمعتها من قائلها. التحفة السنية (مخطوط): ص ١٤٩). «كررتها حتى سمعتها من قائلها» إن صحّ؛ وهل يتحقّق بقراءة الأكثر من سورة ولو بآيه أو آيتين، أو لا- يتحقّق إلاّ بسورتين كاملتين؟ وجهان أقواهما الثاني. والضابطه العامّة في زيادة الذكر والدعاء أنّه ما أتى به بقصد الجزئية فليس فيه سوى الحرمة التشريعيّة، وإلاّ فلا بأس به، وأما النافلة فيجوز بكلّ نحو، ولكن في روايه محمّد بن القاسم «أنّ ما كان من صلاة الليل يقرأ فيه بالسورتين والثلاث، وما كان من صلاة النهار فلا تقرأ إلاّ بسورة» (وسائل الشيعة: الباب (٨) من أبواب القراءة، ح ٤، وفيه: «ما كان من صلاة الليل فاقرأ بالسورتين والثلاث... بسورة سورة»). (كاشف الغطاء).

(مسأله ١١): الأقوى (١) عدم (٢) وجوب (٣) تعيين (٤) السوره (٥) قبل

ص: ١٨٣

١- ١. بل الأقوى وجوب التعيين قبل الشروع. (الحائري). * بل الأقوى وجوب تعيينها. (الخميني).

٢- ٢. بل الأظهر وجوبه. (تقى القمي).

٣- ٣. بل الأقوى تعيينه؛ كى به يتحقق قصد الحكايه عن شخص ما هو جزء لسوره خاصه، وإن كان الاكتفاء فى تعيينها بنحو الإجمال والإشاره إلى نحو الشخص الذى يقرأها بعدها لا- يخلو من وجه قوى؛ لكفايه هذا المقدار فى التشخيص المزبور. (آقاسياء). * بل الأقوى وجوبه ولو بنحو الارتكاز الحاصل من الاعتياد. (البروجردى). * بل الأقوى الوجوب. (الحكيم). * الظاهر وجوبه، لكن الاعتياد بسوره كافٍ فى التعيين. (الرفيعى). * بل الأقوى وجوب تعيينها عند قراءة البسملة. (البجنوردى). * بل الأقوى وجوبه ولو ارتكازاً بحسب العاده. (عبدالله الشيرازى). * بل الأقوى وجوب التعيين ولو بنحو الإجمال، كالسوره الواقعه فى القرآن بعد السوره الفلانيه ونحوها من الإشارات. (المرعشى). * بل الأقوى وجوب التعيين ولو بنحو الإشاره الإجماليه. (الخوئى). * بل الأقوى وجوب التعيين. (الآملى).

٤- ٤. لو التفت فالأحوط التعيين، ولو جرت على لسانه بسمله وسوره معتاده أو غير معتاده أجزأ على الأقوى. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * بل الأقوى الوجوب ولو إجمالاً. (حسن القمي).

٥- ٥. بل الأقوى وجوب ذلك ولو إجمالاً- بناءً على جزئيه البسملة. (الميلانى). * الأقوى وجوب تعيينها، نعم، يكفى التعيين الإجمالى الحاصل من الاعتياد ونحوه. (زين الدين). * بل الأقوى وجوبه ولو بنحو الإجمال. (الروحانى).

الشروع فيها، وإن كان هو الأحوط (١)، نعم، لو عَيَّن البسملة لسوره لم تكفٍ لغيرها (٢)، فلو عدل عنها وجب إعادته البسملة (٣).

ما حكم تعيين البسملة للسوره

(مسألة ١٢): إذا عَيَّن البسملة لسوره ثم نسيها فلم يدر ما عَيَّن وجب إعادته البسملة (٤) لأيّ سوره

ص: ١٨٤

- ١ - ١. بل الأقوى. (الإصفهاني، المرعشي). * لا يُترك. (حسين القمّي، عبد الهادي الشيرازي، الشاهرودي، الشريعةمداري، محمدرضا الغلپايگاني، اللكراني). * لا يُترك، بل لا يخلو من وجه. (آل ياسين). * بل هو الأقوى. (محمدتقي الخونساري، الأراكي). * ولو بالارتكاز الناشئ من العاده. (صدرالدين الصدر). * لا يُترك، بل لا يخلو من قوّه. (الإصطهباناتي). * بل الأظهر ولو ارتكازاً. (مهدى الشيرازي). * لا يُترك، ويكفي التعيين الإجمالي الارتكازي. (السبزواري).
- ٢ - ٢. الأقوى كفايتها لغيرها، فإن عدل عنها لا تجب إعادته البسملة. (الفيروز آبادي). * على الأحوط (الكوه كمرى، السيستاني). * فيه نظر، بل لا يبعد جواز قراءة أيّ سوره شاء حينئذٍ، وكذا الكلام في الفروع الآتية. (محمد الشيرازي). * فيه تأمل، بناءً على عدم الجزئية مع التعيين لا تكون جزءاً بعد صدق قراءة سوره كامله عليها في نظر العرف. (مفتي الشيعة).
- ٣ - ٣. في الوجوب تأمل، بل يعيدها احتياطاً. (حسين القمّي).
- ٤ - ٤. بل لا يجب، وكذا في الفرع الآتي. (الفيروز آبادي) * احتياطاً، كما مرّ في نظيره. (حسين القمّي). * على الأحوط فيه وفي ما بعده. (الكوه كمرى، السيستاني). * لكن لو لم يعدّ في النوافل لا- شيء عليه؛ لصحة الاكتفاء فيها بتبعيض السوره. (السبزواري). * على نحو لا توجب الزيادة. (تقي القمّي). * إن وجبت سوره كامله، وإلاّ فله الاكتفاء بما أتى به. (الروحاني).

أراد (١)، ولو علم أنه عينها لإحدى السورتين من الجحد والتوحيد ولم يدرك أنه لأيتهما أعاد البسملة (٢) وقرأ

ص: ١٨٥

- ١ - ١. فى المسأله صور أربع: الأولى: أن يكون الجحد والإخلاص فقط من أطراف المحتمل، والثانيه: أن يكون كل منهما من أطراف المحتمل، ففي هاتين الصورتين المتعينين قراءه كليتهما بناءً على جواز القرآن كما هو الأقوى، والثالثه: أن تكون إحداهما المعين من أطراف المحتمل، وفي هذه الصوره يجب تعيين البسمله بقصد هذه السوره وقراءتها، والرابعه: أن تكون أطراف المحتمل غير هاتين السورتين، فله قراءه أيه سوره أراد بعد إعاده البسمله. (أحمد الخونسارى).
- ٢ - ٢. بل يقرأ مع هذه البسمله إحداهما، ثم يقرأ الأخرى معيناً لها فى حال البسمله. (الحائرى). * بقصد إحداهما معيناً. (آل ياسين). * أى بقصد ما يقرؤه من إحداهما، والأولى أن لا يُعيدّها ابتداءً، ويقرأ إحداهما بقصد القربه ثم يعيدها، ويقرأ الأخرى، ولا ينوى جزئيه واحد منهما بخصوصه. (الميلانى). * بل الأحوط قراءه كلتا السورتين بلا بسمله، ويقصد جزئيه ما وقعت البسمله لها، والقربه المطلقه فى الأخرى. (حسن القمى). * لا- وجه لإعاده البسمله، بل مقتضى الاحتياط الإتيان بكلتا السورتين؛ لتعين إحداهما بعد قراءه البسمله. (تقى القمى). * على القول بجواز التبعض له الاكتفاء بما أتى به، وعلى القول بوجوب سوره كامله الأظهر عدم جواز الاقتصار على إتيان إحدى السورتين، وإن أعاد البسمله بناءً على ما هو الحق من عدم جواز العدول من الجحد إلى التوحيد، والعكس، وعليه فيتعين عليه تحصيلاً للجزم بالامتنال أن يقرأ السورتين بقصد جزئيه ما عين البسمله لها واقعاً، من دون أن يفصل بينهما بالبسمله. (الروحانى).

١ - ١. الأحوط قراءة التوحيد ثم الجحد مع البسملة بينهما بقصد القربه المطلقه. (حسين القمى). * الأحوط قراءة إحداهما مع هذه البسملة، ثم قراءة الأخرى مع بسملة لها احتياطاً ورجاءً. (الخميني). * لو قيل بجواز العدول من إحداهما إلى الأخرى، وإلا فيجب الجمع بينهما، إحداهما بقصد الجزئية، والأخرى بقصد القربه إن جاز القرآن، وإلا فالأظهر بطلان الصلاة. (المرعشى). * لا أثر للإعادة مع العلم التفصيلي بعدم جزئيتها للصلاة، والأحوط قراءة كلتا السورتين بقصد جزئية ما وقعت البسملة له من دون فصل بينهما بها. (الخوئي). * بل الأحوط الإتيان بكل من السورتين رجاءً لإتمام ما شرع فيه بلا بسملة، والفصل بين البسملة وتمام السورة بمثل تلك السورة لا يضر. (محمدرضا الكليبايگانی). * يأتي في المسألة (١٦) عدم جواز العدول من إحداها إلى الأخرى أيضاً. (السبزواری). * يشكل هذا الحكم، بل يمنع، بناءً على عدم جواز العدول من إحداهما إلى الأخرى، كما سيأتي منّا، ومنه قدس سره في المسألة السادسة عشره، فطريق التصحيح أن يأتي بإحدى السورتين بلا بسملة؛ لاحتمال أنها هي السورة التي عيّنها منهما، ثم يأتي بعدها بالثانية؛ لاحتمال أنها هي المعيّنه، ويأتي معها بالبسملة؛ فإن الفصل بينها وبين البسملة الأولى إذا كانت لها قد أخلّ بالموالاه ولو احتمالاً. (زين الدين).

(مسأله ١٣): إذا بَسَمَلَ من غير تعيين سورة فله أن يقرأ (٢) ماشاء (٣)،

ص: ١٨٧

- ١- ١. والتفصيل المزبور مبنى على مبطلته زياده البسملة مستقلاً، وإلا فبناءً على ما أسلفنا من عدم مبطلته أمثال هذه الزيادات، ولو لانصراف عمومات الزياده إلى غيرها، فلا بأس بإتيان البسملة بقصد سورة ثالثة، كما لا يخفى. (آقاضياء).
- ٢- ٢. بل يعيدها مع التعيين. (مهدى الشيرازى). * مرَّ أنَّ الأقوى لزوم التعيين، وكذا لزم فى صورته الشكُّ فيه. (الخمينى). * بل تجب إعادتها بقصد سورة خاصه. (تقى القمى). * مرَّ أنَّ مقتضى الاحتياط اللازم التعيين. (اللكراني). * بل يعيدها معيَّناً لها كما مرَّ. (البروجردى).
- ٣- ٣. قد مرَّ أنَّ الأقوى لزوم التعيين. (الحائرى). * بل يعيد البسملة مع تعيين سورة لها، وكذا فى ما بعده. (الحكيم). * لا يُترك الاحتياط بإعادة البسملة، وكذا لو شكَّ فى التعيين. (عبدالهاده الشيرازى). * بل يجب عليه إعادة البسملة مع تعيين سورة لها، وكذلك فى صورته الشكُّ فى التعيين. (البجنوردى). * لا يكتفى بها، بل يعيدها. (عبدالله الشيرازى). * تقدَّم أنَّ الأقوى لزوم التعيين ولو بالإشاره الإجماليه، فعليه إعادة البسملة لأيه سورهِ عَيَّنَهَا، وكذا الكلام فى صورته الشكُّ على الأحوط. (المرعشى). * مرَّ أنَّ الأقوى وجوب التعيين، ومنه يظهر حكم ما فرَّع عليه. (الخوئى). * لا بدَّ من إعادة البسملة، وكذا فى ما بعده. (زين الدين). * بل يعيد البسملة، وكذا فى ما بعده. (حسن القمى). * قد مرَّ أنَّ الأظهر وجوب التعيين. (الروحانى). * بناءً على عدم اعتبار تعيّن السوره، ولكن الاحتياط فى تعيّنهما قبل الشروع فيها. (مفتى الشيعة).

ولو شكَّ في أنَّه عَيَّنَها لسوره معيَّنه أو لا فكذلك، لكنَّ الأحوط (١) في هذه الصوره إعادتها (٢)، بل الأحوط (٣) إعادتها (٤) مطلقاً (٥)؛ لما مرَّ من الاحتياط (٦) في التعيين (٧).

(مسأله ١٤): لو كان بانياً من أوَّل الصلاه أو أوَّل الركعه أن يقرأ سوره معيَّنه فنسى وقرأ غيرها (٨) كفى (٩)، ولم يجب إعادته

ص: ١٨٨

-
- ١ - ١. هذا الاحتياط لا- يُترك. (النائني). * لا- يُترك. (جمال الدين الكلبيگانی، الشاهرودي، أحمد الخونساری، عبدالله الشيرازی، المرعشي).
 - ٢ - ٢. بأن يأتي بالبسملة رجاءً، و يقرأ إحدى السورتين من الجُحد والتوحيد. (تقى القمي).
 - ٣ - ٣. لا- يُترك؛ لِمَا أشرنا إليه آنفاً. (آقاضياء). * لا- يُترك. (الإصفهاني، الميلاني، الآملي، السبزواري). * لا- يُترك هذا الاحتياط. (صدرالدين الصدر). * لا يُترك كما مرَّ. (محمد رضا الكلبيگانی).
 - ٤ - ٤. لا يُترك. (حسين القمي).
 - ٥ - ٥. بل الأقوى في الصوره الأولى منهما. (المرعشي).
 - ٦ - ٦. وقد مرَّ أنَّه لا يُترك. (آل ياسين).
 - ٧ - ٧. قد مرَّ أنه لا يخلو من قوه. (الإصطهباناتي). * لا يُترك الاحتياط. (الشريعتمداري).
 - ٨ - ٨. مع التعيين ولو إجمالاً، وكذا في ما بعده. (زين الدين).
 - ٩ - ٩. إن كان معتاداً لها. (البرجودي). * لا سيما إذا كان ذلك من عادته. (الميلاني). * فيه إشكال، خصوصاً في صوره عدم الاعتياد. (المرعشي).

السورة (١)، وكذا لو كانت عادته سورة معيّنه فقرأ غيرها (٢).

(مسألة ١٥): إذا شك في أثناء سورة أنه هل عيّن البسملة لها أو غيرها وقرأها نسياناً بنى (٣) على أنه (٤) لم (٥) يعين (٦) غيرها (٧).

ص: ١٨٩

-
- ١- ١. الأحوط إعادتها إذا لم تكن القراءة بعادته. (عبدالله الشيرازي).
 - ٢- ٢. إذا كانت قراءة الغير في هذا وسابقه عن عمد؛ لنسيانه عادته وبنائه. (حسين القمي).
 - ٣- ٣. بل يحتاط بالإعاده؛ إذ لا مجال لجريان القاعده بالنسبه الى البسملة، وأصالة عدم قصده لغير هذه السوره معارضه بعدم قصده لها، فلا مناص عن الاحتياط بالإعاده. (تقي القمي).
 - ٤- ٤. الأحوط استئنافها مع التعيين. (عبدالله الشيرازي).
 - ٥- ٥. بل بنى على أنه عيّنها لها. (الحكيم).
 - ٦- ٦. الأحوط الإعادة بقصد القربه. (حسين القمي). * بل يبنى على أنه عيّنها. (البجنوردی). * لا أثر لهذا البناء؛ لوجوب التعيين الذي قلنا بوجوبه. نعم، لا يبعد جواز البناء على أنه عيّنها لها. (الآملی).
 - ٧- ٧. بل عيّنها للسورة التي هو فيها. (المرعشي). * بنى على الصحه؛ لقاعده التجاوز. (زين الدين). * بل بنى على أنه عيّنها لها. (حسن القمي). * بل بنى على أنه عيّن لها؛ إذ لا يكفي في الصحه مجرد البناء على أنه لم يعين غيرها. (الروحاني).

(مسألة ١٦): يجوز العدول من سوره إلى أخرى اختياريّاً ما لم يبلغ (١) النصف (٢)، إلّا (٣) من الجحد والتوحيد فلا يجوز العدول منهما إلى غيرهما (٤)، بل من إحداهما إلى الأخرى (٥) بمجرد الشروع فيهما ولو

ص: ١٩٠

١- ١. بل ما لم يتجاوز النصف، ويُستثنى من ذلك العدول عن سور العزائم إذا قرأها في الفريضة سهواً، فإنّه يعدل عنها قبل الفراغ منها، كما تقدّم. (زين الدين).

٢- ٢. الأقرب الجواز وإن بلغ النصف، والأحوط الترك. (الجواهرى). * ما لم يتجاوز النصف صحّ. (الحائرى). * أو الثلثين على تردّد في ما عدا سور العزائم، كما مرّ. (آل ياسين، حسن القمّى). * بل ما لم يتجاوز عن النصف. (الكوه كمرى). * بل حتّى إذا بلغ النصف، وإنّما المنع إذا تجاوز النصف. (كاشف الغطاء). * بل وإن بلغ النصف. (عبدالهادهى الشيرازى). * بل ما لم يتجاوز النصف. (الحكيم، السبزواري). * بل ما لم يتجاوز عن النصف، ثمّ المعيار في التنصيف هل هو الكلمات، أو الحروف، أو الآيات؟ فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (المرعشى). * أمّا بعد بلوغه فالأحوط وجوباً عدم العدول ما بينه وبين الثلثين. (الخوئى). * بل ما لم يبلغ الثلثين، والاحتياط طريق النجاة. (تقى القمّى). * بل ما لم يبلغ الثلثين. (الروحانى). * هذا التحديد محل تأمل، بل لا يبعد جواز العدول بعد بلوغ النصف أيضاً. (مفتى الشيعة). * على الأحوط. (السيستانى).

٣- ٣. بل ما لم يتجاوزه. (محمدتقى الخونسارى، الأراكى).

٤- ٤. الأقرب الجواز مع الكراهه. (الجواهرى).

٥- ٥. الأقرب الجواز. (الجواهرى).

بالبسملة (١)، نعم، يجوز العدول (٢) منهما (٣) إلى الجمعة والمنافقين في خصوص يوم الجمعة (٤)، حيث إنه يستحب في الظهر أو الجمعة (٥) منه (٦) أن يقرأ في الركعة الأولى الجمعة وفي الثانية المنافقين، فإذا نسي وقرأ غيرهما حتى الجحد والتوحيد (٧) يجوز العدول إليهما ما لم يبلغ النصف (٨)،

ص: ١٩١

- ١ - ١. على الأحوط. (الكوه كَمَرَى، السيستاني). * تقدّم أنّ البسملة لا- يتعيّن كونها لسوره إلاّ بعد الشروع في سوره بعدها. (محمد الشيرازي).
- ٢ - ٢. فيه إشكال. (المرعشي).
- ٣ - ٣. في العدول من الجَحْد تأمّل. (حسين القمّي). * مرّ حكم ذلك في مسائل العدول. (الخوئي). * في العدول من الجَحْد إشكال. (حسن القمّي). * الحكم المذكور يختصّ بالتوحيد بحسب النصّ، ومقتضى إطلاق بعض الروايات شمول الحكم لصلاتي الفجر والعصر، كما أنّ مقتضاه عدم التقييد بالنصف أو الثلثين، وطريق الاحتياط ظاهر. (تقي القمّي).
- ٤ - ٤. في خصوص صلاه الجمعة دون الظهر على الأحوط. (مهدي الشيرازي). * الأحوط الاقتصار بخصوص صلاه الجمعة. (الأملي).
- ٥ - ٥. أو العصر منه. (الفيروز آبادي). * الأحوط الاقتصار في جواز العدول على صلاه الجمعة؛ لأنّه المتيقّن من الدليل. (آقاضياء).
- ٦ - ٦. وكذا في العصر، بل والغداة. (السيستاني).
- ٧ - ٧. فيه إشكال. (المرعشي).
- ٨ - ٨. الأقرب الجواز وإن بلغ النصف. (الجواهري). * بل ما لم يتجاوز، ولو تجاوز النصف فالأحوط عدم العدول. (الحائري). * على الأحوط. (الفيروز آبادي، الكوه كَمَرَى). * على الأحوط، ويحتمل هنا قوياً جواز العدول مطلقاً وإن تجاوز النصف أو الثلثين. (آل ياسين). * بل ما لم يتجاوزه. (محمد تقي الخونساري، الأراكي، المرعشي). * بل وإن بلغه، بل ولو تجاوزه ما لم يفرغ من السوره، وهكذا في سائر السور يجوز العدول منها إليهما مطلقاً، ومع الشروع بالجحد والتوحيد ولو عمداً يجوز العدول إلى الجمعة والمنافقين، وكلّ موردٍ جاز العدول وجب إعادته بالبسملة. (كاشف الغطاء). * بل ما لم يتجاوز النصف، أو ما لم يبلغ الثلثين، لكنّ الأحوط ما ذكره. (الميلاني). * بل ما لم يتجاوز النصف. (زين الدين). * على الأحوط، ويحتمل هنا قوياً جواز العدول وإن تجاوز النصف أو الثلثين. (حسن القمّي). * على الأحوط الأولى. (السيستاني).

وأما إذا شرع في الجحد أو التوحيد عمداً فلا يجوز العدول (١) إليهما (٢) أيضاً على الأحوط (٣).

ص: ١٩٢

-
- ١ - ١. الجواز لا يخلو من قوه. (الجواهرى). * والأقوى الجواز. (الفيروز آبادى). * بل يجوز العدول إليهما على الأقوى. (زين الدين).
- ٢ - ٢. على الأحوط. (محمد الشيرازى).
- ٣ - ٣. عدم الجواز فى التوحيد على الأحوط، وفى الجحد على الأقوى. (المرعشى). * وإن كان الأظهر جواز العدول فى صورته العمد أيضاً. (الروحانى).

(مسأله ١٧): الأحوط (١) عدم العدول (٢) من الجمعة والمنافقين إلى غيرهما في يوم الجمعة وإن لم يبلغ النصف.

(مسأله ١٨): يجوز (٣) العدول من سورة إلى أخرى في النوافل (٤) مطلقاً (٥) وإن بلغ النصف (٦).

(مسأله ١٩): يجوز مع الضرورة العدول (٧) بعد بلوغ النصف حتى في الجحد والتوحيد، كما إذا نسي بعض السوره (٨) أو

ص: ١٩٣

١-١. في الحكم بلزومه إشكال. (المرعشى). * لا بأس بتركه. (تقى القمى).

٢-٢. لا يُترك. (الكوه كمرى). * هذا الاحتياط ليس إلزامياً. (مفتى الشيعة).

٣-٣. الجواز مشكل؛ فإن مقتضى إطلاق دليل المنع التسويه بين الفريضه والنافله. (تقى القمى).

٤-٤. الأحوط الأولى عدم العدول من التوحيد والجحد فيها أيضاً. (الخمینی). * قد يشكل العدول فيها إذا كان من سورة

التوحيد أو الجحد؛ بناءً على شمول أدله المنع فيهما للنوافل، والأحوط الإتيان بالمعدول إليه بقصد القربه المطلقه. (زين الدين).

* لا يُترك الاحتياط بترك العدول فيها أيضاً بعد بلوغ النصف، بل مطلقاً في الجحد والتوحيد. (السيستانی).

٥-٥. حتى من الحمد والتوحيد. (مفتى الشيعة).

٦-٦. الجواز أقرب. (الجواهرى). * الأحوط الترك. (المرعشى). * الأحوط الإتيان بالمعدول إليه بقصد القربه المطلقه.

(الخوئى).

٧-٧. ويحتاط في غير صورته خوف فوت الوقت بإعادة الصلاه. (حسين القمى).

٨-٨. لا يبعد جواز التبعض أيضاً في هذا الفرض، والأحوط في غيره العدول، إلا في النذر فإن الظاهر عدم جواز العدول فيه،

ووجوب قطع الصلاه واستئنافها مع السوره المنذوره، ولكن لو أتمها مع السوره التى شرع فيها صحت صلاته وإن كان حائثاً.

(السيستانی).

خاف (١) فوت الوقت ياتمامها، أو كان هناك مانع آخر، ومن ذلك: ما لو نذر (٢) أن يقرأ (٣) سورة معيّنه (٤) في صلاته فَنسى وقرأ غيرها فإنَّ الظاهر (٥) جواز (٦)

ص: ١٩٤

- ١-١. بل يجب تركها وقراءه سورة أخرى إن كان لها مصداق خارجاً. (صدرالدين الصدر).
- ٢-٢. الأحوط إتمام السورة، سيّما إن قرأ الجُحد والتوحيد، ثمّ الصلاة بالمنذوره وفاءً لنذره إن كان له محلّ، وإلاّ صحّ ما صلّاه. (صدرالدين الصدر).
- ٣-٣. الأحوط في النذر إتمام ما شرع فيه رجاءً، ثمّ قراءه المنذوره كذلك. (الحائري). * فيه إشكال، بل انحلال النذر حيث يتعذّر العدول لا يخلو من وجه. (آل ياسين). * بل عليه أن يُتمّ ما بيده ويأتى بصلاه أخرى مع السورة المنذوره، إلاّ في ضيق الوقت فيعدل إلى المنذوره حينئذٍ احتياطاً لازماً. (الفاني).
- ٤-٤. بشرط لا. (المرعشي).
- ٥-٥. محلّ إشكال. (البروجردى، أحمد الخونسارى). * في جواز العدول في صورتين تأمّل، بل الظاهر عدم جوازه وسقوط النذر. (الشاهرودى). * محلّ نظر من وجوه. (مهدي الشيرازى). * محلّ التأمل. (عبدالله الشيرازى). * فيه إشكال، والأحوط إتمام السورة رجاءً، ثمّ الإتيان بالمنذوره كذلك. (السبزواري).
- ٦-٦. بل وجوبه. (الحكيم). * فيه تأمّل. (الآملی). * مشكل. (محمد الشيرازى). * الجزم بالجواز في غير محلّه؛ إذ صحّ النذر توقّف على رجحان المنذور في الرتبة السابقه، والمفروض عدم جواز العدول، فلا يكون راجحاً، فلا يصحّ النذر. (تقى القمى).

١- ١. بل الأقوى لزوم الإتمام بلا عدول في ما لو تجاوز النصف، أو كان ما شرع فيه الجحد أو التوحيد، والأحوط إعادة الصلاة بالمنذوره. (عبدالهادي الشيرازي). * فيه إشكال إن كان قد تعدى محلّ العدول، أو كان ما شرع فيه الجحد والتوحيد، والأقرب إتمام تلك السوره بتيه القربه المطلقه، ثمّ قراءه المنذوره، والأحوط مع ذلك إعادة الصلاة بعد إتمامها. (الميلاني). * الظاهر عدم جواز العدول في كلتا الصورتين، والأحوط إعادة الصلاة مع السوره المنذوره. (البجنوردي). * الأحوط في غير صوره خوف فوات الوقت من موارد النذر وأخواته بعد ما تجاوز النصف، أو كان المشروع فيه الجحد والتوحيد إتمام السوره رجاءً، ثمّ إعادة الصلاة بالسوره المنذوره. (المرعشي). * فيه إشكال، بل منع، والأظهر جواز القطع وإعادة الصلاة مع السوره المنذوره، والأحوط أن تكون الإعادة بعد العدول والإتمام. (الخوئي). * إذا كان نذره أن يقرأ السوره المعينه لا غيرها، والأحوط إتمام السوره، ثمّ يأتي بعدها بالسوره المنذوره، ويقصد بإحداهما ما في ذمته، وبالثانيه القربه المطلقه. (زين الدين). * ولا يُترك الاحتياط بإعادة الصلاة أيضاً. (حسن القمي). * الأحوط في الفرضين إتمام السوره رجاءً، ثمّ الإتيان بالمنذوره كذلك. (اللكراني).

٢- ٢. الأحوط في الصورتين إتمام السوره، ثمّ الإتيان بالسوره المنذوره. (محمدتقي الخونساري، الأراكي).

النصف (١)، أو كان (٢) ما شرع فيه الجحد (٣) أو التوحيد.

حكم الجهر في القراءة للرجل

(مسألة ٢٠): يجب (٤) على الرجال الجهر بالقراءة في الصباح والركعتين الأولتين من المغرب والعشاء، ويجب الإخفات في الظهر والعصر في غير يوم الجمعة، وأما فيه فيستحب (٥) الجهر (٦) في صلاه

ص: ١٩٦

- ١- ١. الأحوط في النذر بعد تجاوز النصف إتمام السوره رجاءً، ثم قراءه المنذوره كذلك، وكذا إذا شرع في الجحد والتوحيد . (الكوه كمرى). * الأحوط في هاتين الصورتين إتمامها وإتيان السوره المنذوره بعدها بقصد القربه؛ لكون احتمال انحلال النذر فيهما قوياً جداً . (الإصطهباناتي). * الظاهر عدم الجواز بعد بلوغ النصف، وفي الجحد والتوحيد مطلقاً، ولا حث مع النسيان. نعم، الأحوط قراءه المنذوره بعد إتمام ما شرع فيه رجاءً. (محمد رضا الغلپايگانی).
- ٢- ٢. يشكل جواز العدول في الصورتين، بل لا يبعد سقوط النذر فيهما. (النائني، جمال الدين الغلپايگانی).
- ٣- ٣. في جواز العدول منهما إشكال، فالأحوط الإتيان بهما رجاءً، ثم الإتيان بالمنذور كذلك، بل لا يبعد القول بعدم الجواز وإن وجب عليه العمل بالنذر بإتيان السوره المنذوره أيضاً. هذا إن رجع نذره إلى إتيان سوره معينه في الصلاه، وأما إن رجع إلى ترك سائر السور ففي صحه النذر إشكال. (الخميني).
- ٤- ٤. على الأحوط فيه وفي ما بعده، وعليه تبتني جملة من التفريعات الآتية . (السيستاني).
- ٥- ٥. فيه إشكال، ولا فرق في المسألة جوازاً ومنعاً بين الإمام والمنفرد، وبين الركعتين الأولتين وغيرهما سواء آثر المصلّي القراءة على التسبيح أم لا. (المرعشي). * بل يجب. (تقي القمي).
- ٦- ٦. بل هو الأحوط فيها. (النائني، جمال الدين الغلپايگانی). * بل الأحوط عدم جواز تركه فيها. (البجنوردی).

الجمعه (١)، بل في الظهر (٢) أيضاً (٣) على الأقوى (٤).

الجهر بالبسملة في الظهرين

(مسألة ٢١): يستحب (٥) الجهر بالبسملة في الظهرين للحمد والسورة.

حكم الجهر في موضع الإخفات و بالعكس

(مسألة ٢٢): إذا جهر في موضع الإخفات أو أخفت في موضع الجهر عمداً بطلت الصلاة، وإن كان ناسياً أو جاهلاً ولو بالحكم صحت، سواء

ص: ١٩٧

١- ١. الأحوط عدم تركه فيها. (حسين القمّي). * بل هو الأحوط في ما لو لم نقل بأنه هو الأقوى. (الشاهرودي). * بل هو فيها أحوط إن لم يكن أقوى. (الميلاني). * الظاهر وجوب الجهر في الجمعة، ولا يُترك الاحتياط به في صلاة الظهر. (زين الدين). * لا يُترك الاحتياط بالجهر في صلاة الجمعة. (حسن القمّي). * بل الأحوط فيهما ذلك. (الروحاني). * بل لا يُترك الاحتياط بالجهر فيها. (السيستاني).

٢- ٢. الأحوط الإخفات فيها. (البروجردى). * مشكل، فلا يُترك الإخفات فيها. (الرفيعي). * لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالإخفات فيها. (الخميني). * اختلاف النصوص يوجب الإشكال في أصل مشروعيه الجهر، فلا بدّ من رعايه الاحتياط. (تقى القمّي).

٣- ٣. بل الأحوط الإخفات فيها. (الإصطهباناتي). * الأحوط الإخفات فيها. (الآملی). * ولا ينبغي ترك الاحتياط فيها بالإخفات. (اللكراني).

٤- ٤. كونه أقوى محل تأمل، والاحتياط في الإخفات وإن كان الجهر جائزاً أيضاً. (مفتي الشيعة).

٥- ٥. في غير الإمام محلّ إشكال. (اللكراني).

كان الجاهل بالحكم متنبهاً للسوء (١) ولم يسأل (٢) أم لا، لكن الشرط حصول قصد القربة (٣) منه، وإن كان الأحوط (٤) في هذه الصورة (٥)

ص: ١٩٨

١- ١. الصَّحَّه في هذه الصورة غير معلومه. (حسين القمّي). * في المتنبّه للسؤال إشكال، فالأحوط إعادته الصلاه أو إعادته القراءه إن كان في المحلّ، ولم يمنع عنه مانع. (صدرالدين الصدر). * شموله للمنتبه المقصّر محلّ إشكال، وكذا لو كان جهله بالحكم ناشئاً من الجهل بحكم آخر، كما لو صلّى نيابةً عن المرأة فأخفت في الجهرية زاعماً أنّ عليه رعايه المنوب عنه، بل ذهب الأخ - أعلى الله مقامه (الظاهر أنّ المقصود به هو أخوه، الذي شاركه في تدوين كتاب العروه الوثقى؛ باعتبارهما كانا من طلبه السيد اليزدى رحمهم الله تعالى على ما نقله بعض الأفاضل من آل كاشف الغطاء). - إلى عدم شموله للجاهل المقصّر مطلقاً، فتدور الجبهه الوضعيّة مدار التكليفيّة، ولكنّ ما ذهب إليه الأستاذ قدس سره في المتن وفاقاً للمشهور أقوى. (كاشف الغطاء).

٢- ٢. تقصيراً. (المرعشي).

٣- ٣. ويمكن حصول قصد القربة من الجاهل وإن كان مقصراً، بأن يلتفت إلى حكم الجاهل، ولكنّ الشاكّ لا يترك الاحتياط؛ لاحتمال عدم شمول النصّ له. (الحائري). * بحيث يرى نفسه ممثلاً. (الميلاني).

٤- ٤. بل الأقوى عدمه؛ لاندارجة في دليل الإجزاء بإطلاقه. (آقاضياء). * لا يُترك. (الإصفهاني، عبدالله الشيرازي، الآملي). * لا يُترك في تارك السؤال متعمداً. (محمد رضا الكلبيكاني).

٥- ٥. يعني صورته التنبّه. (الحكيم). * أي صورته التقصير. (المرعشي). * في صورته تنبه الجاهل بالسؤال، والأولى الرد في مورد هذا الاحتياط ونظائره أن يأتي بقصد الرجاء. (مفتي الشيعة).

حكم الناسى أو الجاهل للقراءه قبل الركوع

(مسأله ٢٣): إذا تذكّر الناسى أو الجاهل (١) قبل الركوع لا يجب عليه إعاده القراءه، بل وكذا لو تذكّر فى أثناء القراءه، حتّى لو قرأ آيه لا يجب إعادتها، لكنّ الأحوط (٢) الإعاده (٣) خصوصاً إذا كان فى الأثناء (٤).

صور الجهل بالحكم جهراً وإخفاً

(مسأله ٢٤): لا- فرق فى معذوريّه الجاهل بالحكم فى الجهر والإخفات بين أن يكون جاهلاً بوجوبهما، أو جاهلاً بمحلّهما، بأن علم إجمالاً أنّه يجب فى بعض الصلوات الجهر، وفى بعضها الإخفات؛ إلّا أنّه اشتبه عليه أنّ الصبح مثلاً جهريّه، والظهر إخفائيّه، بل تخيل العكس (٥)، أو كان جاهلاً بمعنى (٦) الجهر والإخفات فالأقوى (٧) معذوريّته (٨) فى

ص: ١٩٩

١- ١. تقدّم التفصيل فيه . (صدرالدين الصدر).

٢- ٢. لا يُترك، سيّما لو تذكّر فى الأثناء . (صدرالدين الصدر). * لا بأس بتركه . (الفانى).

٣- ٣. لا يُترك فى جميع الصور . (الرفيعى).

٤- ٤. لا يُترك فى هذه الصوره بقصد القربه المطلقه . (حسين القمى).

٥- ٥. بمعنى أنّه اعتقده . (الميلانى).

٦- ٦. فى الأقوائيه فى هذه الصوره وفى لاحقتهـا _ وهى جهل المأموم _ تأمل، فالاحتياط فيهما لا يُترك . (الإصطهباناتى).

٧- ٧. الأقوائيه ممنوعه . (الشاهرودى).

٨- ٨. فى القوّه منع . (الحائرى). * فى معذوريه الجاهل بمعناهما نظر . (مهدى الشيرازى).

الصورتين، كما أنّ الأقوى (١) معذوريّته إذا كان جاهلاً بأنّ المأموم يجب عليه (٢) الإخفات (٣) عند وجوب القراءة عليه، وإن كانت الصلاة جهريّة فجهر، لكنّ الأحوط (٤) فيه وفي صورتين (٥) الأوّلتين الإعادة.

سقوط الجهر عن النساء

(مسأله ٢٥): لا- يجب الجهر (٦) على النساء (٧) في الصلوات الجهريّة، بل يتخيّر (٨) بينه وبين الإخفات مع عدم سماع الأجنبيّ (٩)، وأمّا معه (١٠)

ص: ٢٠٠

-
- ١- ١. هذا محلّ تأمّل. (البروجردى).
 - ٢- ٢. لا ينبغي ترك الاحتياط فيه. (الكوه كمرى). * نعم، لو وجب الإخفات لعارض خارج عن الصلاة كالخوف من عدوّ فلا معذوريّة. (كاشف الغطاء).
 - ٣- ٣. لا يترك الاحتياط فيه. (الشريعتمدارى).
 - ٤- ٤. لا يترك في الأخير. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * لا يترك الاحتياط فيه. (محمدتقى الخونسارى، الأراكى). * لا- يترك هذا الاحتياط. (صدرالدين الصدر). * لا ينبغي تركه، خصوصاً في صورتين الأولى. (الشاهرودى). * لا يترك في الصورة الأخير. (الأملى).
 - ٥- ٥. لا يترك، بل معذوريّته في الصورة الثانيه ممنوعه. (حسين القمى). * لا ينبغي تركه في الصورة الأولى. (الفانى).
 - ٦- ٦. نعم، يستحبّ ذلك في ما لو أمّت المرأة لمثلها؛ بشرط عدم سماع الأجنبيّ صوتها. (المرعشى).
 - ٧- ٧. أمّا الخنثى فتخفت في محلّ الإخفات، وتجهر في محلّ الجهر إذا لم يكن أجنبيّ؛ بل مطلقاً بناءً على عدم كون صوت المرأة عوره. (كاشف الغطاء).
 - ٨- ٨. الأحوط لو لم يكن أقوى لزوم الإخفات عليهنّ مطلقاً. (جمال الدين الكلپايگانى).
 - ٩- ٩. الأولى لهنّ الإخفات، إلّا إذا ائتمّ بها النساء فترفع صوتها بمقدار ما تُسمِعُنَّ. (كاشف الغطاء).
 - ١٠- ١٠. وإن كان الاظهر التخيير في هذه الصورة أيضاً. (الروحانى).

فالأحوط (١) إخفاتهنَّ (٢)، وأمّا فى الإخفاتيه فيجب (٣) عليهنَّ الإخفات كالرجال، ويُعذَرْنَ فى ما يُعذَرُونَ فيه.

المناطق فى صدق الجهر و الإخفات

(مسأله ٢٦): مناط (٤) الجهر (٥) والإخفات (٦): ظهور جوهر الصوت (٧)

ص: ٢٠١

١- ١. لا يُترك. (المرعى). * لا بأس بتركه. (تقى القمى).

٢- ٢. سيأتى فى النكاح: أنّه لا يحرم استماع صوت الأجنبيّه، ولا إسماعها، إلّا أن يخضعن بالقول فيطمع الذى فى قلبه مرض . (السبزو راى). * لا- تحريم فى إسماع المرأه صوتها للأجنبي إذا لم يكن بخضوع وريبه . (محمد الشيرازى). * فى ما إذا كان الإسماع محرّماً، كما إذا كان موجباً للريبه . (السيستانى).

٣- ٣. على الأحوط. (الفيروز آبادى، السيستانى).

٤- ٤. بل المناطق فيهما الصدق العرفى. (تقى القمى).

٥- ٥. الأظهر إيكال الأمر كأكثر الموضوعات الصرفيه إلى نظر العرف، ولعلّ ما هو المشهور عند الأصحاب من أنّ أقلّ الجهر أن يسمع القريب المتعارف سمعه إذا استمع، والإخفات أن يسمع نفسه لو لم يكن هناك مانع، فلا تصادق بينهما فى مورد إشارة إلى ذلك. (المرعى). * بل المدار على الصدق العرفى . (حسن القمى).

٦- ٦. المناطق فيهما هو الصدق العرفى، ولا شكّ فى أنّهما من المفاهيم المبيّنه عند العرف. (الجنوردى).

٧- ٧. بل المناطق هو الصدق العرفى، ولا ينبغى الإشكال فى عدم صدق الإخفات فيما يشبه كلام المبحوح ونحوه. (الخوئى). * بل الصدق العرفى، ولا يضّرّ معه عدم ظهور جوهر الصوت فى الجهر كما فى المبحوح وشبهه . (السيستانى).

وعدمه، فيتحقق الإخفات (١) بعدم ظهور (٢) جوهره (٣) وإن سمعه (٤) من بجانبه قريباً أو بعيداً (٥).

ص: ٢٠٢

- ١-١. في الإطلاق تأمل، والمدار على الصدق العرفي. (حسين القمّي).
- ٢-٢. بأن لا يكون كالمبحوح ونحوه، وأن يُسمع نفسه تحقيقاً أو تقديرًا. (الشاهرودي).
- ٣-٣. وأن لا- يكون كالمبحوح ونحوه. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * وأن لا يكون عالياً، ولو لم يظهر جوهر الصوت كالمبحوح على الأحوط. (عبدالهادي الشيرازي). * ربّما لم يظهر جوهر الصوت، ومع ذلك لا يكون إخفاتاً، كالمبحوح فلا بدّ أن يقيّد بعدمه. (البجنوردي). * يشكل الاكتفاء به إذا ظهر كالمبحوح الشديد البّحه، أمّا البّحه الخفيفه فالظاهر تحقّق الإخفات معها. (زين الدين).
- ٤-٤. قد عرفت ممّا مرّ عدم استقامته. (المرعشي).
- ٥-٥. الأحوط اعتبار عدم سماع البعيد في الإخفات، وسماع القريب نفس الكلمات والحروف في الجهر، كما عليه السيره العمليّه. (الحائري). * الأقوى اعتبار عدم سماع البعيد في الإخفات، وسماع القريب في الجهر. (محمدتقي الخونساري، الأراكي). * إذا لم يكن مفراطاً خارجاً عن المعتاد في الرفع الممكن في الإخفات نظير المبحوح. (الإصطهباناتي). * لا بالبعد غير المتعارف. (الفاني). * الأحوط اعتبار عدم سماع البعيد في الإخفات، وسماع القريب في الجهر، كما هو المتعارف فيهما. (محمد رضا الكلبيگانی). * الأظهر اعتبار عدم سماع البعيد في الإخفات. (الروحاني).

(مسأله ٢٧): المناط (١) في صدق القراءه قرآنًا كان أو ذكرًا أو دعاءً ما مرّ في تكبيره الإحرام (٢)، من أن يكون بحيث يسمعه نفسه تحقيقاً أو تقديرًا، بأن كان أصمّ، أو كان هناك مانع من سماعه، ولا يكفي (٣) سماع (٤) الغير (٥) الذي (٦) هو أقرب

ص: ٢٠٣

- ١- ١. مناطيته في صدق القراءه ممنوعه، ولكنّ عدم إجزاء ما دونه مسلّم . (الشاهرودي).
- ٢- ٢. قد تقدّم الكلام فيها متناً وحاشية. (المرعشي). * وقد مرّ ما هو المختار، ومنه يظهر النظر في قوله : ولا يكفي سماع الغير... إلى آخره . (السيستاني).
- ٣- ٣. لو فرض ذلك فالأظهر الكفايه . (النائني، جمال الدين الكلپايگاني). * فيه تأمل مع صدق القراءه عرفاً . (صدرالدين الصدر). * بل يكفي لو فرض الانفكاك . (الفاني).
- ٤- ٤. كفايه سماع الغير لا تخلو من قوّه . (الجواهرى). * على الأحوط، والفرض بعيد التحقّق. (محمد رضا الكلپايگاني). * على الأحوط . (حسن القمّي).
- ٥- ٥. بل الظاهر الكفايه . (الرفيعي). * الأقرب كفايه ذلك لو فرض تحقّقه . (الشريعتمداري). * الظاهر كفايه ذلك في صدق القراءه، نعم، لا يكفي في الحكم بصحّه الصلاه؛ لوجود الأدلّه على اعتبار سماع النفس . (البجنوردى). * في الحكم بالصحّه، وإن كفى في الصدق. (المرعشي). * محل تأمل . (محمد الشيرازى). * فيه تأمل، فلا يبعد كفايته. (مفتى الشيعة).
- ٦- ٦. بل يكفي في الصدق، لا في الصحّه على الأحوط. (عبدالهاده الشيرازى). * لو صحّ هذا الفرض. (الروحاني).

إليه من سمعه (١).

حكم غير الحافظ للقراءة

(مسألة ٢٨): لا يجوز من الجهر ما كان مفرطاً خارجاً عن المعتاد كالصياح، فإن فعل فالظاهر البطلان (٢).

(مسألة ٢٩): من لا يكون حافظاً للحمد والسورة يجوز أن يقرأ في المصحف، بل يجوز ذلك للقادر (٣) الحافظ (٤) أيضاً (٥) على الأقوى (٦)، كما يجوز له (٧) اتباع من يلقيه (٨) آية فآية، لكن

ص: ٢٠٤

- ١- ١. بل يكفي، مع إمكان الفرض في وجه قريب. (آل ياسين). * الظاهر عدم الاجتزاء به في أداء الوظيفة وإن صدقت القراءة لو صحّ الفرض ولكنّ الشأن في تحقّقه. (زين الدين).
- ٢- ٢. الظاهر الصحّة، والترك أفضل وأحوط. (الجواهرى).
- ٣- ٣. فيه إشكال، والاحتياط لا يُترك. (النائنى، جمال الدين الكلبيگانى). * الأحوط له الترك. (البروجردى، اللنكرانى). * بشرط صدق القراءة الصلاتية. (الرفيعى). * الأحوط الترك. (المرعشى).
- ٤- ٤. مشكل. (الإصطهباناتى). * لا يخلو من إشكال، فالأحوط الترك. (الشريعتمدارى).
- ٥- ٥. الأحوط أن لا يقرأ في المصحف. (البجنوردى).
- ٦- ٦. فيه إشكال. (الإصفهاني، الشاهرودى، الآملى). * على إشكال، أحوطه لزوم القراءة عن حفظ مع قدره. (آل ياسين).
- ٧- ٧. أى لغير الحافظ. (اللىكرانى).
- ٨- ٨. لعلّ ذلك مقدّم على القراءة من المصحف، ولا يُترك ما يذكره من الاحتياط. (حسين القمى). * وتقديم بعض الأصحاب هذا على القراءة من المصحف فيه نظر. (المرعشى).

الأحوط (١) اعتبار عدم قدره (٢) على الحفظ وعلى الائتمام.

قراءة العاجز عن القراءة

(مسألة ٣٠): إذا كان في لسانه آفه لا- يمكنه التلّفظ يقرأ في نفسه ولو توهماً (٣)، والأحوط (٤) تحريك (٥) لسانه (٦) بما يتوهمه (٧).

حكم قراءة الأخرس

(مسألة ٣١): الأخرس (٨) يحرك (٩).....

ص: ٢٠٥

- ١- ١. وإن كان الأقوى الجواز في الوقف على الحركة . (صدر الدين الصدر). * بل الأقوى . (جمال الدين الكلبيكاني). * لا يُترك. (الإصطهباناتي ، الحكيم ، المرعشي ، الآملي ، السبزواري).
- ٢- ٢. هذا الاحتياط لا يُترك. (عبد الهادي الشيرازي).
- ٣- ٣. على الأحوط. (الخوئي).
- ٤- ٤. هذا الاحتياط لا يُترك. (الجواهرى). * بل الأحوط وجوباً أن ياتم إذا كان ممكناً بلا عسره، ومع عدم الإمكان أو كونه عُسراً يأتى بها كما يأتى بها الأخرس. (تقى القمى).
- ٥- ٥. والأحوط ضمّ الإشارة بالإصبع. (الآملي). * مع الإشارة بالإصبع، كما في الأخرس. (الحكيم).
- ٦- ٦. مع الإشارة بيده. (حسين القمى). * وإشارته بإصبعه. (الميلاني). * مع الإشارة بإصبعه، كما في خبر السكوني الموثق على التحقيق. (المرعشي). * يجرى فيه حكم الأخرس في المسألة الآتية على الأحوط، فيحرك لسانه ويُشير بيده. (زين الدين). *
- ٧- ٧. مع الإشارة باللسان والإشارة بالإصبع. (حسن القمى). * والإشارة بيده. (اللكراني).
- ٨- ٨. فيه تفصيل تقدّم في تكبيره الإحرام. (السيستاني).
- ٩- ٩. الحكم المذكور في المسألة مبنّى على الاحتياط. (تقى القمى).

لسانه (١) ويشير بيده (٢) إلى ألفاظ القراءه (٣) بقدرها (٤).

فى وجوب تعلم القراءه

(مسأله ٣٢): من لا يُحسن القراءه يجب (٥) عليه (٦) التعلّم (٧) وإن (٨)

ص: ٢٠٦

- ١- ١. ويعقد قلبه بمعناها إن أمكن تفهيمه. (الفيروز آبادى). * الأحوط فى حقّه تحريك اللسان والإشاره بالإصبع، وعقد القلب للألفاظ بمعنى إخطار صورها مرتبّه، وهى التى يعبر عن مثلها فى كلمات بعض المتكلّمين بالألفاظ المتخيله. (المرعشى).
- ٢- ٢. بل بإصبعه. (الميلانى). * الأحوط كون الإشاره بالإصبع. (المرعشى). * أى بإصبعه. (الروحانى).
- ٣- ٣. إذا كان قادراً، وإلاّ (فى الأصل: (ولا)، والظاهر أنّ مراده هو ما أثبتناه.) إلى معانيها، كالأبكم الأصمّ. (عبدالله الشيرازى).
- ٤- ٤. على ما هو المتعارف عندهم من تفسير ألفاظ القراءه. (مفتى الشيعه).
- ٥- ٥. الظاهر أنّه لا وجه لوجوبه فى فرض إمكان الائتّام. (تقى القمى). * على الأحوط . (اللكراني).
- ٦- ٦. فى وجوب التعلّم مع التمكن من الائتّام نظر، بل منع. (محمد تقي الخونسارى، الأراكى). * إذا تمكّن من تأديه الصلاه الصحيحه بالائتّام أو بالتلقين من الغير آيّه آيه لم يجب عليه التعلّم على الأقوى، نعم، هو أحوط، وكذا فى سائر أجزاء الصلاه. (زين الدين).
- ٧- ٧. الحكم بالوجوب التعيينى فى حقّ المتعلّم مع قدره على الائتّام وسهولته محلّ نظر، بل منع. (المرعشى). * على الأحوط. (محمد رضا الكليايگانى). * بل اللازم أداء الواجب ولو من غير تعلّم. (السيستانى).
- ٨- ٨. على الأحوط حينئذٍ، وكذا فيما بعده وغيره من موارد التعلّم، واللازم أداء الواجب وإن كان بدون تعلّم. (الحكيم).

كان متمكناً (١) من الإلتزام (٢)، وكذا يجب تعلّم سائر أجزاء الصلاة، فإن ضاق الوقت مع كونه قادراً على التعلّم فالأحوط (٣)

ص: ٢٠٧

١- ١. لكن لو ترك التعلّم وائتمّ صحتّ صلاته وإن أثم، بل في إثمه تأمل؛ بناءً على عدم وجوب التعلّم نفساً، بل مقدّمه للقراءة، فإذا جاء بالصلاة الصحيحه سقط وجوب القراءة، وسقطت مقدّمته وهو التعلّم. (كاشف الغطاء). * بل إن لم يكن متمكناً منه، وإلاّ- فله الاكتفاء به على الأقوى. (الميلاني). * على الأحوط. (الجنوردي، مفتي الشيعة). * في إطلاقه إشكال. (عبدالله الشيرازي). * فيه إشكال، نعم، الأحوط ذلك خوفاً من عدم الوصول إلى الإلتزام (كذا في الأصل، والظاهر أنه (الائتمام)). أحياناً. (الأملي). * فيه إشكال. (محمد الشيرازي).

٢- ٢. الأقوى عدم الوجوب مع التمكن من الإلتتمام، كما أنّ الأحوط وجوب الإلتتمام إذا لم يتمكن من التعلّم. (الحائري). * لا وجه لوجوبه مع التمكن من الصلاة الصحيحه بالإلتتمام. (الخوئي). * على ما ادّعى الإجماع عليه، وإلاّ فالظاهر عدم وجوبه مع التمكن من الصلاة الصحيحه بالإلتتمام. (حسن القمّي). * غايه الأمر في صورته التمكن يكون واجباً تخييراً، وفي صورته عدمه واجباً تعييناً. (الروحاني).

٣- ٣. الراجح. (الفاني). * إن لم يكن أقوى. (تقي القمّي).

الإلتزام (١) إن تمكّن منه (٢).

حكم الإلتزام مع العجز عن تعلم القراءة

(مسأله ٣٣): من لا يقدر إلّا على الملحون أو تبديل بعض الحروف ولا يستطيع أن يتعلّم أجزاء ذلك (٣)، ولا يجب عليه الإلتزام، وإن كان أحوط (٤)، وكذا الأخرس لا يجب عليه الإلتزام.

ص: ٢٠٨

١- ١. عدم وجوب الإلتزام في هذه الحال لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). * بل هو الأقوى. (الميلانى). * كما أنّ الأحوط الجمع بين الصلاه مع ما يتمكّن والقضاء مع عدم التمكن. (عبدالله الشيرازى). * بل الأقوى ذلك حينئذٍ. (المرعشى). * سيأتى منه الفتوى به في فصل الجماعه. (السبزوارى). * بل أظهر ذلك. (الروحانى). * بل لا يخلو من قوّه، وكذا ما أفتى به الماتن في صلاه الجماعه. (مفتى الشيعة). * والأقوى صحّه صلاته منفرداً على النحو الآتى، نعم، يجب عقلاً الإلتزام على من تهاون في تعلّم القراءة مع قدره عليه، دون من ضاق وقته عن تعلّمها لتأخّر إسلامه. (السيستانى).

٢- ٢. عدم وجوبه لا- يخلو من قوّه. (عبدالهاده الشيرازى). * بل الأقوى ذلك في ما إذا كان متمكناً من التعلّم قبلاً، كما هو المفروض. (الخوئى).

٣- ٣. الأحوط وجوب الإلتزام عليه أيضاً. (الحائرى). * إذا كان يحسن منه مقداراً معتدّاً به، وإلّا فالأحوط أن يضمّ إلى قراءه الحمد ملحوناً قراءه شىء يحسنه من سائر القرآن، وإلّا فالتسبيح، على تفصيل يأتى في المسأله الآتية. (السيستانى).

٤- ٤. لا- يترك مهما أمكن. (الميلانى). * لا- يترك مع عدم الحرج. (محمد رضا الكلپايگانى). * لا- يترك، إلّا أن يكون حرجياً. (تقى القمى).

(مسألة ٣٤): القادر على التعلّم (١) إذا ضاق وقته (٢) قرأ (٣) من الفاتحة ما تعلّم (٤)، وقرأ (٥) من سائر القرآن (٦) عوض البقيّة (٧)،

ص: ٢٠٩

- ١- ١. غير المقصّر في تركه. (الروحاني).
- ٢- ٢. فعليه الائتتمام إن تمكّن منه، وإلاّ قرأ ما يعلم، كما ذكر في المتن. (الفيروزآبادي). * ولم يكن مقصّراً، وإلاّ فالأحوط الجمع بين الصلاه الاضطراريّه وقضائها تامّة في خارجه. (كاشف الغطاء). * ولم يتمكّن من الائتتمام. (الميلاني).
- ٣- ٣. الحكم المذكور في هذه الصور الثلاث مبنيّ على الاحتياط. (تقى القميّ).
- ٤- ٤. وأجزأ ذلك إن لم يكن قادراً على الائتتمام، أمّا مع قدره فهل يتعيّن أو يتخيّر بينه وبين البديل الاضطراريّ؟ وجهان، أحوطهما الأوّل، وأصحّهما الثاني. (كاشف الغطاء). * إذا كان ما تعلّمه منها مقداراً معتدّاً به بحيث يصدق عليه قراءه القرآن عرفاً لم يجب ضمّ شيءٍ إليه أصلاً، وإلاّ فالواجب أن يقرأ من سائر القرآن بهذا المقدار، ومنه يظهر أنّ ما ذكره في المتن مبنيّ على الاحتياط الاستحبابي. (السيستاني).
- ٥- ٥. على الأحوط الأولي، ولا يجب عليه تكرار ما تعلّمه. (الخوئي). * على الأحوط. (اللنكراني).
- ٦- ٦. على الأحوط. (زين الدين). * على الأحوط فيه وفي ما بعده. (حسن القميّ). * الأظهر عدم وجوبه، وعلى فرضه لا يجب تكرار ما يعلمه. (الروحاني).
- ٧- ٧. في وجوب القراءة عوض الباقي نظر، أقربه العدم، بل يكفي ما تيسّر. (الجواهرى). * في وجوبه نظر. (عبدالهادي الشيرازي). * على الأحوط. (الحكيم، الخميني، الفاني، المرعشي). * فيه تأميل؛ لأنه لم يتم دليل على وجوب التعويض عليه. نعم، لا بأس بإتيانه رجاءً. (مفتي الشيعة).

والأحوط (١) مع ذلك (٢) تكرار (٣) ما يعلمه (٤) بقدر البقيّة، وإذا لم يعلم منها شيئاً قرأ من سائر القرآن (٥) بعدد آيات الفاتحة (٦) بمقدار

ص: ٢١٠

-
- ١- ١. لا- وجه لهذا الاحتياط . (جمال الدين الكلبي يگانی). * الأحسن ترك هذا الاحتياط. (الفاني). * والأولى. (محمد رضا الكلبي يگانی).
 - ٢- ٢. والأقوى عدم وجوب ذلك . (الكوه كَمَرِي). * وإن كان الأقوى عدم وجوبه . (الميلاني). * الأقوى عدم لزوم التكرار. (المرعشي). * بل الأولى . (السبزواري). * الأولى إتيانه رجاءً. (مفتي الشيعة).
 - ٣- ٣. لا يُترك بقصد القربة المطلقة فيهما. (حسين القمّي).
 - ٤- ٤. لا- يُترك هذا الاحتياط. (الحائري). * بل الأولى فيه، وفي تعيين المقدار من القرآن أو غيره. (عبدالهادي الشيرازي). * والظاهر عدم وجوبه. (زين الدين).
 - ٥- ٥. على الأحوط. (المرعشي).
 - ٦- ٦. على الأحوط. (الحكيم). * على الأحوط فيه وفي ما بعده. (الخوئي). * على الأحوط، وكذا في ما بعده. (زين الدين). * بل بمقدار صدق مسَمّى القراءه. (الروحاني).

حكم من لم يعلم شيئاً من القرآن

وإن لم يعلم شيئاً من القرآن سُبْح وكبر (٢) وذكر

ص: ٢١١

١ - ١. في وجوبه نظر، أقربه العدم. (الجواهرى). * ولو لم يُحسن إلّا- الأقلّ ففي الاكتفاء به أو تكريره بقدرها أو التعويض عن الناقص بالذكر وجوه، أقواها الأخير. (كاشف الغطاء). * تقريباً بنظر العرف. (جمال الدين الغلّبايگاني). * على الأحوط الراجح. (الفاني). * كفايه التوافق في عدد الكلمات أو الآيات لا تخلو من قوه. (المرعشى). * بل الظاهر كفايه المقدار العرفي، وإن خالف الدقّي. (محمد الشيرازي).

٢ - ٢. ولا- عبره بالترجمه هنا أصلاً؛ فإنّ لألفاظ القرآن دخلاً في قرآنيّتها، فالترجمه ليست قرآناً، ولا ميسوره القرآن، نعم، بناء على الاجتزاء لدى العجز عن قراءه القرآن بالذكر المطلق إمّا مطلقاً أو مع العجز عن التحميد والتسبيح والتكبير يتّجه الاجتزاء بترجمه الفاتحه ونظائرها، لا من حيث إنّها ترجمه قرآن، بل من حيث كونها من مصاديق الذكر، أمّا آيات القصص والوقائع فلا تجزى ترجمتها، بل لا يجوز التلفّظ بها؛ لكونها من الكلام المبطل، نعم، لو عجز عن القراءه وبديلها وقف بمقدارها، ولكنّه مجرّد فرض، والضابطه الكليّه في المقام: أنّ المكلف إذا عجز عن الحمد الصحيحه أو السوره الواجبه: فإنّ تمكّن من الإتيان بها ولو ملحونه في إعرابها ومخارج حروفها - كما هو الغالب في السواد ولا سيّما من غير العرب - تعيّن ويضمّ إليها التسبيحات الأربع، وإن لم يتمكّن منها كليّه: فإنّ تمكّن من بعضها تعيّن وضمّ إليها التسبيح، فإن لم يتمكّن حتّى من البعض قرأ بقدرها من سوره أخرى، فإن لم يتمكّن أتى بالتسبيحات بقدرها، فإن لم يتمكّن أتى بمطلق الذكر، فإن لم يتمكّن أتى بترجمتها. هذا كلّ مع سعه الوقت، فيأتى بما أمكن حسب المراتب المتقدّمه في الحمد، وكذا في السوره، ومع عدم سعه الوقت لهما تسقط السوره، ويقتصر على الفاتحه حسب الإمكان. (كاشف الغطاء). * الظاهر كفايه التسبيح فقط، والأحوط الأولى ضمّ التكبير وكون التسبيح بقدر الفاتحه. (السيستاني).

بقدرها(١)، والأحوط الإتيان(٢) بالتسيحات(٣) الأربعة(الأصح(الأربع)؛ لأن مفردتها تسيحه، وحيث إن التسيح مصدر عام و التسيحه مصدر للمره والمرات العديده). بقدرها ويجب تعلم السوره(٤) أيضاً(٥)، ولكن الظاهر(٦) عدم وجوب البدل لها فى ضيق الوقت(٧) وإن كان أحوط(٨).

حكم أخذ الدرجه على تعليم الصلاه

(مسأله ٣٥): لا يجوز(٩).....

ص: ٢١٢

- ١- ١. عدم وجوب كونه بقدرها لا يخلو من قوه. (الجواهرى). * الأظهر كفايه مطلق الذكر بقدر المسمى. (الروحانى). * فيجوز الاكتفاء بمطلق الذكر مثل: «لا إله إلا الله، لا حول ولا قوه إلا بالله». (مفتى الشيعه).
- ٢- ٢. لا يترك. (المرعى).
- ٣- ٣. ليس هذا الاحتياط وما بعده إلزامياً، فلا بأس بالإتيان به رجاءً. (مفتى الشيعه).
- ٤- ٤. الحكم هنا هو ما تقدم فى الفاتحه. (زين الدين).
- ٥- ٥. قد ظهر الحال فيه مما سبق. (السيستانى).
- ٦- ٦. لكن الأحوط إجراء حكم عدم تيسر الفاتحه هنا أيضاً. (الإصطهباناتى).
- ٧- ٧. وعدم التمكن من الائتمام. (الميلانى).
- ٨- ٨. لا يترك. (حسين القمى، البروجردى، الآملى). * هذا الاحتياط خلاف الاحتياط، فالأحوط تركه. (المرعى).
- ٩- ٩. فيه تأميل، والجواز أقرب. (الجواهرى). * على الأحوط. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * بل يجوز. (الفانى). * فيه نظر. (حسن القمى). * لا دليل على عدم الجواز. (تقى القمى). * على الأحوط، وإن كان الأقوى الجواز. (اللكراني).

أخذ (١) الأجره (٢) على تعليم الحمد والسوره، بل وكذا على تعليم سائر الأجزاء الواجبه من الصلاه، والظاهر جواز أخذها على تعليم المستحبات (٣).

حكم الترتيب والموالاه فى القراءه

(مسأله ٣٦): يجب الترتيب بين آيات الحمد والسوره وبين كلماتها وحروفها، وكذا الموالاه (٤)، فلو

ص: ٢١٣

- ١- ١. على الأحوط. (الحائرى). * فيه تأمل؛ لاحترام العمل الغير المنافى مع وجوبه أحياناً، مع عدم ثبوت مجانيته من الشرع، وهو الأصل فى كليه الأعمال، واجبه أم لا. (آقاضياء). * على الأحوط فيه وفى ما بعده. (الخمينى).
- ٢- ٢. على الأحوط. (عبدالله الشيرازى، الخوئى، محمدرضا الكلبايگانى). * هذا الحكم هو المشتهر شهرةً عظيمه. (الميلانى). * فيه إشكال. (المرعشى). * فيه تأمل. (محمد الشيرازى). * الأظهر جوازه. (الروحانى). * على الأحوط وجوباً. (مفتى الشيعة). * على الأحوط فيه وفى ما بعده. (السيستانى).
- ٣- ٣. قد يناقش فى ذلك إذا كانت المستحبات من مواقع الابتلاء. (زين الدين). * إطلاقه محل تأمل؛ لأنه لو كان المستحب من الشعائر الدينيه أو كان ترك تعليمه يوجب نسيانه وتعطيله فى الأمور الدينيه فجواز أخذ الأجره فيه مشكل. (مفتى الشيعة).
- ٤- ٤. وإن كان يختلف مقدار الموالاه المعتبره فى هذه الموارد، وسيجىء بعض ما يرتبط بالمقام فى المسأله (٤٥) و (٤٧). (السيستانى).

أخلّ (١) بشيءٍ من ذلك عمداً بطلت صلاته (٢).

الإخلال بالكلمات و الحروف و الحركات

(مسأله ٣٧): لو أخلّ بشيءٍ من الكلمات أو الحروف، أو بدّل حرفاً (٣) بحرف (٤) حتّى الضاد بالظاء أو العكس بطلت (٥)،

ص: ٢١٤

١-١. بسكوت طويل، أو الفصل بأجنبي. (المرعشى).

٢-٢. إذا خرج بذلك عن القرآنيّه ودخل في كلام الآدميين، وإلاّ فالمتّجه عدم الإعادة إن تداركه قبل فوات الوقت. (كاشف الغطاء). * وإذا أخلّ به سهواً أعاد الجملة التي وقع الخلل فيها وما بعدها. (زين الدين). * على الأحوط وجوباً، وفي صورته النسيان أو السهو أو الغفلة لا تبطل الصلاة لو استأنف الكلمة المخلة. (مفتى الشيعة).

٣-٣. إلاّ إذا كان جائزاً في العربيّه، مثل إبدال الصاد بالسين في سراط وغيرها. (كاشف الغطاء).

٤-٤. أى في ما لا يجوز فيه الإبدال حسب قواعد اللغة العربيّه، وربّما يمنع كون تبديل الضاد بالظاء أو العكس من هذا القبيل، بل ربّما يمنع كونهما حرفين، ولكّنه محلّ نظر. (السيستاني). * سواء كان التبديل مغيّراً للمعنى أم لا. (المرعشى).

٥-٥. تلك الكلمة، ويجب إصلاحها بالإعادة. (الشريعتمداري). * أى تلك اللفظه، فلا بدّ من إعادتها بإعادة الصلاة إن كانت عمديّه، وإعادتها فقط إن لم تكن عمديّه. (المرعشى). * تلك الكلمة، فلا بدّ من استئنافها إن لم يكن ذلك عن عمد، وتستأنف الصلاة إن كان عن عمد. (السبزواري). * يعنى بطلت قراءه تلك الكلمة أو الجملة التي أخلّ بها، وإذا كان الإخلال عن عمدٍ بطلت الصلاة؛ للزياده العمديّه، وإن كان سهواً أو نسياناً وكان في المحلّ استأنف ما أخلّ به، فإن هو لم يستأنف بطلت الصلاة؛ للنقيصه العمديّه، وإن لم يتذكّر حتّى تجاوز المحلّ ودخل في الركن أتمّ صلاته ولا شيء عليه. (زين الدين). * تلك الكلمة فقط، فيعيدها، وذلك احتياط. (محمد الشيرازي). * لو أخلّ بشيء منها عمداً لا سهواً ولا نسياناً كما مرّ. (مفتى الشيعة).

١- ١. سواء غيّر الإخلال معنى اللفظ أم لا. (المرعشى).

٢- ٢. على نحو يُعدّ غلطاً، وكذا الكلام في ما بعده، فلا يجب المدّ إلا إذا توقّف أداء الكلمة _ مادةً أو هيئَةً _ عليه، كما في مثل (الضالّين) حيث يتوقّف التحفّظ على التشديد والألف على مقدار من المدّ، فيجب بهذا المقدار لا أزيد. (السيستاني).

٣- ٣. على الأحوط. (الإصفهاني، عبدالله الشيرازي). * محلّ إشكال، والأحوط الإتمام ثمّ الإعادة. (البروجردى). * على الأحوط، وإن كان الأقوى عدم لزوم مراعاته. (الخميني). * مشكل، بل لا يبعد خلافه. (مهدي الشيرازي). * في الوجوب تأمّل، بل منع، والمناط تأديهِ الحروف على الوجه الدائر في الألسن العربيّة. (الشاهرودى). * لا يُترك الاحتياط بالإتمام ثمّ الإعادة. (أحمد الخونسارى). * إن استلزم تركه سقوط حرفين من الكلمة. (الفاني). * الأقوى عدم البطّان بتركه، والأحوط رعايته. (المرعشى). * في ما يتوقّف أداء الكلمة صحيحه عليه، مثل مدّ «الضالّين»، وأمّا في غيره فالأحوط المراعاة، والأقوى كفايه صحّه الكلمة في عرف العرب. (محمد رضا الكلّيايگاني). * في وجوبه تأمّل، ولكنّه أحوط. (حسن القمّي). * سيأتى أنّ المدّ الواجب لا يوجب خروجه عن الصحّه. (مفتى الشيعة). * على الأحوط، والأقوى عدم لزوم مراعاته. (اللكراني).

أو تشديد (١) أو سكون (٢) لازم (٣)، وكذا لو أخرج (٤) حرفاً من غير مخرجه بحيث يخرج عن صدق ذلك الحرف في عرف العرب.

(مسألة ٣٨): يجب (٥) حذف همزة الوصل في الدرج (٦)، مثل همزة الله والرحمن والرحيم واهدنا ونحو ذلك، فلو أثبتها بطلت (٧). وكذا يجب

ص: ٢١٦

-
- ١- ١. غير المعنى، أو لا. (المرعشى).
 - ٢- ٢. إذا كان التشديد داخلاً في قوام ذات الكلمة بمقتضى وضعه الإفرادى، كتشديد الباء من ربّ، أو التركيبى كإدغام لام التعريف في الراء والسين دون غير هذا ممّا أوجبه علماء التجويد من الإدغام الصغير أو الكبير مع الغنة أو بدونها، بناءً على ما هو الأقوى من عدم وجوبه، ولا- فرق في الإخلال بالتشديد بين فكّ المدغم أو تخفيفه مع الحركة أو بدونها، كما لا- فرق في السكون بين الواقع آخر المبنى وغيره، بل تجب المحافظة على الحركة والسكون في مطلق حروف الكلمة. (كاشف الغطاء).
 - ٣- ٣. غير المعنى، أو لا. (المرعشى).
 - ٤- ٤. قد تقدّم أنّ المعيار تحقّق الحروف وتكوّنها وصدق عناوينها وأسمائها عليها، سواء خرجت من المخارج المقرّرة عند أهل التجويد، أم لا، فإذا لا محلّ لما أفاده في صدر كلامه، وما ذكره في الدليل هو الحرى بالقبول. (المرعشى).
 - ٥- ٥. على الأحوط، ولو أثبتها عمداً فالأحوط الإتمام ثمّ الإعادة. (الخميني).
 - ٦- ٦. إثبات همزة الوصل مع الوصل متعارف عند بعض أهل اللسان، فبطلانه محلّ تأمل. (مفتى الشيعة).
 - ٧- ٧. تقدّم معنى البطلان. (الشريعةمدارى). * أى تلك الكلمة، والكلام في إعادتها واستئنافها كما سبق. (المرعشى). * يعنى القراء، أمّا الصلاة فالحكم فيها هو ما بيّناه في المسألة المتقدّمة. (زين الدين). * مرّ أنّه مجرّد احتياط، ولا تبطل الصلاة بذلك. (محمد الشيرازي).

إثبات همزه القطع كهمزه أنعمت، فلو حذفها حين الوصل بطلت(١).

حكم الوقف بالحركة و الوصل بالسكون

(مسألة ٣٩): الأحوط(٢) ترك الوقف(٣) بالحركة(٤) والوصل بالسكون(٥).

ص: ٢١٧

- ١- ١. الحال على المنوال. (المرعشى). * يعنى القراءه، أمّا الصلاه فالحكم فيها هو ما بيّناه فى المسأله المتقدمه. (زين الدين). *
- ٢- ٢. المؤكّد . (الفانى). * لا بأس بتركه . (السبزوارى). * الأولى . (السيستانى). * والأقوى عدم لزوم مراعاتهما . (اللكراني).
- ٣- ٣. وعن التقيّ المجلسى قدس سره اتفاق أهل العربيه على عدم جواز الوقف بالحركة والوصل بالسكون، فعدم جوازهما غير بعيد جدّاً. (الرفيعى). * استحباباً ، وكذا فى المسأله التاليه . (محمد الشيرازى). * لا يُترك الاحتياط بترك الوقف بالحركة، أمّا الوصل بالسكون فالظاهر جوازه ما لم يحصل به إخلال فى الكلمه. (زين الدين).
- ٤- ٤. وإن لم يجب مراعاته. (الحائرى). * وإن كان الأقوى عدم لزوم مراعاتهما. (الخمينى).
- ٥- ٥. الاحتياط فيه أكد . (الكوه كمرى). * الظاهر جوازه. (الحكيم). * الظاهر جوازه؛ لعدم مخالفته اللغه العربيه ووقوعه فى محاوراتهم. (البجنوردى). * الأحوط تركه، وإن كان الأقوى جوازه. (المرعشى). * لا- يجب رعايه هذا الاحتياط، والأظهر جوازهما. (الروحانى). * جواز الوصل بالسكون فى فواصل الآيات لا يخلو من قوّه كالوقف بالحركة، وإن كان الاحوط استحباباً تركهما. (مفتى الشيعه).

(مسألة ٤٠): يجب أن يعلم (١) حركه آخر الكلمه (٢) إذا أراد أن يقرأها بالوصل بما بعدها، مثلاً- إذا أراد أن لا- يقف على «العالمين» ويصلها بقوله: «الرحمن الرحيم» يجب (٣) أن يعلم أن النون مفتوح، وهكذا، نعم إذا كان يقف على كل آيه لا يجب عليه أن يعلم حركه آخر الكلمه.

(مسألة ٤١): لا يجب أن يعرف مخارج الحروف (٤) على طبق ما ذكره علماء التجويد، بل يكفي إخراجها (٥) منها وإن لم يلتفت إليها، بل لا يلزم (٦) إخراج الحرف من تلك المخارج، بل المدار صدق التلّفظ (٧) بذلك الحرف وإن خرج (٨) من غير

ص: ٢١٨

-
- ١- ١. وقد مرّ في وجوب تعلّم القراءه ماله ربط بالمقام. (المرعشى).
 - ٢- ٢. هذا يلزم القول بعدم جواز الوصل بالسكون، وأما على القول بجوازه فلا دليل على وجوب معرفه حركه آخر الكلمه. (مفتى الشيعه).
 - ٣- ٣. إذا جاء بها بالفتح مع عدم العلم بها أجزأت ولا إثم. (الجواهرى).
 - ٤- ٤. وهى ستّه عشر على المشهور. (المرعشى).
 - ٥- ٥. قد مرّ غير مرّه أنّ المعتبر تكوّن الحروف فى المخارج ممتازة عن غيرها، سواء كان خروجها من المخارج المعهوده أم لا. (المرعشى).
 - ٦- ٦. هذا هو الحرّى بالقبول. (المرعشى).
 - ٧- ٧. عند أهل العربيه . (الرفيعى).
 - ٨- ٨. صدق التلّفظ بها مع عدم خروجها من المخرج الذى عيّنه بعيد غايته . (الشاهرودى).

المخرج (١) الذى عيّنه، مثلاً إذا نطق بالضاد أو الظاء على القاعده (٢) لكن لا بما ذكره (٣) من وجوب جعل طرف اللسان من الجانب الأيمن أو الأيسر على الأضراس العليا صحّ، فالمناط الصدق فى عرف العرب، وهكذا فى سائر الحروف، فما ذكره علماء التجويد مبنى على الغالب (٤).

المد الواجب و موره

(مسألة ٤٢): المدّ الواجب (٥) هو فى ما إذا

ص: ٢١٩

- ١- ١. إن أمكن ذلك . (الكوه كمرى).
- ٢- ٢. بأن يفرّق بينهما ويظهرهما، مثل ما إذا أخرجهما من المخرجين المعيّنين ، وإلا فمثل ما يتلفّظ بهما فعلاً أكثر العرب فى العراق من إخراجهما من مخرج واحد فمشكل جداً. (عبدالله الشيرازى).
- ٣- ٣. الظاهر كونه من مجرّد الفرض المستحيل بحسب العاده. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى).
- ٤- ٤. السهل الميسور. (المرعشى). * أى الغالب بحسب لهجتهم العربيه. (مفتى الشيعه).
- ٥- ٥. وهى على ما ذكره علماء التجويد: ما كان حرفه وسبباً _ أى الهمزه والسكون _ فى كلمه واحده، وقد مرّ عدم لزوم مراعاته. (الخمينى). * وهو المعبر عنه عند علماء التجويد بالمدّ المتّصل تارةً، والمدّ اللازم أخرى، وهو الذى اجتمع سببه وحرفه فى كلمه واحده، وقد تقدّم أنّ الأحوط عدم تركه. (المرعشى). * لعلّ الأقوى عدم وجوب المدّ فيه ما لم تتوقّف عليه إقامه الكلمه، ولكن لا يُترك الاحتياط فيه، ولا سيّما فى الفرض الأخير فى المسأله. (زين الدين). * الوجوب المذكور فى غير الصوره الأخيره مبنى على الاحتياط. (تقى القمى). * وهو واجب عند العرف فى اللغه العربيه. وهو لازم المراعاة عندهم لعل مد الصوت فى بعض الحروف على طبق طبيعه النطق بذلك، وأمّا عند المتشرعين لم يثبت وجوب المد. نعم، هو من المحسنات فى القراءه. (مفتى الشيعه). * فى مصطلح أهل التجويد ، وقد مرّ الكلام فيه آنفاً. (السيستانى). * مرّ عدم وجوبه . (اللكراني).

كان (١) بعد أحد حروف المدّ (٢) وهى الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها، والألف المفتوح ما قبلها، وبعدها همزة (٣) مثل جاء (٤) وسوء (٥) وجيء (هنا لف و نشر غير مرتب فى الأمثال.)، أو كان بعد أحدها سكون لازم (٦)، خصوصاً إذا كان

ص: ٢٢٠

- ١- ١. الظاهر عدم وجوب المدّ فيه. (الحكيم). * أى فى كلمه واحده. (الميلانى، السيستانى).
- ٢- ٢. الظاهر عدم لزوم المدّ فى المورد الأول الذى يسمّى بالمدّ المتّصل، وفى المورد الثانى، ولزومه فى المورد الثالث الذى يسمّى لازماً مشدّداً بمقدار يتوقّف أداء الكلمه على وضعها الأوّلّى عليه، ولا يجب أزيد من ذلك، و به يظهر حال المسأله الرابعه والأربعين. (الروحانى).
- ٣- ٣. إذا اجتمعا فى كلمه واحده، ويسمّى بالمدّ المتّصل. (الشريعتمدارى). * وكونهما فى كلمه واحده، ومع ذلك وجوبه بحيث يوجب تركه البطلان مشكل. (السبزوارى). * إذا اجتمعا فى كلمه واحده، والمدّ مطلقاً حتّى ما ذكره الماتن قدس سره ليس بواجب شرعاً على الظاهر. (محمد الشيرازى). * وكانتا فى كلمه واحده. (البروجردى).
- ٤- ٤. فى كلمه واحده. (محمد رضا الكلپايگانى).
- ٥- ٥. وجوب المدّ فى هذه الموارد مبنّى على الاحتياط. (الخوئى). * وكانتا فى كلمه واحده. (عبدالله الشيرازى).
- ٦- ٦. فى حالتى الوقف والوصل، سواء كان مدغماً كما فى مثال المتن، أو غير مدغّم كما فى فواتح السور من «صآ» و «قآ». (الشريعتمدارى).

مدغمًا (١) في حرف آخر مثل الضالين.

(مسألة ٤٣): إذا مدّ في مقام وجوبه أو في غيره أزيد من المتعارف لا- يبطل (٢)، إلا- إذا خرجت الكلمة (٣) عن كونها تلك الكلمة.

(مسألة ٤٤): يكفي في المدّ (٤) مقدار ألفين (٥)، وأكمّله إلى أربع ألفات (٦)، ولا يضرّ الزائد ما لم يُخرج (٧) الكلمة عن الصدق.

ص: ٢٢١

-
- ١- ١. وهو الذي عبّر عنه العلامة الجُزري في كتابه «النشر في القراءات العشر» بالمدّ اللازم المشدّد. (المرعشي).
 - ٢- ٢. فيه تأمل. (حسين القمّي). * فيه شائبه من الإشكال. (تقى القمّي).
 - ٣- ٣. أو تولّد حرف آخر. (المرعشي).
 - ٤- ٤. الظاهر كفايه تأديه الحروف على الوجه الصحيح. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * الأحوط عدم التعدّي عن المتعارف نقيصهً وزياده. (حسين القمّي).
 - ٥- ٥. زائداً على الألف الأصلي الذي به تقوّم الحرف. (المرعشي). * الظاهر كفايه أداء الحرف على الوجه الصحيح، وإن كان المدّ بأقلّ من ذلك. (الخوئي). * الأحوط الاقتصار على النحو المتعارف. (تقى القمّي). * بل يكفي مقدار أداء الكلمة على الوجه الصحيح، كما تقدّم. (السيستاني).
 - ٦- ٦. زائده على الأصلي، وقدّروها بقدر عقد أربع أصابع متواليه في امتداد الصوت في تحقّق الأكمل، وعقد إصبعين في تحقّق غيره. (المرعشي). * لا دليل على ما ذكره، فالمدّ من الموضوعات العرفيه، فيكفي الصدق العرفي مطلقاً. (مفتي الشيعة).
 - ٧- ٧. وما لم يتولّد حرف آخر. (المرعشي).

حكم الفصل بين حروف الكلمه

(مسأله ٤٥): إذا حصل فصل (١) بين حروف كلمه واحده اختياراً أو اضطراراً بحيث خرجت عن الصدق بطلت (٢)، ومع العمد (٣) أبطلت (٤).

انقطاع النفس أثناء القراءة

(مسأله ٤٦): إذا أعرب آخر الكلمه بقصد الوصل بما بعده فانقطع نَفْسُهُ فحصل الوقف بالحركه فالأحوط (٥).

ص: ٢٢٢

- ١- ١. وهو المعبر عنه في التجويد بانتشار الحروف وتفرّقها. (المرعشى).
- ٢- ٢. ويكفى إعادته الكلمه مطلقاً، وإن كان الأحوط إعادته الصلاه في صورته العمد. (جمال الدين الكلبيكاني).
- ٣- ٣. والعلم بخروجها عن الصدق وقصد الجزئيه. (الفاني).
- ٤- ٤. إذا اكتفى بها، وإلا ففى إطلاقه تأمل. (مهدى الشيرازي). * لو اكتفى بها، أو قصد الجزئيه. (عبدالهادي الشيرازي). * إلا إذا بدا له في أثناء الكلمه أن لا يَتِمَّها فاستأنفها. (الميلاني). * سواء كان قاصداً لهذا التفريق من الأول أم لا. (المرعشى). * هذا إذا كان من الأول قاصداً لذلك. (الخوئي). * على الأحوط وجوباً، وإذا أعادها كان الاحتياط غير لازم. (محمد الشيرازي). * البطالان يختص بصوره التعميد من أول الأمر. (تقى القمي). * إذا لم يكن من قصده ذلك من أول الأمر لا يبعد القول بعدم الإبطال. (الروحاني). * أى إذا حصل الفصل عن سهو بطلت الكلمه فيجب استئنافها، وإذا حصل عن عمد فإنه يوجب بطلان الصلاه، والأحوط إعادته الكلمه وإتمام الصلاه ثم إعادتها. (مفتى الشيعة).
- ٥- ٥. وإن كان الأقوى الاكتفاء بها مطلقاً. (صدرالدين الصدر). * الأولى رجاء لا بقصد الجزئيه؛ حذراً من الزيادة العمديه. (الفاني). * وإن كان عدم الوجوب لا يخلو من قوه، بل عدم لزوم مراعاة الوقف بالحركه والوصل بالسكون لا يخلو من قوه. (الخميني). * الأولى. (اللكراني).

إعادتها(١)، وإن لم يكن الفصل كثيراً اكتفى بها.

(مسأله ٤٧): إذا انقطع نَفْسُهُ في مثل «الصرط المستقيم» بعد الوصل بالألف واللام وحذف الألف هل يجب إعادته الألف واللام بأن يقول: المستقيم، أو يكفي قوله: مستقيم؟ الأحوط(٢) الأول(٣)، وأحوط منه(٤)

ص: ٢٢٣

١- ١. إن كان قرآناً أو ذكراً، وفي غيرهما تأمل. (حسين القمى). * إن كان ذكراً أو قرآناً، وإلا أعاد معها ما يكون به ذكراً تاماً. (مهدى الشيرازى). * فى لزومها تأمّل، كما تقدّم. (المرعشى). * الأولى. (محمد الشيرازى). * والأظهر الاكتفاء بها. (الروحانى). * الظاهر لا- يضر بالصحة عرفاً، فإعادتها غير لازم. (مفتى الشيعه). * والأقوى عدم لزومها، وإن قلنا بعدم جواز الوقف بالحركة فى ما إذا لم يكن مريداً للوصل بما بعده. (السيستانى).

٢- ٢. بل الأقوى. (جمال الدين الكلبيگانى، صدرالدين الصدر). * بل الأحوط فى أمثال المقام الإتيان بالجملة التامه. (تقى القمى).

٣- ٣. بل لا يخلو من قوّه، وكذا فى ما إذا صار المدخول غلطاً. (حسين القمى). * بل هو المتعين، مع رعايه الاحتياط الآتى فيه وفى نظائره. (آل ياسين). * بل هو الأقوى. (الميلانى، الرفيعى). * استحباباً، وكذا الاحتياطات التالیه فى هذه المسأله. (محمد الشيرازى). * بل لا يخلو من قوّه. (المرعشى).

٤- ٤. لا يترك. (الحكيم، البجنوردى، المرعشى). * بل وإعادته «اهدنا» أيضاً إن كان قرأها موصولاً بها. (الأملى).

إعاده(١) الصراط(٢) أيضاً(٣)، وكذا إذا صار مدخول الألف واللام غلطاً، كأن صار مستقيم غلطاً، فإذا أراد أن يعيده فالأحوط أن(٤) يعيد(٥) الألف واللام أيضاً بأن يقول: المستقيم، ولا يكتفى بقوله: مستقيم(٦)، وكذا إذا لم يصحّ المضاف إليه(٧) فالأحوط(٨) إعاده(٩)

ص: ٢٢٤

- ١- ١. بل إعاده «اهدنا» أيضاً في ما إذا قرأها موصوله بها . (النكراني).
- ٢- ٢. بل إعاده «اهدنا» أيضاً، ولا يُترك هذا الاحتياط . (الإصطهباناتي). * بل وإعاده «اهدنا» أيضاً إن كان قرأها موصولاً بها. (البروجردى). * لا- يلزم الاحتياط بإعاده الموصوف أو المضاف. (عبدالهادي الشيرازي). * بل «اهدنا» أيضاً . (الفاني). * لا يُترك هذا الاحتياط، بل لا يخلو من قوّه، وكذا ما بعده. (زين الدين).
- ٣- ٣. بل وإعاده «اهدنا» إن قرأها موصولاً بها، بل مطلقاً؛ لحصول الفصل عند الفصل . (عبدالله الشيرازي). * هذا الاحتياط غير لازم. (مفتي الشيعة).
- ٤- ٤. بل الأقوى . (صدرالدين الصدر).
- ٥- ٥. بل الأقوى في بعض صوره . (الشاهرودي). * تقدّم أنّه لا يخلو من قوّه، وأنّ الأحوط إعاده «الصراط» أيضاً. (المرعشي).
- ٦- ٦. بل يعيد مع «اهدنا»، كما مرّ . (الإصطهباناتي).
- ٧- ٧. وكذا في الجارّ والمجرور . (الإصطهباناتي). * وكذا ما أشبهه في شدّه الارتباط بما قبله. (المرعشي). * وكذا في الجارّ والمجرور يعيد الجارّ إذا أعاد المجرور. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٨- ٨. بل لا يخلو من قوّه، وكذا في الجارّ والمجرور . (النائيني، جمال الدين الكلبيكاني). * بل الأقوى. (صدرالدين الصدر).
- ٩- ٩. بل لا يخلو من قوّه. (المرعشي).

المضاف (١)، فإذا لم يصحّ لفظ «المغضوب» فالأحوط أن يعيد (٢) لفظ «الغير» أيضاً.

مواضع الإدغام

(مسأله ٤٨): الإدغام في مثل «مدّ وردّ» ممّا اجتمع في كلمه واحده (٣) مثلاً واجب (٤)، سواء كانا متحرّكين (٥) كالمذكورين،

ص: ٢٢٥

- ١ - ١. بل لا- تخلو من قوّه. (البروجردى). * وكذا إعاده حرف الجرّ إذا لم يصحّ المجرور، بل الإعاده فيها لا- تخلو من قوّه. (الميلانى). * لا يُترك. (الآملی). * لا يُترك الاحتياط فيه، وكذا في الجارّ والمجرور. (زين الدين).
- ٢ - ٢. بل لا يخلو من قوّه. (المرعشى).
- ٣ - ٣. وكذا لو كانا في كلمتين، وكان الأوّل منهما ساكناً والثاني متحرّكاً بشرط عدم كون الأوّل منهما من حروف المدّ. (المرعشى).
- ٤ - ٤. إن ثبت اتّفاق أهل العربيه على ذلك، وإن اختلفوا مع عدم تخطئه كلّ للآخر، كما في «يرتدّ ويرتدد» فليس بواجب. (الفانى). * على الأحوط وجوباً. (مفتى الشيعه). * إلّا في ما ثبت فيه جواز القراءه بوجهين، كقوله تعالى: «مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ» (البقره: ٢١٧). (السيستاني).
- ٥ - ٥. مع كونهما في آخر الكلمه الفعلية أو الاسميّة الشبيهه بها وغيره من الشرائط المذكوره في كتب علمي الصّرف والتجويد. (المرعشى). * إذا اجتمع مثلاً في كلمه واحده وكانا ساكنين وجب الإدغام، وكذا إذا كانا متحرّكين وكانا في آخر الكلمه كما في المثال، وأمّا إذا كانا في وسط الكلمه نحو «مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ» (المُذتّر: ٤٢). فلا يجب الإدغام بلا شبهه. (الروحاني).

أو ساكنين (١) كمصدرهما.

(مسأله ٤٩): الأحوط (٢) الإدغام (٣) إذا كان بعد النون الساكنه أو التنوين أحد حروف «يَزْمُلُونَ» (٤) مع الغنة (٥)، في ما عدا اللام والراء، ولا معها فيهما، لكن الأقوى (٦) عدم وجوبه.

القراءة بإحدى القراءات السبع

(مسأله ٥٠): الأحوط (٧)

ص: ٢٢٦

- ١- ١. أو الأول ساكناً والثاني متحرّكاً بالشرط المتقدم ذكره. (المرعشى).
- ٢- ٢. لا يُترك. (الشاهرودي، الآملی). * بل لا يخلو من قوّه، سواء كانا في كلمتين أم في كلمه واحده، مع عدم طروء الالتباس. (المرعشى).
- ٣- ٣. لا يُترك هذا الاحتياط. (الجواهرى، زين الدين). * هذا الاحتياط لا يُترك. (النائينى، البجنوردى). * بل لا يخلو من وجه. (حسين القمى). * لا يُترك. (آل ياسين، الحكيم، أحمد الخونسارى، جمال الدين الكلپايگانى، الإصطهباناتى، الرفيعى، حسن القمى). * لا يُترك. نعم، لا بأس بترك الغنة مع الواو والياء. (البروجردى). * لا يُترك الإدغام. (مهدى الشيرازى). * لا يُترك فى أصل الإدغام. (عبدالله الشيرازى).
- ٤- ٤. إذا اجتمعا فى كلمه واحده وكان الإدغام مستلزماً للّبس لم يجوز، كما فى مثل صَنَوَانٌ و«قُنَوَانٌ». (السيستانى).
- ٥- ٥. الأقوى عدم لزومها، والأحوط الرعايه، سيّما فى الميم. (المرعشى).
- ٦- ٦. فى القوه تأمل، نعم، لا تجب الغنة زياده على الإدغام. (الميلانى). * لا سيّما الغنة. (الفانى).
- ٧- ٧. هذا أيضاً لا يُترك. (النائينى). * لا يُترك. (جمال الدين الكلپايگانى، البروجردى، أحمد الخونسارى، الخمينى، اللكرانى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (الإصطهباناتى). * لا يُترك، والأحوط من بينها عندى قراءه عاصم بن أبى النّجود الكوفى، الذى أخذ القرآن عن أبى عبدالرحمان السّلمى، وهو عن مولانا أميرالمؤمنين عليه السلام، ولترجيح قراءته وجوه ليس المقام محلاً. لذكرها، ودونها قراءه أبى بن كعب المقروءه على أحد الصادقين عليهما السلام ودونها قراءه نافع المدنى. (المرعشى). * لا يُترك الاحتياط باختيار ما هو المتعارف وما جرت عليه السيره فى قراءه القرآن. (حسن القمى). * بل الأحوط الاقتصار على النحو المتعارف بين المتشرّعه. (تقى القمى). * بل الأنسب، وأنسب منه اختيار ما هو المتعارف منها فى زماننا. (السيستانى).

-
- ١ - ١. بل لا- يبعد وجوب ذلك، والأحوط الأولى اختيار ما هو المتعارف منها. (حسين القمى). * لا يُترك. (آل ياسين، البروجردى، عبدالله الشيرازى). * بل الأحوط الاقتصار على القراءة المتعارفه التى جرت السيره عليها. (محمد الشيرازى).
- ٢ - ٢. بل الأقوى فى ما يتعلّق بالكلمات والحروف. (الكوه كمرى).
- ٣ - ٣. لا يُترك الاحتياط باختيار ما عليه السيره منها. (مهدى الشيرازى). * لا يُترك. (الشريعتمدارى). * كما أنّ الأحوط ترك قراءة أبى جعفر القعقاع والحضرمى والبزار. (المرعشى). * بل الأحوط أن يختار ما يتداوله غالب المسلمين من هذه القراءات، وإن لم يتعين ذلك على الأقوى. (زين الدين). * لا- يُترك هذا الاحتياط، بل الأظهر عدم جواز القراءة على النهج العربى إذا كانت مخالفه للقراءات المتعارفه عند الناس، سيّما فى ما يتعلّق بالكلمات والحروف. (الروحانى).

- ١- ١. الأقوائيه ممنوعه . (الشاهرودى).
- ٢- ٢. بل الظاهر وجوب كونها بإحدى القراءات المشهوره فى عصر الأئمه عليهم السلام . (الجنوردى). * لأن الملاك فى القراءه إحراز النهج العربى سواء كانت القراءه توافقها أو تخالفها. نعم، الأحوط القراءه لموافقته القراءات السبعه لأنها مشهوره بين المسلمين. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. الأحوط بل الأقوى عدم الكفايه، ولزوم الأخذ بإحدى السبعه والتحرى فى اختيار ما كانت منها متداوله فى عصرهم عليهم السلام . (المرعشى).
- ٤- ٤. الموافق لإحدى القراءات المتداوله فى عصر الأئمه عليهم السلام . (الحكيم). * اللازم إحراز موافقه القراءه لإحدى القراءات المتداوله فى عصر الأئمه عليهم السلام ، وحيث لا يمكن إحرازها فلا يُترك الاحتياط بالقراءه على إحدى القراءات السبعه. (الأملى).
- ٥- ٥. الأوجه الاقتصار على ما يقرؤه المسلمون . (الميلانى). * فيه منع ظاهر؛ فإن الواجب إنما هو قراءه القرآن بخصوصه، لا ما تصدق عليه القراءه العربيه الصحيحه، نعم، الظاهر جواز الاكتفاء بكل قراءه متعارفه عند الناس ولو كانت من غير السبع. (الخوئى). * يشكل ذلك، بل يمنع. (زين الدين). * ولكن لا يجوز التعدى عن القراءات التى كانت متداوله فى عصر الأئمه عليهم السلام فى ما يتعلق بالكلمات والحروف على الأقوى . (السيستانى).

لهم (١) في حركه بنيه أو إعراب.

الحروف الشمسيه و القمرية

(مسأله ٥١): يجب إدغام اللام (٢) من الألف واللام في أربعة عشر حرفاً، وهى: «التاء والتاء والذال والذال والراء والراء والزاء والسين والشين والصاد والضاد والطاء والطاء واللام والنون»، وإظهارها فى بقيه الحروف، فتقول فى الله (٣) والرحمن والرحيم والصراط والضالين مثلاً بالإدغام، وفى الحمد والعالمين والمستقيم ونحوها بالإظهار.

(مسأله ٥٢): الأحوط (٤)

ص: ٢٢٩

١- ١. أمياً إذا خالفتهم فى الكلمات كما فى «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّه» (آل عمران: ١١٠). حيث ورد: أُنْهَ خَيْرَ أُمَّه وفى «وَأَجْعَلْنَا لِمُتَّقِينَ إِمَاماً» (الفرقان: ٧٤). أُنْهَ فى الأصل: واجعل لنا من المتقين إماماً، وكثير من أمثالها فالظاهر عدم جوازه؛ لورود النهى عنه فى الأخبار، ففى خبر سالم بن سلمه قال: قرأ رجل على أبى عبد الله عليه السلام وأنا استمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرأها الناس، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «كُفَّ عَنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، إِقْرَأْ كَمَا يَقْرَأُ النَّاسُ...» (وسائل الشيعة: الباب (٧٤) من أبواب القراءه، ح ١). إلى آخر الحديث. (كاشف الغطاء).

٢- ٢. الإدغام فى هذه الموارد غير واجب ، بل أولى ، ولكن الاحتياط لا يُترك فى الإظهار المذكور فى المتن إن لم يكن أقوى . (محمد الشيرازى).

٣- ٣. اللام فى لفظه الجلاله جزء منها، وليست معرفه وإن كانت تشترك معها فى الحكم المذكور . (السيستانی).

٤- ٤. لا يُترك. (أحمد الخونسارى، الآملی). * قد عرفت أنه لا يخلو من قوه. (المرعشى).

الإدغام (١) في مثل: «إِذْهَبْ بِكِتَابِي» (النمل: ٢٨)، «وَيُذِرْكُمْ» (النساء: ٧٨)، ممّا اجتمع المثلان في كلمتين (٢) مع كون الأول (٣) ساكناً (٤)، لكنّ الأقوى (٥) عدم وجوبه.

فروع في ما يرتبط في المقام

(مسألة ٥٣): لا يجب ما ذكره علماء التجويد من المحسنات، كالإماله

ص: ٢٣٠

١- ١. لا يُترك. (حسين القمّي، البروجردى، الحكيم، عبدالله الشيرازى، الشريعتمدارى، حسن القمّي). * لا يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين).

٢- ٢. ولكن في كون المثال الثانى ونحوه من هذا القبيل تأمل، بل منع. (السيستانى).

٣- ٣. بخلاف كونهما متحرّكين في كلمتين، كما في قوله تعالى: «عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ» (الإنسان: ٦). فالإدغام بإسكان المتحرّك الأوّل ثم إدماجه في مماثله المعبر عنه في مصطلح أهل التجويد بالإدغام الكبير أو الأكبر فليس بواجب، بل مرجوح عند أكثرهم، بخلاف إسكانه وإدماجه في المُقَارِب مخرجاً في كلمه واحده أو كلمتين فإنّه راجح عند أكثرهم، لكنّه ليس بواجب. (المرعشى).

٤- ٤. أمّا إذا كان متحرّكاً ففي جواز إدغامه بعد تسكينه تأمل، سواء كان في متّصلٍ كما في «سَلَكُكُمْ» و«يُذِرْكُمْ»، أو في منفصلٍ كـ «يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ» (البقرة: ٢٥٥). (كاشف الغطاء). * وعدم كونه من حروف المدّ، وإلا فلا يجوز الإدغام، كما في: «قَالُوا وَهُمْ» و«فِي يُوسُفَ». (السيستانى).

٥- ٥. فيه تأمل. (زين الدين).

والإشباع والتفخيم والترقيق ونحو ذلك، بل والإدغام (١) غير ما ذكرنا، وإن كان متابعتهم أحسن (٢).

(مسأله ٥٤): ينبغي مراعاة (٣) ما ذكره من إظهار التنوين والنون الساكنة إذا كان بعدهما أحد حروف الحلق (وهي: (ألف، الحاء، الخاء، العين، الغين، الهاء، القاف، الكاف) كما في كتب التجويد)، وقلبهما (٤).

ص: ٢٣١

١- ١. قد عرفت أنَّ الأحوط ترك الإدغام الكبير. (المرعشى).

٢- ٢. بل أحوط. (عبدالهادي الشيرازي). * في إطلاقه إشكال، بل الأحوط ترك متابعتهم في مثل الإدغام الكبير، وهو إدراج الحرف المتحرّك بعد إسكانه في حرف مماثل له مع كونهما في كلمتين، كإدغام ميم «الرحيم» في «مالك»، أو في مقارب له ولو في كلمه واحده، كإدغام القاف في الكاف في «يَزُفُكُمْ». (الخميني). * لا في كلّ ما ذكره، بل الأحوط الأولى ترك بعض ما ذكره بعضهم ممّا يوجب البشاعة والمجاجة في القراءة، كما لا يخفى على من تتبع كلماتهم في كتب التجويد كـ «النَّشْر» للجزري و«التَّيسِير» لأبي عمرو الداني وكتب السِّفَاقِسي وغيرها. (المرعشى). * بل هو الأحوط الأولى في ما هو من قبيل الإدغام الصغير، كإدغام الذال في الظاء في «إِذْ ظَلَمُوا»، والذال في التاء في «قَدْ تَبَيَّنَ»، وتاء التأنيت الساكنة في الطاء في «قَالَتْ طَائِفُهُ» والطاء في التاء في «فرطت»، ونحو ذلك. وأمّا الإدغام الكبير كإدغام الكاف أو القاف في الكاف في «سَيَلَكُمُ» و«خلقكم» وإدغام الميم في الميم في «يعلم ما بين أيديهم» فجوازه محلّ إشكال. (السيستاني). * في كثير من الموارد، لا مطلقاً. (اللكراني).

٣- ٣. ما لم يخرج عن المتعارف. (حسين القمي).

٤- ٤. احتمال لزوم ذلك في مثله لا يخلو من قوّه. (المرعشى).

فى ما إذا (١) كان بعدهما حرف الباء، وإدغامهما (٢) إذا كان بعدهما أحد حروف «يَزْمَلُونَ»، وإخفائهما (٣) إذا كان بعدهما بقيه الحروف، لكن لا يجب شىء (٤) من ذلك حتّى الإدغام (٥) فى يرملون (٦)، كما مرّ (٧).

(مسأله ٥٥): ينبغى أن يميّز (٨) بين الكلمات، ولا يقرأ بحيث يتولّد (٩).

ص: ٢٣٢

- ١- ١. لا يترك الاحتياط فى القلب، بل فى الإظهار . (عبدالله الشيرازى).
- ٢- ٢. الأحوط لو لم يكن الأقوى رعايته. (المرعشى).
- ٣- ٣. بحصول النون الخفيه بإخراجها من الخيشوم فقط. (المرعشى).
- ٤- ٤. لا يترك الإظهار والإدغام فى ما ذكر . (مهدى الشيرازى).
- ٥- ٥. تقدّم أنّه أحوط إن لم يكن أقوى. (المرعشى).
- ٦- ٦. بل إلّا الإدغام فيها، كما مرّ. (حسين القمى). * تقدّم لزوم الاحتياط فيه. (الحكيم). * تقدّم وجوب الاحتياط فيه، وأنّه لا يترك. (البجنوردى). * تقدّم أنّه أحوط. (أحمد الخونسارى). * تقدّم لزوم الاحتياط فيه؛ لبناء الخبراء على ذلك. (الأملى). * تقدّم لزوم الاحتياط فى هذا الإدغام. (زين الدين).
- ٧- ٧. وقد مرّ الاحتياط فيه. (آل ياسين، الإصطهباناتى). * تقدّم أنّه أحوط. (البروجردى، أحمد الخونسارى). * وقد مرّ التأمل . (الميلانى). * مرّ الاحتياط فيه . (حسن القمى).
- ٨- ٨. بل يلزم التمييز بنحو لا يتولّد من القراءه كلمه مهمله البّته. (آل ياسين). * لا موجب لعنوان هذه المسأله، بل لا ثمره له غير توليد الوسوسه، ولا مُحَصِّل لما يقولون: إنّ فى الحمد سبع كلمات مهملات . (الشريعتمدارى).
- ٩- ٩. من وصل آخر كلمه بأوّل الكلمه الّتى تليها. (المرعشى). * إن لم يكن موجبا لإثارة الوسواس، وإلّا- فالأرجح ترك مراعاته . (السبزوارى). * إذا كان توليدها ناشئا عن الوصل بين الكلمتين مع الإخلال بالموالاه المعتره بين الحروف فى إحداها أو كليتهما، فهذا يضر بصحّه القراءه مطلقاً، وأمّا إذا كان ناشئا عن الفصل بين حروف الكلمه الأولى أو الثانيه أو هما معاً بما لا يقدح فى الموالاه مع الوصل بين نفس الكلمتين بحيث أوجب اجتماع الفصل والوصل المذكورين تولّد الكلمه المهمله فهذا محلّ إشكال؛ للشكّ فى صدق الكلمتين فى هذه الحاله، وأمّا إذا كان ناشئا عن كيفيه النطق بالكلمتين بأن أوصل بينهما ونطق بآخر الأولى وأوّل الثانيه أو تمامها بكيفيه واحده قوه أو ضعفاً مغايره لكيفيه النطق بسائر الحروف فمثل هذا وإن لم يكن مخلاً بالصحه إلّا أنّ الأولى الاجتناب عنه. (السيستانى).

بين الكلمتين كلمه مهمله (١)، كما إذا قرأ «الحمد لله» بحيث يتولد لفظ دُلِّل، أو تولد من «لله رب» لفظ هَرَب، وهكذا في مالِك يوم الدين تولد كيؤ، هكذا في بقيه الكلمات، وهذا [معنى] ما يقولون (٢): إن في الحمد سبع

ص: ٢٣٣

١ - ١. تولد الكلمه المهمله الذى يحصل من اتصال القراءه بعضها ببعض غير مضر، فإن هذا التولد إنما هو بالدقه العقليه، ولا تخلو منه أى قراءه أو كلام متصل. نعم، إذا فصل القارئ بين أجزاء الكلمه الواحده وألحق آخر الكلمه بأول الثانيه فتولدت من ذلك عرفاً كلمه مهمله كان ذلك مضرّاً، وبطلت صلاته مع العمد، ووجبت إعادته الكلمتين وما يلحق بهما مع السهو أو الغلط، فإن هو لم يُعدها بعد الالتفات إليها كانت صلاته باطله، وعلى هذا فيكون تمييز الكلمات بهذا المعنى واجباً. (زين الدين). * لا حاجه إلى ذكر كهذه المسأله التى توجب الوسوسه فى القراءه لأهل الوسواس، حيث أن العلماء من العرب يقرؤون على النحو المتعارف عند أهل اللسان ولا يعتنون بشيء من هذه التدقيقات. (مفتى الشيعه).

٢ - ٢. كما صرح به العلامة الحافظ المقرئ المولى عماد الدين الشريف الأسترآبادى فى كتاب التجويد، وهو المعروف لدى القراء، وسمعه شفاهاً عن مشايخنا فى هذا العلم الشريف أيضاً، وقال بعض القراء: إنه تولد من الإدماج كلمات هى أسماء إبليس، ككنس وكنع، ولم أره فى كتب القوم، والله العالم. (المرعشى).

كلمات مهملات، وهي دَلْلٌ، وَهَرَبٌ، وَكَيْؤٌ وَكَنْعٌ، وَكَنْسٌ، وَتَعٌ، وَبَعٌ (١).

(مسأله ٥٦): إذا لم يقف على «أحد» في «قل هو الله أحد» ووصله بـ «الله الصمد» يجوز أن يقول: «أحد الله الصمد» (٢)، بحذف (٣) التنوين (٤).

ص: ٢٣٤

-
- ١- ١. وتعل وبعل. (الفيروزآبادي).
 - ٢- ٢. مشکل جداً. (الفاني).
 - ٣- ٣. يشكل ذلك وإن قرأ بها أبو عمرو بن العلاء البصري، والأحوط عدم حذف التنوين. (زين الدين). * جواز الحذف المذكور مشکل جداً. (تقي القمي).
 - ٤- ٤. فيه تأمّل. (الفيروزآبادي). * لا يخلو من الإشكال. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی، البجنوردی، الشریعتمداری). * مشکل. (الإصفهاني). * فيه نظر جداً. (حسين القمي، حسن القمي). * فيه إشكال. (محمدتقي الخونساري، الشاهرودي، الأراكي، الآملي). * فيه تأمّل، والأحوط عدم الحذف، وأحوط منه الوقف على «أحد». (الإصطهباناتي). * هذا محل إشكال. (البروجردی، اللنكراني). * الأقرب عدم جوازه. (مهدي الشيرازي). * الأحوط عدمه. (الميلاني). * محل إشكال. (أحمد الخونساري). * مع عدم إسقاط همزه «الله»، وإن كان خلاف الاحتياط، وإلا ففي غايه الإشكال. (عبدالله الشيرازي). * الأقوى عدم جوازه، وما نقل عن بعض القراء كأبي عمرو مرجوح مُعرض عنه. (المرعشي). * هذا مشکل. (محمد رضا الكلپايگانی). * فيه إشكال، والأحوط أن لا يقرأ كذلك. (الروحاني).

من أحد(١) وأن يقول: أَحْيِدُنِ اللَّهَ الصِّمْدُ، بأن يكسر نون التنوين، وعليه ينبغي أن يرقق اللام من الله، وأما على الأول فينبغي تفخيمه كما هو القاعده الكليه(٢) من تفخيمه إذا كان قبله مفتوحاً أو مضموماً، وترقيقه إذا كان مكسوراً(٣).

(مسألة ٥٧): يـ جـوز(٤).....

ص: ٢٣٥

-
- ١- ١. مشکل. (آل ياسين). * الأحوط ترك هذه القراءة. (الخميني). * فيه إشكال، والأحوط عدم الحذف. (الخوئي).
 - ٢- ٢. لا تجب مراعاتها المعتبره عند القراءة، وإنما تجب إذا توافقت مع القواعد العربيه المعتبره، فالأحوط الوقف على قراءة «قل هو الله أحد» على لفظ أحد. (مفتى الشيعه).
 - ٣- ٣. ومن ثم علّل بعض القراء ضمّ الضمير في كلمه «عَلَيْهِ» في سوره الفتح، بذلك، وقال بعد تسلّم التفخيم في لام الجلاله في قوله تعالى: «عَلَيْهِ اللَّهُ» كما هو المكتوب في المصاحف الشريفه: لا بدّ أن يُعلّل بما ذكر. وأقول: التعليل منظور فيه، بل ممنوع. (المرعشى).
 - ٤- ٤. في قراءه غير المرسوم تأمّل، أحوطه الترك. (الجواهرى). * الأحوط الاقتصار على المشهور المتداول في كلّ من الكلمتين. (آل ياسين). * مرّ الكلام في المسأله في مسأله (٥٠). (تقى القمى).

١- ١. الأحوط الوقوف على القراءة المعروفة فيهما وفي «كُفُوا». (مهدى الشيرازي). * الأقوى كون التخيير بينهما ابتدائياً، وكذا الكلام في قراءة الصّراط بالصاد والسّين، فيختار أيهما شاء في جميع صلواته، بل الحكم كذلك في جميع موارد اختلاف القراءات. (أحمد الخونساري).

٢- ٢. الأحوط قراءة «مالك» بالألف، و«الصّراط» بالصاد و«كُفُوا» في المسألة التالية. (محمد الشيرازي). * الأحوط بل الأقوى اختيار قراءة مالك، كما هو المروى عن بعض القراء، والوجه التي استند إليها واعتمد عليها العلامة الحجة الآيه أستاذ أساتيدنا شيخ الشريعة الإصفهاني في كتابه «إناره الحالكة في ترجيح الملائكة على الملائكة» وغيره في غيره كلّها مدخوله مردوده، وأكثرها اعتباريه محضه، والتفصيل موكول إلى محله، ويتلوه في الضعف الجمع بينهما في الصلاة، كما كان عليه عمل بعض أساتيدنا، وكتابه تلك الكلمة في بعض المصاحف القديمة كما ادّعاها جار الله وغيره لا يقوم شاهداً؛ إذ رسم الكتاب في أسماء الفاعلين كان كذلك غالباً، فليراجع الخطوط القديمة، فترى فيها الحارث والقاسم والضالين والقالين كتبت الحرث والقسم والضلين والقلين، وذلك واضح لمن سبر وجاس خلال تلك الديار. (المرعشي).

٣- ٣. الأظهر وجوب قراءة مالك، والأحوط قراءة الصّراط بالصاد. (الفاني). * فيه إشكال، لا يُترك الاحتياط بقراءة «مالك». (الأملي).

٤- ٤. والأول أرجح، كما أنّ الأرجح في الصراط بالصاد، وفي «كُفُوا» بالواو وضّم الفاء. (الروحاني).

٥- ٥. وإن كان الأحوط قراءة ما هو المتعارف. (صدرالدين الصدر).

٦- ٦. الأولى اختياره. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * الأولى اختيار الصاد. (الشاهرودي). * الأحوط اختيار القراءة الأولى في «مالك» و«الصّراط». (زين الدين). * الأحوط الاقتصار على المشهور المتداول فيهما، وفي المسألة الآتية في «كُفُوا». (حسن القمّي).

والسین (١) بأن يقول: السِراط المستقيم، وسِراط الذين.

(مسأله ٥٨): يجوز (٢) في «كُفُواً أحد» أربعة وجوه: «كُفُواً» بضمّ الفاء وبالحمزه، «وَكُفُواً» بسكون الفاء وبالحمزه (٣)، «وَكُفُواً» بضمّ الفاء وبالواو، «وَكُفُواً» بسكون الفاء وبالواو، وإن كان الأحوط (٤).

ص: ٢٣٧

-
- ١ - ١. * الأحوط هو القراءة بالصاد. (البروجردى). * الظاهر أنّ القراءة بالصاد أفصح وأحوط. (الميلانى). * الأحوط القراءة بالصاد. (عبدالله الشيرازى، الآملى). * الصاد أحوط. (الشريعتمدارى). * الأحوط القراءة بالصاد، وإن لا يبعد جواز ما ذكر، والأولى الأحوط قراءة الحمد والتوحيد على النحو المعروف بين عامّة الناس والمكتوب فى المصحف. (الخمينى). * الأحوط بل الأقوى فيه اختيار الصاد، ثم على التخيير فهل هو استمرارى، أو ابتدائى؟ فيه إشكال، واحتمال كونه ابتدائياً قوى. (المرعشى). * طريق الاحتياط القراءة بالصاد، والقراءة بالسین مخالفه له. (مفتى الشيعة). * الأحوط هو الأوّل. (اللكراني).
 - ٢ - ٢. مرّ التأمل فى غير المرسوم. (الجواهرى). * والأحوط الأولى، ثمّ الثانية. (المرعشى).
 - ٣ - ٣. وهو المشهور بين القراء، فلا ينبغى تركه. (زين الدين).
 - ٤ - ٤. لا يُترك. (حسين القمى، المرعشى). * والأولى الأوّل. (الحكيم). * بل الأوجه. (الميلانى).

(مسألة ٥٩): إذا لم يدرِ إعراب (٢) كلمه أو بناءها أو بعض حروفها أ نّه الصاد مثلاً- أو السين أو نحو ذلك يجب عليه أن يتعلّم (٣)، ولا يجوز له (٤) أن يكرّرها بالوجهين (٥)؛

ص: ٢٣٨

- ١- ١. لا يُترك هذا الاحتياط. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. مرّ في إعراب آخر الكلمه أنّ وجوب التعلّم في ما إذا أراد الوصل، نعم، يجب ذلك في ما يجب الوصل وكان تركه ملحقاً بالملحون. (الخميني).
- ٣- ٣. إذا لم يرد الوقف في الأول ولم يتمكّن من أداء الواجب بنحو آخر كالاقتداء، أو الاحتياط ولو بتكرار الصلاه. (السيستاني).
- ٤- ٤. على الأحوط. (حسن القمّي).
- ٥- ٥. على الأحوط. (عبدالهادي الشيرازي). * في إطلاقه منع ظاهر. (الخوئي). * بل يختار أحد الوجهين متقرباً به لاحتماله، فإذا استبان له أنّه مطابق للواقع صحّت صلاته، وإن تبين له أنّه غلط أعاد الصلاه، كما سيأتى في المسألة الخامسة عشره من فصل مستحبات القراءة. (زين الدين). * إلّا- إذا كان له معنى صحيح على كلّ من القراءتين وكان يصدق على كلّ منهما الدعاء أو الذّكر؛ إذ غير القرآن حينئذٍ لا- يكون ملحقاً بكلام الآدميين. (الروحاني). * في إطلاقه منع واضح؛ فإنّ مطلق الغلط لا يُخرجها عن عنوان القرآن والذّكر. (السيستاني).

لأنَّ الغلط من الوجهين (١) ملحق (٢) بكلام (٣) الآدميين (٤).

(مسألة ٦٠): إذا اعتقد كون الكلمة على الوجه الكذائي من حيث الإعراب أو البناء أو مخرج الحرف فصلّي مدّة على تلك الكيفيّة، ثمّ تبين له كونه غلطاً فالأحوط (٥) الإعادة (٦)

ص: ٢٣٩

-
- ١- ١. طرّفى العلم الإجمالى. (المرعشى).
 - ٢- ٢. عدم اللحق أقرب، والأحوط الترك. (الجواهرى). * لا- يخلو من إشكال. (المرعشى). * على الأحوط. (محمدرضا الغلپايگانی). * فى لحوقه به إشكال؛ لاحتمال انصراف الكلام الآدمى عن أمثال المقام. (تقى القمى).
 - ٣- ٣. وجوب التعلّم واضح، إلّا أن كون التكرار لإدراك الواقع ملحقاً بكلام الآدميين ممنوع. (الفانى).
 - ٤- ٤. على تأمّل فيه. (الكوه كمرى). * ليس على إطلاقه. (الميلانى). * التعليل عليل. (الشريعتمدارى). * فيه تأمّل. (السبزوارى). * أصل الحكم مقبول، ولكن تعليل الماتن قدس سره بما ذكره محل تأمّل، لأن الغلط لا يوجب بطلان الصلاه إلّا أن ينطبق عليه عنوان الزيادة العمديّة. (مفتى الشيعة).
 - ٥- ٥. بل الأقوى. (النائنى، محمدتقى الخونسارى، جمال الدين الغلپايگانى، البروجردى، الآملى، الشاهرودى، محمدرضا الغلپايگانى، الأراكى). * لا يترك، بل لا يخلو من قوّه. (الأصطهباناتى). * بل الأقوى مع التقصير. (مهدي الشيرازى). * لا يُترك. (المرعشى).
 - ٦- ٦. لا يترك لو لم يكن وجوبها أقوى. (عبدالله الشيرازى).

أو القضاء (١)، وإن كان الأقوى عدم (٢) الوجوب (٣).

* * *

ص: ٢٤٠

-
- ١ - ١. لا يُترك الاحتياط. (الحائري). * لا يُترك. (حسين القمّي). * بل الأقوى إن كان جهله عن تقصير. (الجنوردي). * يعني إذا تبين بعد الصلاة فالأقوى الإعادة أو القضاء، وأمّا إذا تبين في الأثناء قبل مضيّ محلّه فالأقوى إعادته الكلمة. (الرفيعي).
- ٢ - ٢. لا- قوّه فيه، إلّا- إذا كان الاعتقاد عن منشأ صحيحٍ يُعذر فيه. (الكوه كمرى). * هذا في ما يكون اعتقاده قصورياً. (تقى القمّي).
- ٣ - ٣. بل الوجوب أقوى. (الشريعةمداري). * لا قوّه فيه، بل القوه في الإعادة والقضاء. (مفتي الشيعة).

فى الركعه الثالثه من المغرب والأخيرتين من الظهرين والعشاء يتخير (١) بين قراءه الحمد أو التسبيحات الأربع (٢)، وهى: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر». والأقوى أجزاء المَرَّة (٣)، والأحوط (٤) الثلاث (٥)، والأولى إضافه الاستغفار (٦) إليها ولو بأن يقول: «اللهم اغفر لى». ومن لا يستطيع يأتى بالممكن (٧) منها، وإلا أتى بالذكر (٨)

ص: ٢٤١

- ١-١. النصوص الوارده فى المقام مختلفه؛ وعليه يتعين الإتيان بالتسبيحات التى جرت عليه سيره. (تقى القمى).
- ٢-٢. كون التسبيح _ لا مطلق الذكر _ أحد طَرَفَي الواجب التخييرى وإن كان هو الأقوى إلا أن جواز الاكتفاء بتسبيحه واحده لا يخلو من وجه، ومع ذلك لا يُترك الاحتياط باختيار التسبيحات الأربع . (السيستانى).
- ٣-٣. يتخير بين أن يأتى بها مرَّة واحده مع التكبير، أو ثلاث مرَّات بدون التكبير. (زين الدين).
- ٤-٤. لا يُترك . (تقى القمى، اللكرانى).
- ٥-٥. لا يُترك. (الإصطهباناتى، البروجردى، أحمد الخونسارى، الشريعتمدارى، الآملى). * لا يُترك، سواء كان المصلّى إماماً أم مأموماً، مسبوقاً أو منفرداً. (المرعشى).
- ٦-٦. بالأولويه المؤكَّده، فلا ينبغى تركه، ولو كان الاستغفار بصورة الدعاء، كقوله: «رَبِّ اغْفِرْ لى» لكان أولى. (المرعشى).
- ٧-٧. الظاهر عدم تعين الممكن، بل يتخير بينه وبين الذكر المطلق. (الجواهرى).
- ٨-٨. الإتيان بالذكر المطلق مبنى على الاحتياط؛ لعدم الدليل عليه. (تقى القمى).

المطلق (١)، وإن كان قادراً على قراءة الحمد تعينت (٢) حينئذٍ.

حكم من نسي الحمد في الركعتين الأولتين

(مسألة ١): إذا نسي الحمد في الركعتين الأولتين فالأحوط اختيار قراءته (٣) في الأخيرتين، لكن الأقوى (٤) بقاء التخيير (٥) بينه وبين التسبيحات.

أفضلية التسبيحات على القراءة

(مسألة ٢): الأقوى كون (٦) التسبيحات أفضل (٧) من

ص: ٢٤٢

- ١- ١. والأحوط مراعاة تساوى مقدار البدل مع المبدل في الكم، كما تقدّم. (المرعشى). * على الأحوط. (الخوئي، حسن القمى، السيستانى).
- ٢- ٢. التعيين المذكور مبناي، نعم، لا إشكال في كونه أحوط. (تقى القمى). * لتعذر العدل الآخر من التخيير. (المرعشى).
- ٣- ٣. لا يترك. (حسين القمى).
- ٤- ٤. كونه أقوى مبنى على قول المشهور بالتخيير مطلقاً، وإلا ففيه تأمل. (مفتى الشيعة).
- ٥- ٥. قد مرّ الإشكال في التخيير؛ وعليه يتعين التسبيح في مفروض المسألة وأمثالها. (تقى القمى).
- ٦- ٦. بل الأقوى أنّ الأفضل للإمام القراءة، وللمأموم التسبيح، وهما للمنفرد سواء، إلاّ إذا نُسيت القراءة في الأولين فتكون القراءة أفضل في الأخيرتين مطلقاً. (كاشف الغطاء).
- ٧- ٧. لا. يبعد بمقتضى الجمع بين الأخبار القول برجحان القراءة للإمام، والتسبيح للمأموم، ومساواتهما للمنفرد. (الحائرى). * لكن يحتمل أفضلية القراءة في بعض الموارد، كما لو نسيها في الأولتين. (الميلانى). * أفضليته الحمد للإمام، والتسبيح للمأموم، والتخيير للمنفرد لا. يخلو من القوة. (عبدالله الشيرازى). * لا. يبعد أن يكون الأفضل للإمام القراءة، وللمأموم التسبيح، وهما للمنفرد سواء. (الخمينى). * فى إطلاقه إشكال، والأظهر أفضليته التسبيح فى حقّ المأموم، سيما فى الصلوات الجهرية والقراءة فى حقّ الإمام، سيما لو كان مأموماً مسبقاً، والتخيير فى حقّ المنفرد. (المرعشى). * فى ثبوت الأفضلية فى الإمام والمنفرد إشكال، نعم، هو أفضل للمأموم فى الصلوات الإخفائية من القراءة، وأمّا فى الصلوات الجهرية فالأحوط له وجوباً اختيار التسبيح. (الخوئي). * قد يطرأ ما يوجب أفضلية القراءة، كعنوان المداراه فى ما إذا كان إماماً لقوم يرون لزوم القراءة فى كلّ ركعه. (السيستانى).

-
- ١- ١. بل الأفضل القراءة للإمام، والتسبيح للمأموم، والمساواة للمنفرد، وهو مقتضى الجمع بين الأدلة. (زين الدين).
- ٢- ٢. في التسوية تأميل. (حسين القمي). * والأفضل للإمام القراءة، وللمأموم التسبيح، والمنفرد مختار بين القراءة والتسبيح. (الشاهرودي).
- ٣- ٣. ولكن ظاهر الأخبار أن الأفضل للإمام القراءة، وللمأموم التسبيح، والمنفرد مختار بينهما، وهما له سواء. (الجنوردي).
- ٤- ٤. احتمال كون قراءة الحمد أفضل ما إذا كان إماماً قوياً. (جمال الدين الكلبياني). * فيهما إشكال. (الحكيم، الآملي). * الأظهر أن الأفضل للإمام القراءة، وللمنفرد هما سواء، وللمأموم التسبيح في الإخفاته، وفي الجهرية الأحوط له اختيار التسبيح. (الروحاني). * في كون الأفضل للإمام التسبيحات إشكال، بل منع. (اللكراني).

حكم القراءة في الأخيرتين

(مسألة ٣): يجوز أن يقرأ في إحدى الأخيرتين الحمد، وفي الأخرى التسيحات، فلا يلزم اتحادهما في ذلك.

حكم الإخفات في الأخيرتين

(مسألة ٤): يجب (٢) فيهما (٣) الإخفات (٤)، سواء قرأ الحمد أو التسيحات (٥)، نعم، إذا قرأ الحمد يستحب (٦) الجهر بالبسملة على الأقوى، وإن كان الإخفات فيها (٧) أيضاً أحوط (٨).

ص: ٢٤٤

-
- ١-١. الأفضلية للإمام محلّ تأمل، والأحوط في المأموم اختيار التسيح . (حسن القمّي).
 - ٢-٢. على الأحوط ، ومنه يظهر الحال في المسألة الآتية . (السيستاني).
 - ٣-٣. على الأحوط . (المرعشي).
 - ٤-٤. وجوب إخفات التسيح محلّ تأمل، والأقرب التخيير، ولا يبعد كون القراءة مثله، والأحوط الإخفات . (الجواهرى). * على الأحوط . (الحكيم ، حسن القمّي).
 - ٥-٥. على الأحوط . (زين الدين).
 - ٦-٦. فيه تأمل . (محمد رضا الكليپاگانى).
 - ٧-٧. لا يُترك . (الرفيعى).
 - ٨-٨. هذا الاحتياط لا يُترك . (النائنى). * لا يُترك . (الإصفهاني، حسين القمّي، محمّد تقى الخونسارى، صدرالدين الصدر، جمال الدين الكليپاگانى ، الإصطهباناتى ، البروجردى، الشاهرودى ، الميلانى ، أحمد الخونسارى، عبد الله الشيرازى، الفانى ، الخمينى ، المرعشى، الآملى، السبزواري ، الأراكى ، حسن القمّي). * ينبغي مراعاة هذا الاحتياط . (الكوه كمرى). * لا ينبغي تركه . (مفتى الشيعة). * لا يُترك ، خصوصاً للمأموم والمنفرد . (اللكراني).

(مسأله ٥): إذا أجهر عمداً بطلت (١) صلاته، وأمّا إذا أجهر جهلاً أو نسياناً صحّت (٢)، ولا- يجب الإعادة (٣) وإن تذكّر قبل الركوع (٤).

العدول من القراءة إلى التسبيح و بالعكس

(مسأله ٦): إذا كان عازماً من أوّل الصلاه على قراءة الحمد يجوز له أن يعدل عنها إلى التسبيحات، وكذا العكس، بل يجوز (٥) العدول (٦) في أثناء أحدهما إلى الآخر، وإن كان الأحوط (٧) عدمه (٨).

ص: ٢٤٥

-
- ١- ١. بل الصحّح أقرب. (الجواهرى). * كما تقدّم. (المرعشى). * على الأحوط. (حسن القمّى).
 - ٢- ٢. فى الجهل بالحكم ونسيانه محلّ إشكال. (الحائرى).
 - ٣- ٣. فيه تأمل. (الإصطهباناتى). * الأحوط الإعادة. (مفتى الشيعة).
 - ٤- ٤. الأحوط مع التذكّر قبله الإعادة بقصد القربه، ويحتاط الجاهل بإعادة الصلاه أيضاً مطلقاً. (حسين القمّى). * ما تقدّم من الاحتياط فى الفصل السابق المسأله (٢٢) وما بعدها يجرى فى المقام أيضاً. (السبزوارى).
 - ٥- ٥. فيه إشكال، والأحوط عدم. (آل ياسين).
 - ٦- ٦. فيه نظر. (مهدي الشيرازى). * فى الجواز نظر. (الرفيعى). * فيه تأمل والأحوط عدم العدول. (مفتى الشيعة).
 - ٧- ٧. لا- يُترك. (حسين القمّى، صدرالدين الصدر، جمال الدين الكلبايگانى، الإصطهباناتى، الشاهرودى، المرعشى، اللنكرانى).
 - ٨- ٨. هذا الاحتياط لا- يُترك. (النائنى). * لا- يُترك الاحتياط. (الكوه كمرى). * لا- يُترك. (البروجردى، الحكيم، أحمد الخونسارى، الفانى، الخمينى، الآملى، حسن القمّى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (عبدالهاده الشيرازى، البجنوردى، زين الدين).

- ١- ١. الأقوى أن قصد الحمد أو قصد التسييح غير معتبر، فلو قصد أحدهما وأتى بالآخر عمداً أو سهواً أجزأ؛ لأنه موافق للأمر الواقعي، ولا مجال للإشكال بأنّه مع قصد أحدهما أول الصلاة أو في أثنائها ثمّ الإتيان بالثاني غفله يستلزم وقوع الثاني بغير قصد؛ فإنّ قصد الإتيان بالصلاة إجمالاً عند الشروع يغني عن قصد كلّ جزء في نفسه، وهذا سارٍ في جميع الأجزاء، فلو أتى بالركوع أو السجود غفله من دون التفاتٍ وقصدٍ إليه حين الإتيان به أجزأ قطعاً، فإذا كان عدم قصد الحمد مع الإتيان بها وموافقتها للأمر غير قاذح فقصد غيرها قبل الإتيان بها أيضاً لا يقدح، غفله كان الإتيان بها أو عمداً، ومن هنا ظهر حال ما في المسألة الثامنة؛ فإنّ الإجزاء يدور مدار المطابقة للواقع، ولا أثر للتخيّل والقصد وعدمه بعد قصد امتثال أمر الصلاة إجمالاً، ومطابقه ما أتى به للواقع. نعم، لو أتى بالتسييح بتخيلٍ ل أنّه في الأخيرتين فظهر أنّه في الأوليين: فإن ذكر قبل الركوع أتى بالحمد المأمور به، وإن ذكر بعد الركوع مضت صلاته ولا شيء عليه، ويكون حكمه حكم ناسي القراءة. (كاشف الغطاء).
- ٢- ٢. بل الأقوى. (صدر الدين الصدر، الآمل). * بل الأقوى في ما إذا لم يكن ناشئاً عن قصد الإتيان بالصلاة ولو ارتكازاً، وإلاّ فالأظهر الصحّة، ولا يضرّ بها سبق قصد الإتيان بالفاتحة، ومنه يظهر الحال في ما سيأتي. (السيستاني). * بل الأقوى في ما إذا لم يتحقّق القصد منه إلى عنوان التسييح ولو على وجه الارتكاز، وكذا في الفرض الآتي. (اللكراني).

- ١ - ١. الاجتزاء لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). * والأقوى الاجتزاء به. (الكوه كمرى). * بل الأقوى. (الحكيم). * فى الصورة المفروضة فى المقام إذا أتى بما هو الوظيفة متقرباً إلى الله صحت صلاته، فله الجرى على ما سبق به لسانه. (الفانى). * بل الأقوى إن لم يتحقق القصد منه ولو ارتكازاً إلى عنوان التسيّحات، وإلاّ فالأقوى هو الصّحّه، وكذا فى العكس وفى الفرع الآتى. (الخمىنى). * لكن لا يبعد الاجتزاء به إذا لم يكن على نحو التقييد؛ لأنّه من قبيل الخطأ فى التطبيق. (محمد الشيرازى).
- ٢ - ٢. وإعاده خصوص ما سبق إليه بقصد القربه والإتمام. (حسين القمى). * بل الأقوى، وكذا العكس. (زين الدين). * إن كان مراده صورته تحقّق القصد إلى ما أتى به، وإن كان قاصداً غيره سابقاً فالأظهر الاجتزاء به، وإن كان مراده صورته صدوره عن غير قصدٍ إليه فالأظهر عدم الاجتزاء به، وبه يظهر الحكم فى الفرع الثانى. (الروحانى). * فيه تأمل بعد حصول قصد الامتثال ولو ارتكازاً وهو كافٍ من الامتثال فحينئذٍ لا يجب عليه سجدتى السهو أيضاً. (مفتى الشيعة).
- ٣ - ٣. مع الالتفات إلى عنوان الحمد والتسيّح وقصد القربه. (محمد رضا الكلپايگانى).
- ٤ - ٤. أى من غير قصدٍ تفصيليّ مع القصد الارتكازى إلى خصوص المأتنى به، وإلاّ فالظاهر عدم كفايته. (مهدي الشيرازى). * أى من غير أن يسبق منه القصد إلى خصوص أحدهما، والاجتزاء حينئذٍ إنّما هو فيما كان ملتفتاً إلى ما يأتى به. (الميلانى). * المراد بالقصد المنفّى هو القصد السابق، لا المقارن بالتسيّح، وإلاّ لما كان للاجتزاء مساغ. (المرعشى). * يعنى من غير قصدٍ سابق. (حسن القمى).

إلى أحدهما (١) فالأقوى (٢) الاجتزاء به (٣)، وإن كان من عادته (٤) خلافه (٥).

قراءة الحمد بتخيل أنه في الأولين

(مسألة ٨): إذا قرأ الحمد بتخيل أنه في إحدى الأولتين فذكر أنه في

ص: ٢٤٨

- ١- ١. أي قصد سابق . (حسين القمّي). * ما وقع من التسبيح أو الحمد لا بُدَّ أن يكون مقصوداً به الصلاة ولو ارتكازاً، فقلوه: «من غير قصدٍ» يعني به من غير قصدٍ سابق . (الشريعةمداري). * سابقاً، كما مرّ. (المرعشي). * يعني من غير قصد تفصيلي، وأمّا القصد الإجمالي الارتكازي إلى أحدهما فلا بُدَّ منه، وإلا لم تصح الصلاة. (زين الدين).
- ٢- ٢. القوه ممنوعه، فلا يُترك الاحتياط بالإعاده . (الشاهرودي). * فيه إشكال، سيّما في صورته كون المنسبق إليه على خلاف عادته. (المرعشي).
- ٣- ٣. مع فرض تحقّق القصد منه إلى عنوان ما أتى به من التسبيح أو القراءة ولو على وجه الارتكاز بالخاطر، وإلا فالأقوى عدم الاجتزاء، وكذا الفرع الأوّل. (البروجردى). * إذا لم يكن خلل في التيه. (الحكيم). * الأحوط عدم الاجتزاء به كالفرع الأوّل. (أحمد الخونسارى). * إذا لم يكن عازماً على خلافه، وكان ناوياً له ولو بنحو الإجمال والترديد ولو ارتكازاً . (عبدالله الشيرازي). * فيه إشكال. (الأملي).
- ٤- ٤. والأحوط عدمه، خصوصاً في عاده الخلاف. (الفيروزآبادي). * الأحوط في هذه الصورة إتمام ما شرع به بقصد القربه المطلقة، ثم استئناف أحدهما كذلك. (آل ياسين).
- ٥- ٥. في هذه الصورة إشكال، والأحوط عدم الإجزاء . (الإصطهباناتي). * في هذه الصورة إشكال . (الرفيعي).

إحدى الأخيرتين فالظاهر الاجتزاء (١) به (٢)، ولا يلزم الإعادة أو قراءه التسيحات وإن كان قبل الركوع، كما أن الظاهر أن العكس كذلك، فإذا قرأ الحمد بتخيل أنه في إحدى الأخيرتين ثم تبين أنه في إحدى الأولتين لا يجب عليه الإعادة (٣)، نعم، لو قرأ التسيحات ثم تذكر قبل الركوع أنه في إحدى الأولتين يجب (٤) عليه قراءه الحمد وسجود السهو (٥) بعد

ص: ٢٤٩

- ١- ١. إذا لم يكن خلل في التيه، وكذا ما بعده. (الحكيم). * إذا كان على مبناه قدس سره بأن يأتي به بقصد امتثال الأمر الفعلية الواقعية وكان الخطأ في التطبيق، وكان ذلك بنحو الداعي، لا على نحو التقييد. (المرعشي). * إذا قصد به الأمر الواقعي المتوجه إليه، وكذا في ما بعده، أمّا إذا قصد ما تخيله بنحو التقييد فالظاهر البطلان في الصورتين. (زين الدين).
- ٢- ٢. إذا قرأ بقصد الأمر الفعلية، وكان الخطأ في التطبيق. (حسين القمي). * إذا لم يكن عازماً على خلافه وبقي على عزمه، وإلا فالأحوط الإعادة، أو التسيحات، وكذا في العكس. (عبدالله الشيرازي). * فيه إشكال؛ لاستلزامه الإخلال بالتيه. (الآمل).
- ٣- ٣. فيه إشكال؛ لعلّه تقدّم ذكرها. (الآمل).
- ٤- ٤. هذا يتم على ما هو المشهور بين القوم من جريان حديث «لا تعاد» أثناء الصلاة، وأمّا لو قلنا بأن جريانه يختص بما يكون انكشاف الخلل بعد الصلاة لا يمكن الحكم بالصحة، فالأحوط أن يأتي بما في المتن ويعيد الصلاة. (تقي القمي).
- ٥- ٥. في وجوب سجود السهو نظر. (الجواهر). * استحباباً. (الفيروزآبادي). * على الأحوط. (الإصفهاني، الكوه كمرى، الإصطهباناتي، الشاهرودي، محمدرضا الكلبيكاني، محمد الشيرازي، اللكراني). * على الأحوط فيها وفيما بعدها. (البروجردى، أحمد الخونساري، عبدالله الشيرازي). * على الأحوط الأولى، وكذا في المسألة الآتية. (عبدالهادي الشيرازي). * على الأحوط، وكذا في المسألة الآتية. (الحكيم). * على الأحوط، وكذلك في المسألة الآتية. (البحروردى). * على الأحوط الرجح. (الفاني). * لا يجب لزيادتها، وكذا لنقيصتها في المسألة الآتية. (الخميني). * على الأحوط، وكذا في المسألة التالية. (السبزواري). * على القول بوجوبه لكل زياده، وسيأتي، وكذا الكلام في المسألة التاسعة. (الروحاني). * على الأحوط الأولى هنا، وفي المسألة الآتية. (السيستاني). * على الأحوط استحباباً؛ لعدم ثبوت سجدتي السهو في كل زياده سهوّه على الإطلاق. (مفتي الشيعة).

حكم نسيان القراءه و التسبيحات قبل الركوع

(مسأله ٩): لو نسي القراءه والتسبيحات وتذكر بعد الوصول إلى حد الركوع صحّت (٣) صلاته،

ص: ٢٥٠

-
- ١- ١. على الأحوط الأولى، وكذا في المسأله الآتيه. (الخوئي). * لا يجب سجود السهو وإن كان أحوط . (حسن القمّي).
 - ٢- ٢. على الأحوط . (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). * بناءً على وجوبه لكلّ زياده أو نقيصه، كما في الفرع الآتي، وسيأتي في الخلل . (الشريعتمداري). * بناءً على وجوبها لكلّ زياده ونقيصه، وسيأتي ما هو المختار في محلّه. (المرعشي). * على الأحوط، وإن كان الأقوى عدم الوجوب. (زين الدين).
 - ٣- ٣. أمّا الصحّه في صورته نسيان القراءه فتأمّله للنصّ الخاصّ، وأمّا الحكم بالصحّه في صورته نسيان التسبيحات فمشكل؛ لِمَا مَرَّ آنفاً من الإشكال في جريان القاعده أثناء الصلاه، وممّا ذكرنا يظهر الإشكال في نظائر المقام. (تقي القمّي).

وعليه (١) سجدتا السهو (٢) للنقيصة (٣)، ولو تذكر قبل ذلك وجب الرجوع.

الشك في التسبيح بعد الهوى للركوع

(مسألة ١٠): لو شك في قراءتهما بعد الهوى (٤) للركوع (٥) لم يعتن (٦).

ص: ٢٥١

- ١- ١. مَرَّ عدم الوجوب. (الخميني).
- ٢- ٢. على الأحوط. (الإصفهاني، الإصطهباناتي، الشاهرودي، محمد الشيرازي، النكراني). * على القول بوجوبهما لكل نقيصة حتى القراءة. (الميلاني). * على الأحوط الراجح. (الفاني). * على الأحوط الأولى. (حسن القمي). * على الأحوط استحباباً. (مفتي الشيعة).
- ٣- ٣. استحباباً. (الفيروزآبادي). * على الأحوط. (النائني، الكوه كَمَرِي، جمال الدين الكلبيگاني، محمد رضا الكلبيگاني). * على الأحوط فيه وفي نظائره، فلا تغفل. (آل ياسين). * على المبني، كما تقدّم. (المرعشي). * على الأحوط، كما تقدّم. (زين الدين).
- ٤- ٤. الأحوط الرجوع. (محمدتقي الخونساري، الأراكي). * قد عرفت في ما تقدّم حكم الهوى، فالأقوى الرجوع والقراءة. (الرفيعي).
- ٥- ٥. فيه تأمل، وأمّا الاستغفار فلم يظهر من النصوص ترتبه على التسبيح فالأقوى فيه الرجوع. (الشريعتمداري).
- ٦- ٦. بل يرجع ويقرؤهما بتيه القربة المطلقة على الأحوط. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * بل الأحوط الرجوع والقراءة. (صدرالدين الصدر). * قبل الوصول إلى حدّ الركوع الأحوط الرجوع والإتيان بالمشكوك بقصد القربة المطلقة. (الإصطهباناتي). * بل يرجع ويقرؤهما لو التفت في أوّل مرتبة الهوى بتيه القربة المطلقة على الأحوط، أمّا لو التفت قبيل الوصول إلى حدّ الركوع فالأحوط الرجوع إلى القيام والإتيان بهما بقصد القربة المطلقة. (الشاهرودي). * وإن كان الاعتناء أحوط. (الفاني). * على مبناه قدس سره من شمول التجاوز للمقدمات، وفيه منع، فعليه الأقوى الاعتناء. (المرعشي). * هذا إنّما يتم على القول بتماميه قاعده التجاوز، وأمّا على ما سلكناه من عدم الدليل عليها على نحو الإطلاق فيشكل الأمر في المقام ونظائره، والاحتياط طريق النجاة. (تقي القمي). * والأظهر لزوم الاعتناء إن كان قبل الدخول في الركوع. نعم، إذا دخل في الاستغفار وشك لم يعتن. (الروحاني). * بناءً على اعتبار الدخول إلى الغير مطلق سواء كان الغير من الواجب أو من المندوب و سواء كان من الأجزاء أو المقدمات. (مفتي الشيعة).

- ١ - ١. هذا محلّ إشكال، وأمّا بعد الدخول في الاستغفار فالاعتناء لا يخلو من قوّه. (البروجردى). * بل يأتي بها رجاءً إن كان قبل الوصول إلى حدّه، وكذا لو دخل في الاستغفار. (محمد رضا الكلّبايگانی). * الأحوط في هذه الصورة العود والتدارك بقصد القربه المطلقه، وكذلك بعد الاستغفار. (حسن القمّي).
- ٢ - ٢. فيه إشكال؛ لعدم تجاوز المحلّ، فيجب رجوعه. (آقاضياء). * مشكل، فلا يُترك الاحتياط. (الإصفهاني، عبد الله الشيرازي). * بل يعتنى في هذه الصورة، فيرجع ويأتي بالتسيّحات والحمد بقصد القربه على الأحوط، وكذا لو دخل في الاستغفار. (حسين القمّي). * على تأمل في هذه الصورة، أحوطه العود والتدارك بقصد القربه المطلقه. (آل ياسين). * بل يرجع ويأتي بالقراءة أو التسيّحات على الأحوط. (مهدى الشيرازي). * محلّ إشكال. (أحمد الخونساري).

١ - ١. الأحوط العود إلى القيام والإتيان بهما بقصد القربة المطلقة، وكذا لو شكّ فى التسبيح بعد الدخول فى الاستغفار .
(النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * الأحوط فى هذه الصورة وفى صورة الدخول فى الاستغفار الإتيان بأحدهما بقصد القربة المطلقة. (البجنوردى). * الظاهر وجوب العود فى هذا الفرض وفى ما بعده. (الخوئى). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالرجوع والإتيان بهما بقصد القربة. (الأملى).

٢ - ٢. لو شكّ فى التسبيح بعد الدخول فى الاستغفار يرجع إليه على الأحوط. (الشاهرودى).

٣ - ٣. بناءً على ترتّب الاستغفار على التسبيح، ولم يظهر لى وجهه. (آل ياسين). * فيه إشكال. (الحكيم).

٤ - ٤. إن كان قد اعتاده بعد التسيّحات . (الميلانى). * الأقوى فيه الاعتناء، إلّا أن يكون الاستغفار بعد التسبيح معتاداً له.
(المرعشى). * بل الأقوى رجوعه. (الأملى). * فيه إشكال، فلا يُترك الإتيان بها بقصد القربة المطلقة. (زين الدين). * والأحوط أن يقرأهما. (محمد الشيرازى). * فيه إشكال . (السيستانى).

فى حكم زياده التسبيحات على الثلاث

(مسأله ١١): لا بأس بزياده التسبيحات على الثلاث إذا لم يكن بقصد الورود، بل كان بقصد الذكر المطلق.

قصد القربه فى التسبيحات

(مسأله ١٢): إذا أتى بالتسبيحات ثلاث مرّاتٍ فالأحوط (١) أن يقصد القربه (٢)، ولا يقصد (٣) الوجوب (٤) والندب، حيث إنّه يحتمل (٥) أن تكون (٦) الأولى واجبه (٧) والأخيرتين على

ص: ٢٥٤

- ١- ١. هذا الاحتياط ساقط بالمرّه، لعدم اعتبار قصد الوجوب والندب . (الفانى). * لا إشكال فى جواز قصد الوجوب فى الأولى على جميع التقادير . (حسن القمّى).
- ٢- ٢. لا- ينبغى الإشكال فى جـواز قصد الوجوب فى التسبيحه الأولى. (الخوئى). * لا بأس بتركه . (محمد الشيرازى). * لا إشكال فى جواز قصد الوجوب فى الأولى. (الروحانى).
- ٣- ٣. قصد الوجوب لا يضّر. (الجواهرى).
- ٤- ٤. بناءً على ما تقدّم من أنّ الأقوى وجوبها مرّةً، فقصد وجوب الأولى لا إشكال فيه. (البجنوردى). * إن كان المراد بقصد الوجوب هو قصده بالإضافة إلى الأخيرتين أو المجموع فالأمر كما أفاده قدس سره ، وإن كان المراد به هو قصده بالإضافة إلى مجموع الصلاه فلا مانع منه؛ فإنّ الأجزاء المستحبه دخيله فى تحقّق أفضل أفراد الواجب لا أنّها خارجه . (اللكراني).
- ٥- ٥. لا- يبعد تعيين هذا الوجه . (محمد تقى الخونسارى ، الأراكى). * هذا هو الظاهر، وإن كان للاحتمال الثانى وجه وجهه . (الفانى). * وهو الأقوى. (محمد رضا الكلبيگانى).
- ٦- ٦. هذا هو المتعيّن. (النائنى، جمال الدين الكلبيگانى). * وهو الأوجه . (الرفيعى).
- ٧- ٧. وهو الظاهر فيه وفى نظائره. (آل ياسين). * كما هو الظاهر . (السبزوارى). * هذا الاحتمال هو المتعيّن. (زين الدين).

وجه الاستحباب (١)، ويحتمل أن يكون (٢) المجموع من حيث المجموع واجباً، فيكون من باب التخيير بين الإتيان بالواحد والثلاث، ويحتمل أن يكون الواجب أيّاً منها (٣) شاء (٤) مخيراً بين الثلاث، فحيث إنّ الوجوه (٥) متعدده (٦)

ص: ٢٥٥

- ١- ١. هذا الوجه وجهه جداً؛ لتبادره من الأدله إذا لم نحتمل كفايه الأقل من كلمات التسيحات الأربعة. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. هذا الاحتمال معلوم العدم، بل ربّما كان غير معقول. نعم، [يوجد] احتمال آخر، وهو: أن يكون المجموع أفضل الفردين، فلا مانع من نيه الوجوب بها على هذا التقدير. (عبدالله الشيرازي).
- ٣- ٣. هذا معلوم العدم، والظاهر أنّ الأجزاء المستحبّه للصلاه هي أجزاء للفرّد الأفضّل منها، الذي به يمثل الأمر الوجوبي كما يمثل عند تركها بالفرّد الآخر، فقصد الوجوب فيها بهذا المعنى لا بأس به. (البروجردى).
- ٤- ٤. وهذا أبعد الوجوه، والأحوط تركه. (المرعشى).
- ٥- ٥. الأرجح تعيّن الأولى. (الشاهرودي).
- ٦- ٦. ولكن لا تنحصر في الثلاثه المذكوره، بل هي أضعف من غيرها؛ لابتنائها جميعاً على وجوب التسيح على وجه الترتيع، وعلى ورود الأمر به على هذا النحو ثلاثاً، والأول محلّ نظر كما تقدّم، والثاني لا دليل عليه، ومع تسليم كلا الأمرين فالجمع بينهما بأحد الوجوه المذكوره ولا- سيما الأخير ليس من الجمع العرفي في شيء، بل مقتضاه الالتزام بوجوب صرف الوجود واستحباب المجموع؛ إذ لا- مانع من اتّصاف الفعل الواحد بالوجوب والاستحباب معاً على هذا النحو كما حُقّق في محله. (السيستاني).

فالأحوط (١) الاقتصار (٢) على قصد القربة (٣)، نعم، لو اقتصر على المرّة (٤) له أن يقصد الوجوب (٥).

ص: ٢٥٦

- ١ - ١. لكنّ الظاهر منها هو الوجه الأول. (الحائري). * الأقوى هو الوجه الأول، وأمّا الوجه الأخير فضعيف غايته، والوجه الثانى غير صحيح على احتمال، وبعيد على آخر. (الخميني).
- ٢ - ٢. الأحوط الحرى بالرعايه إختيار الثلاث وإتيانها بتيه القربه المطلقه، سواء كان الواجب الجميع، أم كان الأولى واجباً والبقية مستحبّه مع قصد أحدها معيّناً لو كان الوجوب فى الواقع تخييراً. (المرعشى).
- ٣ - ٣. هذا لا يفي [فى] مراعاة الاحتمال الثالث؛ إذ مقتضاه عدم تحقّق الواجب مع عدم قصد الوجوب فى شىء من التسيّحات الثلاث. (السيستاني).
- ٤ - ٤. قد مرّ أن الأحوط عدم الاقتصار على المرّة. (الإصطهباناتي).
- ٥ - ٥. قصد الوجوب فيه أيضاً خلاف الاحتياط؛ لاحتمال كفايه الأقل من ذلك. (الكوه كمرى). * بل الأحوط قصد القربة أيضاً. (عبدالهاده الشيرازي). * حيث إنّ الأخبار فى كلمات المرّة أيضاً مختلفه، فقصد الوجوب بتمامها خلاف الاحتياط أيضاً. (السبزواري). * قصد الوجوب فيها وصفاً على خلاف الاحتياط أيضاً، لما تقدم من احتمال وجوب الأقل منها، نعم قصده فيها فى الجملة لا يخالف الاحتياط وكذا قصده فى الجملة فى المره الأولى إذا أتى بها ثلاث مرات. (السيستاني).

وهى أمور (١):

الأول: الاستعاذه

الأول: الاستعاذه قبل الشروع فى القراءة فى الركعه الأولى، بأن يقول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، أو يقول: «أعوذ (٢) بالله السميع العليم (٣) من الشيطان الرجيم». وينبغى أن يكون بالإخفات (٤).

الثانى: الجهر بالبسملة

الثانى: الجهر بالبسملة (٥) فى الإخفاته، وكذا فى الركعتين (٦)

ص: ٢٥٧

-
- ١- ١. الأولى أن يؤتى بها بقصد القربه المطلقه . (الميلانى). * هى أكثر ممّا ذكره، ولكن الأ-كثر ممّا ذكره وما لم يذكره لا مستند له يعتدّ به، فرعايتها فعلاً أو تركاً بقصد الرجاء هو الأحوط. (المرعشى).
 - ٢- ٢. أو يقول: أستعيز بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم . (الميلانى).
 - ٣- ٣. والأولى ترك زياده «وأعوذ بالله أن يحضرون» إن أتى بها بقصد الورد. (المرعشى).
 - ٤- ٤. إلّا للإمام، فينبغى أن يُسمع من خلفه كلّ مايقول، إلّا ما وجب إخفاته، و إلّا فى صلاه المغرب تأسيّاً بالصادق _ سلام الله عليه _ فى روايه حنان بن سدير. (كاشف الغطاء).
 - ٥- ٥. مَرَّ الإشكال بالنسبه إلى غير الإمام، ومَرَّ أيضاً أنّه لا يُترك الاحتياط بالإخفات فى الركعتين الأخيرتين ، خصوصاً للمأموم والمنفرد ، وهكذا فى القراءة خلف الإمام . (اللكراني).
 - ٦- ٦. قد مرَّ أنّ الأحوط الإخفات فيهما. (الأملى). * قد مرَّ التأمل فى استحبابه فيهما. (محمد رضا الكلبيغانى).

١- ١. الأحوط عدم الجهر بها فيهما، وأما خلف الإمام فلا يبعد وجوب الإخفات بها. (حسين القمّي). * الأحوط فيهما الإخفات، وكذا خلف الإمام. (الكوه كمرى). * تقدم أن الأحوط الإخفات. (صدر الدين الصدر). * في هذه الصورة وفي تاليتها إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالإخفات. (الإصطهباناتي). * الأحوط الإخفات بها فيهما، وكذا خلف الإمام. (البروجردى). * الأحوط فيها وبعدها الإخفات. (الرفيعی). * لا- يُترك الاحتياط بالإخفات بها فيهما، وكذا خلف الإمام. (أحمد الخونسارى). * فيهما وفي [القراءة] خلف الإمام مشكل، والأحوط لو لم يكن الأقوى الإخفات. (عبدالله الشيرازي). * مَرَّ الاحتياط فيهما بالإخفات. (الخميني). * الأحوط الإخفات فيها، وكذا خلف الإمام. (السزواري). * الأحوط ترك الجهر فيهما، من غير فرق بين الإمام والمأموم والمنفرد، وإن كان الأقوى رجحان الجهر بها في حق الإمام سيّما في المغرب، كما تقدّم سابقاً. (المرعشي). * الأحوط الإخفات فيهما، كما مَرَّ. (حسن القمّي).

٢- ٢. قد مَرَّ الإشكال فيه، وكذا الإشكال في المأموم، فالأحوط فيهما الإخفات بالبسملة. (الفاني).

٣- ٣. لا يُترك الاحتياط بالإخفات بها خلف الإمام. (المرعشي). * الأحوط ترك الإجهار في المقام. (تقي القمّي).

٤- ٤. الأحوط ترك الجهر في المأموم المسبوق، وكذا في الركعتين الأخيرتين، كما مَرَّ. (محمدتقي الخونسارى، الأراكي).

٥- ٥. الأحوط في حق المأموم المسبوق ترك الجهر. (الحائري). * الأقوى عدم جواز الجهر للمأموم حتى بالبسملة، سواء كان مسبوqاً فوجبت عليه الحمد في الأوليين، أو غير مسبوق ولكن اختارها في الأخيرتين؛ لانصراف أخبار استحباب الجهر بالبسملة عن المأموم، فيبقى ما دلّ على وجوب الإخفات عليه على عمومته، مع أنه إذا سقط الجهر في موارد وجوبه رعايته لاحترام الإمام فسقوطه في موارد ندبه أولى. (كاشف الغطاء). * وجوب الإخفات فيه لا يخلو من قوه. (مهدي الشيرازي). * الأحوط الإخفات، وكذا في الركعتين الأخيرتين، كما مَرَّ. (الشاهرودي). * الإخفات بالبسملة فيها لا يخلو من قوه، والأحوط ذلك في الركعتين الأخيرتين. (الميلاني). * الأحوط الإخفات فيها. (البجنوردی). * محلّ إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (الخميني). * جواز الجهر بالبسملة فيها فضلاً عن استحبابها لا يخلو من إشكال. (الخوئي). * الأظهر عدم جواز إجهار المأموم بها فضلاً عن استحبابه. (الروحاني). * لا يُترك الاحتياط بترك الجهر فيها خلف الإمام. (السيستاني).

حتى في الجهرية، وأما في الجهرية فيجب الإظهار بها على الإمام والمنفرد.

الثالث: الترتيل

الثالث: الترتيل (١)، أي التأني في القراءة (٢) وتبيين

ص: ٢٥٩

-
- ١- ١. فعن أمير المؤمنين _ سلام الله عليه _ في تفسير قوله تعالى: «وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا»: «بلغه تبييناً، ولا تهذّ هذا الشعر، ولا تنثره نثر الرمل، ولكن أقرعوا به القلوب القاسية، ولا يكن همّ أحدكم آخر السورة» (وسائل الشيعة: الباب (٢١) من أبواب قراءة القرآن، ح ١. وفيه: «بينه تبياناً... ولكن أقرعوا به قلوبكم...»). (كاشف الغطاء).
- ٢- ٢. مع التدبّر في معانيها، وفي مجمع البيان: الترتيل أن تتمكّث فيه، وتُحسّن به صوتك (مجمع البيان: ١٠/١٦٢). ونسب إلى أمير المؤمنين: «ترتيل القرآن حفظ الوقوف وبيان الحروف» (مجمع البحرين: ١٢/١٤٢ باب: رتل.). (مفتي الشيعة).

الحروف (١) على وجه يتمكّن السامع (٢) من عدّها.

الرابع: تحسين الصوت

الرابع: تحسين الصوت بلاغناء.

الخامس: الوقف على فواصل الآيات

الخامس: الوقف (٣) على فواصل الآيات.

السادس: ملاحظه المعاني و الاتعاظ بها

السادس: ملاحظه (٤) معاني ما يقرأ والاتعاظ بها.

السابع: السؤال عند آيه النعمه و النقمه بما يناسبهما

السابع: أن يسأل (٥) الله عند آيه النعمه أو النقمه ما يناسب كلاً منهما.

الثامن: السكته بين الحمد و السوره، و كذا بعد السوره

الثامن: السكته (٦) بين الحمد والسوره (٧)، وكذا بعد الفراغ منها بينها

ص: ٢٦٠

-
- ١- ١. على نحو، لا تكون القراءه منتشره الحروف كانتشار الرمل، ولا مهذّوه هذّوه الشّعْر، مع المحافظه على الأمداد والوقوف، كما سيجي. (المرعشي).
 - ٢- ٢. لا يجب ذلك، بل يجب على وجه يكون منتظماً عرفاً. (الفاني).
 - ٣- ٣. في ما يحسن فيه الوقف، ولا يجتزئ عنه بالسكته المصطلحه عند أهل التجويد. (المرعشي).
 - ٤- ٤. وهي المعبر عنها في الروايات بالتدبر. (المرعشي).
 - ٥- ٥. ولو بقلبه وجنانه، وإن لم يكن السوءال بلسانه. (المرعشي).
 - ٦- ٦. الظاهر أنه ليس المراد بها في روايه إسحاق بن عمار وغيرها خصوص السكته المصطلحه عند القراء، بل أعمّ منها ومن الوقف. (المرعشي).
 - ٧- ٧. هذا وبعض ما ذكره من المستحبات والمكروهات مبني على قاعده التسامح في أدله السنن، ولكن لم تتم هذه القاعده عندنا؛ لذا الأولى أن يأتي بها رجاء. (مفتي الشيعه).

وبين القنوت أو تكبير الركوع.

التاسع: قراءه المأثور بعد التوحيد و الفاتحه

التاسع: أن يقول بعد قراءه سوره التوحيد: «كذلك الله ربّي» مرّه أو مرّتين (١) أو ثلاثاً، أو: «كذلك الله ربّنا» ثلاثاً، وأن يقول بعد فراغ الإمام من الحمد إذا كان مأموماً: «الحمد لله ربّ العالمين»، بل وكذا بعد فراغ نفسه إن كان منفرداً (٢).

العاشر: قراءه بعض السور المخصوصه في بعض الصلوات

العاشر: قراءه بعض السور المخصوصه (٣) في بعض الصلوات، كقراءه «عَمَّ (٤) يَتَسَاءَلُونَ» و«هَيْلُ أُنَى»، و«هَيْلُ أُنَاكَ»، و«لا أقيّم» وأشباهاها في صلاه الصبح، وقراءه «سَبِّحِ اسْمَ»، و«والشَّمْسِ» ونحوهما في الظهر والعشاء، وقراءه «إذا جاءَ نَصْرُ اللَّهِ»، و«ألهيكمُ التكاثُرُ» في العصر والمغرب، وقراءه سوره الجمعه في الركعه الأولى، والمنافقين في الثانيه في الظهر (٥) والعصر من يوم الجمعه، وكذا في صبح يوم الجمعه، أو يقرأ فيها في الأولى الجمعه، والتوحيد في الثانيه، وكذا في العشاء (٦) في ليله

ص: ٢٤١

-
- ١- ١. لم نعثر على روايه المرّه، ولا بأس بها بقصد القربه . (حسين القمّي). * لم نظفر بروايه المرّه، لكن لا بأس بها بعنوان مطلق الذكر . (مهدى الشيرازي).
 - ٢- ٢. أو إماماً على الظاهر . (حسين القمّي).
 - ٣- ٣. لكنّ التي ذكرت هاهنا هي في بعض الروايات، وفي بعضها الآخر سور أخرى . (الميلاني).
 - ٤- ٤. بعض ما ذكر لم يثبت إلّا بناءً على قاعده التسامح، كما أنّ في بعضها ورد أيضاً غير ذلك. (الحكيم).
 - ٥- ٥. وكذا في صلاه الجمعه، كما مرّ . (اللكراني).
 - ٦- ٦. والأولى أن يقرأ في الركعه الثانيه منها سوره الأعلى . (اللكراني).

الجمعه (١) يقرأ فى الأولى الجمعة، وفى الثانية المنافقين (٢)، وفى مغربها (٣) الجمعة فى الأولى، والتوحيد فى الثانية (٤).

استحباب قراءه بعض السور فى صلاه

ويُستحبّ فى كلّ (٥) صلاهٍ قراءه «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» فى الأولى، والتوحيد فى الثانية، بل لو عدل عن غيرهما إلهما لما فيهما من الفضل أُعطى أجر السوره التى عدل عنها، مضافاً إلى أجرهما، بل ورد: أَنَّهُ لَا تَزُكُو صَلَاةً إِلَّا بِهِمَا.

ويستحبّ فى صلاه الصبح من الاثنين والخميس سوره «هَلْ أَتَى» فى الأولى، و«هَلْ أَتَاكَ» فى الثانية.

كراهه ترك سوره التوحيد فى جميع الفرائض

(مسأله ١): يُكرهه (٦) ترك سوره التوحيد فى جميع الفرائض الخمسه (٧).

ص: ٢٦٢

- ١- ١. الأولى قراءه الأعلى فى الركعه الثانيه من العشاءين فى تلك الليله. (البروجردى). * الأولى اختيار الجمعة فى الأولى من العشاءين، والأعلى فى الثانية منهما. (الخمينى). * الأولى أن يقرأ الأعلى فى الركعه الثانيه من العشاءين. (الروحانى).
- ٢- ٢. المشهور نصاً وفتوى قراءه (الأعلى). (الحكيم). * وورد فى الثانية قراءه (الأعلى). (زين الدين).
- ٣- ٣. فى جملة من النصوص (الأعلى) فى الثانية. (الحكيم).
- ٤- ٤. وورد فى الثانية قراءه (الأعلى). (زين الدين).
- ٥- ٥. بل الأرجح قراءه التوحيد فى الأولى من كلّ صلاه، والقدر فى ثانيتهما، خلافاً للمعروف. (المرعشى).
- ٦- ٦. بل ينبغى أن لا يترك قراءتها فى كلّ صلاه. (المرعشى).
- ٧- ٧. فقد ورد أنّ من مضى به يوم واحد فصلّى فيه الصلوات الخمس ولم يقرأ فيها بـ «قل هو الله أحد» قيل: يا عبد الله، لست من المصلّين. (كاشف الغطاء).

كراهه قراءه التوحيد بنفس واحد، وكذا الحمد

(مسألة ٢): يُكره قراءه التوحيد بنفس واحد (١)، وكذا قراءه الحمد والسوره (٢) بنفس واحد.

كراهه قراءه سوره واحده فى الركعتين إلا التوحيد

(مسألة ٣): يُكره أن يقرأ سوره واحده فى الركعتين إلا سوره التوحيد.

جواز تكرار الآية فى الفريضة وغيرها والبكاء

(مسألة ٤): يجوز تكرار الآية فى الفريضة وغيرها، والبكاء (٣)، ففى الخبر: «كان على بن الحسين عليهما السلام إذا قرأ «مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ» يكررها حتى يكاد أن يموت» (وسائل الشيعة: الباب (٦٨) من أبواب القراءه فى الصلاه، ح ١) وفى آخر عن موسى بن جعفر عليهما السلام: «عن الرجل يصلّى، له أن يقرأ فى الفريضة فتمّر الآية فيها التخويف فيبكي ويردّد الآية؟»، قال عليه السلام: يردّد القرآن ماشاء (٤)، وإن جاءه البكاء فلا بأس» (وسائل الشيعة: الباب (٦٨) من أبواب القراءه فى الصلاه، ح ٣).

استحباب إعادته الجمعة أو الظهر فى يوم الجمعة إذا لم يقرأهما

(مسألة ٥): يستحب (٥) إعادته الجمعة (٦) أو الظهر فى يوم الجمعة إذا

ص: ٢٦٣

١- ١. بل وقراءه الحمد بنفس واحد . (اللكراني).

٢- ٢. ولا تبعد كراهه قراءه الحمد أيضاً بنفس واحد. (الخميني).

٣- ٣. لذكر جنّه أو نار، وهو حينئذ من المستحبات. (الروحاني).

٤- ٤. إلى حدّ لا يخرج عن صوره الصلاه. (المرعشى).

٥- ٥. هذا الحكم محلّ إشكال . (السيستاني).

٦- ٦. الحكم فى الجمعة محلّ إشكال. (البروجردى). * فى الجمعة لا يخلو من إشكال . (مهدى الشيرازى). * فى الجمعة تأمل .

(عبدالله الشيرازى). * الحكم فى الجمعة محلّ تأمل. (الخميني). * استحباب إعادته الجمعة محلّ إشكال. (محمد رضا

الكلبيكاني). * فى الجمعة محلّ إشكال . (اللكراني).

صَلَّاهُمَا فَقَرَأَ غَيْرَ الْجُمُعَةِ وَالْمَنَافِقِينَ، أَوْ نَقَلَ (١) التَّيَّةَ إِلَى النَّفْلِ (٢) إِذَا كَانَ فِي الْأَثْنَاءِ، وَإِتِمَامَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ اسْتِثْنَاهُ الْفَرَضَ بِالسُّورَتَيْنِ.

قراءة المعوذتين في الصلاة

(مسألة ٦): يجوز قراءة المعوذتين في الصلاة، وهما من القرآن (٣).

عدد آيات الحمد والتوحيد

(مسألة ٧): الحمد سبع آيات، والتوحيد أربع آيات (٤).

ص: ٢٦٤

- ١- ١. الأحوط ترك النقل. (تقى القمي).
- ٢- ٢. تقدّم الكلام فيه في فصل التَّيَّة . (السيستاني).
- ٣- ٣. وقد أخطأ ابن مسعود بقوله: إنَّهما ليستا من القرآن. (كاشف الغطاء).
- ٤- ٤. بل مع البسملة خمس آيات. (الحائري). * لعلّها مع البسملة خمس. (حسين القمي). * التوحيد بناءً على جزئيه البسملة خمس آيات، بل عند بعض ستّ آيات، وورد في بعض الروايات أنّها ثلاث آيات. (الكوه كمرى). * بل خمس آيات. (عبدالهادي الشيرازي، الروحاني). * وعند من جعل «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ» آيةً، كالمكّي والشاميّ خمس آيات، وفي روايه أبي هارون المكفوف أنّها ثلاث آيات. (الشريعتمداري). * بل خمس؛ لأنّ البسملة جزء وآية من كلّ سورته إلّا البراءة، وخبر المكفوف ضعيف سنداً ومجمل مفاداً. (الفاني). * الأقوى أنّها خمس آيات؛ بناءً على عدم كون «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ» آية واحدة بل آيتين، وإليه ذهب الكثير من الأصحاب، لا أربع كما هو مختار الماتن وجمع، ولا ثلاث آيات كما في روايه أبي هارون. (المرعشي). * بل هي خمس آيات عند معظم الإماميّة. (الخوئي). * بل خمس على الأصحّ. (السبزواري). * بل الظاهر أنّها خمس، لكون البسملة آية، بل في الحديث الشريف: «إنّها أعظم آية في كتاب الله» (تفسير مجمع البيان: ج ١/٥٠). (محمد الشيرازي). * لعلّها مع البسملة خمس آيات. (حسن القمي). * بل خمس آيات عند الإمامية. (تقى القمي). * عند بعض خمس آيات، وفي روايه ثلاث آيات، والصحيح خمس آيات. وإذا جعلنا «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ» آيتين فتكون ستّ آيات. (مفتي الشيعه). * بل خمس آيات؛ لجزئيه البسملة فيها كما في «الحمد». (النكراني). * فيه تأمل، ويحتمل الخمس والثلاث. (السيستاني).

(مسأله ٨): الأقوى جواز (١) قصد (٢) إنشاء (٣) الخطاب (٤) بقوله:

ص: ٢٦٥

- ١- ١. هذه المسأله تحتاج إلى التأمل. (الإصفهاني). * فيه تأمل، والأحوط الترك في جميع صور هذه المسأله. (الإصطهباناتي).
* بل الأقوى خلافه. (مهدى الشيرازي). * بل الأحوط ترك ذلك. (الفاني). * لا محصل لهذا الفرض. (الآملی).
- ٢- ٢. الأحوط في جميع المذكورات عدم قصد الإنشاء. (حسين القمّي). * لكنّ الأولى والأحوط أن يكون قصد المعاني مقارناً لقصد القراءه، لا أن ينشئها بها. (الميلاني). * استحاله اجتماع قصدی الإنشاء وحكاية الألفاظ المنزله عرضاً واضحاً. نعم، يمكن إلقاء المراد وتفهم المقصود بألفاظ القرآن؛ إذ هو أمر خارج عن مرحله الاستعمال والإنشاء، ومع ذلك كلّ الأحوط عدم قصد الإنشاء في القراءه. (المرعشي).
- ٣- ٣. مشكل. (الرفيعی).
- ٤- ٤. الظاهر امتناع اجتماعهما. (عبدالهادي الشيرازي).

«إياك نعبد وإياك نستعين» إذا قصد القرآنيته أيضاً، بأن يكون قاصداً للخطاب (١) بالقرآن (٢)، بل وكذا في سائر الآيات، فيجوز إنشاء الحمد بقوله: «الحمد لله رب العالمين» وإنشاء المدح في «الرحمن الرحيم» وإنشاء طلب الهداية في «اهدنا الصراط المستقيم»، ولا ينافي قصد القرآنيته مع ذلك (٣).

الاستقرار حال القراءة

(مسألة ٩): قد مرَّ (٤) أنه يجب كون القراءة وسائر الأذكار حال

ص: ٢٦٦

- ١ - ١. بل بأن يكون قصده الحكاية في أصلها، وربما كان مقصوده هذا . (عبدالله الشيرازي). * فالحكاية والخطاب ليسا في عرض واحد ، بل يقرأ القرآن ويحكى عنه ويريد بما يقرأ الخطاب مثلاً ، والظاهر أن إرادته ذلك ليست على سبيل مجرد الجواز ، بل هي الفرد الكامل من القراءة المشتملة على مثل ذلك . (اللكراني).
- ٢ - ٢. بمعنى إلقاء المقصود وتفهمه بالقرآن، وهو في الحقيقة خارج عن الاستعمال والإنشاء اصطلاحاً، وأما قصد الحكاية والإنشاء معاً عرضاً فهو غير معقول . (الكوه كمرى).
- ٣ - ٣. أى الواجب أن يقصد قراءة القرآن وتلاوته، ولا ينافيها أن يقصد بها المعاني . (الميلاني). * وما ذكر من الامتناع: «بأنه استعمال اللفظ الواحد في المعنى المتعدد مستقلاً وهو ممتنع» ضعيف؛ من جهة عدم المحذور في جعل اللفظ دالاً على المعنى باعتبار، وعلى المعنى الآخر باعتبار آخر ولو عرفها (الظاهر: عرضاً). (مفتى الشيعة).
- ٤ - ٤. وقد مرَّ الإشكال فيه في المسئلة (٢٩) من فصل القيام. (تقى القمي).

الاستقرار(١)، فلو أراد حال القراءه التقدم أو التأخر قليلاً أو الحركة إلى أحد الجانبين أو أن ينحني لأخذ شيء من الأرض أو نحو ذلك يجب أن يسكت حال الحركة، وبعد الاستقرار يشرع في قراءته، لكن مثل تحريك اليد أو أصابع الرجلين لا يضر، وإن كان الأولى بل الأحوط تركه(٢) أيضاً(٣).

استحباب الصلاة على النبي عند سماع اسمه حين القراءه

(مسأله ١٠): إذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وآله في أثناء القراءه يجوز بل يستحب أن يصلّي عليه(٤)، ولا ينافي الموالاه(٥) كما في سائر مواضع الصلاة، كما أنّه إذا سلم عليه من يجب ردّ سلامه يجب، ولا ينافي.

ص: ٢٦٧

١- ١. وقد مرّ مختارنا فيه في مكان المصلّي. (مفتي الشيعة).

٢- ٢. سيّما تحريك جميع الأصابع أو رفعها. (المرعشي).

٣- ٣. لا يُترك بالنسبه إلى تحريك جميع أصابع الرجلين ورفعها. (حسين القمّي).

٤- ٤. بل لا- يُترك. (الفيروز آبادي). * بل لا- ينبغي تركه. (الحائري). * وآله. (الإصطهباناتي). * وعلى آله. (الروحاني). *
بالكيفية المعروفه المشتمله على الصلاة على الآل أيضاً. (اللكراني).

٥- ٥. في إطلاقه إشكال، وكذا ردّ السلام. (عبدالهادي الشيرازي). * المعتبره في أفعال الصلاة، وأمّا الموالاه المعتبره في القراءه فلا- ريب في تنافيه إيّاها، فالأحوط بل الأقوى في الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وجواب السلام الترك في حال القراءه. (المرعشي). * يعني أنّه لا- ينافي الموالاه المعتبره في صحّه الصلاة، وإذا نافي الموالاه في الآيه أعادها، كميّا إذا وقعت بين المضاف والمضاف إليه مثلاً. وكذا في غير القراءه من أقوال الصلاة، ومثله الحكم في ردّ السلام. (زين الدين).

(مسألة ١١): إذا تحرّك (١) حال القراءة قهراً بحيث خرج عن الاستقرار فالأحوط (٢) إعادته (٣) ما قرأه (٤) في تلك الحالة.

حكم الشك في صحه قراءة آيه أو كلمه

(مسألة ١٢): إذا شك في صحه قراءة آيه أو كلمه يجب (٥) إعادتها (٦) إذا لم

ص: ٢٤٨

١- ١. ولم يكن من قبل متوجّهاً إلى ورود المحرّك له في حال القراءة، وإلاّ فالبطلان واضح. (المرعشي).

٢- ٢. الأولى . (السيستاني).

٣- ٣. لمكان احتمال جزئيه الاستقرار للصلاه، أو شرطيته لها، أو للقراءه، ولكنّ الأقوى عدم لزوم الاحتياط. (المرعشي).

٤- ٤. مقتضاه قصد القربه المطلقه . (حسين القمّي). * لا بأس بتركه. (الخوئي).

٥- ٥. احتياطاً. (تقي القمّي).

٦- ٦. إطلاق الحكم بالنسبه إلى الآيه محلّ تأمل. نعم، يعيدها بقصد الاحتياط . (حسين القمّي). * ممنوع. (الحكيم). * على

الأحوط الراجع . (الفاني). * فيه إشكال. (المرعشي). * في وجوب إعادتها إذا كان الشكّ بعد الفراغ منها نظراً، والأحوط

إعادتها بقصد الاحتياط، كما في صورته التجاوز. (زين الدين). * على الأحوط، وسيأتي منه قدس سره اختيار عدم وجوب

الإعاده في فصل: في الشكّ، المسألة (١٢) . (السبزواري). * على الأحوط. ويأتي في باب الشكّ: أنّ مختار الماتن قدس سره

عدم وجوب الإعاده. (مفتي الشيعة). * الأقوى عدم الوجوب . (السيستاني).

يتجاوز(١)، ويجوز بقصد الاحتياط مع التجاوز، ولا- بأس بتكرارها مع تكرر الشك ما لم يكن عن وسوسه، ومعه يشكل(٢).
الصحة(٣) إذا أعاد(٤).

الاقتصار على تسبيحه واحده عند الضيق

(مسألة ١٣): فى ضيق الوقت يجب الاقتصار(٥) على المرّه فى التسيّحات الأربعه(٦).

بعض فروع القراءه

(مسألة ١٤): يجوز(٧) فى «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» القراءه فى إشباع كسر الهمزه(٨) بلا إشباعه(٩).

ص: ٢٦٩

-
- ١- ١. بل لا يجب فى وجهه، كما سيجىء، والأحوط الإعادته بقصد القربه المطلقه. (آل ياسين). * بأن كان الشك أثناء القراءه . (الخوئى). * بل لا يجب إذا كان الشك بعد الفراغ من تلك الآيه أو الكلمه . (حسن القمى).
 - ٢- ٢. الظاهر أنه لا وجه للإشكال. (تقى القمى).
 - ٣- ٣. الإشكال فيه ضعيف . (السيستانى).
 - ٤- ٤. لا يبعد الحكم بالصحة. (الخوئى). * لا يبعد القول بها. (الروحانى).
 - ٥- ٥. هذا محل إشكال، إلا أن يحرز أهميّه حفظ الوقت. (أحمد الخونسارى).
 - ٦- ٦. ومع ضيق الوقت عنها أيضاً يقتصر على تسبيحه صغرى . (السيستانى).
 - ٧- ٧. بل يتعين الإشباع . (مهدى الشيرازى). * جواز ترك الإشباع مشكل. (تقى القمى).
 - ٨- ٨. ولا يُترك الاحتياط بإشباعها . (محمد الشيرازى).
 - ٩- ٩. لا يبعد لزوم الإشباع . (حسين القمى). * الأحوط بل الأقوى عدم ترك الإشباع. (المرعشى). * يشكل الاعتماد على مثل هذه القراءه. (زين الدين). * بل الأحوط الإشباع. (مفتى الشيعة).

(مسأله ١٥): إذا شكَّ في حركة كلمه أو مخرج حروفها لا يجوز (١) أن يقرأ بالوجهين (٢) مع فرض العلم ببطلان أحدهما، بل مع الشك (٣) أيضاً كما مرَّ (٤)، لكن لو اختار أحد الوجهين (٥) مع البناء على إعادته (٦) الصلاة (٧) لو كان باطلاً لا بأس به (٨).

ص: ٢٧٠

١- ١. لا يضرّ بصحّته صلاته، وإن كان الأحوط ما ذكره . (الفانى). * على الأحوط. (محمدرضا الكليايگانی). * إطلاق الحكم مبنّى على الاحتياط . (حسن القمّى).

٢- ٢. على الأحوط. (عبدالهاده الشيرازى). * قد مرَّ ما فى إطلاقه. (الروحانى).

٣- ٣. لا بأس بالقراءة مع الشكّ؛ بناءً على انصراف الكلام المنهى إلى الكلام الآدمى على وجه يكون خروج الدعاء وغيره من باب التخصيص، وإلا فبناءً على التخصيص يشكّل الأمر؛ لأنّ الأصل عدم الاتّصاف الموجود بالعنوان الخارج من تحت الكلام المطلق فيبطل. (آقاضياء).

٤- ٤. وقد مرَّ ما فى إطلاقه. (الخوئى). * قد مرَّ الكلام حوله فى المسأله (٥٩) من فصل القراءة. (تقى القمّى). * وقد مرَّ الكلام فيه . (السيستانى).

٥- ٥. يختار أحد الوجهين متقرّباً به؛ لأنّه محتمل، فإن كان مطابقاً للواقع صحّت صلاته، وإن تبين له أنّه غلط أعاد الصلاة. (زين الدين).

٦- ٦. بل ومع عدم البناء أيضاً على الأقوى؛ لمكان إمكان الإتيان بالمحتمل متقرّباً، وإن لم يكن بانياً على إتيان بقيه المحتملات وأطراف العلم بأسرها. (المرعشى).

٧- ٧. يصحّ مع مطابقه الواقع ولو لم يبين عليه . (السبزوارى، مفتى الشيعة).

٨- ٨. والأحوط إعادتها مطلقاً. (البروجردى). * وإن كان الأحوط إعادتها مطلقاً . (عبدالله الشيرازى).

(مسألة ١٦): الأحوط (١) في ما يجب قراءته جهراً أن يحافظ (٢) على الإجهار في جميع الكلمات حتى أواخر الآيات، بل جميع حروفها، وإن كان لا يبعد (٣) اغتفار (٤).

ص: ٢٧١

- ١- ١. بل الأقوى. (المرعشى). * بل الأقوى وجوب المحافظة على ذلك، ولا اعتناء بالمسامحة العرفية. (زين الدين).
- ٢- ٢. بل الأظهر ذلك. (الخوئي).
- ٣- ٣. الأقوى عدم الاغتفار. (الفيروز آبادي). * الاغتفار في الكلمة محلّ إشكال. (الحائري). * فيه بُعد كما لا يخفى. نعم، في المقدار الجارى فيه العادة على إخفاتها نوعاً من حروف أواخر الكلم أمكن إدراجها في فحوى الإطلاقات. (آقاسياء). * فيه تأمّل، خصوصاً في الكلمة الأخيرة. (حسين القمّي). * بل بعيد غايته. (آل ياسين، حسن القمّي). * مشكل. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * بل بعيد. (صدر الدين الصدر، الحكيم، محمدرضا الكليبايگاني). * بل الأقوى عدم الاغتفار فيهما. (أحمد الخونسارى). * بل بعيد جداً. (عبدالله الشيرازي). * الأقوى عدم الاغتفار في الكلمة، والأحوط بل الأقوى عدمه في الحرف أيضاً عند الوصل، نعم، لا يخلو الاغتفار في أواخر الكلمات عند الوقف من وجه. (الخميني). * الاغتفار بعيد، وعلى الفرض، تخصيصه بالكلمة الأخيرة أبعد. (المرعشى). * بل يبعد. (السبزواري، تقى القمّي). * بل لا يخلو من بُعد ولا سيّما في الكلمة. (السيستاني).
- ٤- ٤. الأقوى عدم الاغتفار فيهما. (البروجردى). * بل يبعد غايته في الكلمة، وأدناه في الحرف. (مهدي الشيرازي). * مشكل، ولا سيّما في الكلمة. (الفانى). * الأحوط بل الأقوى حتى في الحرف الأخير فضلاً عن الكلمة الأخيرة. (الشاهرودي). * لم يعلم وجهه. (الرفيعي). * بل يبعد ذلك في صورته العمدة. (الميلاني). * فيه إشكال. (البجنوردى). * فيه نظر، فلا يترك الاحتياط في الكلمة الأخيرة. (محمد الشيرازي). * بل يبعد الاغتفار فيه. (مفتى الشيعة). * بل في غايه البعد بالإضافة إلى الكلمة الأخيرة، بل وبالنسبة إلى الحرف الأخير أيضاً. (اللكراني).

الإخفات (١) في الكلمه الأخيره (٢) من الآيه فضلاً عن حرف آخرها.

ص: ٢٧٢

-
- ١ - ١. لا- يخلو من إشكال . (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * فيه تأمّل، بل بُعد . (الكوه كمری). * فيه إشكال .
(الإصطهباناتی، عبدالهادی الشیرازی). * الأقوى عدم الاعتفار. (الآملی).
- ٢ - ٢. بل الظاهر عدم الاعتفار. (الشريعتمداری). * بل هو بعيد، والأظهر المحافظه على الإجهار فيها أيضاً. (الروحانی).

فصل فى الركوع

حكم الركوع فى الصلاة

يجب فى كل ركعة من الفرائض والنوافل ركوع واحد، إلا فى صلاة الآيات ففى كل من ركعتيها خمس ركوعات، كما سيأتى. وهو ركن تبطل الصلاة بتركه، عمداً كان أو سهواً، وكذا بزيادته (١) فى الفريضة، إلا فى صلاة الجماعة (٢) فلا تضر بقصد المتابعه.

واجبات الركوع

وواجباته أمور:

الأول: الانحناء

أحدها (٣): الانحناء على الوجه المتعارف (٤) بمقدار تصل يده إلى ركبتيه، وصولاً لو أراد (٥) وضع شئ منهما عليهما لوضعه، ويكفى وصول

ص: ٢٧٣

-
- ١- ١. ولو سهواً على الأحوط . (السيستاني).
 - ٢- ٢. بتفصيل يأتى فى محله. (الخميني). * على تفصيل يأتى فى المسألة (٩) من فصل أحكام الجماعة . (السبزواري). * وكذا فى النوافل فلا تبطل زياده الركن فيها سهواً أيضاً. (مفتى الشيعة).
 - ٣- ٣. هذا هو المصطلح الفقهي المراد بالركوع فى باب الصلاة، وأمّا الركوعات القرآنية المكتوبة فى هوامش المصاحف الشريفه فيراد بها مطلق الخضوع لله تعالى بأى نحو كان. (المرعشى).
 - ٤- ٤. والعرف لا يرى كل انحناء ركوعاً، بل عنده انحناء خاص وهو معتبر عند الشرع أيضاً. (مفتى الشيعة).
 - ٥- ٥. هذا أحوط. (الحكيم). * على الأحوط . (حسن القمى).

مجموع أطراف الأصابع (١) التى منها (٢) الإبهام على الوجه المذكور، والأحوط الانحناء (٣) بمقدار إمكان وصول الراحة إليها، فلا- يكفى مسمى الانحناء، ولا- الانحناء على غير الوجه المتعارف بأن ينحنى على أحد جانبيه، أو يخفض كَفَلِيَه (الكَفْلُ بالتحريك: العُجْز، وقيل: رِذْفُ العُجْز. لسان العرب: ١٢/١٢٨) (ماده كفَل). ويرفع ركبتيه، ونحو ذلك. وغير المستوى الخلقه كطويل اليدين أو قصيرهما يرجع إلى المستوى (٤)، ولا بأس باختلاف أفراد المُستَوِينَ خلقه، فلكلِّ حكم نفسه (٥) بالنسبه إلى يديه

ص: ٢٧٤

١- ١. وإن كانت ما عدا الإبهام . (الفيروزآبادى).

٢- ٢. عدم اعتبار وصول الإبهام لا- يخلو من قوّه، ولا- ينبغى ترك الاحتياط. (الجواهرى). * بل يكفى وصول أطراف ما عدا الإبهام منها فى وجه قوئى، بل لا يكاد يتحقّق حفظ الطرفيه معها فيه. (آل ياسين).

٣- ٣. لا يُترك . (صدرالدين الصدر). * لا ينبغى تركه. (المرعشى). * لا يُترك، بل لعلّه الأقوى. (الروحانى).

٤- ٤. فينحنى بمقدارٍ لو كانت أعضاؤه متناسبه لتمكّن من وضع يديه على ركبتيه. (كاشف الغطاء). * إذ المطلوب مرتبه مخصوصه من الانحناء، والتحديد بالوصول إلى الركبتين طريق إليها من دون موضوعيّه، ثم الرجوع إليه فى صورته عدم استلزامه محذوراً من العسر وأخواته. (المرعشى).

٥- ٥. جواز رجوع الزائد انحناءً على الناقص لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). * ولعلّ الرجوع إلى المتوسط منهم أقرب، وإن كان الرجوع إلى الأقلّ انحناءً لا يخلو من وجه. (المرعشى). * الظاهر كفايه الرجوع إلى مقدار انحناء أقلّ المتعارف خلقه . (حسن القمى). * الظاهر أنّ المدار على مقدار انحناء المتوسط. (الروحانى).

الثاني: الذكر

الثاني: الذكر، والأحوط (٢) اختيار (٣) التسييح (٤) من أفراد، مختيراً بين الثلاث من الصغرى وهي «سبحان الله»، وبين التسيحه الكبرى وهي «سبحان ربّي العظيم (٥) وبحمده (٦)»، وإن كان

ص: ٢٧٥

-
- ١- ١. لا يبعد أن يكون المدار على مقدار انحاء أقلّ المستوين خلقه. (الخوئي).
 - ٢- ٢. هذا الاحتياط لا يُترك. (الإصطهباناتي). * لا يُترك. (البروجردى، مهدى الشيرازى، عبدالله الشيرازى) * هذا الاحتياط لا يُترك، وإن كُنّا رجحنا كفايه مطلق الذكر فى حاشيه الوسيله. (الشاهرودى).
 - ٣- ٣. لا يُترك هذا الاحتياط. (الإصفهاني). * هذا الاحتياط لا يُترك. (البجنوردى). * لا يُترك. (المرعشى). * لا ينبغي تركه. (محمد رضا الكلبيكاني، محمد الشيرازى).
 - ٤- ٤. لا يُترك. (الأملى، السبزواري). * يجزى مطلق الذكر، والأحوط اختيار التسييح، ويجوز الجمع بين التسيحه الكبرى وبين غيرها من الأذكار. (مفتى الشيعة).
 - ٥- ٥. مصدر مضاف إلى المفعول، أى نزهته عن صفات النقص، والواو فى «وبحمده» عاطفه، ومتعلّق الجارّ محذوف، أى وبحمده سبّحته لا بحولى وقوّتى. (كاشف الغطاء).
 - ٦- ٦. على الأحوط الأولى فى زياده (وبحمده). (السيستاني).

الأقوى (١) كفايه (٢) مطلق الذكر من التسبيح أو التحميد أو التهليل أو التكبير، بل وغيرها بشرط (٣) أن يكون بقدر الثلاث (٤) الصغريات، فيجزى أن يقول: «الحمد لله» ثلاثاً، أو «الله أكبر» كذلك، أو نحو ذلك.

الثالث: الطمأنينه

الثالث: الطمأنينه (٥) فيه (٦) بمقدار الذكر الواجب، بل الأحوط ذلك في

ص: ٢٧٦

- ١- ١. فيه إشكال، بل منع. (المرعشى).
- ٢- ٢. الأقوائيه مشكله. (حسين القمى).
- ٣- ٣. لا وجه للشرط المذكور؛ فإنّ حديث على بن يقطين (وسائل الشيعة: الباب (٤) من أبواب الركوع، ح ٣). ناصّ في أجزاء تسبيحه واحده. (تقى القمى). * فى الاشتراط تأمل. (السيستانى).
- ٤- ٤. على الأحوط، أو بقدر التسبيحه الكبرى على الأحوط أيضاً. (الخمينى). * هذا أحوط، وعدمه قوى. (الجواهرى).
- ٥- ٥. على الأحوط، كما مرّ. (تقى القمى). * على الأحوط، بمعنى المكث بمقدار الذكر الواجب مقدّمه للإتيان به، وأمّا بمعنى استقرار بدن المصلّى فهو معتبر فى نفس الركوع، فلا يجوز الإخلال به ما لم يتحرّك لرفع الرأس منه ولو فى حال عدم الاشتغال بالذكر الواجب على الأحوط. (السيستانى).
- ٦- ٦. بطلت إذا لم يمكن تداركه، وإلاّ فلا. بطلان، فلو شرع فى الذكر الواجب قبل بلوغ حدّ الركوع أو أتى بشيء منه بغير اطمئنان عامداً أعاده مستقراً راعياً، أمّا لو كان ناسياً فالأحوط الإعادة أيضاً وإن أمكن القول بالاجزاء؛ لأنّ الطمأنينه شرط اختياري للذكر وقد سقط بالنسيان، نعم، لو فات محلّ التدارك كما لو أتمّ الذكر الواجب أو أتى بشيء منه بغير اطمئنان ورفع رأسه من الركوع: فإن كان عمداً بطلت، وإن كان ناسياً صحّت. (كاشف الغطاء).

الذكر المندوب (١) أيضاً (٢) إذا جاء به بقصد الخصوصية، فلو تركها عمداً (٣) بطلت (٤) صلاته (٥)، بخلاف السهو (٦) على الأصح (٧)، وإن كان الأحوط الاستئناف (٨) إذا تركها فيه أصلاً ولو سهواً، بل وكذلك إذا تركها في الذكر الواجب.

الرابع: الانتصاب بعد الركوع

الرابع: رفع (٩) الرأس منه حتى ينتصب قائماً، فلو سجد قبل ذلك

ص: ٢٧٧

- ١- ١. على الأحوط الرجح . (الفاني). * على تقدير وجوب الطمأنينه في تمام أفعال الصلاة. (المرعشي).
- ٢- ٢. الأظهر عدم اعتبارها في الذكر المندوب. (الروحاني).
- ٣- ٣. أي في الذكر الواجب . (اللكراني).
- ٤- ٤. في الذكر الواجب، وأما في المندوب فعلى الأحوط . (السبزواري).
- ٥- ٥. في الذكر الواجب، وأما المندوب فلا تبعد الصَّحَّة. (عبدالهادي الشيرازي). * في الذكر الواجب . (الشريعتمداري). * في البطلان بترك الطمأنينه في الذكر المندوب إشكال، بل منع. (الخوئي).
- ٦- ٦. البطلان في الذكر المندوب محلّ تأمل . (المرعشي). * إذا ترك الطمأنينه في الذكر الواجب عامداً بطلت صلاته، وإذا تركها في الذكر المندوب عامداً أثم ولم تبطل صلاته على الظاهر. (زين الدين). * قد مرَّ الكلام في جريان قاعده «لا تعاد» أثناء الصلاة. (تقي القمي).
- ٧- ٧. هذا تمام في الطمأنينه في حال الذكر، وأما الطمأنينه المعتبره في نفس الركوع فالظاهر اتحاد حكمها مع حكم الركوع، بل هو بعينه، فإذا تركها فيه أصلاً ولو سهواً فالظاهر لزوم استئناف الصلاة، هذا، ولكنَّ الكلام في اعتبار الطمأنينه في تحقُّق نفس الركوع، وللمنع عنه مجال . (الشاهرودي).
- ٨- ٨. لا يترك بعد إتمام الصلاة. (أحمد الخونساري).
- ٩- ٩. لا إشكال في عدم قوام تحقُّق الركوع برفع الرأس، والنصوص الداله عليه مخدوشه سنداً أو دلالةً، فالحكم بوجوبه مبني على الاحتياط. (تقي القمي).

الخامس الطمأنينه حا القيام من الركوع

الخامس: الطمأنينه (٢) حال القيام بعد الرفع، فترُكها عمداً مبطل للصلاه (٣).

عدم وجوب وضع اليدين على الركبتين

(مسأله ١): لا يجب (٤) وضع (٥) اليدين (٦) على الركبتين حال

ص: ٢٧٨

- ١- ١. أما لو كان ناسياً؛ فإن ذكر بعد السجود مضى، وإلا تداركه؛ لاحتمال وجوبه مستقلاً أو مقدّمةً للسجود فينتصب ثم يسجد، أمّا لو كان وصفاً للركوع فيقوم منحنياً ثم ينتصب، فيكون متمماً للركوع الأوّل، لا- ركوع ثانٍ. (كاشف الغطاء). * في الذكر الواجب . (الكوه كمرى).
- ٢- ٢. والاعتدال. (المرعشى). * على الأحوط. (تقى القمى، الروحانى).
- ٣- ٣. على الأحوط . (محمد الشيرازى).
- ٤- ٤. لا يُترك وضع اليدين على الركبتين . (صدرالدين الصدر). * لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بوضعهما عليهما. (الخميني). * في الجزم بعدم الوجوب شائبه من الإشكال. (تقى القمى). * وإن كان هو أحوط . (اللكراني).
- ٥- ٥. الأحوط الوضع . (الإصطهباناتى). * الأحوط وضعهما عليهما مع الإمكان. (الآملى).
- ٦- ٦. لا- يُترك الاحتياط بوضعهما عليهما مع الإمكان. (الإصفهاني). * وإن كان هو الأحوط، بل لا يُترك. (آل ياسين). * الأحوط عدم تركه؛ لظهور بعض الأخبار (وسائل الشيعة: الباب (٢٤) من أبواب الركوع، ح ١، نحوه). في وجوبه. (كاشف الغطاء). * لا يُترك الاحتياط بوضع اليدين. (أحمد الخونسارى). * الأحوط عدم الترك . (عبدالله الشيرازى).

الركوع (١)، بل يكفي الانحناء بمقدار إمكان الوضع، كما مرّ.

العجز عن الانحناء للركوع

(مسأله ٢): إذا لم يتمكّن من الانحناء على الوجه المذكور ولو بالاعتماد على شيء أتى (٢) بالقدر الممكن (٣)، ولا ينتقل (٤) إلى الجلوس،

ص: ٢٧٩

١- ١. ولكنّ الأحوط استحباباً عدم تركه. (زين الدين).

٢- ٢. الإتيان بالمقدار الممكن من الانحناء لا وجه له، فمقتضى الاحتياط أن يأتي تارةً بالركوع الإيمائي قائماً، وأخرى بالصلاه جالساً، وثالثه بالصلاه قائماً مع الركوع الجلوسى. (تقى القمى).

٣- ٣. ويأتى بصلاه أخرى مومناً أيضاً على الأحوط. (الحائرى). * لا يخلو من إشكال، فالأحوط تكرار الصلاه بالنحوين. (أحمد الخونسارى). * مع الإيماء قائماً على الأحوط. (المرعشى). * ويومئ معه أيضاً على الأحوط. (الخوئى). * على الأحوط مع الإيماء أيضاً. (حسن القمى). * الظاهر أنّه إن لم يتمكّن من الركوع جالساً يتعيّن عليه الإيماء للركوع، ولا- يجب الانحناء الممكن، وإن تمكّن منه يتخيّر بين الإيماء قائماً والركوع جالساً. (الروحانى). * بل بما يصدق عليه الركوع عرفاً، وإن لم يتمكّن منه تعيّن الإيماء قائماً بدلاً عنه، سواء تمكّن من الانحناء قليلاً أم لا، ولا تصل النوبه إلى الركوع الجلوسى مع التمكن من الإيماء قائماً مطلقاً، ومنه يظهر النظر فى بعض ما ذكره قدس سره. (السيستانى).

٤- ٤. لاستلزامه فوات القيام المتّصل بالركوع، ولكون الركوع الكذائى (الظاهر أنّه يُشير إلى احتمال كون (الإيمائى) أقرب، والله العالم). أقرب إلى المطلوب. (المرعشى).

وإن تمكّن (١) من الركوع (٢) منه، وإن لم يتمكّن من الانحناء أصلاً وتمكّن منه (٣) جالساً (٤) أتى به (٥) جالساً (٦)، والأحوط (٧) صلاه أخرى (٨) بالإيماء (٩) قائماً، وإن لم يتمكّن منه جالساً أيضاً أو مأ (١٠) له وهو قائم برأسه (١١) إن أمكن، وإلاّ فبالعينين تغميضاً له، وفتحاً للرفع منه، وإن لم

ص: ٢٨٠

- ١-١. والأحوط في هذه الصورة صلاه أخرى من جلوس. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٢-٢. الأحوط في هذه الصورة أن يصلّي صلاه أخرى، ويجلس للركوع ويركع جالساً. (حسن القمّي).
- ٣-٣. أى من الركوع. (المرعشي).
- ٤-٤. بل يجمع بينه وبين صلاه أخرى مع الإيماء قائماً، وكذلك في المسألة الآتية. (عبدالله الشيرازي).
- ٥-٥. بل عليه تكرار الصلاه، فيصلّي به جالساً ويتمّ الصلاه، ثم يعيدها بالإيماء قائماً، ويضمّ إليه تغميض العينين على الأحوط. (زين الدين).
- ٦-٦. الأقوى تعين الإيماء قائماً. (الجواهري). * الأقرب وجوب الإيماء قائماً، والأحوط تكرار الصلاه. (الكوه كمرى). * لا يُترك. (جمال الدين الكلبيكاني).
- ٧-٧. لا يُترك. (الحكيم، الإصطهباناتي). * لا يُترك، كما أنّ مقتضى الاحتياط أن يأتي بصلاه أخرى جالساً. (تقى القمّي).
- ٨-٨. لا يُترك. (حسين القمّي، الميلاني، الآملی، حسن القمّي). * قد عرفت أنّ الصلاه الواحده مع الإيماء كافيّه. (المرعشي).
- ٩-٩. لا يُترك هذا الاحتياط. (الحائري). * الظاهر كفايتها بلا حاجه إلى الصلاه جالساً. (الخوئي).
- ١٠-١٠. الإيماء مبني على الاحتياط مطلقاً. (تقى القمّي).
- ١١-١١. ويضمّ إليه تغميض العينين على الأحوط. (زين الدين).

يتمكّن من ذلك أيضاً نواه بقلبه (١) وأتى بالذكر الواجب (٢).

حكم الركوع جالساً مع الانحناء وقائماً مومناً

(مسأله ٣): إذا دار الأمر بين الركوع جالساً مع الانحناء في الجملة وقائماً مومناً لا- يبعد (٣) تقديم (٤) الثاني (٥)، والأحوط (٦) تكرار (٧) الصلاة (٨).

ص: ٢٨١

- ١- ١. على الأحوط. (المرعشى، حسن القمى، تقى القمى). * وأشار إليه بيده أو نحوها مع ذلك على الأحوط، ولو كان متمكناً من الإيماء جالساً فالأحوط الجمع بين الكيفيتين . (السيستانی).
- ٢- ٢. على الأحوط. (الخوئي).
- ٣- ٣. بل هو الأقرب . (الكوه كمرى). * بل هو الأقوى . (الفانى).
- ٤- ٤. بل هو الأظهر. (المرعشى).
- ٥- ٥. بل الأول. (النائنى، صدرالدين الصدر). * بل لا يبعد تقديم الأول، لكن لا يُترك الاحتياط بالتكرار . (حسين القمى). * بل تقديم الأول. (كاشف الغطاء). * بل هو الأظهر . (الميلانى). بل هو الأظهر، ورعايه الاحتياط أولى. (الخوئي). * بل هو المتعين. (الروحانى، السيستانی).
- ٦- ٦. بل الأولى. (جمال الدين الغلبايجانى). * هذا الاحتياط لا يُترك. (الإصطهباناتى). * لا يُترك. (المرعشى، النكرانى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين).
- ٧- ٧. لا يُترك. (عبدالله الشيرازى).
- ٨- ٨. لا يُترك. (آل ياسين، الحكيم، الآملى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (البجنوردى). * بل الأولى. (محمد الشيرازى).

(مسألة ٤): لو أتى بالركوع جالساً (١) ورفع رأسه (٢) منه (٣) ثم حصل (٤) له التمكن (٥) من القيام لا يجب (٦)، بل لا يجوز له (٧) إعادته قائماً، بل لا يجب عليه القيام (٨) للسجود خصوصاً إذا كان بعد السمعلة، وإن كان أحوط (٩)، وكذا لا يجب (١٠) إعادته بعد إتمامه بالانحناء الغير

ص: ٢٨٢

- ١- ١. الأحوط مراعاة استيعاب العذر لتمام الوقت في فروع هذه المسألة . (السبزواري). * تقدّم في مبحث «القيام» الضابط الكلّي في أمثال هذه المسألة. (الروحاني).
- ٢- ٢. واعتدل بصلبه مطمئناً. (المرعشي).
- ٣- ٣. واعتدل مطمئناً. (حسين القمّي).
- ٤- ٤. قد تقدّم في مبحث «القيام» ما له ربط تامّ بالمقام. (المرعشي).
- ٥- ٥. مرّ ضابط هذا الفرع في بحث القيام. (الخوئي).
- ٦- ٦. قد مرّ الكلام حوله في المسألة (٢٦) من فصل: في القيام. (تقي القمّي).
- ٧- ٧. مع ضيق الوقت، أمّا مع سعه الوقت فعليه إعادته الصلاة، كما تقدّم في فصل القيام. (زين الدين).
- ٨- ٨. مع تحقّق الجلوس معتدلاً، وإلا فلو حصل التمكن قبل تحقّقه وجب القيام. (السيستاني).
- ٩- ٩. بل لا يخلو من وجه. (حسين القمّي). * لا يُترك، وقد مرّ. (البروجردى). * لا يُترك، كما مرّ. (مهدى الشيرازي). * لا يُترك. (الخميني، محمد الشيرازي، اللكراني). * الأحوط أن يأتي به برجاء المطلوبيه. (المرعشي). * لا يُترك هذا الاحتياط، ويوءتى به برجاء المطلوبيه. (زين الدين).
- ١٠- ١٠. وجوب إعادته الصلاة مع بقاء الوقت لا يخلو من قوّه. (مهدى الشيرازي). * لا تُترك الاحتياطات في هذه المسألة مع جميع ما ذكر، ثمّ إعادته الصلاة مع سعه الوقت. (حسن القمّي).

التام (١)، وأما لو حصل له التمكن في أثناء الركوع جالساً: فإن كان بعد تمام الذكر الواجب يجتري به (٢)، لكن يجب عليه الانتصاب (٣) للقيام بعد الرفع، وإن حصل قبل الشروع فيه أو قبل تمام الذكر يجب عليه أن يقوم منحنياً (٤) إلى حد الركوع القيامي، ثم إتمام الذكر (٥) والقيام بعده، والأحوط (٦)

ص: ٢٨٣

- ١-١. مع ضيق الوقت، وكذا في بقيه الفروض، ومع السعة فلا بد من الإعادة. (زين الدين).
- ٢-٢. بل يقوم منحنياً إلى حد الركوع القيامي، ويُعيد الذكر بقصد القربه المطلقه على الأحوط. (آل ياسين).
- ٣-٣. لعدم تحقق البدل له. (المرعشي).
- ٤-٤. الأحوط والأولى إتمام الذكر، ثم القيام منحنياً إلى حد الركوع وإعادة الذكر بقصد الرجاء فيهما، ولا حاجة إلى إعادته الصلاة، ومثله الكلام في الصورة الآتية. (الكوه كمرى). * والأحوط الإتيان بالذكر رجاءً، ثم القيام منحنياً إلى حد الركوع وإعادة الذكر رجاءً، وكذا الكلام في الصورة التالية. (عبد الهادي الشيرازي). * الأحوط الإتيان بالذكر أو إتمامه في تلك الحالة رجاءً، ثم القيام منحنياً إلى حد الركوع القيامي، وإعادة الذكر، كما في المتن، لكن بقصد الرجاء. (المرعشي). * مع إتيان الذكر رجاءً في الركوع وما يأتي بعده. (السبزواري).
- ٥-٥. بقصد القربه المطلقه، ويعيده كذلك على الأحوط. (آل ياسين). * الأحوط الإتيان بالذكر في كلتا الحالتين. (زين الدين).
- ٦-٦. لا يترك. (محمدرضا الكليايگانی).

مع ذلك (١) إعادته الصلاة (٢)، وإن حصل في أثناء الركوع بالانحناء الغير التام أو في أثناء الركوع الإيمائي فالأحوط (٣) الانحناء (٤) إلى حد الركوع (٥) وإعادته الصلاة (٦).

ص: ٢٨٤

- ١- ١. لا يُترك . (عبدالله الشيرازي). * لا حاجة إلى هذا الاحتياط . (الفاني). * لا ملزم لهذا الاحتياط . (المرعشي).
- ٢- ٢. لا يُترك هذا الاحتياط . (الحائري). * وإن كان الاكتفاء بذلك غير بعيد . (صدرالدين الصدر). * بل لا يخلو وجوبها من قوّه في فروض هذه المسألة . (الميلاني). * لا يُترك في سعة الوقت . (السبزواري).
- ٣- ٣. وجوب إعادته الصلاة في جميع هذه الفروض ممّا تقتضيه القاعده لولا إطلاقات الكلمات في الاجتزاء بأمثالها. (آقاضياء). * لا- يبعد الاكتفاء بالأوّل، وعدم لزوم الإعادة . (صدرالدين الصدر). * هذا الاحتياط لا يُترك بالنسبة إلى الانحناء إلى حدّ الركوع . (جمال الدين الكلبيكاني). * بل الأقوى ذلك، خصوصاً في الانحناء الغير التام. (المرعشي).
- ٤- ٤. بل هو الأظهر، ولا حاجة إلى الإعادة . (السيستاني). * بل الأقوى ذلك، ولا تجب إعادته الصلاة. (الروحاني).
- ٥- ٥. يتعيّن ذلك، والظاهر الاجتزاء به. (الجواهري). * لا يُترك الاحتياط بالإعادة في جميع هذه الفروض. (أحمد الخونساري). * بل الأظهر ذلك بلا حاجة إلى الإعادة. (الخوئي).
- ٦- ٦. لا تجب الإعادة . (الفاني). * يجوز ترك هذا الاحتياط . (المرعشي). * الأقوى مراعاتها في هذه الفروض المذكوره في هذه المسألة مع سعة الوقت، ومع الضيق يقتصر على إعادته الجزء إن لم يلزم محذور زياده الركن، وإن لزم فالأحوط الإتمام والقضاء، كما تقدّم في مبحث القيام. (الحكيم). * لا- تُترك الإعادة في جميع الفروض المذكوره في هذه المسألة مع سعة الوقت، ومع الضيق يُقتصر على إعادته الجزء إن لم يلزم محذور زياده الركن، وإن لزم فالأحوط الإتمام والقضاء. (الآملی). * لا تجب إعادته الصلاة في الفرض الأول مع ضيق الوقت، وعليه الإعادة في الفرض الثاني، سواء انحنى إلى حدّ الركوع بعد الركوع الإيمائي أم لا، وسواء كانت الإعادة في الوقت أم بعده. (زين الدين).

زيادة الركوع الجلوسى أو الإيمائى

(مسأله ٥): زيادة الركوع الجلوسى والإيمائى (١) مبطله (٢) ولو سهواً (٣)، كتنقيصه.

حكم من كان كالراعى خلقه أو بالعارض

(مسأله ٦): إذا كان كالراعى خلقه أو لعارض: فإن تمكّن من الانتصاب (٤) ولو بالاعتماد على شىء وجب عليه ذلك لتحصيل القيام الواجب حال القراءة (٥) وللركوع (٦)، وإلا فلا ركوع فقط، فيقوم

ص: ٢٨٥

-
- ١- ١. كما نسب إلى ظاهر الأصحاب الجريان حكم المبدل منه على البدل، ولكن للنظر فيه مجال واسع . (الشاهرودى).
 - ٢- ٢. فى الصلاه الإيمائيه، بل مطلقاً على تأمّلٍ فيه مطلقاً. (آل ياسين). * على الأحوط. (عبدالهادهى الشيرازى). * الحكم بالبطلان بالزياده أو النقيصه مبنى على الاحتياط؛ فإنّ بدّل الركوع _ أى الإيماء أو التيه القلبيه _ لا يكون مصداقاً للركوع، لا لغه ولا شرعاً. (تقى القمى).
 - ٣- ٣. زياده الإيمائى سهواً لا توجب البطلان على الأقوى . (السيستانى).
 - ٤- ٤. الصادق عليه القيام الناقص. (المرعشى).
 - ٥- ٥. بل من أوّل الصلاه . (السيستانى).
 - ٦- ٦. لإحداثه بعد القيام. (المرعشى).

وينحنى، وإن لم يتمكّن من ذلك لكن تمكّن من الانتصاب فى الجملة فكذلك(١)، وإن لم يتمكّن أصلاً: فإن تمكّن من الانحناء أزيد من المقدار الحاصل بحيث لا يخرج عن حدّ الركوع(٢) وجب(٣)، وإن لم يتمكّن من الزيادة أو كان على أقصى مراتب الركوع بحيث لو انحنى أزيد خرج عن حدّه فالأحوط(٤) له

ص: ٢٨٦

١ - ١. إذا كان بحدّ يصدق عرفاً على الانحناء بعده عنوان الركوع ولو فى حقّه ، وإلاّ- فحكمه حكم غير المتمكّن أصلاً . (السيستانى). * الجزم بما ذكر مشكل، ومقتضى الاحتياط الجمع بينه وبين الإيماء، كما أنّ الأمر كذلك بالنسبة إلى ما بعده. (تقى القمى).

٢ - ٢. على الأحوط مع الإيماء أيضاً بقصد أدائها عليه فى الواقع . (حسن القمى).

٣ - ٣. الظاهر كفايه الإيماء بالرأس. (الجواهرى). * على الأحوط. (الحكيم، محمد الشيرازى). * الأحوط الجمع بينه وبين الإيماء، مع قصده ما هو الركوع فى علم الله. (أحمد الخونسارى). * لا تبعد كفايه الإيماء حينئذٍ، وإن كان الجمع بينه وبين ما فى المتن أحوط. (الخوئى). * على الأحوط إن لم يكن أقوى. (زين الدين). * الأظهر هو لزوم الإيماء حينئذٍ والاجتزاء به، والأحوط ضمّ ما فى المتن إليه. (الروحانى). * بل لا يجب، ويتعيّن عليه الإيماء، كالصوره الثانيه . (السيستانى).

٤ - ٤. بل الأحوط أن يجمع بين إبقاء تلك الحاله والإيماء بالرأس والإتيان بالذكر بقصد القربه إن لم يتمكّن، والإتيان بما ذكر، ثمّ الانحناء اليسير والإتيان بالذكر بقصد القربه أيضاً إن تمكّن منه. (الحائرى). * الأقوى الاجتزاء بإتيانه على حاله، مع قصد جزمه بقاءه على هذه الحاله، وعدم إعدامها بإحداث حاله أخرى من قعود وغيره فى صلاته؛ إذ يكفى هذا المقدار من الاختيارية فى وقوع العمل جزءاً للصلاه بلا احتياجٍ إلى الاختيار فى إحداثه. نعم، مع عدم التمكن من حاله أخرى غير هذه الحاله يجب عليه الإيماء؛ لخروج انحنائه حينئذٍ عن الاختيارية، فلا تصلح حينئذٍ للجزئية للعباده. (آقاضياء) * مع قصده من البقاء على هذه الحاله، والإيماء ما هو الركوع منهما فى علم الله، وكذا الكلام فى ما بعده. (أحمد الخونسارى). * بل الأظهر ذلك. (الخوئى). * إن لم يتمكّن من الركوع جالساً، وإلاّ فالأحوط تكرار الصلاه، ومع الدوران لا يبعد تقديم الركوع من جلوس على الإيماء والغمض. (محمدرضا الكلپايگانى).

الإيماء (١) بالرأس (٢)، وإن لم يمكن فبالعينين له تغميضاً، وللرفع منه فتحاً، وإلا فينوى به قلباً (٣) ويأتي

ص: ٢٨٧

-
- ١ - ١. بل الأحوط الانحناء اليسير والذكر فيه، أو الرجوع إلى حالته الأولى والإيماء . (السبزواري). * على الأحوط الأولى فيه وفي ما بعده . (محمد الشيرازي).
- ٢ - ٢. والانحناء أيضاً بقصد ما هو بدل الركوع منهما . (حسين القمّي). * بل الأحوط له الانحناء لو تمكّن . (عبدالهادي الشيرازي). * بل يكفيه قصد الركوع على حالته، وإن كان ما ذكره أحوط . (الفاني). * الظاهر أنّه ينحنى يسيراً فإنّ ذلك ركوع مثله، والأحوط له الإيماء، ويقصد الركوع بأحدهما ما عند الله . (زين الدين). * بل الأظهر ذلك . (الروحاني).
- ٣ - ٣. على الأحوط . (المرعشي، حسن القمّي، الروحاني). * مع ما مرّ في التعليق على المسألة الثانية . (السيستاني).

اعتبار قصد الركوع فى الانحناء

(مسأله ٧): يعتبر فى الانحناء أن يكون بقصد الركوع ولو إجمالاً بالبقاء على نيته فى أول الصلاه بأن لا ينوى الخلاف، فلو انحنى بقصد وضع شىء على الأرض أو رفعه أو قتل عقرب أو حيّه أو نحو ذلك لا يكفى فى جعله (٢) ركوعاً، بل لابد من القيام، ثم الانحناء (٣) للركوع، ولا يلزم (٤) منه زياده الركن.

حكم الناسى للركوع قبل السجود

(مسأله ٨): إذا نسى الركوع فهوى إلى السجود وتذكر قبل وضع جبهته على الأرض رجع إلى القيام (٥) ثم ركع، ولا يكفى أن يقوم منحنيّاً إلى حدّ الركوع من دون أن ينتصب، وكذا (٦) لو تذكر بعد الدخول (٧) فى السجود (٨) أو بعد

ص: ٢٨٨

-
- ١- ١. على الأحوط، كما مرّ. (الخوئى).
 - ٢- ٢. فيه تأمل، والأحوط العدم. (الجواهرى).
 - ٣- ٣. حتّى يحدث الركوع عن قيام. (المرعشى).
 - ٤- ٤. لعدم استناده إلى قصد الجزئيه. (المرعشى).
 - ٥- ٥. لإحداث الركوع عن قيام. (المرعشى).
 - ٦- ٦. بل تبطل فى الصورتين. (الفانى). * فيه إشكال. (المرعشى).
 - ٧- ٧. الأقوى هو البطلان بالدخول فى السجده الأولى، نعم، الأحوط هو العود والإتمام ثمّ الإعادة. (البروجردى). * الأظهر بطلان الصلاه بنسيان الركوع والدخول فى السجده الأولى، والاحتياط بما يذكره هو الأولى. (الميلانى).
 - ٨- ٨. البطلان فيه وفى ما بعده أقوى، وإن كان الأحوط الإتمام ثمّ الإعادة. (النائنى، جمال الدين الكلبايگانى). * البطلان فى هذه الصورة وتالياتها لا يخلو من قوه، فلا يُترك ما فى المتن من الاحتياط. (الإصطهباناتى).

رفع (١) الرأس من السجده الأولى قبل الدخول في الثانية (٢) على الأقوى (٣)، وإن كان الأحوط (٤) في هذه (٥) الصورة (٦) إعادته الصلاة أيضاً

ص: ٢٨٩

- ١- ١. فيه إشكال، والأحوط العود والإتمام، وسجدتا السهو ثم إعادته الصلاة. (المرعشى).
- ٢- ٢. التقييد به مبنئ على الاحتياط الوجوبى، كما سيجىء فى بحث الخلل. (السيستانی).
- ٣- ٣. بل الأقوى البطالان فى صورتين، ومع ذلك لا- يُترك الاحتياط المزبور فى المتن. (الإصفهاني). * الأحوط العود ثم الإعادة، وسجدتى السهو. (الشاهرودى). * الظاهر هو بطلان الصلاة فى كلتا صورتين، وكفايه الإعادة، ولكن مراعاة الاحتياط بالإتمام ثم الإعادة أولى فلا ينبغى تركه. (البجنوردى). * الأحوط العود ثم الإعادة، وسجود السهو. (عبدالله الشيرازى). * كما سيأتى _ إن شاء الله _ فى المسألة الرابعة عشره من فصل الخلل فى الصلاة. (زين الدين).
- ٤- ٤. لا يُترك الاحتياط. (الحائرى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * هذا الاحتياط لا يُترك. (كاشف الغطاء). * لا يُترك. (أحمد الخونسارى، الخمينى، الآملى، تقى القمى، اللكرانى).
- ٥- ٥. لا يُترك. (محمد الشيرازى).
- ٦- ٦. لا يُترك. (حسين القمى).

بعد إتمامها، وإتيان سجدة السهو (١) لزياده السجده.

(مسأله ٩): لو انحنى بقصد الركوع فنسى في الأثناء وهوى إلى السجود: فإن كان النسيان قبل الوصول إلى حد الركوع انتصب قائماً (٢) ثم ركع (٣)، ولا يكفي الانتصاب إلى الحد الذي عرض له النسيان ثم الركوع، وإن كان بعد الوصول إلى حدّه: فإن لم يخرج عن حدّه وجب عليه البقاء (٤) مطمئناً وإتيان بالذكر، وإن خرج عن حدّه فالأحوط (٥) إعادته (٦) الصلاة بعد

ص: ٢٩٠

١- ١. على القول بوجوبهما لكل زياده ونقيصه. (الروحاني).

٢- ٢. لإحداث الركوع عن قيام. (المرعشي).

٣- ٣. واحتاط بإعادته الصلاة. (حسين القمي).

٤- ٤. وجوب البقاء غير معلوم، بل الأحوط العود إلى الحد الذي نسي عنه. (الحائري). * لحصول الركوع وإمكان تدارك الذكر، وعدم قادحيه الفاصل في حال النسيان. (المرعشي).

٥- ٥. بل الأحوط أن يقوم بقصد ما في الذمّه، ثم يركع لا بقصدها جزءاً، ويقوم ثانياً كذلك، ومع هذا النحو من الاحتياط لا يحتاج إلى الإعادة؛ لخلوّه حينئذٍ من محذور الزيادة. (آقاضياء). * لا يُترك. (الإصفهاني). * والأظهر كفايه إتمامها بالوجه الأول. (السيستاني).

٦- ٦. إن كان بعد الوصول إلى حد الركوع والمكث آنأ ما ثم الخروج عن حدّه رجع قائماً، ثم هوى إلى السجود، ولا حاجه إلى الإعادة، وإن تجاوز عن حد الركوع من دون مكث وجب عليه العود لتدارك الركوع، كالصوره الأولى. (الفاني). * لا يُترك. (الآملي).

١- ١. تعين الأول، والأحوط استحباباً إعادته الصلاة بعد إتمامها. (مفتى الشيعة).

٢- ٢. ويحتمل تعين العود إلى حد الركوع، بل لعله الأحوط، بل لا يُترك. (حسين القمى). * الثانى هو المتعين، ويحتمل وجه ثالث، وهو: أن يقوم منحنيّاً إلى حدّ الراكع، فيطمئن ويأتى بالذكر، ثم يرفع رأسه منتصباً ويهوى للسجود؛ إذ على تقدير كونه نسياناً للركوع لا يتعين الأول؛ لاحتمال أن تدارك المنسى يحصل بذلك؛ نظراً لمساعدته العرف على إلغاء ما صدر منه سهواً أو قهراً، ولا- يسند إليه عقلاً، حيث لم يقع بإرادته، فمتى عاد منحنيّاً للحدّ الذى عرضه النسيان كفى فى تحقّق الركوع الاختيارى، ولكن أقوى الوجوه هو الأول، ولا يلزمه زياده القيام المتّصل بالركوع؛ إذ الفرض أن القيام الأول لم يتّصل بالركوع، فلا يحسب من الصلاة إلاّ الثانى وهو الركن، أما احتمال أنه ركع ونسى الذكر والطمأنينه فهو أضعف الوجوه؛ إذ لا يكفى فى صدق الركوع وصوله إلى حدّ الراكع؛ ولذا لا- يقال لمن هوى للسجود: إنه ركع. (كاشف الغطاء). * وهناك وجوه متصوّره آخر، منها: العود إلى حدّ الركوع وإتمام الذكر، وسيأتى ما هو المختار من تلك الوجوه. (المرعى). * وهنا وجه آخر غير بعيد، وهو: أنه إذا وقف بعد وصوله إلى حدّ الركوع آنأ ما فاللزام هو السجود بلا انتصاب؛ لأنّ مرجعه إلى نسيان رفع الرأس من الركوع، وهو غير قادح، فلا- يحتاج إلى الإعادة أيضاً، وإذا لم يقف فاللزام العود إلى القيام ثم الهوى للركوع، والأحوط الإعادة بعد الإتمام. (اللكراني).

٣- ٣. هذا هو الظاهر، وإعادته الصلاة بعد ذلك أحوط. (الخوئى).

٤- ٤. هذا الاحتمال لا يخلو من وجه؛ إذ لا يبعد أن يُقال: إنّ انتهاء الركوع إلى حدّ مُعتَبَرٍ فى مفهومه لغه أو عرفاً، والهاوى إلى السجود ليس براكع أولاً- وساجد ثانياً، وكذلك الجالس إذا سجد، وليس فى كلّ ركعه إلاّ ركوع واحد، لا ثلاث ركوعات استقلالاً وفى ضمن السجدين، فعليه المسأله من باب نسيان الركوع، لا من باب نسيان الذكر أو الطمأنينه. (الشريعتمدارى).

أو القيام (١) بقصد الرفع (٢) منه (٣) ثم الهوى للسجود؛ وذلك لاحتمال كون الفرض من باب نسيان الركوع (٤) فيتعين الأول (٥)، ويحتمل (٦) كونه من باب (٧) نسيان

ص: ٢٩٢

- ١- ١. هذا هو المتعين، وإعادته الصلاة بعد الإتمام أولى . (الكوه كمرى).
- ٢- ٢. هذا هو المتعين من الوجهين، نعم، لا يُترك الاحتياط بالإعادة. (البروجردى).
- ٣- ٣. بل هو المتعين؛ بناءً على عدم دخل الاستقرار فى أصل الركوع، ولكن لا يُترك الاحتياط بالإعادة . (عبدالله الشيرازى).
- ٤- ٤. الظاهر أنه من هذا الباب لو لم يتوقف فى هذا الحد ولو آناً ما فعله العود إلى القيام ثم الركوع، وتصحّ صلاته، وإعادتها أحوط. (عبدالهاده الشيرازى). * هذا هو المتعين، فيعود إلى القيام، ثم يركع ويتمّ صلاته، والأحوط استحباباً إعادته الصلاة بعد ذلك. (الروحانى).
- ٥- ٥. ولعله كافٍ، وإن كان الأحوط الأولى ما ذكر . (محمد الشيرازى).
- ٦- ٦. وهو مفروض المسألة، كما لا يخفى على من تدبّر عنوانها، فيتعين الثانى، ولا حاجه إلى الإعادة. (آل ياسين). * هذا هو الأقوى . (محمد تقى الخونسارى، الأراكى).
- ٧- ٧. لما كان مفروض هذه المسألة عروض النسيان بعد الوصول إلى حدّ الركوع فالمنسّى حينئذٍ هو الذكر والطمأنينه دون نفس الركوع، ويتعين الإتمام على الوجه الثانى، ولا محلّ لاحتمال الأوّل، ولا- موجب للإعادة. (النائنى، جمال الدين الكلبايگانى). * إذا وصل إلى حدّ الركوع بنّيه الركوع ثم اعتراه النسيان فهوى إلى السجود فقد حصل منه الركوع آناً ما، ولكنّه نسى الطمأنينه والذكر، فعليه أن ينتصب بقصد رفع رأسه من ركوعه ثم يهوى إلى السجود ويتمّ صلاته، ولا إعادته عليه، وأمّا إذا اقترن النسيان مع وصوله إلى حدّ الركوع فمعناه عدم تحقّق الركوع منه، فعليه أن ينتصب ليركع ويتمّ ركوعه وصلاته، ولا إعادته عليه كذلك، أمّا الاحتياط فهو حسن على كلّ حال. (زين الدين).

- ١ - ١. هذا هو الأقوى، والأوّل وجه مضعّف. (المرعى). * وهو الظاهر فى مفروض المقام، فىكون نظير ما يأتى فى المسأله (١٦)، ويحتمل العود منحنياً إلى حدّ الركوع، والإتيان بالذكر مطمئناً وإتمام الصلاه. (السبزوارى).
- ٢ - ٢. وهو الأظهر الأقوى، فيتعيّن الثانى، وإن كان الأحوط مع ذلك الإعادته أيضاً؛ للاحتمال الضعيف الذى يذكر، ولا وجه للاحتمال الأوّل فى هذا الفرض، إلاّ احتمال توقّف صدق الركوع على الطمأنينه فى الجملة، ويأتى منه قدس سره فى المسأله (١٦) تقويه عدم التوقّف وتضعيف هذا الاحتمال، فبين كلاميه تهافت. (الإصطهباناتى).
- ٣ - ٣. وهو الأقوى. (الجواهرى). * هذا هو الأقوى؛ لأنّ المنسّى هو الذكر والطمأنينه دون نفس الركوع، كما هو المفروض. (الشاهرودى). * هذا هو الأظهر لحصول الركوع بالوصول الى حدّه، خصوصاً فى ما إذا استقرّ آناً ما فى ذلك الحدّ، وحينئذٍ لا يحتاج إلى الإعادته، نعم، إذا لم يحصل استقرار فى ذلك الحدّ أصلاً فالأحوط الإعادته بعد الإتمام بالقيام بقصد الرفع منه، ثمّ الهوى للسجود. (البجنوردى). * وهو الأقوى، لكن لا يترك الاحتياط. (محمد رضا الكلبايگانى). * يختار الثانى مع إعادته الصلاه. (حسن القمّى).

فالأحوط (١) أن يُتَمَّها بأحد الوجهين (٢) ثم يعيدها.

حد الانحناء فى ركوع المرأة

(مسألة ١٠): ذكر بعض العلماء (٣): أنه يكفى (٤) فى ركوع المرأة (٥) الانحناء بمقدار يمكن معه إيصال يديها إلى فخذيها فوق ركبتيها، بل قيل باستحباب ذلك (٦)،

ص: ٢٩٤

- ١- ١. لا يُترك الاحتياط بإعادة الصلاة بعد الإتمام على الوجه الثانى. (المرعى).
- ٢- ٢. ويحتمل تعيين العود إلى حد الركوع، بل لعلمه الأحوط، بل لا- يُترك. (حسين القمى). * بل على الوجه الثانى. (الشاهرودى). * بل بالوجه الثانى، ويسجد للسهو لأجل نسيان الذكر بناءً على وجوبه لكل نقيصه. (الميلانى). * إذا استقرّ أنّ ما بعد وصول حد الركوع أجزاء الثانى، وإلاّ أجزاء الأوّل، ولو أنّه انحنى بقصد الركوع على تقدير الحاجة إليه ونوى عدم الركوع على تقدير عدم الحاجة إليه اجتزأ بذلك وتخلّص عن الإشكال. (الحكيم). * وهنا وجه ثالث، وهو العود إلى حد الركوع والإتيان بالذكر مطمئناً، ووجه رابع هو السجود بلا انتصاب، والأقوى هو الوجه الرابع إذا عرض النسيان بعد وقوفه فى حد الركوع أنّ ما بلا احتياج إلى الإعادة، وإن كانت أحوط، وأمّا مع عدم الوقوف فلا يُترك الاحتياط برفع الرأس ثم الهوى إلى السجود، وإتمام الصلاة وإعادتها. (الخمينى).
- ٣- ٣. كشيخنا المفيد وابن حزم وإدريس. (المرعى).
- ٤- ٤. وهو الأقوى. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى).
- ٥- ٥. الكفاية غير بعيدة، والاحتياط حسن على كلّ حال. (محمد الشيرازى). * هذا هو الأظهر. (الروحانى).
- ٦- ٦. بل يظهر من صحيحه زراره وجوبه، وفيها: «إذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذيها؛ لئلا تطأ كثيراً فترتفع عجيزتها» (وسائل الشيعة: الباب (١) من أبواب أفعال الصلاة، ح ٤). (كاشف الغطاء).

والأحوط (١) كونها كالرجل في المقدار الواجب من الانحناء، نعم، الأولى لها عدم الزيادة في الانحناء؛ لئلا ترتفع عجيزتها.

في ما يكتفى به من الذكر في الركوع

(مسألة ١١): يكفي في ذكر الركوع التسبيحه الكبرى مرّة واحدة كما مرّ، وأمّا الصغرى إذا اختارها فالأقوى (٢) وجوب تكرارها (٣) ثلاثاً، بل الأحوط (٤) والأفضل (٥) في الكبرى (٦) أيضاً التكرار ثلاثاً، كما أنّ الأحوط (٧) في مطلق الذكر (٨) غير التسبيحه أيضاً الثلاث، وإن كان كلّ

ص: ٢٩٥

١- ١. الأولى. (الفيروزآبادي). * بل الأظهر. (الفاني).

٢- ٢. كفايه المرّة الواحد لا- تخلو من قوّه. (الجواهرى). * بل الأحوط. (الفاني، الخميني، السيستاني). * بل الأقوى كفايه الواحد، والتكرار أحوط. (تقى القمّي). * الأحوط اختيار التسبيح. (مفتي الشيعه).

٣- ٣. بل الأحوط. (محمد الشيرازي).

٤- ٤. لم يظهر لنا وجه الاحتياط. (الخوئي). * أى الأولى. (الروحاني).

٥- ٥. وعليه كان عمل السلف الكرام وسيرتهم، كما نقل عنهم. (المرعشي).

٦- ٦. لقوله عليه السلام في خبر الحضرمي: «سَبَّحَ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ» (وسائل الشيعه: الباب (٤) من أبواب القنوت، ح ٧)، وغيره من الروايات. (البجنوردی).

٧- ٧. قد مرّ الإشكال في كفايه مطلق الذكر. (حسين القمّي). * والأولى. (اللكراني).

٨- ٨. لكنّه قد مرّ أنّ الأحوط الاقتصار على التسبيحه الكبرى، أو ثلاث صغريات. (الإصطهباناتي). * تقدّم الإشكال في كفايه مطلق الذكر، وأنّ الأحوط الاقتصار على التسبيحه الكبرى أو الصغرى ثلاث مرّات. (المرعشي).

واحد منه بقدر الثلاث من الصغرى، ويجوز الزيادة على الثلاث (١) ولو بقصد الخصوصية (٢) والجزئية (٣)، والأولى أن يختم على وتر، كالثلاث والخمس (٤) والسبع، وهكذا، وقد سُمع من الصادق _ صلوات الله عليه _ ستون تسبيحه (٥) في ركوعه وسجوده.

زياده الذكر على المره

(مسأله ١٢): إذا أتى بالذكر أزيد من مرّه لا يجب (٦) تعيين الـواجب منه (٧)،

ص: ٢٩٦

- ١- ١. بقصد القربه المطلقه، وكذلك فى الختم على الوتر . (حسين القمى).
- ٢- ٢. الأحوط قصد الرجاء والقربه المطلقه فى الزيادة عن الثلاث وفى الإيتار.(المرعى). * من باب استحباب إطاله التسبيح فى الركوع والسجود على الخصوص، لا من باب مطلق الذكر. (زين الدين).
- ٣- ٣. يعنى لا- يقصد مطلق الذكر. (الحكيم). * بل بقصد القربه المطلقه على الأحوط . (حسن القمى). * بل بقصد القربه المطلقه . (مهدى الشيرازى).
- ٤- ٤. لا دليل على غير الثلاث والسبع من الوتر . (عبدالله الشيرازى).
- ٥- ٥. وهو لا يجتمع مع كون الأولى الختم على الوتر ، إلا أن يحتمل على نقصان واحده أو زيادتها . (اللكراني).
- ٦- ٦. تقدّم فى التسبيحات فى الركعات الأخيره ما له نفع فى المقام . (المرعى).
- ٧- ٧. بل الظاهر تعين الواجب فى الأول. (الحائرى). * بل لا يجب قصد الوجوب والندب مطلقاً . (الفانى). * الظاهر أنّ الواجب هو أول المصداق. (الخمينى).

بل الأحوط عدمه (١)، خصوصاً إذا عيّنه (٢) في غير الأول؛ لاحتمال (٣) كون الواجب هو الأول (٤) مطلقاً (٥)، بل احتمال كون الواجب (٦) هو المجموع (٧)، فيكون من باب التخيير بين المرّة والثلاث والخمس مثلاً.

ص: ٢٩٧

١- ١. مرّ جواز قصد الوجوب في الأول . (حسن القمّي). * وإن كان الأظهر جوازه، بل الظاهر تعيّن قصد الوجوب في الذكر الأول، والاحتمال الثاني ضعيف. (الروحاني). * قصد الوجوب في الذكر الأول في الجملة لا يخالف الاحتياط على كلّ تقدير . (السيستاني).

٢- ٢. إن أراد تعيين الواجب في غير الأول يقع تعيينه لغواً؛ فإنّ طبيعته الكليّة الواجبه الفرد الأول منها يقع واجباً قهراً. (الفيروزآبادي). * بل الأقوى عدم اتّصافه بالوجوب بخصوصه؛ لانحصار الأمر في الآخرين، بناءً على التحقيق من عدم اختلاف حقيقه الواجب منه والمستحبّ. (آقاضياء). * لا بأس بقصد الوجوب في الذكر الأول، وقد مرّ نظيره. (الخوئي).
٣- ٣. وهذا هو الظاهر . (اللكراني).

٤- ٤. هذا هو المتعيّن، وما بعده ضعيف. (النائني ، جمال الدين الكلّيايگانی ، الشاهرودي). * وهو أقرب. (الحكيم). * هذا الاحتمال هو أظهر الاحتمالات. (البجنوردی). * وهو الأظهر، ولا ينافيه الالتزام باستحباب المجموع أيضاً، كما تقدّم نظيره، بل هذا هو الأوفق بالأدلة في المقام . (السيستاني). * وهذا هو الظاهر. (زين الدين).

٥- ٥. كيف يمكن الالتزام بالإطلاق مع كون الامتثال متقوم بالقصد؟! (تقى القمّي).

٦- ٦. لكنّه ضعيف . (السبزوارى).

٧- ٧. ولعلّه الأظهر، وإن كان للأوّل وجه. (المرعشى).

(مسأله ١٣): يجوز فى حال الضروره (١) وضيق الوقت (٢) الاقتصار على الصغرى مرّه واحده (٣)، فيجزى (٤) «سبحان الله» مرّه.

عدم جواز الشروع فى الذكر قبل الركوع والاطمئنان

(مسأله ١٤): لا- يجوز الشروع فى الذكر قبل الوصول إلى حدّ الركوع، وكذا بعد الوصول وقبل الاطمئنان (٥) والاستقرار، ولا النهوض قبل تمامه والإتمام حال الحركة للنهوض، فلو أتى به كذلك بطل، وإن كان بحرف واحد منه، ويجب إعادته (٦) إن كان سهواً (٧).

ص: ٢٩٨

- ١- ١. بل مطلقاً. (تقى القمى).
- ٢- ٢. محلّ تأمل . (حسين القمى، حسن القمى). * تسريه الجواز من مورد النصّ إلى ضيق الوقت مشكل، والمناط غير منقّح. (المرعشى).
- ٣- ٣. وهو مشكل. (زين الدين).
- ٤- ٤. لا يخلو من إشكال. (أحمد الخونسارى).
- ٥- ٥. مرّ أنّ لزوم الاطمئنان مبنى على الاحتياط. (تقى القمى).
- ٦- ٦. والأحوط قصد القربه المطلقة . (حسين القمى). * على الأحوط . (الحكيم، محمّد الشيرازى). * فيه منع؛ لعدم تماميه دليل اشتراط الذكر بالطمأنينه، بل المحتمل اشتراطها فى الصلاه. (المرعشى). * على الأحوط، ويأتى به بقصد الاحتياط والقربه، كما سيأتى ممّا ومنه قدس سره فى المسأله الثامنه عشره من فصل: الخلل فى الصلاه. (زين الدين).
- ٧- ٧. على الأحوط فى مورد عدم الاستقرار . (الفانى). * لو شرع فى الذكر قبل الاطمئنان سهواً فلا دليل على وجوب إعادته؛ إذ المتيقّن من دليل اعتبار الطمأنينه _ وهو الإجماع _ وجوبه فى الصلاه، لا اشتراط الذكر بها، فمحلّ الطمأنينه فائت سهواً فلا تجب إعادته . (الشريعتمدارى). * على الأحوط بقصد القربه المطلقه، كما سيأتى فى بحث الخلل . (السبزوارى). * الأظهر عدم وجوب الإعادة إذا أتى به سهواً فى حال عدم الاستقرار، نعم، لو أخلّ بالاستقرار المعتبر فى نفس الركوع متعمداً بطلت صلاته، على ما تقدّم، ولا تُجديه إعادته الذكر، ومنه يظهر حكم ما بعده . (السيستانى).

ولم يخرج عن حدِّ الركوع (١)، وبطلت الصلاة (٢) مع العمد (٣)، وإن أتى به ثانياً (٤) مع الاستقرار، إلا

ص: ٢٩٩

- ١- ١. الذى هو واجب فى الصلاة، ووجه التقييد ظاهر. (آقاضياء).
- ٢- ٢. الظاهر أنه تكرر. (الفيروز آبادى). * إطلاق الحكم مبنى على الاحتياط . (حسين القمى). * الأحوط الإعادة بعد الإتمام . (الكوه كمرى). * الأحوط الإتيان بالذكر ثانياً مع الاستقرار، وإتمام الصلاة ثم الإعادة. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٣- ٣. على الأحوط، ويحتاط بإتمام الصلاة وإعادتها . (محمد الشيرازى). * الأحوط الإتيان به ثانياً مع الاستقرار وإعادة الصلاة . (عبدالله الشيرازى). * اختصاص البطلان بصوره العمد مبنى على جريان قاعده «لا تُعاد» فى الأثناء، وقد مرّ النقاش فى ذلك. (تقى القمى).
- ٤- ٤. بل الأقوى صحّه حينئذٍ. (الجواهرى). * تقدّم أنّ الأقوى الصحّه إذا أتى به ثانياً مع الاستقرار حتّى لو أتى به بقصد الجزئية، نعم، لو لم يمكن تداركه كما لو أتمّه ناهضاً بطلت مع العمد، وصحّت مع السهو. (كاشف الغطاء). * لا دليل على البطلان فى فرض الإتيان به ثانياً، فالأظهر صحّه الصلاة. (الشريعتمدارى). * على الأحوط حينئذٍ، فلا يُترك الاحتياط بالإتمام ثم الإعادة، وكذا فى ما سبق . (السبزوارى).

إذا (١) لم يكن ما أتى به حال عدم الاستقرار بقصد الجزئية، بل بقصد الذكر المطلق.

سقوط الطمأنينه عن العاجز

(مسأله ١٥): لو لم يتمكن من الطمأنينه لمرض أو غيره سقطت (٢)، لكن يجب عليه إكمال الذكر الواجب قبل الخروج عن مسعى الركوع، وإذا لم يتمكن من البقاء في حد الركوع إلى تمام الذكر (٣) يجوز له (٤) الشروع (٥) قبل الوصول أو

ص: ٣٠٠

- ١- ١. في ما إذا كان المأتى به بقصد الجزئية بعض الذكر لا بأس بإعادته مهما أمكن؛ لانصراف أدله الزيادة عنه، كما أشرنا إليه سابقاً. (آقاضياء).
- ٢- ٢. ولو دار الأمر بين الركوع قائماً بلا طمأنينه أو جالساً معها قدّم الأول. (كاشف الغطاء).
- ٣- ٣. لو تمكن من الإتيان ولو بتسبيحه واحده صغيره في حال الركوع تعينت عليه، والأحوط الإتيان بالأخيرتين في حال النهوض، وإن لم يتمكن منها أيضاً اقتصر على الإتمام حال النهوض. (عبدالهادي الشيرازي). * أي ولو مع الاقتصار على تسبيحه صغرى، والأظهر حينئذ سقوطه، وإن كان الأحوط الإتيان بما في المتن بقصد القربه المطلقة. (السيستاني).
- ٤- ٤. في جواز الشروع والإتمام بقصد الجزئية نظر؛ لعدم كونهما محلّ ذكره، بل الأقوى في خصوص حال الركوع الصلاتي الاقتصار بمقدار ميسوره من الذكر، كما لا يخفى. (آقاضياء). * فيه تأمل، والأحوط الإتمام حال النهوض بقصد القربه المطلقة والرجاء. (الخميني). * لكن يأتي بالذكر رجاء، ولعلّ الثاني أقرب. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٥- ٥. الأحوط هو الثاني. (عبدالله الشيرازي). * كما يجوز له الاكتفاء بتسبيحه صغرى مرّة واحدة، وإن لم يتمكن من ذلك أيضاً لا يبعد سقوطه. (الخوئي).

حكم ترك الطمأنينه في الركوع

(مسأله ١٦): لو ترك الطمأنينه في الركوع أصلاً بأن لم يبقَ في حدّه، بل رفع رأسه بمجرد الوصول سهواً فالأحوط (٤) إعادته الصلاة (٥)؛ لاحتمال توقّف صدق الركوع على الطمأنينه في الجملة،

ص: ٣٠١

- ١- ١. الأحوط هو الثاني. (البرجودي). * هذا هو المتعين. (مهدي الشيرازي). * الأحوط الوجه الثاني. (المرعشي). * وهو الأحوط. (اللكراني).
- ٢- ٢. آتياً به في كلا الحالين بقصد القربه المطلقه على الأحوط. (آل ياسين). * الأحوط اختيار ذلك. (الحكيم).
- ٣- ٣. الأحوط اختياره والإتيان بقصد القربه. (حسين القمي، تقى القمي). * هذا هو الأحوط. (الشاهرودي). * الظاهر أنّه يتعين ذلك، والأقوى أن يختار ثلاث تسيّحات إن تمكّن من شيء منها مع البقاء في حدّ الركوع، فيأتي به ثمّ يتمّها حال النهوض. (الميلاني). * وهو الأظهر والأحوط. (البجنوردي). * الأحوط اختيار ذلك. (الآملی). * وهو الأحوط. (السبزواری).
- ٤- ٤. لا. يُترك؛ لقوّه الاحتمال المذكوره ولو لشبهه انصراف المطلقات عمّا فرض في المتن. (آقا ضياء). * لا يُترك. (أحمد الخونساري، عبدالله الشيرازي، الآملی، حسن القمي). * بل الأظهر ذلك. (الخوئي). * لا يُترك؛ لعدم جريان قاعده «لا تُعاد» أثناء الصلاة. (تقى القمي).
- ٥- ٥. بل لا يخلو من وجه. (حسين القمي).

فى الجمع بين التسبيحه الكبرى والصغرى والكبرى

(مسأله ١٧): يجوز الجمع (٣) بين التسبيحه الكبرى والصغرى، وكذا بينهما وبين غيرهما من الأذكار.

العدول من التسبيحه الصغرى إلى الكبرى، وبالعكس

(مسأله ١٨): إذا شرع فى التسبيح بقصد الصغرى يجوز له أن يعدل (٤) فى الأثناء إلى الكبرى، مثلاً إذا قال: «سبحان» بقصد أن يقول: «سبحان الله» فعدل وذكر بعده «ربّى العظيم» جاز، وكذا العكس، وكذا إذا قال: «سبحان الله» بقصد الصغرى، ثمّ ضمّ إليه «والحمد لله، ولا إله إلاّ الله، والله أكبر» وبالعكس.

شرائط ذكر الركوع

(مسأله ١٩): يشترط فى ذكر الركوع: العريّه، والموالاه (٥)، وأداء

ص: ٣٠٢

-
- ١- ١. فيه نظر . (مهدى الشيرازى).
 - ٢- ٢. ولا ينافى لما ذكرنا سابقاً فى المسأله التاسعه اعتبار انتهاء الركوع إلى حدّ فى صدق مفهومه عرفاً لتحقيقه هنا، فلا تهافت فى فتوى الماتن مع ما احتمله فى المسأله التاسعه، كما لا يخفى . (الشريعتمدارى). * لعلّ ما أفاده هنا لا يلائم ما مرّ من احتمال اعتبار الطمأنينه وانتهاء الانحناء الى المرتبه المخصوصه فى مفهوم الركوع، ولكنّ كلامه قابل للتوجيه. (المرعشى). * مع صدق الركوع عرفاً . (السبزوارى).
 - ٣- ٣. لا بقصد وجوبهما معاً . (الشاهرودى).
 - ٤- ٤. فيه نظر . (حسين القمى). * فيه إشكال، والأحوط الترك . (المرعشى).
 - ٥- ٥. بين الكلمات وبين الحروف؛ كى لا يلزم الانتشار، وقد تقدّم ما له ربط بالمقام. (المرعشى).

الحروف من مخارجها الطبيعيّة (١)، وعدم المخالفه في الحركات الإعرائيّة والبنائيّة (٢).

(مسأله ٢٠): يجوز في لفظه «رَبِّي العظيم» (٣) أن يقرأ بإشباع كسر (٤) الباء (٥) من رَبِّي (٦)، وعدم إشباعه (٧).

ص: ٣٠٣

- ١- ١. قد تقدّم في مبحث القراءة: أنّ المعيار تحقّق الحروف وصدق عناوينها، وتميّز كلّ عن غيره، سواء خرجت من المخارج الطبيعيّة أم من غيرها، وأنّ الخروج من المخارج الطبيعيّة ليس بشرط، نعم، خروجها عنها هو الغالب. (المرعشي). * مرّ في القراءة كفايه الصدق العرفي في أمثال ذلك. (محمد الشيرازي).
- ٢- ٢. مرّ نفى البعد عمّا يصدر من العوالم جهلاً ولو تقصيراً، وإن كان الاحتياط لا ينبغي تركه. (محمد الشيرازي).
- ٣- ٣. يجوز في ياء المتكلم الوجهان: الإظهار، والحذف، وكأنّه المراد من إشباع الكسر والعدم. (الشريعتمداري).
- ٤- ٤. يعني بإظهار ياء المتكلم وحذفها. (الحكيم). * جواز الإشباع بالمعنى المعروف مشكل. (الخوئي). * المراد من كلامه: إظهار ياء المتكلم وحذفها. (تقى القمي).
- ٥- ٥. الظاهر أنّه أراد بذلك عدم إظهار ياء المتكلم، وهو في مثل المورد لا يخلو من إشكال، وإن قيل به في سائر الموارد. (الميلاني). * فيصير الياء محذوفاً حينئذٍ غالباً، ولا بأس به. (السبزواري).
- ٦- ٦. فيظهر ياء المتكلم من «رَبِّي»، ويجوز له حذفها. (زين الدين).
- ٧- ٧. الأحوط الإشباع. (حسين القمي، مهدي الشيرازي). * بحذف ياء المتكلم، والأحوط الإشباع. (المرعشي). * أي بإظهار ياء المتكلم وإسقاطها، ولكنّ جواز الإسقاط هنا محلّ إشكال. (السيستاني).

التحرّك قهراً في حال الذكر

(مسأله ٢١): إذا تحرّك في حال الذكر الواجب بسبب قهريّ بحيث خرج عن الاستقرار (١)، وجب إعادته (٢)، بخلاف (٣) الذكر المندوب.

(مسأله ٢٢): لا بأس بالحركة اليسيره التي لا تنافي صدق الاستقرار، وكذا بحركه أصابع اليد أو الرجل (٤) بعد كون البدن مستقرّاً.

حكم التنقل بين مراتب الانحناء

(مسأله ٢٣): إذا وصل في الانحناء إلى أوّل حدّ الركوع فاستقرّ وأتى بالذكر، أو لم يأت به ثم انحنى أزيد بحيث وصل إلى آخر الحدّ لا بأس به (٥)، وكذا العكس، ولا يُعدّ من زياده الركوع، بخلاف ما إذا وصل إلى

ص: ٣٠٤

١- ١. وكان غير قاصدٍ إلى الذكر ولكن سبق لسانه به، فالإطلاق بوجوب إعادته بعد تعدّد الصور واختلاف أحكامها محلّ منع. (المرعشي).

٢- ٢. على الأحوط. (عبدالهادي الشيرازي، الخميني، الخوئي، حسن القمي، تقي القمي، الروحاني، اللكراني). * إذا أتى بالذكر في تلك الحال عامداً بطلت صلاته، وإذا أتى به ساهياً أو مقهوراً فالأحوط إعادته، ويأتى به بقصد الاحتياط والقربه، وقد تقدّم نظيره. (زين الدين). * إذا تحرّك ساهياً أو بسبب قهريّ فالأحوط وجوباً إعادته الذكر مطمئناً إن أمكن، وإلاّ صحّت. (مفتي الشيعه). * لا يبعد عدم وجوبها. (السيستاني).

٣- ٣. ومع حصول الحركة في بعضها الأحوط الاستئناف للذكر المندوب، أو تركه رأساً، ولا يأتى بالبقية بقصد الجزئية، وإن لم يضرّ هذا المقدار بصلاته للشكّ في كونه زياده مبطله. (آقاضياء).

٤- ٤. قد مرّ الاحتياط فيهما. (حسين القمي). * تقدّم الاحتياط في حركة أصابع الرجل أو رفعها خصوصاً بأجمعها. (المرعشي).

٥- ٥. الأحوط لزوماً تركه؛ لاستلزامه الإخلال بالاستقرار المعتبر في حال الركوع، وكذا الأمر في عكسه. (السيستاني).

أقصى الحدّ ثمّ نزل أزيد ثمّ رجع فإنّه (١) يوجب زيادته (٢)، فما دام في حدّه يُعدّ ركوعاً واحداً وإن تبدّلت الدرجات منه.

الشك في لفظ «العظيم»

(مسألة ٢٤): إذا شكّ في لفظ «العظيم» مثلاً أنّه بالضاد أو بالظاء يجب (٣) عليه ترك

ص: ٣٠٥

- ١- ١. فيه تأمل، إلا إذا كان رجوعه بقصد الركوع . (الشاهرودي).
- ٢- ٢. على الأحوط. (الفيروزآبادي). * فيه نظر . (حسين القمّي). * على تأمل فيه، والاحتياط سبيل النجاء. (آل ياسين). * في إيجابه للزيادة إشكال، بل العدم لا يخلو من وجه. (عبدالهادي الشيرازي). * هذا في ما إذا رجع بقصد الركوع ثانياً، وإلا ففي إيجابه الزيادة إشكال، الأظهر العدم. (البجنوردي). * على الأحوط إن قصد الركوع به . (السبزواري). * في كونه زيادةً منع ونظر. (المرعشي). * ليس هذا من زيادة الركوع، نعم، لو فعله عمداً بطلت الصلاة؛ من ناحيه عدم اتّصال القيام بعد الركوع به، ومن ناحيه الإخلال بالذكر إذا كان قبل إتمامه. (الخوئي). * وهو مشكل، ولكنّه أحوط. (زين الدين). * فيه نظر . (حسن القمّي). * في إيجابه الزيادة نظر وإشكال. (تقى القمّي). * الزيادة ممنوعه، ولكن الإشكال المتقدم جارٍ هنا أيضاً، مضافاً إلى استلزامه الإخلال برفع الرأس عن الركوع . (السيستاني).
- ٣- ٣. يجوز له أن يختار أحد الوجهين متقرباً به لاحتماله، فإذا استبان أنّه مطابق للواقع صحّت صلاته، وإذا تبين أنّه غلط أعاد الصلاة، وقد تقدّم نظيره في المسألة الخامسة عشره من مستحبات القراءة. (زين الدين).

الكبرى (١)، والإتيان بالصغرى ثلاثاً أو غيرها من الأذكار (٢)، ولا يجوز (٣) له أن يقرأ بالوجهين (٤). وإذا شك في أن العظيم بالكسر أو بالفتح يتعين عليه أن يقف عليه، ولا يبعد (٥) عليه جواز (٦) قراءته وصلاً (٧) بالوجهين؛

ص: ٣٠٦

- ١ - ١. احتياطاً، وإلا فالإتيان به رجاءً بالوجهين لا يضر بصحة صلاته . (الفانى). * إن أراد الإتيان بأحد المحتملين على أنه هو المطلوب، وأما لو أراد الإتيان به بعنوان رجاء الصحة فلا محذور فيه لو تبين أنه الواقع . (المرعشى).
- ٢ - ٢. تقدم الاشكال فيه . (حسين القمى). * تقدم الإشكال في كفايتها . (مهدى الشيرازى). * بناءً على الجواز، وقد مر أنه خلاف الاحتياط . (عبدالله الشيرازى). * تقدم الإشكال في سائر الأذكار، ولزوم الاختصار على التسبيح . (المرعشى).
- ٣ - ٣. جواز قراءتهما بعنوان الاحتياط وعدم قصد الجزئية في كل منهما بخصوصه لا يخلو من قوة، نعم، الأحوط تركه . (المرعشى). * على الأحوط؛ لاحتمال انصراف الكلام الآدمي (كذافي الأصل، والظاهر: (كلام الآدمي)). عن أمثال المقام . (تقى القمى).
- ٤ - ٤. على الأحوط . (عبدالهاده الشيرازى). * الأظهر عدم جواز قراءه النصب بقصد الوظيفة، وعدم كفايته عنها . (مهدى الشيرازى).
- ٥ - ٥. بل بعيد . (صدرالدين الصدر).
- ٦ - ٦. فيه تأمل ، إلا إذا قيل بكفايه مطلق الذكر . (محمد الشيرازى).
- ٧ - ٧. فيه نظر . (حسين القمى). * بل بوجه ثلاثة بجعل العظيم خبراً لمبتدأ محذوف، أى هو العظيم . (السبزواري).

لإمكان (١) أن يجعل العظيم مفعولاً (٢) لأعنى (٣) مقدراً (٤).

كيفية الركوع الجلوسى

(مسأله ٢٥): يشترط فى تحقق الركوع الجلوسى (٥) أن ينحنى (٦) بحيث (٧) يساوى (٨) وجهه ركبتيه (٩)، والأفضل الزيادة على ذلك بحيث يساوى مسجده (١٠)، ولا يجب فيه على الأصح الانتصاب على الركبتين

ص: ٣٠٧

- ١- ١. مع التفات الراكع إلى ذلك، فصرف الإمكان غير كافٍ. (المرعى).
- ٢- ٢. تشكل الصَّحَّة إذا لم يلاحظ المتكلم قطع الصفه وتقدير الفعل لها. (زين الدين).
- ٣- ٣. هذا تصرف اقتراحى فى القراءه من غير مجوز. (الفانى).
- ٤- ٤. مع تقدير «أعنى»، وجعل العظيم مفعولاً له لا مطلقاً. (مهدى الشيرازى).
- ٥- ٥. لا يبعد أن يعتبر فى تحققه انحناء الظهر قدر انحنائه فى الركوع القيامى ولو ببعض مراتبه. (الميلانى).
- ٦- ٦. يجب أن ينحنى الراكع فى حال جلوسه مقدار انحنائه فى حال قيامه، وأدنى مراتب الركوع فى الجلوس هو أدنى مراتبه فى القيام، وأفضله فى حال الجلوس هو أفضله فى حال القيام، وإذا ساوى الراكع ظهره فى حال القيام ومدَّ عنقه لم يساؤِ مسجده، وكذا فى حال الجلوس. (زين الدين). * الأحوط أن ينحنى بقدر انحناء الراكع قائماً. (حسن القمى).
- ٧- ٧. الأقوى أنه يجب أن ينحنى بقدر انحناء الراكع قائماً. (الحكيم). * بل بما يُسمَّى عرفاً ركوعاً، وهو يصدق على ما ذُكر هنا وأقلّ وأكثر. (محمد الشيرازى).
- ٨- ٨. ويصدق الركوع عرفاً. (حسين القمى).
- ٩- ٩. بل يساوى وجهه ما قدَّام ركبتيه من الأرض، ولعلَّ هذا هو مراد الماتن، وتقارب الوجهين. (الروحانى).
- ١٠- ١٠. لا يبلغه، ولكن مع صدق الركوع فى نظر العرف. (المرعى).

شبه القائم ثم الانحناء، وإن كان هو الأحوط (١).

مستحبات الركوع

(مسألة ٢٦): مستحبات الركوع أمور (٢):

الأول: التكبير للركوع في حال الانتصاب

أحدها: التكبير له وهو قائم منتصب، والأحوط (٣) عدم تركه (٤)، كما أن الأحوط (٥) عدم قصد الخصوصية (٦) إذا كبر في حال الهوى، أو مع عدم الاستقرار.

الثاني: رفع اليدين حال التكبير

الثاني: رفع اليدين (٧) حال التكبير على نحو ما مرّ في تكبيره الإحرام.

ص: ٣٠٨

-
- ١-١. ينبغي أن لا يُترك. (المرعشي).
 - ٢-٢. هي أكثر منه، لكن أكثرها غير نقيته المستند. (المرعشي).
 - ٣-٣. يعني المستحب المؤكّد. (الفاني).
 - ٤-٤. بل لا-يُترك. (آل ياسين). * بل وجوبه لا-يخلو من قوّه. (الرفيعي). * رعايه لما عن بعض فطاحل الفقه من الفتوى بالوجوب. (المرعشي). * لا يُترك هذا الاحتياط. (روحاني).
 - ٥-٥. لا بأس بتركه. (الفاني). * هذا الاحتياط لا يُترك. (الشاهرودي). * ينبغي أن لا يُترك. (المرعشي).
 - ٦-٦. وخصوصيته تكبير الركوع أو تكبير الانتقال من حاله إلى أخرى. (الفيروزآبادي).
 - ٧-٧. ورد أنّه: «لكلّ شيء زينه، وزينه الصلاة رفع الأيدي عند كلّ تكبيره» (وسائل الشيعة: الباب (٩) من أبواب التّيه، ح ١٤). ومن المستحبّ في الركوع والسجود رفع الإمام صوته بالذكر؛ لقول الصادق عليه السلام: «ينبغي للإمام أن يُسمِعَ مَنْ خلفه كلّ ما يقول، ولا ينبغي لمن خلف الإمام أن يُسمِعَه شيئاً ممّا يقول» (وسائل الشيعة: الباب (٧) من أبواب التشهّد، ح ٢). ومنه طول الركوع والسجود ما اتّسع له الحال ولم يحصل به السأم، إلّا للإمام فإنّ التخفيف به أليق، فإنّ في الناس الضعيف ومن له الحاجة، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا صلّى بالناس خفّف، إلّا أن يعلم الانشراح لذلك. (كاشف الغطاء). * وكأنّه ممّا يُعدّ من مسلّمات هذا المبحث. (المرعشي).

الثالث: وضع الكفين على الركبتين

الثالث: وضع الكفين (١) على الركبتين (٢) مفرّجات الأصابع، ممكناً لهما من عينيهما، واضعاً اليمنى على اليسرى، واليسرى على اليسرى.

الرابع: رد الركبتين إلى الخلف

الرابع: ردّ الركبتين إلى الخلف.

الخامس: تسوية الظهر

الخامس: تسوية الظهر بحيث لو صبّ عليه قطره من الماء استقرّ في مكانه لم يزل.

ص: ٣٠٩

١-١. قد مرّ أن الأحوط عدم تركه مع الإمكان. (الإصفهاني). * قد مرّ أن الأحوط عدم تركه. (الإصطهباناتي). * قد مرّ أن الأحوط عدم تركه بوضع اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى. (أحمد الخونساري). * الأحوط عدم تركه بمقدار المسمّى. (عبدالله الشيرازي). * اليمنى على اليمنى، واليسرى على اليسرى. (المرعشي). * تقدّم أن الأحوط وضعهما عليهما مع الإمكان. (الآملی). * ينبغي الاحتياط به. (السبزواري). * لا يُترك الاحتياط بوضع الكفين على الركبتين. (تقی القمّي). * مرّ أنّه أحوط. (اللكراني).

٢-٢. الأحوط عدم تركه. (زين الدين).

السادس: مدّ العنق

السادس: مدّ العنق موازياً للظهر.

السابع: أن يكون نظره بين قدميه

السابع: أن يكون نظره (١) بين قدميه (٢).

الثامن: التجنيح

الثامن: التجنيح بالمرفقين.

التاسع: وضع اليد اليمنى على

التاسع: وضع اليد اليمنى على الركبة قبل اليسرى.

العاشر: وضع المرأة يديها على فخذيهما فوق الركبتين

العاشر: أن تضع المرأة يديها على فخذيهما فوق الركبتين.

الحادى عشر: تكرار التسبيح ثلاثاً

الحادى عشر: تكرار التسبيح (٣) ثلاثاً (٤) أو خمساً أو سبعاً، بل أزيد.

الثانى عشر: الختم على وتر

الثانى عشر: أن يختم الذكر على وتر.

الثالث عشر: الدعاء قبل الذكر بالمأثور

الثالث عشر: أن يقول قبل قوله: «سبحان ربّي العظيم وبحمده»: «اللهمّ لك ركعت، ولك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وأنت ربّي، خشع لك سمعى وبصرى وشعرى وبشرى ولحمى ودمى ومخى وعصبى وعظامى، وما أفلت قدماى، غير مستنكف ولا مستكبر ولا مستحسر».

الرابع عشر: الدعاء بعد الانتصاب منه بالمأثور

الرابع عشر: أن يقول بعد الانتصاب: «سمع الله لمن حمده»، بل

١-١. إن لم يُغْمَضْ عينيه. (المرعشى).

٢-٢. أو يُغْمَضْ عينيه. (الفيروز آبادى).

٣-٣. أى التسيحه الكبرى، وأما الصغرى فيجب تكرارها ثلاثاً على الأحوط، كما مرّ، نعم، الزائد على الثلاث مستحبّ فيها أيضاً . (الإصطهباناتى). * أى التسيحه الكبرى . (الميلانى). * فى الكبرى، وأما فى الصغرى فلا يُترك على الأحوط. (المرعشى). *
أى التسيحه الكبرى؛ لما تقدّم من وجوب تكرار الصغرى ثلاثاً. (الروحانى). * أى التسيحه الكبرى ؛ لما مرّ من لزوم تكرار الصغرى ثلاثاً. (اللكراني).

٤-٤. لكن رجاء؛ لضعف مستنده وهو الرضوى. (المرعشى).

يُستحبُّ أن يضمَّ إليه قوله: «الحمد لله ربَّ العالمين، أهل الجبروت والكبرياء والعظمة، الحمد لله ربَّ العالمين»، إماماً كان أو مأموماً (١) أو منفرداً.

الخامس عشر: رفع اليدين للانتصاب منه

الخامس عشر: رفع اليدين (٢) للانتصاب منه، وهذا غير رفع اليدين حال التكبير للسجود.

السادس عشر: الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله بعد الذكر أو قبله

السادس عشر: أن يصلِّي (٣) على النبي وآله بعد الذكر أو قبله.

مكروهات الركوع

(مسألة ٢٧): يكره في الركوع أمور (٤):

الأول: أن يطأ طي رأسه

أحدها: أن يطأ طي رأسه بحيث لا يساوى ظهره، أو يرفعه (٥) إلى فوق كذلك.

ص: ٣١١

١- ١. لا يبعد اختصاص استحباب «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ» بالإمام والمنفرد، وأمّا المأموم فيستحبُّ له التحميد مخيراً بين «ربَّنَا لك الحمد» وبين «الحمد لله ربَّ العالمين». (الروحاني).

٢- ٢. في استحبابه تأمّل . (حسين القمّي).

٣- ٣. لا بقصد الخصوصية، وكذا في السجود. (البروجردى). * لا بقصد الجزئية ولو استحباباً . (الرفيعي). * ويحكى عن عمل بعض أساطين الفقه من السلف أنّه كان يقول بعد الصلاة عليه وآله: «وترحم على عجزنا، وأغننا بحقّهم»، ولم أقف على مستنده فعلاً. (المرعشى).

٤- ٤. حال مستحباتها في الكثرة، وضعف مدارك الأكثر. (المرعشى).

٥- ٥. وهو المعبر عنه في الروايات بالإقناع. (المرعشى).

الثاني: يضم يديه إلى جنبه

الثاني: أن يضم يديه (١) إلى جنبه (٢).

الثالث: أن يضع إحدى الكفين على الأخرى ويدخلهما بين ركبتيه

الثالث: أن يضع إحدى الكفين على الأخرى ويدخلهما بين ركبتيه، بل الأحوط اجتنابه (٣).

الرابع: قراءه القرآن فيه

الرابع: قراءه القرآن (٤) فيه.

الخامس: أن يجعل يديه تحت ثيابه ملاصقاً لجسده

الخامس: أن يجعل يديه تحت ثيابه (٥) ملاصقاً (كذا في الأصل، والظاهر: (ملاصقتين)). لجسده (٦).

ص: ٣١٢

- ١- ١. الحكم بکراهته لا یخلو من الإشکال، وكذا فی الثالث. (المرعشی).
- ٢- ٢. لم أقف على دليله، نعم، هو ینافی التجنیح بالمرفقین، وقد تقدّم استحبابه، وكذا ما بعده لا دلیل على كراهته، ولكنّه ینافی وضع الکفّین على الرکبتین، وقد تقدّم استحبابه. (زین الدین).
- ٣- ٣. لا یترک. (حسین القمّي). * وقد مرّ أنّ الاحتیاط بالوضع على الرکبتین لا یترک. (آل یاسین).
- ٤- ٤. فقد ورد عن علیّ - سلام الله علیه - أنّه: «لا- قراءه فی رکوع ولا- سجود، إنّما فیهما المدحه لله عزّوجلّ، ثمّ المسأله، فابتدئوا بالمدحه ثمّ أسألوا» (وسائل الشیعه: الباب (٨) من أبواب الركوع، ح ٤). (کاشف الغطاء).
- ٥- ٥. أو فی کُمّه، ولیعلم أنّ بعض الأصحاب عدّ من مستحبات الركوع: کون الیدین بارزتين، وعليه فلا وجه لعدّ استتارهما من المکروهات، إلّا- بناءً على التلازم بین استحباب الفعل وکراهه الترتک، أو العکس، وقد مرّ غیر مرّه عدم تمامیه هذه القاعدة. (المرعشی).
- ٦- ٦. فلا- کراهه فی إدخالهما بالکُمین، ولا- فی الثیاب، ولا- إدخال یدٍ وإخراج أُخرى، والید هنا: الراحه والأصابع. (کاشف الغطاء).

(مسأله ٢٨): لا- فرق بين الفريضة والنافله (١) فى واجبات الركوع ومستحباته ومكروهاته، وكون نقصانه موجباً للبطلان (٢)، نعم، الأقوى (٣) عدم بطلان (٤) النافله (٥) بزيادته سهواً (٦).

* * *

ص: ٣١٣

-
- ١- ١. كما أنّ الظاهر أنّه لا فرق بين أنحاء الركوع من كونه فى الصلاه قائماً أو جالساً . (السبزوارى).
 - ٢- ٢. بطلانها بنقصانه مبنى على الاحتياط. (الخمينى). * على الأحوط . (محمد الشيرازى ، اللنكرانى).
 - ٣- ٣. فيه تأمل . (عبدالله الشيرازى). * فيه إشكال، فليترع الاحتياط. (المرعشى).
 - ٤- ٤. فيه تأمل . (حسين القمى). * فيه إشكال، بل منع. (تقى القمى).
 - ٥- ٥. فيه إشكال. (الحكيم، الخوئى ، حسن القمى).
 - ٦- ٦. فيه إشكال. (زين الدين).

وحقيقته: وضع الجبهه(١) على الأرض بقصد(٢) التعظيم، وهو أقسام: السجود للصلاه، ومنه قضاء السجده المنسيه، وللسهو وللتلاوه وللشكر وللتدلل والتعظيم. أما سجود الصلاه فيجب فى كل ركعه من الفريضة والنافله سجدتان، وهما معاً من الأركان، فتبطل بالإخلال بهما معاً، وكذا زيادتهما معاً فى الفريضة، عمداً كان أو سهواً(٣) أو جهلاً(٤)، كما أنها تبطل بالإخلال بإحدهما عمداً، وكذا زيادتها، ولا تبطل على الأقوى بنقصان واحده ولا زيادتها سهواً.

ص: ٣١٤

١ - ١. بل ما يعم منها ومن الذقن والجبين، كما سيأتى ، ويأتى فى المسأله الثامنه ما يتعلّق بالهيئه المعتبره فى السجود . (السيستانى).

٢ - ٢. كون قصد التعظيم مقوّمًا لمفهوم السجود محلّ الإشكال، بل المنع؛ ولذا لو سجد أحدٌ لشخصٍ مستهزئاً به يصدق عليه المفهوم، والحال أنّه إهانته، لا تعظيم. (تقى القمى).

٣ - ٣. يشكل الحكم فى زياده السجدتين سهواً، فلا- يُترك الاحتياط مع زيادتهما كذلك بإتمام الصلاه ثمّ إعادتها. (زين الدين).

٤ - ٤. الحكم فى صورتى الزياده عن سهوٍ أو عن جهل قصورى مبنّى على الاحتياط . (السيستانى).

الأول: وضع المساجد السبعة على الأرض

أحدها: وضع المساجد السبعة على الأرض، وهى: الجبهة والكفان (١) والركبتان والإبهامان من الرجلين. والركنيتان تدور (٢) مدار وضع الجبهة (٣)، فتحصل الزيادة والنقيصه به دون سائر المساجد، فلو وضع الجبهة دون سائرهما تحصل الزيادة، كما أنه لو وضع سائرهما ولم يضعها يصدق تركه.

الثاني: الذكر

الثاني: الذكر، والأقوى كفايه مطلقه (٤)، وإن كان الأحوط (٥) اختيار (٦)

ص: ٣١٥

- ١- ١. وهما من الزنديين إلى روءوس الأصابع، لا خصوص الراحة، وما ورد فى تحديد موضع القطع من السارق وأنه من مفصل الأصابع؛ معللاً بأن المساجد لله، وما كان لله لا يقطع - المقتضى لكون الكف هى الراحة فيكفى السجود عليها - محمول على أن المراد: ما كان لله لا يقطع كله، لا أنه لا يقطع شيء منه. (كاشف الغطاء).
- ٢- ٢. لدوران الصدق مداره وجوداً وعدماً. (المرعشى).
- ٣- ٣. أو ما يقوم مقامها على تفصيل سيأتى. (السيستاني).
- ٤- ٤. تقدّم الإشكال فى كفايه مطلقه. (مهدى الشيرازى). * فيه إشكال، والأحوط بل الأقوى - كما تقدّم فى الركوع - الاقتصار على التسيحه الكبرى أو الصغرى. (المرعشى). * على ما تقدّم فى الركوع وجوباً واحتياطاً. (زين الدين).
- ٥- ٥. لا- يُترك الاحتياط هنا أيضاً، كما مرّ فى الركوع. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * لا يُترك هذا الاحتياط، كما تقدّم فى الركوع. (البجنوردى). * لا- يُترك، كما مرّ فى الركوع. (عبدالله الشيرازى). * لا يُترك. (المرعشى، الآملی، أحمد الخونسارى). * لا ينبغى تركه. (محمدرضا الكلپايگانى، محمد الشيرازى).
- ٦- ٦. لا يُترك هذا الاحتياط، كما مرّ فى الركوع. (الإصفهاني). * لا يُترك. (البروجردى).

التسبيح (١) على نحو ما مرَّ (٢) في الركوع (٣)، إلا أنَّ في التسبيحه الكبرى يبدل (٤) العظيم بالأعلى.

الثالث: الطمأنينه

الثالث: الطمأنينه (٥) فيه بمقدار الذكر الواجب، بل المستحب (٦) أيضاً (٧) إذا أتى به بقصد الخصوصية، فلو شرع (٨) في الذكر قبل الوضع أو

ص: ٣١٦

- ١ - ١. هذا الاحتياط لا- يُترك، كما مرَّ في الركوع . (الإصطهباناتي). * قد تقدّم الكلام فيه في الركوع . (الشاهرودي). * لا يُترك . (الرفيعي ، السبزواري).
- ٢ - ٢. ومَرَّ الكلام حوله. (تقى القمي).
- ٣ - ٣. وقد مرَّ الإشكال في كفايه مطلق الذكر . (حسين القمي).
- ٤ - ٤. على الأولى والأحوط. (الجواهرى). * على الأحوط . (الخوئي).
- ٥ - ٥. حال الاختيار، وتسقط عند الاضطرار، ولو تعمّد ترك الاستقرار عمداً في الذكر بطل، فإن تدارك صحّ، وإلاّ أبطل السجود. (كاشف الغطاء). * يجرى فيها ما تقدّم في الطمأنينه المعتبره حال الركوع . (السيستاني). * يلاحظ ما علّقناه على الطمأنينه في الركوع في الذكر الواجب والمستحب. (زين الدين).
- ٦ - ٦. على الأحوط والأولى. (الجواهرى).
- ٧ - ٧. بل يستحبّ فيه الاستقرار . (الفانى). * على الأحوط، كما تقدّم في الركوع . (السبزواري). * على الأحوط . (حسن القمي). * على الأحوط، والأظهر عدم اعتبارها في المستحب. (الروحاني).
- ٨ - ٨. الكلام في هذا الفرع وما ذكرت بعده هو الكلام في الركوع. (المرعشى).

١- ١. على الأحوط في الاستقرار . (حسن القمّي).

٢- ٢. الظاهر عدم الإبطال، ووجوب التدارك، كالسهو. (الجواهرى). * في الإبطال بمطلق الشروع فيه ولو لم يتمّ نظر؛ لما ذكرنا كراراً من الشكّ في اندراجه في عموم مانعيّه الزيادة. (آقاضياء). * إذا لم يتداركه، وإلاّ فيمكن القول بعدم الإبطال . (حسين القمّي). * في الذكر الواجب. (عبدالهادي الشيرازي). * إطلاق الحكم بالإبطال وتعميمه بالنسبه إلى الذكر المندوب لا يخلو من إشكال. (المرعشي). * الأحوط إعادته الذكر بعد الاستقرار، وإتمام الصلاة ثمّ الإعادة. (محمد رضا الكلبيكاني). * على الأحوط . (محمد الشيرازي).

٣- ٣. في إطلاقه نظر، لا يُترك الاحتياط بإتيان الذكر حال الرفع والاستقرار وإعادته الصلاة، وكذلك بالنسبه الى الرفع . (عبدالله الشيرازي).

٤- ٤. ما أفاده إنّما يتمّ على مسلك المشهور من جريان قاعده «لا تُعاد» أثناء الصلاة، وأمّا على مسلك من لا يجريها أثناءها فيشكل الحكم بالصّحّه، فلا بدّ من الاحتياط بالإعادة. (تقى القمّي).

٥- ٥. على الأحوط، وكذا في السادس والمسألة (١٣). (عبدالهادي الشيرازي). * على الأحوط إذا كان المفقود الاستقرار. (الحكيم). * الحكم في الاستقرار مبنيّ على الاحتياط. (الخميني). * على الأحوط في الذكر في حال عدم الاستقرار، والأظهر في الذكر قبل الوضع. (الروحاني). * الأظهر عدم وجوب تداركه إذا أتى به سهواً في حال عدم الاستقرار . (السيستاني).

تذكر قبل رفع الرأس، وكذا لو أتى به حال الرفع أو بعده ولو كان بحرف واحد منه فإنه مبطل إن كان عمداً، ولا يمكن التدارك (١) إن كان سهواً، إلا إذا ترك الاستقرار وتذكر (٢) قبل رفع الرأس.

الرابع: رفع الرأس منه

الرابع: رفع الرأس منه.

الخامس: الجلوس بعد السجده الأولى وبعده

الخامس: الجلوس بعده مطمئناً، ثم الانحناء للسجده الثانيه.

السادس: كون المساجد السبعه فى محالها

السادس: كون المساجد السبعه فى محالها إلى تمام الذكر (٣)، فلو رفع بعضها (٤) بطل وأبطل (٥) إن كان عمداً (٦)، ويجب تداركه (٧) إن كان سهواً،

ص: ٣١٨

- ١-١. كيف لا يمكن التدارك مع أن زياده السجده الواحده لا تبطل الصلاه؟ مضافاً إلى أن السجده الصلاتيه: السجود المأتى به مع الذكر حال الاستقرار، والمفروض أنه لم يزد. (تقى القمى).
- ٢-٢. هذا الاستثناء مستدرك. (كاشف الغطاء).
- ٣-٣. يعنى من حين الشروع فيه إلى تمامه، ولا يضّر التغيير فى غير مسجد الجبهه قبله وبعده. (السبزواري).
- ٤-٤. وكان هو الجبهه أو غيرها ولم يكن تداركه. (المرعى).
- ٥-٥. الظاهر عدم الإبطال، وجوب التدارك، كالسهو فى ما عدا الجبهه. (الجواهرى). * فى إطلاق إبطاله لصوره رفع بعضها فى وسط الذكر نظر؛ لعدم شمول مانعيه الزيادة لمثله، وإن لم يقع المأتى به فى هذا على صفه الجزئيه. (آقاضياء). * إذا كان هو الجبهه، أو كان غيرها ولم يتداركه، وإلا فيمكن القول بعدم إبطاله، كما مر. (حسين القمى). * الأحوط تدارك الذكر بعد الوضع، وإتمام الصلاه ثم الإعادة. (محمد رضا الكليايگاني).
- ٦-٦. القول بالبطلان مطلقاً خلاف الاحتياط، فلا يترك الاحتياط. (عبدالله الشيرازى).
- ٧-٧. فى وجوب التدارك نظر؛ لقوّه احتمال عدم كون وضع الأعضاء السبعه حال الذكر من قيود جزئيه، فلا مقتضى حينئذٍ لإعادته من جهه فوت محلّه بعد شمول «لا تُعاد» أيضاً لمثله. (آقاضياء). * على الأحوط. (محمد رضا الكليايگاني). * ومقتضى الاحتياط أن يكون التدارك رجاءً، وأيضاً يعيد الصلاه احتياطاً. (تقى القمى).

نعم، لا- مانع من رفع ما عدا الجبهة (١) فى غير حال الذكر (٢) ثم وضعه، عمداً كان أو سهواً، من غير فرق بين كونه لغرض كحكّ الجسد ونحوه أو بدونه.

السابع: مساواه موضع الجبهة للموقف

السابع: مساواه موضع الجبهة (٣) للموقف (٤)، بمعنى عدم علوّه أو انخفاضه أزيد من مقدار لبنه موضوعة على أكبر سطوحها، أو أربع أصابع مضمومات، ولا بأس بالمقدار المذكور، ولا فرق فى ذلك بين الانحدار (٥) والتسليم (٦)، نعم، الانحدار

ص: ٣١٩

١- ١. ما لم يُخلَّ بالاستقرار المعتبر حال السجود . (السيستانى).

٢- ٢. الواجب. (الجواهرى).

٣- ٣. حال السجود، فلو كان موقفه حال القيام أسفل أو أعلى ثم انتقل حين السجود إلى المساوى صحّ، وهل العبرة بالإبهامين، أو بأن ينحنى إلى أن تحاذى جبهته موقفه، فلو أدخل أصابع رجله فى مكان منخفض عن موضع الجبهة بأكثر من لبنه صحّ؛ لعدم تفاوت انحناؤه بذلك؟ وجهان، أقواهما الثانى. (كاشف الغطاء).

٤- ٤. والمراد به: موضع الركبتين والإبهامين. (الروحانى).

٥- ٥. المراد: ما كان فى خصوص موضع الجبهة، والمراد بالانحدار اليسير إنّما هو فى ما [إذا] كان يصلّى فى الأرض المنحدرة . (الميلانى).

٦- ٦. شمول الحكم للانحدار مبنى على الاحتياط، وأمّا التفصيل المذكور فلا يخلو من تشابه ونظر . (السيستانى).

اليسير (١) لا اعتبار به (٢) فلا يضرّ معه (٣) الزيادة (٤) على المقدار المذكور، والأقوى عدم اعتبار ذلك (٥) في باقى المساجد، لا بعضها مع بعض، ولا بالنسبة إلى الجبهة (٦)، فلا يقدح ارتفاع مكانها أو

ص: ٣٢٠

١ - ١. الأحوط مراعاة المقدار المذكور فيه أيضاً. (الخميني). * الذى يبتدئ به من الموقف، ويقابله الزائد والكثير، وهو الذى يكون قريباً من مسجد الجبهة بحيث يرى التفاوت. (المرعشى). * الظاهر انصراف نصّ المنع عن الانحدار التدريجى الذى يبتدئ من موضع السجود إلى موقف المصلّى، فيغتفر فيه العلوّ أو الانخفاض وإن زاد على المقدار المذكور، ويشير إليه نصّ صلاه الجماعة فى الأرض المنحدرة. (زين الدين).

٢ - ٢. الظاهر عدم الفرق بينه وبين غير اليسير إذا كان ظاهراً، نعم، لو لم يكن الانحدار ظاهراً فلا اعتبار بالتقدير المزبور، وإن كان هو الأحوط الأولى. (الخوئى). * فيه إشكال. (حسن القمى). * فيه إشكال، بل منع. (تقى القمى).

٣ - ٣. محلّ إشكال، ولا ينبغى ترك الاحتياط. (اللكراني).

٤ - ٤. فيه تأمل. (الروحانى).

٥ - ٥. اعتباره لا يخلو من وجه. (حسين القمى). * الأحوط ملاحظه التساوى بين الجبهة والركبتين والقدمين. (السبزواري).

٦ - ٦. الأقوى اعتبار ذلك فى الركبتين بالنسبة إلى الجبهة. (الشاهرودى). * اعتبار ذلك بالنسبة إليها لا يخلو من وجه. (الميلانى). * اعتبار التساوى بين مسجد الجبهة وموضع الركبتين بل والإبهامين لا يخلو من قوّه، وأمّا اعتبار التساوى بينه وبين الموقف فمبنى على الاحتياط. (السيستانی).

انخفاضه(١) ما لم يخرج به السجود عن مسماه.

الثامن: وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه

الثامن: وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه من الأرض وما نبت منها غير المأكول والملبوس، على ما مرّ في بحث المكان.

التاسع: طهاره محل وضع الجبهة

التاسع: طهاره محلّ وضع الجبهة(٢).

العاشر: المحافظه على العريه و الموالاه و الترتيب فى الذكر

العاشر: المحافظه على العريته(٣) والترتيب والموالاه فى الذكر.

تحديد الجبهة و موضع السجود

(مسأله ١): الجبهة ما بين قصاص شعر(٤) الرأس وطرف الأنف الأعلى والحاجبين طولاً، وما بين الجبين عرضاً(٥)، ولا يجب فيها الاستيعاب، بل يكفى صدق السجود على مسماها، ويتحقق المسمى بمقدار الدرهم(٦) قطعاً، والأحوط(٧)

ص: ٣٢١

-
- ١- ١. على الأحوط فيه . (حسن القمى).
 - ٢- ٢. بمقدار ما يقصد السجده عليه . (عبدالله الشيرازى). * ولا تشترط طهاره المكان المصلّى عليه. (المرعشى). * بالمقدار الذى يعتبر وقوع الجبهة عليه، ولا بأس بنجاسه الزائد عليه على الأظهر. (السيستانى).
 - ٣- ٣. الكلام فى هذه الأمور هو الكلام فى ذكر الركوع. (المرعشى).
 - ٤- ٤. من المنبت من مستوى الخلقه. (المرعشى).
 - ٥- ٥. لا يترك الاحتياط بوضع السطح المحاط بخطّين موهومين متوازيين بين الحاجبين إلى الناصيه . (السيستانى).
 - ٦- ٦. بل أنقص منه حتّى بمقدار رأس الأنملة. (الخمينى).
 - ٧- ٧. لا تجب مراعاة هذا الاحتياط. (زين الدين). * لا بأس بتركه، وبذلك يظهر الحال فى بعض الفروع الآتية. (تقى القمى). * والأولى. (اللكراني).

عدم (١) الأنقص (٢)، ولا يعتبر (٣) كون المقدار المذكور مجتمعاً، بل يكفي وإن (٤) كان (٥) متفرقاً (٦) مع الصدق (٧)، فيجوز السجود على السبحه الغير

ص: ٣٢٢

- ١- ١. والأظهر جواز الأنقص. (الحكيم). * وإن كان الجواز على مقدار الأنملة لا يخلو من قوه. (المرعشى).
- ٢- ٢. الأظهر جوازه، فيكفى مقدار طرف الأنملة. (الميلاني). * استحباباً. (الفاني). * وإن كان الأظهر الاكتفاء بالأنقص، كمقدار طرف الأنملة، على ما هو صريح صحيحه زواره. (الروحاني). * الأظهر جوازه كطرف الأنملة. (السيستاني).
- ٣- ٣. لا يبعد اعتباره في رعايه الاحتياط. (البروجردى). * الأحوط اعتباره. (الآملی).
- ٤- ٤. الأحوط أن يكون مجتمعاً. (صدرالدين الصدر).
- ٥- ٥. مشكل. (الرفيعی).
- ٦- ٦. يشكل الاجتزاء بالمتفرق، نعم، لا بأس بما كان مثل السبحه، وكذلك الحصى مع اتصال بعضها ببعض. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). * يشكل الاجتزاء بالمتفرق، مع عدم اتصال بعضها ببعض. (الشاهرودي). * الاجتزاء بالمتفرق لا يخلو من إشكال، إلا أن تكون الأجزاء متصلاً بعضها ببعض. (البجنوردی). * سواء كان للمتفرقات رابط كما في السبحه، أم لا كالحصاه المتصله بعضها. (المرعشى). * مع عدم تباعد الأجزاء، كما في السجود على السبحه أو على الحصى المتصل بعضها ببعض. (زين الدين).
- ٧- ٧. بسبب تقارب الأجزاء. (الحكيم). * ولعلّه يتوقف على نوع اتصال بين ما هو متفرق، لا- ما إذا انفصل بعضه عن بعض بالكثيه. (الميلاني). * بأن كان التخلل قليلاً. (عبدالله الشيرازي).

المطبوخه(١) إذا كان مجموع ما وقعت عليه الجبهه بقدر الدرهم.

اعتبار مباشره الجبهه حال السجود

(مسأله ٢): يشترط مباشره الجبهه لما يصحّ السجود عليه، فلو كان هناك مانع أو حائل عليه أو عليها وجب رفعه، حتّى مثل
الوسخ(٢)

ص: ٣٢٣

-
- ١- ١. أو المطبوخه . (الفانى). * بل على المطبوخه أيضاً. (الخوئى). * قد مرّ أنّ الميزان فى الجواز وعدمه صدق عنوان الأرض وعدمه. (تقى القمى). * وكذا المطبوخه، كما مرّ فى محلّه . (السيستانى).
- ٢- ٢. يعنى الوسخ الذى كان جرماً مانعاً عن وصول بشره الجبهه إليها . (الإصطهباناتى). * إذا كانت له جسميّة، ولم يكن من تغيّر اللون بحسب العرف. (البروجردى). * إذا كان جرماً. (الحكيم). * المدار فيه وفى غيره على حصول المنع به من وصول البشره . (الرفيعى). * إذا كان له جرم حائل بين الجبهه والتربه، وكذلك يجب رفع كلّ حائل بين الجبهه وما يسجد عليه، سواء كان طيناً، أم تراباً على الجبهه، أو شعراً أو غير ذلك. (البجنوردى). * إذا لم يكن لوناً، بل كان جرماً . (عبدالله الشيرازى). * يعنى إذا كان له جرم حائل . (الفانى). * إذا كان له جسميّة عرفاً، لا مثل اللون. (الخمينى). * إذا كان جرماً، لا صرف تغيّر اللون الحاصل من العرق أو الدسومه. (المرعشى). * إذا كانت له جرميه. (الآملى). * إن كان له جسميّة، ولم يحسب من تغيّر اللون عرفاً. (محمد رضا الكلپايگانى). * إذا كان له جرم مانع ، ولم يكن من مجرد تغيّر اللون . (محمد الشيرازى). * إذا كان لوناً لا بأس به. (تقى القمى). * الذى له جرميه بنظر العرف. (الروحانى). * إذا كان جرماً ممّا لا يصحّ السجود عليه . (السيستانى).

الذى (١) على التربة (٢) إذا كان مستوعباً (٣) لها (٤) بحيث لم يبق مقدار الدرهم منها ولو متفرقاً (٥) خالياً عنه (٦)، وكذا بالنسبة إلى شعر المرأه الواقع على جبهتها فيجب رفعه بالمقدار الواجب، بل الأحوط (٧)

ص: ٣٢٤

- ١- ١. وكان جرمًا مانعاً . (حسن القمى).
- ٢- ٢. إن كان له جرم حائل عن مباشره الجبهه معها . (الشريعتمدارى).
- ٣- ٣. وكان جرمًا مانعاً عن وصول البشره إليها . (جمال الدين الكلپايگانى). * إذا كان حائلاً دون وصول الجبهه إليها، أمّا غير الحائل فلا مانع منه. (زين الدين). * وكان ممّا له جسميه حائله، لا مجرد تغير اللون . (اللكراني).
- ٤- ٤. وكان جرمًا مانعاً عن وصول البشره إليها. (النائنى). * وكان حائلاً ولم يكن من مجرد اللون . (السبزوارى).
- ٥- ٥. تقدّم أنّ الأحوط أن يكون مجتمعاً . (صدرالدين الصدر). * كما ذكرنا فى المسأله المتقدمه. (زين الدين).
- ٦- ٦. وإلاّ بأن بقى مقداره ولو مع التفرّق كفى، لكن مع صدق السجود على مقدار الدرهم . (حسين القمى). * وإلاّ إن بقى بمقداره ولو مع التفرّق صحّ السجود بشرط صدقه. (المرعشى).
- ٧- ٧. بل الأقوى . (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى ، الفانى). * بل الأقوى فيه وجوب الإزاله، ورفع التربه الملتصقه بالجبهه . (الشاهرودى). * بل الأقوى، كما تقدم منّا ومنه قدس سره فى فصل مسجد الجبهه. (زين الدين). * بل الأقوى إذا كان مانعاً عن مباشره الجبهه للسجده . (السيستانى).

إزاله (١) الطين (٢) اللاصق بالجبهه فى السجده الأولى، وكذا إذا لصقت التربه بالجبهه فإنّ الأحوط رفعها (٣)، بل الأقوى (٤) وجوب رفعها إذا توقّف (٥) صدق

ص: ٣٢٥

- ١- ١. لا يترك . (الكوه كمرى، المرعى).
- ٢- ٢. وإن كان الأقوى عدم الوجوب. (الفيروز آبادى). * بل هو الأقوى مع فرض حيلولته. (آل ياسين). * بل الأقوى إذا كان مستوعباً لتمام الجبهه . (الرفعى). * بل الأولى ، وكذا الاحتياط التالى . (محمد الشيرازى).
- ٣- ٣. بل هو المتعين، ولا يكاد يتحقق السجود بالجبهه عليها إلّا به. (آل ياسين).
- ٤- ٤. وذلك لأنّ المتبادر من تعدد الأمر بالسجود هو وضع الجبهه المنفصله عن الأرض مرتين، وإذا وضعها والطين لاصق بها لا يتحقق وضع الجبهه المنفصله، فلا يصدق السجود، لا من جهه أنّه مأمور بالوضع مرتين، ومع لصوقه لا يصدق الوضع مرتين، بل هو وضع واحد، ضروره أنّ السجود لا يكفى فى تحقّقه لصوق الطين أو النبات مثلاً، بل لابدّ فيه من الاعتماد، فإذا وضع الجبهه معتمداً مرتين فقد سجد مرتين وإن كان الطين لاصقاً بها. (كاشف الغطاء). * بل الأحوط. (المرعى). * فى أقوائته إشكال؛ لعدم توقّف الصدق عليه، لكنّ الاحتياط لا يترك. (محمد رضا الكلپايگانى).
- ٥- ٥. لا يتوقّف صدقه على رفعها قطّ إذا ما لصق بجبهته جزء من الأرض، فبحدوث هيئه السجود منه يصدق أنّه ساجد على الأرض، نعم، رفعها لعلّه أحوط. (البروجردى). * الأظهر توقّف صدق السجود على رفعها. (الفانى). * الظاهر صدقه بدون الرفع. (المرعى). * كما مرّ كذلك. (الآملى). * لا يتوقّف صدق السجود على الأرض على رفعها، نعم، الإزاله والرفع أحوط. (الروحانى). * من الواضح أنّ صدق السجود على الأرض لا يتوقّف على رفعها؛ لأنّ المفروض أنّها جزء من الأرض، فبمجرّد تحقّق هيئه السجود يصدق أنّه ساجد على الأرض؛ للصوق التراب بها. نعم، الإشكال من جهه توقّف الحدوث على الرفع، وهو أيضاً ممنوع؛ لأنّ الحدوث يتحقّق بمجرّد تحقّق هيئه السجود، فالأقوى عدم وجوب الرفع وإن كان أحوط. (اللكراني).

السجود (١) على الأرض (٢) أو نحوها عليه، وأمّا إذا لصق بها تراب يسير لا ينافي الصدق فلا بأس به، وأمّا سائر المساجد فلا يشترط فيها المباشرة للأرض (٣).

اشتراط وضع الكفين على الأرض اختياراً

(مسألة ٣): يشترط في الكفين وضع باطنهما مع الاختيار، ومع الضرورة يجزى (٤) الظاهر، كما أنّه مع عدم إمكانه لكونه مقطوع الكفّ أو

ص: ٣٢٦

-
- ١- ١. كما هو كذلك. (الحكيم). * أو توقّف حدوث وضع الجبهة على ما يصحّ السجود عليه. (الخميني).
 - ٢- ٢. بل إذا توقّف عليه صدق وضع الجبهة على الأرض، وإلاّ- فالسجود عليها يصدق بحصول هيئته وإن لم يرفع ذلك. (الميلاني).
 - ٣- ٣. ولا يلزم أيضاً انفصالها عن مواضعها للسجده الثانيه، أمّا الركبتان والإبهامان فواضح، وكذا في اليدين، فلو سجد الأولى ولم يرفعهما حتّى سجد الثانيه صحّ وإن كان نقصاً في صلاته. (كاشف الغطاء).
 - ٤- ٤. وجوب المراتب المذكوره مبني على الاحتياط. (تقى القمي).

لغير ذلك ينتقل (١) إلى الأقرب (٢) من الكفّ، فالأقرب (٣) من الذراع (٤) والعضد (٥).

(مسألة ٤): لا يجب (٦) استيعاب (٧) باطن

ص: ٣٢٧

١- ١. فيه تأمل، إلا أن يأتي به رجاء . (صدرالدين الصدر).

٢- ٢. على الأحوط والأولى. (الجواهرى). * على الأحوط . (أحمد الخونسارى، حسن القمى، الروحاني).

٣- ٣. على الأحوط. (الخوئي).

٤- ٤. مع تقديم الباطن على الظاهر على الأحوط. (المرعشى). * على الأحوط . (السيستاني).

٥- ٥. بتقديم الباطن على الظاهر . (حسين القمى). * مع تقديم الباطن على الظاهر . (مهدى الشيرازي).

٦- ٦. بل يجب على الأحوط، ويكفي الصدق العرفي من غير مدافه. (آل ياسين). * الظاهر وجوب الاستيعاب عرفاً . (محمد تقى

الخونسارى ، الأراكي). * الأحوط الاستيعاب بنظر العرف، بل الأقوى عدم كفايه وضع الأصابع . (صدرالدين الصدر). *

الأحوط هو الاستيعاب العرفي. (البروجردى).

٧- ٧. الأحوط وجوبه . (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * الأحوط الاستيعاب العرفي . (الإصفهاني، الإصطهباناتي، محمد

الشيرازي، حسن القمى). * الاستيعاب العرفي بالنسبة إلى الراحتين لا- يخلو من وجه، وبالنسبة إلى الأصابع أحوط . (حسين

القمى). * الأحوط الاستيعاب عرفاً، ولا يكفي الأصابع، وخصوصاً بعضها على الأقوى . (مهدى الشيرازي). * بل الأحوط وجوب

الاستيعاب العرفي، كما أنّ الأقوى عدم كفايه الأصابع فقط . (الشاهرودي). * بل يجب على الأحوط الاستيعاب العرفي، ومع

التعذر عنه ينتقل إلى مسمى الباطن، ولو لم يقدر إلا على ضمّ الأصابع إلى الكفّ والسجود عليها يجتزئ به، ومع تعذر ذلك

كلّه ينتقل إلى الظاهر، ويجب على الأحوط فيه الاستيعاب العرفي ثمّ المسمى. (الخميني). * الأحوط اعتبار الاستيعاب العرفي .

(السبزواري). * الأقوى رعايه الاستيعاب العرفي، لا الدقيق بالنسبة إلى الراحتين وبالنسبة إلى الأصابع على الأحوط. (المرعشى).

* بل الأقوى اعتبار الاستيعاب العرفي. (الأملى). * الأحوط هو الاستيعاب العرفي . (اللكراني).

- ١ - ١. والأحوط فيهما الاستيعاب العرفي مهما أمكن. (عبدالهادي الشيرازي). * بل الأحوط وجوبه بحيث يصدق عرفاً وضع باطن الكفّين. (البجنوردی). * الأحوط مراعاة الاستيعاب العرفي. (الشريعتمداري). * بل الأحوط لزوم الاستيعاب العرفي. (محمد رضا الكلبيكاني). * الأحوط في الكفّين وضع جميعهما. (زين الدين). * الأظهر وجوب الاستيعاب العرفي غير المنافي لخروج جزء قليل. (الروحاني). * الأحوط تمام باطن الكفّ. (مفتي الشيعة).
- ٢ - ٢. في كفايته إشكال، بل منع. (تقي القمي).
- ٣ - ٣. بحيث يصدق السجود على الكفّ حقيقة، وأمّا الأصابع فقط فلا يجوز الاكتفاء بها على الأقوى. (الميلاني). * لا يُترك الاحتياط بمراعاة الاستيعاب العرفي مع الإمكان، ومع عدمه يجتزئ بالمقدار الممكن. (السيستاني).
- ٤ - ٤. فيه إشكال، سيّما في الاكتفاء ببعضها. (المرعشي). * فيه إشكال، والاحتياط لا يُترك. (الخوئي).

فقط (١) أو بعضها (٢)، نعم، لا- يجزى وضع روءوس الأصابع مع الاختيار، كما لا-يجزى لو ضمّ أصابعه (٣) وسجد عليها مع الاختيار.

إجزاء وضع مسمى الركبتين، وتحديد الركبه

(مسأله ٥): في الركبتين أيضاً يجزى وضع المسمى منهما (٤)، ولا- يجب الاستيعاب، ويعتبر ظاهرهما دون الباطن (٥). والركبه: مجمع (٦)

ص: ٣٢٩

- ١- ١. عدم اعتبار الاستيعاب الحقيقي مسلّم، إلّا أنّ كفايه وضع المقدار الملاصق بالأشاجع فقط ممنوع، فلا بدّ من وضع الكفّين جميعاً ولو من غير الاستيعاب . (الفانى).
- ٢- ٢. بل الواجب فى السجود على الكفّين صدق مسماهما عرفاً. (الجواهرى). * كفايه البعض ولو كان قليلاً- محلّ منع، بل الأقوى وجوب الاستيعاب، نعم، يكفى مسمّاه العرفى فلا- يضرّه خروج جزء قليل. (الحائرى). * فيه تأمّل . (الكوه كمرى). *
- ولكن على نحو يقع على الأرض مقدار معتدّ به منها، فلا يكفى وضع إصبع أو إصبعين، بل لابدّ من صدق وضع الكفّين على الأرض عرفاً، وكذا لا يكفى جمع أصابعه إلى كفّه، بل لابدّ من بسطها على الأرض. (كاشف الغطاء). * فى البعض إشكال، بل فى الاكتفاء بنفس الأصابع فقط تأمّل، نعم، يكتفى بأوائلها وآخر الكفّ . (عبدالله الشيرازى).
- ٣- ٣. وجعل الكفّ مفصّلاً بينه وبين الأصابع أو متّصلاً. (الفيروز آبادى).
- ٤- ٤. بالمقدار المتعارف . (حسين القمى).
- ٥- ٥. ولا يخفى عدم إمكانه مع وضع الجبهه، نعم، يمكن جانباهما. (الفيروز آبادى). * إن أمكن. (المرعشى).
- ٦- ٦. بل هى منتهى كلّ من عظمتى الساق والفخذ، ويجوز الاكتفاء بوضع الأول، بل هو الأحوط الأولى؛ لئلا يخرج بالتمدّد الزائد عن الهيئه المتعارفه فى السجود . (السيستانى).

عظمى الساق (١) والفخذ (٢)، فهي بمنزلة المرفق من اليد.

وضع طرفى الإبهامين و ما بحكما

(مسألة ٦): الأحوط (٣) فى الإبهامين (٤) وضع الطرف (٥) من كل منهما دون الظاهر أو الباطن (٦) منهما (٧)، ومن قطع إبهامه يضع ما بقى منه (٨)،

ص: ٣٣٠

-
- ١- ١. أى أعلاه. (المرعى).
 - ٢- ٢. أى أسفله. (المرعى).
 - ٣- ٣. هذا الاحتياط لا يترك. (النائى). * إن لم يكن أقوى. (تقى القمى).
 - ٤- ٤. وإن كان أظهر الاجتزاء بكل من ظاهر الإبهام وباطنه، والطرف من كل منهما. (الروحانى).
 - ٥- ٥. أى رءوس الأظافر، ولكن الأقوى كفايه الظاهر أو الباطن منهما، نعم، لا يجب أزيد من صدق السجود عليها، ولكن لا يصدق السجود عليها إلا بمقدار من الاعتماد، لا بمجرد المماسه للأرض. (كاشف الغطاء). * الظاهر جواز الجميع. (الحكيم). * جواز وضع الظاهر أو الباطن منهما لا يخلو من قوه. (الخوئى). * الأحوط وضع طرفيهما، ولكن الأقوى أن ذلك غير متعين. (زين الدين).
 - ٦- ٦. أجزاء الظاهر أو الباطن لا يخلو من قوه. (الجواهرى). * بل يجرى الظاهر منهما، وكذا الباطن. (الفيروز آبادى). * الظاهر أنه لا فرق بين الطرف والظاهر والباطن؛ لاشتراك الجميع فى صدق وضع الأنملة والسجود عليها. (البجنوردى).
 - ٧- ٧. لا يبعد جوازهما أيضاً. (محمد الشيرازى). * الظاهر كفايه وضعهما أيضاً. (السيستانى).
 - ٨- ٨. على الأحوط فيه وفى ما بعده. (الروحانى). * ما أفاده فى هذه المسألة من المراتب المذكوره مبنى على الاحتياط. (تقى القمى).

وإن لم يبقَ منه شيء (١) أو كان قصيراً (٢) يضع سائر أصابعه (٣)، ولو قُطعت جميعها يسجد على ما بقى من قدميه، والأولى والأحوط (٤) ملاحظه محلّ الإبهام.

الاعتماد على الأعضاء السبعة حال السجود

(مسألة ٧): الأحوط (٥) الاعتماد على الأعضاء السبعة (٦)، بمعنى إلقاء

ص: ٣٣١

- ١- ١. بحيث لم يمكن وضع محلّ الإبهام، ولا رفع ما يستقرّ عليه بوضع شيء تحته، وإلا فالأحوط رعايه الوضع على المحلّ، أو رفع المستقرّ. (المرعشى).
- ٢- ٢. بحيث يتعذر وضعه على الأرض. (آل ياسين). * ولم يمكنه العلاج في وضعه. (الميلاني). * بحيث كان الوضع متعذراً أو متعسراً. (المرعشى). * ولم يمكن وضعه ولو بعلاج. (السيستاني).
- ٣- ٣. بل يحتاط بالجمع في كلتا الصورتين بين وضع سائر أصابعه ومحلّ إبهامه مع تكرار الذكر، أو وضع شيء تحت محلّ الإبهام. (حسين القمّي). * الأحوط وضعها مع وضع المحلّ مع التمكن، ومع عدمه تكرير الذكر بتكرير الوضع. (عبدالله الشيرازي). * والأحوط في هذين الفرضين الجمع بين وضع سائر الأصابع ومحلّ الإبهام، أو رفع المستقرّ، كما مرّ. (المرعشى). * هذا الحكم وما بعده مبنيّ على الاحتياط. (الخوئي، حسن القمّي). * على الأحوط فيه وفي ما بعده. (السيستاني).
- ٤- ٤. بل لا يخلو من قوّه. (المرعشى). * لا يُترك، وفي مقطوع الإبهام فقط الأحوط تكرار الذكر بإتيانه عند وضع سائر الأصابع مرّه، ومحلّ الإبهام أخرى. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٥- ٥. لا يُترك الاحتياط باعتماد ما عليها، وترك مجرّد المماسّه. (الخميني).
- ٦- ٦. الأظهر وجوبه في الجبهه. (الروحاني).

ثقل البدن عليها، وإن كان الأقوى (١) عدم وجوب أزيد من المقدار الذي يتحقق معه صدق (٢) السجود (٣)، ولا يجب مساواتها في إلقاء الثقل (٤)، ولا عدم مشاركته غيرها معها من سائر الأعضاء كالذراع وباقي أصابع الرجلين.

كيفية السجود و تفصيله

(مسأله ٨): الأحوط (٥) كون السجود (٦) على الهيئه المعهوده (٧)، وإن كان الأقوى كفايه (٨) وضع المساجد السبعه بأي هيئه

ص: ٣٣٢

- ١-١. قد عرفت المنع عنه. (المرعشى).
- ٢-٢. والظاهر توقّف صدق السجود على الاعتماد وإلقاء الثقل. (المرعشى).
- ٣-٣. والظاهر أنّه لا- يصدق إلّا مع إلقاء الثقل في الجملة على جميعها، فلا بدّ من اعتباره . (حسين القمّي). * وفي توقّفه على الاعتماد ولو في الجملة نظر . (السيستاني).
- ٤-٤. بل هو متعذّر أو متعسّر . (السيستاني).
- ٥-٥. لا يُترك. (جمال الدين الكلّيايگانی، البروجردی، الميلانی، المرعشى، السبزواری، حسن القمّي). * بل المتعيّن . (مهدى الشيرازي). * هذا الاحتياط لا يُترك . (الشاهرودي). * لا يُترك، خصوصاً في بعض الموارد ، كالانكباب على الوجه ، بل ومدّ الرجل أيضاً . (اللنكراني).
- ٦-٦. لا يُترك. (محمد الشيرازي).
- ٧-٧. المدار هو صدق السجود عرفاً عليه، والظاهر عدم الصدق كذلك بغير الهيئه المعهوده. (الآملی). * لا يجب الاستيعاب بالجبهه، بل الواجب منها ما يصدق على وضعه السجود عرفاً. (مفتی الشيعه).
- ٨-٨. فيه نظر . (حسين القمّي).

كان (١) مادام يصدق السجود، كما إذا ألصق صدره وبطنه بالأرض، بل ومدَّ رجله (٢) أيضاً (٣)، بل ولو انكبَّ (٤) على وجهه (٥) لاصقاً بالأرض مع وضع المساجد بشرط الصدق المذكور، لكن قد يقال (٦) بعدم الصدق (٧) وإنه من

ص: ٣٣٣

- ١ - ١. في إطلاقه إشكال، والأحوط الاقتصار على الهيئة المعهودة عند المتشرّعه. (آل ياسين). * لو سلّم صدق السجود على الانكباب على الأرض بالهيئة المذكورة في المتن أو غيرها، ولكن يمكن منع كفايه مثل هذا النحو من السجود، بل الواجب الاقتصار على الهيئة المعروفه المتعارفه عند الشرع والمتشرّعه. (كاشف الغطاء).
- ٢ - ٢. لا- يُترك الاحتياط بتركه، كما أنّ الظاهر عدم صدق السجود على الانكباب على الوجه. (الخميني). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (المرعشي).
- ٣ - ٣. هو وبعده بعيد جداً، فلا يُترك الاحتياط مطلقاً. (عبدالله الشيرازي). * أي على نحو الانفراج بينهما لآءن يصل صدره وبطنه ولو في الجملة إلى الأرض. (السيستاني).
- ٤ - ٤. الانكباب مُخِلٌّ بصدق السجود. (الفاني).
- ٥ - ٥. الظاهر عدم صدق السجده مع الانكباب. (الحائري). * الظاهر عدم صدق السجود في هذه الصورة، فمراعاة الاحتياط لازم. (البجنوردي).
- ٦ - ٦. الظاهر صدق هذه الدعوى، فلا يُترك الاحتياط المزبور. (الإصفهاني). * لا يبعد صدق هذا القول، فالاحتياط المذكور لازم. (الإصطهباناتي). * وهو الأظهر الحرّي بالقول، والحكم نظر العرف. (المرعشي). * وهو الصحيح. (السيستاني).
- ٧ - ٧. وهو الأظهر. (الكوه كَمَرِي). * وهو كذلك على الظاهر. (الشاهرودي). * وهو الصواب. (الرفيعي). * فالأحوط تركه. (محمدرضا الكلپايگانی، السبزواری). * الظاهر عدم الاجتزاء بهذه الهيئة. (زين الدين). * الظاهر صحّه هذا القول. (الروحاني).

حكم وضع الجبهة على موضع مرتفع

(مسألة ٩): لو وضع (٢) جبهته (٣) على موضع مرتفع (٤) أزيد من المقدار المغتفر كأربع أصابع مضمومات: فإن كان الارتفاع بمقدار لا يصدق معه السجود عرفاً جاز رفعها (٥) ووضعها (٦) ثانياً، كما يجوز

ص: ٣٣٤

- ١- ١. وهو كذلك على الظاهر. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * الظاهر صحّحه هذا القول. (الخوئي).
- ٢- ٢. من غير عمد في هذه المسألة والمسألة الآتية، وإن كان الوضع العمدى في الشقّ الأوّل من هذه المسألة غير مضرّ إذا لم يكن بعنوان الصلاة. (الخميني).
- ٣- ٣. أى من غير عمد، أو معه بشرط أن لا يكون بعنوان الصلاة. (اللنكراني).
- ٤- ٤. سهواً، أو عمداً بغير قصد الجزئية، وإلاّ بطلت للزياده. (الروحاني).
- ٥- ٥. بل يجب، ولا يجوز الجزّ في ما لو وضعها على المرتفع مطلقاً. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * بل يتعيّن على الأحوط. (الشاهرودى). * بل يتعيّن في غير صورته العمد على الأقوى، وفيها على الأحوط. (المرعشى). * الأحوط له أن يرفع جبهته ثم يضعها على موضع غير مرتفع، ولا يجزّها. (زين الدين). * صحّحه الصلاة في الفرض المزبور مبتيه على جريان قاعده «لا تُعاد» أثناء الصلاة، وقد مرّ الإشكال فيه، فلا يُترك الاحتياط، وممّا ذكر يظهر الإشكال في الصحّحه في الصورة الآتية. (تقى القمّي).
- ٦- ٦. بل هو المتعيّن، ولا يكفي الجزّ حينئذٍ على الأقوى. (آل ياسين). * الأقوى أن ذلك متعيّن. (الميلاني). * بل هو المتعيّن على الأقوى. (حسن القمّي).

- ١ - ١. جواز الجَرْ هنا محلّ إشكال، فالأحوط رفعها ووضعها على ما يصدق معه السجود. (البروجردى). * بل يرفع الجبهة ويضع (كذا في الأصل، والظاهر: يَضَعُهَا). (على موضع السجود. (الرفيعى). * محلّ إشكال. (أحمد الخونسارى). * الأحوط عدم الجَرْ في هذه الصورة. (عبدالله الشيرازى). * الظاهر عدم جواز الجَرْ في الفرض. (الشريعتمدارى). * فيه منع، كما تقدّم. (المرعشى). * فيه إشكال، والأظهر وجوب الرفع ووضع الجبهة على أرض غير مرتفعه، والأحوط إعادته الصلاة بعد إتمامها. (الخوئى). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالرفع والوضع ثانياً على نحو يصدق السجود عليه. (الآملى). * والأحوط تركه. (محمد رضا الكلبيكاني). * الأحوط وجوباً سحب الجبهة عن ذلك الموضع إلى موضع تحفظ فيه المسافه المذكوره، وإن لم يكن ذلك فالأحوط تدارك السجده والإتمام ثمّ الإعادة. (مفتى الشيعة).
- ٢ - ٢. وإن كان الأقوى جواز الرفع. (الجواهرى). * بل هو الأقوى. (الحكيم). * لا يُترك؛ لاحتمال اشتراط تساوى الموقف والمسجد فى السجود الواجب. (المرعشى).
- ٣ - ٣. بل هو الأقوى؛ لعين ما ذكره فى المتن. (البجنوردى). * بل هو الأقوى. (الحكيم، الشاهرودى). * بل هو الأظهر. (الميلانى). * بل الأقوى. (الآملى). * والأظهر جواز الرفع، وإن أمكن الجَرْ، وبه يظهر الحال فى بقيه المسأله وفى المسأله العاشره. (الروحانى). * بل هو المتعين، إلا إذا التفت إلى ذلك بعد تمام الذكر الواجب فإنّ الظاهر جواز الاكتفاء به حينئذٍ، وإن كان الجَرْ وإعادته الذكر أحوط، هذا فى الساهى، وأمّا المتعمّد فالظاهر بطلان صلاته. (السيستانى).

لصدق زياده(١) السجده(٢) مع الرفع، ولو لم يمكن الجَز(٣) فالأحوط الإتمام(٤) والإعاده(٥).

ص: ٣٣٦

١- ١. فى التعليل نظر؛ لإمكان دعوى انصراف مانعيه الزيادة إلى تكرار ما اعتُبر جزءاً فى الصلاه، لا ما هو أجنبى عنها ولو أتى بقصدها. (آقاضياء). * الزيادة عرفاً لا شرعاً، فيجوز الرفع، كما مرّ فى الركوع قبل الوصول إلى حدّه أو بعده، ومثله الكلام فى ما لو وضع جبهته على ما لا يصحّ السجود عليه كما فى المسأله العاشره. (كاشف الغطاء).

٢- ٢. على الأحوط . (السبزواري).

٣- ٣. أمّا إذا كان الوضع سهواً فيرفع جبهته ويضعها ثانيه على محلّ أنزلٍ وتصحّ صلاته . (الفانى).

٤- ٤. بعد تدارك السجده. (الحكيم، الآملی). * بل الأقوى الرفع والوضع، وإتمام الصلاه والإعاده . (الشاهرودى). * بأن يرفع رأسه ويأتى بالسجده، ويتمّ صلاته ويعيدها. (زين الدين). * بعد الرفع والوضع . (حسن القمى).

٥- ٥. بـل الأقـوى الإِتـمـام والإعـاده، والإِتـمـام بـأن يرفع الرأس، ثمّ يسجد سجده صحيحه، ثمّ يأتى بالباقي. (البجنوردى). * لا يبعد كفايه الإتيان بالذكر على هذا الحال وإتمام الصلاه معه . (السيستانی).

(مسألة ١٠): لو وضع (١) جبهته على ما لا يصح السجود عليه يجب عليه (٢) الجَرْ (٣)، ولا يجوز رفعها؛ لاستلزامه زياده (٤) السجده، ولا يلزم من الجَرْ ذلك، ومن هنا يجوز له (٥) ذلك مع الوضع على ما يصح أيضاً لطلب الأفضل أو الأسهل ونحو ذلك، وإذا لم يمكن إلا (٦) الرفع: فإن كان

ص: ٣٣٧

- ١- ١. من غير عمد. (المرعشى). * أى من غير تعمّد، وأمّا المتعمّد فالظاهر بطلان صلاته . (السيستاني).
- ٢- ٢. على الأحوط. (زين الدين).
- ٣- ٣. بل يجب الرفع إن التفت قبل الرفع، والإعادة إن التفت بعده، والتعليل المذكور محلّ النظر. (المرعشى). * بل يجب عليه الرفع والوضع ثانياً، ولو كان الالتفات بعد رفع الرأس وجبت إعادته السجده، والأحوط فى جميع ذلك إعادته الصلاه بعد إتمامها. (الخوئى). * بل الأحوط الرفع والوضع، والإعادة فى جميع صور المسأله . (حسن القمى). * وجوب الجَرْ مبنى على الاحتياط، فإن مقتضى حديث الحميرى جواز الرفع ما لم يستوِ جالساً، لكن مع ذلك لا يُترك الاحتياط بالإعادة؛ لعدم جريان قاعده «لا تُعاد» أثناء الصلاه. (تقى القمى). * فالأحوط وجوباً جَرْ جبهته بما لا يزيد عن أربع أصابع مضمومه. (مفتى الشيعه).
- ٤- ٤. على الأحوط . (السبزوارى).
- ٥- ٥. فيه إشكال؛ لاستلزامه الإخلال بالاستقرار المعتبر حال السجود . (السيستاني).
- ٦- ٦. بل الأقوى فى مثله الاقتصار بالإعادة فقط فى صورته الالتفات حال السجود؛ لعدم تماميه قاعده الاضطراب فى ترك الذكر فى حقّه، مع تمكّنه فى إتيانه فى هذه الصلاه جزماً. (آقاضياء).

الالتفات (١) إليه قبل تمام الذكر فالأحوط (٢) الإتمام (٣) ثم الإعادة، (٤) وإن كان بعد تمامه (٥) فلا اكتفاء به قوى (٦)، كما لو التفت بعد رفع

ص: ٣٣٨

- ١-١. سواء كان الالتفات قبل الذكر أم بعده الأحوط الرفع والوضع والإتمام والإعادة . (حسن القمى). * لا فرق بين أن يكون الالتفات إليه قبل تمام الذكر وبعده، فيرفع رأسه ويأتى بالسجدة، ويتم صلاته ويعيدها على الأحوط. (زين الدين).
- ٢-٢. لا يترك . (صدرالدين الصدر). * لا يترك فى الصورتين. (المرعى).
- ٣-٣. لا يترك الاحتياط فيه وما بعده . (الكوه كمرى). * بل الأقوى الرفع والوضع وإتمام الصلاة والإعادة . (الشاهرودى).
- ٤-٤. الظاهر عدم وجوب الإعادة. (الجواهرى). * لا- يترك الاحتياط بالإعادة فى كلتا الصورتين، والإتمام فى الصورة الأولى برفع الرأس ووضع الجبهة على ما يصح السجود ثم الإتيان بالباقي، كما تقدم فى المسألة السابقة. (البجنوردى). * والاكتفاء به قوى، كما فى الصورة التالية. (عبدالهاده الشيرازى). * إن لم يأت بالذكر وجب عليه الذكر، فيرفع رأسه ويسجد الثانية، والأحوط استحباباً فى صورته الارتفاع قبل الذكر الإعادة بعد إتمام الصلاة. (مفتى الشيعة). * لا يبعد كفايه الإتيان بالذكر على هذا الحال وإتمام الصلاة معه . (السيستانى).
- ٥-٥. الظاهر اتحاد حكم الصورتين، ولا يترك الاحتياط بالإعادة فى كليهما . (النائنى، جمال الدين الكليبايگانى).
- ٦-٦. بل لا يخلو من إشكال، لا سيما إذا اتفق ذلك فى السجدة معاً، وإن التفت إلى ذلك بعد رفع الرأس. (آل ياسين). * إذا كان عن نسيان، وأما العمد فيتعين الإعادة. (كاشف الغطاء). * مشكل، فلا يترك الاحتياط . (الفانى).

حكم تعذر السجود على الجبهة

(مسأله ١١): مَنْ كان بجبهته دُمْل أو غيره (٥): فإن لم يستوعبها وأمكن سجوده على الموضع السليم سجد عليه، وإلا - حفر حفيره (٦) ليقع السليم منها على الأرض. وإن استوعبها أو لم يمكن بحفر الحفيره أيضاً (٧) سجد على أحد الجبينين (٨)

ص: ٣٣٩

- ١- ١. الأحوط الإتيان بالسجده ثانياً، والإتمام ثم الإعادة، ولا يُترك. (حسن القمّي).
- ٢- ٢. لا يُترك. (محمد تقى الخونسارى، الإصطهباناتى، أحمد الخونسارى، عبدالله الشيرازى، الآملى، محمدرضا الغلپايگانى، الأراكى، تقى القمّي، اللكرانى). * لا يُترك فيهما. (البروجردى). * إن لم يكن الأقوى. (مهدى الشيرازى). * هذا الاحتياط لا يُترك. (الشاهرودى).
- ٣- ٣. لا يُترك. (الإصفهاني، الشريعتمدارى، السبزواري، محمد الشيرازى). * إن لم يكن أقوى فى الصورتين. (حسين القمّي). * لا يُترك، وكذا فى ما إذا التفت بعد رفع الرأس. (الميلانى).
- ٤- ٤. لا يُترك. (الحائرى، الحكيم). * لا يُترك فى ما إذا كان بعد تمامه قبل رفع الرأس. (الخمينى).
- ٥- ٥. أى ممّا يشترك معه فى عدم إمكان وضعه على الأرض، ولو من غير اعتمادٍ لتعذرٍ أو تعسرٍ أو تضرر. (السيستانى).
- ٦- ٦. لا ترتيب بينها وبين ما سبقها شرعاً، وكذا كل ما يفيد فائدتها. (السيستانى).
- ٧- ٧. لا يُترك الاحتياط بالجمع بين ما ذكر فى المتن وبين السجود الإيماني فى الصلاه المعاده. (تقى القمّي).
- ٨- ٨. بل عليهما والذقن جميعاً إن أمكن، وإلا - صلى مرّة على الذقن، ومرّة على الجبينين معاً إن أمكن، وإلا فعلى أحدهما بتقديم الأيمن مع إمكانه، ولو لم يسعه إلا صلاه واحده صلاها على الذقن ثم احتاط بقضائها. (حسين القمّي). * الأحوط أن يجمع بينه وبين الأيمن من الحاجبين. (الميلانى). * الأحوط الذى لا ينبغى تركه الجمع بينه وبين السجود على الذقن، مع تقديم الأيمن من الجبينين على أيسرهما مع الإمكان، وإن لم يمكن فالإتيان بصلاتين يؤتى فى كلّ منهما بواحدٍ من طرفى الاحتمال، وإن لم يمكن ذلك للضيق ونحوه فالسجود على الذقن ثم الاحتياط بقضاء الصلاه. (المرعشى). * بل الأحوط على أحدهما، والذقن جميعاً إن أمكن، والأصل أولاً على الذقن، والثانيه على أحد الجبينين، ولو لم يسعه إلا صلاه واحده صلاها على الذقن ثم احتاط بقضائها. (حسن القمّي). * والأظهر تعين السجود على الذقن، والأحوط الجمع بينه وبين السجود على أحد الجبينين بالترتيب المذكور فى المتن، ومع عدم إمكان الجمع فى صلاه واحده الأحوط تكرار الصلاه. (الروحانى). * ويجوز له وضع كليهما بعلاج كالحفيره أو نحوها، والمراد بالجبينين: ما يكتنف الجبهة بالمعنى الأخصّ ممّا لا يخرج عن حدّ الجبهة بالمعنى الأعمّ، أى السطح المستوى بين الحاجبين وقصاص الشعر، لا ما يكتنفها بمعناها الأعمّ. (السيستانى).

-
- ١- ١. تقديم اليمين قوًى. (الفيروز آبادى). * الأحوط الجمع بين السجود على أحدهما وبين السجود على الذقن بتكرار الصلاة. (الحائرى). * الأحوط الجمع بينه وبين السجود على الذقن، ولو لم يمكن الجمع ولو بتكرار الصلاة لم يبعد تقديم الثانى. (الخوئى).
- ٢- ٢. بل لا يُترك. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * لا يُترك، بل لا يخلو من قوّه. (آل ياسين). * لا يُترك. (محمد تقى الخونسارى، الإصطهباناتى، الآملی، الأراكى). * بل الأولى. (الشاهرودى). * لا- ينبغى تركه. (المرعشى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين).

تقديم (١) الأيمن (٢) على الأيسر، وإن تعذر (٣) سجد على ذقنه (٤)، فإن تعذر اقتصر (٥) على الانحناء

ص: ٣٤١

١- ١. لا يترك. (الحكيم).

٢- ٢. لا يترك هذا الاحتياط. (البنوردي).

٣- ٣. سجد على أحد الجانبين من أطراف الجبهة، مقدماً الأيمن على الأخط استجباً، فإن تعذر ذلك سجد على ذقنه، فإن تعذر ذلك فالأخط استجباً تقديم الحاجب ثم الأنف ثم غيره من أجزاء الوجه، فإن لم يتمكن وجب السجود بوضع مقدم الرأس ويومئ بالسجود رجاءً. (مفتي الشيعة).

٤- ٤. فإن تعذر السجود على الذقن سجد بأي موضع من مواضع وجهه، ثم بمقدم رأسه، ثم الانحناء. (الفاني). * تقدم الجبينين بالمعنى المتقدم على الذقن مبنى على الاحتياط، كما أن الأخط تقديم الذقن على الجبينين بالمعنى الآخر، ومع تعذر الجميع يضع شيئاً من وجهه على الأرض، ولو لم يمكن يومئ برأسه، وإلا فبعينه من غير حاجه إلى الانحناء. (السيستاني).

٥- ٥. بل يضع الوجه بقدر ما يمكن على الأرض. (الرفيعي). * إذا لم يكن وضع جزء من وجهه من الحاجب أو الأنف أو الخد ، بل جزء من مقدم رأسه. (عبدالله الشيرازي). * بل يضع جزءاً من وجهه على الأرض، الأنف أو الخد أو غيرهما، فإن تعذر أو ما ووضعه شيئاً على جبهته أو وجهه مع الإمكان. (زين الدين). * والأخط تحصيل هيئه السجود بوضع شيء من وجهه أو مقدم رأسه على ما يصح السجود عليه ، ومع التعذر يحصل ما هو أقرب إلى هيئه السجود. (اللكراني).

١- ١. الأحوط ضمّ الإيماء إليه أيضاً مع قصده في إتيانه بكلّ منهما ما في ذمّته؛ للتشكيك في صدق الميسور من السجود على مطلق انحناؤه، وهكذا الأمر في الفرع الآتي. (آقاضياء). * بل يسجد على أطراف الوجه ولو بحفر حفيره لتقع أطراف وجهه على الأرض، بل وإن لم يماسّ الأرض، وإن تعذّر ذلك فعلى ظهر الكفّ، ومع تعذّره فما أمكنه من الانحناء. (حسين القمّي). * مع وضع شيء من وجهه على ما يسجد عليه، والأولى تقديم الحاجب ثمّ الأنف، وإن تعذّر وضع الوجه بأجمعه وّضع شيئاً من مقدّم رأسه تحصيلاً لهيئته السجود. (البروجردى). * مع وضع الحاجب، ثمّ الأنف، ثمّ صفحه الخدّ، ثمّ مقدّم الرأس على الأحوط. (مهدي الشيرازي). * والأحوط أيضاً لو أمكن وضع شيء من وجهه على ما يصحّ السجود عليه. (عبدالهادي الشيرازي). * مع وضع شيء من وجهه على ما يصحّ السجود عليه، والأحوط تقديم الحاجب ثمّ الأنف، ثمّ غيره من أجزاء الوجه. (الحكيم، الآملي). * أي ما تحصل به هيئته السجود، والأحوط حينئذٍ أن يضع على الأرض شيئاً من خدّه أو مقدّم رأسه ونحو ذلك. (الميلاني). * مع وضع شيء من وجهه على ما يصحّ السجود عليه لو أمكن، فالأحوط بل الأولى أن يوميّ إيماءً للسجود. (البجنوردى). * والأحوط وضع شيء من وجهه على ما يصحّ السجود عليه. (الشريعتمداري). * الأحوط تحصيل هيئته السجود بوضع بعض الوجه أو مقدّم الرأس على الأرض، ومع التعذّر تحصيل ما هو الأقرب إلى هيئته. (الخميني). * الأظهر أن يضع شيئاً من أجزاء الوجه على المسجد، مقدّماً الحاجب على الغير من أجزاء الوجهيّة، ثمّ الأنف على غيره منها، وإن تعذّر فعلى أطراف الوجه ولو بحفر حفيره، وإن تعذّر فالانحناء الممكن، والأحوط الجمع بينه وبين الإيماء. (المرعشي). * بل وجب عليه الإيماء، والأحوط الجمع بين الأمرين. (الخوئي). * والأحوط ضمّ الإيماء بالرأس إليه رجاءً. (محمد رضا الكلبيكاني). * واضعاً شيئاً من وجهه على ما يصحّ السجود عليه. (السبزواري). * مع وضع شيء من وجهه أو مقدّم رأسه إذا لم يمكن الوجه احتياطاً. (محمد الشيرازي). * بل الأحوط أن يسجد على أطراف وجهه إن أمكن، وإن تعذّر فيسجد على مقدّم رأسه مع الإيماء بقصد أداء ما هو عليه في الواقع، وإن تعذّر فما أمكنه من الانحناء مع الإيماء. (حسن القمّي). * بل يجب الإيماء خاصّه في الفرض. (الروحاني).

(مسأله ١٢): إذا عجز عن الانحناء (١) للسجود انحنى بالقدر الممكن (٢)، مع رفع المسجد (٣) إلى

ص: ٣٤٣

- ١- ١. تقدّم الكلام فى جميع ما ذكره قدس سره هنا فى فصل القيام . (السيستاني).
- ٢- ٢. بل الأحوط الذى لا يُترك أن يجمع بين ما فى المتن والسجود الإيمائى بتكرار الصلاه. (تقى القمى). * إذا صدق عليه السجود، وإلا فيجب الإيماء خاصّه، وقد تقدّم الكلام فى بقيه المسأله فى مبحث القيام. (الروحانى).
- ٣- ٣. ووضع جبهته عليه على وجه يصدق السجود عليه. (البروجردى). * واضعاً للجبهة عليه باعتماد، محافظاً على ما وجب من الذكر والطمأنينه وغيرهما. (الخمينى). * ووضع الجبهة عليه مع رعايه الاعتماد والطمأنينه. (المرعشى). * على نحو يصدق عليه السجود، وإلا- اقتصر على الإيماء. (الخوئى). * واعتمادها عليه بحيث يصدق السجود عليه. (الآملى). * ومع ذلك يضع الجبهة عليه عند الإمكان، وإلا- فيجمع بين الإيماء والانحناء رجاءً. (محمد رضا الكلپايگانی). * ووضع الجبهة عليه دون العكس. (اللكراني).

جبهته (١) ووضع سائر المساجد في محالها، وإن لم يتمكّن من الانحناء (٢) أصلاً أو مأ برأسه، وإن لم يتمكّن فبالعينين، والأحوط (٣)

ص: ٣٤٤

-
- ١- ١. ووضع الجبهه عليه دون العكس . (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). * ووضعها عليه مع الإمكان، وكذا في ما يأتي. (صدرالدين الصدر). * ووضعها عليه . (الإصطهباناتي ، الفاني). * ووضعها عليه على الأحوط والأولى. (عبدالهادي الشيرازي). * فيسجد عليه معتمداً . (الحكيم، الشريعتمداري). * واضعاً جبهته عليه . (الشاهرودي). * بحيث يضع جبهته عليه . (الميلاني). * واضعاً جبهته عليه بحيث يصدق عليه السجود عرفاً. (البجنوردی). * ووضع الجبهه عليه . (أحمد الخونساري، حسن القمّي).
- ٢- ٢. تقدّم الكلام في هذه الصوره سابقاً. (المرعشي). * مرّ حكم جميع ذلك في مبحث القيام. (الخوئي).
- ٣- ٣. الذي لا يجوز تركه. (الفيروزآبادي). * لا يُترك . (الإصطهباناتي). * بل على الأفضل . (الفاني).

له (١) رفع المسجد (٢) مع ذلك إذا تمكّن من وضع الجبهه عليه (٣)، وكذا الأحوط (٤).....

ص: ٣٤٥

١- ١. بل لا يبعد وجوبه . (الشاهرودي). * لا يُترك لو لم يكن عَسراً. (المرعشي).

٢- ٢. يتعيّن عليه ذلك على الأحوط، فلا- يكتفى بالإيماء المجرد، وكذا وضع سائر المساجد مع الإمكان، فإن لم يتمكّن أوماً وغمض عينيه ورفع شيئاً يضعه على جبهته، كما تقدّم في فصل القيام، فإن لم يتمكّن كفاه الإيماء المجرد مع غمض العين. (زين الدين).

٣- ٣. من غير مشقّه. (الفيروزآبادي). * بل لا يبعد وجوبه في هذه الصورة، ويومئ بذلك، كما تقدّم. (النائني، جمال الدين الكليبايگاني). * أو وضعه عليها، كما مرّ غير مرّه. (آل ياسين). * بلا مشقّه. (الإصطهباناتي). * أو وضعه على الجبهه. (الفاني). * وإلاّ وضع ما يصحّ السجود عليه على جبهته. (عبدالله الشيرازي). * وجوب وضع الجبهه إنّما هو في صورته السجده على الهيئه المتعارفه، فلا يشمل دليله حال الإيماء الذي هو البدل، ودليل البدليه لا يدلّ على ذلك. (الشريعتمداري).

٤- ٤. وإن كان الظاهر عدم الوجوب. (الحكيم). * لا- بأس بتركه. (الفاني). * غير لازم؛ لأنّ الإيماء بدل عنها. (عبدالله الشيرازي). * لا بأس بتركه إذا لم يمكن له تحصيل بعض المراتب الميسوره من السجود، ومع إمكانه يجب وضع ما يتمكّن من المساجد في محالّها على الأقوى. (الخميني). * يجوز تركه بعد فرض بدليّه الإيماء عن السجود لا عن خصوص وضع الجبهه. (المرعشي). * الأولى. (السبزواري). * الظاهر عدم وجوبه. (حسن القمّي). * لا بأس بتركه بعد كون الإيماء بدلاً عن السجود، لا عن خصوص وضع الجبهه، وبعد كون المفروض عدم التمكّن من الانحناء أصلاً فلا يمكن له إيجاد شيء من مراتب السجود. (اللكراني).

وضع (١) ما يتمكّن (٢) من سائر المساجد في محالّها، وإن لم يتمكّن من الجلوس أو مأ برأسه، وإلاّ فبالعينين، وإن لم يتمكّن من جميع ذلك ينوى (٣) بقلبه جالساً أو قائماً إن لم يتمكّن من الجلوس، والأحوط الإشارة باليد ونحوها مع ذلك.

حكم ما لو حرّك إبهامه أو باقى المساجد فى حال الذكر

(مسأله ١٣): إذا حرّك إبهامه فى حال الذكر (٤) عمداً أعاد الصلاه (٥)

ص: ٣٤٦

-
- ١- ١. والأولى . (الكوه كمرى). * بل الأولى . (محمد الشيرازى).
 - ٢- ٢. الأقوى عدم وجوب ذلك؛ إذ الإيماء بدل عن السجود، لا عن وضع الجبهه فقط. (البروجردى).
 - ٣- ٣. على الأحوط. (تقى القمى).
 - ٤- ٤. لو كان ناوياً جزئيه وكانت الحرکه مخرجه له عن الاستقرار فالأقوى وجوب الإعاده. (النائنى ، جمال الدين الكلپايگانى).
 - * إذا حرّكه عن موضعه بنحو ينافى الاستقرار فى المسجد، فلا تنافى الحرکه القليله وهو ثابت فى موضعه. (زين الدين).
 - ٥- ٥. والأقوى كفايه إعاده الذكر . (الفسانى). * على الأقوى فى صورته جزئيه الذكر فى تلك الحال، وكون منافاه الحرکه للطمأنينه والاستقرار معلوماً. (المرعشى).

١ - ١. هذا الاحتياط غير لازم، والحكم كالسهو. (الجواهرى). * وإن كان الأقوى كفايه إعادته فى حال عدم التحريك. (الإصفهاني). * الأقوى وجوب الإعادة مع الإخلال بالاستقرار فى حال اشتغاله بالذكر. (الشاهرودى). * لأنّه ليس بجزء، والفرض إتيانه بقصد الجزئية، فهو زياده عمدية، لكن لا يخفى أنّ أمثال ذلك من قبيل النقص لا الزيادة؛ لأنّ مرجعه إلى قصد الشرط، فلا دليل على البطلان لو تدارك. (الشريعتمدارى). * فى صورته كون المنافاه احتمالياً. (المرعشى). * بعد تدارك الذكر وإتمام الصلاة. (محمد رضا الكليايگاني). * إذا كان فى حال الذكر الواجب وكانت الحركة بنحو تنافى الاستقرار المعتبر أعاد الصلاة على الأظهر، وإن كان فى حال الذكر المستحب، وإن كان قاصداً للجزئية لا يجب الإعادة. (الروحاني). * إذا كان مخالفاً بالاستقرار المعتبر فى السجود، وفى هذه الصورة تجب الإعادة احتياطاً ولو كان التحريك فى غير حال الذكر، ومنه يظهر حكم تحريك سائر المساجد. (السيستاني).

٢ - ٢. بقصد ما فى الذمّة؛ لاحتمال عدم دخله فى جزئيتها، بل كان مأخوذاً فى محلّ اعتباره. (آفاضياء). * احتياطاً. (الحكيم، حسن القمى). * احتياطاً ورجاءً. (الخمينى). * بناءً على استقلال الطمأنينه بالمطلوبيه، أو بعض المحتملات الأخر، وإلا فالأولى إعادته بالرجاء. (المرعشى). * على الأحوط. (الخوانسارى، الروحاني). * بقصد ما فى الذمّة. (الآملى). * رجاءً. (محمد رضا الكليايگاني). * ويأتى بالذكر من باب الاحتياط والقربة. (زين الدين). * وأعاد الصلاة احتياطاً، ومما ذكر يظهر الحال فى الصورة الآتية. (تقى القمى). * أعاد الذكر على الأحوط من غير عمدٍ، ولا بأس بتحريك مواضع السجود السبعة فى غير حال الذكر، بل ولا بأس برفعها ووضعها ثانية ما عدا الجبهة. (مفتى الشيعة). * على الأحوط الأولى. (السيستاني).

سائر المساجد، وأما لو حرّك أصابع يده (١) مع وضع الكفّ (٢) بتمامها فالظاهر عدم البأس به (٣)؛ لكفايه (٤) اطمئنان بقيّه الكفّ (٥). نعم، لو

ص: ٣٤٨

-
- ١-١. على المختار من لزوم الاستيعاب في اليدين تحريكها، كتحرّيك إبهام الرجل. (الروحاني).
 - ٢-٢. لا يُترك الاحتياط بإعادة الصلاة مع العمد، وبإعادة الذكر احتياطاً مع السهو. (زين الدين).
 - ٣-٣. فيه نظر. (حسين القمّي). * بل لا يخلو من البأس، بناءً على ما هو الأحوط من استيعاب باطن الكفّين في الوضع، كما مرّ. (آل ياسين). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (تقي القمّي).
 - ٤-٤. على القول بكفايه المسمّى، وأما على المختار من الاستيعاب فالظاهر عدم الكفايه. (الشاهرودي). * فيه إشكال، و مرّ أنّ الأحوط الاستيعاب العرفي. (حسن القمّي).
 - ٥-٥. في التعليل نظر. (السيستاني).

سجد (١) على خصوص الأصابع (٢) كان تحريكها (٣) كتحرّيك إبهام الرجل.

(مسألة ١٤): إذا ارتفعت الجبهة قهراً من الأرض قبل الإتيان

ص: ٣٤٩

- ١- ١. تقدّم الإشكال في كفايه السجود على خصوص الأصابع . (النائني، جمال الدين الكلّيايگاني). * في ما يكفي فيه السجود عليه، كما في حال الاضطراب . (اللكراني).
- ٢- ٢. قد مرّ المنع من السجود على خصوص الأصابع . (الحائري). * قد مرّ الإشكال في أصل صحّة السجود على خصوص الأصابع . (الإصطهباناتي). * تقدّم أنّه محلّ إشكال . (البروجردى). * لعجزه عن استيعاب تمام الكفّ . (عبدالهادي الشيرازي). * قد مرّ عدم كفايه وضع الأصابع فقط . (الشاهرودى). * فيما جاز له ذلك، وتقدّم أنّ الأقوى عدم جوازه في حال الاختيار . (الميلاني). * تقدّم عدم كفايه خصوص الأصابع، وأنّه يجب استيعاب باطن الكفّ عرفاً . (البجنوردى). * لكنّ السجده على خصوص الأصابع محلّ إشكال . (الشريعتمدارى). * مرّ أنّه لا يجوز . (الفانى). * في ما إذا كان تكليفه وضع خصوصها، وأمّا في حال الاختيار فقد مرّ الاحتياط . (الخميني). * بناءً على صحّته، وكون وظيفته ذلك، وقد تقدّم التأمل فيه . (المرعشى). * مرّ الإشكال في كفايته . (الخوانساري). * تقدّم وجوب الاحتياط في تركه اختياراً . (السبزواري). * في الكفايه نظر، بل منع . (تقى القمّي). * تقدّم الإشكال في كفايته في حال الاختيار . (السيستاني).
- ٣- ٣. بأجمعها، وإلا فتحرّيك بعضها غير قاذح، كما مرّ . (المرعشى).

بالذكر: فإن أمكن حفظها(١) عن الوقوع ثانياً حسب سجده(٢) فيجلس، ويأتى بالأخرى إن كانت الأولى، ويكتفى بها(٣) إن كانت الثانية(٤)، وإن عادت(٥) إلى الأرض قهراً فالمجموع(٦) سجده(٧).

ص: ٣٥٠

- ١- ١. مع التفاته حال وقوعه بترك ذكره في الاكتفاء به تأمل، بل تجب إعادته الصلاة من جهة اضطراره بترك الذكر في شخص الفرد، لا- في طبيعته، وإن كان فحوى إطلاق كلماتهم في نظائره جواز الاقتصار به، ولكن القواعد غير مساعده له فيه، والنظائر كما أشرنا إليه سابقاً أيضاً. (آقاضياء). * تحقق السجده بضرب الرأس على الأرض ورفعها بلا قرار محل منع، فلا يحسب سجده وإن تمكّن من حفظها عن الوقوع ثانياً، نعم، الأحوط إعادته الصلاة بعد الإتمام. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٢- ٢. إذا تحقق السجود عرفاً، وإلا أتى بالسجده، وعلى التقديرين يحتاط بإعادته الصلاة. (حسين القمي). * فيه تأمل، فلا يُترك الاحتياط. (الإصطهباناتي). * لا- يخلو من إشكال، فالأحوط الإتمام ثم الإعادة. (المرعشي). * الاحتساب يتوقف على صدق عنوان السجود الشرعي. (تقي القمي).
- ٣- ٣. لا يُترك الاحتياط بالإتمام والإعادة. (الحكيم، الآملي).
- ٤- ٤. ويعيد الصلاة بعد أن يتمها على الأحوط. (زين الدين).
- ٥- ٥. المعاده أجنيبه عن الأولى، فلا مجال لتدارك الذكر فيها. (تقي القمي).
- ٦- ٦. في إطلاقه تأمل؛ إذ ربّما يكون الفصل بين الوقوعين بمقدار لا- يحسب عرفاً من تبعات سابقه، بل كان محسوباً وصفاً مستقلاً، كما لا- يخفى. (آقاضياء). * إن قيل بتحقيق السجده بالأولى ولو بلا- ذكر فالثانيه لغو، وإلا فالسجده دون المجموع. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٧- ٧. في غير صورته زياده الارتفاع. (عبدالله الشيرازي).

۱- ۱. إذا ارتفعت قبل الطمأنينه، والأحوط الإعادة مطلقاً. (حسين القمى). * والعود القهرى أمر زائد لا يضر بالصحة، وعليه فلا يقصد الجزئيه فى إتيانه بالذكر. (الميلانى). * فيه تأمل، بل الظاهر أنّهما اثنتان، فالأحوط الإتيان بالذكر رجاءً، والثانيه زائده لا تحتسب من الصلاه. (الروحانى). * العود القهرى ليس متمماً للسجده، بل هو أمر زائد عليها، فلا يقصد الجزئيه بالذكر. (السيستانى).

۲- ۲. ويحتاط مطلقاً، وإن عادت الجبهه بالإعاده بقصد القربه المطلقه. (الفيروزآبادى). * لزوم الذكر محلّ إشكال، فالاحتياط لا يُترك بإتيانه بقصد القربه. (الحائرى). * إتيانه بقصد الوجوب محلّ تأمل، فلا يُترك الاحتياط بإتيانه بقصد القربه. (الإصطهباناتى). * ويحتاط بإعاده الصلاه فى صورتين. (مهدى الشيرازى). * رجاءً. (الكوه كمرى، عبدالهادى الشيرازى، السبزوارى). * والأحوط الإعادة بعد الإتمام. (الحكيم). * بقصد القربه المطلقه. (الشاهرودى، حسن القمى). * بقصد القربه على الأحوط. (البجنوردى). * رجاءً، وينبغى الاحتياط بالإعاده. (المرعشى). * على الأحوط، ولا يبعد أن لا يكون العود متمماً للسجده. (الخوئى). * والأحوط الإعادة بعد الإتمام. (الآملى).

۳- ۳. الأحوط الإعادة فى هذه الصورة وفى الصورة السابقه. (البجنوردى). * الأحوط أن يرفع رأسه ويسجد الثانيه، ثم يعيد الصلاه. (الحكيم). * الأحوط يرفع رأسه ويسجد الثانيه ثم يعيد الصلاه. (الآملى). * فيرفع رأسه منها ثم يسجد الثانيه، ويتم صلاته ثم يعيدها على الأحوط. (زين الدين).

(مسألة ١٥): لا بأس (١) بالسجود على غير الأرض ونحوها مثل الفراش في حال التقية، ولا يجب (٢) التفصّي عنها (٣) بالذهاب إلى مكان آخر (٤)، نعم، لو كان في ذلك المكان مندوحه بأن يصلّي على الباريه أو نحوها ممّا يصحّ السجود عليه وجب اختيارها (٥).

ص: ٣٥٢

- ١- ١. الالتزام بكون التقية مجزيه مشكل؛ لعدم وفاء الدليل به، فلا يُترك الاحتياط. (تقى القمي).
- ٢- ٢. فيه إشكال. (الشاهرودي).
- ٣- ٣. في عدم وجوب التفصّي في غير المنصوصات بالخصوص إشكال، نعم، فيها أمكن الاكتفاء بها حتّى مع التمكن؛ لتنزيل إطلاق ترخيصها على الغالب من تمكّنهم على التفصّي المزبور. (آقاضياء). * الأحوط التفصّي إن لم يكن نفس التفصّي مخالفاً للتقية، أو موجباً للضرر. (حسين القمي). * في غير المنصوصات محلّ إشكال. (أحمد الخونساري). * في خصوص المنصوصات، وأمّا في غيرها فيجب التفصّي عنها إلى مكان آخر. (الآملی). * الأحوط التفصّي في المقام مع الإمكان ولو بتكرار الصلاة في غير مورد الحرج، نعم، لا يجب في المنصوصات. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٤- ٤. أو تأخير الصلاة ولو بالإتيان بها في هذا المكان بعد زوال سبب التقية. (السيستاني).
- ٥- ٥. على الأحوط. (عبدالهادي الشيرازي). * وإنما يجزى السجود على غير الأرض ونحوها في مورد التقية إذا كانت التقية لا تتأدى إلّا بذلك. (زين الدين).

(مسألة ١٦): إذا نسي السجدين أو إحداهما وتذكر قبل الدخول في الركوع وجب العود إليها، وإن كان بعد الركوع مضى إن كان المنسي واحده، وقضاها بعد السلام (١)، وبطل الصلاة (٢). إن كان [المنسي] اثنتين (٣)، وإن كان في الركعة الأخيره يرجع ما لم يسلم (٤)، وإن تذكر بعد السلام بطلت الصلاة (٥). إن كان المنسي

ص: ٣٥٣

- ١- ١. وسجد سجدتي السهو. (الإصفهاني، عبد الهادي الشيرازي، الخميني). * ويسجد سجدتي السهو. (الإصطهباناتي). * مع سجدتي السهو. (مهدى الشيرازي، عبدالله الشيرازي، المرعشي). * مع الإتيان بسجدتي السهو. (السبزواري).
- ٢- ٢. ولا يمكن التدارك بإلغاء الركوع على الأحوط. (السيستاني).
- ٣- ٣. يعني من ركعه واحده. (حسين القمي).
- ٤- ٤. بل يرجع، وإن سلم ما لم يأت بالمنافي على الأقوى، كما ستعرف تفصيله في ما يأتي. (آل ياسين). * بل يرجع، وإن سلم ما لم يأت بالمنافي على الأقوى. (حسن القمي).
- ٥- ٥. صحت إن لم يصدر منه ما يبطل الصلاة عمداً أو سهواً، فيأتي بالسجدين وما يترتب عليهما، ولكن الأولى والأحوط إعادته الصلاة. (الفيروزآبادي). * الأحوط في صورته عدم صدور المنافي مطلقاً الإتيان بالسجدين والتشهد والتسليم، ثم بسجدتي السهو للتشهد، وسجدتي السهو للتسليم، ثم إعادة الصلاة، وإن نسي سجده واحده فالأحوط الإتيان بها بقصد ما في الذمه، ثم التشهد والتسليم، ثم يسجد سجدتي السهو بقصد ما في الذمه، وأخريين من جهه السلام؛ لاحتمال وقوعه في غير المحل. (الحائري). * مع صدور المنافي سهواً، وإلا فيتدارك؛ لوقوع السلام في غير محله. (آقاضياء). * هذا إذا تذكر بعد الإتيان بما يفسد الصلاة عمداً وسهواً كالحادث، وأما قبل ذلك فلا يبعد وجوب الرجوع وتدارك السجدين، ثم التشهد والتسليم، وإن كان الأحوط مع ذلك إعادته، بل لا يترك الاحتياط. (الإصفهاني). * إذا كان التذكر بعد إتيان المنافي عمداً وسهواً، وأما بدون ذلك فالأولى أن يرجع ويأتي بالسجدين والتشهد والتسليم، وسجدتي السهو مرتين ثم إعادة الصلاة. (محمدتقي الخونساري، الأراكي). * وإن كان الأحوط استحباباً في الصورة الأولى إتيان السجدين والتشهد والسلام وسجدتي السهو ثم إعادة الصلاة، وفي الصورة الثانية إتيان السجده بقصد ما في الذمه، ثم التشهد والتسليم وسجدتي السهو بقصد ما في الذمه. (الكوه كمرى). * الأحوط في صورته التذكر قبل فعل المبطّل عمداً وسهواً الإتيان بالسجدين، ثم بالتشهد ثم بالتسليم بقصد الاحتياط، ثم يسجد سجدتي السهو احتياطاً مرتين: مره للتشهد، وأخرى للتسليم السالفين، ثم إعادة الصلاة. كما أن الأحوط في ما إذا كان المنسي سجده واحده الإتيان بها بقصد ما في الذمه من دون تعيين للقضائيه وغيرها، ثم التشهد ثم التسليم، ثم يسجد سجدتي السهو مرتين: مره بقصد ما في الذمه من كونهما لنسيان السجده أو لزياده التشهد الأول، وأخرى للتسليم الأول احتياطاً؛ لاحتمال وقوعه في غير المحل. (الإصطهباناتي). * سيأتي أن الأقوى هو الصّحّه والتدارك، ويأتي حكم الواحد أيضاً. (البروجردى). * إذا تذكر بعد إتيان المنافي عمداً وسهواً، وإلا رجع وأتى بهما وبما بعدهما وسجد للسهو، وإعادة الصلاة على الأحوط. (مهدى الشيرازي). * الأقرب عند عدم المنافي العود والإتيان بالسجدين أو السجده والتشهد والتسليم، ثم سجدتي السهو، ولو كان المنسي سجدتين فالأحوط إعادة الصلاة. (عبد الهادي الشيرازي). * الأقوى عدم البطلان ووجوب التدارك، كما سيأتي في الخلل، وإن كان الأحوط إعادة الصلاة مع ذلك. (الشاهرودي). * ليس على إطلاقه، والتفصيل موكول إلى مسائل الخلل.

(الميلاني). * بناءً على كون السلام مُخرجاً، وإلا فيرجع ويأتي بهما، ويأتي بالباقي، ويسجد سجدة سهو للزيادات، هذا إذا لم يأت بالمنافي بعد السلام، ولكن الأحوط إعادة الصلاة مع ذلك. (البجنوردي). * الأحوط في صورته عدم إتيان المنافي وجوب الرجوع وتدارك السجدين، وإتمام الصلاة ثم الإعادة. (أحمد الخونساري). * مع إتيان المنافي العمدي والسهوي، وإلا فالأحوط الرجوع والتدارك وإعادة الصلاة. (عبدالله الشيرازي). * بل يأتي بالسجدين ويؤتم الصلاة، ويسجد سجدة السهو للتسليم في غير محلّه. (الفاني). * الأحوط قبل صدور المنافي عمداً وسهواً الرجوع وتدارك السجدين، ثم التشهد والتسليم، ثم إعادة الصلاة. (الخميني). * الأحوط في صورته التذكّر وعدم صدور المنافي العمدي والسهوي الإتيان بالمنسيين، ثم التشهد ثم التسليم، ثم سجدة السهو للتشهد السابق، وأيضاً للتسليم السابق كذلك، ثم إعادة الصلاة. (المرعشي). * الأقوى التفصيل بين ما إذا تذكّر قبل الإتيان بالمنافي العمدي والسهوي فتصح، ويتدارك والحال هذه السجدين، ثم التشهد والتسليم، وبين ما إذا تذكّر بعد حصول المنافي فتجب عليه إعادة الصلاة، وإن كان الأحوط في الصورة الأولى أيضاً الإعادة. (الأملي). * مع المنافي عمداً وسهواً، وإلا فالأقوى صحته، فيرجع إلى السجدين ويؤتم الصلاة، ثم يسجد سجدة السهو لكل واحد من التشهد والسلام الزائدين، والأحوط إعادة الصلاة أيضاً. (محمدرضا الكلبايگاني). * يأتي التفصيل في المسألة (١٥) من فصل الخلل. (السبزواري). * تراجع المسألة الخامسة عشر والمسألة الثامنة عشر في فصل الخلل في الصلاة. (زين الدين). * إن كان أتى بالمنافي، وإلا أتى بهما وأعاد التشهد والسلام، وسجد للسهو. (محمد الشيرازي). * لا وجه للبطلان مع إمكان التدارك، كما هو المفروض، نعم، يشكل الالتزام بالصحة في جميع الصور المذكورة؛ للإشكال في جريان قاعده «لا تُعاد» أثناء الصلاة، فلا يُترك الاحتياط بالإعادة على الإطلاق. (تقي القمي). * بل صحّت، ويجب العود لإتيانهما، ثم التشهد والسلام ما لم يأت بما يكون مطلق وجوده مبطلاً للصلاة، كالحدث والاستدبار والفصل الطويل، وكذلك إذا كان المنسي سجده واحده. (الروحاني). * إذا ذكر قبل الإتيان بالمنافي رجع وأتى بهما، وتشهد وسلم، ثم سجد سجدة السهو للسلام الزائد. وكذا من نسي إحداهما أو التشهد أو بعضه ثم سلم وتذكّر قبل الإتيان بالمنافي بقصد القربه من دون التعرّض للأداء والقضاء، ثم يتشهد ويسلم على الأحوط وجوباً. وإن تذكّر بعد الإتيان بالمنافي عمداً وسهواً بطلت صلاته لمن نسي السجدين حتّى سلم، وتصحّ صلاته وعليه قضاء المنسيّ والإتيان بسجدة السهو لمن نسي إحدى السجدين أو التشهد أو بعضه. (مفتي الشيعه). * بل تصحّ، ويجب التدارك مع عدم الإتيان بما ينافي الصلاة مطلقاً ولو سهواً، كالحدث، ويسجد سجدة السهو للسلام الزائد على الأحوط، ولو تذكّره بعد الإتيان بالمنافي: فإن كان المنسيّ سجدين بطلت الصلاة، وإن كان واحده قضاها، على ما سيأتي في بحث الخلل. (السيستاني). * البطلان إنّما هو في ما إذا تذكّر بعد السلام وبعد الإتيان بالمنافي عمداً وسهواً، وأمّا قبله فالظاهر صحّته الصلاة ولزوم العود إلى السجدين، كما إذا تذكّر قبل السلام. (اللكراني).

- ١- ١. بل تصحّ، ويجب التدارك ما لم يحصل المنافي، وبذلك يظهر حكم نسيان السجده الواحد. (الخوئي).
- ٢- ٢. بل الأحوط الإتيان بالمنسي، واحده كانت أم اثنتين لا بقصد الأداء والقضاء، والتشهد والتسليم بعده وسجدات السهو، بل وإعادته الصلاه في ما [لو] كان المنسي اثنتين. (حسين القمي). * وسجد سجدتي السهو. (عبد الهادي الشيرازي، الخميني). * بل الأقوى تداركها، وإن كان الأحوط الإتيان بها بقصد ما في الذمه ثمّ التشهد ثمّ التسليم رجاء. (الشاهرودي). * قد ظهر ممّا ذكرنا لزوم تداركها بناءً على عدم كون السلام حينئذٍ مخرجاً، وإتمام الصلاه مع سجدات السهو، كما تقدّم، والأحوط أن يرجع ويأتى بها بقصد ما في الذمه. (البجنوردی). * الأحوط الإتيان بها بقصد ما في الذمه، والتشهد والسلام وسجدتي السهو بقصد ما في ذمته من نقص السجده، أو زياده السلام. (عبد الله الشيرازي). * والأحوط الإتيان بها بقصد ما في الذمه، مع سجدتي السهو مرتين: مرّة بقصد ما في الأعمّ من كونهما لنسيان السجده أو لزياده التشهد الأول، وأخرى لاحتمال وقوع التسليم الأول في غير المحلّ. (المرعشي). * إن تذكّر بعد المنافي، والأحوط إعادته الصلاه بعد سجدتي السهو، وأما قبله فليسجد بقصد ما في الذمه، ويتشهد ويسلم ويسجد سجدتي السهو بقصد ما في ذمته؛ من جهه فوت السجده، أو السلام في غير محله. (محمد رضا الكلبيكاني).

حكم ما لا تستقر على المساجد

(مسألة ١٧): لا يجوز الصلاة على ما لا تستقر (١) المساجد عليه (٢)، كالقطن المندوف، والمخذه من الريش، والكومه من التراب الناعم، وكدائس الحنطة ونحوها (٣).

حكم العاجز عن الانحناء بين وضع اليدين على الأرض و وضع المسجد على الجبهه

(مسألة ١٨): إذا دار أمر العاجز عن الانحناء التأم للمسجد بين وضع اليدين على الأرض وبين رفع ما يصح السجود عليه (٤) ووضعه (٥) على الجبهه (٦).

ص: ٣٥٨

- ١- ١. ولم تستقر بالوضع. (الخميني). * ينبغي التقيد بعدم حصول الاستقرار في حال الذكر. (المرعشي).
- ٢- ٢. إلا إذا استقر بمقدار الذكر الواجب. (محمد الشيرازي).
- ٣- ٣. وإذا استقرت المساجد عليه بعد الوضع والتمكين صحت صلاته عليه، وعليه أن يراعى حال الاستقرار والطمأنينه في سجوده وذكره وبقية واجباته. (زين الدين).
- ٤- ٤. قد مرَّ أنَّ الأحوط بل الأقوى وضع الجبهه عليه، لا وضعه عليها. (المرعشي).
- ٥- ٥. بل وضع الجبهه عليه. (الشاهرودي).
- ٦- ٦. والأحوط ضمَّ الإيماء إلى كلِّ منهما بقصد إتيان كلِّ واحد منهما بقصد ما في الذمّه، لا بقصد الجزئيّه؛ تحصيلاً للجزم بالفراغ بعد احتمال عدم انطباق قاعده الميسور على هذا المقدار، والتشكيك فيه اجتهاداً. (آقاضياء). * تقدّم أنَّ الواجب وضع الجبهه عليه، لا وضعه على الجبهه. (الكوه كمرى). * بل وضعها عليه، ففرض المسأله إنّما هو في مَنْ وجب عليه السجود برفع المسجد ودار أمره بين أن يضع يديه على الأرض أو يرفع ذلك بيده ويضع جبهته عليه، والأقوى حينئذٍ تقديم الثاني إن صدق عليه عنوان السجود على الأرض، وإلاّ كانت وظيفته الإيماء، على ما تقدّم. (الميلاني). * بل وضع الجبهه عليه. (أحمد الخونساري، حسن القمي). * إذا تحقّق بعض مراتب السجود، وإلاّ فعند الإيماء لا يجب وضع الأعضاء على الأرض كي يتحقّق الدوران. (عبدالله الشيرازي). * بل العكس. (السبزواري).

- ١ - ١. في ما إذا كان الرفع والوضع موجباً لتحقيق بعض مراتب السجود، كما هو المفروض، حيث إنه صورته العجز عن الانحناء التام، وفي غير ما هو المفروض يتعين الإيماء، كما مرّ. (اللكراني).
- ٢ - ٢. مراعيّاً لوضع الجبهة على ما يصحّ السجود عليه، لا وضعه على الجبهة. (الحائري). * لا يخلو إطلاقه من تأمل. (آل ياسين).
- * هذا صحيح إن كان المفروض في الدوران وضع الجبهة على ما يرفع بحيث يتحقق بعض مراتب السجود، وإلاّ - فقد مرّ أنّ الواجب هو الإيماء، ومعه لا - يجب وضع اليد. نعم، مرّ أنّ الأحوط ضمّ الوضع على الجبهة إليه. (البروجردى). * الأحوط الجمع بينهما وتكرار الذكر مع كلّ منهما. (مهدي الشيرازي). * إذا تحقّق مسمّى السجود، وإلاّ فلا يجب واحد منهما، وإن كان الثاني أحوط. (الحكيم). * إن فرض تحقّق بعض مراتب السجود، وإلاّ فالواجب الإيماء، ولا يجب معه شيء، لا وضع اليد، ولا الوضع على الجبهة. (الشريعتمداري). * إن كان الانحناء بمقدارٍ يصدق معه السجود فالأقوى تقديم الثاني، أي رفع ما يصحّ السجود عليه باليد ووضع الجبهة عليه، وإن لم يكن كذلك فالمعتبر هو الإيماء، ولا يعتبر معه رفع المسجد، ولا وضع اليد على الأرض وإن كان أحوط. (الفاني). * مع كون الدوران بين السجدة الناقصة بوضع الجبهة على الأرض المرتفعة زائداً على التحديد الشرعي، وأمّا مع العذر عن السجدة ولو ببعض مراتبها الميسورة فقد مرّ عدم لزوم وضع سائر المساجد والاجتزاء بالإيماء، وأنّ الأحوط ضمّ الوضع على الجبهة إليه. (الخميني). * قد مرّ أنّ الأحوط الجمع بينه وبين الإيماء أيضاً. (المرعشي). * بل الظاهر أنّّه إذا تمكّن من رفع المسجد ووضع الجبهة عليه بحيث يصدق عليه السجود تعيّن ذلك، وإلاّ وجب الإيماء، كما مرّ. (الخوئي).
- * لا يترك الاحتياط بالتكرار مع ضمّ الإيماء إليهما. (الآملي). * مع صدق السجدة عليه بأن كان من وضع الجبهة على ما يصحّ السجود عليه، لا العكس، فالأحوط الجمع بين ما أمكنه والإيماء. (السبزواري). * إذا تحقّق مسمّى السجود، وإلاّ فلا يجب واحد منهما، بل وجب الإيماء. (حسن القمي). * الأظهر أنّه إن تمكّن من رفع المسجد ووضع الجبهة عليه مع صدق السجود عليه تعيّن ذلك، وإلاّ انتقل الفرض إلى الإيماء. (الروحاني). * الأحوط وجوباً رفع المسجد ووضع الجبهة عليه إن أمكن، وإلاّ وضعت التربة ونحوها على الجبهة. (مفتي الشيعه). * إذا تمكّن من الانحناء بما يصدق معه السجود عرفاً لزمه ذلك، وإن توقّف على رفع المسجد بكلتا اليدين أو إحداهما لوضع الجبهة عليه، وأمّا إذا لم يتمكّن من الانحناء بالحدّ المذكور فوظيفته الإيماء، ومعه لا - يجب وضع الجبهة على ما يصحّ السجود عليه، ولا - وضع اليدين على الأرض، وإن كان ذلك أحوط، كما مرّ. (السيستاني).

- ١- ١. بل ليضع جبهته عليه مع الإمكان، ولا يُترك الجمع بين ذلك وبين وضع اليدين على الأرض، وتكرار ذكر السجده فيهما بداعي الاحتياط . (حسين القمّي).
- ٢- ٢. والاكتفاء بالانحناء لا يخلو من قوّه. (عبدالهادي الشيرازي). * بل وضع جبهته عليه بحيث يصدق عليه السجود، كما تقدّم، وإن لم يتمكّن من ذلك أوماً إيماءً. (البجنوردی). * مع مراعاة وضع الجبهة عليه إن أمكن، وإلاّ-حوط ضمّ الإيماء إليه رجاءً. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٣- ٣. مع صدق عنوان السجده يتعين السجود، ومع عدم إمكانها تصل النوبة إلى الإيماء، فلا مجال للتخيير المذكور في كلامه. (تقى القمّي).
- ٤- ٤. والأحوط التكرار. (النائني ، جمال الدين الكلبيكاني ، الإصطهاناتي). * فيه تأمل، بل منع . (صدرالدين الصدر). * بعيد؛ إذ الأصل في السجود رعايه وضع الجبهة . (الرفيعي). * فيه إشكال. (المرعشي).

فصل فى مستحبات السجود

الأمور المستحبه حال السجود

وهى أمور (١):

الأول: التكبير حال الانتصاب من الركوع قائماً أو قاعداً

الأول: التكبير (٢) حال الانتصاب (٣) من الركوع (٤) قائماً أو قاعداً (٥).

الثانى: رفع اليدين حال التكبير

الثانى: رفع اليدين (٦) حال التكبير.

الثالث: السبق باليدين إلى الأرض عند الهوى

الثالث: السبق باليدين (٧) إلى الأرض عند الهوى إلى السجود.

الرابع: استيعاب الجبهة للمسجد

الرابع: استيعاب الجبهة (٨) على ما يصح السجود عليه، بل

ص: ٣٦٢

-
- ١- ١. ينبغى أن يؤتى بها بقصد القربه المطلقه، لا بعنوان الورود بالخصوص . (الميلانى). * الحكم باستحباب أكثرها مشكل؛ لمكان الضعف فى المستند من حيث الصدور أو الدلاله. (المرعشى).
 - ٢- ٢. بل الأحوط عدم تركه، ويكفى الإتيان به ولو حال الهوى بقصد القربه المطلقه إن شاء الله. (آل ياسين).
 - ٣- ٣. على الأقوى والأشهر. (المرعشى).
 - ٤- ٤. الأحوط عدم تركه. (الروحانى).
 - ٥- ٥. أو هاوياً. (الفيروز آبادى).
 - ٦- ٦. لا ينبغى تركه. (المرعشى).
 - ٧- ٧. الأقوى عدم اعتبار الترتيب بينهما بوضع اليمنى على الأرض قبل اليسرى. (المرعشى).
 - ٨- ٨. قد مرّ وجوب الاستيعاب فى اليدين أيضاً. (الحائرى). * بالمقدار المتعارف منها على الأرض المستويه . (محمد الشيرازى). * لا يترك الاحتياط. (مفتى الشيعه).

الخامس: الإرغام بالأنف

الخامس: الإرغام (٤) بالأنف على ما يصح السجود عليه.

السادس: بسط اليدين مضمومتى الأصابع

السادس: بسط اليدين مضمومتى الأصابع (٥) حتى الإبهام حذاء الأذن (٦)

ص: ٣٦٣

- ١- ١. مَرَّ الاحتياط في استيعاب الكفَّين، وأَمَّا استحباب استيعاب الإبهامين والركبتين فغير ظاهر. (الخميني). * مَرَّ الاحتياط في استيعاب الكفَّين. (اللكراني).
- ٢- ٢. لم أجد دليلاً على استيعاب الركبتين والإبهامين، ولعلَّه فيهما غير ممكن. (محمد الشيرازي).
- ٣- ٣. استحباب استيعاب غير الجبهة من المساجد محلّ تأمّل. (حسن القمّي). * الظاهر عدم إمكان استيعاب الركبتين والإبهامين. (حسن القمّي). * حتى الركبتان والإبهامان، وتحقّق الاستيعاب في الركبة بتماسّ جميع ما بين النّقرتين بالمسجد، وفي الإبهام بتماسّ ما بين حافّتيه إيّاه، ولكن حيث لا يلزم العسر في رعايته. (المرعشي).
- ٤- ٤. بل هو الأحوط الذي لا ينبغي تركه. (آل ياسين). * وهو المعبر عنه في بعض الكلمات تارةً بإصابه الأنف المسجد، وأخرى بالسجود على الأنف، ثمّ الأقوى تأكّد استحبابه، كما أنّ الأقوى كفايه حصول مسمّى الإرغام. (المرعشي). * الأظهر بحسب الروايات وجوبه، إلّا أنّه لعدم إفتاء الأصحاب إلّا النادر منهم به نتوقّف في الإفتاء به؛ فلاحتيال لا يُترك. (الروحاني).
- ٥- ٥. في غير الإبهامين على الأقوى. (المرعشي).
- ٦- ٦. وقد ورد في بعض النصوص: حيال وجهه، وفي الآخر: حيال المنكبين. (الميلاني).

متوجّهاً (١) بهما إلى القبلة (٢).

السابع: شغل النظر إلى طرف الأنف حال السجود

السابع: شغل النظر (٣) إلى طرف الأنف حال السجود.

الثامن: الدعاء قبل الشروع في الذكر

الثامن: الدعاء قبل الشروع في الذكر بأن يقول: «اللهم لك سجدت، وبك آمنت، ولك أسلمت، وعليك توكلت، وأنت ربي، سجد وجهي للذي خلقه، وشق سمعه وبصره، والحمد لله رب العالمين، تبارك الله أحسن الخالقين».

التاسع: تكرار الذكر

التاسع: تكرار الذكر (٤).

العاشر: الختم على الوتر

العاشر: الختم على الوتر.

الحادي عشر: اختيار التسبيح من الذكر

الحادي عشر: اختيار (٥) التسبيح (٦) من الذكر، والكبرى من التسبيح

ص: ٣٦٤

- ١- ١. يأتي بها رجاءً . (حسن القمّي).
- ٢- ٢. يأتي بذلك رجاءً . (حسين القمّي).
- ٣- ٣. على ما في الرضوى . (حسين القمّي، حسن القمّي). * الحكم باستحبابه بعد ضعف المستند وعدم قيام أدله التسامح لإثبات الاستحباب محلّ نظر. (المرعشي).
- ٤- ٤. إلى حدّ لا يوجب السأم والملل له أو لِمَأْمُومِيهِ، أو الخروج عن الصلاة وانمحاء صورتها. (المرعشي).
- ٥- ٥. تقدّم أنّه الأحوط. (النائني، جمال الدين الكلّبايگانی). * مرّ أنّه أحوط. (البروجردی).
- ٦- ٦. قد مرّ أنّ الأحوط اختيار التسبيحه الكبرى، أو ثلاث صغريات . (الإصطهباناتي). * تقدّم لزومه . (مهدي الشيرازي). * قد مرّ أنّ اختياره هو الأحوط . (الشاهرودي). * بل وجوب التسبيح عند قدره لا يخلو من قوّه، كما مرّ . (الرفيعي). * تقدّم أنّه الأحوط. (البجنوردي). * مرّ أنّه الأحوط، لا دليل على التخمين . (عبدالله الشيرازي). * قد تقدّم أنّ الأحوط لو لم يكن أقوى اختيار الكبرى منها، أو ثلاث صغريات. (المرعشي). * تقدّم لزوم الاحتياط فيه . (السبزواري). * مرّ أنّ اختيار التسبيح هو الأحوط . (محمد الشيرازي).

وتثليثها أو تخميسها(١) أو تسيعها.

الثاني عشر: السجود على الأرض

الثاني عشر: أن يسجد على الأرض(٢)، بل التراب دون مثل الحجر والخشب.

الثالث عشر: المساواة بين موضع الجبهة والموقف

الثالث عشر: مساواة موضع الجبهة(٣) مع الموقف، بل مساواة(٤) جميع المساجد.

الرابع عشر: الدعاء في السجود

الرابع عشر: الدعاء في السجود أو الأخير(٥) بما يريد من حاجات الدنيا والآخرة، وخصوص طلب الرزق الحلال بأن يقول: يا خير المسوءولين، ويا خير المُعْطِينَ، ارزقني وارزق عيالي من فضلك، فإنَّكَ ذو الفضل العظيم.

الخامس عشر: التورك في الجلوس

الخامس عشر: التورك في الجلوس بين السجدين وبعدهما، وهو أن

ص: ٣٦٥

-
- ١-١. على ما في الرضوى . (حسين القمّي، حسن القمّي). * فيه إشكال من جهة ضعف المستند. (المرعشي).
 - ١-٢. قد مرّ الكلام فيه في ما يصحّ السجود عليه. (المرعشي).
 - ١-٣. أو كون محلّها أخفض. (المرعشي).
 - ١-٤. لم أعر على دليله. (زين الدين).
 - ١-٥. كما عليه سيره المتشرّعه مستمرّه. (المرعشي).

يجلس (١) على فخذه الأيسر، جاعلاً ظهر القدم اليمنى فى بطن اليسرى.

السادس عشر: القول بين السجدين: «أستغفر الله ربى وأتوب إليه».

السادس عشر: أن يقول فى الجلوس بين السجدين: «أستغفر الله ربى وأتوب إليه».

السابع عشر: التكبير بعد السجده الأولى و قبل الثانية

السابع عشر: التكبير بعد الرفع (٢) من السجده الأولى بعد الجلوس مطمئناً، والتكبير للسجده الثانية وهو قاعد.

الثامن عشر: التكبير بعد الرفع من الثانية كذلك

الثامن عشر: التكبير بعد الرفع من الثانية (٣) كذلك.

التاسع عشر: رفع اليدين حال التكبيرات

التاسع عشر: رفع اليدين حال التكبيرات (٤).

العشرون: وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس

العشرون: وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس، اليمنى على اليمنى، واليسرى على اليسرى.

الحادى العشرون: التجافى حال الجلوس

الحادى والعشرون: التجافى حال السجود، بمعنى رفع البطن عن الأرض.

الثانى والعشرون: التجنح

الثانى والعشرون: التجنح (٥)، بمعنى تجافى الأعضاء حال السجود بأن يرفع مرفقيه عن الأرض مفرجاً بين عضديه وجنبه، ومبعداً يديه عن بدنه جاعلاً يديه كالجنحين.

ص: ٣٦٦

١- ١. وهو الأقوى المختار فى تفاسيره. (المرعى).

٢- ٢. مع رعايه الانتصاب، كما مرّ. (المرعى).

٣- ٣. مع رعايه الانتصاب، كما مرّ. (المرعى).

٤- ٤. خصوصاً فى بعضها، كما مرّ. (المرعى).

٥- ٥. وهو المعبر عنه فى بعض النصوص والكلمات بالتَّخَوَّى بالمشناه فوقانيه والحاء المعجمه، كما مرّ. (المرعى).

الثالث والعشرون: الصلاة على النبي وآله في السجدين

الثالث والعشرون: أن يصلي على النبي وآله في السجدين (١).

الرابع والعشرون: أن يقوم سابقاً برفع ركبتيه قبل يديه

الرابع والعشرون: أن يقوم سابقاً (٢) برفع ركبتيه قبل يديه.

الخامس والعشرون: القول بين السجدين: «اللهم اغفر لي وارحمني»

الخامس والعشرون: أن يقول بين السجدين: «اللهم اغفر لي وارحمني، وأجرني وادفع عني، فإنني لما أنزلت إلي من خير فقير، تبارك الله رب العالمين».

السادس والعشرون: القول عند النهوض للقيام: «بحول الله وقوته...»

السادس والعشرون: أن يقول عند النهوض للقيام: «بحول الله وقوته أقوم وأقعد»، أو يقول: «اللهم بحولك (٣) وقوتك أقوم وأقعد» (٤).

السابع والعشرون: عدم العجن بيديه عند إرادته النهوض

السابع والعشرون: أن لا يعجن (٥) بيديه عند إرادته النهوض، أي لا يقبضهما، بل يبسطهما على الأرض معتمداً عليهما للنهوض.

الثامن والعشرون: وضع الركبتين قبل اليدين للمرأة عند الهوى للسجود

الثامن والعشرون: وضع الركبتين قبل اليدين للمرأة عند الهوى للسجود، وكذا يستحب عدم تجافيهما حاله، بل تفرش ذراعيها

ص: ٣٦٧

١-١. بقصد الذكر المطلق، لا بقصد الذكر الوارد في السجده. (مفتي الشيعه).

٢-٢. الحكم باستحبابه محل تأمل. (المرعشي).

٣-٣. بل مع إضافه «ربّي» بعد «اللهم». (حسين القمي). * ويضيف بعد «اللهم» كلمه «ربّي»، كما في بعض الكتب الحديثيه المصححه. (المرعشي). * مع إضافه «ربّي» بعد «اللهم». (حسن القمي).

٤-٤. الموجود في صحيحه ابن سنان بزياده: «وأركع وأسجد»، وفي صحيحته الأخرى: «اللهم ربّي بحولك وقوتك أقوم وأقعد»، وإن شئت قلت: «وأركع وأسجد». (زين الدين).

٥-٥. قد ذكر التعجین بعضُ الأصحاب في مكروهات السجود، وهو الظاهر المتراءى من روايه الحلبي، اللهم إلا أن يُدعى التلازم بين النهي التنزيهي عن فعل وبين استحباب تركه، وقد مرّت الإشاره مراراً إلى الخدشه فيها. (المرعشي).

وتلصق بطنها بالأرض^(١)، وتضمّ أعضائها، وكذا عدم رفع عجيزتها حال النهوض للقيام، بل تنهض وتنتصب^(٢) عدلاً.

التاسع والعشرون: إطالة السجود والإكثار فيه من التسبيح والذكر

التاسع والعشرون: إطالة السجود^(٣) والإكثار فيه من التسبيح والذكر.

الثلاثون: مباشره الأرض بالكفين

الثلاثون: مباشره الأرض بالكفين.

الواحد والثلاثون: زياده تمكين الجبهه وسائر المساجد فى السجود

الواحد والثلاثون: زياده تمكين الجبهه وسائر المساجد فى السجود.

كراهه الإقعاء فى الجلوس

(مسألة ١): يكره الإقعاء^(٤) فى الجلوس بين السجدين، بل بعدهما أيضاً، وهو: أن يعتمد^(٥) بصدور قدميه^(٦) على الأرض ويجلس على عقبيه كما فسّره به الفقهاء، بل بالمعنى الآخر^(٧) المنسوب إلى اللغويين أيضاً،

ص: ٣٦٨

١- ١. فى الحديث الشريف: «ثم تسجد لاطئته بالأرض»، وهى غير إلصاق البطن بالأرض، ولعلّ بينهما عمومًا من وجه. (محمد الشيرازى).

٢- ٢. وتنسلّ انسلاً، كما فى الأثر. (المرعشى).

٣- ٣. مع عدم انمحاء صورته الصلاة، وعدم إيرائه السأم له أو لمقتديه. (المرعشى).

٤- ٤. بل الأحوط تركه؛ للنهى عنه فى بعض النصوص (وسائل الشيعة: الباب (٦) من أبواب السجود، ح ١ و ٢)، مع عدم دليل مرخص فى قبالة لولا ضعف سنده الموجب للأخذ بمرجوحيته للتسامح، ولكن بناءً عليه يشكل أمر كراهيته شرعاً، كما هو الشأن فى الأوامر المحمولة على الاستحباب للتسامح بعد ضعف سندها، كما لا يخفى. (آقاضياء).

٥- ٥. هذا هو المختار فى تفسيره، وهو العمل المنهى التزيهى فى الجلسات الصلاتية من الجلسات التشهّديه وغيرها. (المرعشى).

٦- ٦. أى بصدور باطنهما، فالجلوس على جانبي القدمين مع وضع ظاهرهما ليس من الإقعاء. (الميلانى).

٧- ٧. كراهه الإقعاء بذلك المعنى غير ثابتة، بل الأظهر العدم. (الروحانى).

وهو أن يجلس على أليتيه (١) وينصب ساقيه ويتساند إلى ظهره (٢) كإقعاء الكلب.

كراهه نفخ موضع السجود

(مسألة ٢): يكره نفخ موضع السجود إذا لم يتولد (٣) حرفان، وإلا فلا يجوز (٤)، بل مبطل للصلاه (٥)، وكذا يكره عدم رفع اليدين من الأرض بين السجدين.

كراهه قراءة القرآن في السجود

(مسألة ٣): يكره قراءة القرآن في السجود كما كان يكره (٦) في الركوع.

حكم ترك جلسه الاستراحة

(مسألة ٤): الأحوط (٧) عدم ترك (٨) جلسه

ص: ٣٦٩

-
- ١- ١. في الفرق بين الإقعاء بهذا المعنى المكروه والقرفضاء المحكوم بالاستحباب تأمل. (الفيروزآبادي).
 - ٢- ٢. ويعتبر فيه بعض اللغويين مع ذلك أن يضع يديه على الأرض. (زين الدين).
 - ٣- ٣. وكذا إذا استلزم إيذاء من بجنبه، وغيره من العناوين الطارئة المرجوحه. (المرعشي).
 - ٤- ٤. صدق الكلام عرفاً على ذلك مشكل، بل ممنوع، فهو صوت يشبه الحروف، وكذا في التنحج، كما سيأتي في المبطلات، نعم، إذا صدق عليه الكلام عرفاً كان مبطلاً مع العمد. (زين الدين).
 - ٥- ٥. يأتي الكلام فيه في محله (تقى القمي). * يأتي الكلام فيه في المبطلات. (السيستاني).
 - ٦- ٦. لا يبعد شده كراهتها في الركوع. (حسين القمي). * بل الكراهه في المشبه به آكد. (المرعشي).
 - ٧- ٧. الأفضل. (الفاني).
 - ٨- ٨. وإن كان الأقوى عدم وجوبها. (الكوه كمرى). * احتياطاً لا ينبغي تركه. (محمد الشيرازي). * وإن كان لا يبعد عدم وجوبه. (حسن القمي).

الاستراحة(١)، وهى الجلوس بعد السجده الثانيه فى الركعه الأولى، والثالثه ممّا لا- تشهد فيه، بل وجوبها(٢) لا- يخلو(٣) من قوّه(٤).

ص: ٣٧٠

١ - ١. الأقوى عدم وجوبها. (الفيروز آبادى). * لا- بأس بتركه. (الخوئى). * الأ-حوط وجوباً الإتيان بجلسه الاستراحة. (مفتى الشيعه).

٢ - ٢. الأقوى عدم الوجوب، ولا ينبغى ترك الاحتياط فى فعلها. (الجواهرى). * فيه إشكال، نعم، هو الأ-حوط. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * فى ثبوت الوجوب إشكال، ولا يترك الاحتياط بالإتيان بها. (زين الدين). * محلّ إشكال، بل لا يبعد القول بمجرد الاستحباب. (اللكراني).

٣ - ٣. فيه نظر، نعم، هو الأ-حوط. (الرفيعى).

٤ - ٤. القوّه محلّ منع. (الحائرى). * فى القوّه نظر. (حسين القمى). * محلّ تأمّل. (البروجردى). * بل الأقوى عدمه، فلو نسيها _ كما فى المسأله الآ-تيه _ لا- يرجع إليها. (عبدالهاده الشيرازى). * فيه تأمّل. (الحكيم). * لا- قوّه فيه، نعم، هو الأ-حوط. (الشاهرودى). * فيه منع. (الميلانى). * الظاهر استحبابها، كما عليه المشهور. (البجنوردى). * فى القوّه إشكال، بل عدم الوجوب لا يخلو من قوّه. (الخمينى). * التقويه محلّ تأمّل. (المرعشى). * بل هو أ-حوط. (محمد رضا الكلپايگانى). * لا قوّه فيه، نعم، هو أ-حوط، بل الأظهر استحبابها. (الروحانى). * فى القوّه منع، نعم، هو أ-حوط. (السيستانى).

(مسألة ٥): لو نسيها رجع (١) إليها (٢) ما لم يدخل (٣) في الركوع (٤).

ص: ٣٧١

- ١- ١. على الأحوط، ويعيد الصلاة كذلك. (تقى القمى).
- ٢- ٢. على الأحوط. (آل ياسين). * لا يرجع بعد القيام. (الكوه كمرى). * على الأحوط. (الشاهرودى، زين الدين). * الأقوى عدمه. (الميلانى). * الأقوى عدم وجوب الرجوع. (الخمىنى). * بناءً على ما قواه. (المرعشى). * على الأحوط، ويأتى بما أتى به أولاً. من القراءه أو القنوت أو التسبيحات رجاءً. (محمد رضا الكلپايگانی). * على الأحوط، ثم يأتى بما أتى به رجاءً. (السبزواری). * الأحوط ترك الرجوع لتداركها. (محمد الشيرازى). * مع فرض الإشكال فى الوجوب، بل نفى التباعد عن الاستحباب لا يُبقى مجال للرجوع. (اللكراني).
- ٣- ٣. وجوب الرجوع محل منع. (الحائرى). * محل إشكال، بل عدمه لا- يخلو من قوه. (البروجردى). * تبين مما تقدم فى المسأله السابقه عدم وجوب الرجوع إليها. (البجنوردى).
- ٤- ٤. بل لا يجب التدارك إذا بدأ بالنهوض. (السيستانى).

(مسأله ١): يجب السجود للسهو، كما سيأتى مفصلاً فى أحكام الخلل.

أحكام السجود لآيات العزائم

(مسأله ٢): يجب السجود على من قرأ إحدى آياته الأربع فى السور الأربع، وهى: الآم تنزيل عند قوله: «وَلَا يَسْتَكْبِرُونَ»، وحَام فَصِيْلَت عند قوله: «تَعْيِدُونَ»، والنجم، والعلق، وهى سورة «إِقْرَأْ بِاسْمِ» عند ختمهما، وكذا يجب على المستمع لها، بل السامع (١) على الأظهر (٢).

ص: ٣٧٢

١ - ١. على الأحوط الأولى. (الفيروز آبادى). * بل الاستحباب فى السامع أظهر. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * الأظهر عدم وجوبه عليه، نعم، لا ينبغى تركه إلا إذا كان فى حال الصلاة فيؤخره عنها. (الميلانى). * على الأحوط فى حق غير المصلّى. (المرعى).

٢ - ٢. بل الأحوط. (النائنى، جمال الدين الكلبايگانى، السبزوارى). * الأظهره غير ثابتة، بل لعل الاستحباب هو الأظهر. (الإصفهاني). * بل على الأحوط، وفى عدم قوّه. (آل ياسين). * بل على الأحوط، والأقوى الاستحباب. (الكوه كمرى). * فى الأظهره تأمل، نعم، لا يترك الاحتياط فيه. (الإصطهباناتى). * بل الأظهر عدم وجوبه على السامع. (مهدى الشيرازى). * على الأحوط، وكذا فى المسأله الآتية. (عبد الهادى الشيرازى). * إذا لم يكن مصلّياً. (الحكيم). * بل الأظهر عدم وجوبها على السامع، نعم، الأحوط عدم تركها. (البجنوردى). * بل الأظهر استحبابه. (عبد الله الشيرازى). * بل الأحوط، والأظهر الاستحباب. (الشريعتمدارى). * بل على الأفضل. (الفانى). * بل الأظهر فى السماع عدم الوجوب، لكن لا ينبغى ترك الاحتياط. (الخمينى). * بل على الأحوط، والظاهر عدم الوجوب بالسماع. (الخوئى). * بل على الأحوط. (الآملى، زين الدين، اللكرانى). * أظهره الوجوب لم تثبت لو لم ترجح أظهره الاستحباب. (محمد رضا الكلبايگانى). * بل الأحوط، وفى عدم قوّه. (حسن القمى). * الأظهر عدم وجوبه على السامع، بل هو مستحبّ له. (الروحانى). * بل السامع على الأحوط وجوباً إذا لم يكن فى حال الصلاة، فإن كان فى حال الصلاة أو ما إلى السجود وسجد بعد الصلاة على الأحوط، والأولى إعادة الصلاة. (مفتى الشيعة). * فى وجوبه عليه منع، نعم، هو أحوط، ومنه يظهر الحال فى الفروع المترتبة عليه. (السيستانى).

ويستحبّ في أحد عشر موضعاً (١): في الأعراف (٢) عند قوله: «وَلَهُ يَسْجُدُونَ»، وفي الرعد عند قوله: «وَضَلَّاهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ»، وفي النحل عند قوله: «وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ»، وفي بني إسرائيل عند قوله: «وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعاً»، وفي مريم عند قوله: «وَاخْرَجُوا سُجَّدًا بُكِيًّا»، وفي سورة الحجّ في موضعين عند قوله: «يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ»، وعند قوله: «إِفْعَلُوا

ص: ٣٧٣

١-١. التحديد بهذا المقدار لا يخلو من إشكال. (المرعشي).

٢-٢. بعضها في الأعراف. (الفيروز آبادي).

الْخَيْرِ»، وفي الفرقان عند قوله: «وَزَادَهُمْ نُفُورًا»، وفي النمل عند قوله: «رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ»، وفي صآ عند قوله: «وَحَزَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ»، وفي الانشقاق عند قوله: «وَإِذَا قُرِئَ». بل الأحوط الأولى (١) السجود عند كل آية فيها أمر بالسجود (٢).

(مسألة ٣): يختص الوجوب والاستحباب بالقارئ والمستمع والسامع (٣) للآيات (٤)، فلا يجب على من كتبها أو تصوّرها (٥) أو شاهدها مكتوبه أو أخطرها (٦) بالبال (٧).

ص: ٣٧٤

-
- ١- ١. وهو الأرجح المختار. (المرعشي).
 - ٢- ٢. بل ذكر السجود. (السيستاني).
 - ٣- ٣. صحيحه عبدالله بن سنان نصّ في عدم الوجوب على السامع إذا لم يكن مستمعاً. (كاشف الغطاء). * تقدّم في المسألة عدم وجوبها. (الجنوردي).
 - ٤- ٤. الحكم فيه مبنّى على الاحتياط. (حسين القمّي). * احتياط، كما عرفت. (الكوه كمرى). * قد تقدّم ما فيه. (الروحاني).
 - ٥- ٥. الفرق بينه وبين الأخير - وهو إخطارها بالبال - خفي، إلّا أن يكون المراد من الأول كونه قهراً، كما أنّ الظاهر من الثاني كونه اختياراً. ويحتمل أن يكون الفرق بينهما بالإجمال والتفصيل. (الإصطهباناتي). * بالخطور القهري. (المرعشي).
 - ٦- ٦. اختياراً في قبال الخطور القهري. (المرعشي).
 - ٧- ٧. الفرق بينه وبين التصوّر غير ظاهر، إلّا أن يكون من جهة الاختيار وغيره. (اللنكراني).

(مسأله ٤): السبب مجموع الآيه، فلا يجب (١) بقراءه بعضها ولو لفظ (٢) السجده (٣) منها (٤).

(مسأله ٥): وجوب السجده فورى فلا يجوز التأخير، نعم، لو نسيها أتى بها إذا تذكر، بل وكذلك (٥) لو تركها عصيانياً (٦).

(مسأله ٦): لو قرأ بعض الآيه وسمع بعضها الآخر فالأحوط (٧) الإتيان بالسجده.

(مسأله ٧): إذا قرأها غلطاً أو سمعها ممن قرأها غلطاً فالأحوط (٨)

ص: ٣٧٥

١- ١. لا يُترك الاحتياط فى قراءه بعضها. (الأملى). * ولكنه أحوط، خصوصاً لفظها. (محمد رضا الكليبايگاني).

٢- ٢. لا يُترك الاحتياط بقراءه بعضها، ووجهه ظاهر. (آقاضياء).

٣- ٣. وإن كان أحوط . (الكوه كمرى). * الأحوط السجود بقراءه أوامره . (مهدى الشيرازى). * الأحوط الأولى السجود حينئذ. (المرعشى).

٤- ٤. الأحوط فعلها حينئذ . (حسين القمى). * فيه نظر، والأحوط أن يسجد إذا قرأه أو استمعه . (الميلانى). * وإن كان أحوط. (مفتى الشيعة).

٥- ٥. على الأحوط. (تقى القمى).

٦- ٦. وكذا الحكم فى موارد الاستحباب إذا نسى أو ترك عمداً لم يسقط الطلب. (كاشف الغطاء).

٧- ٧. الأولى . (السيستانى). * لا يُترك. (المرعشى).

٨- ٨. بل الأقوى . (السيستانى). * لا يُترك. (المرعشى).

(مسأله ٨): يتكرّر السجود (٢) مع تكرّر القراءة (٣) أو السماع أو الاختلاف (٤)، بل وإن كان في زمان واحد (٥) بأن قرأها جماعة (٦) أو قرأها

ص: ٣٧٦

- ١- ١. وإن كان الأقوى عدم الوجوب. (زين الدين). * بل الأقوى إذا صدق عرفاً أنّه قرأ الآية المعيّنه، وإذا لم يصدق للتغير الكثير فالاحتياط غير لازم. (محمد الشيرازي).
- ٢- ٢. يتكرّر السجود بتكرار السبب مع التعاقب وتخلّل السجود، وأمّا مع عدم التعاقب أو عدم تخلّل السجود ففيه نظر، والتكرار هو الأحوط. (مفتي الشيعة).
- ٣- ٣. لو تكرّر السبب ولمّا يسجد فلا يبعد كفايه المرّة، وكذا في المسأله (١٩). (عبدالهادي الشيرازي). * إذا تحقّق الموجب فسجد ثمّ تحقّق فرد آخر لا إشكال في وجوبها ثانياً، وأمّا إذا أّخر السجده وتحقّقت أفراد من الموجب من دون تخلّل فعلها فلا يبعد القول بكفايه سجده واحده، بل هو الأظهر، والأحوط التكرار. (الروحاني).
- ٤- ٤. عرفت عدم الوجوب بالسماع. نعم، لو قرأ بعضاً وسمع بعضها الآخر لم يبعد الوجوب، والمراد بالاختلاف: القراءة مرّة والسماع أو الاستماع أخرى، تخلّل بينها السجود أم لا. (كاشف الغطاء).
- ٥- ٥. فيه تأمل، نعم، هو أحوط في الصورة الثانيه. (الكوه كمرى). * فيه تأمل. (الشريعتمداري).
- ٦- ٦. فيه تأمل، وكذا في الثاني. (الفيروزآبادي). * فيه إشكال، بل الاكتفاء في هذه الصورة بسجده واحده لا يخلو من قوّه. (آل ياسين، حسن القمّي). * الظاهر جواز الاكتفاء بسجده واحده حينئذٍ. (الخوئي). * على الأحوط، وإن كان الظاهر خلافه، كما أنّ الظاهر التكرّر في الفرض الآتي. (اللكراني).

شخص حين قراءته على الأحوط (١).

(مسأله ٩): لا فرق في وجوبها بين السماع من المكلف أو غيره، كالصغير والمجنون (٢) إذا كان قصدهما (٣) قراءه القرآن.

(مسأله ١٠): لو سمعها (٤) في أثناء

ص: ٣٧٧

١- ١. بل الأقوى في الأخير. (الحائري). * عدم التكرار مع الاستماع دفعه من جماعه لا يخلو من قوه، كما أن الأقوى في الفرض الأخير هو التكرار. (الخميني). * لا يترك، سيما في الصورة الأخيرة. (المرعشي). * وإن كان كفايه السجود الواحد لا يخلو من وجه. (السبزواري). * بل الأقوى في الصورة الأخيرة. (تقي القمي). * والأظهر كفايه سجده واحده في الفرض الأول، ولزوم التكرار في الفرض الثاني بشرط الاستماع. (السيستاني).

٢- ٢. بل وإن كان القارئ غافلاً، أو سمعها المكلف من آله مسجله الصوت، إلا إذا قصد بها غير القرآن. (زين الدين).
٣- ٣. بل مطلقاً مع صدق القراءة. (الحائري). * لا وجه لهذا القيد مع الصدق العرضي. (محمد الشيرازي). * بل مطلقاً إذا صدق أنها آيه قرآنيه. (حسين القمي). * لا يبعد الإطلاق بشرط صدق قراءه القرآن. (المرعشي).

٤- ٤. قد مرّ عدم الوجوب في السماع، وأما في القراءة أو الاستماع فمع العمد تجب السجده وتبطل الصلاه، ومع النسيان فيومي للسجده ويتم الصلاه وهي صحيحه، والأحوط مع ذلك إتيان السجده بعد الصلاه ثم إعاده الصلاه. (محمد رضا الكليايگانی).

١-١. مَرَّ الْحَكْمُ فِي فَصْلِ الْقِرَاءَةِ . (حَسَنُ الْقَمِّي).

٢-٢. سَاهِيًا عَنْ الصَّلَاةِ . (صَدْرُ الدِّينِ الصَّدْر). * تَقَدَّمَ أَنَّ الْقَارِئَ يَسْجُدُ فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ، وَإِنْ عَصَى أَوْ سَهَا صَحَّتْ. (الْحَكِيم). *
يَعْنِي سَهْوًا، أَمَّا لَوْ قَرَأَهَا عَمْدًا فَتَقَدَّمَ أَنَّهُ مَبْطُلٌ لِلصَّلَاةِ . (الْفَانِي). * أُرِيدَ بِذَلِكَ الْقِرَاءَةُ سَهْوًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ عَمْدًا فَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ
عَلَى الْأَحْوِطِ عِنْدَنَا، وَجَزْمًا عِنْدَ الْمَاتِنِ قَدَسَ سِرُّهُ ، كَمَا تَقَدَّمَ. (الْخَوْنِيُّ). * تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ فِي فَصْلِ الْقِرَاءَةِ . (السِّيْستَانِي).

٣-٣. عَلَى الْأَحْوِطِ . (الْفَانِي). * لَوْ قَرَأَ تَجِبَ السَّجْدَةُ بِمَقْتَضَى النَّصِّ، فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ، نَعَمْ، لَوْ عَصَى وَلَمْ يَسْجُدْ احْتِاطًا بِالسَّجْدَةِ
بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَأَمَّا لَوْ سَمِعَ أَوْ مَا لِلْسَّجْدَةِ، وَلَا وَجْهَ لِلْسَّجْدَةِ وَالْإِعَادَةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ. (تَقَى الْقَمِّي).

٤-٤. أَوْ يَسْجُدُ وَهُوَ فِي الْفَرِيضَةِ. (الْفَيْرُوزِ أَبَادِي). * عَلَى الْأَحْوِطِ. (النَّائِنِي ، جَمَالُ الدِّينِ الْكَلْبَايْكَانِي). * احْتِيَاطًا، بَلْ وَلِقَطْعِ
الصَّلَاةِ وَالْإِتْيَانِ بِالسَّجْدَةِ فَوْرًا وَجْهٌ قَوِيٌّ؛ لِإِطْلَاقِ دَلِيلٍ وَجُوبِ السَّجْدَةِ وَعَدَمِ ثُبُوتِ بَدَلِيَّةِ الْإِيمَاءِ، خُصُوصًا بَعْدَ التَّشْكِيكِ فِي
حَرَمِهِ الصَّلَاةِ حَتَّى فِي مِثْلِ الْمَقَامِ، مَعَ عُمُومِ الْعَلَّةِ بِكَوْنِهَا زِيَادَةً فِي الْمَكْتُوبَةِ (وَسَائِلُ الشَّيْخِ: الْبَابُ (٤٠) مِنْ أَبْوَابِ الْقِرَاءَةِ، ح ١)،
وَهَكَذَا فِي الْفَرْعِ الْآتِي مِنْ الْاِكْتِفَاءِ بِالْإِيمَاءِ بِتَوْهَمِ حَرَمِهِ قَطْعِ الصَّلَاةِ، وَمَبْطُلِيَّةِ السَّجْدَةِ لِلصَّلَاةِ، فَيَنْتَهِي إِلَى بَدَلِيَّةِ الْإِيمَاءِ لِلْسَّجْدَةِ
الْوَاجِبَةِ بِفَحْوَى مَا دَلَّ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ فِي كُلِّ مَا اضْطُرَّ إِلَى تَرْكِهَا، وَلَكِنْ قَدْ عُرِفَتْ عَدَمُ تَمَامِيَّةِ الْمَقْدَمَتَيْنِ، فَيَقْوَى حِينَئِذٍ اِحْتِمَالُ
قَطْعِ الصَّلَاةِ وَالْإِتْيَانِ بِالسَّجْدَةِ فَوْرًا، وَإِنْ كَانَ اِحْتِمَالُ بَقَائِهِ فِي السَّجْدَةِ بِقَصْدِهَا أَيْضًا وَجْهٌ؛ لِلشَّكِّ فِي شُمُولِ دَلِيلِ الْمَبْطُلِيَّةِ لِمِثْلِهِ،
فَالْأَحْوِطُ حِينَئِذٍ الْجَمْعُ بَيْنَ تَمَامِ الْمَحْتِمَلَاتِ، وَاللَّهُ الْعَالِمُ. (آقَاضِيَاءُ). * تَقَدَّمَ حُكْمُهُ. (الْبُرُوجَرْدِي، عَبْدِ اللَّهِ الشَّيرَازِي). * إِثْبَاتُ
الْفَوْرِيَّةِ لِلْسَّجْدَةِ حَالِ الصَّلَاةِ حَتَّى يَكُونَ الْوَاجِبُ الْإِيمَاءُ مُحَلًّا تَأْمَلُ . (الرَّفِيعِيُّ). * تَقَدَّمَ فِي الْقِرَاءَةِ مَا هُوَ الْأَقْوَى. (الْخَمِينِي). *
بَلْ يَسْجُدُ الْقَارِئُ وَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ. (الْأَمَلِيُّ). * تَقَدَّمَ التَّفْصِيلُ . (السَّبْزَوَارِيُّ). * مَرَّ حُكْمُهُ . (اللَّنْكَرَانِيُّ).

- ١ - ١. بل يسجد لو قرأها أو استمعها، ويتمّ الصلاه ثمّ يعيدها على الأحوط. (عبدالهاده الشيرازي). * تقدّم أنّ السامع يومئ ويتمّ، وليس عليه بعد ذلك سجود ولا إعادته، وإذا لم يكن منصتاً فلا إيماء عليه ولا غيره. (الحكيم). * تقدّم الكلام فيه. (أحمد الخونساري). * على الأحوط، وأمّا الإعادته فلا وجه لها. (الخوئي).
- ٢ - ٢. على الأحوط، وعدم وجوب الإعادته أقوى. (الجواهرى). * على الأحوط. (النائنى، الكوه كمرى، جمال الدين الكلبيگاني). * قد مرّ عدم الإعادته. (الحائرى). * يمكن القول بعدم وجوب الإعادته. (حسين القمى). * الأقوى عدم لزوم الإعادته. (صدرالدين الصدر). * لا تجب الإعادته، وما ذكره هنا منافٍ لما سبق. (الشاهرودى). * الأقوى عدم وجوب الإعادته. (الميلانى). * الظاهر عدم الاحتياج إلى السجود بعد الصلاه بعد الإيماء فيها، وكذلك لا تجب الإعادته. (البجنوردى). * لا حاجه إلى الإعادته. (الفانى). * على الأحوط فى حقّ السامع المنصت، وأمّا فى حقّ غيره فهو الأولى. (المرعشى). * على الأحوط. (زين الدين). * على الأحوط الأولى، هذا فى الصلاه الواجبه، وأمّا المستحبّه فيسجد حينها ولا تبطل الصلاه بها. (محمد الشيرازى). * لا يجب شىء منهما. (الروحانى).

(مسألة ١١): إذا سمعها أو قرأها حال السجود (١) يجب رفع الرأس منه ثم الوضع، ولا- يكفى البقاء (٢) بقصده، بل ولا الجز (٣) إلى مكان آخر.

(مسألة ١٢): الظاهر عدم وجوب نيته حال الجلوس أو القيام ليكون الهوى إليه (٤) بتيته، بل يكفى نيته قبل وضع الجبهة، بل مقارناً (٥)

ص: ٣٨٠

-
- ١- ١. أى غير سجود الصلاة . (صدر الدين الصدر). * لو قرأ آية السجده حال السجود فى غير الصلاة أو سمعها أو استعملها وجب عليه رفع رأسه من السجود ثم يسجد مرة أخرى. (مفتى الشيعة).
 - ٢- ٢. الكفايه غير بعيدة، واستئناف السجود أحوط. (الجواهرى).
 - ٣- ٣. على الأحوط . (الفانى).
 - ٤- ٤. الأحوط أن يكون بتيته . (عبدالله الشيرازى).
 - ٥- ٥. إن صدق عليه السجود . (الكوه كمرى). * لا- تكفى المقارنه على الأقوى . (جمال الدين الكلپايگانى). * فيه إشكال . (الإصطهباناتى، الحكيم، الآملى). * الأولى اعتبار حال الهوى . (الرفيعى).

(مسألة ١٣): الظاهر أنه يعتبر في وجوب السجده كون القراءه بقصد القرآنيه (٢)، فلو تكلم شخص بالآيه لا بقصد القرآنيه

ص: ٣٨١

١ - ١. فيه تأمّل. (الفيروزآبادي). * لا- تكفي المقارنه على الأقوى. (النائني، الشاهرودي، الخميني). * في كفايه المقارنه نظر . (حسين القمي). * لا تكفي المقارنه، بل لابد من تقدّمها عليه. (البرجودي). * لا تكفي المقارنه . (مهدى الشيرازي). * بحيث ينشأ الوضع عن نيته. (عبدالهادي الشيرازي). * فيه إشكال. (الحكيم). * إذا صدق وضع الجبهه بنيه السجود . (الميلاني). * في كفايه المقارنه له إشكال، بل الظاهر لزوم تقدّمها عليها. (البجنوردی). * بحيث يصدر السجود منه قريباً. (الفاني). * الأقوى عدم كفايه المقارنه. (المرعشي). * بل لابد من التقدّم، ولا تكفي المقارنه. (محمد رضا الكلبيكاني). * الأحوط التقديم العرفي بحيث يصدق عرفاً أنه نوى السجده فوضع الجبهه، لا العكس . (السبزواري). * إذا كان الوضع عن نيته . (السيستاني). * الظاهر عدم كفايه المقارنه . (اللكراني).

٢ - ٢. يكفي القصد الارتكازي، وهو موجود في النائم والمجنون وبعض أفراد الغافل، ولا يُترك الاحتياط في الجميع إذا صدق أنه استمع إلى القرآن. (زين الدين). * الظاهر أنّ المعتبر عرفاً في صدق القراءه في القرآن وغيره اتباع المتكلم صوراً معدّة من الكلمات المنسيقه على نحو خاصّ وترتيب معيّن في مرحله سابقه على التكلم، ولا يعتبر فيها قصد الحكايه، ولا معرفه كونها من القرآن مثلاً، ومنه يظهر وجوب السجده بالاستماع إلى قراءه النائم والصبى، نعم، لا تجب بالاستماع إليها من صندوق حبس الصوت ونحوه . (السيستاني).

لا يجب السجود (١) بسماعه، وكذا لو سمعها ممّن قرأها حال النوم أو سمعها من صبّي غير ممّيّز (٢)، بل وكذا لو سمعها من صندوق حبس الصوت، وإن كان الأحوط (٣).

ص: ٣٨٢

١- ١. لا يُترك الاحتياط. (الفيروزآبادي). * بل الأقوى الوجوب مع صدق القراءة. (الحائري). * بل يجب في وجهه، إلّا إذا قصد عدم القرآنيّة. (آل ياسين). * ولو تكلم شخص بالآية لا- بقصد القرآنيّة لا- يجب السجود بسماعها، وإن كان الأحوط إتيان السجود. (مفتي الشيعة).

٢- ٢. لا يُترك الاحتياط فيما لو سمع عن النائم أو الصبي والصندوق. (الفيروزآبادي).

٣- ٣. لا- يُترك الاحتياط. (محمدتقي الخونساري، الأراكي). * لا يُترك في الأخيرتين. (صدرالدين الصدر). * لا يُترك. (جمال الدين الكلّيايگاني، الحكيم، الميلاني، أحمد الخونساري، الأملّي). * هذا الاحتياط لا يُترك. (الشاهرودي). * لا يُترك، خصوصاً في الأوّل، وأمّا من الراديو فواجب. (عبدالله الشيرازي). * لا يُترك الاحتياط في الأوّل. (الشريعتمداري). * لا يُترك بالنسبة إلى الصبيّ ومّن لا- يقصد القراءة. (الفاني). * لا يُترك مع صدق القراءة. (محمدرضا الكلّيايگاني). * بل هو الظاهر، سيّما في بعض الصور. (تقي القمّي). * بل الظاهر في مثل السماع من التلفزيون والراديو إذا كان القارئ يقرأها في ذلك الحال. (اللكراني).

(مسأله ١٤): يعتبر فى السماع تمييز الحروف والكلمات، فمع سماع الهمهمه لا يجب السجود وإن كان أحوط (٣).

(مسأله ١٥): لا يجب السجود لقراءه ترجمتها أو سماعها وإن كان المقصود ترجمه الآيه.

فى ما يعتبر فى هذا السجود

(مسأله ١٦): يعتبر (٤) فى هذا السجود بعد تحقق مسماه

ص: ٣٨٣

- ١- ١. إن لم يكن أقوى فى ما يصدق أنها آيه قرآنيه، كما تقدم . (حسين القمى). * قد مرَّ أنَّ الأقوى السجود فى صورته صدق الآيه القرآنيه، والصدق خصوصاً فى بعض الصور جلي، سيما الأولى والرابعه. (المرعى). * لا يُترك . (محمد الشيرازى).
- ٢- ٢. هذا الاحتياط لا- يُترك. (النائنى). * لا- يُترك. (الحائرى، البروجردى، مهدي الشيرازى، الروحانى). * على اختلاف المراتب فيها، بل لا يُترك الاحتياط فى أولها. (الإصفهاني). * لا ينبغي تركه، لا سيما فى بعضها، أمّا استماعها بواسطه الهاتف أو المذياع فيجب به السجود بلا إشكال. (آل ياسين). * لا ينبغي ترك هذا الاحتياط، خصوصاً فى الأول . (الإصطهباناتى).
- ٣- ٣. ضعيف غايته. (آل ياسين). * لو سمع آيه السجده من الصبى الغير ممّيز أو ممّن لم يقصد قراءه القرآن، أو سمعها من المكبره أو المسجله يجب عليه السجود على الأحوط وجوباً. (مفتى الشيعه).
- ٤- ٤. الأقوى عدم اعتبار شىء ممّا ذكر غير ما يتحقّق به مسماه والتهيه، نعم، الأحوط ترك السجده على المأكول والملبوس، بل عدم الجواز لا- يخلو من وجه، لكن لا- ينبغي ترك الاحتياط فى ما ذكر. (الخمينى). * الظاهر أنّه لا يُعتبر فى هذا السجود بعد تحقق مسماه ، والتهيه شىء آخر ، نعم ، الأحوط أن يكون على ما يصحّ السجود عليه . (اللكراني).

- ١- ١. على الأحوط. (تقى القمّي).
- ٢- ٢. على الأحوط، إلّا إذا توقّف صدق السجود عليه. (عبدالله الشيرازي). * على الأحوط فيهما. (حسن القمّي). * على كلامٍ مرّ في مكان المصلّي. (السيستاني).
- ٣- ٣. اعتباره غير معلوم، إلّا مع توقّف صدق السجود عليه. (الإصفهاني). * على الأحوط. (الحكيم، الفاني).
- ٤- ٤. الظاهر عدم اعتبار ذلك مع تحقّق اسمه. (الجواهري). * بما ينافي صدق السجود عرفاً. (الفيروزآبادي). * في اعتبار أزيد من مسمّى السجده إشكال؛ لعدم الدليل، فيكفي في نفيها الأصل لولا الإطلاقات (وسائل الشيعة: الباب (١١) من أبواب السجود، ح ١ و ٣). (آقاضياء). * على الأحوط، والأقوى الاكتفاء بصدق السجده. (محمدرضا الكلپايگاني). * على الأحوط. (السبزواري). * على الأحوط فيه وفي ما بعده. (محمد الشيرازي). * على الأحوط الأولى، وكذا في وضع سائر المساجد. نعم، لا يُترك الاحتياط بوضع الجبهه على ما يصحّ السجود عليه. (السيستاني).
- ٥- ٥. لا دليل على اعتباره إلّا إذا توقّف صدق السجود عليه، نعم، الأحوط ذلك. (البجنوردی).
- ٦- ٦. على الأحوط. (آل ياسين، الخوئي، زين الدين). * بل بما لا يصدق معه السجود. (الكوه كمری). * الظاهر عدم اعتباره، وإن كان أحوط. (عبدالهادي الشيرازي). * بل بما لا يصدق معه السجده. (الشريعتمداري). * على الأحوط، وإن كان الأقوى عدم الاعتبار. (الخميني). * بل بما ينتفي به صدق السجود. (المرعشي).

والأحوط (١) وضع (٢) سائر المساجد (٣) ووضع الجبهه على ما يصح (٤) السجود عليه (٥). ولا يعتبر فيه الطهارة من الحدث ولا من الخبث، فتسجد الحائض وجوباً عند سببه، وندباً عند سبب الندب، وكذا الجنب. وكذا لا يعتبر فيه الاستقبال ولا طهاره موضع الجبهه، ولا ستر العوره فضلاً عن صفات الساتر من الطهارة وعدم كونه حريراً أو ذهباً أو جلد ميتة، نعم، يعتبر (٦) أن لا يكون لباسه

ص: ٣٨٥

-
- ١- ١. والأقوى العدم في الموضعين. (الجواهرى). * الأولى. (الفيروز آبادى). * لا يُترك. (الآملى).
 - ٢- ٢. ينبغي مراعاته. (الكوه كمرى). * ما أجدره بالرعايه فيه وفي ما يليه. (المرعشى).
 - ٣- ٣. إن لم يكن أقوى. (حسين القمى). * ولكنّ الأقوى عدم الوجوب. (كاشف الغطاء). * وهو الأولى. (عبدالهادهى الشيرازى).
 - ٤- ٤. بل لا يبعد اعتباره. (الحائرى). * بل اعتبار عدم كونه ملبوساً ومأكولاً لا يخلو من قوه. (الإصفهانى).
 - ٥- ٥. بل الأظهر اعتبار ذلك. (الروحانى).
 - ٦- ٦. على الأحوط. (حسن القمى). * الأظهر عدم اعتباره؛ إذ السجود لا يُعدّ تصرفاً فى اللباس ولو فى مورد. (الروحانى).

مغصوباً (١) إذا كان السجود (٢) يعدّ تصرفاً (٣) فيه (٤).

فى ما لا يعتبر فى هذا السجود

(مسأله ١٧): ليس فى هذا السجود تشهّد ولا- تسليم ولا تكبير افتتاح، نعم، يستحبّ التكبير للرفع منه، بل الأحوط (٥) عدم (٦) تركه (٧).

فى ما يكتفى به فى هذا السجود

(مسأله ١٨): يكفى فيه مجرّد السجود، فلا يجب (٨) فيه الذكر (٩) وإن كان يستحبّ (١٠)، ويكفى فى وظيفه الاستحباب كلّ ما كان، ولكنّ

ص: ٣٨٦

-
- ١- ١. الظاهر عدم اعتباره . (السيستاني).
 - ٢- ٢. قد يناقش فى الصغرى. (زين الدين).
 - ٣- ٣. والإشكال فى العدّ. (المرعشى).
 - ٤- ٤. يشكل فرضه. (الحكيم). * لكن فى كون السجود تصرفاً فيه إشكال. (الجنوردى). * ولكنّه لا يُعدّ. (الخوئى).
 - ٥- ٥. لا ينبغى تركه. (المرعشى).
 - ٦- ٦. لا بأس بتركه. (الكوه كمرى).
 - ٧- ٧. لا بأس بتركه. (الفانى، الروحانى).
 - ٨- ٨. الأحوط أن يأتى ببعض صور الذكر المنصوصه، ولو بما يقوله المصلّى فى سجود الصلاه. (زين الدين). * الأحوط أنّه يجب . (حسن القمى).
 - ٩- ٩. لزوم الذكر فى الجملة لا- يخلو من وجه . (حسين القمى). * الأحوط عدم ترك شىء من الذكر أو الدعاء . (عبدالله الشيرازى). * احتمال وجوب الذكر قوى. (المرعشى). * بل يجب، إلّا أنّه ليس فيه شىء مؤقّت. (الروحانى).
 - ١٠- ١٠. ويكون موافقاً للاحتياط أيضاً. (محمد رضا گلپايگانى). * بل هو الأحوط أيضاً. (السبزوارى).

الأولى (١) أن يقول (٢): «سجدتُ لك يا ربَّ تعييداً ورقاً، لا مستكبراً عن عبادتك ولا مستنكفاً ولا مستعظماً، بل أنا عبد ذليل خائف مستجير»، أو يقول: «لا إله إلا الله حقاً، لا إله إلا الله إيماناً وتصديقاً، لا إله إلا الله عبودية ورقاً، سجدتُ لك ياربَّ تعييداً ورقاً، لا مستنكفاً ولا مستكبراً، بل أنا عبد ذليل ضعيف خائف مستجير»، أو يقول: «إلهي آمناً بما كفروا، وعرفنا منك ما أنكروا، وأجبناك إلى ما دُعوا، إلهي فالعفو العفو»، أو يقول ما قاله النبي صلى الله عليه وآله في سجود سورة العلق (٣)، وهو: «أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك عن عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك».

حكم ما لو سمع القراءه مكرراً وشك بين الأقل والأكثر

(مسأله ١٩): إذا سمع القراءه مكرراً وشك بين الأقل والأكثر يجوز له الاكتفاء في التكرار بالأقل، نعم، لو علم العدد وشك في الإتيان بين الأقل والأكثر وجب الاحتياط بالبناء على الأقل أيضاً.

كفايه رفع الرأس من السجده في صورته وجوب التكرار

(مسأله ٢٠): في صورته وجوب التكرار يكفى في صدق التعدد رفع الجبهه (٤) عن الأرض (٥)، ثم الوضع للسجده الأخرى، ولا يعتبر الجلوس ثم الوضع، بل ولا يعتبر رفع سائر المساجد، وإن كان أحوط.

ص: ٣٨٧

١- ١. والأخرى الإتيان بالذكر المأثور. (المرعشى).

٢- ٢. بل ينبغي أن لا يُترك؛ للأمر به في أصح الروايات. (الميلاني).

٣- ٣. الأولى الإتيان بهذا الذكر رجاء. (المرعشى).

٤- ٤. بقدر صدق التعدد. (المرعشى).

٥- ٥. إلى حدّ يصدق معه التعدد عرفاً. (حسين القمى).

(مسألة ٢١): يستحبّ السجود (١) للشكر لتجدّد نعمه أو دفع نقمه أو تذكّرهما ممّا كان سابقاً، أو للتوفيق لأداء فريضه أو نافلة، أو فعل خيرٍ ولو مثل الصلح بين اثنين، فقد روى (٢) عن بعض الأئمّة عليهم السلام: أنّه كان إذا صلح بين اثنين أتى بسجده الشكر.

ما يكتفى به و ما يشترط و ما لا يشتر في هذا السجود

ويكفي (٣) في هذا السجود مجرّد وضع الجبهة مع التّيه، نعم، يعتبر (٤) فيه إباحه المكان (٥)، ولا- يشترط فيه الذكر، وإن كان يستحبّ أن يقول:

ص: ٣٨٨

١- ١. ثبوت الاستحباب الشرعى فى بعض فروع المسألة وأدعيّتها بالخصوص محلّ تأمل، فالأولى أن يأتى بها رجاءً . (حسين القمى). * ويستحبّ فيه أمور غير ما أشار إليه فى المتن، كإطالة السجود، وغيرها من الآداب المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام قولاً وفعلًا، المودّعه فى كتب السنن والآداب، وليعلم أنّ الأولى الإتيان بهذا السجود فى بعض الصور المذكورة فى المتن، وكذا الأدعية رجاءً استضعافاً للمستند. (المرعشى).

٢- ٢. لعله ما روى عن الباقر عليه السلام: أنّ أباه على بن الحسين عليهما السلام ما ذكر لله نعمةً عليه إلّا سجد، ولا قرأ آيةً من كتاب الله فيها سجود إلّا سجد، ولا دفع الله عنه سوءاً يخشاه إلّا سجد، ولا فرغ من صلاة مفروضة إلّا سجد، ولا وُفّق لإصلاح بين اثنين إلّا- سجد، وكان أثر السجود فى جميع مواضع سجوده، فسَمّى السجّاد لذلك (وسائل الشيعة: الباب (٧) من أبواب سجدة الشكر، ح ٨. وفيه زياده عبارته (أو كيد كائد) بعد (سوءاً يخشاه).). (كاشف الغطاء).

٣- ٣. فى الكفايه إشكال، بل منع، فلا يُترك الاحتياط. (تقى القمى).

٤- ٤. لا وجه للاعتبار المذكور إذا لم تتحد العباده مع الغصب. (تقى القمى). * الظاهر عدم اعتبارها فيه أيضاً . (اللنكرانى).

٥- ٥. الأقوى عدم اعتبارها، وعدم اعتبار شىء ممّا يعتبر فى السجود الصلاتى بعد تحقّق مسّمّاه، مضافاً إلى التّيه، ولكنّه أحوط، نعم، يعتبر على الأحوط ترك السجود على المأكول والملبوس، بل لا- يخلو من قوّه، كما تقدّم. (الخمينى). * على الأحوط . (حسن القمى). * على ما مرّ . (السيستانی).

«شكراً لله»، أو «شكراً شكرياً» و«عفواً عفواً» مائه مرّة، أو ثلاث مرّات، ويكفي مرّة واحدة أيضاً.

ويجوز الاقتصار على سجده واحد، ويستحبّ مرّتان، ويتحقّق التعدّد بالفصل بينهما بتعفير الخدين أو الجبينين، أو الجميع مقدّماً للأيمن منها على الأيسر، ثمّ وضع الجبهة ثانياً. ويستحبّ فيه افتراش الذراعين، وإصاق الجوّاء والصدر والبطن بالأرض. ويستحبّ أيضاً أن يمسح موضع سجوده بيده ثمّ إمرارها على وجهه ومقاديم بدنه. ويستحبّ أن يقرأ في سجوده ما ورد في حسنه عبد الله بن جندب، عن موسى بن جعفر عليهما السلام: ما أقول في سجده الشكر فقد اختلف أصحابنا فيه؟ فقال عليه السلام: «قل وأنت ساجد: اللهمّ إنّني أشهدك وأشهد ملائكتك وأنبياءك ورُسُلك وجميع خلقك أنّك أنت الله ربّي، والإسلام ديني، ومحمّداً نبّي، وعليّاً والحسن والحسين... إلى آخرهم _ أئمتي، بهم أتولّى، ومن أعدائهم أتبرأ، اللهمّ إنّني أنشدك دم المظلوم (ثلاثاً)، اللهمّ إنّني أنشدك بإيوائك (1) على نفسك لأعدائك لتَهْلِكَنَّهُم بأيدينا وأيدي الموءمين، اللهمّ إنّني أنشدك بإيوائك على نفسك لأوليائك لتَظْفِرَنَّهُم بعدوك وعدوّهم أن تصلّي على محمّد وعلى المستحفظين من آل محمّد (ثلاثاً)، اللهمّ إنّني أسألك اليسر بعد

ص: ٣٨٩

العسر (ثلاثاً)، ثمّ ضع خدّك الأيمن على الأرض وتقول: يا كهفي حين تُعيّني المذاهب، وتضيّق عليّ الأرض بما رحبت، يا بارئ خلقى رحمته بى وقد كنت عن خلقى غتياً، صلّ على محمّد وعلى المستحفظين من آل محمّد، ثمّ ضع خدّك الأيسر وتقول: يا مذلّ كلّ جبار، ويا معزّ كلّ ذليل، قد عزّيتك بلغ مجهودى (١) (ثلاثاً)، ثمّ تقول: يا حنان يا منان، يا كاشف الكرب العظام، ثمّ تعود للسجود فتقول مائه مرّة: شكراً شكراً، ثمّ تسأل حاجتك إن شاء الله.

والأحوط وضع الجبهة (٢) فى هذه السجدة أيضاً على ما يصحّ السجود عليه، ووضع سائر المساجد على الأرض، ولا بأس بالتكبير قبلها وبعدها لا بقصد الخصوصية والورود.

فى ما لو وجد سبب سجود الشكر و كان له مانع من ذلك

(مسألة ٢٢): إذا وجد سبب سجود الشكر وكان له مانع من السجود على الأرض فليومئ برأسه، ويضع خدّه على كفّه، فعن الصادق عليه السلام: «إذا ذكر أحدكم نعمه الله عزّوجلّ فليضع خدّه على التراب شكراً لله، وإن كان ركباً فليتنزل فليضع خدّه على التراب، وإن لم يكن يقدر على النزول للشهره فليضع خدّه على قربوسه، فإن لم يقدر فليضع خدّه على كفّه، ثمّ ليحمد الله على ما أنعم عليه» (وسائل الشيعة: الباب (٧) من أبواب سجدة الشكر، ح ٣).

ص: ٣٩٠

١- ١. فرّج عني. (زين الدين).

٢- ٢. وهو الأولى. (عبدالهادي الشيرازي). * والأولى. (محمدرضا الكلبايگاني). * بل الأولى. (محمد الشيرازي).

ويظهر من هذا الخبر (١) تحقق السجود بوضع الخد فقط من دون الجبهة.

السجود بقصد التذلل والتعظيم لله تعالى، و ما يتعلق به

(مسأله ٢٣): يستحب السجود بقصد التذلل (٢) والتعظيم لله تعالى، بل من حيث هو راجح (٣) وعباده، بل من أعظم العبادات وأكدها، بل ما عبد الله بمثله، وما من (٤) عمل أشد على إبليس من أن يرى ابن آدم ساجداً؛ لأنه أمر بالسجود فعصى، وهذا أمر به فإطاع ونجا. وأقرب ما يكون العبد إلى الله وهو ساجد. وإنه سنّه الأوابين. ويستحب إطالته، فقد سجد آدم ثلاثه أيام بلياليها، وسجد علي بن الحسين عليهما السلام على حجاره خشنه، حتى أحصى عليه ألف مرّه: «لا إله إلا الله حقاً حقاً، لا إله إلا الله تعبداً ورقاً، لا إله إلا الله إيماناً وتصديقاً».

وكان الصادق عليه السلام يسجد السجده حتى يقال: إنه راقد. وكان موسى بن جعفر عليهما السلام يسجد كل يوم بعد طلوع الشمس إلى وقت الزوال (وسائل الشيعة: الباب (٢٣) من أبواب السجود، ح ١٤).

ص: ٣٩١

١- ١. الاستظهار غير واضح، وإن كان لا يبعد أن يكون وضع الخد أيضاً نحواً من السجود، وقد ورد الحث عليه في روايات كثيرة. (السيستاني).

٢- ٢. قصد الخشوع دخیل فی حقیقه السجود، فلا معنى لاستحبابه، وأما الإضرابات وإن كانت صحيحة ولكن استحباب قصدها محل تأمل. (عبدالله الشيرازي).

٣- ٣. ليس السجود إلا ما كان بقصد التذلل والخضوع، فلا مورد للترقي المذكور. (السيستاني).

٤- ٤. هذا، وما يذكر نحوه في ما بعد مذكور في بعض الروايات (وسائل الشيعة: الباب (٢٣) من أبواب السجود، ح ١١). (تقي القمي).

(مسأله ٢٤): يحرم (١) السجود لغير الله تعالى (٢)، فإنه غايه الخضوع، فيختص بمن هو في غايه الكبرياء والعظمه. وسجده الملائكه لم تكن (٣) لآدم، بل كان قبله لهم (٤)، كما أن سجده يعقوب وولده لم تكن ليوسف، بل لله تعالى شكراً؛ حيث رأوا ما أعطاه الله من الملك. فما يفعله سواد الشيعة

ص: ٣٩٢

١- ١. الظاهر أنه لم يقدّم دليل على حرمة السجود لغير الله، وليس مجرد السجود شركاً محرماً غير قابل للتخصيص؛ لأنه تعالى لا يغفر أن يُشركَ به حتى يوجه سجده الملائكة بما ذكر، بل الظاهر أن سجودهم كان لآدم عليه السلام مأموراً به من قبل الله تعالى، لا مجرد كون آدم عليه السلام قبله لهم، ويدلّ عليه مضافاً إلى ظهور الكتاب في ذلك: استكبار إبليس واستنكافه من السجود، فإنه لم يستنكف من السجود لله، بل من السجود لآدم، ويشهد به استدلاله. نعم، الظاهر احتياج الجواز إلى الدليل، وبدونه لا مجال للالتزام به. (اللكراني).

٢- ٢. ولكن ليس مجرد وضع الجبهة على الأرض سجده، بل لا بدّ من قصد التعيّد به، فتحرم السجده بما هي عنوان قصدي تعيّد إذا كانت لغير الله، فما يفعله الناس من وضع جباههم على الأعتاب المقدّسه مع العلم بارتكاز التوحيد في قلوبهم، وأنهم لا يقصدون بذلك عباده الأئمة عليهم السلام ليس سجوداً لهم، بل مقصودهم إمّا الشكر لله تعالى، أو التبرّك بلمس الأعتاب المقدّسه، وعلى هذا فلا إشكال فيه مطلقاً. (الفاني).

٣- ٣. السجده لغيره تعالى إذا كانت بأمره تعالى لا تكون حراماً. (تقي القمي).

٤- ٤. بمقتضى بعض الأخبار (وسائل الشيعة: الباب (٢٧) من أبواب السجود، ح ٧)، وبعضها يدلّ على أنها كانت له عليه السلام بأمر الله تعالى، ولا مانع من الالتزام به لإمكان التخصيص؛ لكونه حكماً شرعياً أو عقلياً تعليقياً، نعم، بناءً على كونها عبادة ذاتاً لا يكون قابلاً للتخصيص، فلا بدّ من الطرح إن لم يمكن الجمع والتأويل وردّ علمها إلى أهله. (عبدالله الشيرازي).

من صورته السجده عند قبر أميرالمؤمنين وغيره من الأئمه عليهم السلام مشكل، إلا أن يقصدوا به سجده الشكر(١) لتوفيق الله تعالى لهم لإدراك الزيارة، نعم، لا يبعد(٢) جواز تقبيل العتبه الشريفه(٣).

ص: ٣٩٣

-
- ١- ١. فتكون مستحبّه؛ لشمول العمومات لها. (محمد الشيرازي).
 - ٢- ٢. لا إشكال في جوازه، إلا أن يطرأ عنوان ثانوي. (المرعشي).
 - ٣- ٣. بل هو مستحبّ؛ للروايات التي جمع بعضها في كتاب «إزاله الوسوسه عن تقبيل الأعتاب المقدّسه»، وغيره. (محمد الشيرازي). * بل هو الأظهر. (الروحاني).

فصل فى التشهد

حكم التشهد فى كل صلاه

وهو واجب فى الثنائيه مرّة بعد رفع الرأس من السجده الأخيره من الركعه الثانيه، وفى الثلاثيه والرابعيه مرّتين: الأولى كما ذكر، والثانيه بعد رفع الرأس من السجده الثانيه فى الركعه الأخيره.

حكم تركه

وهو واجب غير ركن، فلو تركه عمداً بطلت الصلاه، وسهواً أتى به ما لم يركع (١)، وقضاه بعد الصلاه (٢) إن تذكّر بعد الدخول (٣) فى الركوع مع سجدة السهو (٤).

واجبات التشهد، سبعة

وواجباته سبعة:

الأول: الشهادتان

الأول: الشهادتان.

الثانى: اصلاه على النبى و آله

الثانى: الصلاه على محمّد وآل محمّد، فيقول: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلّ

ص: ٣٩٤

١ - ١. إذا ترك التشهد سهواً أتى به ما لم يركع، ولو كان واقفاً وجب عليه الجلوس والتشهد ثم القيام وإتمام الصلاه، ويسجد سجدة السهو على الأحوط وجوباً للقيام الزائد. (مفتى الشيعة).

٢ - ٢. لا يبعد القول بكفايه تشهد سجدة السهو عنه. (الكوه كمرى). * على الأحوط. (عبدالهادى الشيرازى، حسن القمى). * الأظهر عدم وجوب قضائه، وإن كان أحوط. (السيستانى).

٣ - ٣. على الأحوط. (الخوئى).

٤ - ٤. على الأحوط. (الجواهرى، الخمينى).

- ١ - ١. الأحوط في سعه الوقت اختيار الأولى، وفي الضيق يقول: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله» والصلاه. (محمد تقى الخونسارى، الأراكي). * الأحوط الاقتصار على الأول. (صدرالدين الصدر). * الأقرب عدم إجزائه. (مهدي الشيرازي). * الأحوط اختيار الأول، كما أن الأقوى كون الصلوات بصيغته: «اللهم صل على محمد وآله». (الشاهرودي). * الأحوط إتيانه بالنحو الأول. (الرفيعي). * الأحوط إن لم يكن أقوى اختيار الصورة الأولى، وهو المتعارف عند المتشرّعه قديماً وحديثاً. (زين الدين). * لزوم الكيفية المتعارفه إن لم يكن أقوى فلا إشكال فيه أنه أحوط. (تقى القمي).
- ٢ - ٢. ويجزى في الشهادة الثانية إسقاط العاطف وإبدال الظاهر بالمضمر، وقوله: وآله. (الجواهرى). * الأولى، بل الأحوط اختيار الأول. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * في الأقوائيه نظر، فلا يتعدى عن المتعارف. (حسين القمي). * بل الأحوط اختيار الكيفيه الأولى، التي هي المعهوده عند المتشرّعه قديماً وحديثاً. (آل ياسين). * لا يُترك الاحتياط بالاقتصار على الكيفيه المعهوده. (الكوه كمرى). * بل الأحوط اختيار الأول، بل لا يخلو من قوه. (الإصطهباناتي). * الأحوط الاقتصار على الكيفيه الأولى. (البروجردى، الخوئي). * فيه تأمل. (الحكيم). * فيه نظر، والأحوط عدم الاجتزاء به. (الميلاني). * لا قوه فيه، والأحوط الإتيان بالكيفيه الأولى. (الجنوردي). * والأحوط الاقتصار على الكيفيه الأولى. (أحمد الخونسارى، محمد الشيرازي، اللنكراني). * الأحوط الاقتصار على الكيفيه الأولى، بل تعينها لا يخلو من قوه. (عبدالله الشيرازي). * والأحوط اختيار الأول. (الشريعتمداري). * في القوه تأمل واضح، فلا يُترك الاحتياط باختيار الأول. (الفاني). * الأقوى هو تعين الكيفيه الأولى. (الخميني). * الأحوط، بل الأقوى عدم التعدي عن الصورة الأولى. (المرعشي). * فيه تأمل، فلا يُترك الاحتياط بالاقتصار على النحو الأول. (الأملي). * بل عدم إجزاء الأقل ممّا ذكر في الصورة الأولى لا يخلو من قوه. (محمد رضا الكلبيگانی). * لا يُترك الاحتياط باختيار الأولى. (السبزواري). * فيه نظر، فلا يتعدى عن المتعارف المشهور بين المتشرّعه على الأحوط. (حسن القمي). * الأحوط الاقتصار على الكيفيه الأولى، بل الأظهر عدم الاجتزاء بالثانيه. (الروحاني). * ذكر التشهد على الأحوط هي الكيفيه الأولى. (مفتي الشيعة).

يقول(١): «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، اللهم صل على محمد وآل محمد».

الثالث: الجلوس بمقدار الذكر الوارد

الثالث: الجلوس بمقدار الذكر المذكور.

الرابع: الطمأنينه فيه

الرابع: الطمأنينه(٢) فيه.

ص: ٣٩٦

-
- ١- ١. الأحوط عدم الإجزاء. (الحائري). * وجوب الكيفيه المعهوده لا يخلو من قوه. (الإصفهاني). * لا ينبغي ترك الاحتياط بالإتيان بالكيفيه الأولى. (عبدالهادي الشيرازي).
 - ٢- ٢. على الأحوط. (تقي القمي).

الخامس: الترتيب فيه

الخامس: الترتيب بتقديم الشهاده الأولى على الثانيه، وهما على الصلاه على محمد وآل محمد كما ذكر (١).

السادس: الموالاه

السادس: الموالاه (٢) بين الفقرات والكلمات والحروف (٣)، بحيث لا يخرج عن الصدق.

السابع: تأديته بالوجه الصحيح

السابع: المحافظه على تأديتها على الوجه الصحيح العربى فى الحركات والسكنات، وأداء الحروف والكلمات.

ذكر الشهادتين و الصلاه بألفاظها المتعارفه

(مسأله ١): لابد من ذكر الشهادتين والصلاه بألفاظها المتعارفه، فلا يجوز غيرها وإن أفاد معناها، مثل ما إذا قال بدل «أشهد»: أعلم أو أقر أو أعترف، وهكذا فى غيره.

كيفية الجلوس فى التشهد

(مسأله ٢): يجوز (٤) الجلوس فيه بأى كيفية كان ولو إقعاء (٥)، وإن كان الأحوط (٦) تركه (٧).

ص: ٣٩٧

١- ١. لا يبعد كفايه أن يقول: «أشهد أن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم عبده ورسوله». (السيستانى).

٢- ٢. ولكن لا مانع من تخلل الأدعية المأثوره المطوله بين فقراتها. (السيستانى).

٣- ٣. بحيث لا يصدق انتشار الحروف، كما مرّ فى فصل القراءه. (المرعشى).

٤- ٤. الأحوط الجلوس على النحو المتعارف. (صدرالدين الصدر).

٥- ٥. الأحوط ترك الإقعاء. (الفيروزآبادى). * يراعى ما هو المتعارف من كيفياته، ولا- يجلس إقعاء. (حسين القمى). * الأحوط تركه. (الفانى).

٦- ٦. لا يترك؛ لما ذكرنا وجهه. (آقا ضياء). * لا يترك. (الشاهرودى، حسن القمى). * لا يترك هذا الاحتياط. (زين الدين).

٧- ٧. لا يترك هذا الاحتياط. (الإصفهانى). * هذا الاحتياط لا يترك. (آل ياسين، البجنوردى). * هذا الاحتياط لا ينبغى أن يُترك. (الإصطهباناتى). * لا- يُترك. (أحمد الخونسارى، الآعلى، السبزوارى). * خصوصاً بتفسيره الثانى المتقدم ذكره. (المرعشى).

(مسألة ٣): من لا يعلم الذكر يجب عليه التعلّم، وقبله يتبع غيره فيلقّنه (١)، ولو عجز ولم يكن من يلقّنه أو كان الوقت ضيقاً (٢).
أتى بما يقدر (٣) ويترجم (٤).

ص: ٣٩٨

١- ١. الظاهر كونهما في مرتبه واحده . (السيستاني).

٢- ٢. لكن إذا ترك التعلّم باختياره حتّى ضاق الوقت فالأحوط الجمع بين الصلاه الاضطراريّه في الوقت وتداركها بعد التعلّم في خارجه، كما في كلّ مورد نشأ الاضطرار من سوء الاختيار. (كاشف الغطاء).

٣- ٣. ولو ملحوناً، والإتيان ملحوناً مقدّم على الترجمة. (الخميني). * ولو ملحوناً. (المرعشي). * مع صدق عنوان الشهاده عليه، وإلا فوجوبه كوجوب المراتب اللاحقه مبنّى على الاحتياط. (الخوئي). * وجوب ما لم يصدق عليه الشهاده مبنّى على الاحتياط، ولا- يترك في جميع المراتب المذكوره . (حسن القمّي). * إن صدق عليه عنوان الشهادتين ولو الملحون منهما، وإلا- فالأظهر عدم وجوب شيء عليه، وكذلك ما بعده من المراتب، وإن كان الأحوط ما ذكره. (الروحاني). * مع صدق الشهاده عليه . (السيستاني).

٤- ٤. على الأحوط . (الفاني). * في الترجمة مطلقاً إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالجمع بين صلاتين يأتي بالترجمه في إحداها وتركها في الأخرى. (تقى القمّي). * إن عجز عن الإتيان باللفظ العربي فالأحوط وجوباً أن يأتي بترجمته، وإذا عجز عنها أتى بسائر الأذكار بقدره. (مفتي الشيعه).

الباقى(١)، وإن لم يعلم شيئاً يأتى بترجمه الكلّ، وإن لم يعلم يأتى(٢) بسائر الأذكار(٣) بقدره(٤)، والأولى(٥) التحميد(٦) إن كان يحسنه، وإلاّ فالأحوط(٧) الجلوس قدره مع الإخطار بالبال(٨) إن أمكن.

ص: ٣٩٩

١-١. الأحوط الجمع بين الترجمة والذكر إن أمكن. (الحائرى). * فى الترجمة إشكال مطلقاً. (الشاهرودى). * على الأحوط فيه وفى ما بعده. (الخمينى، السيستانى). * الأحوط فى صورته العجز كلاً أو بعضاً الجمع بين الترجمة والذكر. (محمد رضا الكلبيغانى).

٢-٢. على الأحوط. (تقى القمى).

٣-٣. على الأحوط بقصد الرجاء. (الكوه كمرى). * على الأحوط. (الحكيم، عبدالله الشيرازى). * على الأحوط أيضاً فيه، وفى الجلوس مع الإخطار. (الفانى). * مراعيّاً تقديم ما يصدق عليه الشّهد. (المرعشى).

٤-٤. لا يجب أن يكون بقدره على الأظهر. (الجواهرى). * على الأحوط. (عبدالهاده الشيرازى).

٥-٥. قد عرفت أنّ الأقوى اختيار ما تصدق عليه الشّهاده. (المرعشى).

٦-٦. بعد أن يقول: «بسم الله». (الميلانى).

٧-٧. والسقوط لا يخلو من قوّه. (الجواهرى).

٨-٨. وتحريك لسانه. (حسين القمى). * ومن القدماء من احتاط بتحريك اللسان أيضاً، ولا بأس به رجاء. (المرعشى).

يستحب في التشهد أمور عشره

(مسأله ٤): يستحب في التشهد أمور (١):

الأول: الجلوس متوركاً

الأول: أن يجلس الرجل متوركاً على نحو ما مرّ في الجلوس بين السجدين.

الثاني: القول قبل الشروع بالذكر: «الحمد لله»، أو غير ذلك

الثاني: أن يقول (٢) قبل الشروع في الذكر: «الحمد لله»، أو يقول: «بسم الله وبالله، والحمد لله وخير الأسماء لله»، أو «الأسماء الحسنى كلها لله».

الثالث: جعل اليدين على الفخذين

الثالث: أن يجعل يديه على فخذيه منضمّة الأصابع.

الرابع: أن يكون نظره إلى حجره

الرابع: أن يكون نظره إلى حجره.

الخامس: القول بعد الشهاده الثانيه: «أرسله بالحق بشيراً و...»

الخامس: أن يقول بعد قوله: «وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله»: «أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة، وأشهد أنّ ربّي نعم الربّ، وأنّ محمداً نعم الرسول»، ثمّ يقول: «اللهم صلّ...» إلى آخره.

السادس: القول بعد الصلاه على النبي: «و تقبل شفاعته، وارفع درجته»

السادس: أن يقول بعد الصلاه: «وتقبّل شفاعته وارفع درجته» في التشهد الأوّل، بل في الثاني أيضاً، وإن كان الأوّل (٣) عدم قصد

ص: ٤٠٠

١- ١. مستند الاستحباب في أكثرها غير معتمدٍ عليه، فالأولى رعايتها رجاءً. (المرعشي).

٢- ٢. بعض ما ذكر بتلك الخصوصيات لم يثبت استحبابه الشرعي، فالأولى أن يأتي [به] رجاءً. (حسن القمّي).

٣- ٣. بل الأحوط، لشبهه التشريع والزيادة؛ لعدم دليلٍ وافٍ به. (آقازياده). * والأحوط. (البروجردى). * لا يُترك. (الحكيم). * بل الأوجه. (الميلاني). * الأحوط عدم قصدها فيه. (الخميني). * بل الأحوط. (مهدى الشيرازي، الشاهرودي، عبدالله الشيرازي، المرعشي، الآملی، محمد رضا الغلپايگانی، السبزواری، النكراني). * لا يُترك ذلك. (زين الدين).

السابع: القول في التشهد الأول والثاني بما جاء في موثقه أبي بصير

السابع: أن يقول في التشهد الأول والثاني ما في موثقه أبي بصير (٢)، وهي قوله عليه السلام: «إذا جلست في الركعة الثانية فقل: بسم الله وبالله، والحمد لله، وخير الأسماء لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد (٣) أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة، أشهد أنك نعم الرب، وأن محمداً نعم الرسول، اللهم صل على محمد وآل محمد، وتقبل شفاعته في أمته وارفع درجته. ثم تحمد الله مرتين أو ثلاثاً، ثم تقوم، فإذا جلست في الرابعة قلت: بسم الله وبالله، والحمد لله، وخير الأسماء لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة، أشهد أنك نعم الرب، وأن محمداً نعم الرسول، التحيات لله، والصلوات الطاهرات الطيبات

ص: ٤٠١

-
- ١- ١. بل الأحوط . (الشريعتمداري). * ولا بأس بإضافه «أُمته» رجاءً. (مفتي الشيعة).
 - ٢- ٢. نُسخُ الروايه في بعض الكلمات مختلفه . (حسين القمي). * نُسخُ هذا الحديث تختلف بشيء من الزيادة والنقص، لكن الكل يتضمن الواجب وفضيلته . (الميلاني). * والروايه منقوله بالاختلاف في بعض الكلمات. (المرعشي).
 - ٣- ٣. ليست في الموثقه كلمه «أشهد» في هذا المورد، إلا في بعض نسخ الوسائل، لكن لا اعتماد بصحته، والأحوط ذكرها رجاءً لا بقصد الخصوصية. (محمد رضا الكليبايگاني).

الزكيات الغايات الرائحات السابغات الناعمات ما طاب وزكى وطهر وخلص وصفى فله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة، أشهد أن ربّي نعم الرب، وأن محمداً نعم الرسول، وأشهد أن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، الحمد لله رب العالمين، اللهم صل على محمد وآل محمد، وبارك على محمد وآل محمد، وسلم على محمد وآل محمد، وترحم على محمد وآل محمد، كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم صل على محمد وآل محمد، واغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا، ربنا إنك رؤوف رحيم، اللهم صل على محمد وآل محمد، وامنن على بالجنّة، وعافني من النار، اللهم صل على محمد وآل محمد، واغفر للمؤمنين والمؤمنات (١)، ولا تزد الظالمين إلا تباراً. ثم قل: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام على أنبياء الله ورسله، السلام على جبرئيل وميكائيل والملائكة المقربين، السلام على محمد بن عبد الله خاتم النبيين، لا نبي بعده، والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، ثم تسلم» (وسائل الشيعة: الباب (٣) من أبواب التشهد، ح ٢).

الثامن: التسبيح سبعا بعد التشهد الأول

الثامن: أن يسبح سبعا بعد التشهد الأول بأن يقول: «سبحان الله، سبحان الله» سبعا ثم يقوم.

ص: ٤٠٢

١- ١. «ولمن دخل بيتي مؤمناً كذا في الوسائل (المصدر السابق). (زين الدين).

التاسع: قول «بحول الله وقوته...» حين القيام عن التشهد الأول

التاسع: أن يقول: «بحول الله وقوته...» إلى آخره حين القيام (١) عن التشهد الأول.

العاشر: أن تضمّ المرأة فخذيها حال الجلوس للتشهد.

كراهه الإقعاء حال التشهد

(مسألة ٥): يكره الإقعاء (٢) حال التشهد على نحو ما مرّ في الجلوس بين السجدين، بل الأحوط (٣) تركه (٤)، كما عرفت (٥).

ص: ٤٠٣

-
- ١ - ١. أي حين النهوض إليه، كما مرّ. (البرجودي). * أي النهوض. (عبدالله الشيرازي). * يعني حال النهوض. (محمد رضا الكليبايگاني). * أي النهوض عنه إلى القيام. (اللكراني).
 - ٢ - ٢. لا- يُترك الاحتياط بتركه. (الفيروز آبادي). * قد تقدّم أنّ الأحوط تركه. (الإصطهباناتي). * الإجزاء به غير بعيد. (الرفيعي). * مرّ أنّ تركه أحوط. (الفاني).
 - ٣ - ٣. لا يُترك، كما مرّ. (صدرالدين الصدر، الشاهرودي).
 - ٤ - ٤. بل لا يُترك هذا الاحتياط، كما مرّ. (الإصفهاني). * لا يُترك، كما تقدّم. (حسين القمّي). * بل الأوجه ذلك في حال التشهد بخصوصه. (الميلاني). * هذا الاحتياط لا- يُترك، كما تقدّم في المسألة الثانية. (البجنوردی). * سيّما بتفسيره الثاني المتقدم ذكره. (المرعشي). * لا يُترك. (حسن القمّي).
 - ٥ - ٥. وقد عرفت أنّه لا يُترك. (آل ياسين). * وقد تقدّم لزوم الاحتياط في تركه. (السبزواری).

حكم التسليم و حزيته للصلاه و جميع ما يعتبر فيها

وهو واجب على الأقوى، وجزء من الصلاة(١)، فيجب فيه جميع ما يشترط فيها من الاستقبال وستر العوره والطهاره وغيرها، ومُخرج منها، ومحلل للمنافيات المحرّمه بتكبيره الإحرام، وليس ركناً،

حكم تركه

فتركه عمداً مبطل لا سهواً(٢)، فلو سهواً(٣)

ص: ٤٠٤

١- ١. الأحوط عدم ترتيب آثار الجزئيه عليه، فلو دخل الوقت مثلاً بعد التشهد وقبل التسليم فالأحوط إعادته الصلاة. (الكوه كمرى). * لكنّ الأحوط فى ما إذا لم يدرك من أول الوقت إلّا التسليم وقد وقعت الصلاة قبل دخوله أن يعيدها. (الميلانى). * وهو واجب فى كلّ صلاهٍ وآخر أجزائها، وبه يخرج عنها وتحلّ له منافياتها، فلو دخل الوقت مثلاً بعد التشهد وقبل التسليم فلا إعادته للصلاه، بخلاف من نفى الجزئيه عنها وقال بالإعادته. (مفتى الشيعة).

٢- ٢. الأحوط إن لم يكن أقوى بطلان الصلاة بالإخلال بالتسليم سهواً حتّى صدر المبطل عمداً وسهواً، بل ينبغى الجزم بذلك بناءً على الجزئيه، ووجهه يظهر بالتأمل. (آل ياسين). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط بإعادته الصلاة. (الكوه كمرى).

٣- ٣. الظاهر بل القطعى هو عدم خروج المصلّى بنسيان التسليم عن الصلاة، وعدم كونه مُخرجاً ومحلاً آخر كنفس التسليم، وعلى هذا فلو أحدث أو استدبر بعد أن نسيه، أو استمرّ نسيانه له إلى أن انمحت صورته الصلاة، أو فعل ما يوجب محوها وقع جميع ذلك فى الصلاة وكان مبطلاً لها لا محاله، ولو تذكّر قبل أن يقع شيء من ذلك كان محلّه باقياً، ويلزمه الإتيان به وتصحّ صلاته مطلقاً، ويلزمه سجدة السهو لو تكلم قبل أن يتذكّره. (النائنى، جمال الدين الكليبايگانى). * بل الأقوى حينئذٍ بطلان الصلاة؛ لاستناده إلى الأفعال المنافيه، لا فوت السلام، كيف وهو عله لصدق فوت محلّه نفى الرتبة السابقه بصدق وقوعها فى الصلاة، فيبطل بها قبل وصول النوبه إلى فوت السلام، كما لا يخفى هذا. (آفاضياء).

عنه (١) وتذكر بعد إتيان شيء من المنافيات (٢) عمداً وسهواً أو بعد فوات (٣) الموالاه لا يجب (٤) تداركه (٥)،

ص: ٤٠٥

١- ١. لو استمر السهو، فإذا فات الموالاه أو أتى بالمنافى أو انمحت صورته الصلاة فالأقوى بطلانها، ولو تذكر قبل أن يقع كما في هذه الأمور ولم يتكلم بالصلاة صحيحه، ويأتى بالتسليم ولا شيء عليه، ولو تكلم فيجب سجدة السهو. (الرفيعي). * الأقوى عدم الخروج عن الصلاة بنسيانه، فلو وقعت إحدى المنافيات أو انمحت صورته الصلاة قبل التذكر كانت صلاته باطله فعليه الإعادة، وأما لو تذكر ولم يقع المنافى ولا طراً لانمحاء فيأتى به وصلاته صحيحه. (المرعشى).

٢- ٢. الأقوى أن ذلك يوجب البطلان مادامت صورته الصلاة باقية ولم تفت الموالاه. (الميلانى).

٣- ٣. الأحوط فى ما لو أتى ولو سهواً بالمنافى عمداً وسهواً قبل فوات الموالاه الإعادة. (كاشف الغطاء).

٤- ٤. ولكن يجب إعادة الصلاة. (صدر الدين الصدر).

٥- ٥. لا يترك الاحتياط بإعادة الصلاة. (الحائرى). * فيه إشكال، فلا يترك الاحتياط بإعادة الصلاة. (الإصفهاني). * الأحوط إعادة الصلاة فى غير مورد قبول التدارك. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * فيه تأميل، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين إتيان سجدة السهو احتياطاً للنقصان بتركه وإعادة الصلاة. (الإصطهباناتى). * الأقوى هو بطلان الصلاة إذا أتى بما يبطلها عمداً وسهواً قبل فوات الموالاه، وأما إذا استمر السهو إلى أن فات الموالاه وسقط عن قابليته للحقوق فالأقوى هو الصحة، وإن أتى بالمنافى بعد ذلك. (البروجردى). * ويعيد الصلاة إذا أتى بالمنافى قبل فوات الموالاه. (مهدى الشيرازى). * الأقوى بطلان الصلاة. (الحكيم). * بناءً على خروج المصلّى من الصلاة بمجرّد نسيان السلام، ولكنّه ممنوع؛ ولذا لو تذكر قبل فعل المنافى وبقاء المحلّ السهوى يجب تداركه، فعليه لو أحدث أو استدبر لكان المنافى واقعاً فى الأثناء وقبل الخروج، فلا مجال لحديث «لا تُعاد» أصلاً، أمّا قبل محو الصورة فواضح، وأما بعد المحو وعروض المنافى فلا معنى له؛ حيث إنّه لا تكون الإعادة إلّا لأجل بطلان الصلاة بالمنافى، وإلّا لكان اللازم عليه إتيان السلام، فيكون حال التذكر بعد حصول الماحى كحاله قبل تحقّق الماحى أو غيره من المنافيات، وفساده واضح. (الشاهرودى). * الأقوى بطلان الصلاة بوقوع كلّ ما يبطلها عمداً أو سهواً، ووجوب إعادتها فى هذه الصورة؛ وذلك لوقوع المنافيات فى الصلاة؛ لعدم كون سهو السلام مخرجاً، فلو تذكر قبل صدور المنافيات والسكوت الطويل الموجب لانمحاء صورته الصلاة يجب عليه التدارك والإتيان به، ولو تكلم قبل تحقّق المنافيات وجب عليه سجدة السهو. (البجنوردى). * فيه إشكال، فلا يترك الاحتياط بإعادة الصلاة بعد الإتيان بسجدة السهو. (أحمد الخونسارى). * بطلان الصلاة فى صورته إتيان المنافى العمدى والسهوى قبل فوات الموالاه لا يخلو من قوّه. (عبدالله الشيرازى). * وإن كان الأحوط الراجح التدارك فى الصورة الأولى ثمّ الإعادة. (الفانى). * لا يترك الاحتياط بإعادتها لو أتى بالمنافيات قبل فوات الموالاه، وإن كان عدم وجوبها وصحّه صلاته مطلقاً لا يخلو من قوّه، والأقوى عدم وجوب سجدة السهو لتركه. (الخمينى). * الأقوى بطلان الصلاة؛ لانحصار المخرج بالسلام فيقع المنافى فى أثناء الصلاة. (الأملى). * مشكل، فالأحوط إعادة الصلاة، إلّا إذا لم يأت بالمنافى قبل فوات الموالاه. (محمد رضا الكلبيگانى). * فيه إشكال، والأحوط إعادة الصلاة بعد الإتيان بسجدة السهو. (السبزواري). * يشكل الحكم بصحّه الصلاة فى من نسي التسليم حتّى صدر منه ما ينافى الصلاة عمداً وسهواً، سواء فاتت الموالاه أم لا، وكذا إذا فاتت الموالاه. وإن لم يصدر منه ما ينافى الصلاة فالأحوط إعادة الصلاة، بل إعادة الصلاة، ولا تخلو من قوّه. (زين الدين). * مشكل، والأحوط إعادة الصلاة. (محمد الشيرازى). * فى فرض فوات الموالاه، وأما فى فرض التذكر بعد

الإتيان بالمنافى مطلقاً قبل فوات الموالاه فالظاهر هو البطلان . (النكراني).

-
- ١ - ١. إن تذكر بعد الإتيان بالمنافى قبل فوات الموالاه فلا يخلو من شائبه إشكال، فلا يُترك الاحتياط . (حسن القمّي). * على الأحوط. (تقى القمّي).
- ٢ - ٢. على الأحوط . (الجواهرى، الفيروز آبادى، الفانى). * وإعادة الصلاة أيضاً على الأحوط . (حسين القمّي). * لو فعل المنافى عمداً وسهواً وتذكر قبل فوات المولاه فالأحوط إعادة الصلاة، ولا يجب سجدتا السهو. (عبدالهاده الشيرازى). * على القول بوجوبها لكل نقيصه، وسيأتى الكلام فيه. (الروحانى).

للقصان(١) بتركه، وإن تذكر قبل ذلك أتى به ولا شيء عليه، إلا إذا تكلم فيجب(٢) عليه سجدة(٣) السهو(٤).

حكم الجلوس في التسليم والاطمئنان

ويجب فيه الجلوس، وكونه مطمئناً(٥).

كيفية التسليم وصيغته

وله صيغتان، هما: «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين»، و«السلام عليكم ورحمة الله وبركاته»، والواجب إحداهما(٦)، فإن قدم الصيغه الأولى(٧) كانت الثانية مستحبة(٨)،

ص: ٤٠٨

- ١- ١. على الأحوط، كما سيجيء في محله. (الخوئي). * على الأحوط. (حسن القمّي). * على الأحوط الأولى. (السيستاني).
- ٢- ٢. على الأحوط. (تقي القمّي).
- ٣- ٣. على الأحوط. (الجواهرى، الفانى).
- ٤- ٤. والأولى إعادته الصلاة أيضاً. (المرعشى).
- ٥- ٥. على الأحوط. (تقي القمّي).
- ٦- ٦. بل الأحوط الإتيان بالثانية وإن جاء بالأولى. (آل ياسين). * وعندى أن الواجب هو التسليمه الأخير، وإن كان الأحوط الإتيان بالصيغتين. (الرفيعي).
- ٧- ٧. وقصد الخروج من الصلاة بها. (صدرالدين الصدر).
- ٨- ٨. فيه إشكال، فلا يترك الاحتياط بعدم الاقتصار على الأولى، فإذا أتى بها أتبعها بالثانية، نعم، لا بأس بالاعتصار على الثانية. (الإصفهاني). * لا- يقصد فيها الوجوب والاستحباب حينئذ. (حسين القمّي). * فيه نظر، بل الأحوط عدم تركها في الصورة المزبوره. (الإصطهباناتي). * الأحوط عدم الاقتصار على الأولى، بل يأتي بعدها بالثانية أيضاً، نعم، لا بأس بالاعتصار على الثانية وحدها. (البروجردى). * الأحوط عدم تركها بعد الأولى. (مهدى الشيرازي). * الأحوط عدم الاكتفاء بالأولى وحدها، بخلاف الثانية. (الشاهرودى). * بل حينئذ ينبغي الاحتياط بإتيانها. (الميلاني). * الأحوط عدم تركها في الصورة المفروضة، نعم، لو اقتصر بالثانية كفى. (الشريعتمداري). * الأحوط الإتيان بها بدون قصد الاستحباب أو الوجوب. (المرعشى). * الأحوط عدم الاقتصار على الأولى، فيأتي بالثانية أيضاً، نعم، لا بأس بالاعتصار على الثانية. (الآملی). * الأحوط عدم الاقتصار على الأولى، ولا بأس بالعكس. (محمد رضا الكليپايگانی). * الأحوط عدم تركها في هذه الصورة. (السبزواری). * الأحوط عدم الاقتصار على الأولى، نعم، لا- بأس بالاعتصار على الثانية. (تقي القمّي). * الأحوط لزوماً عدم ترك الصيغه الثانية مطلقاً. (السيستاني). * والأحوط الإتيان بها مطلقاً، سواء كانت بعد الأولى أو مجردة عنها. (اللكراني).

بمعنى كونها جزءاً [\(١\)](#) مستحياً [\(٢\)](#) لا خارجاً، وإن قَدّم الثانيه اقتصر عليها.

ص: ٤٠٩

١- ١. تصوير كونه جزءاً ولو مستحياً مع فرض الخروج بما قبله مشكل، إلا أن يجعل جزءاً مستحياً للسلام الواجب فيكون مكملاً له، ولكن الخروج يكون بالأولى، والأحوط أن لا يأتي بالمنافي من حدث أو كلام إلا بعد الفراغ من المجموع، وأن لا يقتصر على الأولى. (كاشف الغطاء).

٢- ٢. الجزئية لا تخلو من شوب الإشكال. (المرعشى). * فيه تأمل، بل الأظهر كونه من المستحبات بعدها. (الروحاني).

وأما «السلام عليك أيها النبي» فليس من صيغ السلام، بل هو من توابع التشهد (١)، وليس واجباً، بل هو مستحب، وإن كان الأحوط (٢) عدم تركه؛ لوجود القائل بوجوبه، ويكفي في الصيغ الثانية: «السلام عليكم» بحذف قوله: «ورحمه الله وبركاته»، وإن كان الأحوط (٣) ذكره (٤)، بل الأحوط (٥) الجمع بين الصيغتين بالترتيب المذكور.

ويجب فيه المحافظة على أداء الحروف والكلمات على النهج الصحيح مع العربيّة والموالاة، والأقوى عدم كفايه قوله: «سلام عليكم» بحذف الألف واللام.

حكم الصلاة في الحدث أو الإتيان ببعض المنافيات قبل السلام

(مسألة ١): لو أحدث (٦) أو أتى ببعض المنافيات الآخر قبل السلام بطلت (٧) الصلاة، نعم، لو كان ذلك بعد نسيانه (٨) بأن

ص: ٤١٠

١- ١. في كونه من توابعه تأمل، بل منع، نعم، لا إشكال في استحبابه . (السيستاني).

٢- ٢. لا يُترك. (اللنكراني).

٣- ٣. بل لا يُترك . (النائني، جمال الدين الغلپايگاني). * لا يُترك . (عبدالله الشيرازي، المرعشي، تقى القمي، اللنكراني).

٤- ٤. لا مزيه فينصّه (وسائل الشيعة: الباب (٤) من أبواب التسليم، ح ١ _ ٦). المعمول به بعد التشكيك في إطلاق (وسائل الشيعة:

الباب (٤) من أبواب التسليم، ح ١ _ ٦). الفاقد منه. (آقاضياء). * لا يُترك. (حسين القمي، آل ياسين، صدر الدين الصدر،

الإصطهباناتي، البروجردي، الشاهرودي، السيزواري).

٥- ٥. لا يُترك. (المرعشي).

٦- ٦. يظهر حكمه ممّا تقدّم في ترك السلام سهواً. (صدرالدين الصدر).

٧- ٧. إطلاقه لما إذا كان عن عذرٍ مبني على الاحتياط . (السيستاني).

٨- ٨. وفوات الموالاة، وأما قبلها فقد تقدم الاحتياط في الإعادة. (عبدالهادي الشيرازي).

- ١- ١. قد مرّ حكمه، وفي الفرق نظر . (عبدالله الشيرازي).
- ٢- ٢. الأحوط البطلان. (الفيروز آبادي). * بل تبطل مطلقاً، كما تقدّم. (النائني ، جمال الدين الكلبيگاني). * قد مرّ الاحتياط. (الحائري). * بل الأقوى فيه البطلان؛ لعين ما ذكرنا سابقاً. (آقاضيء). * قد مرّ الإشكال في ذلك، والفرق المزبور بين الصورتين لا يخلو من النظر. (الإصفهاني). * تقدّم الاحتياط بإعادة الصلاة . (حسين القمّي). * بل تبطل، كما مرّ. (آل ياسين). * قد مرّ الاحتياط بالإعادة، والفرق غير وجيه . (محمد تقى الخونساري ، الأراكي). * لا- يُترك الاحتياط بإعادة الصلاة، كما تقدّم. (الكوه كَمَرِي). * قد مرّ التأمل فيه، ولزوم الاحتياط بالنحو المتقدم، والفرق المزبور محلّ نظر . (الإصطهباناتي). * إذا كان ذلك بعد فوات الموالاه، وبه يتمّ الفرق المذكور . (مهدي الشيرازي). * بل تبطل، كما تقدّم. (الحكيم). * بل تبطل على الأقوى . (الشاهرودي). * بل تبطل . (الرفيعي). * إلّا إذا كانت الموالاه وصورة الصلاة باقية . (الميلاني). * تقدّم أنّ نسيان السلام لا يكون موجباً للخروج عن الصلاة، فالحدث أو الإتيان بالمنافيات الآخر واقع في أثناء الصلاة، والفرق الذي ذكره في المتن غير وجيه؛ لعدم كون الحدث خارج الصلاة. (البجنوردي). * الأحوط هو البطلان في الصورتين. (أحمد الخونساري). * والأحوط الراجح هو الإعادة . (الفاني). * لكن مرّ الاحتياط. (الخميني). * تقدّم أنّ الأقوى البطلان. (الأملي). * قد مرّ الإشكال قبل فوات الموالاه، وفي الفرق نظر. (محمد رضا الكلبيگاني). * مرّ لزوم الاحتياط بالإعادة بعد الإتيان بسجدة السهو، وما ذكره قدس سره من الفرق مشكل . (السبزواري). * تقدّم الإشكال في ذلك، وأنّه لا بدّ من إعادة الصلاة، سواء فاتت الموالاه قبل المنافي أم لا- على الأحوط، بل لا يخلو من قوّه. (زين الدين). * مرّ أنّه مشكل، والأحوط إعادة الصلاة . (محمد الشيرازي). * إذا كان المنافي بعد فوات الموالاه، وأمّا إن كان قبل فوات الموالاه فلا يخلو من شائبه إشكال، فلا يُترك الاحتياط . (حسن القمّي). * في عدم البطلان إشكال؛ للشبهه في جريان قاعده «لا تعاد» أثناء الصلاة، فلا يُترك الاحتياط. (تقى القمّي). * قد مرّ التفصيل في أوّل البحث . (اللنكراني).

والفرق (١) أنَّ مع الأول يصدق الحدث في الأثناء (٢)، ومع الثاني لا يصدق؛ لأنَّ المفروض (٣) أنَّه ترك نسياناً جزءاً غير ركني،

ص: ٤١٢

- ١- ١. فيه نظر بعدما فُرض من وقوع المنافي قبل المحلل، وإن كان وقوعه في الأثناء ممنوعاً فاحتمال البطلان كالصوره الأولى لا يخلو من وجه قوي. (المرعشي).
- ٢- ٢. أشار بذلك إلى مطلب دقيق لا يناسب وضع التعليقه مع ذكره، وذكرناه مفصلاً في الجزء الرابع من فقه الصادق عليه السلام في هذه المسأله. (الروحاني).
- ٣- ٣. يريد بذلك أنَّ شمول حديث «لا تعاد» بالإضافة إلى السلام المنسي يخرج الحدث عن كونه حدثاً في الصلاه، ولا مانع من شموله إلا الحكم بالبطلان من ناحيه وقوع الحدث في الصلاه، إلا أنَّه غير ممكن؛ لتوقفه على عدم شمول الحديث للسلام المنسي، فلو كان عدم الشمول مستنداً إليه لزم الدور. وأما دعوى توقف شمول الحديث على إحراز صحه الصلاه من بقيه الجهات _ ولا يمكن ذلك من غير جهه الشمول في المقام _ فمدفوعه بعدم الدليل عليه إلا من ناحيه اللغويه، ومن الضروري أنَّها ترتفع بالحكم بصحه الصلاه فعلاً. ولو كان ذلك من ناحيه نفس الحديث. وما يقال من أنَّ الخروج من الصلاه معلول للحدث وفي مرتبه متأخره عنه فالحدث واقع في الصلاه واضح البطلان، مع أنَّه لا يتم في القواطع، كما يظهر وجهه بالتأمل. (الخوئي).

فيكون (١) الحدث خارج الصلاة (٢).

ما لا يشترط في التسليم

(مسألة ٢): لا يشترط (٣) فيه (٤) نية الخروج من الصلاة، بل هو مُخرج قهراً وإن قصد عدم الخروج (٥)، لكن الأحوط (٦) عدم قصد عدم

ص: ٤١٣

- ١- ١. كيف يكون الحدث خارج الصلاة مع انحصار المخرج والمحلل بنفس السلام دون نسيانه؟ وأى أثر يمكن أن يدعى ترتبه على خطأ المصلّي في ما اعتقده من خروجه من الصلاة؟ وبماذا يجمع بين هذه الدعوى وما التزم به من وجوب سجود السهو عليه لو تكلم عند نسيانه؟ (النائني، جمال الدين الكلبيكاني).
- ٢- ٢. بل هو واقع قبل الخروج؛ ولذا التزم بوجوب سجده السهو عليه لو تكلم عند نسيانه قبل حصول ماحي الصورة، أو غيره من القواطع. (الشاهرودي). * فيه نظر. (الرفيعي).
- ٣- ٣. إلّا إذا أراد الاقتصار على الصيغة الأولى. (صدرالدين الصدر).
- ٤- ٤. لأن الإخراج من آثاره الشرعيّة، لا من عناوينه القصديّة، ولو اعتبرنا فيه التيه فيكفي القصد الإجمالي الارتكازي الباعث على إيجاد جميع الأجزاء تدريجاً، ولا يلزم قصد كلّ واحد مستقلاً. (كاشف الغطاء).
- ٥- ٥. إذا لم يرجع إلى التشريع أو إلى عدم قصد الامتثال. (حسين القمي). * بشرط عدم الأوّل إلى عدم قصد الامتثال أو التشريع. (المرعشي).
- ٦- ٦. لا يترك. (تقي القمي).

الخروج، بل لو قصد ذلك فالأحوط (١) إعادته الصلاة (٢).

حكم تعلم صيغه التسليم

(مسألة ٣): يجب تعلم السلام على نحو ما مرّ في التشهد، وقبله يجب متابعه الملقّن (٣) إن كان، وإلا اكتفى (٤) بالترجمة (٥)،

حكم العاجز عن التسليم والأخرس

وإن عجز فبالقلب ينويه مع الإشارة باليد (٦) على الأحوط (٧). والأخرس (٨) يُخَطّر ألفاظه بالبال، ويشير إليها باليد (٩) أو غيرها.

ص: ٤١٤

١- ١. لا يُترك . (صدر الدين الصدر، المرعشي).

٢- ٢. لا حاجة إلى هذا الاحتياط إذا كان قد قصد الجزئية بسلامه . (الفاني).

٣- ٣. يجري فيه ما تقدّم في التشهد . (السيستاني).

٤- ٤. على الأحوط . (الخميني، السيستاني).

٥- ٥. على الأحوط. (الفاني، حسن القمّي). * إن لم يقدر على الأصل ولو ملحوناً _ كما مرّ في التشهد _ وحكم عدم التمكن

من تعلم بعضه مع قدره على بعضه يعلم من العجز عن الكلّ ولو ملحوناً. (المرعشي). * وجوب الترجمة مبنّى على الاحتياط.

(الخوئي). * وجوبها كوجوب الترجمة في التشهد مبنّى على الاحتياط، وقد تقدّم. (الروحاني).

٦- ٦. وتحريك اللسان . (حسين القمّي). * ومن القدماء مَنْ أضاف عليها التحريك باللسان _ كما مرّ في التشهد _ وهو وجه

حسن غير ملزم به، والتزام بما لا ملزم له. (المرعشي).

٧- ٧. وكذا في الترجمة وفي الأخرس. (تقي القمّي).

٨- ٨. يجري عليه ما تقدّم في التكبير والقراءة . (السيستاني).

٩- ٩. مع تحريك لسانه، وإن لم يكن قادراً على إخطار الألفاظ يُحظر المعاني . (عبدالله الشيرازي).

(مسأله ٤): يستحب التورك في الجلوس حاله (١) على نحو ما مرّ، ووضع اليدين على الفخذين، ويكره الإقعاء (٢).

كفايه الإخطار الإجمالي بالبال في السلام

(مسأله ٥): الأحوط (٣) أن لا يقصد (٤) بالتسليم التحية

ص: ٤١٥

١- ١. في الخبر: «إذا جلست في الصلاة فاجلس على يسارك» (وسائل الشيعة: الباب (١) من أبواب التشهد، ح ٣. ونصّه: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا جلست في الصلاة فلا تجلس على يمينك، واجلس على يسارك». (كاشف الغطاء). (حسين القمّي).

٢- ٢. تقدّم. (حسين القمّي). * تقدّم المختار فيه. (الشاهرودي). * تقدّم أنّ الأحوط تركه. (البجنوردي). * قد مرّ الاحتياط في تركه. (الفاني). * سيّما بتفسيره الثاني المتقدّم ذكره. (المرعشي). * تقدّم الاحتياط في تركه. (السبزواري). * لا- يُترك الاحتياط بتركه. (زين الدين).

٣- ٣. بل الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني، الشاهرودي، الفاني). * بل الأحوط استعمال اللفظ في ما يستعمل فيه شرعاً. (الأملي).

٤- ٤. في عبارته نوع غموض، فإنّ الخطر بالبال إن كان توجيه الذهن إلى المأموم أو المأمومين فهذا هو القصد الذي جعل الأحوط عدمه، وإن كان خطوراً مستقلاً غير مرتبط بالسلام والصلاة فلا محلّ لذكره هنا لو سلّمنا تعقّل انفكاكه عن السلام. والتحقيق: أنّ السلام المحلّل ذات هذه الألفاظ مجرّده عن كلّ قيد، لا بقيد التجرد، فله أن يقصد ما قصده الشارع، أو يقصد الإمام المأمومين، وبالعكس، ولكلّ منهما أن يقصد المَلَكَيْن، نعم، لو قصد تحية الحاضرين أو الداخلين أو ردّ سلام مفردٍ أو جماعه كان للإشكال مجال، والأحوط الترك. * الأحوط إن لم يكن أقوى وجوب القصد ولو إجمالاً إلى معنى الكلام على حسب التشريع. (الحكيم). * لا مانع من قصد ما هو مدلول الكلام واقعاً. (البجنوردي). * وكذا لا يجزّده عن التحية، بل يأتي به بقصد ما هو المطلوب شرعاً ولو ارتكازاً، كما هو المتعارف عند عامّة المكلفين. (الخميني). * لزوم القصد له وجه، ولكن لا يُترك الاحتياط بالترك. (المرعشي). * لا بأس بذلك. (محمد الشيرازي).

حقيقه (١)، بأن يقصد السلام على الإمام أو المأمومين أو المملكين، نعم، لا بأس بإخطار ذلك بالبال، فالمنفرد يخطر بباله المملكين الكاتبين حين السلام الثاني، والإمام يُخطَرهما مع المأمومين، والمأموم يُخطَرهم مع الإمام، وفي «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» يُخطَر بباله الأنبياء والأئمة عليهم السلام والحفظه.

استحباب الإيماء بالتسليم

(مسألة ٤٦): يستحب للمنفرد (٢) والإمام (٣) الإيماء بالتسليم

ص: ٤١٦

- ١ - ١. الظاهر عدم المانع من قصد التحية على من ذكر. (الحائري). * لا يبعد الجواز إذا قصد به تحية المقصودين بها واقعاً. (الخوئي). * يقصد بألفاظ التسليم معانيها المقصودة في الشريعة، كسائر ألفاظ الصلاة، ويكفي هذا القصد الإجمالي في الجميع. (زين الدين). * بل الأحوط الأولى أن يقصد ولو إجمالاً لتحية من شرع التسليم لتحيتها. (السيستاني).
- ٢ - ٢. هذا التفصيل لا يخلو من إشكال. (الحكيم). * الأولى الإتيان بالكيفية المذكورة رجاءً. (الخميني). * فيه إشكال، والأولى قصد الرجاء بهذا التفصيل. (المرعشي).
- ٣ - ٣. ويأتي الإمام ومن معه بذلك برجاء المطلوبية، وكذلك المنفرد. (زين الدين).

الأخير(١) إلى يمينه بموءخر عينه أو بأنفه أو غيرهما على وجه لا ينافى الاستقبال، وأمّا المأموم فإن لم يكن على يساره أحد فكذاك، وإن كان على يساره بعض المأمومين فيأتي بتسليمه أخرى مومناً إلى يساره، ويحتمل استحباب تسليم آخر للمأموم بقصد الإمام فيكون ثلاث مرّات.

فى ما لو دخل وقت الصلاة أثناء التسليم

(مسأله ٧): قد مرّ سابقاً فى الأوقات: أنّه إذا شرع فى الصلاة قبل الوقت ودخل عليه وهو فى الصلاة صحّت(٢) صلاته، وإن كان(٣) قبل السلام(٤) أو فى أثناءه(٥) فإذا أتى بالسلام الأول(٦) ودخل عليه الوقت فى أثناءه تصحّ صلاته، وأمّا إذا دخل بعده قبل السلام الثانى(٧) أو فى أثناءه

ص: ٤١٧

- ١- ١. الأولى أن يقصد الرجاء . (حسين القمى).
- ٢- ٢. فى صحّتها إشكال، والأحوط لزوماً إعادتها، بل هى الأقوى إذا كان دخول الوقت بعد السلام المُخرج. (الخوئى). * قد مرّ الإشكال فى الصحّهِ. (تقى القمى).
- ٣- ٣. قد مرّ ممّا الإشكال هنا، فلا يُترك مقتضى الاحتياط . (حسن القمى).
- ٤- ٤. فى صحّهِ الصلاة قبله وبعد الفراغ من التشهد تأمّل، والأحوط حينئذٍ إعادته الصلاة بعد إتمامها . (الميلانى).
- ٥- ٥. الأقوى وجوب الإعادة إذا دخل عليه الوقت وهو فى أثناء السلام المُخرج. (الجواهرى). * فيه إشكال، بل الأحوط قصر الحكم بالصحّهِ على ما إذا دخل عليه الوقت قبل الفراغ من التشهد الواجب، كما مرّ. (آل ياسين).
- ٦- ٦. إذا لم يقصد الخروج به، وإلاّ ففيه تأمّل . (صدرالدين الصدر).
- ٧- ٧. قد عرفت الإشكال فيه . (الكوه كمرى). * الأظهر لزوم الإعادة فى هذه الصورة؛ لِمّا تقدّم من عدم كون الثانى جزءاً على تقدير الإتيان بالأول. (الروحانى).

ففيه إشكال، وإن كان يمكن القول بالصَّحَّة (١)؛ لأنَّه وإن كان يكفي الأوَّل في الخروج عن الصلاة لكن على فرض الإتيان بالصيغتين يكون الثاني أيضاً جزءاً، فيصدق (٢) دخول الوقت في الأثناء، فالأحوط (٣) إعادته (٤) الصلاة (٥) مع ذلك (٦).

ص: ٤١٨

١- ١. فيه إشكال، فلا يُترك بإعادة الصلاة . (الإصطهباناتي).

٢- ٢. هذا غير مسلم؛ لاحتمال كونه واجباً خارجياً، كما ذهب إليه بعض العلماء، فلا- يُترك الاحتياط بإعادة الصلاة. (الإصفهاني).

٣- ٣. بل الأقوى . (النائني، جمال الدين الكلبيگانی، الشاهرودي). * لا يُترك . (صدرالدين الصدر، البروجردی، أحمد الخونساری، الخميني، المرعشي، الآملي، محمدرضا الكلبيگانی، اللكراني). * لا- يُترك هذا الاحتياط، بل لا يخلو من قوّه. (زين الدين).

٤- ٤. لا يُترك . (الحكيم، عبدالله الشيرازي).

٥- ٥. لا- يُترك هذا الاحتياط. (الحائري). * بل الأقوى ذلك . (الميلاني). * لا يُترك هذا الاحتياط؛ وكون الثاني جزءاً مع الخروج عن الصلاة بالأول متنافيان. (البجنوردي). * لا يُترك. (السبزواری، السيستاني).

٦- ٦. لا يُترك . (الشريعتمداري).

يجب الإتيان بأفعال الصلاه على حسب ما عرفت من الترتيب، بأن يقدم تكبيره الإحرام على القراءة، والقراءة على الركوع، وهكذا، فلو خالفه عمداً بطل ما أتى به مقدماً، وأبطل (١) من جهة لزوم الزيادة (٢)، سواء كان ذلك فى الأفعال أم الأقوال (٣)، وفى الأركان أو غيرها (٤)، وإن كان سهواً: فإن كان فى الأركان بأن قدم ركناً على ركن، كما إذا قدم السجدين على الركوع فذلك (٥). وإن قدم ركناً على غير الركن، كما إذا قدم الركوع على القراءة، أو قدم غير الركن على الركن، كما إذا قدم التشهد على السجدين، أو قدم غير الأركان بعضها على بعض، كما

ص: ٤١٩

- ١ - ١. فى الأركان والسجده الواحده إذا قدمها عمداً، وفى غيرهما فالأحوط إتمام الصلاه مرتباً ثم الإعادة. (محمد رضا الكلبايگانى).
- ٢ - ٢. الأقرب عدم البطان إذا كانت الزيادة ذكراً أو قرآناً، ولا ينبغى ترك الاحتياط فى الإعادة. (الجواهرى).
- ٣ - ٣. مخالفه الترتيب فى الأقوال غير معلومه الإبطال مع التدارك، كما سبق بيانه. (كاشف الغطاء).
- ٤ - ٤. إطلاق الحكم بالإبطال فى غير الأركان مبنى على الاحتياط. (حسين القمى).
- ٥ - ٥. بطلان الصلاه بزياده السجدين أو الركوع سهواً مبنى على الاحتياط. (السيستانى).

إذا قَدِّمَ السوره مثلاً على الحمد فلا تبطل الصلاه إذا كان ذلك سهواً، وحينئذٍ فإن أمكن التدارك بالعود بأن لم يستلزم زياده ركن وجب (١)، وإلا فلا، نعم، يجب (٢) عليه (٣) سجدة (٤) لكل زياده أو نقيصه (٥) تلزم من

ص: ٤٢٠

- ١- ١. على الأحوط، ولا يُترك الاحتياط بالإعاده أيضاً. (تقى القمى).
- ٢- ٢. يستحب. (الفيروز آبادى). * على الأحوط. (محمدرضا الكلبايگانى، تقى القمى، النكرانى). * على الأحوط، والأظهر العدم، إلا فى موارد خاصه ستأتى فى محالها. (السيستانى).
- ٣- ٣. على الأحوط. (الشاهرودى، محمد الشيرازى).
- ٤- ٤. على الأحوط. (الجواهرى، الحائرى، آل ياسين، الإصطهباناتى، البروجردى، الشريعتمدارى، السبزوارى). * احتياطاً. (الكوه كمرى). * على الأحوط كما يأتى. (الحكيم، حسن القمى). * بناءً على وجوب سجدة السهو لكل زياده ونقيصه، ويأتى الكلام فيه وأنه أحوط. (البجنوردى). * وجوبهما إنما هو فى بعض الموارد، لا فى كل زياده ونقيصه على الأقوى، كما يأتى فى محله. (الخمينى). * على الأحوط، كما سيجىء. (الخوئى). * بناءً على وجوبهما لكل زياده ونقيصه، وسيأتى الكلام فى المبنى. (الروحانى).
- ٥- ٥. لا- يجب على الأقوى. (عبدالهاده الشيرازى). * ليس على إطلاقه، وسيأتى الحكم فى محله إن شاء الله. (الميلانى). * هذه الكليه ليست على الوجوب، بل على سبيل الاستحباب، إلا فى موارد خاصه، وأمر الاحتياط واضح. (الفانى). * وسيجىء الكلام فى لزومهما لكل منهما. (المرعشى).

ذلك(١).

حكم ما لو خالف الترتيب

(مسألة ١): إذا خالف الترتيب (٢) في الركعات سهواً، كأن أتى بالركعة الثالثة في محلّ الثانية بأن تخيل بعد الركعة الأولى أنّ ما قام إليه ثالثه، فأتى بالتسبيحات الأربعه وركع وسجد وقام إلى الثالثة وتخيل أنّها ثانية فأتى بالقراءة والقنوت لم تبطل (٣) صلاته، بل يكون ماقصده ثالثه ثانية وما قصده ثانيةً ثالثه قهراً، وكذا لو سجد الأولى بقصد الثانية، والثانية بقصد الأولى.

ص: ٤٢١

-
- ١ - ١. على الأحوط. (النائني، جمال الدين الكلّيايگانی). * على الأحوط، وسيأتي بيان موارد وجوب سجود السهو. (زين الدين).
- ٢ - ٢. لا يخلو من شائبه إشكال في المثال؛ من حيث إنّهُ في الركعتين الأولىين، وأمّا الأخيرتان فالحكم فيهما كما ذكره. (حسين القمّي).
- ٣ - ٣. إذا كان الانكشاف في الأثناء لا يُترك الاحتياط بالإتمام ثمّ الإعادة. (تقى القمّي).

١- ١. اعلم أنّ للأصحاب _ رضوان الله عليهم _ فى مباحث الصلاه ثلاثه عناوين : أحدها: فى شروط الصلاه شرط الموالاه، والآخر: فى مبطلات الصلاه وقواطعها، وهما الفعل الكثير والفعل الماحى لصوره الصلاه، وملاك الجميع لعله أمر واحد، وهو: أنّ من المعلوم الواضح أنّ الصلاه بل والوضوء والغسل، بل وبعض أجزاء الصلاه كالقراءه كلّ واحد من هذه المجعولات الشرعيه عمل مركّب من أجزاء مرتبط بعضها ببعض، أوجب ذلك الارتباط لها هيئه اتّصاليه، لا يتحقّق امتثال الأمر بذلك العمل إلاّ- إذا وقع بتلك الهيئه الخاصّه، ضروره أن ليس المراد من الأمر بالصلاه إيجاد تلك الأعمال منتشره مبثّره بحيث يكفى أن يوجد تكبيره إحرام، ثمّ قراءه فاتحه وسوره، ثمّ ركوع وسجود كيفما اتّفق وبأى نحو كان ولو بنحو الاستقلال كلّاً، بل لابدّ من إيجادها بنحو خاصّ من الارتباط، بحيث تكون له وحده عرفيه ويصدق عليها أنّها عمل واحد، فكلّ ما يكون منافياً لهذه الهيئه ولتلك الوحده الاتّصاليه يكون مبطلاً للصلاه، وقادحاً فيها، ومانعاً من انضمام لاحق أجزاءها بسابقها، ومن هنا تنشأ شرطيه الموالاه بين الأجزاء، أى تتابعها، واتّصال بعضها ببعض بحيث لا تنفصم وحدتها ولا ينفصل اتّصالها، كما ينشأ أيضاً مانعيه الفعل الكثير فى أثنائها، فإنّه يوجب عرفاً محو صورتها، وذهاب اتّصالها ووحدتها، وهو نوعان: نوع يقدر فى اتّصالها وارتباطها، كالسكوت الطويل، أو الاشتغال بعمل غير صلاتي، كالأكّل والكتابه ونحوها، ونوع آخر لا يصدّم الاتّصال والوحده ولكنه ماحٍ للصوره، فإنّ للصلاه وراء الأجزاء الوجوديه واتّصالها صوراً خاصّه، فلو اشتغل فى أثناء القراءه أو التشهد بكتابه أو خياطه انمحت صوره الصلاه بنظر العرف، وإن لم يذهب الاتّصال بين الأجزاء، ولكنّ العرف يرى أنّ جملة من الأفعال الاعتياديّه للبشر تنافى الصلاه من حيث ذاتها، لا من حيث ارتباط أجزاءها واتّصالها، ولا شكّ أنّ هذا التنافى قد اقتبس منه العرف من الشرع، لا من عند أنفسهم حتّى يقال: لا دليل على اعتباره، ضروره أنّ الصلاه حقيقه شرعيه ليس للعرف بذاته حقّ التصرّف فيها بوجه من الوجوه، ومن هنا أيضاً نشأ مانعيه ما يمحو صوره الصلاه، وهو أيضاً نوعان: كثير لا يقطع الاتّصال ولا يمنع من ارتباط الأفعال، وذلك مثل ما عرفته قريباً. وقليل يقطعها ويمحو صورتها وإن لم يكن كثيراً، كالوثبه والتصفيق والدّبكه ونحوها. وظهر أيضاً أنّ الماحى للصوره أعّم من الفعل الكثير وغيره، فكلّ فعل كثير فى أثنائها ماحٍ لصورتها، ولا عكس، وكلّ كثير أيضاً مفوّت للموالاه، ولا عكس، وكلّ مفوّت للموالاه ماحٍ للصوره، ولا- عكس. والخلاصه: أنّ المعتبر فى الصلاه وراء أجزائها الخارجيه أمران: ارتباط الأجزاء بعضها ببعض، واتّصالها بنحو مخصوص، والصوره المخصوصه والهيئه المعينه، وليس المدار على كثرة الفعل وقلته، بل على حفظ الارتباط وصلاحيه انضمام الأجزاء اللاحقه بالسابقه، فربّ كثير لا يضّر عرفاً وشرعاً، كهزّ المهد، وقتل العقرب، وشرب الماء فى بعض الموارد. وربّ قليل يضّر، كالوثبه ونظائرها. وكلّ ما ذكرناه فى أجزاء الصلاه يجرى فى القراءه، فإنّ لها أيضاً هيئه اتّصاليه توجب وحدتها، ولا يتحقّق امتثال أمرها إلاّ بالإتيان بها بتلك الهيئه الاتّصاليه، فإذا ورد الأمر بقراءه الفاتحه مثلاً فاللازم الإتيان بها متواليه الكلمات والحروف، بنحو يصدق عليها الوحده العرفيه، لا قراءه كلّ كلمه مستقلّه عمّا بعدها، أو حرف من كلّ كلمه منقطع عن بقيه حروفها، سوى أنّ من المعلوم أنّ السكوت الطويل أو الفعل الكثير الذى يقدر فى موالاه القراءه ويقطع

هيئتها قد لا يكون قادحاً أو قاطعاً لارتباط الأجزاء الصلّاتيّه، ولا مفوّتاً لموالاتها، فلو قرأ في أثناء الفاتحه بعض الذكر أو الدعاء بمقدار عشر كلمات، فقال: «يا حنان يا منان... إلى آخره»، ثمّ أتمّ الحمد فقد يعدّ عرفاً أنّه خرج عنها وفاتت موالاتها، ولكنّه لو قرأها بعد الفاتحه أو بعد السوره قبل الركوع لم يقدح في موالاته الأجزاء الصلّاتيّه، فمأخى صوره القراءه طبعاً أوسع من مأخى صوره الصلاه، وكلّ ما يمحو صوره الصلاه لو وقع في أثناء القراءه أبطلها، ولا- عكس، وما لا ينافى وحده القراءه كالعطسه والتسميت والتنفس للاستراحه وأمّثالها لا تضرّ في وحده الصلاه ولا القراءه. نعم، يبقى الكلام في مثل الحياكه والكتابه والنقش والتطريز وأمّثالها ممّا يقدح في حفظ صوره الصلاه وإن لم يقدح في هيئتها الاتصاليّه وموالاته أجزائها، فهل مثل هذه الأمور تقدح في القراءه وتمحو صورتها؟ وجهان: أحوطهما الاجتناب، ولا- سيّما حيث يسرى من القراءه إلى نفس الصلاه وحفظ صورتها، أمّا لو اشتغل المأموم بها وقت قراءه الإمام وعدم سماع صوته فالصّحّه هنا لا تخلو من وجه، ولكنّ الاحتياط بالاجتناب لا يترك، فاغتنم تحرير هذه المباحث وتحقيقها وتدبره، ولله المِنَّه ومنه التوفيق. (كاشف الغطاء).

قد عرفت سابقاً وجوب الموالاه في كل من القراءه والتكبير والتسييح والأذكار بالنسبه إلى الآيات والكلمات والحروف،

ترك الموالاه

وأَنَّهُ لو تركها عمداً على وجه يوجب محو الاسم بطلت الصلاه(١)، بخلاف ما إذا كان سهواً فإنه لا تبطل الصلاه، وإن بطلت تلك الآية أو الكلمه فيجب(٢) إعادتها(٣). نعم، إذا أوجب فوات الموالاه فيها محو اسم الصلاه بطلت، وكذا إذا كان ذلك في تكبيره الإحرام؛

ص: ٤٢٤

-
- ١ - ١. إطلاق الحكم لصوره عدم الاكتفاء به مبنى على الاحتياط . (حسين القمى). * لا- يُترك الاحتياط بما مرّ في خلاف الترتيب ما لم يوجب محو اسم الصلاه. (محمد رضا الغلپايگانی).
 - ٢ - ٢. على الأحوط، ولا يُترك الاحتياط بإعاده الصلاه أيضاً. (تقى القمى).
 - ٣ - ٣. وما بعدها. (زين الدين).

فإن فوات الموالاه فيها سهواً بمنزله نسيانها، وكذا في السلام (١) فإنه بمنزله عدم الإتيان به (٢)، فإذا تذكّر ذلك ومع ذلك أتى بالمنافى بطلت صلاته (٣)، بخلاف (٤) ما إذا أتى به (٥) قبل التذكّر (٦) فإنه كالإتيان به (٧).

ص: ٤٢٥

- ١-١. قد تقدّم حكم السلام . (اللكراني).
- ٢-٢. لو تذكّر قبل الإتيان بما ينافي الصلاه عمداً وسهواً وسلم موالياً فالأظهر الصحه، ولو تذكّر بعد تخلّله فالبطلان أقوى، كما تقدّم. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * فلا بدّ من الإتيان به، ولو تذكّر قبل تحقّق ما ينافي الصلاه مطلق وجوده، ولو تذكّر بعد تخلّله فالصحّه أظهر، كما تقدّم. (الروحاني).
- ٣-٣. على الأحوط ما لم تفتّ الموالاه. (عبدالهادي الشيرازي).
- ٤-٤. قد مرّ الإشكال فيه؛ لعين ما ذكرنا فعلاً في الحاشيه السابقه. (آفاضياء).
- ٥-٥. تقدّم ما فيه . (حسين القمي).
- ٦-٦. تقدّم التفصيل وما هو ملاكه . (مهدي الشيرازي). * قد مرّ من الماتن: أنه إذا أتى بالمنافى بعد نسيان السلام الحكم بالصحّه وأدخل المفروض فيه، وقد مرّ منّا الإشكال على إطلاقه . (عبدالله الشيرازي). * مرّ الاحتياط فيه. (الخميني).
- ٧-٧. يعني إذا أتى بالمنافى قبل تذكّر ترك الموالاه في السلام يكون كما إذا أتى بالمنافى بعد نسيان التسليم، وقد مرّ من الماتن: أنه لا يضرّ؛ حيث إنّ يرجع إلى نسيان التسليم، لا إلى إيجاد المنافى في الأثناء، وقد مرّ الإشكال في ذلك منّا، فراجع. (الإصفهاني). * قد مرّ الكلام فيه . (محمدتقي الخونساري ، الأراكي). * تقدّم بطلان الصلاه فيه. (الحكيم). * لو تذكّر قبل الإتيان بالمنافى يأتي به وصحت صلاته، ولو تذكّر بعده فالأقوى البطلان . (الشاهرودي). * قد مرّ بطلان الصلاه ووجهه. (المرعشي). * تقدّم الإشكال فيه، فلا يترك الاحتياط بإعاده الصلاه. (الأملي). * قد مرّ شائبه الإشكال فيه . (حسن القمي).

وكما تجب الموالاه في المذكورات تجب في أفعال الصلاة، بمعنى عدم الفصل بينها على وجه يوجب محو صورته الصلاة، سواء كان عمداً أم سهواً(٢) مع حصول المحو المذكور، بخلاف ما إذا لم يحصل المحو المذكور فإنه لا يوجب(٣)

ص: ٤٢٦

١- ١. بل الأحوط إن لم يكن أقوى البطلان في كل من المشبه والمشبه به، كما مر. (آل ياسين). * قد تقدم الكلام في السلام. (الإصطهباناتي). * على ما تقدم في فصل التسليم. (الميلاني). * تقدم أن أقوى بطلان الصلاة في صورته نسيان السلام وإتيانه بالمنافى قبل أن يتذكر، وكذلك في المقام، فالأقوى هو البطلان لو تذكر بعد الإتيان بالمنافى، نعم، لو تذكر قبل الإتيان به صححت صلاته ويأتي بالسلام. (الجنوردي). * قد مر الاحتياط في نظيره. (الفاني). * قد مر الكلام فيه. (محمد رضا الكلبايگاني). * تقدم ما يتعلق بالمقام في نسيان السلام. (السبزواري). * إذا أتى بما ينافي الصلاة عمداً وسهواً قبل أن يتذكر فالأحوط إن لم يكن أقوى إعادته الصلاة، وإن أتى بما ينافيها عمداً لا سهواً وجب عليه إعادته التسليم، وصحت صلاته وسجد للسهو للكلام السهوى. (زين الدين).

٢- ٢. في السهو تأمل. (الحكيم، الآمل).

٣- ٣. يأتي حكم فوات الموالاه العرفية. (صدرالدين الصدر).

التطويل لا يوجب فوات الموالاه

(مسألة ١): تطويل الركوع (٢) أو السجود أو إكثار الأذكار أو قراءه السور الطوال لا تُعدّ من المحو (٣) فلا إشكال فيها.

مراعاة التتابع العرفي بالأفعال والقراءة والأذكار

(مسألة ٢): الأحوط (٤) مراعاة الموالاه (٥) العرفيه، بمعنى متابعه الأفعال بلا- فصل، وإن لم تُمَحَّ معه صورته الصلاه، وإن كان الأقوى عدم وجوبها (٦)، وكذا في

ص: ٤٢٧

١- ١. إذا كان عن سهو، أمّا مع العمد فالأحوط الإعادة، بل لا يخلو من قوه. (آل ياسين). * وإن كان واجباً على الأحوط. (الشاهرودي).

٢- ٢. لعلّ بعض مراتب التطويل والإكثار، كما لو أتى بخمسه آلاف تسبيحه في الركوع أو السجود أو بالتسبيحات الأربع ألفي مرّه مثلاً يُعدّ من المحو. (حسين القمّي).

٣- ٣. لا شبهه في أنّ الإفراط في الإطاله يوجب، فالإطلاق في كلامه منظور فيه. (المرعشي).

٤- ٤. لا يُترك، بل لا يخلو من قوه، كما مرّت الإشارة إليه. (آل ياسين). * بل الأقوى وجوب مراعاتهما مطلقاً. (صدرالدين الصدر). * لا يُترك. (الخميني، اللكراني).

٥- ٥. لا يُترك. (السبزواري).

٦- ٦. الأقوى وجوب التتابع العرفي، بمعنى عدم الفصل بما ينافي الوحده العرفيه، لكن يختصّ البطلان به بما إذا تعيّد. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * في القوه نظر؛ لإمكان انصراف أدلّتها في أمثال هذه المركّبات إلى هذه الصوره. (آقاضياء). * إلّا أنّ يحو صورته الجزء. (محمدتقي الخونساري، الأراكي). * الأقوى وجوب حفظ الوحده العرفيه، والتحرّز عن كلّ ما ينافيها من الفصل بالأجنبي والفصل الطويل وغيرهما. (المرعشي). * الأقوى وجوب التتابع على ما هو المتعارف عند المتشرّعه، ولكنّ بطلان الصلاه بتركه سهواً محلّ إشكال. (الآملی). * فوجوبها محلّ تأمل، والأحوط وجوباً اعتبارها أيضاً ولو لم يحصل محو الصوره، ولكن لا تبطل الصلاه مع فقدانها سهواً. (مفتی الشيعه).

فى ما لو نذر الموالاه

(مسأله ٣): لو نذر الموالاه بالمعنى المذكور فالظاهر انعقاد(٢) نذره(٣)؛ لرجحانها ولو من باب الاحتياط(٤)، فلو خالف

ص: ٤٢٨

١- ١. مع عدم محو صورته الذكر والقراءه. (الحائرى).

٢- ٢. محلّ تأمل. (الخمينى). * الجزم بالانعقاد لا يخلو من إشكال. (تقى القمى).

٣- ٣. الحكم بانعقاده كالتعليل محلّ نظر، لكن لا يُترك. (حسين القمى). * لو كان المتعلّق هو بعنوان الاحتياط، وإلاّ ففيه تأمل.

(المرعشى). * الحكم بانعقاده محلّ نظر، إلاّ أن يكون تعلّق النذر بعنوان الاحتياط. (حسن القمى). * لا يخلو من إشكال.

(السيستانى).

٤- ٤. فى كفايه الرجحان من باب الاحتياط فى متعلّق النذر تأمل، بل منع. (الجواهرى). * إذا كان المنذر هو مراعاتها لأجله.

(الميلانى). * هذا فى ما إذا تعلّق النذر بعنوان الاحتياط، وإلاّ فانعقاده فى ما إذا تعلّق بالخصوصيّة محلّ نظر، بل منع. (الخوئى).

١-١. تقدّم ما هو الأقوى . (صدرالدين الصدر). * الأحوط البطلان، كما مرّ . (اللكراني).

٢-٢. لا يخلو من تأمل. (المرعشي).

٣-٣. فيه تأمل، قد مرّ وجهه في الحاشية السابقة. (آفاضياء). * بل الأحوط إن لم يكن أقوى لزوم الإعادة، كما عرفت. (آل ياسين). * فيه نظر. (الحكيم). * الأحوط إعادته الصلاة. (الخميني). * فيه تأمل، ولو على القول بعدم وجوب الموالاه. (الآملی). * وهو مشكل، فلا يُترك الاحتياط، بل لا يخلو من قوّه؛ لأنّه يوجب تفويت متعلّق النذر. (زين الدين).

حكم القنوت فى جميع الفرائض و النوافل

وهو مستحب (١) فى جميع الفرائض (٢) اليوميه ونوافلها، بل جميع النوافل حتى صلاه الشفع (٣) على الأقوى (٤)،

تأكد القنوت فى الصلوات

ويتأكد فى الجهرية من

ص: ٤٣٠

- ١- ١. القول بوجوب القنوتات فى صلاه العيدين أحوط إن لم نقل: إنه أقوى . (الشاهرودى).
- ٢- ٢. تركه فى غير صلاه الغداه خلاف الاحتياط. (أحمد الخونسارى).
- ٣- ٣. قد مرّ أن الأحوط الإتيان به فيها رجاء . (الإصفهاني، الإصطهباناتي). * قد مرّ أن الأحوط الإتيان به فيها بقصد القربه المطلقه. (آل ياسين). * قد مرّ أن الأولى الإتيان به رجاء . (محمد تقى الخونسارى ، الأراكى). * الأحوط الإتيان به فيها برجاء المطلوبيه. (الحكيم، الآملى). * الأولى بل الأحوط قصد الرجاء . (السبزواري). * الأحوط أن يأتى بالقنوت فيها برجاء المطلوبيه. (زين الدين).
- ٤- ٤. قد مرّ أن الأحوط بإتيانه رجاء. (الحائرى). * الأحوط إتيانه رجاء . (الشاهرودى). * الأحوط الإتيان به برجاء المطلوبيه. (الجنوردى). * بل على الأحوط. (المرعشى، تقى القمى). * وكذا يستحب فى صلاه الشفع إذا أتى بها مفصوله عن الوتر، نعم، لو أتى بالشفع وبالوتر متصلتين _ بناءً على جواز ذلك _ فاستحباب إتيانه فى الركعه الثانيه محلّ منع، بل فى الركعه الثالثه أيضاً. (مفتى الشيعه). * فى القوه منع، بل يؤتى به رجاء . (السيستانى).

الفرائض، خصوصاً (١) في الصبح والوتر (٢) والجمعه (٣)، بل الأحوط عدم تركه في الجهرية، بل في مطلق الفرائض. والقول بوجوبه في الفرائض (٤).

محل القنوت في الصلوات

أو في خصوص الجهرية منها ضعيف. وهو في كل صلاة مرّه قبل الركوع من الركعه الثانيه، وقبل (٥) الركوع في صلاة الوتر، إلا (٦) في صلاة العيدين (٧) ففيها في الركعه الأولى خمس مرّات، وفي الثانيه أربع مرّات. وإلا في صلاة الآيات ففيها مرّتان (٨): مرّه قبل الركوع الخامس (٩)،

ص: ٤٣١

- ١- ١. وهكذا العشاء. (صدر الدين الصدر).
- ٢- ٢. في ذكر الوتر بعدد الفرائض تسامح، كما أنّ حقّ التعبير أن يقال: يستحبّ القنوت في كل صلاة، ويتأكّد في الفرائض خصوصاً الجهرية. (كاشف الغطاء).
- ٣- ٣. والمغرب. (الخميني).
- ٤- ٤. القول بوجوبه في العيدين أحوط، بل لعله أقوى. (زين الدين).
- ٥- ٥. قد دلّ بعض النصوص على مطلوبيته بعد الركوع أيضاً في صلاة الوتر. (تقى القمي).
- ٦- ٦. يأتي الكلام تفصيلاً حول الصلاتين المذكورتين في محلّهما. (تقى القمي).
- ٧- ٧. سيجيء البحث عنه _ إن شاء الله تعالى _ في باب العيدين والآيات. (الشريعةمداري). * والأظهر وجوب قنوتاتها، كما سيأتي في صلاة العيدين. (السبزواري). * الأحوط إن لم يكن أقوى أنّ القنوتات فيها شرط صحّتها. (حسن القمي). * يأتي الكلام فيها في محلّه. (السيستاني).
- ٨- ٨. ذكر بعض العلماء أنّ به روايه، ولم يثبت، فاللزام الإتيان بالأوّل برجاء المشروعه. (الحكيم). * محلّ التأمل. (الرفيعي). * يؤتى بالأوّل منهما برجاء المطلوبه. (زين الدين).
- ٩- ٩. لم يثبت ذلك. (مهدى الشيرازي). * لم يثبت في الخامس. (عبدالله الشيرازي). * رجاء. (الفاني). * الأحوط أن لا يقصد الورود فيه؛ حيث لم يثبت استحبابه. (محمد رضا الكليايگاني). * فيه تأمّل (محمد الشيرازي). * في استحبابه تأمل. (حسن القمي). * يؤتى به رجاء. (السيستاني).

ومرّه قبل الركوع العاشر، بل لا يبعد(١) استحباب(٢) خمس قنوتات فيها(٣) في كلّ زوج من الركوعات. وإلاّ في الجمعة(٤) ففيها قنوتان في الركعه الأولى قبل الركوع(٥)،

ص: ٤٣٢

- ١- ١. بل هو الأوجه. (المرعشى). * وهو الأقوى، وأمّا استحبابه قبل الركوع الخامس فغير معلوم. (الخميني). * بل هو الأقوى. (محمد رضا الكلييگاني). * وهذا هو الأقرب. (محمد الشيرازي).
- ٢- ٢. بل الأقوى ذلك، نعم، لأبأس بالإتيان بما ذكره من المرتين لا بقصد الورود. (الميلاني). * هذا هو الأقوى والموافق للأخبار. (الفاني). * وقد اختار ذلك في المسأله (٣) من فصل صلاه الآيات. (السبزواري). * بل هو الأقوى. (الروحاني). * وهذا هو الظاهر، ولم يثبت ما ذكره من استحباب قنوتين، الذي لازمه استحباب القنوت قبل الركوع الخامس. (اللكراني). * بل هذا هو الأقوى. (عبدالهادي الشيرازي).
- ٣- ٣. هذا هو الأقوى، بل لم يثبت ما ذكره من استحباب قنوتين فيها. (البروجردی).
- ٤- ٤. الأحوط أن يأتي بهما رجاءً. (تقى القمّي).
- ٥- ٥. وعن المعتبر: الميل إلى أنّه مخيّر بين فعله قبل الركوع أو بعده، وإن كان الأول أفضل، واستحسنه في الروضه؛ لما روى عن الباقر عليه السلام قال: «القنوت قبل الركوع، وإن شئت بعده» (وسائل الشيعة: الباب (٣) من أبواب القنوت، ح ٤، والمعتبر للمحقق الحلّي: ٢/ ٢٤٥، والروضه البهية في شرح اللمعه الدمشقيه للشهيدین: ١/ ٢٨٤)، والقول به غير بعيد، ولكنّ الأحوط عدم تأخير عمداً، نعم، لو سها عنه أتى به بعد الركوع. (كاشف الغطاء).

عدم اشتراط رفع اليدين و لا الذكر الخاص فيه

ولا يشترط فيه (١)

ص: ٤٣٣

١- ١. فيه تأمل. (الإصفهاني، أحمد الخونساري، زين الدين، حسن القمي). * لو لم يُشترط فيه ذلك لما انحصر في كلّ صلاة بواحد، ولما اختصّ مودعه بما قبل الركوع، ضروره أنّ الدعاء فضلاً عن مطلق الذكر الذي يُجتزأ به في القنوت مسنون في كثير من مواضع الصلاة، ولا- يسمّى قنوتاً، فتراهم يقولون: يستحبّ في صلاة الآيات خمس قنوتات، ولا- يقولون بمثله في صلاة الأموات، فالظاهر أنّ القنوت في عرف الشارع والمتشرّعه عباره عن رفع اليدين بالدعاء في الصلاة، كما فسّره به في كنز العرفان، ويظهر من كثير من الأخبار، ويشهد له السيره المستمرّه من عصر الأئمه عليهم السلام ولهم - سلام الله عليهم - قنوتات في كتب الأدعية، كما في مُهَج الدعوات وغيره، ولو كانت القنوتات مطلق الدعاء لم يكن معنى لعقد باب خاص لها، نعم، لا يختصّ القنوت بدعاء مخصوص. أمّا جواز الدعاء فيه بالفارسيه فقد أجازّه الأستاذ قدس سرهم في المسأله (٣)، وإن كان لا تتحقّق وظيفه القنوت إلّا بالعربي، وكذا في سائر أحوال الصلاة وأذكارها، وزاد الأخ - رضوان الله عليه - في تعليقاته، فمنع عدم تأدّي الوظيفه بغير العربي؛ لعموم مثل قوله عليه السلام حيث سئل عن القنوت وما يقال فيه؟: «ما قضى الله على لسانك، ولا أعلم فيه شيئاً موقّناً» (وسائل الشيعة: الباب (٩) من أبواب القنوت، ح ١). وأنت خير بأنّ مساق هذه الكلمات هو عدم تعيين دعاء عربى خاص، كالفاتحه وتكبيره الإحرام والتشّهّد والسلام، بل له أن يدعو بما شاء من كلّ ذكر ودعاء، لا بكلّ لغه أو لسان، فالمنظور عدم الألفاظ المخصوصه، لا عدم اللغه المخصوصه، بل يمكن دعوى أنّ الدعاء بالفارسيه ماحٍ لصوره الصلاة عرفاً، وعلى كلّ فالإقتصار على العربيّه إن لم يكن أقوى فلا- ريب أنّه أحوط. (كاشف الغطاء). * الأحوط عدم تركه. (الشاهرودى). * لا يخلو من إشكال، فالأحوط عدم تركه. (الخميني). * بل الأحوط اشتراطه. (تقى القمي). * لا ينبغي ترك هذا الاحتياط. (اللكراني).

- ١- ١. الأحوط عدم ترك الرفع إلا في مقام التقيه ونحوها من الطوارئ. (المرعشي). * فيه إشكال. (الآملی). * فيه تأمل ، فينبغي أن لا يُترك احتياطه . (محمد الشيرازی).
- ٢- ٢. اشتراطه لا- يخلو من وجه . (حسين القمّي). * فيه تأمّل. (الإصطهباناتی). * لا- ينبغي تركه. (البروجردی، الفانی). * الأ-حوط أن لا- يُترك إلا مع الضروره. (عبدالهادی الشيرازی). * لا يخلو من نظر. (الحكيم). * لا يبعد اعتبار ذلك في عنوان القنوت إمّا جزءاً أو شرطاً، وإنّما يسقط عند الضروره كمورد التقيّه . (الميلاني). * فيه تأمّل، فالأولى عدم تركه . (الشريعتمداري). * لا- يخلو من إشكال، فالأ-حوط عدم تركه. (الخميني). * فيه تأمّل، إلا- في مورد التقيّه. (محمد رضا الكلبيكاني). * لا يُترك الاحتياط برفعهما إلا في التقيّه . (السبزواری). * بل يعتبر ذلك، إلا في ضروره شديده. (الروحاني). * فيه إشكال، فالأحوط عدم تركه إلا مع الضروره . (السيستاني).

ولا ذكر (١) مخصوص، بل يجوز ما يجرى على لسانه من الذكر والدعاء والمناجاة وطلب الحاجات،

أقل ما يجرى فى القنوت

وأقله: «سبحان الله» خمس مرّات، أو ثلاث مرّات، أو «بسم الله الرحمن الرحيم» ثلاث مرّات، أو «الحمد لله» ثلاث مرّات، بل يجرى «سبحان الله» أو سائر ما ذكر مرّه واحده، كما يجرى الاختصار على الصلاه على النبى وآله صلى الله عليه وآله، ومثل قوله: «اللهم اغفر لى» ونحو ذلك.

والأولى أن يكون جامعاً للثناء على الله تعالى، والصلاه على محمّد وآله، وطلب المغفره له وللمؤمنين والمؤمنات.

جواز قراءة القرآن فى القنوت

(مسألة ١): يجوز قراءة القرآن (٢) فى القنوت، خصوصاً (٣) الآيات المشتمله على الدعاء، كقوله تعالى: «رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ (٤)» (آل عمران: ٨)، ونحو ذلك.

جواز قراءة الأشعار فى القنوت

(مسألة ٢): يجوز (٥) قراءة الأشعار (٦) المشتمله على الدعاء

ص: ٤٣٥

-
- ١- ١. دخله فيه بنحو الشرطيه لا يخلو من قوه . (عبدالله الشيرازى).
 - ٢- ٢. وهى المعبر عنها فى كلماتهم بالدعاء بالقرآن. (المرعشى).
 - ٣- ٣. والجمع بين الحكايه والدعاء ممّا لا مانع منه ، كما مرّ . (اللكراني).
 - ٤- ٤. إدراج لفظ «العزیز» من غلط الناسخ . (مهدى الشيرازى).
 - ٥- ٥. الأولى الترك . (صدرالدين الصدر). * بشرط عدم خروجه عن الصلاه به عرفاً، يعنى عدم منافاته لهيئه الصلاه . (الرفيعى).
 - ٦- ٦. لا يخلو من تأمل . (حسين القمى). * الأخرى تركها ولو كان الشعر عن منظومات المعصومين عليهم السلام . (المرعشى).

والمناجاه، مثل قوله:

إلهى عبدك العاصى أتاكا مُقِرّاً بالذُّنوبِ وقد دَعَاكَ

ونحوه.

جواز الدعاء فيه بسائر اللغات إلا الأذكار المخصوصه

(مسأله ٣): يجوز (١) الدعاء فيه (٢) بالفارسيه (٣) ونحوها من اللغات غير العربيه، وإن كان لا

ص: ٤٣٦

- ١- ١. الأحوط الترك . (صدرالدين الصدر).
- ٢- ٢. الأقوى عدم تحقّق القنوت الموظّف بالعربيه، والأحوط ترك الدعاء والذكر بغيرها فيه وفي غيره من حالات الصلاه . (عبدالله الشيرازي). * والأحسن هو الاقتصار على العربيه مهما تيسّرت. (الفاني). * الأحوط لزوماً تركه. (الروحاني).
- ٣- ٣. الأحوط الترك. (الفيروز آبادي، الإصطهباناتي). * الأحوط تركه. (النائيني، جمال الدين الكلپايگاني، الشاهرودي، الآملی، زين الدين). * فيه تأمل. (الإصفهاني). * جواز الدعاء بغير العربيه فيه وفي سائر أحوال الصلاه لا سيّما ممّن يحسنها محلّ إشكال. (آل ياسين). * لكنّه مخالف للحزم. (البروجردی). * الأحوط ترك غير العربيه . (مهدي الشيرازي). * الأحوط العربيه في الجميع. (عبدالهادي الشيرازي). * مشكل، فالأحوط تركه . (الرفيعي). * الأحوط في كلّ العربيه. (المرعشي). * لا يُترك الاحتياط بالاقتصار على العربيه فقط . (السبزواري). * ينبغي الاحتياط بتركه . (السيستاني). * ولكّنه مخالف للاحتياط . (اللكراني).

يتحقق (١) وظيفه القنوت (٢) إلا بالعربي (٣)، وكذا في سائر أحوال الصلاه وأذكارها، نعم، الأذكار المخصوصه لا يجوز إتيانها بغير العربي (٤).

قراءه الأدعيه الوارده عن الأئمه: فى القنوت

(مسأله ٤): الأولى أن يقرأ الأدعيه الوارده عن الأئمه عليهم السلام ، والأفضل كلمات الفرج (٥)، وهى: «لا إله إلا الله» (٦) الحليم الكريم، لا إله إلا الله العلي العظيم، سبحان الله رب السماوات السبع ورب الأرضين السبع، وما فيهن وما بينهن ورب العرش العظيم، والحمد لله رب العالمين». ويجوز أن يزيد (٧) بعد قوله: «وما بينهن»: «وما فوقهن» (٨)

ص: ٤٣٧

- ١- ١. الظاهر تحققها . (محمد تقى الخونسارى ، الأراكى). * فيه تأمل. (الخمينى). * فى عدم تحققه إشكال. (تقى القمى).
- ٢- ٢. بل لا يبعد تحقق الوظيفه أيضاً . (الشريعتمدارى).
- ٣- ٣. على الأحوط . (حسن القمى).
- ٤- ٤. الجواز لا يخلو من وجه، لكن الترك أحوط . (حسين القمى).
- ٥- ٥. على ما ادعى من الإجماع والروايه . (حسين القمى). * بل يأتيها بقصد المحبويه، أو رجاء الأفضليه . (عبدالله الشيرازى).
- ٦- ٦. فى الأخبار نوع اختلاف فيها، والأخذ بما فى المتن أولى. (الحكيم).
- ٧- ٧. بقصد الرجاء . (حسين القمى، حسن القمى). * لا بقصد الخصوصية، وكذا ما بعده، وإن كان الأحوط تركه. (الحكيم). *
- ٨- ٨. لكن لا بقصد الورود، ولو زاد جملة «وسلام على المرسلين» قصد بها القرآن . (الميلانى). * الأحوط إتيانها رجاءً. (الآملى).
- ٨- ٨. لم أجد لفظ «ما فوقهن» فى خبر؛ ولهذا فالأحوط تركه، أمّا كلمه «وما تحتهن» فيؤتى بها برجاء المطلوبيه، وله أن يزيد «وسلام على المرسلين» بعد قوله: «ورب العرش العظيم» برجاء المطلوبيه، أو بقصد القرآنيه. (زين الدين).

وما تحتهنّ»(١)، كما يجوز(٢) أن يزيد(٣) بعد قوله: «العرش العظيم»: «وسلام(٤) على(٥) المرسلين»(٦). والأحسن أن يقول بعد كلمات

ص: ٤٣٨

- ١- ١. الأحوط تركه، إلّا بقصد القرآنيّه . (عبدالله الشيرازي). * الأولى الإتيان بهما رجاءً. (المرعشي).
- ٢- ٢. الأحوط تركه. (البروجردى). * الجواز يختصّ بصوره قصد القرآنيّه. (تقى القمّي). * الأحوط تركه، أو الإتيان به بقصد الدعاء . (السيستاني). * الأولى تركه، أو الإتيان به بقصد الحكايه وقراءه القرآن . (اللكراني).
- ٣- ٣. بقصد القرآنيّه . (حسين القمّي). * إذا كان بقصد القرآنيّه. (أحمد الخونساري). * الأولى تركه، أو إتيانه بقصد القرآنيّه. (الخميني). * فيه إشكال، بل منع، نعم، لا- بأس به إذا كان بقصد القرآنيّه. (الخوئي). * رجاءً . (السبزواري). * بقصد القرآنيّه على الأحوط . (حسن القمّي).
- ٤- ٤. الترك أوفق بالاحتياط . (صدرالدين الصدر). * لا بقصد الخصوصية، بل بقصد قراءه القرآن. (الرفيعي).
- ٥- ٥. الأحوط قراءتها بقصد القرآنيّه . (محمدتقى الخونساري ، الأراكي).
- ٦- ٦. بقصد القرآنيّه على الأحوط. (النائيني، جمال الدين الكلبيگاني). * بقصد القرآنيّه. (الحائري، الشاهرودي). * بقصد الدعاء أو القرآنيّه على الأحوط. (آل ياسين). * الأحوط تركه، أو إتيانه بقصد القرآنيّه . (الإصطهباناتي). * الأحوط تركه، أو قصد القرآنيّه، أو الدعاء فيه . (مهدي الشيرازي). * والأحوط أن يقرأها بقصد القرآنيّه؛ لأنها ليست من كلمات الفرج. (الجنوردي). * الأحوط ترك هذه الزيادة في صلاه الجمعة. (المرعشي).

الفرج(١): «اللهم اغفر لنا وارحمنا، وعافنا واعف عَنَّا، إِنَّكَ على كُلِّ شَيْءٍ قدير».

ما يبدء به فى القنوت

(مسأله ٥): الأولى(٢) ختم القنوت(٣) بالصلاه على محمد وآله، بل الابتداء بها أيضاً، أو الابتداء فى طلب المغفره، أو قضاء الحوائج بها، فقد روى: «أنَّ الله سبحانه يستجيب الدعاء للنبي صلى الله عليه وآله بالصلاه»(وسائل الشيعة: الباب(٣٦) من أبواب الدعاء، ح ١٨. ونصّه: عن أميرالمؤمنين عليه السلام قال: «إذا كانت لك إلى الله حاجه فابدأ بمسأله الصلاه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم سل حاجتك، فإنَّ الله أكرم من أن يُسأل حاجتين فيقضى إحداهما ويمنع الأخرى».(٤)، وبعيد من رحمته أن يستجيب الأوّل والآخر ولا يستجيب الوسط، فينبغى أن يكون

ص: ٤٣٩

١- ١. وقبلها؛ لإطلاق الدليل . (محمد الشيرازى).

٢- ٢. إن ختم بالدعاء . (صدرالدين الصدر).

٣- ٣. ما دلّت عليه الروايه هو: «أن يصلّى على النبي وآله فى ابتداء الحاجه وانتهائها»(وسائل الشيعة: الباب(٣٦) من أبواب الدعاء ح ١١. ونصّه: عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «من كانت له إلى الله عزّوجلّ حاجه فليبدأ بالصلاه على محمد وآله، ثم يسأل حاجته، ثم يختم بالصلاه على محمد وآل محمد، فإنَّ الله عزّوجلّ أكرم من أن يقبل الطرفين ويدع الوسط إذا كانت الصلاه على محمد وآله لا تحجب عنه».)، لا فى ابتداء القنوت وانتهائه . (حسين القمى).

٤- ٤. لا وجه لترك وآله عليهم السلام . (الرفيعى).

طلب المغفرة والحاجات بين الدعاءين للصلاة على النبي صلى الله عليه وآله (١).

بعض ما ورد من القنوت الجامع

(مسألة ٦): من القنوت الجامع الموجب لقضاء الحوائج على ما ذكره بعض العلماء (٢) أن يقول: «سبحان من دانت له السماوات والأرض بالعبودية، سبحان من تفرد بالوحدانية، اللهم صل على محمد وآل محمد وعجل فرجهم، اللهم اغفر لي ولجميع المؤمنين والمؤمنات، واقض حوائجي وحوائجهم بحق حبيبك محمد وآله الطاهرين، صلى الله عليه وآله أجمعين».

ص: ٤٤٠

١ - ١. وآله عليهم السلام . (الإصطهباناتي، الشاهرودي ، حسن القمي). * وآله؛ حتى لا تكون من الصلاة البتراء المنهية عنها، كما هو المروي في كتب الفريقين. (المرعشي). * أي بالكيفية المتعارفة المشتملة على الصلاة على الآل أيضاً . (اللكراني).
٢ - ٢. بل رأيت في بعض الإجازات التأكيد في المداومة عليه في القنوتات، ومن الأدعية التي أكد أرباب كتب السنن بقراءتها في القنوت: ما أرويه عن والدي العلامة وغيره، عن العلامة جمال السالكين الحاج السيد مرتضى الرضوي الكشميري، بطرقه إلى قدوه الناسكين مولانا السيد رضي الدين بن طاووس الحسني، بطرقه: أن سيدتنا الزهراء البتول _ روي لها الفداء _ كانت تدعو في القنوت بهذا الدعاء: «اللهم إني أسألك بحق فاطمة وأبيها وبعلمها وبنيتها والسر المستودع فيها أن تصلي على محمد وآل محمد، وأن تفعل بي ما أنت أهله، ولا تفعل بي ما أنا أهله، برحمتك يا أرحم الراحمين» (لقد اعتمد السيد المرعشي قدس سره هذا الذكر، ولكن بعد الفحص في الكتب المعتبرة لم نجد له مصدراً معتبراً ولا سنداً، إلا ما ذكر في صحيفه الزهراء عليها السلام لجامعها الشيخ جواد القيومي: ٣٠٤)، وقال: إن هذا دعاء الملائكة فيقنوتاتهم. (المرعشي).

(مسألة ٧): يجوز في القنوت (١) الدعاء الملحون (٢) مادّة أو إعراباً (٣) إذا لم يكن (٤) لحنه فاحشاً ولا (٥) مغيّراً للمعنى، لكنّ الأحوط (٦) الترك (٧).

ص: ٤٤١

- ١- ١. إذا لم يتمكّن من التعلّم، وإلاّ ففيه نظر، سيّما مع تعمّده وكونه عارفاً بصحيحه . (حسين القمّي).
- ٢- ٢. الأحوط الترك. (الفيروزآبادي). * وإن لم تتحقّق به وظيفه القنوت. (الحائري). * مع عدم التمكن من صحيحه ولو بالتعلّم . (مهدى الشيرازي). * لكن لا- تحصل به وظيفه القنوت. (الحكيم). * لكن لا يجعله من وظيفه القنوت . (الميلاني). * الأحوط تركه، كما تقدّم في الدعاء بالفارسيه، ولا تتأدّى به وظيفه القنوت. (زين الدين).
- ٣- ٣. على إشكال، لا سيّما في الملحون مادّة. (آل ياسين).
- ٤- ٤. بل ما لم يُعدّ من كلام الأدميين . (صدرالدين الصدر).
- ٥- ٥. إذا كان دعاءً فلا يضرّ فيه اللحن والتغيّر. (الجواهرى).
- ٦- ٦. لا- يُترك الاحتياط مع العلم بكونه غلطاً ولو بالإجمال. (النائني، جمال الدين الكلپايگاني). * لا يُترك . (البروجردى، عبدالهادى الشيرازى، عبدالله الشيرازى، الآملی). * لا- يُترك الاحتياط مع العلم بكونه غلطاً ولو بالإجمال، وإن كان الحكم ببطلان الصلاة لأجل مثل هذه الزيادة لا يخلو من إشكال . (الشاهرودى). * لا يُترك، خصوصاً في الملحون مادّة . (اللكراني).
- ٧- ٧. لا- يُترك في الملحون مادّة . (محمدتقى الخونسارى ، الأراكى). * لا يُترك الاحتياط بالترك، سيّما في الملحون مادّة . (الإصطهباناتى). * لا يُترك جداً . (الرفيعى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (البجنوردى، الروحاني). * لا يُترك، خصوصاً في اللحن المادى. (المرعشى).

جواز الدعاء لشخص أو عليه

(مسألة ٨): يجوز في القنوت (١) الدعاء على العدو بغير ظلم وتسميته، كما يجوز الدعاء لشخص خاص مع ذكر اسمه.

حكم الدعاء لطلب الحرام

(مسألة ٩): لا يجوز الدعاء (٢) لطلب الحرام (٣).

استحباب إطالة القنوت

(مسألة ١٠): يستحب إطالة (٤) القنوت خصوصاً في صلاة الوتر، فعن رسول الله صلى الله عليه وآله: «أطولكم قنوتاً في دار الدنيا أطولكم راحة يوم القيامة في الموقف»، وفي بعض الروايات قال صلى الله عليه وآله: «أطولكم قنوتاً في الوتر في دار الدنيا...» إلى آخره. ويظهر من بعض الأخبار: أن إطالة الدعاء في الصلاة

ص: ٤٤٢

١- ١. لا إشكال فيه في ما [لو] كان مستحسناً. (حسين القمي).

٢- ٢. الحكم بالحرمة مطلقاً مشكل، وإنه مبطل أشكل، وإن كان الظاهر تسالم الأصحاب عليها، وأما الدعاء على المؤمنين بغير حق فالظاهر حرمة مع صدق عنوان الظلم عليه، كما أن الظاهر كراهه إكثار الدعاء على الظالم. (الشاهرودي). * وفي بطلان الصلاة به كلام. (المرعشي). * إتمام المدعى بالصنائه مشكل، فالحكم مبنئ على الاحتياط. (تقي القمي).

٣- ٣. بل لا- يبعد بطلان الصلاة به. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * ولا يبعد بطلان الصلاة به، والأحوط الإتمام ثم الإعادة. (محمد رضا الكلبيگانی). * على الأحوط، بل الأحوط إعادته الصلاة بعد إتمامها إذا أتى به. (زين الدين). * الأظهر مبطليته للصلاة. (الروحاني). * ولكن لا تبطل الصلاة به على الأظهر. (السيستاني).

٤- ٤. سيما في الجمعة، لكن ذلك في ما [لو] لم يوجب الانمحاء أو السأم، كما مر في السجود. (المرعشي).

استجابيه و كرهيه جمله من الأمور حين القنوت

(مسألة ١١): يستحبّ التكبير (١) قبل القنوت، ورفع اليدين (٢) حال التكبير ووضعهما، ثمّ رفعهما (٣) حيال الوجه وبسطهما، جاعلاً باطنهما (٤) نحو السماء (٥)، وظاهرهما نحو الأرض، وأن يكونا (٦) منضمّتين مضمومتى الأصابع (٧) إلاّ الإبهامين (٨)، وأن يكون نظره إلى كفيه، ويكره أن يجاوز بهما الرأس، وكذا يكره (٩) أن

ص: ٤٤٣

- ١ - ١. بعض ما ذكر لم يثبت، فاللازم الإتيان به برجاء المطلوبية. (الحكيم). * بعض ما ذكر لم يثبت، يأتي رجاء. (حسن القمي).
- ٢ - ٢. الأحوط في غير الرفع من سائر الخصوصيات المذكورة قصد الرجاء. (المرعشي).
- ٣ - ٣. الأولى عدم قصد الورود في المستحبات المذكورة؛ لعدم النصّ في بعضها. (الميلاني). * قد مرّ أنّه لا- ينبغي ترك الاحتياط في أصل الرفع. (اللكراني).
- ٤ - ٤. في الرغبة والرهبه من غير تفصيل، كما توهم. (المرعشي).
- ٥ - ٥. يؤتى به رجاء. (زين الدين).
- ٦ - ٦. يأتي بذلك وبما بعده رجاء. (الخميني).
- ٧ - ٧. يؤتى به برجاء المطلوبية، وكذا ما قبله وما بعده. (زين الدين).
- ٨ - ٨. واعترف في الجواهر بعدم العثور فيه على دليل، وعدم الوقوف عليه في شيء من النصوص. (الشريعتمداري). * الأولى عدم قصد الورود في هذه الكيفية. (السبزواري).
- ٩ - ٩. في الفريضة خاصّه على الظاهر. (صدرالدين الصدر). * أي في خصوص الفرائض دون النوافل على الأظهر. (الميلاني).
- * الظاهر أنّ هذه الكراهه مختصّه بالفرائض. (الخميني). * الظاهر اختصاصها بقنوت الفريضة دون النافله. (السبزواري).

يمرّ (١) بهما على وجهه (٢) وصدره (٣) عند الوضع.

استحباب الجهر بالقنوت

(مسألة ١٢): يستحبّ الجهر (٤) بالقنوت، سواء كانت الصلاة جهريّة أم إخفائيّة (٥)، وسواء كان إماماً أم منفرداً، بل أو مأموماً إذا لم يسمع الإمام صوته (٦).

في ما إذا نذر القنوت

(مسألة ١٣): إذا نذر القنوت في كلّ صلاةٍ أو صلاةٍ خاصّة وجب (٧)، لكن لا تبطل الصلاة بتركه سهواً، بل ولا بتركه عمداً أيضاً (٨) على الأقوى (٩).

حكم نسيان القنوت و ما يتعلق به

(مسألة ١٤): لو نسي القنوت: فإن تذكّر قبل الوصول إلى حدّ الركوع

ص: ٤٤٤

١- ١. الأظهر اختصاص الكراهه بالفرائض. (المرعشي). * في الفرائض دون النوافل. (الروحاني).

٢- ٢. هذا في الفرائض دون النوافل. (كاشف الغطاء).

٣- ٣. في الفرائض، وأمّا في النوافل فيستحبّ ذلك. (عبدالهادي الشيرازي).

٤- ٤. المتعارف. (المرعشي).

٥- ٥. وما ورد من أنّ صلاة النهار عجماء منصرف إلى القراءة، ولا يشمل الأذكار والدعاء. (كاشف الغطاء).

٦- ٦. وإلا كره الجهر. (صدرالدين الصدر). * بل وإن سَمِعَ؛ فإنّ النهي عن سماع المأموم الإمام منصرف إلى القراءة، ولكن سقوط الجهر في الواجب قد يقتضي سقوطه بالأولويّة بالمندوب. (كاشف الغطاء).

٧- ٧. تكرر ممّا أنّ الأقوى عدم صيروره المنذور وما بحكمه واجباً. (الخميني). * لا بعنوان القنوت، بل بعنوان الوفاء بالنذر، كما مرّ مراراً. (اللكراني).

٨- ٨. وهو مشكل، فلا يترك الاحتياط بالإعاده، وقد تقدّم نظيره في نذر الموالاه. (زين الدين).

٩- ٩. فيه نظر. (الحكيم).

قام وأتى به، وإن تذكّر بعد الدخول في الركوع قضاءه بعد الرفع منه، بل وكذا لو تذكّر بعد الهوى للسجود قبل وضع الجبهة، وإن كان الأحوط (١) ترك العود إليه (٢)، وإن تذكّر بعد الدخول في السجود أو بعد الصلاة قضاءه بعد الصلاة وإن طالت المدّة، والأولى الإتيان به إذا كان بعد الصلاة (٣) جالساً (٤) مستقبلاً، وإن تركه عمداً في محلّه أو بعد الركوع فلا قضاء (٥).

في شرطيه القيام في القنوت

(مسأله ١٥): الأقوى اشتراط (٦) القيام في القنوت مع التمكن منه (٧)، إلّا إذا كانت الصلاة من جلوس، أو كانت نافله، حيث يجوز الجلوس في أثنائها كما يجوز في ابتدائها اختياراً.

ص: ٤٤٥

- ١ - ١. بل الأوجه . (حسين القمّي). * لا- يُترك . (صدرالدين الصدر ، المرعشي، محمدرضا الكلبايگانی، تقی القمّي، السيستاني).
- ٢ - ٢. بل الأحوط العود والإتيان به بقصد القربه المطلقه، وإن لم يجب ذلك. (آل ياسين).
- ٣ - ٣. أى بلا فصل، وحينئذٍ لعلّ المتيقّن ذلك . (حسين القمّي). * أى بدون فصل. (المرعشي).
- ٤ - ٤. الظاهر أنّه لا خصوصيّة للجلوس وإن تُوهّمت من روايه . (الكوه كمری). * محلّ تأمل . (اللكراني).
- ٥ - ٥. مطلقاً . (صدرالدين الصدر).
- ٦ - ٦. الأحوط عند الإتيان به جالساً سهواً الإتيان به قائماً برجاء المطلوبيّه. (الحكيم).
- ٧ - ٧. إذا قنّت وهو جالس سهواً فالأحوط الإتيان به قائماً برجاء المطلوبيه إذا تذكّر قبل الركوع، وإذا قنّت وهو جالس عمداً أتمّ الصلاة ثم أعادها على الأحوط، كما تقدّم في فصل القيام. (زين الدين).

صلاه المرأة كالرجل فى الواجبات والمستحبات، و بعض ما يستحب فى صلاتها

(مسأله ١٦): صلاه المرأة كالرجل فى الواجبات والمستحبات، إلا فى أمور قد مرّ كثير منها فى تضاعيف ما قدّمنا من المسائل، وجملتها: أنّه يستحبّ لها (١) الزينه حال الصلاه بالحليّ والخضاب (٢)، والإخفات فى الأقوال (٣)، والجمع بين قدميها حال القيام، وضّمّ ثدييها إلى صدرها بيديها حاله أيضاً، ووضع يديها على فخذيها حال الركوع، وأن لا تردّ ركبتيها حاله إلى وراء، وأن تبدأ بالقعود للسجود، وأن تجلس معتدله، ثمّ تسجد، وأن تجتمع وتضمّ أعضائها حال السجود، وأن تلتصق بالأرض بلا تجاف وتفتersh ذراعيها، وأن تنسلّ انسلالاً إذا أرادت القيام، أى تنهض بتأنّ وتدرّج عدلاً لئلا تبدو عجيزتها، وأن تجلس على أليتيها إذا جلست رافعه ركبتيها (٤) ضامّة لهما.

صلاه الصبي كالرجل، و الصبيّه كالمراه

(مسأله ١٧): صلاه الصبيّ كالرجل، والصبيّه كالمراه (٥).

بعض ما يستحب فى حال الصلاه

(مسأله ١٨): قد مرّ فى المسائل المتقدمه متفرقه حكم النظر واليدين حال الصلاه، ولا بأس بإعادته جملةً، فشغل النظر حال القيام أن يكون على موضع السجود، وحال الركوع بين القدمين (٦)، وحال السجود إلى

ص: ٤٤٦

-
- ١- الأولى قصد الرجاء لها فى مسألتى الزينه والإخفات. (المرعى).
 - ٢- لعلّ تركهما مكروه لها. (حسين القمى).
 - ٣- لم نظفر بروايه تدلّ على استحباب الإخفات فى الأقوال لها. (حسين القمى). * لم نعر على دليل على إطلاقه. (مهدي الشيرازى).
 - ٤- أو تضمّ فخذيها بلا رفع الركبتين. (الفانى).
 - ٥- يعنى: فى الخصوصيات المذكوره فى المسأله السابقه. (حسين القمى).
 - ٦- يحتمل التخيير بينه وبين غمض العينين حاله. (حسين القمى). * الأوجه التخيير بينه وبين غمض العينين حال الركوع. (المرعى).

طرف الأنف (١)، وحال الجلوس إلى حجره، وأما اليدين فيرسلهما حال القيام ويضعهما على الفخذين، وحال (٢) الركوع على الركبتين مفرجه الأصابع، وحال السجود على الأرض مبسوطتين مستقبلاً بأصابعهما (٣)، منضمه حذاء الأذنين، وحال الجلوس على الفخذين (٤)، وحال القنوت تلقاء وجهه (٥).

* * *

ص: ٤٤٧

-
- ١- ١. على المنقول من الفقه الرضوى . (حسين القمى). * يراعيه رجاء؛ لضعف المستند. (المرعشى).
 - ٢- ٢. قد مرَّ أنَّ الجزم بعدم وجوب وضع اليد على الركبة حال الركوع مشكل. (تقى القمى).
 - ٣- ٣. على ما نقل من الرضوى . (حسين القمى). * يراعيه رجاء. (المرعشى).
 - ٤- ٤. على ما نقل من المعتبر من أنه مذهب علمائنا . (حسين القمى). * يراعيه رجاء. (المرعشى).
 - ٥- ٥. هذه الكيفية وردت في خصوص قنوت الوتر . (حسين القمى). * الأظهر اختصاص هذا الأدب بقنوت الوتر. (المرعشى).

وهو الاشتغال عقيب الصلاة (١) بالدعاء أو الذكر أو التلاوة أو غيرها من الأفعال الحسنه (٢)، مثل التفكير فى عظمه الله ونحوه، ومثل البكاء لحشيه الله أو للربه إليه، وغير ذلك.

حكم التعقيب و ما يقصد فيه

وهو من السُّنَنِ الأكيدة، ومنافعه فى الدين والدنيا كثيره، وفى روايه: «من عَقَبَ فى صلاته فهو فى صلاه» (الفايق فى غريب الحديث للزمخشري: ٣٨٦ / ٢، الحقائق الناضره للبحراني: ٥٠٦ / ٨، مستند الشيعة للنراقي: ٣٩١ / ٥)، وفى خبر: «التعقيب أبلغ فى طلب الرزق من الضرب فى البلاد» (وسائل الشيعة: الباب (١) من أبواب التعقيب وما يناسبه، ح ١). والظاهر استحبابه بعد النوافل أيضاً، وإن

ص: ٤٤٨

١- ١. فريضه كانت أو نافله على الأقوى. (المرعشى).

٢- ٢. صدق التعقيب على مطلقها محلّ نظر. (حسين القمى). * صدق التعقيب على مطلقها، بل وعلى مثل التذكّر غير معلوم. (مهدي الشيرازي). * شموله لمطلق الأفعال الحسنه محلّ نظر، بل منع. (عبدالهادي الشيرازي). * صدق التعقيب على مطلق الأفعال الحسنه حتّى الأفعال الجوانحيه كالتدبّر محلّ نظر. (المرعشى). * على إطلاقه مشكل، بل ممنوع. (السبزواري). * ممّا يصدق عليها التعقيب فى عرف المتشرّعه. (محمد الشيرازي). * إطلاقه محلّ إشكال، بل منع. (السيستاني).

كان بعد الفرائض أكد، ويعتبر أن يكون متّصلاً بالفراغ منها، غير مشغول بفعلٍ آخر ينافي صدقه الذي يختلف بحسب المقامات من السفر والحضر والاضطرار والاختيار، ففي السفر يمكن صدقه حال الركوب أو المشي أيضاً، كحال الاضطرار، والمدار على بقاء الصدق والهيئة في نظر المتشرّعه، والقدر المتيقّن في الحضر الجلوس مشغلاً بما ذكر من الدعاء ونحوه، والظاهر عدم صدقه على الجلوس بلا دعاء، أو الدعاء بلا جلوس إلا في مثل ما مرّ.

والأولى فيه الاستقبال والطهارة (١)، والكون في المصلّى، ولا يعتبر فيه كون الأذكار والدعاء بالعربيّة، وإن كان هو الأفضل، كما أنّ الأفضل الأذكار والأدعية المأثورة المذكورة في كتب العلماء (٢)،

ذكر امور في التعقيب:

ونذكر جملة منها تيمناً:

أحدها: أن يكبر ثلاثاً بعد التسليم

أحدها: أن يكبر ثلاثاً بعد التسليم، رافعاً يديه على هيئة غيره من التكبيرات.

الثاني: تسبيح الزهراء عليها السلام، و ذكر فضله و كفيته

الثاني: تسبيح الزهراء (٣) صلوات الله عليها، وهو أفضلها على ما ذكره

ص: ٤٤٩

-
- ١- ١. بل مع عدم الاستقبال والطهارة يأتي به رجاء . (حسين القمّي). * ومع عدمها لا بأس بالإتيان رجاءً. (المرعشي).
 - ٢- ٢. ومن أحسن تلك الكتب: «مقباس المصاييح» لمولانا العلامة المجلسي قدس سره . (المرعشي).
 - ٣- ٣. وهو ممّا تُنقل مداومه أهل البيت عليهم السلام عليه وتمرين أطفالهم به في إدبار الصلوات، بل اتفق أهل القبله على فضله، حتّى رواه حملة الحديث من العامّة والزيدية أيضاً، فعن أحمد بن حنبل في المسند (ج ١ في باب الذكر)، ومسلم في الصحيح (ج ٨ ص ٨٤، و في ج ٢ ص ٩٧ من الطبع الجديد)، والحاكم في المستدرک وغيرهم من العامّة في كتبهم. وأمّا من الزيدية فقد ذكره العلامة ابن الوزير الحسنى اليماني في كتابه «البحر الزخّار» وابن مفتاح في «شرح مسند زيد الشهيد»، والقاضى صفى الدين اليماني في كتابه «الفلک السّيار في البحر الزخّار»، وغير من ذكر في غير ما ذكر. (المرعشي).

جمله من العلماء، ففي الخبر: «ما عُبِدَ الله بشيء من التحميد أفضل من تسبيح فاطمه، ولو كان شيء أفضل منه لنحله رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمه» (وسائل الشيعة: الباب (٩) من أبواب التعقيب، ح ١، عن أبي جعفر عليه السلام.).

وفي روايه: «تسبيح فاطمه الزهراء الذكر الكثير الذي قال الله تعالى: «اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا» (الأحزاب: ٤١).» (وسائل الشيعة: الباب (٨) من أبواب التعقيب، ح ١، عن أبي عبد الله عليه السلام.). وفي أخرى عن الصادق عليه السلام: «تسبيح فاطمه كل يوم في دُبُر كل صلاة أحب إلي من صلاة ألف ركعه» (١) في كل يوم» (وسائل الشيعة: الباب (١٠) من أبواب التعقيب، ح ٢.).

والظاهر استحبابه في غير التعقيب أيضاً، بل في نفسه، نعم، هو موء كمد فيه. وعند إرادته النوم لدفع الروءيا السيئه. كما أنّ الظاهر عدم اختصاصه بالفرائض، بل هو مستحب عقيب كل صلاة (٢)، وكيفيته (٣): «الله أكبر» أربع

ص: ٤٥٠

١- ١. بزياده قوله: «مقبوله» بعد قوله: «ألف ركعه»، كما في بعض الكتب المعتمده. (المرعشي).

٢- ٢. كما عن الشيخ في النهايه التصريح به، لكن لم نظفر بدليله. (حسين القمّي).

٣- ٣. الروايات في كيفيته مختلفه جداً حتّى عند العامه، والجمع بينها ببعض المحامل مشكل، ولكن الأقوى المختار كيفيته الأولى التي أفادها في المتن. (المرعشي).

وثلاثون مرّه، ثمّ: «الحمد لله» ثلاث وثلاثون، ثمّ: «سبحان الله» كذلك، فمجموعها مائه، ويجوز تقديم التسبيح (١) على التحميد وإن كان الأولى الأوّل (٢).

استحباب كون السبحة من طين قبر الحسين عليه السلام

(مسأله ١): يُستحبّ أن تكون السبحة بطين قبر الحسين عليه السلام (٣)، وفي الخبر: «أنّها تسبّح إذا كانت بيد الرجل من غير أن يسبّح، ويكتب له ذلك التسبيح وإن كان غافلاً» (وسائل الشيعة: الباب (١٦) من أبواب التعقيب، ح ٢، وكذا غيره من الأحاديث بهذا المضمون).

في ما لو شك في تسبيح الزهراء عليها السلام

(مسأله ٢): إذا شك في عدد التكريرات أو التسبيحات أو التحميدات

ص: ٤٥١

- ١- ١. بناءً على التخيير، كما لا يخلو من وجه، لكنّ الأحوط تقديم التحميد في تعقيب الصلاة، والاهتمام بشأن تسبيحها _ سلام الله عليها _ يقتضى الجمع بإعادته بعد التسبيح أيضاً . (حسين القمّي).
- ٢- ٢. بل هو المتعيّن. (المرعشي). * بل الأحوط. (السبزواري).
- ٣- ٣. ويعجبنى ذكر ما يناسب المقام، وهو: أنّه حدّثني العلّامة الزاهد السيد محمد الحسيني الغزنوي الكابلي من نُقّاد الحديث وبخّائهم: أنّ السبحة كانت حبوبها في أول الأمر (٣٤) حبه تُدار ثلاث مرّات: مرّةً للتكبير، ومرّه إلّا حبه للتحميد، وكذلك للتسبيح، ثمّ شاع سرد مائه حبه في خيط واحد روماً للتسهيل، وكان يُعزى ذلك إلى بعض الصحابه، وأنّه فعل ذلك في عصر الثاني، والله العالم. (المرعشي).

بنى على الأقل (١) إن لم يتجاوز المحل، وإلا بنى (٢) على الإتيان به (٣)، وإن زاد على الأعداد (٤) بنى عليها (٥)، ورفع اليد عن الزائد (٦).

ص: ٤٥٢

- ١- ١. بل احتاط بالاستئناف . (حسين القمى).
- ٢- ٢. بناءً على جريان قاعده التجاوز. (تقى القمى).
- ٣- ٣. بعد الفراغ، وأما قبله ففيه تأمل . (حسين القمى).
- ٤- ٤. لعل الأولى فى ما زاد على عدد التكبير أن يبنى على ثلاثٍ وثلاثين، ويأتى بتكبيره واحده، وإذا زاد فى التحميد على سبعٍ وستين بنى على الستِّ والستين ويأتى بتحמידه واحده . (حسين القمى).
- ٥- ٥. الأوجه لا سيما فى ما لو قدّم التسبيح على التحميد أن يبنى على الأقلِّ بواحد ثم يأتى بها، إلا إذا زاد بعد تمام المائة فيبنى عليها . (الميلانى). * هذا أحد الوجوه فى الزيادة، وهناك وجوه أخر أُشير إليها فى الأخبار. (المرعى).
- ٦- ٦. الأحوط العمل بما فى بعض الأخبار من أنه يبنى على نقصانها بواحد فيكملها ويمضى. (الحكيم). * ففى توقيع الحميرى: أنه إذا جاز فى التكبير عن أربعٍ وثلاثين ألغى الزائد ورجع إلى ثلاثٍ وثلاثين، ويأتى بتكبيره يُتمُّ بها عدد التكبير، ثم يأتى بالجزء الذى بعده، وكذا فى الثانى، ولو زاد فى الثالث فلا شىء عليه (وسائل الشيعة: الباب (٢١) من أبواب التعقيب، ح ٤. ونصه: عن الحميرى عن صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه) أنه كتب إليه يسأله عن تسبيح فاطمه عليها السلام : من سها فجاز التكبير أكثر من أربعٍ وثلاثين هل يرجع إلى أربعٍ وثلاثين أو يستأنف؟، وإذا سبَّح تمام سبعة وستين هل يرجع إلى ستِّ وستين أو يستأنف؟، وما الذى يجب فى ذلك؟، فأجاب عليه السلام : «إذا سها فى التكبير حتّى تجاوز أربعاً وثلاثين عاد إلى ثلاثٍ و ثلاثين وبنى عليها، وإذا سها فى التسبيح فتجاوز سبعاً وستين تسبيحه عاد إلى ستِّ وستين وبنى عليها، فإذا جاوز التحميد مائه فلا شىء عليه». (كاشف الغطاء). * والأولى حينئذٍ أن يأتى بواحد أيضاً ممّا زيد فيه، ثم يشرع فى الذكر اللاحق . (مهدى الشيرازى). * الأحوط فى التكبير والتحמיד أن يُضيف إليها واحده بعد رفع اليد عن الزائد، كما فى خبر الاحتجاج (كتاب الاحتجاج: ٣١٣/٢، وسائل الشيعة: الباب (٢١) من أبواب التعقيب، ح ٤). (زين الدين). * والأولى العمل بما فى التوقيع الشريف من البناء على النقصان بواحد ، وتكملها ، إلا فى الزائد عن المائة فيرفع اليد عن الزائد . (محمد الشيرازى).

الثالث: دعاء «لا إله إلا الله وحده وحده ... إنك على كل شيء قدير»

الثالث: «لا إله إلا الله وحده (١) وحده، أنجز وعده، ونصر عبده، وأعز جنده، وغلب الأحزاب وحده، فله الملك وله الحمد، يحيى ويميت، وهو حي لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير».

الرابع: «اللهم اهدني من عندك، وأفض علي ... من بركاتك»

الرابع: «اللهم اهدني من عندك، وأفض علي من فضلك، وانشر علي من رحمتك، وأنزل علي من بركاتك».

الخامس: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله والله أكبر» مائه مره أو أربعين أو ثلاثين

الخامس: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر» مائه مره (٢)، أو أربعين، أو ثلاثين.

السادس: «اللهم صل على محمد وآل محمد، وأجرني من النار... الحور العين»

السادس: «اللهم صل على محمد وآل محمد، وأجرني من النار، وارزقني الجنة، وزوجني من الحور العين».

السابع: «أعوذ بوجهك الكريم... ولا قوه إلا بالله العلي العظيم»

السابع: «أعوذ بوجهك الكريم، وعزتك التي لا ترام، وقدرتك التي لا

ص: ٤٥٣

-
- ١-١. المروى عن العجل وغيره على ما ظفرنا به يخالف المذكور هنا بزياده ونقيصه فيأتي بهذا الدعاء رجاءً . (حسين القمى). *
- الروايات الواردة في هذا المقام مختلفه بالزياده والنقصان. (المرعشى).
- ٢-٢. في المائه يأتي رجاءً . (حسين القمى). * يأتي بالمائه رجاءً . (مهدي الشيرازي). * لم أقف على دليل ذكرها مائه مره. (زين الدين).

يُمْتَنَعُ مِنْهَا شَيْءٌ مِنْ شَرِّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمِنْ شَرِّ الْأَوْجَاعِ كُلِّهَا، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ».

الثامن: قراءه الحمد و آيه الكرسي و آيه «شهد الله أنه...» و آيه الملك

الثامن: قراءه الحمد و آيه الكرسي، و آيه «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ...» (آل عمران: ١٨). إلى آخره، و آيه الملك (آل عمران: ٢٦).

التاسع: «اللهم إني أسألك من كل خير أحاط به علمك ... و عذاب الآخرة»

التاسع: «اللهم إني أسألك من كل خير أحاط به علمك، وأعوذ بك من كل شر أحاط به علمك، اللهم إني أسألك عافيتك في أموري كلها، وأعوذ بك من خزي الدنيا وعذاب الآخرة».

العاشر: «اعيد نفسي و ما رزقني ربي...»، و «اعيد نفسي...»

العاشر: «أعيد نفسي و ما رزقني ربي بالله الواحد الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، وأعيد نفسي و ما رزقني ربي برب الفلق، من شر ما خلق...» إلى آخر السورة، و «أعيد نفسي و ما رزقني ربي برب الناس ملك الناس...» إلى آخر السورة.

الحادي عشر: أن يقرأ سورة التوحيد اثنتي عشرة مره، ثم يقرأ الدعاء الوارد بعدها

الحادي عشر: أن يقرأ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» اثنتي عشرة مره، ثم يبسط يديه ويرفعهما إلى السماء. ويقول: «اللهم إني أسألك باسمك المكنون المخزون الطهر الطاهر المبارك، وأسألك باسمك العظيم، وسلطانك القديم، أن تصلي على محمد وآل محمد، يا واهب العطايا، يا مُطْلِقَ الْأَسَارَى، يَا فَكَاكَ الرِّقَابِ مِنَ النَّارِ، أسألك أن تصلي على محمد وآل محمد، وأن تعتق رقبتى من النار، وتخرجنى من الدنيا آمناً، وتدخلنى الجنة سالماً، وأن تجعل دعائى أوله فلاحاً، وأوسطه نجاحاً، وآخره صلاحاً، إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ».

الثاني عشر: الشهادتان والإقرار بالأئمة عليهم السلام

الثاني عشر: الشهادتان (١) والإقرار (٢) بالأئمة عليهم السلام .

الثالث عشر: قبل أن يثنى رجله يقول ثلاث مرات «أستغفر الله الذي... وأتوب إليه»

الثالث عشر: قبل أن يثنى رجله يقول ثلاث مرات: «أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم، ذوالجلال والإكرام وأتوب إليه».

الرابع عشر: دعاء الحفظ من النسيان، وهو: «سبحان من لا يعتدى على أهل مملكته قدير»

الرابع عشر: دعاء الحفظ (٣) من النسيان، وهو: «سبحان من لا يعتدى على أهل مملكته، سبحان من لا يأخذ أهل الأرض بألوان العذاب، سبحان الروءوف الرحيم، اللهم اجعل لى فى قلبى نوراً وبصراً وفهماً وعلماً، إنك على كل شىء قدير».

استحباب الجلوس فى المصلى بعد صلاه الصبح إلى طلوع الشمس مشغلاً بذكر الله

(مسألة ٣): يستحب فى صلاه الصبح أن يجلس بعدها فى مصلاً إلى طلوع الشمس مشغلاً بذكر الله.

الدعاء بعد الفريضة أفضل من الصلاه بعدها، وهو أفضل من الدعاء بعد النافله

(مسألة ٤): الدعاء بعد الفريضة أفضل من الصلاه تنفلاً، وكذا الدعاء بعد الفريضة أفضل من الدعاء بعد النافله.

استحباب سجود الشكر بعد كل صلاه

(مسألة ٥): يستحب سجود الشكر بعد كل صلاه، فريضه كانت أو نافله (٤)، وقد مرّت كيفيته سابقاً.

ص: ٤٥٥

١- ١. والأولى الإتيان بالمأثور المتضمن إياهما. (المرعى).

٢- ٢. أى: الدعاء الخاص بالمأثور. (حسين القمى).

٣- ٣. الظاهر أنه مندوب إليه فى نفسه، ووقوعه فى مقام التعقيب يؤكّد الندب. (المرعى).

٤- ٤. لم نثر على ما يدل على استحبابها بعد كل نافله بالخصوص، نعم، هى مستحبّه فى نفسها ولا ينبغى تركها. (حسين القمى). * لم نظفر بدليل استحبابه بعد النافله بالخصوص. (مهدى الشيرازى). * الأحوط الإتيان بها بعدها رجاءً، إلا فى موارد مأثوره. (المرعى).

فصل استحباب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله

استحباب الصلاة على النبي حيثما ذكر أو ذكر عنده

يستحب الصلاة (١) على النبي صلى الله عليه وآله حيثما ذكر أو ذكر عنده، ولو كان في الصلاة، وفي أثناء القراءة، بل الأحوط عدم تركها لفتوى جماعه من العلماء بوجوبها، ولا فرق بين أن يكون ذكره باسمه العَلَمِي كَمُحَمَّدٍ وَأَحْمَد، أو بالكُنْيَةِ واللقب (٢)، كأبي القاسم والمصطفى والرسول والنبي، أو بالضمير (٣)، وفي الخبر الصحيح: «وصل على النبي صلى الله عليه وآله كلما ذكرته، أو ذكره ذاكر عندك في الأذان أو غيره» (وسائل الشيعة: الباب (٤٣) من أبواب الأذان والإقامة، ح ١)، وفي روايه: «من ذكرك عنده ونسى أن يصلي على خطأ الله به طريق الجنة» (وسائل الشيعة: الباب (٤٢) من أبواب الذكر، ح ١).

يستحب تكرار الصلاة عليه إذا ذكر اسمه صلى الله عليه وآله مكرراً

(مسألة ١): إذا ذكر اسمه صلى الله عليه وآله مكرراً يستحب (٤) تكرارها، وعلى القول

ص: ٤٥٦

- ١- ١. بل لا يُترك. (الفيروزآبادي). * مؤكداً في غايه التأكيده. (المرعشي).
- ٢- ٢. اللذين اشتهر التعبير عنه صلى الله عليه وآله بهما بحيث متى أطلقا انصرفا إليه صلى الله عليه وآله. (المرعشي).
- ٣- ٣. على الأحوط. (المرعشي).
- ٤- ٤. الظاهر كفايه المره إذا ذكر اسمه مكرراً ولم يكن صلى عليه، نعم، إكثار الصلاة عليه _ صلوات الله وسلامه عليه وآله _ مستحب ولو ذكر مره. (عبدالهادي الشيرازي). * الأوجه كفايه المره إذا ذكر اسمه الشريف مراراً ولم يصل عليه، نعم، لا ريب في رجحان تكثير الصلاة عليه في كل حال ومورد، ولو ذكر اسمه الشريف مره. (المرعشي). * إذا ذكر اسمه صلى الله عليه وآله مكرراً من غير تخلل الصلاة عليه الأظهر تحقق أداء الوظيفة بإتيانها مره واحده. (الروحاني).

بالوجوب يجب، نعم، ذكر بعض القائلين بالوجوب (١) يكفى مرّه، إلّا إذا ذكر بعدها فيجب إعادتها، وبعضهم على أنّه يجب فى كلّ مجلس مرّه.

إذا كان فى أثناء التشهد فسمع اسمه لا يكتفى بالصلاه التى تجب للتشهد

(مسأله ٢): إذا كان فى أثناء التشهد فسمع اسمه لا يكتفى (٢) بالصلاه (٣) التى تجب للتشهد (٤)، نعم، ذكره فى ضمن قوله: «اللهم صلّ على محمد وآل محمد» لا يوجب تكرارها، وإلّا لزم التسلسل.

عدم الفصل الطويل بين ذكره والصلاه عليه صلى الله عليه وآله

(مسأله ٣): الأحوط عدم الفصل (٥) الطويل بين ذكره والصلاه عليه بناءً على الوجوب، وكذا بناءً على الاستحباب فى إدراك فضلها، وامتنال الأمر الندبى، فلو ذكره أو سمعه فى أثناء القراءة فى الصلاه لا يؤخّر إلى آخرها إلّا إذا كان فى أواخرها.

لا تعتبر كيفيه خاصه فى الصلاه عليه صلى الله عليه وآله، بل يكفى كل ما يدل عليها

(مسأله ٤): لا تعتبر كيفيه خاصه (٦) فى الصلاه، بل يكفى فى الصلاه

ص: ٤٥٧

١- ١. بناءً على الاستحباب يحتمل ترجيح هذا القول . (حسين القمى).

٢- ٢. الظاهر جواز الاكتفاء بها . (السيستانى).

٣- ٣. للاكتفاء وجه . (حسين القمى).

٤- ٤. بل يكتفى . (عبدالهاده الشيرازى). * لا يبعد الاكتفاء بها . (الروحانى).

٥- ٥. الأحوط رعايه الفوريه العرفيه . (المرعى).

٦- ٦. الأولى الإتيان بها على الكيفيات المأثوره عنهم عليهم السلام . (المرعى).

عليه كل ما يدل عليها، مثل صلى الله عليه، والأولى (١) ضم الآل إليه (٢).

إذا كتب اسمه صلى الله عليه وآله يستحب أن يكتب الصلاة عليه

(مسألة ٥): إذا كتبت اسمه صلى الله عليه وآله (٣) يستحب أن يكتب الصلاة (٤) عليه.

في ما لو تذكر اسمه صلى الله عليه وآله في قلبه

(مسألة ٦): إذا تذكره بقلبه فالأولى (٥) أن يصلي عليه؛

ص: ٤٥٨

١- ١. بل الأفضل؛ إذ بدون الضم براء، كما في النص. (صدرالدين الصدر). * بل الأحوط لو لم يكن أقوى. (الشاهرودي). *
بل الأحوط، (الفاني، حسن القمي، تقي القمي).
٢- ٢. بل لعل تركه مذموم. (حسين القمي). * لا ينبغي تركه. (عبدالهادي الشيرازي). * بل لا يترك. (الحكيم، زين الدين). *
الأحوط إن لم يكن الأقوى ذلك. (الميلاني). * بل ينبغي أن لا يترك. (البجنوردي). * الأقوى ذلك؛ للنهي المروي في كتب
الفريقين عن الصلاة البتراء، أي بدون ضم الآل. (المرعشي). * بل لا بد منه. (السيزواري). * استحباب الصلاة على محمد وآله
فوري، ولا يعتبر فيها كيفية خاصه، نعم، لا بد من ضم «آله» إليه في الصلاة عليه. (مفتي الشيعة). * بل لا ينبغي تركه.
(السيستاني).

٣- ٣. في روايه عنه صلى الله عليه وآله أنه قال: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ
الْكِتَابِ» (منه المريد: باب الكون على الطهارة، عنه بحار الأنوار: ٩١/٧١، ح ٦٥). (حسين القمي).
٤- ٤. لروايه نقلها العلامة المحدث الجزائري في الأنوار، وفي دلالتها على المراد تأمل. (المرعشي).
٥- ٥. رجاء لا بقصد الورود. (صدرالدين الصدر).

لاحتمال(١) شمول قوله عليه السلام : «كَلِّمًا ذَكَرْتَهُ...» إلى آخره، لكن الظاهر إرادته الذكر اللساني دون القلبي.

استحباب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله عند ذكر سائر الأنبياء والأئمة عليهم السلام و كيفيتها

(مسألة ٧): يستحبّ عند ذكر(٢) سائر الأنبياء والأئمة عليهم السلام أيضاً ذلك، نعم، إذا أراد أن يصلّي على الأنبياء أولاً يصلّي على النبي وآله صلى الله عليه وآله ، ثمّ عليهم، إلّا في ذكر إبراهيم(٣) عليه السلام ، ففي الخبر عن معاوية بن عمّار قال: ذكرت عند أبي عبد الله الصادق عليه السلام بعض الأنبياء فصلّيت عليه، فقال عليه السلام : «إذا ذُكِرَ أَحَدٌ من الأنبياء فابدأ بالصلاة على محمّد وآله ثمّ عليه»(وسائل الشيعة: الباب (٤٤) من أبواب الذكر، ح ١).

ص: ٤٥٩

١- ١. التعليل عليل، وما استظهره هو الجدير بالقبول لدى نحارير المحاوره. (المرعشي).

٢- ٢. احتراماً. (حسين القمّي).

٣- ٣. في الخبر: «إذا ذُكِرْتُمُ الأنبياء الأولين فصلّوا عليّ، ثمّ صلّوا عليهم، وإذا ذُكِرْتُمُ أبي إبراهيم فصلّوا عليه، ثمّ صلّوا عليّ»، قالوا: يا رسول الله، بما نال إبراهيم ذلك؟ قال صلى الله عليه وآله : «اعلموا أنّ ليله عُرج بي إلى السماء فرقيت السماء الثالثة، نصب لي منبر من نور فجلست على رأس المنبر، وجلس إبراهيم تحتي بدرجة، وجلس جميع الأنبياء الأولين حول المنبر، فإذا بعليّ قد أقبل وهو راكب ناقه من نور ووجهه كالقمر، وأصحابه حوله كالنجوم، فقال إبراهيم: يا محمّد، هذا أيّ نبيّ معظّم؟! وأيّ مَلَكٍ مقرب؟! قلت: لا- نبيّ معظّم ولا- مَلَكٍ مقرب، هذا أخي وابن عمّي وصهرى ووارث علمي عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، قال: وما هوءاء الذين حوله كالنجوم؟ قلت: شيعته، فقال إبراهيم: اللهم اجعلني من شيعة عليّ، فأتى جبرائيل بهذه «وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ»(مجمع البحرين: ٢/٥٧٢، (باب شيع)، والآيه (٨٣) من سورة الصافات.). (الفيروزآبادي).

وهي أمور:

أحدها: فقدان بعض الشرائط في الصلاة، كالستر وإباحة المكان وغيرهما

أحدها: فقد بعض الشرائط في أثناء الصلاة، كالستر وإباحة المكان واللباس ونحو ذلك مما مرّ في المسائل المتقدّمة.

الثاني: إتيان الحدث الأكبر أو الأصغر

الثاني: الحدث الأكبر أو الأصغر فإنّه مبطل (١) أينما وقع فيها، ولو قبل الآخر بحرف، من غير فرق بين أن يكون عمداً أو سهواً (٢) أو اضطراراً (٣)، عدا ما مرّ في حكم المسلوس والمبطون والمستحاضه. نعم، لو نسي السلام (٤) ثم أحدث (٥) فالأقوى (٦) عدم (٧)

ص: ٤٦٠

- ١- ١. لو وقع الحدث بعد رفع الرأس من السجده الأخيره فالأحوط الأولى إتيان التشهد والتسليم بعد تحديد الطهاره قبل إعادته الصلاة. (حسين القمى).
- ٢- ٢. الأحوط في المتيمّم الذى يصيب الماء في أثناء صلاته بعد أن صار محدثاً الوضوء والبناء على ما مضى من صلاته ثم الإعادته. (الحائرى).
- ٣- ٣. بطلان الصلاة في صورتين إذا كان بعد السجده الأخيره مبنئى على الاحتياط الوجوبى. (السيستانى).
- ٤- ٤. تقدّم الكلام فيه. (الخمينى).
- ٥- ٥. تقدّم أنّ الأقوى هو البطلان. (صدر الدين الصدر). * تقدّم التفصيل فيه في السلام. (البروجردى).
- ٦- ٦. قد مرّ أنّ الأقوى خلافه؛ لأنّ المقام من باب نسيان الحدث في الصلاة، لا من باب نسيان السلام لتأخيرته عنه رتبته، كما لا يخفى. (آقاضياء). * الأقوى البطلان، كما تقدّم. (زين الدين). * مرّ الكلام في بحث السلام. (اللكراني).
- ٧- ٧. تقدّم أنّ الأقوى البطلان. (الحكيم). * تقدم أنّ الأقوى خلافه. (الأملى).

١ - ١. قد مرّ الإشكال فيه، وأنّ الاحتياط فيه لا يُترك. (الإصفهاني). * بل البطلان هو الأقوى، كما مرّ. (آل ياسين). * قد مرّ الإشكال فيه، وأنّ الاحتياط بالإعادة لا يُترك. (الإصطهباناتي). * تقدّم التفصيل في فصل السلام. (مهدى الشيرازي). * تقدّم التفصيل في التسليم. (عبدالهادي الشيرازي). * تقدّم أنّ الأقوى البطلان. (الشاهرودي). * على تفصيل تقدّم في فصل التسليم. (الميلاني). * تقدّم أنّ الأقوى بطلان الصلاة، كوقوع الحدث في أثنائها؛ لعدم وجود المخرج، وأمّا لو كان بعد السكوت الطويل الماحي لصوره الصلاة فبطلانها بنفس ذلك السكوت. (البجنوردي). * تقدّم الكلام فيه في السلام، وأنّ الاحتياط لا يُترك بإتيان سجدة السهو وإعادة الصلاة بعدهما. (أحمد الخونساري). * قد مرّ تفصيله. (عبدالله الشيرازي). * قد مرّ أنّ الأقوى البطلان. (المرعشي). * قد مرّ. (حسن القمي).

٢ - ٢. بل الأقوى، كما تقدّم. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). * لا يُترك. (محمد تقى الخونساري، الأراكي، تقى القمي).
٣ - ٣. قد مرّ أنّ الأقوى بطلان الصلاة. (الرفيعي). * لا يُترك، كما مرّ. (السزواري). * لا يُترك. (محمد الشيرازي). * الحكم بصحة صلاته مشكل، وإن كان الأحوط وجوباً إعادة الصلاة ثمّ إتيان سجدة السهو لنسيان السلام. (مفتي الشيعة).
٤ - ٤. لا يُترك الاحتياط. (الفيروزآبادي، الحائري). * لا يُترك. (حسين القمي). * لا يُترك إن أحدث قبل فوات الموالاه، كما مرّ. (محمد رضا الكلبيكاني).

الثالث: التكفير (١)، بمعنى وضع إحدى اليدين (٢) على الأخرى على

ص: ٤٦٢

- ١- ١. الإبطال به محلّ نظر أقربه العدم، ويحرم فعله تشريعاً في حال القيام والجلوس. (الجواهرى). * كونه مبطلاً محلّ إشكال، وإن كان الأحوط، نعم، لا إشكال في حرمة النفسية. (الحائرى). * فيه نظر، نعم، يحرم تشريعاً. (الحكيم). * فيه إشكال وضعاً وتكليفاً، والأحوط تركه وإعادة الصلاة إن كان عمداً، هذا، ولكن لو أتى به بعنوان التشريع فلا إشكال في حرمة. (الشاهرودى). * في حرمة ومبطليته إشكال، إلاّ أن يكون بقصد التشريع فيكون حراماً قطعاً، والأحوط تركه مطلقاً. (البجنوردى). * على الأحوط، ولا يختص الحكم بالنحو الذى يصنعه غيرنا. هذا إذا لم يكن بقصد الجزئية، وإلاّ فهو مبطل. (الخوئى). * إثبات مانعته للصلاة مشكل، وكونه حراماً ذاتاً غير مبطلٍ أشكل، نعم، يحرم تشريعاً. (الآملى). * الظاهر أنّ حرمة التكفير حرمة تشريعية لا نفسية، وإنما تبطل الصلاة إذا أتى به بقصد الجزئية للصلاة، أو قيد به امتثاله لأمر الصلاة. (زين الدين). * بقصد الجزئية للصلاة. (حسن القمى). * لا ريب في حرمة التشريعية، وأمّا الحرمة التكليفية والوضعية فمبتيه على الاحتياط للزومى. (السيستانى).
- ٢- ٢. سواء كان وضع باطن الكفّ اليمنى على رسغه اليسرى أم لا، وسواء كان الوضع فوق السرّه أم تحتها، وسواء كان بينهما حائل أم لا، وسواء وضعت أحدهما على زند الأخرى أم لا، وسواء وضع باطن أحدهما على ظاهر الأخرى أم وضعت أصابع أحدهما على الأخرى. وبالجمله: لا بدّ أن يُترك كلّ ما يصدق عليه التكفير وفُسّر به عند المخالفين. (المرعشى).

النحو الذى يصنعه غيرنا(١)، إن كان عمداً لغير ضروره فلا بأس به سهواً، وإن كان الأحوط(٢) الإعادة معه أيضاً، وكذا لا بأس به(٣) مع الضروره(٤)، بل لو تركه حالها أشكلت(٥) الصَّحَّه وإن كانت أقوى(٦)، والأحوط عدم(٧) وضع إحدى اليدين على الأخرى بأى وجه(٨) كان، فى أى حاله من

ص: ٤٦٣

- ١- ١. لا يختص بذلك إذا أتى به على النحو الذى بيناه فى التعليقه المتقدمه. (زين الدين). * لا اختصاص للحكم بالنحو الذى يصنعه غيرنا. (الروحانى). * بقصد الجزئيه مُبطل للصلاه، ولو لم يقصد به الجزئيه بل أتى به بقصد الخضوع والتأدب ففى بطلانه تأمل، فالأحوط الإتمام والإعادة حينئذٍ. (مفتى الشيعه).
- ٢- ٢. لا يترك إن كان الانكشاف فى الأثناء. (تقى القمى).
- ٣- ٣. عدم البأس متوقف على عدم المندوحه؛ حيث لا بدّ من الصلاه مع التكفير؛ لعدم سقوطها بحال، وأمّا مع المندوحه فلا دليل على الإجزاء. (تقى القمى).
- ٤- ٤. ومنها التقيّه فيجب مع خوف الضرر، وتبطل الصلاه لو تركه أمّا مع عدم الخوف فيجوز ولا تبطل بتركه. (كاشف الغطاء).
- ٥- ٥. لا وجه للإشكال فى الصَّحَّه. (صدر الدين الصدر).
- ٦- ٦. فى الأقوائيه نظر. (حسين القمى). * بل البطلان هو الأقوى. (عبدالهاده الشيرازى). * فيه تأمل. (الحكيم، الآملى). * محل إشكال، وقد تقدّم منه الإشكال فى نظير المقام فى أفعال الوضوء المسأله (٣٦). (السبزوارى). * فيه نظر. (زين الدين). * فى الأقوائيه إشكال إن لم يكن منع. (تقى القمى).
- ٧- ٧. فى إطلاقه تأمل. (صدر الدين الصدر).
- ٨- ٨. ولا وجه لتخصيص الحكم بخصوص وضع باطن الكفّ اليمنى على رسغه اليسرى، وقبض إحداهما بالأخرى. (المرعشى).

حالات (١) الصلاة وإن لم يكن متعارفاً بينهم، لكن بشرط أن يكون بعنوان الخضوع (٢) والتأدب، وأمّا إذا كان لغرض آخر كالحكّ ونحوه فلا بأس به مطلقاً (٣)، حتّى على الوضع (٤) المتعارف (٥).

الرابع: تعتمد الالتفات بتمام البدن دون الرأس

الرابع: تعيّد الالتفات بتمام البدن إلى الخلف (٦) أو إلى اليمين أو اليسار، بل وإلى ما بينهما على وجه يخرج عن الاستقبال (٧)، وإن لم يصل

ص: ٤٦٤

- ١- ١. الظاهر اختصاص الحكم بحال القيام وبدله، سواء كان في حال القراءة أم لا. (المرعشي).
- ٢- ٢. فإنّ التكفير لغهّ الخضوع، والمراد به هنا الكيفية المعهودة المتعارفة عند الفرس في مقام التأدب، ومنشأ تشريعه قضيه عمر المعروفه، ولا- فرق بين وضع اليمنى على اليسرى أو العكس حال القراءة، أو غيرها فوق السرّه، أو تحتها بينهما حائل، أم لا على الزند أو الساعد أو العضد، بل قد يتحقّق بوضع الذراع على الذراع أيضاً. (كاشف الغطاء).
- ٣- ٣. الأحوط تركه لا لضروره مع الإمكان. (حسين القمّي).
- ٤- ٤. في الصّحّه في هذه الصورة منع. (تقى القمّي).
- ٥- ٥. إطلاقه لما إذا كان ذلك في تمام القراءة مشكل. (مهدي الشيرازي). * فيه إشكال، فلا- يُترك الاحتياط. (محمد الشيرازي).
- ٦- ٦. أو الالتفات بحيث يرى ما خلفه. (الفاني).
- ٧- ٧. وكان فاحشاً، كما هو المستفاد من لفظ الكلّ في النصّ (وسائل الشيعة: الباب (٣) من أبواب قواطع الصلاة، ح ٣)، وفي غيره البطلان محلّ إشكال ولو للجمع بين النصوص (وسائل الشيعة: الباب (٣) من أبواب قواطع الصلاة، ح ١ _ ٨) في المقام. (آقاسياء). * الظاهر أنّ مسأله الخروج عن الاستقبال التي مرجعها إلى الإخلال بشرطيّه القبلة غير مسأله الالتفات التي هي من المبطلات والقواطع، والمفروض في هذه المسأله الالتفات بالوجه فقط مع كون المقادير إلى القبلة، وحينئذٍ فالالتفات المبطل هو الالتفات بالوجه إلى الخلف، لا- بمعنى جعل الوجه بحذاء الخلف حتّى يستشكل في إمكانه، بل المراد الالتفات به بحيث يرى خلفه، ولازمه توجيه الوجه نحو اليمين أو اليسار، وأمّا التفات الوجه بحيث يرى ما فيهما من دون توجيهه فالظاهر كراهته، والمراد من الفاحش في النصوص ما ذكرنا. (اللكراني).

إلى حدّهما، وإن لم يكن الالتفات حال القراءة أو الذكر، بل الأقوى (١) ذلك (٢) في الالتفات بالوجه (٣) إلى الخلف (٤) مع فرض

ص: ٤٦٥

١- ١. في القوّه تأمل؛ لاحتمال حمل الوجه في الأخبار (وسائل الشيعه: الباب (٣) من أبواب قواطع الصلاه، ح ٤ و ٦). على مقاديرم البدن الراجع الى الالتفات بجميع البدن، فالالتفات بالوجه فقط حينئذٍ خارج عن مضمون الروايات، اللهم إلا أن يُدعى منافاته لشرطيه الاستقبال بجميع أجزائه حتّى قلامه ظفر كما في النصّ (وسائل الشيعه: الباب (٣) من أبواب قواطع الصلاه، ح ٣ وغيره)، وحينئذٍ يكون الالتفات بالوجه فقط على الوجه المزبور مبطلًا بمنافاة الشرط، لا وجود القاطع، كما لا يخفى. (آقاضياء).

٢- ٢. بل هو الأحوط. (الكوه كمرى).

٣- ٣. الأقوى العدم، والإبطال أحوط. (الجواهرى). * الأظهر عدم مبطلية الالتفات بالوجه مطلقاً إذا لم يكن مستلزماً للالتفات بمقاديرم البدن. (الروحاني).

٤- ٤. الأقوى أنه لا- ينحصر الأمر في ذلك، بل البطالان يحصل بالالتفات بطرف الوجه إلى حيث يرى ما في الخلف، وكذا الالتفات بتمام الوجه إلى اليمين أو اليسار، وأمّا كراهه الالتفات إليهما فهو ما كان بطرف الوجه، لا بتمامه. ثمّ الظاهر أنّ ما ذكر من البطالان يختص بالفريضة دون النافله. (الميلاني). * يكفي في الإبطال الالتفات بالوجه التفاتاً فاحشاً بحيث يوجب لى العنق ورؤيه الخلف فى الجملة. (السيستاني).

١- ١. الأقوى بطلان الصلاة بتعمد الالتفات بالوجه إلى حيث يرى ما خلفه، وهذا هو مراد المشهور بالالتفات إلى ما ورائه الذى أفتوا بإبطاله عمداً لا سهواً، لا- جعل الوجه بحذاء الخلف حتى يحتاج إلى فرض إمكانه، والظاهر أنه هو المراد بالفاحش فى النصوص أيضاً. (البروجردى). * لا- إشكال فى إمكانه؛ إذ الظاهر أن مرادهم بالالتفات إلى ما ورائه أنه يتعمد الالتفات بالوجه إلى حيث يرى ما خلفه. (الشاهرودى). * أو بحيث يشاهد ما خلفه، والمدار فى الجميع عدم الاستقبال. (عبدالله الشيرازى). * لو كان المراد به جعل الوجه مواجهاً إلى الخلف فإمكانه مشكل، وأما لو كان المقصود الالتفات به على نحو يرى الخلف فلا ارتياب فى إمكانه. (المرعشى).

٢- ٢. إن كان المراد بالالتفات إمكان رؤيه الخلف فى الجملة فهو لا يحتاج إلى ميل البدن، كما لا يخفى. (السبزوارى).
٣- ٣. المدار والعبره على تحقق الاستقبال، فإذا لم يخرج عن الاستقبال فلا بطلان. وبالجملة: فليس للالتفات أثر إلا من حيث استلزامه عدم التوجه إلى القبلة، ومع عدم استلزامه فلا قاطعيه له، فالشرط هو استقبال القبلة فى جميع أجزاء الصلاة وفى الآت المتخلله بينها، والالتفات المفوت لهذا الوصف مبطل مطلقاً وحاله حال الحدث. نعم، بعض مصاديق الالتفات واضح فى كونه مفوتاً للاستقبال، وبعضها واضح العدم، وبعضها مشكوك خفى، كالاتفات إلى ما فوق اليمين واليسار، وحكم الأولين صحه وفساداً واضح، وفى موارد الشك الأحوط الإعادة، هذا كله فى التفات البدن كله، أما التفات الوجه فقط إلى اليمين أو اليسار فضلاً عن الخلف بدون البدن فإمكانه مشكل. نعم، يمكن الميل بصفحه الوجه، ولا يبعد كونه غير قاذح بصحة الصلاة إذا لم يكن فاحشاً أو وقع سهواً. (كاشف الغطاء). * بالبدن عرفاً. (المرعشى).

الالتفات (١) بالوجه يميناً (٢) ويساراً (٣) مع بقاء البدن مستقبلاً (٤) فالأقوى كراهته (٥) مع عدم كونه فاحشاً (٦)، وإن كان

ص: ٤٦٧

١-١. الأحوط تركه مطلقاً. (صدر الدين الصدر).

٢-٢. لا بحيث لا يشاهد ما خلفه، ولازم ذلك أن يكون بصفحه وجهه، لا بتمام وجهه. (عبدالله الشيرازي).

٣-٣. أى بالمقدار الذى يرى ما يمينه أو يساره. (الشاهرودى).

٤-٤. بل مع صدق كون الشخص مستقبلاً عرفاً. (حسين القمى). * عرفاً. (المرعشى).

٥-٥. مع عدم صدق الاستقبال بجميع أجزاء البدن عرفاً فيه إشكال؛ من حيث فقد الشرط، لا من حيث قاطعيه الالتفات، ومع الغض عنه لا- وجه لكراهته أيضاً. (آقاضياء). * الأقوى الإبطال بالالتفات بوجهه عمداً؛ إذ أوقع (كذا فى الأصل، والظاهر) إذا وقع). بعض أفعال الصلاة حال التفاته وكان التفاته بنحو يخرج عن الاستقبال بوجهه، ويكره فى ما سوى ذلك إذا لم يكن إلى الخلف، كما تقدم. (زين الدين). * إن خرج عن الاستقبال بالوجه فالأحوط بطلان الصلاة، بل لا يخلو من قوه. (حسن القمى).

٦-٦. المكروه هو الالتفات بالوجه لروءيه ما فى اليمين أو اليسار، وهو المراد بغير الفاحش؛ لأنّه يسير جداً، وأمّا توجيه الوجه نحو اليمين أو اليسار فهو مبطل على الأقوى، كما ذكرناه، وهو فاحش مطلقاً. (البروجردى). * أى بحيث لا يكون الوجه بحذاء اليمين أو اليسار، وأمّا توجيهه إليهما فلا ريب فى إبطاله. (المرعشى). * بل الأقوى إبطاله الصلاة إذا خرج عن الاستقبال بوجهه. (الخوئى). * بل اللازم ترك الالتفات الفاحش مطلقاً. نعم، الالتفات بالرأس خاصّة مع بقاء البدن على استقباله مبطل للصلاة إن كان عمداً، ولا يبطل إن كان سهواً. أمّا لو كان الالتفات بالرأس يسيراً بحيث يصدق معه الاستقبال فلا بطلان، بل يُكره، فالمدار فى جميع حالات البطلان هو عدم الاستقبال. (مفتى الشيعه).

الأحوط (١) اجتنابه (٢) أيضاً، خصوصاً إذا كان طويلاً (٣)، وسيما إذا كان مقارناً لبعض أفعال الصلاة (٤) خصوصاً الأركان، سيما تكبيره الإحرام، وأمّا إذا كان فاحشاً ففيه إشكال (٥)، فلا يُترك الاحتياط (٦) حينئذٍ (٧)، وكذا تبطل مع الالتفات سهواً (٨).

ص: ٤٦٨

- ١- ١. لا يُترك. (جمال الدين الكلبي، المرعشي).
- ٢- ٢. لا يُترك. (الآمل).
- ٣- ٣. لا يُترك الاحتياط فيه وفي ما بعده. (السبزواري).
- ٤- ٤. لا يُترك الاحتياط فيه. (الحكيم).
- ٥- ٥. الالتفات الفاحش، أي جعل صفحه الوجه بحذاء يمين القبلة أو شمالها مبطل على الأقوى. (الخميني).
- ٦- ٦. وإن كان الأقوى صحّه الصلاة. (الكوه كَمَرِي). * بل الأظهر مبطلته. (مهدي الشيرازي).
- ٧- ٧. الاحتياط في الترك حسن، لكنّه غير لازم. (الجواهري). * وأمّا في ما ذكرناه فالمشهور على عدم البطلان إذا صدر سهواً، لكنّه لا يخلو من إشكال. (البروجردي). * بل البطلان في صورته الوصول إلى حدّهما مبنّى على الاحتياط. (تقي القمّي).
- ٨- ٨. على الأحوط في ما إذا لم يكن مقارناً لبعض أفعال الصلاة. (الكوه كَمَرِي). * إذا كان الالتفات بكلّ البدن بما يخرج به عمّا بين المشرق والمغرب، وإذا كان الالتفات فاحشاً على الأحوط. (الخميني). * فيه تفصيل تقدّم في أحكام الخلل في القبلة. (السيستاني).

فى ما كان عمدته مبطلًا (١)، إلّا (٢) إذا لم يصل إلى حدّ اليمين واليسار (٣)، بل كان فى ما بينهما فإنّنه غير مبطل (٤). إذا كان سهوًا، وإن كان بكلّ البدن.

الخامس: تعدد الكلام بحرفين ولو مهملين، أو بحرف واحد مفهم للمعنى

الخامس: تعدد الكلام بحرفين (٥) ولو مهملين (٦) غير مُفهمين للمعنى،

ص: ٤٤٩

- ١- ١. وأما فى ما ذكرناه فالمشهور على عدم الإبطال إذا صدر سهوًا، لكنّه لا يخلو من إشكال. (البروجردى).
- ٢- ٢. وإلّا إذا ذكر فى خارج الوقت فإنّنه لا يجب القضاء، إلّا إذا بلغ الاستدبار على الأحوط. (الحكيم). * بل البطلان فى صورته الوصول إلى حدّهما مبنى على الاحتياط. (تقى القمى).
- ٣- ٣. بل هو مبطل لها وإن لم يصل إلى ذلك الحدّ. (الروحانى).
- ٤- ٤. الأحوط الإعادة فى الالتفات بجميع البدن إلى ما زعمه قبله، وهو فى الواقع بين اليمين واليسار. (المرعشى).
- ٥- ٥. سواء أريد بهما معنى من المعانى أم نوعاً من الألفاظ، أو مثله أو شخصه. (المرعشى). * بل بحرف واحد على الأحوط، ومنه يظهر الحكم فى ما يتفرّع عليه. (حسن القمى). * إذا كان الحرف مستعملًا ولو لم يكن موضوعاً فالظاهر إبطاله للصلاه، سواء كان واحداً أو أزيد، كاستعماله فى نوعه أو صنفه أو مثله. وإذا كان موضوعاً: فإن قصد به الحكايه عن معناه فالظاهر أنّه كذلك مطلقاً، أى ولو كان واحداً، وإلّا- فإن كان واحداً فغير مبطل، وإلّا فالأحوط كونه كذلك، إلّا إذا بلغ إلى محو اسم الصلاه فالأقوى حينئذٍ الإبطال، وكذلك إذا لم يكن مستعملًا ولا موضوعاً. (اللكراني).
- ٦- ٦. فى مبطلتيه حرفين مُهملين إشكال، فلا- يُترك الاحتياط. (الحائرى). * إذا استعمل اللفظ المهمل المركّب من حرفين فى معنى كنوعه وصنفه يكون مبطلًا على الأقوى، وإلّا فكذلك على الأحوط، وكذا الحرف الواحد المستعمل كذلك، كقوله «ب» مثلاً رمزاً إلى أوّل بعض الأسماء بقصد إفهامه كما هو المتعارف على الأحوط، بل لا يخلو إبطاله من قوّه، فالحرف المفهم مطلقاً وإن لم يكن موضوعاً إذا تلفّظ به بقصد الحكايه لا تخلو مبطلتيه من قوّه، كما أنّ اللفظ الموضوع إذا تلفّظ به لا بقصد الحكايه وكان حرفاً واحداً فالأقوى عدم مبطلتيه، وإن كان حرفين فصاعداً فالأحوط مبطلتيه ما لم يصل إلى حدّ محو اسم الصلاه، وإلّا فالأقوى مبطلتيه. (الخمينى). * بل بحرف واحد أيضاً على الأظهر، ومنه يظهر الحال فى جملة من الفروع الآتية. (الخوئى). * شمول الحكم لغير الكلام المفهم المؤلّف من المسند والمسند إليه مبنى على الاحتياط أنّه يظهر الحال فى جملة من الفروع الآتية. (تقى القمى). * المناط صدق التكلم، وهو يصدق بالتلفّظ ولو بالحرف الواحد إذا كان مفهماً: إمّا لمعناه مثل «ق» أمراً من الوقايه، أو لغيره كما لو تلفّظ بـ «ب» للتلقين أو جواباً عمّن سأله عن ثانى حروف المعجم، وأمّا التلفّظ بغير المفهم مطلقاً فلا يُترك الاحتياط بالاجتناب عنه إذا كان مركّباً من حرفين فما زاد. (السيستانى).

- ١- ١. على الأحوط. (الحكيم، زين الدين).
- ٢- ٢. بل وإن كان غير مفهيم على الأحوط. (الفيروزآبادي). * بل مطلقاً على الأحوط؛ لقوّه منع دَخَلَ المُفهِمِيَّه لصدق التكلم عرفاً. (آقاضياء). * بل مطلقاً على الأحوط، وإن كان من حروف المباني فضلاً عن غيرها. (آل ياسين). * بل مطلقاً على الأحوط. (الأملي). * النُّطْقَ بحرفٍ واحدٍ مُفهِمٍ عمداً مثل (ق) _ وهي فعل أمرٍ للوقايه _ مبطلٌ. إِلَّا أَنَّ النطق بحرفٍ واحدٍ مُبْهَمٍ غير مُفهِمٍ غير قادح، ومنه يظهر الحال في جملة من الفروع الآتية: (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. بل مطلقاً، كما لا يخلو من وجه. (الميلاني). * أو حاكياً ومشيراً إلى شيءٍ لم يوضع هو له. (المرعشي).

«وَقَى» بشرط أن يكون عالمًا بمعناه وقاصداً له ، بل أو غير قاصد (١) أيضاً مع التفاته إلى معناه (٢) على الأحوط (٣).

حكم تكلم بحرفين فحصل ثانيهما من إشباع حركة الأول

(مسألة ١): لو تكلم بحرفين (٤) حصل ثانيهما من إشباع حركة الأول بطلت (٥)، بخلاف ما لو لم يصل الإشباع إلى حدّ حصول حرفٍ آخر (٦).

حكم التكلم بحرفين من غير تركيب

(مسألة ٢): إذا تكلم بحرفين من غير تركيب، كأن يقول: «ب ب» مثلاً ففي كونه مبطلاً أو لا وجهان، والأحوط (٧) الأول (٨).

ص: ٤٧١

- ١- ١. فيه تأمل. (الكوه كمرى).
- ٢- ٢. بل مطلقاً. (حسين القمى).
- ٣- ٣. لا يُترك. (صدر الدين الصدر). * وإن كان الأقوى الصّحّه. (عبدالهادي الشيرازى).
- ٤- ٤. بل لو تكلم بحرفٍ واحدٍ على الأحوط، وكذلك فى المسألة الآتية. (حسن القمى).
- ٥- ٥. قد مرّ الاحتياط فى حرفين مهمّلين. (الحائرى). * بتفصيل تقدّم آنفاً. (الخمينى). * مرّ التفصيل آنفاً. (اللكراني).
- ٦- ٦. قد عرفت التفصيل. (السيستاني).
- ٧- ٧. بل هو الأقوى. (الجواهرى، الشاهرودى). * لومرّصوت واحد بمخرج الحرفين كان مبطلاً، وإلا فلا. (النائينى، جمال الدين الكلپايگانى). * بل لا يخلو من قوّه. (الإصفهاني). * بل الأقوى. (البروجردى). * إذا لم يستعمل واحد منهما فى معنى، وإلا فلا يخلو الإبطال من قوّه. (الخمينى). * لا يُترك، بل الأقوى الإبطال فى ما لو قصد بهما معنى. (المرعشى). * بل الأقوى، وإلا فالأحوط الإتمام ثمّ الإعادة. (محمدرضا الكلپايگانى). * لا يُترك هذا الاحتياط، بل لا يخلو من قوّه. (زين الدين).
- ٨- ٨. إن لم يكن أقوى. (حسين القمى). * وإن كان الأقوى الثانى. (الكوه كمرى). * بل الأقوى. (صدر الدين الصدر، الحكيم، محمد الشيرازى). * بل هو الأقوى. (مهدي الشيرازى). * والثانى لا يخلو من قوّه. (عبدالهادي الشيرازى). * بل الأقوى هو الأوّل. (البجنوردى). * إذا كان بصوره الانفصال، وأمّا بصوره الاتّصال فالأقوى. (عبدالله الشيرازى). * لا يُترك. (الآملى). * وكذا فى الحرف الواحد إن كان مشيراً إلى مستعملٍ وحاكياً عنه، كما إذا قيل: «ز» مثلاً وأريد منه زيد فى الدار، وكان مُفهِماً لهذا المعنى لدى المخاطب. (السبزواري). * الأظهر ذلك إذا تحقّق التركيب وإن لم يقصده المتكلم، وإن لم يتحقّق التركيب فالأظهر الصّحّه. (الروحانى). * الأقوى هو الثانى. (مفتى الشيعة). * يأتى فيه التفصيل المتقدّم. (السيستاني). * إلا إذا كان واحد منهما مستعملاً فى شىءٍ فالأقوى ذلك. (اللكراني).

فى ما لو تكلم بحرف واحد غير مفهوم للمعنى و وصله بإحدى كلمات الذكر أو القراءه

(مسأله ٣): إذا تكلم بحرف واحد غير مُفهِم للمعنى لكن وصله بإحدى كلمات القراءه أو الأذكار أبطل؛ من حيث إفساد(١) تلك الكلمه إذا خرجت(٢) تلك الكلمه(٣) عن حقيقتها(٤).

ص: ٤٧٢

١-١. لفسادها فى نفسه وإفسادها لغيره. (المرعى).

٢-٢. بل مطلقاً على ما تقدّم. (الميلانى).

٣-٣. بل مطلقاً على الأحوط. (حسين القمى).

٤-٤. وكان فسادها موجباً لبطلان الصلاه. (الكوه كمرى). * وكانت من الزياده العمديه. (السبزوارى). * وكان عامداً فى ذلك.

(زين الدين). * نعم، إذا خرجت الكلمه عن حقيقتها، وكانت من الزياده العمديه فصار الحرف المُبهِم مُفهِمها كان فسادها موجبا

لبطلان الصلاه. (مفتى الشيعه). * خروجاً مبطلاً للصلاه. (السيستانى).

عدم بطلان الصلاه بمد حرف المد واللين وإن زاد حرف آخر

(مسأله ٤): لا تبطل (١) بمدّ (٢) حرف المدّ واللين وإن زاد فيه (٣) بمقدار حرف آخر؛ فإنّه محسوب حرفاً واحداً (٤).

حكم ما لو تكلم بأحد حروف المعاني، كحرف الجر والتعليل والعطف مع عدم قصدها

(مسأله ٥): الظاهر عدم البطلان (٥) بحروف المعاني (٦) مثل «ل»؛ حيث إنّهُ لمعنى التعليل أو التمليك أو نحوهما، وكذا مثل «و»؛ حيث يفيد معنى العطف أو القسم، ومثل «ب» فإنّه حرف الجرّ وله معانٍ، وإن كان الأحوط (٧) البطلان (٨) مع قصد هذه المعاني، وفرق واضح بينها وبين

ص: ٤٧٣

- ١- ١. بل الأحوط البطلان، وكذلك في المسأله الآتيه. (حسن القمّي).
- ٢- ٢. ما لم يخرج عن المتعارف. (حسين القمّي). * لا يخلو من إشكال، وكذا في حروف المعاني. (البروجردى).
- ٣- ٣. ما لم يخرج عن صدق الكلمه على المتعارف. (محمدرضا الكليايگانی). * إن لم تخرج الكلمه عن متعارفها. (السبزواری).
- ٤- ٤. ولا يخلو من شوب الإشكال. (المرعشى).
- ٥- ٥. بل أظهر البطلان. (مهدى الشيرازى). * فيه نظر، بل الظاهر خلافه. (الميلانى). * إذا استعملت في معانيها لا يخلو الإبطال من قوّه، كما تقدّم. (الخمينى).
- ٦- ٦. لا يخلو من الإشكال، بل الإبطال في صورته قصد المعنى موجّه بوجه قوّى. (المرعشى).
- ٧- ٧. لا يترك. (محمد تقى الخونسارى، المرعشى الأراكى). * بل لا يخلو من قوّه. (الآملی). * لا يترك هذا الاحتياط. (زين الدين). * بل الأقوى. (اللكراني).
- ٨- ٨. بل هو الأقوى. (الجواهرى). * بل الأقوى. (الحائرى). * بل لا يخلو من قوّه. (الاصفهانى). * بل مطلقاً، ولا يترك. (حسين القمّي). * لا يترك. (الحكيم، الشريعتمدارى، السبزواری، محمد الشيرازى). * لا يترك هذا الاحتياط. (البجنوردى). * إذا لم يلاحظ المعنى الاسمى الاستقلالى ولو مجازاً، أو معناه الربطى الكلى الذى هو الموضوع له على قول، وإلا فالبطلان لا يخلو من قوّه. (عبدالله الشيرازى). * بل الأقوى والأحوط الإتمام صحيحاً ثمّ الإعاده. (محمدرضا الكليايگانی).

عدم بطلان الصلاة بصوت التنحیح أو النفخ والأنین و التأوّه من دون حکایتها

(مسأله ٦): لا تبطل بصوت التَّنَحُّح (٢)، ولا بصوت النفخ والأنین (٣).

ص: ٤٧٤

- ١ - ١. الظاهر أنّ المراد التَّلَفُّظ بنفس الحرف بدون هاء السَّكْت أو باسمه بأن يقول: «لام»، وإلّا فالأقوى البطلان. (صدر الدين الصدر). * وهى الحروف التى تترکب منها الكلمات الموضوعه للمقابله للأسماء والأفعال. (الإصطهباناتى). * المراد التَّلَفُّظ بنفس تلك الحروف بدون إلحاق هاء السَّكْت ونحوها. (المرعشى). * لا يقدح بصحّه الصلاة لو كان حرفا واحدا غير مفهم مثل حروف المباني أو المعانى، ولا فرق فى ذلك بين صورتى الاختيار والاضطرار. (مفتى الشيعه).
- ٢ - ٢. إذا لم يتولّد حرفان. (حسين القمى). * لأنّها ليست من كلام الآدميين وإن حدث منها صوت يشبه الحروف، وأمّا التأوّه والأنین فإن حدث منهما حرفان فهما من كلام الآدميين، فالأحوط الاجتناب، وإلّا فلا، نعم، إذا كان من خشية الله والآخرة فأنعم به. (كاشف الغطاء).
- ٣ - ٣. الأحوط تركه فى الصلاة عمداً. (الحائرى). * إن لم يحدث منه حرفان، وإلّا فلا يُترك الاحتياط. (الشاهرودى).

والتأوه (١) ونحوها (٢). نعم، تبطل بحكاية أسماء هذه الأصوات، مثل أَّح و«يَفَّآ» و«أَوْهَآ».

ذكر التأوه من الذنب أو من نار جهنم ضمن الدعاء لا يبطل الصلاة بدون ذكر المتعلق

(مسألة ٧): إذا قال: «آه» من ذنوبي (٣) أو «آه» من نار جهنم لا تبطل الصلاة قطعاً (٤) إذا كان في ضمن دعاء (٥) أو مناجاه، وأما إذا قال: «آه» (٦) من غير ذكر المتعلق: فإن قدره فكذلك (٧)، وإلا فلا حوط (٨) اجتنابه (٩)،

ص: ٤٧٥

- ١- ١. يشكل الحكم في التأوه إذا خرج منه حرفان، فلا يُترك فيه الاحتياط، ولا يبطل إذا حدث منه حرف واحد. (زين الدين).
* لا يُترك الاحتياط بتركهما اختياراً. (السيستاني).
- ٢- ٢. ممّا هو كيفية خاصّه من الصوت، ولا يصدق عليه التكلّم بحرفٍ أو حرفين. (الميلاني).
- ٣- ٣. الأحوط تركه مطلقاً إذا لم يكن جزء دعاءٍ أو مناجاه. (مهدى الشيرازي).
- ٤- ٤. إذا كان شكايّة الى الله تعالى، وإلاّ بطلت، وكذا الحكم في ما بعده. (الحكيم). * إذا كان بعنوان التشكّي الى الله تعالى، وكذا في ما بعده. (السيستاني).
- ٥- ٥. مع عدم كونه جزء دعاء أو ذكر في دفع المانع إشكال. (آقاضياء). * فيه إشكال. (الآملی).
- ٦- ٦. «آه» كلمه توجّع وشكايه. (الفيروزآبادي). * لا مانع من صدور كلمه «آه» بقصد الشكوى الى الله، سواء كانت في ضمن دعاء أم في غيره، وسواء ذكر المتعلق أم لا، وسواء كان لسبب أخروي أم دنيوي، وإن قالها لغير ذلك أبطلت. (زين الدين).
- ٧- ٧. الأحوط الترك. (المرعشي).
- ٨- ٨. إلا أن يكون من مريضٍ أو ملتجئٍ بالله. (الفيروزآبادي). * لا يُترك. (البروجردی، أحمد الخونساری، عبدالله الشيرازي، المرعشي).
- ٩- ٩. لا يُترك مطلقاً. (حسين القمّي). * لا يُترك. (أحمد الخونساری).

وإن كان الأقوى (١) عدم البطلان (٢) إذا كان في مقام الخوف (٣) من الله (٤).

عدم الفرق في بطلان الصلاة بين وجود مخاطب أم لا، وكذا مع الاضطرار أو الاختيار

(مسألة ٨): لا- فرق في البطلان بالتكلم بين أن يكون هناك مخاطب أم لا، وكذا لا فرق بين أن يكون مضطراً (٥) في التكلم أو مختاراً، نعم، التكلم سهواً ليس مبطلاً ولو كان بتخيل الفراغ من الصلاة.

لا بأس بالذكر والدعاء في جميع أحوال الصلاة بغير المحرم، و معه لا يجوز و مبطل

(مسألة ٩): لا بأس بالذكر والدعاء في جميع أحوال الصلاة (٦) بغير المحرم، وكذا بقراءة القرآن (٧) غير ما يوجب السجود (٨)، وأما الدعاء

ص: ٤٧٦

١- ١. في القوه نظر جدّاً، ووجهه ظاهر. (آقا ضياء).

٢- ٢. تبطل إن ذكرها في غير مقام الخوف أو الدعاء والمناجاة. (مفتى الشيعة).

٣- ٣. إذا كان في مقام الخوف من الله فالمتعلّق مطوّى عنده، وفي بعض الأخبار: أنّ «آه» اسم من أسماء الله والمريض يلتجئ به حيث يقول: «آه». (الفيروزآبادي).

٤- ٤. والشكوى إليه. (الخميني).

٥- ٥. بمعنى اللزوم، وأما قهراً فعلى الأحوط. (عبدالله الشيرازي). * على الأحوط. (الخميني). * إلا إذا كان الاضطرار مستوعباً للوقت فإنّه تصحّ الصلاة حينئذٍ. (الروحاني). * على الأحوط وجوباً فيه وفي المكروه إذا لم يكن ماحياً لصوره الصلاة، وإلا فلا إشكال في مبطلتيه. (السيستاني).

٦- ٦. مع عدم قصد الجزئية، وعدم لزوم محو الصورة، كما سيأتي في المسألة (٤) من فصل الخلل. (السبزواري).

٧- ٧. ما لم يُخلّ بالموالاه المعتره في الصلاة. (مهدى الشيرازي).

٨- ٨. مرّ حكم ما يوجب السجود. (الجواهرى). * في الفريضة، لا- في النافلة. (زين الدين). * مرّ حكمه. (حسن القمّي). * مرّ الكلام فيه. (السيستاني).

بالمحرّم كاللدعاء على موء من ظلماً فلا يجوز(١)، بل هو مبطل(٢) للصلاه(٣) وإن كان جاهلاً(٤) بحرّمته(٥)، نعم، لا يبطل مع الجهل

ص: ٤٧٧

- ١-١. عدم الجواز والبطلان مبتيان على الاحتياط. (تقى القمّي).
- ٢-٢. عدم الإبطال به هو الأقوى. (الجواهرى). * على الأحوط. (الحكيم، عبدالله الشيرازى، الآملى، حسن القمّي). * محلّ إشكال. (احمد الخونسارى، الخمينى، اللكرانى). * فيه إشكال. (المرعشى).
- ٣-٣. فى كونه مبطلاً نظر. (حسين القمّي). * إذا جاء به بعنوان الصلاه، بل مطلقاً على الأحوط. (آل ياسين). * محلّ تأمل. (البروجردى). * فيه إشكال. (الشاهرودى). * فيه نظر، والاحتياط لا يترك. (الميلانى). * فى إبطاله للصلاه إشكال، والأحوط تركه. (البجنوردى). * محلّ إشكال وتأمل. (الشريعتمدارى). * فى البطلان تأمل، بل منع. (الفانى). * فى إبطاله إشكال، بل منع. (الخوئى). * على الأحوط. (السبزوارى، زين الدين). * وفى كونه مبطلاً للصلاه محلّ تأمل، والأحوط إتمام الصلاه ثمّ إعادتها ولو كان جاهلاً بالحكم. (مفتى الشيعه). * فيه منع، كما مرّ. (السيستانى).
- ٤-٤. تقصيراً. (المرعشى).
- ٥-٥. ولم يكن معذوراً فى الجملة، كما فى المجتهد المخطئ مثلاً. (السبزوارى). * فيه تأمل. (محمد الشيرازى). * إذا كان جاهلاً (الظاهر مراده (جهلاً)). مركّباً و كان ذلك عن قصور لا تقصير الأظهر الصحه. (الروحانى).

بالموضوع، كما إذا اعتقده كافراً فدعا عليه فبان أنه مسلم.

جواز الذكر والدعاء بغير العربية، وإن كانت أفضل

(مسألة ١٠): لا بأس بالذكر (١) والدعاء بغير العربي (٢) أيضاً، وإن كان الأحوط (٣) العربي (٤).

اعتبار قصد القرآني في القراءة، وإن لم يكن بها ولم يكن دعاء أبطل

(مسألة ١١): يعتبر في القرآن (٥)

ص: ٤٧٨

١- ١. فيه نظر، وقد مرّ في القنوت. (الرفيعي).

٢- ٢. الأحوط الترك. (الفيروزآبادي). * تقدّم الإشكال فيه. (آل ياسين). * ينبغي الاحتياط بتركه، كما تقدّم. (السيستاني).

٣- ٣. لا يُترك ذلك، كما تقدّم. (النائيني، جمال الدين الكلّيايگاني). * لا يُترك الاحتياط، كما تقدّم. (الإصطهباناتي). * لا يُترك. (البروجردی، مهدي الشيرازي، الشاهرودي، المرعشي، الآملی، اللكراني). * لا يُترك، بل عدم الجواز لا يخلو من القوّه. (عبدالله الشيرازي). * لا يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين).

٤- ٤. لا يُترك. (حسين القمي، السزواري، محمد الشيرازي، الروحاني). * الأحوط وجوباً ترك الدعاء بغير اللغة العربية. (مفتي الشيعة).

٥- ٥. لكن لا يعتبر فيه قصد القربة فلو خاطب من اسم ه يحيى بقوله تعالى: «يا يحيى خذ الكتاب بقوة» لم يبطل إذا قصد خطابه بالقرآن، أمّا إذا لم يقصد ذلك أو قصد العدم فمشكل، نعم، يعتبر قصد القربة في ما يأتي به من القراءة الواجبه، فلو قرأ سورة أو آية بعد الحمد ولم يقصد بها القربة بطلت، ولكن لا تبطل بها الصلاة مع التدارك، كما سبق. (كاشف الغطاء).

قصد (١) القرآن (٢)، فلو قرأ ما هو مشترك بين القرآن وغيره لا- بقصد القرآني ولم يكن دعاءً أيضاً أبطل، بل الآية المختص به بالقرآن أيضاً إذا قصد بها غير القرآن أبطلت (٣)، وكذا لو لم يعلم (٤) أنها قرآن (٥).

حكم ما لو أتى بالذكر بقصد تنبيه الغير والدلالة، أو قصد به التنبيه من دون قصد الذكر

(مسألة ١٢): إذا أتى بالذكر بقصد تنبيه الغير والدلالة على أمر من الأمور: فإن قصد به الذكر وقصد التنبيه برفع الصوت (٦) مثلاً فلا إشكال في صحته، وإن قصد به التنبيه من دون قصد الذكر أصلاً بأن استعمله في التنبيه والدلالة لا إشكال في كونه مبطلاً، وكذا (٧) إن قصد (٨)

ص: ٤٧٩

١- ١. مع قصد القربة على الأحوط. (تقى القمي).

٢- ٢. مع صدق القرآني أيضاً. (الحائري). * المعتبر صدق قراءه القرآن عرفاً، ولا يعتبر فيه قصد القرآني، كما سبق في أقسام السجود، ومنه يظهر النظر في ما فرّعه عليه. (السيستاني).

٣- ٣. المختص به لا- تبطل مطلقاً وإن لم يعلم القارئ. (الفيروزآبادي). * في إبطالها إشكال. (الحائري). * إذا لم يصدق عليها القرآن، وإلا ففي الإبطال إشكال. (محمد الشيرازي).

٤- ٤. في إطلاقه تأمل، بل منع. (آل ياسين). * وقصد غير القرآن، وإلا فعلى الأحوط. (عبدالله الشيرازي).

٥- ٥. في ما [لو] قرأه مع التردد ثم تبين أنه ليس بقرآن ولا دعاء، وكذا إذا تبين أنه أحدهما، أو لم يتبين شيء على الأحوط، وأما إذا قرأه رجاء القرآني ثم تبين أنه كذلك فلا يكون مبطلاً. (حسين القمي).

٦- ٦. بل كان التنبيه داعياً لاختياره هذا النحو من الذكر. (الميلاني).

٧- ٧. على الأحوط. (تقى القمي).

٨- ٨. على الأحوط. (الجواهري). * فيه نظر. (الحكيم). * ولعل عدم البطلان أقرب. (محمد الشيرازي).

الأمرين (١) معاً (٢) على أن يكون له مدلولان واستعمله فيهما (٣)، وأما إذا قصد الذكر وكان داعيه على الإتيان بالذكر تنبيه الغير فالأقوى الصحه.

جواز الدعاء مع مخاطبه الغير بقول: «غفر الله لك»

(مسأله ١٣): لا بأس (٤) بالدعاء (٥)

ص: ٤٨٠

١ - ١. على فرض إمكان ذلك. (الكوه كمرى). * على فرض الإمكان. (الشاهرودي). * على فرض إمكان ذلك يمكن القول بالصحه، بل هو الظاهر؛ لصدق الذكر عليه، وعدم شمول ما دلّ على بطلان الكلام لمثل ذلك. (الشريعتمداري). * لا يمكن ذلك خارجاً، ثم إنّ قصد الذكر لا يحتاج إلى الاستعمال، وجعله مشيراً إلى الإعلام ممكن، بل الإعلام ليس من الاستعمال في شيء فالصلاه صحيحه. (الفاني). * الصحه على فرض الإمكان محلّ إشكال. (المرعشي).

٢ - ٢. للتأمل فيه مجال. (زين الدين).

٣ - ٣. الظاهر امتناعه، كما مرّ في القراءة. (عبدالهدي الشيرازي).

٤ - ٤. فيه إشكال. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * بل لا يخلو من بأس. (صدر الدين الصدر). * الأقوى مبطلته مطلق مخاطبه غير الله تعالى. (الخميني). * فيه تأمّل، بل منع، ومنه يظهر الحال في بعض المسائل الآتية. (تقى القمّي). * الظاهر أنّ مخاطبه الغير مبطله مطلقاً، ووجوب ردّ السلام لا دلالة له على غيره. نعم، لا مانع من الدعاء للغير وإن كان بالخصوص إذا لم يكن هناك مخاطبه معه. (اللكراني).

٥ - ٥. فيه إشكال. (الإصفهاني، عبدالله الشيرازي). * فيه نظر. (الحكيم). * بل فيه بأس. (الآملی). * فيه إشكال، والأحوط الترك، وكذا المسأله الخامسه عشره. (محمد الشيرازي).

- ١- ١. فيه إشكال، والاحتياط لا يُترك. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * فيه تأمل. (حسين القمّي).
- ٢- ٢. لا يخلو من إشكال، والأحوط الترك. (الحائري). * فيه تأمل، بل لا يخلو من بأس. (آل ياسين). * فيه إشكال، والاحتياط لا يُترك. (جمال الدين الكلبيگانی). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالترك. (الإصطهباناتي). * محلّ إشكال؛ إذ لا يصدق عليه أنّه ممّا كلّم أو ناجى الله تعالى به، وقول: «يَرْحَمُكَ اللَّهُ» للعاطس لم يثبت جوازه، ووجوب ردّ السلام مع أنّ المتعارف فيه عند العرب قصد الدعاء به لا- يثبت به غيره، فالأحوط تركه. (البروجردي). * الأحوط ترك مخاطبه الغير في الصلاه مطلقاً. (مهدى الشيرازي). * في مخاطبه الغير إشكال، فليراع في المسائل الآتيه. (عبدالهادي الشيرازي). * فيه إشكال، والاحتياط لا يُترك. (الشاهرودي). * فيه إشكال جداً. (الرفيعي). * جوازها في حال الصلاه مشكل، فالأحوط تركها فيها، ومنه يظهر الحال في المسائل الآتيه ممّا كان كذلك. (الميلاني). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (الجنوردي، الشريعتمداري، السبزواري). * محلّ إشكال. (احمد الخونساري). * فيه إشكال، فالأحوط الترك. (المرعشي). * فيه إشكال، بل منع، وبه يظهر الحال في جملة من الفروع الآتيه. (الخوئي). * الأحوط ترك المخاطبه. (محمدرضا الكلبيگانی). * فيه إشكال، والأحوط تركه. (زين الدين). * فيه إشكال. (حسن القمّي). * إن قصد من الدعاء القربه وكان الداعي على الذكر إفهام المخاطب فلا بأس، وإن كان الأحوط الترك كذلك. (مفتي الشيعه). * لا يترك الاحتياط بترك المخاطبه. (السيستاني).

جواز تكرار الذكر أو القراءة عمداً أو من باب الاحتياط، و عدمه مع الوسوسة

(مسأله ١٤): لا- بأس بتكرار الذكر أو القراءة (١) عمداً (٢) أو من باب الاحتياط، نعم، إذا كان التكرار من باب الوسوسة فلا يجوز (٣)، بل لا يبعد (٤) بطلان (٥)

ص: ٤٨٢

١- ١. إن لم يكررها عمداً بقصد الجزئية. (الشاهرودي).

٢- ٢. لكن لا بقصد الجزئية إلا في ما ورد فيه ذلك. (الميلاني). * إن لم يكررها عمداً بقصد الجزئية. (زين الدين).

٣- ٣. في عدم جوازه فضلاً عن بطلان الصلاة به نظر، بل منع. (الخوئي). * على الأحوط في عدم الجواز والبطلان. (حسن القمي). * عدم الجواز تكليفاً أو وضعاً ممنوع إذا لم يخرج عن عنوان الذكر والقراءة بأن يُعدّ من المهمل عرفاً. (السيستاني).

٤- ٤. مبني على الاحتياط. (حسين القمي). * غير معلوم. (الخميني). * لا- يبعد القول بجوازه، وعدم بطلان الصلاة به. (الروحاني).

٥- ٥. في إطلاقه الشامل لعدم كونه لعباً بأمر مولاه ولا ماحياً للصلاة أو لهيته القراءة والذكر نظر. (آقا ضياء). * على الأحوط. (الحكيم، الآمل، زين الدين). * استلزام الوسوسة بما هي للبطلان محل التأمل، كما أنّ الجزم بكونها حراماً في غايه الإشكال. (تقي القمي).

لا يجوز ابتداء السلام للمصلى وكذا سائر التحيات مع قصد التحية، وإن قصد الدعاء بأس

(مسأله ١٥): لا يجوز ابتداء السلام للمصلى، وكذا سائر التحيات مثل صَبَّحَكَ اللَّهُ بالخير، أو مَسَّاكَ اللَّهُ بالخير، أو في أمان الله، أو ادخلوها بسلام إذا قصد مجرّد التحية، وأمّا إذا قصد الدعاء (٣) بالسلامة أو الإصباح والإمساء بالخير ونحو ذلك فلا بأس (٤).

ص: ٤٨٣

- ١- ١. لا تبطل به الصلاه. (الجواهرى).
- ٢- ٢. إذا وجد من نفسه أنّ ذلك منه وسوسه محضه. (الميلانى). * يُبطل الصلاه تكرار الأذكار أو شيء من الحمد أو السوره عن الوسوسه. ولا يُبطله التكرار احتياطاً، ولا التكرار المتعمّد إن لم يقصد به الجزئيه. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. بأن جعله بمنزله المناجاة مع الحقّ تعالى فيخرج الخطاب عن حقيقته ويجعله بمنزله «اللهم سَلِّمْ فلاناً» أو «اجعل السلام والسلامة له»، أمّا لو قصد به الخطاب حقيقة والمكالمه معه فأراد معنى «سَلِّمْكَ الله» أو «سلام الله عليك» فمشكل، والبطلان أشبه. (كاشف الغطاء). * تقدّم الإشكال فيه، وإن قصد الدعاء مع كونه خطاباً إلى الغير لا يرتفع به الإشكال. (الجنوردى).
- ٤- ٤. مع ترك مخاطبه الغير على الأحوط. (النائنى، جمال الدين الكلبيگانى). * قد مرّ الإشكال فيه آنفاً. (الإصفهاني). * فى غير ما يكون بلفظ السلام، أو مشتملاً على مخاطبه. (حسين القمى). * ما لم يشتمل على مخاطبه الغير، وإلا فلا يخلو من بأس، كما مرّ. (آل ياسين). * فيه إشكال، كما مرّ. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * مرّ الإشكال فيه. (البروجردى). * قد مرّ الاحتياط بترك المخاطبه. (محمدرضا الكلبيگانى). * تقدّم الإشكال فى الدعاء مع مخاطبه الغير، فالأحوط تركه. (زين الدين). * الأحوط تركه، وإن قصد بها الدعاء. (مفتى الشيعة). * مرّ الكلام فيه. (السيستانى).

١- ١. قد مرّ الإشكال. (الحائري). * الأحوط ترك المخاطبه. (الإصطهباناتي). * فيه نظر، كما تقدّم، وكذا ما بعده. (الحكيم). * فيه إشكال، كما مضى، فالاحتياط لا يترك. (الشاهرودي). * مشكل. (الرفيعي). * قد مرّ الإشكال فيه. (احمد الخونساري). * مرّ الإشكال فيه. (عبدالله الشيرازي). * مرّ الإشكال في مثله. (الشريعتمداري). * مرّ الكلام فيه. (الخميني). * تقدّم الإشكال في مخاطبه الغير. (المرعشي). * بل فيه بأس، كما تقدّم، وكذا في ما بعده. (الآملی). * تقدّم الإشكال فيه في المسألة (١٣). (السبزواري). * ما لم يشتمل على مخاطبه الغير، وإلا ففيه إشكال في جميع الصور. (حسن القمي). * إذا كان المطلوب منه هو الله تعالى، وفي غيره محلّ إشكال. (اللكراني).

٢- ٢. قصد القرآن آتيه لا- يخرج عن كونه خطاباً مع الغير وتكلماً مع المخلوقين فتشمله أدلّه المنع، وبه يظهر الحال في جملة من الفروع الآتيه. (الخوئي).

٣- ٣. مع إضافه قوله: طُبْتُم. (الحائري). * صدق قراءه القرآن مع الاقتصار على هذه الجملة محلّ تأمّل. نعم، لا- إشكال في صدقها إذا قرأ قوله تعالى: «وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»، أو قوله: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ»، أو نحوهما ولو بإخفات، ما عدا الجملة المذكوره. (السيستاني).

بسلام، وإن كان الغرض منه السلام أو بيان المطلوب (١) بأن يكون من باب الداعي (٢) على الدعاء أو قراءه القرآن (٣).

جواز رد سلام التحية أثناء الصلاة، بل يجب، وإن عصى لم تبطل

(مسأله ١٦): يجوز (٤) ردّ سلام (٥) التحية (٦) في أثناء الصلاة، بل يجب وإن لم يكن السلام أو الجواب بالصيغة القرآنية (٧)، ولو عصى ولم يردّ الجواب واشتغل بالصلاة قبل فوات وقت الردّ لم تبطل (٨) على الأقوى (٩).

ص: ٤٨٥

١- ١. لكن في وجوب ردّه حينئذٍ إشكال؛ لأنّه لم يستعمل اللفظ في معنى التحية وإنّما أراد إفهامه على نحو دلالة التنبيه. (السيستاني).

٢- ٢. أي على مجرّد الدعاء والقراءة بحيث لا يقصد التحية بهما. (حسين القمّي).

٣- ٣. لكنّ في وجوب الردّ حينئذٍ إشكال. (السبزواری).

٤- ٤. الأحوط في ردّ السلام أو مطلق التحية أن يكون بما يناسبه من القرآن. (صدر الدين الصدر).

٥- ٥. جواب السلام وإن كان واجباً حال الصلاة ولكن في صحّة الصلاة حينئذٍ إشكال، وقصد القرآنيّة والدعائيّة لا تجمع مع قصد التحية، وجعل التحية في طول قصد الدعائيّة والقرآنيّة ممّا لا يرجع إلى محصل، فلا يترك الاحتياط بإعادة الصلاة مهما كانت صيغته الجواب. (الأملي).

٦- ٦. الأحوط فيه قصد الدعاء، أي بقصد طلب السلامه له من الله تعالى، لا طلب وجودها مطلقاً. (البروجردی). * والأحوط قصد طلب السلامه من الله في حقّ المسلم بالكسر. (المرعشي).

٧- ٧. إذا أراد الردّ في الصلاة فالأحوط وجوب الردّ بقصد الدعاء على نحو يكون المخاطب به الله تعالى، مثل «اللهم صيِّبْهُ بالخير». (مفتي الشيعة).

٨- ٨. والأولى إتمام الصلاة ثمّ إعادتها. (جمال الدين الكلبيگانی).

٩- ٩. بل ولو اشتغل حتى فات وقت الردّ لم تبطل أيضاً على الأقوى. (كاشف الغطاء). * هذا مبنيّ على قاعده الترتّب المحرّره في الأصول. (الرفيعي). * والأحوط الأولى إتمام الصّلاه ثمّ إعادتها. (المرعشي).

(مسألة ١٧): يجب (١) أن يكون الردّ في أثناء الصلاة بمثل (٢) ما سلم (٣)، فلو قال: «سلام عليكم» يجب أن يقول في الجواب: «سلام عليكم» مثلاً، بل الأحوط (٤) المماثلة (٥) في التعريف

ص: ٤٨٦

- ١- ١. يظهر حكم المسألة ممّا تقدّم، وكذا في ما يأتي. (صدر الدين الصدر).
- ٢- ٢. الأقوى كفايه المماثلة في تقديم السلام على الخبر، وعدم لزوم المماثلة التامّة في الخصوصيّات من التعريف والتنكير والإفراد والجمع وغيرها. (المرعشى). * المستفاد من الجمع بين النصوص وجوب الردّ خفياً بصيغه سلام عليكم. (تقيالقمي).
- ٣- ٣. بل يجب أن يكون بصيغه الابتداء، لا بصيغه الجواب، فلو قال المسلّم: (عليكم السلام) فلا يجوز الجواب بهذه الصيغه، بل الأحوط والأولى أن يقول: (سلام عليكم) بقصد القرآنيّه، ولا يعتبر المماثلة بالإفراد والجمع والتعريف والتنكير وإن كان أحوط. (الكوه كمرى). * المماثلة الواجبه هي في تقديم السلام على الظرف لا غير، بل لو قدّم المسلّم الظرف قدّم المجيب السلام على الأقوى، وأمّا قصد القرآنيّه ينافي ردّ السلام المتقوم بالمخاطبه مع المسلّم. (الخميني). * إذا لم يكن السلام بصيغه عليكم السلام، وسيجيء حكمه في المسألة الثامنة عشره. (محمدرضا الكليايگاني). * الأظهر أنّه يعتبر في ردّ السلام أن يكون بإحدى الصيغ الأربع، وهي: «سلام عليكم» و«عليك»، و«السلام عليكم»، و«عليك». ولا يجوز ردّ السلام بتقديم الظرف ولو سلم المصلّي معه، ولا يعتبر شيء أزيد من ذلك، وبه يظهر الحال في جملة من المسائل الآتيه. (الروحاني). * بأن لا يزيد عليه، وكذا لا يقدر الظرف إذا سلم عليه مع تقديم السلام على الأحوط لزوماً، وأمّا حكم عكسه فسيجيء في المسألة التاليه. (السيستاني).
- ٤- ٤. لا يُترك. (الإصطهباناتي، الفاني). * لا يُترك هذا الاحتياط. (الخوئي، زين الدين).
- ٥- ٥. لا يُترك. (الإصفهاني، آل ياسين، الحكيم، عبدالله الشيرازي، حسن القمي). * هذا الاحتياط لا يُترك. (البجنوردی).

والتنكير والإفراد والجمع، فلا يقول: «سلام عليكم» في جواب «السلام عليكم»، أو في جواب «سلام عليك» مثلاً وبالعكس، وإن كان لا يخلو من منع (١)، نعم، لو قصد (٢) القرآن (٣)

ص: ٤٨٧

١- ١. بل من وجه. (حسين القمّي). * فيجوز الردّ بكلّ واحد من الصيغ وإن سلّم بغيرها، نعم، الأحوط _ كما في المسألة التالية _ عدم الردّ بتقديم الظرف وإن سلّم المسلم بها. (كاشف الغطاء). * ومع ذلك لا يترك الاحتياط. (الشاهرودي).

٢- ٢. كون قصد القرآن غير منافٍ للجواب وردّ السلام محلّ تأمّل وإشكال، فتسقط الفروع المتفرّعه على ذلك. (أحمد الخونساري). * صدق ردّ التحية مع قصد القرآن محلّ تأمل، فالعلاج بذلك في جميع ما يأتي من الفروع مشكل، وكذلك قصد الدعاء. (محمدرضا الكلپايگانی). * الظاهر عدم اجتماع قصد القرآن مع الجواب وردّ السلام. (اللكراني).

٣- ٣. بأن تحقّق الجمع بين القرآن والجواب. (حسين القمّي). * قصدها ينافي كونه ردّاً للتحية على الأصحّ فلا يجوز ذلك، ولا قصد الدعاء لا بعنوان الردّ فلا تكون الحيلة بذلك احتياطاً، كما جعله في المسائل الآتية. (مهديالشيرازی). * قصد القرآن ينافي التحية. (الشاهرودي). * وكان داعيه أن يظهر بذلك ردّ التحية. (الميلاني). * لكن لا - يؤدي به وظيفه ردّ السلام. (الشريعتمداري). * إذا أحرز وجوب الردّ عليه فالأحوط عدم قصد القرآن لحفظ المماثلة في القصد؛ لأنّ قصد القرآن ينافي قصد التحية، وأما إذا لم يحرز الوجوب لشبهه حكميه أو موضوعيه فيجوز قصد القرآن؛ لأنه لا ينافي صدق التحية خارجاً على ما أتى به، أمّا قصد الدعائه معها فلا منافاه بينهما، بل هي مؤكّده للتحية، وبذلك يظهر حال الفروع الآتية. (الفاني). * فيه تمحّل وإشكال. (المرعشي). * تقدّم أنّ قصد القرآن لا يُجمع مع قصد التحية، ومن هنا يظهر حال الفروع الآتية، فلا يُترك الاحتياط بإعادته الصلاة. (الآملی). * بأن قصد القرآن مطابقة وردّ الجواب بنحو الكناية، بحيث يكون ردّ التحية ملحوظاً في الجملة أيضاً مع مراعاة ترك مخاطبه الغير. (السبزواری). * الأحوط لزوماً عدم قصدها في الجواب. (الروحاني). * ولكن وظيفه ردّ التحية لا تؤدّي بقراءة القرآن من غير استعمال اللفظ في معناها، كما ظهر ممّا تقدّم. (السيستاني).

لو قال المسلم: «عليكم السلام» فالأحوط أن يقول: «سلام عليكم» بقصد القرآنيه أو الدعاء

(مسألة ١٨): لو قال المسلم: «عليكم السلام» فالأحوط (٤) فى

ص: ٤٨٨

- ١- ١. الظاهر أن قصد القرآنيه ينافى كونه جواباً وردّاً للسلام. (البروجردى). * الأحوط قصد ردّ التحية دون غيره، فليلاحظ فى جميع فروع السلام. (عبدالهاده الشيرازى). * لعلّ قصد القرآنيه ينافى التحية، فلا تتأدى به وظيفه ردّ السلام. (زين الدين). *
- الأحوط كون ردّ السلام بقصد الردّ التحية المتعارفه بمثل ما سلّم، من دون قصد القرآنيه. (حسن القمى).
- ٢- ٢. أى فى التعريف والتكثير والإفراد والجمع. (الشاهرودى).
- ٣- ٣. جواز الردّ فى الصلاه بأى صيغه كانت محلّ تأمل، الأحوط وجوباً أن يجيب بالمماثلة. (مفتى الشيعة).
- ٤- ٤. الأقوى جواز الجواب بمثل ما قيل. (الفيروزآبادى). * الأحوط ردّ السلام بأى صيغه شاء، وإتمام الصلاه ثمّ الإعادة. (أحمد الخونسارى). * قد مرّ أنّ الأقوى تقديم السلام، وعدم قصد القرآنيه، وما فى المتن مع كونه ضعيفاً خلاف الاحتياط من وجه. (الخمينى). * فى كونه أحوط نظر ظاهر، والظاهر جواز ردّه بأى صيغه كانت. (الخوئى).

- ١- ١. ولا يجوز الجواب بمثل ما سلم. (الكوه كَمَرِي). * بل الأولى. (محمد الشيرازي). * بل الأحوط المماثلة. (حسن القمّي). * تقدّم الكلام فيه. (الروحاني). * الأحوط وجوباً الجواب به «عليكم السلام» بقصد القرآنيته، ولو بالتلفيق من آيتين. (مفتي الشيعه). * بل الظاهر لزوم تقديم السلام لا بقصد القرآنيته. نعم، لا مانع من قصد الدعاء، بل هو أحوط. (اللكراني).
- ٢- ٢. الأقوى هو وجوب الجواب بتقديم السلام على الظرف، ومَرَّ أنَّ الأحوط قصد الدعاء مطلقاً. (البروجردي). * بل الأحوط المماثلة بقصد القرآن ولو بلحاظ حكاية مفردين منه. (الحكيم). * بل بمثل قوله فإنه تحيّه تردّ بمثلها، وقد تقدّم الإشكال في قصد القرآنيته أو الدعاء. (زين الدين).
- ٣- ٣. الأقرب كفايته دون القصد المذكور، والأحوط إعادته الصلاة. (مهدي الشيرازي).
- ٤- ٤. لا يلزم قصد ذلك. (الجواهري). * بل يقتصر على قصد القرآنيته على الأحوط، وكذا لو سلم ملحوناً أو بغير الصيغ الأربع، أو كان المسلم صبيّاً ولو مميّزاً أو غير ذلك ممّا يشكّ في وجوب الردّ وعدمه؛ فإنّ الأحوط في الجميع هو الردّ بهذه الصيغ، أو صيغ «سلام عليكم» بقصد القرآنيته. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). * إن تحقّق الجمع، كما تقدّم. (حسين القمّي). * تقدّمت المنافاه بين قصد القرآنيته والتحيّة. (الشاهرودي). * لا مانع من قصد ردّ التحيّة. (الرفيعي). * الأحوط أن يقتصر عليه ويكون داعيه ما تقدّم، وكذلك في المسائل الآتية. (الميلاني). * بل بقصد ردّ الجواب. (الشريعتمداري). * بل بقصد التحيّة، وأمّا قصد الدعاء فقد عرفت أنه مؤكّد للتحيّة. (الفاني). * قد مرّ الإشكال فيهما، والظاهر التخيير بين الردّ بالمثل بصيغته الجواب أو بتقديم السلام، والأحوط إعادته الصلاة بعد الإتمام. (محمدرضا الكلبيكاني).

- ١- ١. الأحوط الاقتصار على قصد القرآنيّ مع إمكان الجمع بين القصدين، وكذا الكلام في كلّ مورد لم يحرز وجوب الردّ فيه. (المرعشي).
- ٢- ٢. قد مرّ الإشكال مع قصد الدعاء، وأنّه يضيف قوله: «طبتّم» مع قصد القرآنيّ، وكذا الحال في الفروع الآتيه المشتمله على الاحتياط المذكور. (الحائري). * حيث إنّ المخاطبه مع المخلوق ولو بالدعاء له لا يبعد أن يكون كلاماً آدمياً، فالأحوط ترك قصد الدعاء بالسلام في الجواب. (حسين القمّي). * قصد الدعائيّ مع اشتماله على مخاطبه الغير محلّ إشكال، كما مرّ، فالأحوط الاقتصار على قصد القرآنيّ هنا وفي سائر المسائل الآتيه التي احتاط بها قدس سره. (آل ياسين). * فيه إشكال، كما مرّ، وكذا في الفروع الآتيه، والأحوط في الجميع الاقتصار على قصد القرآنيّ. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * تقدّم أنّ قصد الدعاء مع مخاطبه الغير لا يرتفع به الإشكال، فالأحوط الممثاله بقصد القرآن. (البجنوردي). * لكنّ من الله تعالى قاصداً به ردّ التحيّه، كما أنّ المقصود من قصد القرآنيّ قصد ردّ التحيّه بقراءه القرآن، وإلاّ- فمجرد قصد القرآنيّ والدعاء لا يكون تحيّه. (عبدالله الشيرازي). * بنحو ما تقدّم، وكذا في الفروع الآتيه. (السبزواري). * المخاطبه بغير جواب السلام ولو بقصد القرآنيّ أو الدعاء محلّ إشكال، ومنه يظهر الحال في المسائل الآتيه. (حسن القمّي). * قد ظهر الإشكال فيهما ممّا مرّ، والظاهر أنّه مخيّر بين الردّ بالمثل وتقديم السلام. (السيستاني).

(مسأله ١٩): لو سلم بالملحون (١) وجب (٢) الجواب (٣).

ص: ٤٩١

- ١- ١. بحيث لم يخرج عن صدق السلام عرفاً، وما ذكره من الاحتياط تقدّم الكلام فيه. (حسين القمّي). * مع صدق السلام عليه في العرف، وإلا لم يجب الجواب. (مهدى الشيرازي). * أي لحناً لا يخرج عن كونه تحيةً وسلاماً. (الميلاني). * إذا عُدَّ سلاماً. (الفاني). * بحيث لا يخرج اللحن عن صدق السلام، وإلا فالأقوى عدم وجوب الرد، وقد تقدّم الكلام في الجمع بين قصد التحية والقرآنية. (المرعشي). * مع صدق السلام، وقد مرّ الإشكال في الاحتياط المذكور. (محمدرضا الكلبيكاني). * بحيث لم يخرج لحنه عن كونه سلاماً عرفاً، ووجوب الجواب صحيحاً مبني على الاحتياط. (السبزواري).
- ٢- ٢. الظاهر أنّه لا وجه للجزم بوجوب الجواب مع فرض كون السلام غلطاً. (تقي القمّي). * إذا لم يكن اللحن مخرجاً له عن كونه سلاماً، وإلا فلا يجب الجواب، وقد مرّ مقتضى الاحتياط. (اللكراني).
- ٣- ٣. إذا لم يخرج عن كونه تحيةً بالسلام وفي وجوب كون الجواب في غير الصلاة بل في الصلاة صحيحاً تأمّل، لكنّه الأحوط. (عبدالله الشيرازي). * ويقصد به التحية، وقد مرّ ما في الاحتياط. نعم، لو كان اللحن بحيث يخرج عن الصدق لا يجب الجواب. (الخميني). * في غير حال الصلاة، وأمّا فيها فوجوب الجواب محلّ إشكال. (الآملی). * مع صدق السلام عليه عرفاً وقد مرّ الإشكال في قصد الدعاء. (حسن القمّي).

حكم ما لو كان المسلم صبياً مميزاً، أو امرأة أجنبية، أو أجنبياً على امرأه تصلي

(مسألة ٢٠): لو كان المسلم صبياً مميزاً أو نحوه أو امرأة أجنبية أو رجلاً أجنبياً على امرأه تصلي فلا يبعد بل الأقوى جواز (٥) الرد (٦) بعنوان

ص: ٤٩٢

١- ١. هذا إذا كان اللحن غير مُخرج له عن كونه سلاماً، وإلا فالأقوى عدم الوجوب، وأما الاحتياط فقد ظهر ممّا تقدّم أنّه غير ممكن فيه وفي غيره من موارد الشك في وجوب الرد. (البروجردى). * على الأحوط. (الخوئي، مفتي الشيعة). * على الأقوى، أمّا الاحتياط المذكور في المتن فقد تقدّم الإشكال فيه. (زين الدين). * على الأحوط، وعلى أيّ تقدير يقصد ردّ التحية. (الروحاني). * على الأحوط، وأمّا الاحتياط المذكور في المتن هنا وفي جملة من الفروع الآتية فقد ظهر الحال فيه ممّا تقدّم. (السيستاني).

٢- ٢. لا يترك. (جمال الدين الكلبيگانی).

٣- ٣. قد تقدّم أنّ فيه نظراً، وكذا في المسائل الآتية. (الحكيم).

٤- ٤. تقدّمت المناפה. (الشاهرودي). * تقدّم الإشكال في قصد الدعاء، وكذلك الأمر في الفروع الآتية. (البجنوردى). * في مورد لا يُعدّ سلاماً، أو يشك في اعتداده سلاماً. (الفاني).

٥- ٥. بل وجوبه. (الآملی). * في إطلاق الحكم إشكال؛ فإنّ عمّد الصبيّ وخطأه واحد. (تقی القمّي).

٦- ٦. بل وجوبه بما قلنا. (صدر الدين الصدر). * الجواز هنا بمعنى عدم بطلان الصلاة به، وإلا فهو واجب، كما في غيرها. (كاشف الغطاء). * بل وجوبه. (الحكيم، محمدرضا الكلبيگانی، محمد الشيرازي، السيستاني). * تقدّم الإشكال فيه، والأحوط ترك قصد القرآن به، وممّا أنّ قصد القرآن خلاف الاحتياط. (الشاهرودي). * بل الأقوى وجوبه. (البجنوردى). * بل الأقوى وجوبه بعنوان التحية، وعدم قصد الدعاء والقرآنية. (الخميني). * وجوب الرد بعنوان التحية لا يخلو من قوّه سيّما في صورتين الثانية والثالثة. (المرعشي). * أي وجوبه. (الآملی، السبزواري). * الأقوى وجوب الردّ، وقد تقدّم الإشكال في قصد القرآن أو الدعاء، وهو جارٍ كذلك في المسائل الآتية فتنبه. (زين الدين). * بل وجوب الردّ صحيحاً. (مفتي الشيعة).

ردّ التحية، لكنّ الأحوط (١) قصد (٢) القرآن أو الدعاء (٣).

فى ما لو سلم على جماعه منهم المصلّى فرد الجواب غيره، أو رده صبي مميز

(مسأله ٢١): لو سلم على جماعه منهم المصلّى فردّ الجواب غيره لم يجز له الردّ (٤)، نعم، لو رده صبيّ مميّز ففى كفايته إشكال (٥)، والأحوط ردّ

ص: ٤٩٣

- ١- ١. مرّ أنّ الاحتياط عدم قصد القرآنيه. (الفانى). * تقدّم أنّه خلاف الاحتياط، ولا نُعيد ذلك فى الفروع الآتية. (الروحانى). *
- ٢- ٢. تقدّم الكلام فى قصدهما. (حسين القمى).
- ٣- ٣. تقدّم الإشكال فيه، والأحوط ترك قصد القرآن به، ومرّ أنّ قصد القرآن خلاف الاحتياط. (الشاهرودى). * مرّ الإشكال فى قصد القرآن أو الدعاء فى الجواب، وكذلك فى المسائل الآتية. (حسن القمى).
- ٤- ٤. يمكن القول بجوازه. (حسين القمى). * على الأحوط. (الكوه كمرى، السبزوارى، محمد الشيرازى، السيستانى). * فيه تأمل، ولكنّ فيه احتياطاً لا يترك. (زين الدين).
- ٥- ٥. الأقوى الكفاية. (الجواهرى). * والأظهر الكفاية. (الفيروز آبادى، السيستانى). * لا يبعد الاكتفاء به. (الكوه كمرى). * والأقوى الكفاية إذا كان داخلاً فى عموم المسلّم عليهم. (كاشف الغطاء). * أقواه الكفاية، ومرّ أنّ الاحتياط لا يحصل بما ذكر. (البروجردى). * أظهره كفايته. (مهدى الشيرازى). * لو كان من المسلّم عليهم فالكفاية لا تخلو من قوّه. (عبدالهادهى الشيرازى). * الأظهر الكفاية. (الحكيم، البجنوردى، الروحانى). * والأقوى الكفاية. (الشاهرودى، السبزوارى). * الأقوى كفايته إذا كان من الذين قصد التسليم عليهم. (الميلانى). * الأقوى كفايته، ومرّ ما فى الاحتياط. (الخمينى). * أقواه الكفاية. (احمد الخونسارى). * بل الأقوى. (عبدالله الشيرازى). * لا إشكال فيه. (الفانى). * احتمال الاكتفاء لا يخلو من قوّه. (المرعشى). * بل لا إشكال فيه. (الأملى). * كفايته لا تخلو من قوّه. (محمدرضا الكلپايگانى). * الأقوى كفايته. (زين الدين). * الكفاية غير بعيدة إذا كان ممّن قصد بالسلام عليهم. (محمد الشيرازى). * أظهره الكفاية. (حسن القمى). * فالأحوط الردّ وإعادته الصلاه. (مفتى الشيعة). * ولا يبعد الاكتفاء به، وقد مرّ أيضاً مقتضى الاحتياط. (اللنكرانى).

المصلى بقصد القرآن أو الدعاء(١).

ص: ٤٩٤

١- ١. تقدّم الكلام فى قصدهما. (حسين القمى).

(مسألة ٢٢): إذا قال: «سلام» بدون «عليكم» (١) وجب (٢) الجواب (٣) في الصلاة (٤) إمّا بمثله (٥) ويقدر عليكم، وإمّا بقوله: سلام عليكم، والأحوط (٦) الجواب (٧) كذلك بقصد القرآن (٨) أو الدعاء (٩).

لو سلم مرات عديدة يكفى فى الجواب مره، ولو أجاب و سلم يجب جواب الثانى

(مسألة ٢٣): إذا سلم مرّات عديدة يكفى فى الجواب (١٠) مرّه (١١)،

ص: ٤٩٥

- ١- ١. لكن قدره. (حسين القمى). * مع قصده له فى التقدير، وإلاّ فالأحوط. (المرعشى).
- ٢- ٢. الجزم بالجواب لا يخلو من شائبه الإشكال. (تقى القمى).
- ٣- ٣. إن علم أنّ المسلم قدر الظرف وقصد معناه، وإلاّ فالوجوب بل الجواز فى الصلاة مشكل، بل لا يبعد العدم. (البروجردى). * إذا علم أنّه قصد معناه ومعنى الظرف. (الشاهرودى). * إن دلت قرينه الحال على أنّه قصد الخطاب وقدر كلمه «عليكم». (الميلانى). * مع إحراز كونه فى مقام التحية، ولازمه تقدير الظرف وقصد معناه. (اللكراني).
- ٤- ٤. الأحوط وجوباً فى الصلاة الجواب بقصد القرآنيّه، وإن كان جواز الجواب بكلّ من الصيغ الأربع غير بعيد. (مفتى الشيعة).
- ٥- ٥. يحتمل تعينه. (حسين القمى).
- ٦- ٦. لا يترك. (صدر الدين الصدر). * مرّ الإشكال فى قصد القرآن به. (الشاهرودى).
- ٧- ٧. لا يترك إذا لم يعلم تقدير الظرف. (عبدالله الشيرازى).
- ٨- ٨. مع إمكان الجمع، كما مرّ. (المرعشى).
- ٩- ٩. تقدّم الكلام فى قصدهما. (حسين القمى).
- ١٠- ١٠. والأحوط التكرار ما لم يخرج عن صدق التحية. (الشاهرودى).
- ١١- ١١. الأقوى تكرار الجواب ما لم يخرج عن صدق التحية. (الحائرى). * لا يخلو من شوب الإشكال. (حسين القمى). * إن كان المسلم قصد بالتكرار تأكيد الأول، وإلاّ فكفايه المرّه غير ظاهره الوجه. (البروجردى). * فيه تأمل. (الحكيم). * فى كفايته مرّه إشكال، والأحوط بل الأقوى تكرار الجواب أيضاً بعد تكرار السلام، إلاّ إذا خرج عن صدق التحية. (البجنوردى). * إن قصد بالثانى التأكيد، وإلاّ فالإكتفاء منظور فيه، إلاّ أن يستشكل فيه بعدم معنى التحية بعد كون السلام للتحية عند التلاقي. (المرعشى). * بل يكرّر الجواب مع قصد المسلم التحية ثانياً دون التأكد على الأحوط. (محمدرضا الكلبايگانى). * بلا إشكال فيه، مع إحراز أنّه قصد تأكيد الأوّل، وكذا مع عدمه إن لم يكن ذلك من السلام المتعارف، وإن كان منه فلا وجه للإكتفاء بالمرّه، ويمكن الإشكال فى وجوب جواب الثانى مع تخلل الجواب أيضاً؛ لأن السلام المتعارف ما كان فى أوّل الملاقاه عرفاً وغيره خارج عنه. (السبزواري). * فيه نظر، فلا- يترك الاحتياط بالتكرار ما لم يخرج عن صدق التحية. (زين الدين). * فيه إشكال، إلاّ إذا قصد المسلم التأكيد. (محمد الشيرازى).

نعم، لو أجاب ثم سَلَّم يجب جواب الثاني (١) أيضاً (٢)، وهكذا إلا إذا

ص: ٤٩٦

١ - ١. مشكل، لأنَّه خلاف المتعارف. (كاشف الغطاء). * فيه إشكال، وإن كان أحوط. (عبدالهادي الشيرازي). * في كونه من التسليم الواجب ردّه تأمّل. (الميلاني). * إذا صدق عليه تحيّه ورود، وإلاّ ففيه إشكال، وإن كان هو الأحوط. (عبدالله الشيرازي). * فيه إشكال، حتّى في ما إذا لم ينطبق عليه عنوان الاستهزاء ونحوه الذي هو المقصود بالخروج عن المتعارف. (السيستاني).

٢ - ٢. فيه تأمّل، بل الظاهر العدم؛ فإنّ السلام تحيّه عند اللقاء، ولا معنى للسلام بعد السلام إلاّ أن يقصد التأكيد. (الشريعمداري). * الأحوط استحباباً للمصلّي حينئذٍ إذا أجاب إعاده الصلاه. (مفتى الشيعة).

خرج (١) عن المتعارف (٢) فلا يجب الجواب حينئذٍ.

حكم ما لو شك المصلي أن المسلم قصده مع الجماعة، أو لا

(مسألة ٢٤): إذا كان المصلي بين جماعه فسلم واحد عليهم، وشك المصلي في أن المسلم قصده أيضاً أم لا- لا يجوز (٣) الجواب (٤)، نعم، لا بأس (٥) به بقصد (٦) القرآن (٧) أو الدعاء (٨).

ص: ٤٩٧

١- ١. بلا إشكال في ما لم يحسب تحيته. (حسين القمي).

٢- ٢. أو عن صدق التحية. (الفاني).

٣- ٣. على الأحوط، وقد مر أن الأقوى مبطله مخاطبه غير الله ولو بالدعاء، وأما قراءه القرآن فلا بأس بها، لكن لا تصير جواباً، ولا تكون احتياطاً، كما مر. (الخميني).

٤- ٤. إن شك المصلي في أن المسلم قصده مع الجماعة لم يجز له الرد وإن لم يرد واحد منهم. ولو علم أنه مقصود بالسلام ولم يرد أحد فعليه الرد. (مفتي الشيعة).

٥- ٥. فيه إشكال. (حسن القمي). * قد مر الإشكال حوله. (تقي القمي).

٦- ٦. تقدّم الكلام في قصدهما. (حسين القمي). * لا بأس هنا بقصد القرآن، لكن قصد الدعاء مشكل؛ لما مر. (البروجردي). * قصد القرآن لا بأس به هنا؛ لعدم إحراز وجوب رد السلام، وأما قصد الدعاء فمشكل، كما مر. (اللكراني).

٧- ٧. تقدّم الكلام في الجمع بين القصدين. (المرعشي).

٨- ٨. مرّ النظر في جواز ذلك. (مهدى الشيرازي). * يشكل ذلك إذا كان يتحقق به التخاطب. (الشاهرودي). * في قصد الدعاء الإشكال السابق. (عبدالله الشيرازي). * قد مر أن قصد القرآن ينافي قصد الجواب ولا يؤدي به الوظيفة، ومرّ الإشكال في الدعاء المشتمل على خطاب الآدمي، وبعبارة أحسن خطاب الآدمي المشتمل على الدعاء. (الشريعتمداري). * قد مرّ الإشكال في مخاطبه بالدعاء. (محمد رضا الكلبايگاني).

وجوب رد السلام فوراً، وعدمه لو أخر عصياناً أو نسياناً مع خروجه عن صدق الجواب، وإن كان في الصلاة لم يجز

(مسألة ٢٥): يجب جواب السلام فوراً (١)، فلو أخر عصياناً أو نسياناً بحيث خرج (٢) عن صدق الجواب (٣) لم يجب، وإن كان في الصلاة لم يجز، وإن شك في الخروج عن الصدق وجب (٤) وإن

ص: ٤٩٨

١- ١. سواء كان الابتدائي بأحد الصيغ الأربع: «السلام عليكم»، و«السلام عليك»، و«سلام عليكم»، و«سلام عليك» أو غيرها، كأن يقول: سلامي أو سلاماً أو السلام، بل حتى مع تقديم الظرف، وإن كان الأولى ترك الابتداء به فإنه تحية الموتى، والقول بعدم وجوب الرد فيه أو في مطلق ما عدا الأربع ضعيف. (كاشف الغطاء). * حتى يصدق التحية في جواب التحية. (المرعشي).
٢- ٢. والخروج مختلف بحسب الموارد والحالات، والمحكم العرف. (المرعشي). * لعله أراد به الخروج عن صدق الرد الذي هو متعلق الوجوب. (الخوئي).

٣- ٣. لكن يختلف خروجه عن الصدق بحسب الموارد. (حسين القمي). * في حال التحية عرفاً. (السيستاني).
٤- ٤. لا- يُترك الاحتياط بقصد القرآن. (الكوه كمرى). * في الشبه الموضوعي، وإلا- فإمّا الاحتياط أو الرجوع إلى المقلد. (عبدالهادي الشيرازي). * فيه إشكال. (الحكيم، الآمل). * وإن كان المورد من الشك في المقتضى. (الشاهرودي). * إذا كان الشك من جهة المصادق دون المفهوم. (أحمد الخونساري). * مشكل ولا فائدة في استحباب وجوب الرد إذ الشك في صدق الرد عليه. كما لا- ينفع الاستصحاب التعليق الموضوعي. (الشريعتمداري). * الأقوى عدم الوجوب ولو في غير الصلاة، ومزّ الكلام في الاحتياط. (الخميني). * لا يخلو من إشكال بعد عدم تمامية الاستصحابين، الحكمي المنجز، والموضوعي المعلق. (المرعشي). * إن صدق الجواب عرفاً، وإلا فيشكل الوجوب. (السبزواري). * الأحوط الجواب ثم إعادته الصلاة. (حسن القمي). * لا- يتم الوجوب إلا- مع استصحاب الموضوع، وحيث إن الأصل لا يجري إلا على نحو التعليق يُشكل جريانه. (تقي القمي). * الاحتياط بالرد ثم إعادته الصلاة لا يُترك. (الروحاني). * في حال الصلاة فضلاً عن غيرها. وإن لم يصدق فالأحوط رد السلام وإعادته الصلاة بعد إكمالها، ولكن الأحوط وجوباً فيها قصد القرآن. (مفتي الشيعه).

كان (١) في الصلاة (٢)، لكنّ الأحوط (٣) حينئذٍ قصد القرآن (٤) أو الدعاء (٥).

وجوب إسماع رد السلام، سواء كان في الصلاة أم لا، إلا إذا سلم ومشى سريعاً

(مسأله ٢٦): يجب (٦) إسماع الرد (٧)، سواء كان في الصلاة أم لا، إلا إذا

ص: ٤٩٩

- ١- ١. لا- يخلو من إشكال، ولا- احتياط في ما ذكر، كما مرّ. (البروجردى). * فيه إشكال، والأحوط الردّ ثمّ إعادته الصلاة بعد إتمامها. (الخوئي).
- ٢- ٢. فيه إشكال، ولا يُترك الاحتياط بالردّ وإعادته الصلاة بعد إتمامها. (زين الدين).
- ٣- ٣. لا يُترك. (صدر الدين الصدر، الفاني). * مرّ ما في هذا الاحتياط. (اللكراني).
- ٤- ٤. لا يُترك. (الميلاني). * تقدّم الكلام في الجمع بين القصدين، وتقدّم أيضاً أنّ الأقوى في هذه الموارد الاقتصار على قصد القرآنيّه وترك قصد الدعاء. (المرعشي).
- ٥- ٥. تقدّم الكلام في قصدهما. (حسين القمي).
- ٦- ٦. الحكم مبنيّ على الاحتياط في غير الصلاة، وأمّا في الصلاة فقد مرّ الكلام. (تقي القمي).
- ٧- ٧. وكذا يستحبّ، بل يجب وضعاً في السلام الابتدائيّ، فلا يجب الردّ بدونه، فعن الصادق عليه السلام أنّه قال: «إذا سلّم أحدكم فليجهر بسلامه، ولا يقول: سلّمت ولم يردّوا عليّ، ولعلّه قد سلّم ولم يُسمِعْهم. وإذا ردّ أحدكم فليجهر برّدّه، ولا يقول المسلّم: سلّمت ولم يردّوا عليّ، ولو سلّم من وراء سترٍ أو جدار ونحوه فإن سمعه وجب الردّ، وإلا فلا» (وسائل الشيعه: الباب (٣٨) من أبواب كتاب الحج، ح ١). ولكن في صحيحه منصور بن حازم عنه عليه السلام: «إذا سلّم عليك الرجل وأنت تصلّي: تردّ عليه خفياً» (وسائل الشيعه: الباب (١٦) من أبواب قواطع الصلاة، ح ٣). كما قال، ولا- منافاه بينهما، كما هو ظاهر. (كاشف الغطاء).

- ١- ١. وجوب الردّ حينئذٍ غير معلوم. (البروجردى). * وجوب الردّ في هذا الصورة غير ظاهر. (الشريعتمدارى). * إن كان المسلم بعيداً بحيث لا- يمكن إسماعه الجواب فالظاهر عدم وجوبه، فلا يجوز الردّ في الصلاة فتبطل به، وإن كان بعيداً بحيث يحتاج إسماعه إلى رفع الصوت يجب، إلا مع حرجيته، وإن كان في الصلاة ففي وجوب رفعه وإسماعه مع عدم الحرجية وعدمه تردّد. (الخميني). * إذا لم يحتمل استماعه لم يجب ردّ التحية، ولا يجوز إذا كان في الصلاة. (الفاني). * لا يبعد عدم وجوب الجواب في هذه الصورة. (الخوئي). * على إشكال في أصل الوجوب حينئذٍ. (السزوارى). * يكفي الجواب على النحو المتعارف في الردّ، والأحوط الأولى أن يُجيب بالإشارة ونحوها أيضاً. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. إذا لم يمكنه الإسماع بلا محذور رافع للتكليف. (حسين القمّي). * إذا لم يمكنه الإسماع بدون الحرج أو إحدى المحاذير الشرعيّة. (المرعشى). * لكنّ وجوبه حينئذٍ غير معلوم، وكذا جوازه في الصلاة. (محمدرضا الكليايگاني). * بل يجب الإسماع ولو برفع الصوت بمقدار لا- يوجب الحرج، وفي غير هذه الصورة لا- يجب الردّ ظاهراً. نعم، لا يبعد أن يُقال بوجوب الردّ بنحو يلتفت إليه الأصمّ ولو بالإشارة. (اللكراني).

المتعارف (١) بحيث لو لم يبعد أو لم يكن أصم كان يسمع.

فى ما لو كانت التحية بغير لفظ السلام، و لو كان فى أثناء الصلاة

(مسألة ٢٧): لو كانت التحية بغير لفظ السلام (٢)، كقوله: «صَبَّحَكَ اللَّهُ»

ص: ٥٠١

١- ١. للمصلّي، وإلاّ يجب الإسماع ما لم يترتب عليه محذور. (عبدالهاده الشيرازى). * مع اقترانه بالإشارة ونحوها بحيث يلتفت المسلم، وإلاّ فلا يبعد سقوط وجوبه، والأحوط أن يقصد به الدعاء له إن لم يكن فى حال الصلاة، وأمّا فيها فى ترك الخطاب على ما تقدّم. (الميلانى). * بل اللازم فى الفرضين الجواب إذا أمكن تفهيمه إيّاه بإشارته ونحوها، ومع عدم التمكن منه لا يجب فى غير الصلاة، ولا يجوز فيها. (السيستانى).

٢- ٢. سواء ابتدأ بها أو قالها بعد السلام، وكذا يستحبّ أو يجب جواب الكتاب؛ لصحيحه عبد الله بن سنان عنه عليه السلام: «ردّ جواب الكتاب واجب كوجوب ردّ السلام، والبادئ بالسلام أولى بالله ورسوله» (وسائل الشيعة: الباب (٣٢) من أبواب كتاب الحج، ح ١)، وظاهره العموم؛ لما تضمن السلام أم لا، بل والأحوط وجوب الردّ فى إبلاغ السلام «فإذا قال لك رجل: فلان يُقرئك السلام، تقول له: عليك وعليه السلام»، كما فى قول الصادق عليه السلام: «لمن بلغه السلام» (الكافى: ٢/١٠٤) (باب الصدق وأداء الأمانة). عن ابن أبى يعفور، وفى بعض الآثار: أنّه أمانه، فإذا لم يبلغه لم يؤدّ الأمانة إلى أهلها. (كاشف الغطاء). * قصد القرآن به أو الدعاء لا يكفى فى صدق الردّ فيه وفى جميع ما ذكره الماتن قدس سره. (الرفيعى).

بالخير»، أو «مساك الله بالخير» لم يجب الرد (١)، وإن كان هو الأحوط (٢)، ولو كان في الصلاة فالأحوط (٣) الرد (٤) بقصد (٥) الدعاء (٦).

ص: ٥٠٢

- ١- ١. إذا كانت التحية بغير السلام وهو في الصلاة فالأحوط وجوباً الرد بقصد الدعاء، وإن كان أحوط وأولى ما لم ينطبق عليه إيذاء المؤمن، وإلا فيجب الرد. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. لا- يترك في غير الصلاة، وأما فيها فالأقرب الترك، ومّر أنّ قصد الدعاء ليس بأحوط. (البروجردى). * في غير الصلاة. (اللكراني).
- ٣- ٣. فيه الإشكال المتقدم. (محمد تقي الخونساري، الأراكي). * بل الأحوط الترك. (المرعشي). * مّر مقتضى الاحتياط. (اللكراني).
- ٤- ٤. بل عدم الرد. (حسين القمي). * لا- بأس بتركه. (الكوه كمرى). * بل عدم الرد أو الدعاء له مع ترك مخاطبه. (الميلاني). * بل يترك الجواب لما مّر من الإشكال. (عبدالله الشيرازي). * ليس الرد في حال الصلاة بأحوط، بل الأحوط عدم الرد ولو بقصد الدعاء. (الشريعتمداري). * بل الأحوط تركه، والأولى أن يدعو له بغير مخاطبه. (الخوئي). * قد مّر الإشكال فيه. (محمدرضا الكليايگاني). * بل الأحوط خلافه. (محمد الشيرازي).
- ٥- ٥. تقدّم الإشكال فيه مع مخاطبه الغير، ولا تجب مراعاة هذا الاحتياط في الصلاة. (زين الدين).
- ٦- ٦. مع ترك مخاطبه على الأحوط، كما تقدّم. (النائني، جمال الدين الكليايگاني). * قد مّر الإشكال. (الحائري). * مع ترك مخاطبه، كما مّر. (آل ياسين). * قد عرفت النظر فيه. (الحكيم). * فيه إشكال خصوصاً إذا كان بنحو مخاطبه فالاحتياط بالترك لا- يترك كما تقدّم فلا- يترك الاحتياط بالترك حتى مع ترك مخاطبه. (الشاهرودي). * تقدّم الإشكال في قصد الدعاء إذا كان بصورة مخاطبه، فالأحوط ترك الرد إذا كان في الصلاة. (البجنوردى). * قد مّر أنّ الأقوى مبطله مخاطبه غير الله مطلقاً، فلا يردّ الجواب في الصلاة. (الخميني). * لكن لا بنحو التخاطب. (المرعشي). * بنحو ما تقدّم مع ترك مخاطبه الغير وكذا في المسألة التالية. (السبزواري). * مع ترك مخاطبه، كما مّر. (حسن القمي). * قد مّر الإشكال فيه. (الروحاني). * تقدّم الإشكال في الدعاء المتضمّن للمخاطبه، فلو أراد الرد في المقام فالأحوط الإتيان به على نحو يكون المخاطب به هو الله تعالى، كأن يقول: «اللهم صَبِّحْهُ بالخير». (السيستاني).

(مسألة ٢٨): لو شك المصلي في أن المسلم سلم بأي صيغته؟ فالأحوط (١).....

ص: ٥٠٣

١ - ١. الأحوط رد السلام بأي صيغته من المحتملات، وإتمام الصلاة ثم الإعادة، كما مرّ. (أحمد الخونساري). * بل الأقوى وجوب رده بتقديم السلام بقصد التحية، ومرّ ما في الاحتياط. (الخميني). * الأقوى جواز الرد بكل من الصيغ المحتملة المتعارفه بناءً على عدم اعتبار المماثلة التامة، كما هو المنصور المختار. وأما بناءً على الاعتبار فالأحوط الرد بالتكرار مع قصد القرآنيته وإتمام الصلاة ثم الإعادة. (المرعشي). * بل أظهر تعين هذه الصيغ بلا قصد القرآن والدعاء. (تقي القمي). * بل بقصد الدعاء، كما مرّ. (اللكراني).

أن (١) يرد (٢) بقوله: «سلام عليكم» (٣) بقصد القرآن (٤) أو الدعاء (٥).

كراهه السلام على المصلّي

(مسألة ٢٩): يُكره السلام على المصلّي.

كفائيه وجوب رد السلام، و عدم سقوط الاستحباب بالنسبه إلى الباقيين

(مسألة ٣٠): ردّ السلام واجب كفائيّ، فلو كان المسلّم عليهم جماعه

ص: ٥٠٤

- ١- ١. في غير حال الصلاه، وأمّا فيه فيشكل جواز الجواب ولو مع قصد الدعاء. (الآملی).
- ٢- ٢. والظاهر جواز الردّ بكلّ من الصيغ الأربع المتعارفه. (الخوئي). * وإن كان لا يبعد جواز الردّ بغيرها من الصيغ. (محمد الشيرازی).
- ٣- ٣. بقصد التحية، ثمّ يعيد الصلاه بعد إتمامها، أمّا قصد القرآن والدعاء فقد مرّ إشكاله. (زين الدين).
- ٤- ٤. وعلى المختار لا يجب قصد القرآنيه. (الكوه كمری). * هو المتعین. (الحكيم). * قد مرّ التنافي، فعليه يرد بقوله: «سلام عليكم» بقصد التحية. (الشاهرودي). * والأظهر جوازه بقصد الجواب. (الميلاني). * بل بقصد ردّ التحية. (محمد رضا الكليبانگانی). * بل بلا قصد ذلك. (حسن القمي).
- ٥- ٥. مع ترك المخاطبه على الأحوط، كما مرّ. (الإصطهباناتی). * بل بقصد الدعاء، كما مرّ. (البروجردی). * بل لا يقصد ذلك. (مهدی الشيرازی). * تقدّم الإشكال في قصد الدعاء فيتعين قصد القرآنيه ولا ينافي قصد القرآنيه قصد التحية. (الجنوردي). * مرّ الكلام فيهما، و أنّه لا يحصل الاحتياط بهما. (الشريعتمداري). * لا يبعد جواز الجواب بأيّ صيغ من الصيغ الأربع المتعارفه، لكنّ الأحوط وجوباً استئناف الصلاه إذا لم يتمكّن من قصد القرآنيه في المحتملات ولو بالتلفيق من آيتين، وإلاّ تعيّن. (مفتي الشيعة). * بل بقصد التحية. (السيستاني).

يكفى ردّ أحدهم، ولكنّ الظاهر عدم سقوط (١) الاستحباب (٢) بالنسبة إلى الباقيين (٣)، بل الأحوط ردّ كلّ مَنْ قصد به (٤)، ولا يسقط بردّ مَنْ لم يكن داخلاً في تلك الجماعة أو لم يكن مقصوداً،

ص: ٥٥

-
- ١ - ١. فى غير الصلاة. (البروجردى). * فى غيره. (الحكيم). * بل الظاهر هو عدم الاستحباب حتّى فى غير حال الصلاة. (الشاهرودى). * يرّد الباؤون رجاءً فى غير الصلاة، ولا- يرّد المصلّى. (الخمينى). * فى غير الصلاة، وأمّا فيها فالسقوط. (المرعشى). * فى غير الصلاة. (حسن القمى). * أى فى غير حال الصلاة. (اللكراني).
- ٢ - ٢. ينبغى تقييده بغير حال الصلاة، بل لا- استحباب للأوّل أيضاً كما أفاده بقوله قبلاً: يكره السلام على المصلّى (أى: متن المسألة (٢٩) المتقدّمه). (الرفيعى). * بل الأظهر السقوط بعد تماميه الردّ من أحدهم، نعم، للبقيّة الردّ مادام كونه متشاغلاً، لكن يقع واجباً عن الكلّ، ولكنّ الأحوط فى الصلاة أن لا يرّد إذا ردّه غيره، بل عدم الجواز لا يخلو من القوّه. (عبدالله الشيرازى). * فى غير الصلاة. (السبزوارى).
- ٣ - ٣. يعنى فى غير الصلاة. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * فى غير الصلاة. (الإصطهباناتى، الشريعتمدارى). * غير المصلّى منهم، وقد مرّت كفايه ردّ الصبىّ المميّز. (عبدالهادهى الشيرازى). * يعنى فى غير الصلاة، كما تقدّم. (زين الدين).
- ٤ - ٤. لا بأس بتركه. (الكوه كمرى).

- ١- ١. مَرَّ كفايته. (الجواهرى). * الظاهر هو الكفايه. (اللكراني).
- ٢- ٢. الأقوى الكفايه. (عبدالله الشيرازى).
- ٣- ٣. لا- يبعد كفايته إذا كان مقصوداً. (الكوه كَمَرى). * بل الظاهر كفايته، كما مَرَّ. (البروجردى، الخمينى). * الأظهر كفايته، كما تقدّم. (مهدى الشيرازى). * بل الظاهر الكفايه. (الحكيم). * الأظهر الكفايه، ومسأله التحية غير مبنيّة على مبنى شرعيّته عباداته. (المرعشى). * بل الظاهر الكفايه، مع كونه مقصوداً فيهم. (محمدرضا الكلپايگانى). * تقدّم تقويه الكفايه. (السبزوارى). * الظاهر كفايه ردّه. (زين الدين). * الكفايه غير بعيدة، كما مَرَّ. (محمد الشيرازى). * بل الأظهر كفايته. (حسن القمى).
- ٤- ٤. بل كفايته لا تخلو من وجه. (حسين القمى).
- ٥- ٥. الظاهر الكفايه كما مَرَّ. (الفيروز آبادى). * تقدّم أنّ الأقوى كفايته. (الميلانى، البجنوردى). * مَرَّ منه قدس سرهم الإشكال فى الكفايه، وعليه فلا بدّ من رعايه الاحتياط بالردّ ثمّ إعادته الصلاة. (الخوئى). * مَرَّ أنّ الأظهر الكفايه. (الروحانى).
- ٦- ٦. والأقوى الكفايه. (الشاهرودى). * الأقوى الكفايه. (الشريعتمدارى). * مَرَّت الكفايه بذلك. (الفانى). * لم يجرّ الردّ، والأحوط الردّ وإعادته الصلاة، كما مَرَّ. (مفتى الشيعة). * الأظهر كفايته، كما مَرَّ. (السيستانى).

أيضاً (١)، والمشهور على (٢) أن الابتداء بالسلام أيضاً من المستحبات الكفائية (٣)، فلو كان الداخلون جماعةً يكفي سلام أحدهم، ولا يبعد (٤) بقاء (٥) الاستحباب (٦) بالنسبة إلى الباقيين أيضاً، وإن لم يكن موء كذاً.

جواز سلام الأجنبي على الأجنبي، و بالعكس مع عدم الريه أو خوف الفتنه

(مسألة ٣١): يجوز سلام الأجنبي على (٧) الأجنبي (٨)، وبالعكس (٩) على الأقوى إذا لم يكن هناك (١٠) ريبه أو خوف فتنه، حيث إن صوت

ص: ٥٠٧

-
- ١- ١. على الأحوط. (الحائري).
 - ٢- ٢. وورد به الخبر. (الحكيم). * ويدلّ عليه بعض الأخبار أيضاً. (السبزواري).
 - ٣- ٣. وقد وردت به أخبار مستفيضه. (الإصفهاني). * بل الظاهر أنّها من المستحبات. (الآملی). * وورد به نصّ صحيح. (حسن القمّي).
 - ٤- ٤. بل البقاء هو الأظهر، والكفايه لا تخلو من شوب الإشكال. (المرعشي).
 - ٥- ٥. مقتضى الكفائية السقوط، إلّا عند اشتغال الأول بالتسليم، أو صدق كونه تحيةً للورود والدخول للبقية وإن كانت توجب الاستحباب لهم لكنّه عينيّاً وهو خلاف الفرض. (عبدالله الشيرازي).
 - ٦- ٦. والظاهر سقوطه. (الشاهرودي). * يأتي الباقيون به رجاءً. (الخميني).
 - ٧- ٧. بل يستحبّ، فعن الصادق عليه السلام: «أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يسلم على النساء ويردّن عليه السلام» (الكافي: ج ٢/٦٤٨، باب التسليم على النساء، ح ١). (كاشف الغطاء).
 - ٨- ٨. لكنّ الشابّة يُكره أن يسلم عليها. (الميلاني).
 - ٩- ٩. وأمّا لو كانت شابّةً فمكروه. (عبدالهادي الشيرازي).
 - ١٠- ١٠. أمّا إذا كان كما في الشابّة فيكره. (كاشف الغطاء). * عدم الجواز مع خوف الفتنه أو الريه مبنيّ على الاحتياط. (تقي القمّي).

المرأه من حيث هو ليس عوره.

حكم الابتداء بالسلام على الكافر، و سلام الذمى على المسلم و كيفيته

(مسأله ٣٢): مقتضى بعض الأخبار عدم جواز الابتداء بالسلام على الكافر إلا لضروره (١)، لكن يمكن الحمل (٢) على إرادته الكراهه (٣). وإن سلم الذمى على مسلم فالأحوط (٤) الرد (٥) بقوله: «عليك» (٦)، أو بقوله: «سلام» (٧) من دون «عليك» (٨).

ص: ٥٠٨

-
- ١- ١. ولو كانت عرفيه. (السيستاني).
 - ٢- ٢. لا موجب لهذا الحمل. (الشاهرودى).
 - ٣- ٣. عدم الجواز أقرب. (الجواهرى).
 - ٤- ٤. بل الأقوى، إلا لضروره توجب الرد بنحو «عليك السلام». (الشاهرودى). * الأحوط الاقتصار على الأول، وإن كان جواز الثانى لأجل تأليف قلوبهم لا يخلو من وجه. (الخمينى). * الظاهر وجوب رد تحيته، نعم، الأحوط أن يكون الرد بأحد القولين. (زين الدين). * الأحوط هو الأول. (اللكراني).
 - ٥- ٥. بل الأقوى. (الحكيم). * يعنى أن أصل الرد مطابق للاحتياط، وأما الاقتصار فى الرد بما ذكر فلو زوده فى بعض الأخبار الموثقه. (محمدرضا الكلبايگانى).
 - ٦- ٦. والأوجه تعيينه. (حسين القمى). * الأحوط تعيينه. (مهدي الشيرازى). * وهو الأظهر. (الميلانى). * الأحوط الاقتصار بالأول. (عبدالله الشيرازى). * مع صدق التحية، وإلا فيأتى بالصيغه الثانيه. (الفانى). * الأظهر تعيينه فى مقام جوابه. (المرعشى).
 - ٧- ٧. حصول الاحتياط به مشكل، وإن ورد فى بعض الأخبار. (البروجردى).
 - ٨- ٨. فيه إشكال. (السيستاني).

(مسأله ٣٣): المستفاد من بعض الأخبار أنه يستحب أن يسلم الراكب على الماشى، وأصحاب الخيل على أصحاب البغال، وهم على أصحاب الحمير، والقائم (١) على الجالس (٢)، والجماعه القليله على الكثيره، والصغير على الكبير، ومن المعلوم (٣) أن (٤) هذا مستحب في (٥) مستحب (٦)، وإلا فلو وقع العكس لم يخرج عن الاستحباب أيضاً.

ص: ٥٠٩

- ١- ١. وكذا المار. (حسين القمى).
- ٢- ٢. وكذا المار على القاعد، كما فى النص. (المرعى).
- ٣- ٣. أو أن استحباب الابتداء بالسلام من هؤلاء أكد. (صدر الدين الصدر).
- ٤- ٤. هذا ليس من قبيل مستحب فى مستحب، بل من قبيل مراتب الاستحباب، بمعنى: أن الاستحباب على الراكب أكد من استحباب سلام الماشى. (مفتى الشيعه).
- ٥- ٥. بمعنى أن الاستحباب أكد. (الشاهرودى).
- ٦- ٦. ليس من المستحب فى المستحب، بل الاستحباب فى حقهم أكد منه فى حق غيرهم. (البروجردى). * بل تأكد فى الاستحباب. (الحكيم). * ليس من هذا الباب، بل من باب تأكد الاستحباب فى حقهم. (البجنوردى). * المقصود أكديه الاستحباب. (عبدالله الشيرازى). * بمعنى تأكد الاستحباب. (الشريعتمدارى). * إذ هو تحية وتواضع أو توقيف. (الفانى). * ليس من قبيله، كما لا يخفى، بل من قبيل أكديه الاستحباب. (الخمينى). * التحقيق أنه ليس من ذلك الباب، بل من باب تأكد الاستحباب. (المرعى). * يعنى أن الاستحباب فيهم أكد من غيرهم. (محمد رضا الكليايگانى). * بل من تأكد الاستحباب. (السبزوارى). * ليس هو من المستحب فى المستحب، بل من تأكد الاستحباب على المذكورين بالنسبه إلى غيرهم. (زين الدين). * بمعنى أن الاستحباب لهم أكد. (السيستانى). * ليس من هذا القبيل؛ لأنه ليس هنا شيان، بل من قبيل الأكديه. (اللكراني).

عدم وجوب رد السلام إن كان سخره أو مزاح

(مسأله ٣٤): إذا سلم سخره أو مزاحاً (١) فالظاهر عدم وجوب رده (٢).

عدم وجوب الرد إذا سلم على أحد شخصين ولم يعلم أيهما أراد؟ وإن كان الأفضل الرد لكليهما في غير حال الصلاة

(مسأله ٣٥): إذا سلم على أحد شخصين ولم يعلم أنه أيهما أراد؟ لا يجب الرد على واحدٍ منهما، وإن كان الأحوط في غير حال الصلاة الرد من كل منهما (٣).

لو تقارن سلام شخصين كل الآخر وجب على كل فهم الرد للآخر

(مسأله ٣٦): إذا تقارن (٤) سلام (٥) شخصين (٦) كل على الآخر وجب (٧) على كل منهما (٨) الجواب (٩).

ص: ٥١٠

١-١. وكذا إذا سلم بعنوان المتاركة. (السيستاني).

٢-٢. إذا لم يصدق التحية. (حسين القمي).

٣-٣. أمّا في الصلاة فلا- يجوز، كما تقدّم في المسألة الرابعة والعشرين. (زين الدين). * يجب على واحد منهما الرد في غير الصلاة. (مفتى الشيعة).

٤-٤. وكذا الحال في بعض صور عدم التقارن. (المرعشي).

٥-٥. الأقرب الكفاية؛ لأنّ كلّاً منهما حيّاً الآخر فيتحقّق الردّ بالتكافؤ والتقابل، وليس الغرض إلّا ذلك. (كاشف الغطاء).

٦-٦. وكذا مع عدم التقارن. (حسين القمي).

٧-٧. على الأحوط. (السيستاني).

٨-٨. على الأحوط. (آل ياسين، حسن القمي).

٩-٩. غير معلوم. (الشريعةمداري). * هذا إذا كان قصد كلّ منهما الابتداء بالسلام، وأمّا لو سلم كلّ منهما بعنوان الردّ بزعم أنّه سلم عليه الآخر لا يجب على واحد منهما ردّ سلام الآخر، وإن كان الأحوط ذلك لو تقارنا، ومع التقارن على الذي تقدّم سلامه ردّ سلام الآخر احتياطاً. (مفتى الشيعة).

ولا يكفى سلامه (١) الأول (٢)؛ لأنه لم يقصد الردّ، بل الابتداء بالسلام.

وجوب رد سلام قارئ التعزية والواعظ ونحوهما، ويكفى رد أحد المستمعين

(مسأله ٣٧): يجب (٣) جواب (٤) سلام (٥) قارئ (٦) التعزية (٧) والواعظ (٨) ونحوهما من أهل المنبر (٩)، ويكفى ردّ أحد المستمعين.

استحباب الرد بالأحسن في غير حاصل الصلاة

(مسأله ٣٨): يستحبّ الردّ بالأحسن (١٠) في غير حال الصلاة، بأن

ص: ٥١١

- ١- ١. على الأحوط. (الجواهرى).
- ٢- ٢. على الأحوط. (الخوئى).
- ٣- ٣. مع قصدهما التحية. (الكلبايگانى).
- ٤- ٤. بشرط صدق التحية. (الفانى).
- ٥- ٥. إذا كان قاصداً للتحية. (الكوه كمرى، الروحانى).
- ٦- ٦. إذا سلّم تحية لأهل المجلس. (الخمينى).
- ٧- ٧. والأخرس سلامه بالإشارة، ويجب الردّ له بمثلها حتّى يفهمه، ويكفى ردّه فى سقوط الواجب عن الغير، ولو سلّم على جماعه وفيهم المصلّى وكان مقصوداً معهم فأجاب أحدهم فهل يجوز للمصلّى الردّ أيضاً، أم لا؟ وجهان: من الإطلاق، ومن الانصراف، والثانى أحوط. (كاشف الغطاء). * فى صورته قصده التحية للمستمعين، وإلا فلا، ومن الواضح أنّ الأغلب فى هذه الأزمنة عدم القصد كذلك، بل ذكر السلام عندهم بمنزلة الألفاظ التى تداول ذكرها على المنبر قبل الشروع فى المقصود. (المرعشى). * مع قصد التحية. (السبزوارى).
- ٨- ٨. فى ما إذا سلّم فى أول لقاء الجماعه بحيث يصدق عليه اللقاء، وأمّا إذا لقي الجماعه ومضى مدّه وخطب وقرأ وقال بعد ذلك: «السلام عليكم أيّها الحاضرون» كما هو المعمول فلا دليل على وجوب الردّ. (الشريعتمدارى).
- ٩- ٩. وجوب ردّ السلام فى غير أول اللقاء عرفاً محلّ إشكال مطلقاً. (السيستانى).
- ١٠- ١٠. عند عدم طروء بعض العناوين المرجوحه، كالمَلَق ونحوه. (المرعشى).

يقول في جواب سلام عليكم: سلام عليكم ورحمه الله (١) وبركاته، بل يحتمل (٢) ذلك فيها (٣) أيضاً، وإن كان الأحوط (٤) الرد (٥) بالمثل (٦).

استحباب قول العاطس و من سمع عطسه الغير: «الحمد لله»، أو التحميد و الصلاة

(مسألة ٣٩): يستحب للعاطس (٧) ولمن سمع عطسه الغير وإن كان في الصلاة (٨) أن يقول: الحمد لله، أو يقول: «الحمد لله وصلى الله على محمد وآله» بعد أن يضع (٩) إصبعه على أنفه،

يستحب تسميت العاطس يقول: «و يرحمك الله» أو الجمع، و إن كان في الصلاة

وكذا

ص: ٥١٢

-
- ١- ١. ادعى بعض المحدثين من البحارنه ورود هذه العلاوه فى النصوص، ولم أقف عليها. (المرعى).
 - ٢- ٢. تقدم ما هو الأقوى. (صدر الدين الصدر).
 - ٣- ٣. مر الكلام حول رد السلام فيها. (تقى القمى).
 - ٤- ٤. لا يترك. (الشاهرودى، الآملى). * لا يترك هذا الاحتياط. (زين الدين). * لا يترك، بل الأحوط إن زاد المسلم بمثل: «ورحمه الله وبركاته» أنه يكتفى فى الجواب بصيغه السلام. (حسن القمى). * بل المتعين. (السيستانى).
 - ٥- ٥. لا يترك. (الحكيم، الفانى).
 - ٦- ٦. بل الأحوط الاكتفاء فى الرد بمجرد صيغه السلام، ولو أضاف المسلم الى سلامه كلمه «ورحمه الله» ونحوها. (الخوئى). *
 - ٧- ٧. كما يستحب أن يمر إصبعه على أنفه. (المرعى).
 - ٨- ٨. فيه إشكال. (الحكيم، الآملى). * الأحوط فيها الترك. (المرعى).
 - ٩- ٩. أى العاطس. (الخمينى). * أى العاطس، ولكن مقتضى بعض الروايات تأخير الوضع عن التحميد، إلا أنها ضعيفه كروايه التقديم، فاستحباب الوضع غير ثابت وإن كان التحميد مستحباً. (السيستانى).

يستحبّ تسميت (١) العاطس (٢) بأن يقول له: «يرحمك الله» (٣) أو «يرحمكم الله»، وإن كان في الصلاة (٤)، وإن كان الأحوط (٥)

ص: ٥١٣

- ١- ١. التسميت: الدعاء بالخير والبركه. وعند تغلب: أنه بالسّين؛ لأنّه من السّمت: القصد والمحبّه. وعند أبي عبيده بالشّين، وهو بالنسبه إلى العاطس من السّين الأكيده. ولا فرق في استحبابه بين كون العاطس موءمناً أو مخالفاً أو كافراً، فقد سجّت الصادق عليه السلام نصرانياً عطس بمحضره. كما لا فرق بين كونه رجلاً أو امرأة، بل يجرى حتّى في المميّز أيضاً. (كاشف الغطاء).
- ٢- ٢. إن كان في الصلاة — كما هو المذكور في المتن — ففيه إشكال، وقد تقدّم الإشكال في الدعاء مع مخاطبه الغير، ومنه يعلم حال صور هذه المسأله، وأنّ الاحتياط لا يجوز تركه. (البجنوردى).
- ٣- ٣. مرّ النظر في مثله. (مهدى الشيرازى).
- ٤- ٤. لكن بقصد الدعاء، لا التحيّة. (الفيروزآبادى). * فيه إشكال، فالأحوط تركه. (الحائرى). * إذا قصد الدعاء دون التحيّة. (الكوه كمرى). * تقدّم أنّه محلّ إشكال. (البروجردى). * تقدّم الإشكال في دعاء المصلّى مع المخاطبه. (الميلانى). * لا يُترك الاحتياط بالترك في الصلاة. (الشريعتمدارى). * الأحوط فيها التّرك. (المرعشى). * محلّ إشكال. (اللكراني).
- ٥- ٥. لا- يُترك ذلك (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * لا يُترك الاحتياط فيه وفي ما بعده. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * لا يُترك. (الشاهرودى، المرعشى، حسن القمّى، السيستانى). * لا يُترك فيه وفي ما بعده. (تقى القمّى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين).

الترك (١) حينئذ (٢).

يستحب للعاطس أن يرد التسميت بقوله: «يغفر الله لكم»

ويستحب للعاطس (٣) كذلك أن يرد التسميت (٤) بقوله: يغفر الله لكم.

السادس: تعمد القهقهه ولو اضطراراً

السادس: تعمد القهقهه (٥)

ص: ٥١٤

-
- ١ - ١. هذا الاحتياط لا- يُترك. (الإصفهاني). * بل الأوجه. (حسين القمّي). * بل لا- يُترك مع اشتماله على مخاطبه. (آل ياسين). * لا- يُترك الاحتياط. (الإصطهباناتي، الرفيعی). * لا- يترك فيه وفي الرد. (عبدالله الشيرازي). * لا وجه له مع قصد الدعاء. (الفاني). * لا- يُترك. (الخميني، محمد الشيرازي). * لا- يُترك في الصلاة، وكذا العاطس لا- يُردّ فيها على الأحوط. (محمدرضا الكلپايگانی). * لا يُترك إن كان من الدعاء مع مخاطبه الغير. (السبزواری).
 - ٢ - ٢. بل الأظهر ذلك. (الخوئي). * في جواز تسميت العاطس في الصلاة إشكال، والأحوط وجوباً تركه. (مفتي الشيعة).
 - ٣ - ٣. في غير الصلاة، وأما فيها فالأقوى عدم جواز الردّ إلاّ بما يصدق أنّه مناجاه الربّ. (الشاهرودى). * على الأظهر. (المرعشى).
 - ٤ - ٤. في غير الصلاة. (الحكيم، الآملی). * إذا كان في غير الصلاة، أمّا فيها فلا يجوز. (زين الدين).
 - ٥ - ٥. على الأحوط. (احمد الخونساری). * بل مُطلق الصوت ما لم يُوجب الخروج عن صورته الصلاة، وإلاّ- فالأظهر عدم البطلان، والأحوط الإتمام والإعاده. (مفتي الشيعة).

ولو اضطراراً (١)، وهى الضحك المشتمل على الصوت (٢) والمد (٣) والترجيع، بل مطلق الصوت على الأحوط (٤)، ولا بأس (٥) بالتبسم ولا بالقهقهه (٦).

ص: ٥١٥

١- ١. وقهراً على الأحوط. (الفيروز آبادى). * التعمد والاضطرار قد لا يجتمعان، فالأولى أن يقال: القهقهه ولو اضطراراً، بل ولو سهواً على الأحوط. كما أن الأقوى عدم البطلان بما لو امتلاً جوفه ضحكاً ولم يضحك، كما لو امتلاً جوفه حدثاً ولم يحدث. (كاشف الغطاء). * عن مقدمه اختياريه مطلقاً، وكذا بدونها على الأحوط مع سعه الوقت للإعاده، وإلا فلا- تبعد الصحه. (السيستاني).

٢- ٢. بل مطلق الضحك وإن لم يشتمل على الصوت إذا خرج عن حد التبسم. (الحائرى).

٣- ٣. فى اعتباره فيها إشكال. (المرعشى).

٤- ٤. بل الأقوى. (الجواهرى). * سيما إذا استلزم محو صوره الصلاه. (المرعشى). * ولكن عدم البطلان بما يشتمل على مجرد الصوت أظهر. (الخوئى). * فيه إشكال. (الآملى). * الأظهر عدم قاطعيه الضحك المشتمل على الصوت إن لم يكن فيه ترجيع وشده. (الروحانى). * الأولى. (السيستاني).

٥- ٥. لا يجب هذا الاحتياط إذا لم يكن الصوت مشتملاً على «قَه قَه». (حسن القمى).

٦- ٦. ما لم تمح أسم الصلاه معها، وكذلك الحال فى البكاء سهواً. (الشاهرودى). * ما لم توجب محو اسم الصلاه وكذا البكاء سهواً. (محمدرضا الكليايگانى). * ما لم تكن ماحيه لصوره الصلاه. (زين الدين). * فى عدم البأس إشكال، كما مرّ فى نظائره، للإشكال فى شمول دليل «لا تعاد» اثناء الصلاه. (تقى القمى). * إلا إذا كان ماحياً للصوره، وكذا الفرض اللاحق. (النكرانى).

سهواً (١)، نعم، الضحك المشتمل على الصوت تقديراً كما لو امتلاً جوفه (٢) ضحكاً واحمرّ وجهه لكن منع نفسه من إظهار الصوت حكمه (٣) حكم (٤) القهقهه (٥).

ص: ٥١٦

١- ١. ما لم يمخُ اسم الصلاه معها، وكذا في البكاء سهواً. (الحائري). * إن لم تكن ماحيةً لصوره الصلاه. (حسين القمّي). * ما لم تصل الى حدّ المحو. (آل ياسين). * فيه إشكال. (الإصطهباناتي، الآملي). * لا- يخلو من إشكال. (البروجردى، عبدالله الشيرازي). * بشرط عدم انمحاء الصوره. (المرعشي). * إلا مع محو الصوره. (السبزواري). * ما لم يكن ماحياً لصوره الصلاه. (حسن القمّي).

٢- ٢. وهو المعبر في بعض الكلمات بالضحك الجوفي. (المرعشي).

٣- ٣. على الأحوط وعدم البطلان به أقوى. (الجواهري).

٤- ٤. عدم البطلان هو الأظهر إلا في مورد انمحاء الصوره. (المرعشي).

٥- ٥. على الأحوط. (الفيروز آبادي، محمدتقي الخونساري، البروجردى، الرفيعي، الشريعتمداري، الأنراكي). * على إشكال أحوطه ذلك. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * فيه نظر. (حسين القمّي، الحكيم، السيستاني). * فيه إشكال ولكنّه أحوط. (الكوه كمرى). * فيه تأمل. (صدر الدين الصدر). * بل يتم الصلاه ثم يعيدها على الأحوط. (عبدالهادي الشيرازي). * إلحاقه بها مشكل، وإن كان هو الأحوط، هذا مع عدم صدق الماحي، وإلا فلا إشكال في البطلان من هذه الجبهه. (الشاهرودي). * الأقوى خلافه ما لم يكن ماحياً لصوره الصلاه، نعم، هو أحوط. (الميلاني). * لا- يخلو من إشكال، وإن كان الأحوط إجراء حكمها عليه. (البجنوردى). * الأقوى خلافه وإن كان هو الأحوط. (عبدالله الشيرازي). * إذا امتلاً جوفه ضحكاً فمنع عن ظهوره فحكمه حكم الضحك المشتمل على الصوت المجرد عن القهقهه، وأنّ الأحوط اللزم البطلان، وأمّا إذا احمرّ وجهه فقط بسبب المنع عن الضحك فلا- تبطل الصلاه به، وإن كان الأحسن الإعادته. (الفاني). * الأقوى عدم الإلحاق بها إلا مع محو الصوره، وكذا في السهوويه. (الخميني). * على إشكال، وعدم البطلان أظهر. (الخوئي). * فيه إشكال، نعم هو الأحوط. (الآملي). * في مبطليته إشكال، إلا أن يوجب الخروج عن صوره المصلّي. (محمد رضا الكلبيگاني). * الأحوط الإتمام ثم الإعادته. (السبزواري). * الأظهر عدم البطلان. (زين الدين). * فيه نظر، وإن كان أحوط. (محمد الشيرازي). * فيه نظر، بل عدم البطلان أظهر. (حسن القمّي). * لا وجه لما أفاده. (تقي القمّي). * فيه نظر، بل منع، فلا تبطل به. (الروحاني).

السابع: تعتمد البكاء المشتمل على الصوت و غيره لامور الدنيا

السابع: تعتمد البكاء [\(١\)](#) المشتمل على الصوت، بل وغير المشتمل

ص: ٥١٧

١ - ١. على الأحوط. (الخوئي، حسن القمّي). * لا دليل معتبر عليه، والاحتياط طريق النجاه. (تقى القمّي).

عليه (١) على الأحوط (٢) لأمور الدنيا. وأما البكاء للخوف من الله (٣) ولأمور الآخرة فلا بأس به، بل هو من أفضل الأعمال (٤)، والظاهر أن البكاء اضطراراً (٥) أيضاً (٦).

ص: ٥١٨

- ١ - ١. الأظهر عدم إبطال الغير المشتمل، والحكم بالإبطال في المشتمل الغير الماحي للصوره لا يخلو من شوب الإشكال. (المرعشى). * لا يُترك الاحتياط فيه. (زين الدين). * الأظهر عدم مبطله غير المشتمل على الصوت. (الروحاني).
- ٢ - ٢. والأقوى عدمه. (الجواهري). * لا يُترك. (جمال الدين الكلبي كاني). * عدم إبطاله لا يخلو من قوه. (الخميني). * في الفرضين. (السيستاني).
- ٣ - ٣. أو للاشتياق إليه. (السيستاني).
- ٤ - ٤. بل هو جوهر الصلاه وروحها، وقطره منه تطفئ بحاراً من النار كما في بعض الأخبار، وسئل الصادق عليه السلام عن الرجل يتباكى في المفروضه حتى يبكي قال: «قرّه عينٍ واللّه، فإذا كان ذلك فاذكرني عنده» (وسائل الشيعة: الباب (٥) من أبواب قواطع الصلاه، ح ١)، وفي خبر آخر: أيتباكى الرجل في الصلاه؟ فقال: «يَخْبُخُ، ولو مثل رأس الذباب» (وسائل الشيعة: الباب (٧) من أبواب قواطع الصلاه، ح ٥). ومثله البكاء على سيد الشهداء سلام الله عليه؛ لأنّه من أفضل القربات، فلا تشمله الأخبار الناهيه عن البكاء. (كاشف الغطاء).
- ٥ - ٥. إذا كان ماحياً لصوره الصلاه، من غير فرق بين كونه ملتفتاً إلى كونه في الصلاه أم لا. (صدر الدين الصدر). * يجري فيه التفصيل المتقدم في القهقهه. (السيستاني).
- ٦ - ٦. إلا إذا كان الاضطرار مستوعباً للوقت. (الروحاني).

مبطل (١)، نعم، لا بأس به (٢) إذا كان (٣) سهواً (٤)، بل الأقوى عدم البأس (٥) به إذا كان لطلب أمر (٦) دنيوياً (٧) من الله فيبكي تذلاً له تعالى ليقضى حاجته.

الثامن: كل فعل ماح لصوره الصلاة، قليلاً كان أو كثيراً

الثامن: كل فعل ماح (٨) لصوره الصلاة، قليلاً كان أو كثيراً، كالوثبة (٩)

ص: ٥١٩

- ١-١. إذا صدر عن اختيار، وأما قهراً فغير معلوم، لكنّه على الأحوط. (عبدالله الشيرازي). * إن كان لأُمور الدنيا أو لذكر ميت فالأحوط وجوباً ترك البكاء وإلا فلا بأس به إن كان بدواع دنيته وفيها رضا الله. (مفتى الشيعة).
- ٢-٢. ما لم يستلزم محو صورته الصلاة. (حسين القمّي). * فيه تأمل. (عبدالله الشيرازي).
- ٣-٣. بل فيه بأس. (الآملی).
- ٤-٤. محلّ تأمل. (البروجردی). * تقدّم المختار فيه. (الشاهرودي). * إلا أن يوجب الخروج عن صورته المصلّي. (محمدرضا الكلپایگانی). * ولم يكن ماحياً. (السبزواری). * ما لم يمحُ صورته الصلاة، كما مرّ في القهقهة. (زين الدين). * إلا في الصورة المذكورة. (اللكرانی).
- ٥-٥. فيه تأمل؛ لشبهه انصراف الدليل عن مبطليته. (آقاضياء).
- ٦-٦. فيه نظر. (الرفيعی).
- ٧-٧. إذا كان راجحاً. (جمال الدين الكلپایگانی). * سائغ. (المرعشي).
- ٨-٨. الأقوى جعل المعيار الماحويّه عند أهل الشرع، كما أفاد قدس سره، لا الكثرة كما عن عدّه من الأصحاب. (المرعشي).
- ٩-٩. الميزان ما هو الماحي للصورة عند المتشرّعه، وفي إطلاق بعض الأمثلة مناقشه. (الخميني). * مع تحقّق المحو بهذه الأمور. (حسن القمّي).

والرقص والتصفيق(١)، ونحو ذلك ممّا هو منافٍ(٢) للصلاه(٣)، ولا- فرق بين العمد(٤) والسهو(٥). وكذا السكوت الطويل الماحى، وأمّا الفعل القليل الغير الماحى بل الكثير الغير الماحى فلا بأس به، مثل الإشاره باليد لبيان مطلب، وقتل الحيه والعقرب، وحمل الطفل وضّمه وإرضاعه عند بكائه، وعدّ الركعات بالحصى، وعدّ الاستغفار فى الوتر بالسبحه ونحوها ممّا هو مذكور فى النصوص، وأمّا الفعل الكثير أو السكوت الطويل المفوّت للموالاه بمعنى المتابعه العرفيه إذا لم يكن ماحياً للصوره فسهوه لا يضرّ،

ص: ٥٢٠

-
- ١ - ١. فى إطلاقه تأمل، بل منع. (صدر الدين الصدر). * الظاهر أنّ بعض التصفيق لا يُعدّ ماحياً للصلاه، كما لو صفّق بيده لحاجه، كما فى بعض النصوص، والمدار أن يُعدّ الفعل ماحياً لصوره الصلاه فى نظر أهل الشرع. (زين الدين).
 - ٢ - ٢. الإطلاق فى بعض الأمثله لا- يخلو من شوب الإشكال. (المرعشى). * فى تحقّق المنافاه فى جميع مراتب المذكورات إشكال. (الخوئى).
 - ٣ - ٣. إطلاق الحكم فى بعض الأمثله المذكوره محلّ إشكال، بل لا إشكال فى جواز التصفيق للتنبيه. (السيستانى).
 - ٤ - ٤. فيه إشكال. (المرعشى).
 - ٥ - ٥. على الأحوط. (الجواهرى). * الأقوى فى السهو عدم البطلان. (الحكيم). * الظاهر عدم البطلان مع السهو. (زين الدين). * على الأحوط فى السهو. (حسن القمى).

والأحوط (١) الاجتناب (٢) عنه (٣) عمداً (٤).

التاسع: الأكل والشرب الماحيان للصورة، عمداً كانا أو سهواً

التاسع: الأكل والشرب (٥) الماحيان (٦) للصورة فتبطل الصلاة بهما، عمداً كانا أو سهواً (٧)، والأحوط (٨)

ص: ٥٢١

- ١ - ١. بل الأقوى، كما تقدّم. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). * لا يُترك. (عبدالله الشيرازي). * بل الأقوى. (الآملی، محمدرضا الكلپايگانی). * الأولى. (السيستاني).
- ٢ - ٢. والأقوى الجواز، كما تقدّم. (الحكيم).
- ٣ - ٣. لا يُترك، بل لا يخلو من قوه، كما مرّ. (آل ياسين). * لا يُترك. (صدر الدين الصدر، المرعشي). * بل لا يخلو من قوه. (الرفيعي).
- ٤ - ٤. بل هو الأقوى. (البجنوردي). * وإن كان غير مبطل، كما تقدّم في فصل الموالاه. (زين الدين).
- ٥ - ٥. سواء أوقعهما في خلال أفعالها أم لا، كما في المأموم حال قراءه الإمام، وسواء فاتت الموالاه وحصل الفصل المخلّ أم لا. (كاشف الغطاء). * الأحوط الاجتناب منهما مطلقاً. (الخميني).
- ٦ - ٦. أو المشعران بالإعراض عنها، والتقيد بالماحويه فقط لا يخلو من شوب الإشكال. (المرعشي). * بل وغير الماحيين على الأحوط. (اللكراني).
- ٧ - ٧. على الأحوط. (الجواهري). * الأقوى عدم البطلان في السهو. (الحكيم). * على الأحوط في السهو. (حسن القمّي).
- ٨ - ٨. بل الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی، عبدالله الشيرازي، محمدرضا الكلپايگانی). * لا يُترك. (المرعشي).

الاجتناب (١) عمّا كان (٢) منهما مفوّتاً للموالاه العرفيه (٣) عمداً. نعم، لا- بأس بابتلاع بقايا الطعام (٤) الباقية في الفم أو بين الأسنان، وكذا بابتلاع (٥) قليل (٦) من السكر (٧) الذي يذوب وينزل شيئاً فشيئاً.

ويستثنى أيضاً ما ورد في النصّ بالخصوص من جواز شرب الماء لمن كان مشغولاً بالدعاء في صلاه الوتر وكان عازماً على الصوم في ذلك اليوم، ويخشى مفاجأة الفجر وهو عطشان والماء أمامه ومحتاج إلى

ص: ٥٢٢

١- ١. بل الأقوى، كما ذكرنا. (آقاضياء). * لا يترك. (الكوه كمرى).

٢- ٢. تقدّم أنّه الأقوى. (البجنوردى).

٣- ٣. لا يترك، بل لا يخلو من قوّه، كما مرّ. (آل ياسين). * لا يترك. (صدر الدين الصدر). * بل مطلقاً. (السيستاني).

٤- ٤. الأحوط وجوباً الاجتناب عمّا كان منهما مفوّتاً للموالاه العرفيه عمداً، وإن لم يوجبا الخروج عن صورته الصلاه. (مفتى الشيعة).

٥- ٥. فيه إشكال. (المرعشى). * إذا كان المقصود من وضعه في الفم الابتلاع في الصلاه فهو لا يخلو من إشكال. (اللكراني).

٦- ٦. لا يخلو من إشكال إذا تعمّد وضعه في الفم للابتلاع في الصلاه. (البروجردى). * إذا لم يكن وضعه في الفم في الصلاه، وإلا- ففيه إشكال. (عبدالله الشيرازى). * الأحوط الاجتناب عنه. نعم، لا بأس بابتلاع بقايا الطعام التي بين الأسنان، وأمّا ابتلاع اللقمه الباقية فالأحوط الاجتناب عنه. (الخميني).

٧- ٧. أى مع عدم المحو للصوره، وعدم فوات الموالاه. (حسين القمّي). * مشكل. (الرفيعي).

خطوتين أو ثلاثه (١) فإنه يجوز له التخطي والشرب حتى يروى وإن طال زمانه (٢) إذا لم يفعل غير ذلك من منافيات الصلاه، حتى إذا أراد العود إلى مكانه رجع القهقري لثلاث يستدبر القبلة، والأحوط (٣) الاقتصار (٤) على الوتر المندوب (٥)، وكذا على خصوص شرب الماء، فلا يلحق به الأكل وغيره (٦)، نعم، الأقوى (٧) عدم الاقتصار (٨)

ص: ٥٢٣

- ١- ١. كما في النص. (المرعشي).
- ٢- ٢. إلى الحد المتعارف. (حسين القمي). * بالقدر المتعارف. (المرعشي).
- ٣- ٣. لا يترك الاحتياط، بل لا يخلو من قوه. (زين الدين).
- ٤- ٤. لزوماً. (حسين القمي). * لا يترك. (الحكيم). * بل هو الأقوى. (الشاهرودي). * بل الأقوى. (عبدالله الشيرازي). * وكذا على العطش الطارئ بين الوتر دون العطش الموجود قبل الدخول في الوتر. (المرعشي). * كما أن الأحوط الاقتصار في الوتر على خصوص ما إذا حدث العطش في أثنائها، ولا يشمل ما إذا كان قبل الصلاه عطشاناً فدخل في الصلاه بتوقع ذلك. (اللكراني).
- ٥- ٥. بل حتى إذا وجب بنذرٍ وشبهه. (محمد الشيرازي).
- ٦- ٦. على الأحوط. (محمد الشيرازي).
- ٧- ٧. بل الأقوى الاقتصار على الوتر في حال الدعاء. (عبدالله الشيرازي).
- ٨- ٨. إذا لم يكن ماحياً لصوره الصلاه. (الكوه كمرى). * بل الظاهر الاقتصار على مورد النص وهو الوتر، فإلحاق مطلق النافله به مشكل. (البجنوردي). * الأحوط الاقتصار على الوتر، ولا تلحق به سائر النوافل، وينبغي الاقتصار على العطش الحادث بين الاشتغال بالوتر، بل الأقوى عدم استثناء من كان عطشاناً فترك الشرب ودخل في الوتر ليشرب بين الدعاء قبيل الفجر. (الخميني).

على الوتر (١)، ولا على حال الدعاء، فيلحق به (٢) مطلق النافله (٣) وغير حال الدعاء، وإن كان الأحوط (٤) الاقتصار (٥).

العاشر: تعمد قول: «آمين» بعد تمام الفاتحه لغير ضروره

العاشر: تعمد قول: «آمين» (٦) بعد تمام

ص: ٥٢٤

- ١ - ١. الأحوط الاقتصار على الوتر المندوب دون ما كان واجبا كالمنذور، ولا يبعد التعدى من الوتر إلى النوافل، وإن كان الأحوط الاقتصار على مورد النص، ولا يجوز التعدى من الشرب إلى الأكل. (مفتى الشيعه).
- ٢ - ٢. الإلحاق مشكل، والاحتياط لا يترك. (النائنى، جمال الدين الكلبيگانی).
- ٣ - ٣. فيه إشكال. (الإصطهباناتى). * والأقوى عدم الإلحاق. (الرفيعى). * إذا لم يكن الشرب ماحياً لصوره الصلاه. (الروحانى).
- ٤ - ٤. لا يترك؛ لقوّه احتمال عدم التعدى عن مورد النص (وسائل الشيعه: الباب (٢٣) من أبواب قواطع الصلاه، ح ١ و ٢). (آقاضياء). * إن لم يكن أقوى. (حسين القمى). * لا يترك. (محمد تقى الخونسارى، الآملى، الأراكى، اللنكرانى).
- ٥ - ٥. لا يترك الاحتياط. (الحائرى). * لا يترك. (آل ياسين، الكوه كمرى، صدر الدين الصدر، حسن القمى). * إن كان المدار على الأكل والشرب الماحى كما اختاره قدس سره فورد النص مطابقاً للأصل فلا وجه للاقتصار، نعم، لو كان مطلق الشرب مبطلاً فلا بد من الاقتصار. (السبزوارى).
- ٦ - ٦. على الأحوط إذا أتى به بقصد الدعاء. (الجواهرى). * بقصد الدعاء، كما لا بأس بقول: «اللهم استجب» فى كلّ مقام حتّى بعد الحمد. (كاشف الغطاء). * فى البطلان به نظر، وإن كان يحرم تشريعاً. (الحكيم). * بهذه الصيغه التى جرى على ذكرها ديدن القوم بعد الفراغ من الفاتحه، وأمّا التلفظ بمرادفاتهما و ترجمته فحكمه حكم التكلم فى الصلاه. (المرعشى). * يختص البطلان بما إذا قصد به الجزئيه، أو لم يقصد به الدعاء. (الخوئى). * إبطال الصلاه به مشكل، والحرمة الذاتيه أشكل. نعم، يحرم تشريعاً. (الآملى). * حرمة التأمين بعد الفاتحه حرمة تشريعيه، وإنما تبطل الصلاه به إذا أتى به بقصد الجزئيه للصلاه، أو قيد به امتثاله لأمر الصلاه، كما تقدّم فى التكفير، والأحوط اجتنابه مطلقاً. (زين الدين). * فى بطلان الصلاه به لغير المأموم إشكال، فلا يترك الاحتياط بتركه، نعم، لا إشكال فى حرمة تشريعاً إذا أتى به بعنوان الوظيفه المقرّره فى المحلّ شرعاً. (السيستانى).

الفتاحه (١) لغير ضروره (٢)، من غير فرق بين الإجهار به والإسرار، للإمام والمأموم والمنفرد، ولا بأس به في غير المقام (٣) المزبور بقصد الدعاء، كما لا بأس به مع السهو (٤) وفي حال الضروره (٥)، بل قد يجب معها، ولو

ص: ٥٢٥

-
- ١-١. التعميم بالنسبه إلى التأمين في وسطها كما عن بعض لا يخلو من الإشكال. (المرعشى).
 - ٢-٢. كون التقيّه مجزيّه محلّ الإشكال، فلا فرق بين صورته الضروره وعدمها. (تقى القمى).
 - ٣-٣. الأحوط الترك. (حسين القمى). * ولو سمع الدعاء في الصلاه فأمن له فالجواز مشكل. (الرفيعى).
 - ٤-٤. فيه إشكال. (تقى القمى).
 - ٥-٥. وكذا في حال التقيه المداراتيه، ولا يآثم بتركه في هذا الحال. (السيستانی).

تركها أثم لكن تصحّ صلاته (١) على (٢) الأقوى (٣).

الحادى عشر: الشك فى ركعات الثنائيه و الثلاثيه والاوليين من الرباعيه

الحادى عشر: الشك (٤) فى ركعات الثنائيه والثلاثيه والاوليين من الرباعيه على ما سيأتى (٥).

الثانى عشر: زياده جزء أو نقصانه، عمداً إن لم يكن ركناً، و مطلقاً مع الركنيه

الثانى عشر: زياده جزء (٦) أو نقصانه (٧) عمداً إن لم يكن ركناً، و مطلقاً (٨) إن كان (٩) ركناً (١٠).

ص: ٥٢٦

- ١- ١. بل تبطل. (عبدالهادى الشيرازى). * فيه إشكال. (المرعشى). * فيه تأمل. (الآملى). * إذا ترك التأمين فى حال التقيه: فإن كان ملتفتاً فالأحوط إعادته الصلاة ولا سيما مع خوف الضرر على النفس، وإن كان غافلاً صحّت صلاته. (زين الدين). * والأحوط إعادته صلاته بعد الإتمام. (مفتى الشيعه).
- ٢- ٢. لا يخلو من إشكال. (الحكيم).
- ٣- ٣. فيه نظر، والأحوط الإعادة. (البجنوردى). * فيه إشكال. (السبزوارى).
- ٤- ٤. جعل الشكوك من القواطع إنّما هو بمعنى عدم التمكن من إتمام العمل؛ ليلزومه المضى على الشك المنافى لعدمه المعتبر فى هذه الموارد، لا بمعنى أنّ الشك بحدوثه مبطل للصلاه كالحدث والاستدبار. (الشاهرودى).
- ٥- ٥. فى أول فصل الشك فى الركعات. (المرعشى).
- ٦- ٦. مَرَّ حكم الإبطال بالزياده. (الجواهرى). * إطلاقه محلّ نظرٍ أو منع. (مهدى الشيرازى).
- ٧- ٧. إطلاقه مبنى على الاحتياط. (حسين القمى).
- ٨- ٨. الإطلاق احتياطى وسيأتى الكلام فيه فى محله. (المرعشى).
- ٩- ٩. يقع الكلام حوله فى محله. (تقى القمى).
- ١٠- ١٠. على تفصيل سيأتى إن شاء الله تعالى. (الخوئى). * يلاحظ تفصيل ذلك فى فصل الخلل الواقع فى الصلاه. (زين الدين). * قد مرَّ أنّ زياده تكبيره الإحرام سهواً لا توجب البطلان. (حسن القمى). * فيه تفصيل يأتى فى فصل الخلل ص ٢٨٢ [الواقع فى الصلاه، المسأله ٣]. (السيستانى).

لو شك بعد السلام في أنه هل أحدث أثناء الصلاة أم لا؟ بنى على العدم والصحة

(مسألة ٤٠): لو شك بعد السلام في أنه هل أحدث في أثناء الصلاة أم لا؟ بنى على العدم والصحة.

حكم من علم بأنه نام اختياراً وشك في أنه هل أتم الصلاة ثم نام، أو نام في أثناءها؟

(مسألة ٤١): لو علم بأنّه نام اختياراً وشك في أنّه هل أتم الصلاة ثمّ نام، أو نام في أثناءها؟ بنى على أنّه (١) أتم (٢) ثمّ نام (٣)، وأمّا إذا علم بأنّه

ص: ٥٢٧

- ١- ١. وجوب الإعادة لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). * بل بنى على صحّته صلاته. (صدر الدين الصدر).
- ٢- ٢. بل أعاد الصلاة على الأحوط، بل الأقوى في ما [لو] لم يكن يرى نفسه فارغاً من الصلاة. (حسين القمى). * مع ارتكاز الفراغ من الصلاة قبله، وإلاّ احتاط بالإعادة. (مهدي الشيرازي). * فيه منع. (الحكيم). * الأقوى خلافه، إلّا أن يفرض كونه قد اعتاد النوم بعد الصلاة فاتفق له هذا الشكّ. (الميلاني). * في صورته إحراز الفراغ البنائي، وإلاّ فالأحوط بل الأقوى إعادته الصلاة. (المرعشى). * فيه إشكال. (الآملی). * مع إحراز الإتيان بالماهية الجامعه بين الصحيح والفساد. (السيستاني).
- ٣- ٣. لا يخلو من إشكال وقد مرّ منه قدس سره في خلل الوضوء ما لعله ينافيه، فتدبر. (آل ياسين). * هذا في ما إذا لم يحتمل إبطاله الصلاة متعمّداً، وإلاّ فالحكم بالصحّته محلّ إشكال، بل منع. (الخوئي). * الظاهر وجوب إعادته الصلاة. (زين الدين). * هذا إذا علم أنّه كان بناؤه على الفراغ ثمّ نام، وإلاّ ففيه إشكال. (حسن القمى). * الحكم بصحّته صلاته مشكل، فالأحوط وجوباً إعادته الصلاة إن كان الوقت باقياً. (مفتى الشيعة).

غلبه النوم قهراً وشك في أنه كان في أثناء الصلاة أو بعدها وجب (١) عليه الإعادة (٢)،

حكم من رأى نجاسة في المسجد أثناء الصلاة

وكذا إذا رأى نفسه نائماً في السجدة وشك في أنها السجدة الأخيرة من الصلاة أو سجدة الشكر بعد إتمام الصلاة، ولا يُجرى قاعده الفراغ في المقام.

(مسألة ٤٢): إذا كان في أثناء الصلاة في المسجد فرأى نجاسة فيه: فإن كانت الإزالة موقوفه على قطع الصلاة أتمها (٣)

ص: ٥٢٨

- ١- ١. بل لا تجب لا من باب جريان قاعده الفراغ، بل من باب استصحاب عدم تحقق المبطّل. (تقى القمّي).
- ٢- ٢. لا يبعد إجراء قاعده التجاوز وإن لم يجر الفراغ، وهذا في ما [لو] وجد نفسه في عمل آخر بحيث يُعدّ العمل العبادي مع ما يحتمل أن يكون مبطلاً له سابقين على عمله الفعلي يكون واضحاً. (الفيروزآبادي). * غير معلوم إذا كان العلم بعد الصلاة. (عبدالله الشيرازي). * على الأحوط، وإن كان عدم الوجوب في ما إذا كان الفراغ وجدائياً وشك في أن النوم القهري كان في أثنائها لا- يخلو من قوه. (الخميني). * على الأحوط فيه وفي ما بعده. (السبزواري). * على الأحوط، وكذا ما بعده. (محمد الشيرازي). * الأظهر عدم وجوب الإعادة بالشرط المتقدم. (السيستاني).
- ٣- ٣. في وجوب الإتمام حينئذٍ نظر؛ لأهمّية الإزالة، بل على التوقّف تبطل الصلاة للمرجوحية. نعم، مع ضيق الوقت أمكن الالتزام بسقوط منافيات الإزالة عن جزئيه الصلاة؛ لعموم «لا يترك» بضميمه أهمّية الإزالة عن جزئيتها، فيصير ممّا اضطرّ على تركها، فتشمله قاعده سقوط الجزئيه بالعسر والاضطرار، والأحوط مع ذلك إعادة الصلاة تامّة بعد الفراغ عن الإزالة؛ تحضياً للجزم بالفراغ عن جميع الجهات. (آقاضياء). * فيه تأمل في غير ضيق الوقت. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * في ما إذا كانت قريباً من الإتمام بحيث لا تنافي الفوريه العرفيه، وإلاّ فالأقوى قطعها إذا كان في سعه الوقت، نعم، في الضيق يتعيّن الإتمام، كما تقدّم. (الشاهرودي). * إذا لم يكن الإتمام منافياً للفوريه العرفيه، وإلاّ قطعها مع سعه الوقت، وأزال النجاسه. (الفاني). * لا يبعد جواز قطعها، بل وجوبه مع سعه الوقت، إلاّ إذا لم يكن الإتمام مخالفاً للفوريه العرفيه فلا يجوز القطع، ويتمّها مقتصرّاً على الواجبات. (الخميني). * احتمال وجوب القطع والإزالة في سعه الوقت سيّما لو كان بقاء النجاسه مستلزماً للهتك قويّ. (المرعشي). * بل قطعها وأزال النجاسه. (زين الدين). * إن كان الوقت مضيقاً. (مفتى الشيعة). * لا يبعد الحكم بوجوب القطع في سعه الوقت والاشتغال بالإزالة. (اللكراني).

ثم أزال (١) النجاسه (٢)، وإن أمكنت بدونه بأن لم يستلزم الاستدبار ولم

ص: ٥٢٩

١ - ١. بل قطعها وأزالها. (الجواهرى). * بل قطعها وأزال. (الحكيم). * بل قطع الصلاه فى سعه الوقت، وإن أتمها فالأحوط الإعادة بعد الإزالة. (الرفيعى). * إن كان فى ضيق الوقت، وإلاّ - قطعها وأزال ثم استأنفها على الأقوى. (الميلانى). * فى سعه الوقت تأمل وإشكال. (عبدالله الشيرازى). * مع عدم منافاه الإتمام للفوريه العرفيه، وستأتى هذه المسأله بنحو أبسط فى الفصل الآتى المسأله (٢). (السبزوارى). * إذا نافى الفوريه قطعها وأزال. (حسن القمى).

٢ - ٢. فى غير ما كانت الإزالة أهم من إتمام الصلاه، وإلاّ - قطعها، كما إذا كان بقاء النجاسه موجبا لهتك المسجد. (حسين القمى). * بل قطعها وأزال النجاسه عند سعه الوقت، ومنافاه الإتمام للفوريه العرفيه. (عبدالهاده الشيرازى). * إذا لم يكن منافيا لفوريه وجوب الإزالة عرفا، وإلاّ - ففى سعه وقت الصلاه يجب تقديم الإزالة على الإتمام. (البجنوردى). * بل يتخير بينه وبين القطع للإزالة، كما تقدّم. (الخوئى). * بل قطعها وأزال، هذا فى السعه، وأما فى الضيق أتمها ثم أزال النجاسه. (الأملى). * بل قطع الصلاه وأزالها فى السعه. (الروحانى). * فيه تفصيل تقدّم فى الجزء الأول، المسأله (٥) من فصل فى أحكام النجاسه. (السيستانى).

يكن فعلاً كثيراً موجباً لمحو الصورة وجبت الإزاله، ثم البناء على صلاته (١).

فى القول بجواز البكاء على سيد الشهداء عليه السلام فى حال الصلاة

(مسأله ٤٣): ربما يقال (٢) بجواز البكاء على سيد الشهداء _ أرواحنا فداء _ فى حال الصلاة، وهو مشكل (٣).

ص: ٥٣٠

- ١- ١. إن كان تطهير النجاسه ماحيا لصوره الصلاة وأمكن التطهير بعدها فلا يجوز قطعها، وإن لم يمكن تطهيرها بعد الصلاة يجب عليه قطعها ويستغل بالتطهير ثم يصلى بعده. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. الأولى الإمساك عنه حال الصلاة والبكاء بعدها. (الرفيعي).
- ٣- ٣. والأقوى الجواز. (الجواهرى). * الظاهر أنه مما لا ينبغي الإشكال فيه. (النائنى، جمال الدين الكلبايگانى). * فيه تفصيل. (حسين القمى). لا ينبغي الإشكال فيه. بل هو من أفضل الطاعات. (آل ياسين). * وإن لم يكن بعيداً. (الكوه كمرى). * لا ينبغي الإشكال؛ لأنه من أفضل القربات فلا تشمله الأخبار الناهيه. (كاشف الغطاء). * إلا إذا كان البكاء لما يترتب على فقد من فوات الفائده الأخرى. (الحكيم). * الظاهر أنه لا ينبغي الإشكال فيه إذا كان لرجحانه شرعاً، وأنه من أفضل القربات، نعم، الأحوط الترك إذا كان البكاء عليه من أجل الرحمة وغيرها من الأمور الغير الدينيه ولو لم يكن ماحياً لاسم الصلاة، كما أن مع الموجه للمحو المذكور لا يعتد بما أتى به مطلقاً وإن لم يكن عن تعمد واختيار. (الشاهرودى). * الأظهر أنه من أفضل الأعمال المتقرب بها إليه سبحانه فالأقرب جوازه. (الميلانى). * الظاهر عدم الإشكال؛ إذ أنه راجع إلى الأمور الدينيه والأخرويه، وليس من قبيل البكاء على الميت حتى يشمله النص. (البجنوردى). * لا إشكال فى ما إذا كان بلا صوت، لا سيما إذا كان قهراً. (الفانى). * فى إطلاق الإشكال وتعميمه حتى بالنسبه إلى ما لو كانت هناك وجهه إلهيه إشكال. (المرعى). * أظهره الجواز فى ما إذا قصد به التقرب إلى الله، والأحوط تأخيره إلى خارج الصلاة. (الخوئى). * لا ينبغي الريب فى جوازه إذا كان لرجحانه شرعاً أو التوسل به لقبول العمل والنجاه فى الآخرة، نعم، الأحوط تركه إذا كان لمحض الرقه والظلامه الإنسانيه وما أشبهها. (زين الدين). * بل أحوط، نعم، إذا كان لما يترتب عليه من الثواب وحب الله تعالى لذلك، والقرب منه سبحانه جاز بلا إشكال، ونحوه الكلام فى البكاء للنبي وباقي الأئمه عليه وعليهم الصلاة والسلام. (محمد الشيرازى). * إذا كان بقصد التقرب إلى الله ولم يكن ماحياً لصوره الصلاة فلا إشكال فيه. (حسن القمى). * لا وجه للإشكال إلا فى مورد يوجب محو صوره الصلاة. (تقى القمى). * لا بأس بالبكاء على محنه من محن الإسلام، ومنها البكاء على مصيبيه سيد الشهداء عليه السلام إذا كانت للاشتكاء والتظلم إلى الله تعالى فهو من أفضل الأعمال. (مفتى الشيعة). * الأظهر الجواز. (السيستانى). * بل لا إشكال فيه؛ لعدم كون البكاء عليه من البكاء لأمر الدنيا. (اللكرنانى).

حكم الشك في بقاء الصلاة في الفعل الكثير و السكوت الطويل

(مسألة ٤٤): إذا أتى بفعلٍ كثيرٍ أو بسكوتٍ طويلٍ وشكَّ في بقاء صورهِ الصلاة ومحوها معه فلا يبعد البناء على البقاء (١)، لكنَّ الأحوط (٢) الإعادة (٣) بعد الإتمام.

* * *

انتهى الجزء السابع بحمد الله تعالى،

ويليه الجزء الثامن مبتدأً بفصل

«مكروهات الصلاة» بإذن الله تعالى

ص: ٥٣٢

-
- ١- ١. بل على عدمه، والاحتياط لا يُترك. (الميلاني). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالإعادة إذا أتمَّها، والأظهر جواز القطع حينئذٍ. (الخوئي). * فيه إشكال، بل منع، فيجب الاستئناف أو الإعادة على تقدير الإتمام رجاءً. (السيستاني).
 - ٢- ٢. الاحتياط بالاستعاذه. (المرعشي). * لا يُترك. (حسن القمّي). * الاحتياط لا يُترك. (تقي القمّي).
 - ٣- ٣. لا يُترك. (حسين القمّي). * لا يجب مراعاته. (الروحاني).

فهرست محتويات الجزء السابع من كتاب

العروه الوثقى والتعليقات عليها

فصل: فى واجبات الصلاه وأركانها

(٩ _ ١٠)

الصلوات الواجبه ... ٩

تعداد واجبات الصلاه وبيان الأركان منها ... ٩

فصل: فى التيه

(١١ _ ٧٩)

كفايه الداعى دون الزائد عليه ... ١١

درجات غايات الامثال ... ١٣

وجوب تعيين العمل لو كان ما عليه فعلاً متعدداً ... ١٧

عدم وجوب قصد الأداء والقضاء إلا مع توقف التعيين على أحدهما ... ٢٠

جواز العدول فى أماكن التخير بين القصر والتمام ... ٢٤

كفايه القصد الإجمالى للشروع فى الصلاه ... ٢٧

عدم منافاه تيه الوجوب اشتمال الصلاه على المندوب ... ٢٨

مرجوحه التلفظ بالتيه ... ٢٩

من لا يعرف الصلاه عليه الأخذ بالتلقين ... ٣١

شرطيه الخلوص من الرياء فى التيه ... ٣١

وجوه تحقق الرياء: ... ٣١

الأول: قصد الرياء محضاً ... ٣١

الثاني: ضمّ الرياء إلى القربه ... ٣٢

ص: ٥٣٣

الثالث: الرياء فى الأجزاء الواجبه ... ٣٢

الرابع: الرياء فى الأجزاء المستحبّه ... ٣٣

الخامس: الرياء من حيث المكان ... ٣٥

السادس: الرياء من حيث الزمان ... ٣٦

السابع: الرياء فى أوصاف العمل ... ٣٦

الثامن: الرياء فى مقدمات العمل ... ٣٦

التاسع: الرياء فى ما هو خارج عن الصلاه ... ٣٧

العاشر: الصلاه بحيث يعجبه أن يراه الناس ... ٣٧

الرياء المتأخر عن العباده لا يوجب البطلان ... ٣٩

حكم العُجب المتأخر فى الصلاه ... ٣٩

حكم الضمائم من غير الرياء ... ٤٠

أنحاء الضميمة إلى داعى القربه ... ٤١

حكم ما يؤتى به بقصد الصلاه وغيرها ... ٤٣

انضمام داعى إعلام الغير إلى داعى الصلاه ... ٤٧

وقت تيه ابتداء الصلاه ... ٤٨

وجوب استدأمه التيه إلى آخر الصلاه ... ٤٨

حكم تيه القطع أو القاطع أثناء الصلاه ... ٤٩

لو نوى المكلف صلاة فسبق لسانه أو خياله خطوراً إلى غيرها ... ٥٢

وقوع صحّه الصلاه على ما افتتحت عليه ... ٥٢

حكم الشكّ فى تعيين الفريضه ... ٥٣

موارد جواز العدول من صلاه إلى أُخرى: ٥٩ ...

أولها: العدول من الحاضره إلى الحاضره ٥٩ ...

الثاني: العدول من الفائته إلى الفائته ٦١ ...

الثالث: العدول من الحاضره إلى الفائته ٦٢ ...

ص: ٥٣٤

الرابع: العدول من الجمعة إلى النافلة لمن قرأ غير سورة الجمعة ... ٦٤

الخامس: العدول من الفريضة إلى النافلة لإدراك الجماعة ... ٦٥

السادس: العدول من الجماعة إلى الانفراد ... ٦٦

السابع: العدول من إمام إلى إمام آخر ... ٦٧

الثامن: العدول من القصر إلى التمام ... ٦٨

التاسع: العدول من التمام إلى القصر ... ٦٨

العاشر: العدول من القصر إلى التمام أو العكس في مواطن التخيير ... ٦٩

عدم جواز العدول من الفائتة إلى الحاضرة ... ٦٩

حكم العدول من النفل إلى الفرض أو إلى نفل آخر ... ٦٩

عدم جواز العدول في موضع لا يجوز العدول فيه ... ٧٠

العدول من الظهر إلى العصر ... ٧٠

حكم العدول في غير موضع العدول خطأ ... ٧٠

عدم البأس بترامى العدول ... ٧٣

العدول بعد الفراغ من الصلاة ... ٧٣

كفاية التَّيَّه في تحقُّق العدول ... ٧٦

بلوغ حدِّ الترخُّص أثناء الصلاة ... ٧٦

إذا عَيَّن صلاةً ثُمَّ تَبَيَّن أَنَّ ما في ذِمَّتِهِ صلاةٌ أُخْرَى ... ٧٧

الخطأ في قصد عنوان الركعات في النوافل ... ٧٨

فصل: في تكبيره الإحرام

ركنيه التكبير ... ٧٩

حكم ترك التكبيره وزيادتها أو نقصانها ... ٧٩

الإتيان بتكبيره أثناء الصلاه لصلاهٍ أخرى نسياناً ... ٨١

ص: ٥٣٥

لزوم الإتيان بتكبيره الإحرام مجرّدة بلا وصل ... ٨٢

التكبير بغير الكيفية المعهودة ... ٨٤

اعتبار القيام والاستقرار في تكبيره الإحرام ... ٨٦

أدنى ما يتحقّق به التلّفظ ... ٨٨

وجوب تعلّم التكبيره ... ٨٩

كيفية التكبير من الآخرس ... ٩١

حكم التكبيرات المندوبه كحكم تكبيره الإحرام ... ٩٢

صحّه صلاه من تركّ التعلّم في سعه الوقت ... ٩٢

استحباب الإتيان بسّ تكبيرات سوى تكبيره الإحرام واختيار الأخيره ... ٩٢

عموم استحباب الافتتاح، والقول بالاختصاص بمواضع ... ٩٥

الجمع بين محتملات مسأله تعيين تكبيره الإحرام ... ٩٥

كيفية الافتتاح بالسبع وصيغها ... ٩٧

استحباب جهر الإمام بتكبيره الإحرام ... ٩٩

استحباب رفع اليدين حال التكبير ... ١٠٠

حكم الشكّ في تكبيره الإحرام ... ١٠٣

فصل: في القيام

(١٥٦ _ ١٠٧)

التعريف بأقسام القيام ... ١٠٧

القيام حال التكبيره، والمتّصل بالركوع واجب ركنى ... ١٠٧

القيام حال القراءه وبعد الركوع واجب غير ركنى ... ١٠٨

القيام المستحب والمباح ١٠٨

حكم القيام حال تكبيره الإحرام وقبلها وبعدها ١٠٨

حكم القيام حال القراءة والتسيحات ١٠٩

ص: ٥٣٦

المراد من استحبابه القيام حال القنوت ... ١١١

حكم نسيان القيام حال القراءة ... ١١٢

المراد من القيام المتّصل بالركوع ... ١١٤

الكلام فى زياده القيام ... ١١٤

الشكّ فى القيام بعد تجاوزه ... ١١٤

ما يعتبر فى القيام ... ١١٦

الإخلال بشرائط القيام نسياناً ... ١٢٠

حكم الاعتماد على إحدى الرجلين حال القيام ... ١٢١

حكم الاعتماد والمعتمد عليه فى حال الاضطراب ... ١٢٢

مقدّميه القيام الاضطرابى بأقسامه على الجلوس ... ١٢٢

حكم العاجز عن القيام أو الجلوس أو الاستلقاء ... ١٢٧

حكم المتمكّن من القيام والعاجز عن الركوع قائماً أو السجود ... ١٣٣

الحكم فى ترك القيام أو ترك الركوع والسجود ... ١٣٦

دوران الأمر بين الصلاه قائماً ماشياً أو جالساً ... ١٣٨

فى مَنْ كانت وظيفته الجلوس وأمكنه القيام للركوع ... ١٣٩

حكم القادر على القيام فى بعض الركعات أو الركعه ... ١٣٩

مقدّميه المشى أو الركوب حال الصلاه للعجز عن القيام ... ١٤٢

مظنّه التمكن من القيام فى آخر الوقت ... ١٤٣

حكم التمكن من القيام مع خوف المرض أو بطله برئه ... ١٤٤

الحكم بين مراعاة الاستقبال ومراعاة القيام ... ١٤٤

حكم تجدد العجز عن القيام في أثناء الصلاة ... ١٤٦

حكم تجدد القدره على القيام في أثناء الصلاة ... ١٤٨

لو ركع قائماً ثم عجز عن القيام ... ١٥١

اعتبار الاستقرار في أفعال الصلاة وأذكارها ... ١٥٢

ص: ٥٣٧

حكم العاجز عن السجود ... ١٥٣

كيفيه الجلوس للمصلى جالساً ... ١٥٥

مستحبات القيام ... ١٥٥

فصل: فى القراءه

(١٥٧ _ ٢٤٠)

ما يجب قراءته فى صلاه الفرائض ... ١٥٧

حكم القراءه ... ١٦٠

حكم قراءه ما يفوت الوقت ... ١٦٢

حكم قراءه سور العزائم ... ١٦٧

حكم قراءه آيه السجده ... ١٧٥

حكم قراءه السور فى النوافل ... ١٧٩

حكم قراءه العزائم فى النوافل ... ١٨٠

ما هى سور العزائم ... ١٨٠

حكم البسملة فى السور ... ١٨٠

ما حكم السور المتحده ... ١٨١

قراءه أكثر من سوره فى الفرائض ... ١٨٢

ما حكم تعيين السوره ... ١٨٣

ما حكم تعيين البسملة للسوره ... ١٨٤

حكم العدول فى السور حال الصلاه ... ١٩٠

حكم الجهر فى القراءه للرجل ... ١٩٦

الجههر بالبسملة فى الظهريـن ١٩٧٠٠٠

حكم الجههر فى موضع الإخفات وبالعكس ١٩٧٠٠٠

حكم الناسى أو الجاهل للقراءه قبل الركوع ١٩٩٠٠٠

ص: ٥٣٨

صور الجهل بالحكم جهراً وإخفاً ١٩٩

سقوط الجهر عن النساء ٢٠٠

ما المناط في صدق الجهر والإخفات ٢٠١

كيفية صدق القراء ٢٠٣

حكم غير الحافظ للقراء ٢٠٤

قراءه العاجز عن القراءه ٢٠٥

حكم قراءه الأخرس ٢٠٥

في وجوب تعلّم القراءه ٢٠٦

حكم الائتمام مع العجز عن تعلّم القراءه ٢٠٨

حكم من ضاق وقته عن التعلّم ٢٠٩

حكم من لم يعلم شيئاً من القرآن ٢١١

حكم أخذ الأجره على تعليم الصلاه ٢١٢

حكم الترتيب والموالاه في القراءه ٢١٣

الإخلال بالكلمات والحروف والحركات ٢١٤

حكم الوقف بالحركه والوصل بالسكون ٢١٧

مراعاة مخارج الحروف ٢١٨

المدّ الواجب ومورده ٢١٩

حكم الفصل بين حروف الكلمه ٢٢٢

انقطاع النَّفس أثناء القراءه ٢٢٢

مواضع الإدغام ٢٢٥

القراءه بإحدى القراءات السبع ... ٢٢٦

الحروف الشمسيه والقمرية ... ٢٢٩

فروع فى ما يرتبط فى المقام ... ٢٢٩ - ٢٤٠

ص: ٥٣٩

فصل: فى التخيير بين القراءه والتسيّحات فى الركعات الأخيره

(٢٤١ _ ٢٥٤)

حكم من نسى الحمد فى الركعتين الأولتين ... ٢٤٢

أفضليته التسيّحات على القراءه ... ٢٤٢

حكم القراءه فى الأخيرتين ... ٢٤٤

حكم الإخفات فى الأخيرتين ... ٢٤٤

العدول من القراءه إلى التسيّح وبالعكس ... ٢٤٥

قراءه الحمد بتخيّل أنّه فى الأوليين ... ٢٤٨

حكم نسيان القراءه والتسيّحات قبل الركوع ... ٢٥٠

الشكّ فى التسيّح بعد الهوى للركوع ... ٢٥١

فى حكم زياده التسيّحات على الثلاث ... ٢٥٤

قصد القربه فى التسيّحات ... ٢٥٤

فصل: فى مستحبات القراءه

(٢٥٧ _ ٢٧٢)

الأول: الاستعاذه ... ٢٥٧

الثانى: الجهر بالبسمله ... ٢٥٧

الثالث: الترتيل ... ٢٥٩

الرابع: تحسين الصوت ... ٢٦٠

الخامس: الوقف على فواصل الآيات ... ٢٦٠

السادس: ملاحظه المعانى والاتّعاظ بها ... ٢٦٠

السابع: السؤال عند آيه النعمه والنقمه بما يناسبهما ... ٢٦٠

الثامن: السكته بين الحمد والسوره، وكذا بعد السوره ... ٢٦٠

ص: ٥٤٠

التاسع: قراءه المأثور بعد التوحيد والفاتحه ... ٢٦١

العاشر: قراءه بعض السور المخصوصه فى بعض الصلوات ... ٢٦١

استحباب قراءه بعض السور فى صلاه ... ٢٦٢

كراهه ترك سورہ التوحيد فى جميع الفرائض ... ٢٦٢

كراهه قراءه التوحيد بِنَفْسٍ واحد، وكذا الحمد ... ٢٦٣

كراهه قراءه سورہ واحده فى الركعتين إلا التوحيد ... ٢٦٣

جواز تكرار الآيه فى الفريضة وغيرها والبكاء ... ٢٦٣

استحباب إعاده الجمعه أو الظهر فى يوم الجمعه إذا لم يقرأهما ... ٢٦٣

قراءه المعوذتين فى الصلاه ... ٢٦٤

عدد آيات الحمد والتوحيد ... ٢٦٤

قصد الإنشاء والقرآن حين القراءه ... ٢٦٥

الاستقرار حال القراءه ... ٢٦٦

استحباب الصلاه على النبى عند سماع اسمه حين القراءه ... ٢٦٧

حكم القراءه فى الحركة القهريه ... ٢٦٨

حكم الشكّ فى صحّہ قراءه آيه أو كلمه ... ٢٦٨

الاقتصار على تسبيحه واحده عند الضيق ... ٢٦٩

بعض فروع القراءه ... ٢٦٩ _ ٢٧٢

فصل: فى الركوع

(٢٧٣ _ ٣١٣)

حكم الركوع فى الصلاه ... ٢٧٣

واجبات الركوع ٢٧٣

الأول: الانحناء ٢٧٣

الثاني: الذكر ٢٧٥

ص: ٥٤١

الثالث: الطمأنينه ... ٢٧٦

الرابع: الانتصاب بعد الركوع ... ٢٧٧

الخامس: الطمأنينه حال القيام من الركوع ... ٢٧٨

عدم وجوب وضع اليدين على الركبتين ... ٢٧٩

العجز عن الانحناء للركوع ... ٢٧٩

حكم الركوع جالساً مع الانحناء وقائماً مؤمناً ... ٢٨١

التمكن من الركوع الاختيارى بعد العجز ... ٢٨٢

زياده الركوع الجلوسى أو الإيمائى ... ٢٨٥

حكم من كان كالراعى خلقه أو بالعارض ... ٢٨٥

اعتبار قصد الركوع فى الانحناء ... ٢٨٨

حكم الناسى للركوع قبل السجود ... ٢٨٨

حدّ الانحناء فى ركوع المرأة ... ٢٩٤

فى ما يكتفى به من الذكر فى الركوع ... ٢٩٥

زياده الذكر على المراه ... ٢٩٦

كفايه التسبيحه الصغرى ... ٢٩٨

عدم جواز الشروع فى الذكر قبل الركوع والاطمئنان ... ٢٩٨

سقوط الطمأنينه عن العاجز ... ٣٠٠

حكم ترك الطمأنينه فى الركوع ... ٣٠١

فى الجمع بين التسبيحه الصغرى والكبرى ... ٣٠٢

العدول من التسبيحه الصغرى إلى الكبرى، وبالعكس ... ٣٠٢

شرائط ذكر الركوع ٣٠٢

التحرّك قهراً في حال الذكر ٣٠٤

حكم التنقل بين مراتب الانحناء ٣٠٤

الشك في لفظ «العظيم» ٣٠٥

ص: ٥٤٢

كيفية الركوع الجلوسى ٣٠٧

مستحبات الركوع: ٣٠٨

الأول: التكبير للركوع فى حال الانتصاب ٣٠٨

الثانى: رفع اليدين حال التكبيره ٣٠٨

الثالث: وضع الكفين على الركبتين ٣٠٩

الرابع: ردّ الركبتين إلى الخلف ٣٠٩

الخامس: تسويه الظهر ٣٠٩

السادس: مدّ العنق ٣١٠

السابع: أن يكون نظره بين قدميه ٣١٠

الثامن: التجنيح ٣١٠

التاسع: وضع اليد اليمنى على الركبه قبل اليد اليسرى ٣١٠

العاشر: وضع المراه يديها على فخذيهما فوق الركبتين ٣١٠

الحادى عشر: تكرار التسبيح ثلاثاً ٣١٠

الثانى عشر: الختم على وتر ٣١٠

الثالث عشر: الدعاء قبل الذكر بالمأثور ٣١٠

الرابع عشر: الدعاء بعد الانتصاب منه بالمأثور ٣١٠

الخامس عشر: رفع اليدين للانتصاب منه ٣١١

السادس عشر: الصلاه على النبى ٦ بعد الذكر أو قبله ٣١١

مكروهات الركوع: ٣١١

الأول: أن يطأطئ رأسه ٣١١

الثاني: يضمّ يديه إلى جنبه ٣١٢

الثالث: أن يضع إحدى الكفّين على الأخرى ويدخلهما بين ركبتيه ٣١٢

الرابع: قراءه القرآن فيه ٣١٢

الخامس: أن يجعل يديه تحت ثيابه ملاصقاً لجسده ٣١٢

ص: ٥٤٣

اتّحاد النافله مع الفريضه فى أحكام الركوع ٣١٣

فصل: فى السجود

(٣١٤ _ ٣٦١)

حقيقه السجود وأقسامه وركبته ٣١٤

واجبات السجود: ٣١٥

الأول: وضع المساجد السبعه على الأرض ٣١٥

الثانى: الذكر ٣١٥

الثالث: الطمأنينه ٣١٦

الرابع: رفع الرأس منه ٣١٨

الخامس: الجلوس بعد السجده الأولى وبعده ٣١٨

السادس: كون المساجد السبعه فى محالّها ٣١٨

السابع: مساواه موضع الجبهه للموقف ٣١٩

الثامن: وضع الجبهه على ما يصحّ السجود عليه ٣٢١

التاسع: طهاره محلّ وضع الجبهه ٣٢١

العاشر: المحافظه على العربيه والموالاه والترتيب فى الذكر ٣٢١

تحديد الجبهه وموضع السجود ٣٢١

اعتبار مباشره الجبهه حال السجود ٣٢٣

اشتراط وضع الكفّين على الأرض اختياراً ٣٢٦

إجزاء وضع مسمّى الركبتين، وتحديد الركبه ٣٢٩

وضع طرفى الإبهامين وما بحكمها ٣٣٠

الاعتماد على الأعضاء السبعة حال السجود ... ٣٣١

كيفية السجود وتفصيله ... ٣٣٢

حكم وضع الجبهة على موضع مرتفع ... ٣٣٤

ص: ٥٤٤

حكم ما لو وضعت الجبهة على ما لا يصح السجود عليه ... ٣٣٧

حكم تعذر السجود على الجبهة ... ٣٣٩

فى ما لو عجز عن الانحناء أو وضع بعض الأعضاء للسجود ... ٣٤٣

حكم ما لو حرّك إبهامه أو باقى المساجد فى حال الذكر ... ٣٤٦

حكم السجود على غير الأرض ... ٣٥٢

حكم ما لو نسى السجدين أو إحداهما ... ٣٥٣

حكم ما لا تستقرّ عليه المساجد ... ٣٥٨

حكم العاجز عن الانحناء بين وضع اليدين على الأرض ووضع المسجد على الجبهة ... ٣٥٨

فصل: فى مستحبات السجود

(٣٦٢ _ ٣٧١)

الأمر المستحب حال السجود: ... ٣٦٢

الأول: التكبير حال الانتصاب من الركوع قائماً أو قاعداً ... ٣٦٢

الثانى: رفع اليدين حال التكبير ... ٣٦٢

الثالث: السبق باليدين إلى الأرض عند الهوى ... ٣٦٢

الرابع: استيعاب الجبهة للمسجد ... ٣٦٢

الخامس: الإرغام بالأنف ... ٣٦٣

السادس: بسط اليدين مضمومتى الأصابع ... ٣٦٣

السابع: شغل النظر إلى طرف الأنف حال السجود ... ٣٦٤

الثامن: الدعاء قبل الشروع فى الذكر ... ٣٦٤

التاسع: تكرار الذكر ... ٣٦٤

العاشر: الختم على الوتر ٣٦٤ ...

الحادى عشر: اختيار التسبيح من الذكر ٣٦٤ ...

ص: ٥٤٥

الثاني عشر: السجود على الأرض ... ٣٦٥

الثالث عشر: المساواة بين موضع الجبهة والموقف ... ٣٦٥

الرابع عشر: الدعاء في السجود ... ٣٦٥

الخامس عشر: التورك في الجلوس ... ٣٦٥

السادس عشر: القول بين السجدين: «أستغفر الله ربّي وأتوب إليه» ... ٣٦٦

السابع عشر: التكبير بعد السجده الأولى وقبل الثانية ... ٣٦٦

الثامن عشر: التكبير بعد الرفع من الثانية كذلك ... ٣٦٦

التاسع عشر: رفع اليدين حال التكبيرات ... ٣٦٦

العشرون: وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس ... ٣٦٦

الحادي والعشرون: التجافي حال الجلوس ... ٣٦٦

الثاني والعشرون: التجنُّح ... ٣٦٦

الثالث والعشرون: الصلاة على النبي وآله في السجدين ... ٣٦٧

الرابع والعشرون: أن يقوم سابقاً برفع ركبتيه قبل يديه ... ٣٦٧

الخامس والعشرون: القول بين السجدين: «اللهم اغفر لي وارحمني...» ... ٣٦٧

السادس والعشرون: القول عند النهوض للقيام: «بحول الله وقوّته...» ... ٣٦٧

السابع والعشرون: عدم العجن بيديه عند إرادته النهوض ... ٣٦٧

الثامن والعشرون: وضع الركبتين قبل اليدين للمرأه عند الهوى للسجود ... ٣٦٧

التاسع والعشرون: إطالة السجود والإكثار فيه من التسبيح والذكر ... ٣٦٨

الثلاثون: مباشره الأرض بالكفين ... ٣٦٨

الواحد والثلاثون: زياده تمكين الجبهة وسائر المساجد في السجود ... ٣٦٨

كراهه الإقعاء فى الجلوس ... ٣٦٨

كراهه نفخ موضع السجود ... ٣٦٩

كراهه قراءه القرآن فى السجود ... ٣٦٩

حكم ترك جلسه الاستراحه ... ٣٦٩

ص: ٥٤٦

حكم ما لو نسي جلسته الاستراحة ... ٣٧١

فصل: فى سائر أقسام السجود

(٣٧٢ _ ٣٩٣)

السجود للسهو ... ٣٧٢

أحكام السجود لآيات العزائم ... ٣٧٢ - ٣٨٣

فى ما يعتبر فى هذا السجود ... ٣٨٣

فى ما لا يعتبر فى هذا السجود ... ٣٨٦

فى ما يكتفى به فى هذا السجود ... ٣٨٦

حكم ما لو سمع القراءه مكرراً وشكّ بين الأقلّ والأكثر ... ٣٨٧

فى ما لو علم عدد القراءات وشكّ فى الإتيان بين الأقلّ والأكثر ... ٣٨٧

كفايه رفع الرأس من السجده فى صورته وجوب التكرار ... ٣٨٧

سجود الشكر، وبعض موارد ... ٣٨٨

ما يُكتفى به وما يشترط وما لا يشترط فى هذا السجود ... ٣٨٨

فى ما لو وجدَ سببَ سجود الشكر وكان له مانع من ذلك ... ٣٩١

السجود بقصد التذللّ والتعظيم لله تعالى، وما يتعلّق به ... ٣٩١

حكم السجود لغير الله تعالى ... ٣٩٢

فصل: فى التشهد

(٣٩٤ _ ٤٠٣)

حكم التشهد فى كلّ صلاه ... ٣٩٤

حكم تركه ... ٣٩٤

واجبات التشهد، سبعة: ٣٩٤

الأول: الشهادتان ٣٩٤

ص: ٥٤٧

الثاني: الصلاة على النبي وآله ... ٣٩٤

في كيفية التشهد والصلاة على النبي وآله ... ٣٩٤

الثالث: الجلوس بمقدار الذكر الوارد ... ٣٩٦

الرابع: الطمأنينه فيه ... ٣٩٦

الخامس: الترتيب فيه ... ٣٩٧

السادس: الموالاه ... ٣٩٧

السابع: تأديته بالوجه الصحيح ... ٣٩٧

ذكر الشهادتين والصلاة بألفاظها المتعارفه ... ٣٩٧

كيفية الجلوس في التشهد ... ٣٩٧

حكم تعلم الذكر ... ٣٩٨

يستحب في التشهد أمور عشره: ... ٤٠٠

الأول: الجلوس متوركاً ... ٤٠٠

الثاني: القول قبل الشروع بالذكر: «الحمد لله»، أو غير ذلك ... ٤٠٠

الثالث: جعل اليدين على الفخذين ... ٤٠٠

الرابع: أن يكون نظره إلى حجره ... ٤٠٠

الخامس: القول بعد الشهاده الثانيه: «أرسله بالحق بشيراً و...» ... ٤٠٠

السادس: القول بعد الصلاة على النبي: «وتقبل شفاعته، وارفع درجته» ... ٤٠٠

السابع: القول في التشهد الأول والثاني بما جاء في موثقه أبي بصير ... ٤٠١

الثامن: التسبيح سبعا بعد التشهد الأول ... ٤٠٢

التاسع: قول «بحول الله وقوته...» حين القيام عن التشهد الأول ... ٤٠٣

العاشر: ضمّ المرأة فخذَها حال الجلوس للشَّهْد ٤٠٣٠٠٠

كراهه الإقعاء حال الشَّهْد ٤٠٣٠٠٠

ص: ٥٤٨

فصل: فى التسليم

(٤٠٤ _ ٤١٨)

حكم التسليم وجزئته للصلاه وجميع ما يعتبر فيها... ٤٠٤

حكم تركه... ٤٠٤

حكم الجلوس فى التسليم والاطمئنان... ٤٠٨

كيفيه التسليم وصيغته... ٤٠٨

حكم تأديته... ٤١٠

حكم الصلاه فى الحدث أو الإتيان ببعض المنافيات قبل السلام... ٤١٠

ما لا يشترط فى التسليم... ٤١٣

حكم تعلم صيغه التسليم... ٤١٤

حكم العاجز عن التسليم والأخرس... ٤١٤

مستحبات الجلوس فيه... ٤١٥

كفايه الإخطار الإجمالى بالبال فى السلام... ٤١٥

استحباب الإيماء بالتسليم... ٤١٦

فى ما لو دخل وقت الصلاه أثناء التسليم... ٤١٧

فصل: فى الترتيب

(٤١٩ _ ٤٢١)

حكم الترتيب بين أفعال الصلاه... ٤١٩

حكم ما لو خالف الترتيب... ٤٢١

فصل: فى الموالاه

حكم الموالاه بين أفعال الصلاه وأجزاءها ... ٤٢٤

ص: ٥٤٩

ترك الموالاته ٤٢٤ ...

التطويل لا يوجب فوات الموالاته ٤٢٧ ...

مراعاة التتابع العرفي بالأفعال والقراءه والأذكار ٤٢٧ ...

في ما لو نذر الموالاته ٤٢٨ ...

فصل: في القنوت

(٤٣٠ _ ٤٤٧)

حكم القنوت في جميع الفرائض والنوافل ٤٣٠ ...

تأكد القنوت في الصلوات ٤٣٠ ...

محلّ القنوت في الصلوات ٤٣١ ...

عدم اشتراط رفع اليدين ولا الذكر الخاص فيه ٤٣٣ ...

أقل ما يجزى في القنوت ٤٣٥ ...

جواز قراءه القرآن في القنوت ٤٣٥ ...

جواز قراءه الأشعار في القنوت ٤٣٥ ...

جواز الدعاء فيه بسائر اللغات إلا الأذكار المخصوصه ٤٣٦ ...

قراءه الأدعية الوارده عن الأئمه: في القنوت ٤٣٧ ...

ما يُبدء به في القنوت ٤٣٩ ...

بعض ما ورد من القنوت الجامع ٤٤٠ ...

حكم القنوت بالدعاء الملحون ٤٤١ ...

جواز الدعاء لشخصٍ أو عليه ٤٤٢ ...

حكم الدعاء لطلب الحرام ٤٤٢ ...

استحباب إطاله القنوت ... ٤٤٢

استحبابه وكرهه جملة من الأمور حين القنوت ... ٤٤٣

استحباب الجهر بالقنوت ... ٤٤٤

ص: ٥٥٠

فى ما إذا نذر القنوت ... ٤٤٤

حكم نسيان القنوت وما يتعلّق به ... ٤٤٤

فى شرطيه القيام فى القنوت ... ٤٤٥

صلاه المرأه كالرجل فى الواجبات والمستحبات، وبعض ما يستحبّ فى صلاتها ... ٤٤٦

صلاه الصبى كالرجل، والصبيّه كالمراه ... ٤٤٦

بعض ما يستحبّ فى حال الصلاه ... ٤٤٦

فصل: فى التعقيب

(٤٤٨ _ ٤٥٥)

ما المراد من التعقيب ... ٤٤٨

حكم التعقيب وما يقصد فيه ... ٤٤٨ - ٤٤٩

ذكر أمور فى التعقيب: ... ٤٤٩

أحدها: أن يكبر ثلاثاً بعد التسليم ... ٤٤٩

الثانى: تسبيح الزهراء عليها السلام ، وذكر فضله وكيفيته ... ٤٤٩

استحباب كون السبحه من طين قبر الحسين عليه السلام ... ٤٥١

فى ما لو شكّ فى تسبيح الزهراء عليها السلام ... ٤٥١

الثالث: دعاء «لا إله إلاّ الله وحده... إنك على كلّ شىء قدير» ... ٤٥٣

الرابع: «اللهم اهدنى من عندك، وأفضّ على... من بركاتك» ... ٤٥٣

الخامس: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلاّ الله والله أكبر» مائه مره أو أربعين أو ثلاثين ... ٤٥٣

السادس: «اللهم صلّ على محمد وآل محمد، وأجرنى من النار... الحور العين». ... ٤٥٣

السابع: «أعوذ بوجهك الكريم... ولا قوّه إلاّ بالله العلى العظيم» ... ٤٥٤

الثامن: قراءه الحمد وآيه الكرسي وآيه «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ...» وآيه المُلْك ٤٥٤ ...

التاسع: «اللهم إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ أَحَاطَ بِهِ عِلْمُكَ... وعذاب الآخرة» ٤٥٤ ...

ص: ٥٥١

العاشر: «أُعِيدُ نَفْسِي وَمَا رَزَقْنِي رَبِّي...»، و«أُعِيدُ نَفْسِي...» ٤٥٤

الحادى عشر: أن يقرأ سورة التوحيد اثنتى عشره مره، ثم يقرأ الدعاء الوارد بعدها ٤٥٤

الثانى عشر: الشهادتان والإقرار بالأئمه عليهم السلام ٤٥٥

الثالث عشر: قبل أن يُثْنَى رجله يقول ثلاث مرات: «أستغفر الله الذى... وأتوب إليه» ٤٥٥

الرابع عشر: دعاء الحفظ من النسيان، وهو: «سبحان من لا يعتدى على أهل مملكته... قدير» ٤٥٥

استحباب الجلوس فى المصلّى بعد صلاه الصبح إلى طلوع الشمس مشغلاً بذكر الله ٤٥٥

الدعاء بعد الفريضة أفضل من الصلاه بعدها، وهو أفضل من الدعاء بعد النافله ٤٥٥

استحباب سجود الشكر بعد كلّ صلاه ٤٥٥

فصل: استحباب الصلاه على النبى

(٤٥٦ _ ٤٥٩)

استحباب الصلاه على النبى حيثما ذُكر أو ذُكر عنده ٤٥٦

يستحب تكرار الصلاه عليه إذا ذكر اسمه صلى الله عليه وآله وسلم مكرراً ٤٥٦

إذا كان فى أثناء التشهد فسمع اسمه لا يكتفى بالصلاه التى تجب للتشهد ٤٥٧

عدم الفصل الطويل بين ذكره والصلاه عليه صلى الله عليه وآله وسلم ٤٥٧

لا تُعتبر كيفيه خاصه فى الصلاه عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، بل يكفى كلّ ما يدلّ عليها ٤٥٧

إذا كَتَبَ اسمَه صلى الله عليه وآله وسلم يستحبّ أن يكتب الصلاه عليه ٤٥٨

فى ما لو تذكّر اسمَه صلى الله عليه وآله وسلم فى قلبه ٤٥٨

استحباب الصلاه عليه صلى الله عليه وآله وسلم عند ذكر سائر الأنبياء والأئمه عليهم السلام وكيفيتها ٤٥٩

ص: ٥٥٢

الأُمور المبطله للصلاه ... ٤٦٠

أحدها: فقدان بعض الشرائط فى الصلاة، كالستر وإباحه المكان وغيرهما ... ٤٦٠

الثانى: إتيان الحدث الأكبر أو الأصغر ... ٤٦٠

الثالث: التكفير ... ٤٦٢

الرابع: تعمّد الالتفات بتمام البدن دون الرأس ... ٤٦٤

الخامس: تعمّد الكلام بحرفين ولو مهمّلين، أو بحرفٍ واحدٍ مُفهِمٍ للمعنى ... ٤٦٩

ما لو تكلم بحرفين فحصل ثانيهما من إشباع حركه الأول ... ٤٧١

حكم التكلم بحرفين من غير تركيب ... ٤٧١

فى ما لو تكلم بحرفٍ واحدٍ غير مفهمٍ للمعنى ووصله بإحدى كلمات الذكر أو القراءه ... ٤٧٢

عدم بطلان الصلاة بمدّ حرف المدّ واللين وإن زاد حرف آخر ... ٤٧٣

حكم ما لو تكلم بأحد حروف المعانى، كحرف الجر والتعليل والعطف مع عدم قصدها ... ٤٧٣

عدم بطلان الصلاة بصوت التَّخَنُّج أو النفخ والأنين والتأوّه من دون حكايتها ... ٤٧٤

ذكر التأوّه من الذنب أو من نار جهنم ضمن الدعاء لا يبطل الصلاة بدون ذكر المتعلّق ... ٤٧٥

عدم الفرق فى بطلان الصلاة بين وجود مخاطب أم لا، وكذا مع الاضطراب أو الاختيار ... ٤٧٦

لا بأس بالذكر والدعاء فى جميع أحوال الصلاة بغير المحرّم، ومعه لا يجوز ومبطل ... ٤٧٦

جواز الذكر والدعاء بغير العربيه، وإن كانت أفضل ... ٤٧٨

اعتبار قصد القرآنيه فى القراءه، وإن لم يكن بها ولم يكن دعاءً أبطل ... ٤٧٨

حكم ما لو أتى بالذكر بقصد تنبيه الغير والدلالة، أو قصد به التنبيه من دون قصد الذكر ... ٤٧٩

جواز الدعاء مع مخاطبه الغير بقول: «غفر الله لك» ... ٤٨٠

جواز تكرار الذكر أو القراءة عمداً أو من باب الاحتياط، وعدمه مع الوسوسة ... ٤٨٢

لا يجوز ابتداء السلام للمصلّي وكذا سائر التحيّات مع قصد التحيّة، وإن قصد الدعاء فلا بأس ... ٤٨٣

جواز ردّ سلام التحيّة أثناء الصلاة، بل يجب، وإن عصى لم تبطل ... ٤٨٥

وجوب ردّ السلام أثناء الصلاة بمثل ما سلّم بنفس اللفظ والمماثلة ... ٤٨٦

لو قال المسلم: «عليكم السلام» فالأحوط أن يقول: «سلام عليكم» بقصد القرآنيّه أو الدعاء ... ٤٨٨

وجوب ردّ جواب السلام صحيحاً ولو سلّم بالملحون، والأفضل قصد القرآن والدعاء ... ٤٩١

حكم ما لو كان المسلم صبياً مميّزاً، أو امرأة أجنبيّه، أو أجنبيّاً على امرأه تصلّي ... ٤٩٢

فيما لو سلّم على جماعه منهم المصلّي فردّ الجواب غيره، أو ردّه صبىً مميّز ... ٤٩٣

حكم ما لو سلّم عليه بقول: «سلام» بدون «عليكم» ... ٤٩٥

لو سلّم مرّات عديده يكفى فى الجواب مره، ولو أجاب وسلّم يجب جواب الثانى ... ٤٩٥

حكم ما لو شكّ المصلّي أنّ المسلم قصده مع الجماعه، أو لا ... ٤٩٧

وجوب ردّ السلام فوراً، وعدمه لو أخر عصياناً أو نسياناً مع خروجه عن صدق الجواب، وإن كان فى الصلاه لم يجز ... ٤٩٨

وجوب إسماع ردّ السلام، سواء كان فى الصلاه أم لا، إلا إذا سلّم ومشى سريعاً ... ٤٩٩

فى ما لو كانت التحيه بغير لفظ السلام، ولو كان فى أثناء الصلاه ... ٥٠١

حكم ما لو شكّ المصلّي بأنّ المسلم سلّم بأى صيغه؟ ... ٥٠٣

كراهه السلام على المصلّي ... ٥٠٤

كفائيه وجوب ردّ السلام، وعدم سقوط الاستحباب بالنسبه إلى الباقيين ... ٥٠٤

جواز سلام الأجنبى على الأجنبيّه، وبالعكس مع عدم الرّيبه أو خوف الفتنة ... ٥٠٧

حكم الابتداء بالسلام على الكافر، وسلام الذمى على المسلم وكيفيته ... ٥٠٨

ص: ٥٥٤

استحباب سلام الراكب على الماشى، والقائم على الجالس، والقله على الكثره، وغيرها ... ٥٠٩

عدم وجوب رد السلام إن كان سخرية أو مزاح ... ٥١٠

عدم وجوب الرد إذا سلم على أحد شخصين ولم يعلم أيهما أراد؟ وإن كان الأفضل الرد لكليهما في غير حال الصلاة ... ٥١٠

لو تقارن سلام شخصين كل على الآخر وجب على كل فهما الرد للآخر ... ٥١٠

وجوب رد سلام قارئ التعزية والواعظ ونحوهما، ويكفى رد أحد المستمعين ... ٥١١

استحباب الرد بالأحسن في غير حال الصلاة ... ٥١١

استحباب قول العاطس ومن سمع عطسه الغير: «الحمد لله»، أو التحميد والصلاة ... ٥١٢

يستحب تسميت العاطس يقول: «ویرحمک الله» أو الجمع، وإن كان في الصلاة ... ٥١٣

يستحب للعاطس أن يرد التسميت بقوله: «يغفر الله لكم» ... ٥١٤

السادس: تعمّد القهقهه ولو اضطراراً ... ٥١٤

السابع: تعمّد البكاء المشتمل على الصوت وغيره لأمر الدنيا ... ٥١٧

الثامن: كل فعل ماح لصوره الصلاة، قليلاً كان أو كثيراً ... ٥١٩

التاسع: الأكل والشرب الماحيان للصوره، عمداً كانا أو سهواً ... ٥٢١

العاشر: تعمّد قول: «آمين» بعد تمام الفاتحه لغير ضروره ... ٥٢٤

الحادى عشر: الشك في ركعات الثنائيه والثلاثيه والأوليين من الرباعيه ... ٥٢٦

الثانى عشر: زياده جزء أو نقصانه، عمداً إن لم يكن ركناً، ومطلقاً مع الركنيه ... ٥٢٦

لو شك بعد السلام في أنه هل أحدث أثناء الصلاة أم لا؟ بنى على العدم والصحه ... ٥٢٧

حكم من علم بأنه نام اختياراً وشك في أنه هل أتم الصلاة ثم نام، أو نام في أثنائها؟ ... ٥٢٧

حكم من رأى نجاسة في المسجد أثناء الصلاة ... ٥٢٨

في القول بجواز البكاء على سيد الشهداء عليه السلام في حال الصلاة ... ٥٣٠

حكم الشكّ في بقاء الصلاه في الفعل الكثير والسكوت الطويل ... ٥٣٢

فهرس محتويات الكتاب ... ٥٣٣

الاصدارت العلميه لمؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه ... ٥٥٦

ص: ٥٥٥

- ١ _ فقه الإمام جعفر الصادق عليه السلام : تأليف العلّامه محمّد جواد مغنيه رحمه الله ، (دوره فقهيه كامله محققه فى ست مجلّدات).
- ٢ _ قصص القرآن الكريم دلاليّاً و جماليّاً: تأليف الاستاذ الدكتور محمود البستاني (فى مجلّدين).
- ٣ _ محاضرات الإمام الخوئى رحمه الله فى الموارد: بقلم السيّد محمّد على الخرسان. تقديم و مراجعه مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٤ _ المولى فى الغدير، نظره جديده فى كتاب الغدير للعلّامه الأمينى: لجنه التأليف و البحوث العلميه _ القسم العربى.
- ٥ _ أدب الشريعه الاسلاميه: تأليف الاستاذ الدكتور محمود البستاني.
- ٦ _ عقيله قریش آمنه بنت الحسين عليهما السلام الملقبه بسكينه: تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٧ _ أنصار الحسين عليه السلام .. الثوره والثوار: تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٨ _ التحريف والمحزّفون: تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٩ _ الحسن بن على عليهما السلام (رجل الحرب والسلام): تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ١٠ _ بضعه المصطفى صلى الله عليه و آله : تأليف السيد المرتضى الرضوى، تحقيق وتنظيم مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه، يشتمل على حياه فاطمه عليها السلام من ولادتها إلى شهادتها عليها السلام .
- ١١ _ الحتميات من علائم الظهور: تأليف السيّد فاروق البياتى الموسوى، تحقيق و تنظيم مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

١٢ _ معالم العقيدة الإسلامية: لجنة التأليف والبحوث العلمية _ القسم العربي.

١٣ _ هويّة الشّيخ: للدكتور الشيخ أحمد الوائلي رحمه الله ، تحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالمية.

١٤ _ نحن الشّيعة الإماميّة وهذه عقائدنا: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالمية (طبعه منقحه مع اضافات).

١٥ _ لماذا اخترنا مذهب الشيعة الإماميّة: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالمية.

١٦ _ المثل الأعلى: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالمية.

١٧ _ الشيعة و فنون الإسلام: تأليف آيت الله السيد حسن الصدر قدس سره ، مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالمية.

١٨ _ بحوث عقائديه فى ضوء مدرسه أهل البيت عليهم السلام : نصوص مختاره من مؤلفات الإمام السيّد الخوئى قدس سره . إعداد الشيخ ابراهيم الخزرجى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالمية.

١٩ _ عصر الغيبة، الوظائف والواجبات. تأليف الشيخ على العبادى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالمية.

٢٠ _ العروة الوثقى للفقهاء الأعظم الطباطبائى اليزدى والتعليقات عليها: (صدر منها الآن سبعة أجزاء . تضم ٤١ تعليقه لكبار المراجع والعلماء الأعلام . إعداد وتحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالمية.

٢١ _ الإمام الجواد عليه السلام الإمامه المبكره... وتداعيات الصراع العباسى: تأليف السيد محمد على الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالمية.

٢٢ _ مع السنه أتباع المذاهب الأربعة: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالمية.

٢٣ _ فاطمه بنت اسد، حجر النبوه والإمامه: لجنة التأليف والبحوث العلمية لمؤسسه السبطين عليهما السلام العالمية.

- ٢٤ _ لكل شيء علامه يعرف بها: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٢٥ _ أفضل كل شيء وأحسنه: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٢٦ _ تفسير القرآن الكريم: للسيد المرتضى علم الهدى قدس سره . إعداد وسام الخطاوى، خزعل غازى، إشراف وتحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٢٧ _ البيان فى حوادث آخر الزمان: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٢٨ _ الأمير الشفيق: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٢٩ _ الإمام الحنون: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٣٠ _ بيعه الغدير: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٣١ _ السيده الكريمه: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٣٢ _ نبى الرحمه: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٣٣ _ التعازى: تأليف محمد بن على المعروف بـ «ابن الشجرى». مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٣٤ _ فتح الباب للوقوف على علم عمر بن الخطاب: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

باللغه الفارسيه

- ٣٥ _ هديه الزائرين وبهجه الناظرين (فارسى): تأليف ثقه المحدثين الشيخ عباس القمى رحمه الله ، تحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٣٦ _ قطره اى از درياى غدير (فارسى): لجنه التأليف والبحوث العلميه _ القسم الفارسى.
- ٣٧ _ مهربانترين نامه (شرح الخطبه ٣١ لنهج البلاغه) (فارسى): تأليف السيّد علاء الدين الموسوى الإصفهاني.
- ٣٨ _ پرسش ها و پاسخ هاى اعتقادى: لجنه التأليف والبحوث العلميه _ القسم الفارسى.

۳۹ _ روزشمار تاریخ اسلام: لجنة التأليف والبحوث العلميه _ القسم الفارسی.

۴۰ _ غربت یاس: لجنة التأليف والبحوث العلميه _ القسم الفارسی.

۴۱ _ حجاب حريم پاکی ها: لجنة التأليف والبحوث العلميه _ القسم الفارسی.

۴۲ _ سكينه؛ پرده نشين قریش: قسم الترجمة.

۴۳ _ أطيّب البيان في تفسير القرآن: الجزء (الأول _ السابع عشر): تأليف آيت الله سيد عبدالحسين الطيب قدس سره ، تحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه. (يحتمل أن تتم هذه الدورہ التفسيريه في أكثر من عشرين جزءاً).

۴۴ _ شہای پیشاور (ليالى پيشاور): باللغة الفارسيه: تأليف سلطان الواعظين شيرازى، تحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

۴۵ _ گلستان حديث: لجنة التأليف والبحوث العلميه _ القسم الفارسی.

۴۶ _ اصالت مہدويت: لجنة التأليف والبحوث العلميه _ القسم الفارسی.

۴۷ _ امير یتيم نواز: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

۴۸ _ امام مہربان: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

۴۹ _ بيعت غدیر: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

۵۰ _ پیامبر رحمت: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

۵۱ _ دردانه نبی: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

۵۲ _ ريحانه نبی: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

باللغة الانجليزية

۵۳ _ عقيله قریش آمنه بنت الحسين عليهما السلام الملقبه بسكينه: قسم الترجمة.

۵۴ _ شہادہ فاطمہ الزہراء عليہا السلام حقيقہ تاريخيہ: قسم الترجمة.

۵۵ _ بحوث حول الإمامہ: قسم الترجمة.

۵۶ _ بحوث حول النبوة: قسم الترجمة.

٥٧ _ علوم قرآنيه: قسم الترجمه.

٥٨ _ مفاهيم قرآنيه: قسم الترجمه.

ص: ٥٥٩

٨٩ _ شهاده فاطمه الزهراء عليها السلام حقيقه تاريخيه: قسم الترجمة.

٦٠ _ قطره ای از دریای غدیر: قسم الترجمة.

٦١ _ مشفقانه وصیت نامه (شرح الخطبه ٣١ لنهج البلاغه): قسم الترجمة.

قید التحقیق

١ _ الجزء الثامن من العروه الوثقی والتعلیقات علیها. (كتاب الصلاه)

٢ _ الجزء الثامن عشر من أطیب البیان فی تفسیر القرآن. (فارسی)

٣ _ الجزء الثالث من تفسیر القرآن الکریم للشریف المرتضی قدس سره .

٤ _ معالم التشريع الاسلامی: تألیف مؤسسه السبطين علیهما السلام لعالمیه.

٥ _ مجمع البیان فی تفسیر القرآن: تحقیق و اضافات مؤسسه السبطين علیهما السلام لعالمیه.

مرکز نشر و توزیع مؤسسه السبطين علیهما السلام العالمیه

ایران _ قم _ شارع انقلاب (چهارمردان) _ الزقاق ٢٦ _

رقم ٤٧ و ٤٩

تلفن: ٧٧٠٣٣٣٠ _ ٠٢٥١

فاکس: ٧٧٠٦٢٣٨ _ ٠٢٥١

URL: www.sibtayn.com

E_mail: sibtayn@sibtayn.com

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجري في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوي تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات ...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١. JAVA

٢. ANDROID

٣. EPUB

٤. CHM

٥. PDF

٦. HTML

٧. CHM

٨. GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١. ANDROID

٢. IOS

٣. WINDOWS PHONE

٤. WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصحان
الغمامي



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايضاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

